أندري برنيان
أندري نوشي
إيف لاكوست

الجزائر بين الماضي والحاضر

ترجمة

اسطنبولي رابح ومنصف عاشور

ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر - 1984

الجزائر بين الماضي والحاضر

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

سلسلة الثقافة والرجال

ايف لاكوست : أستاذ مبرّز ـ السربون
اندرى نوشي : دكتور في الاداب ، درس بتونس
اندرى برينان : أستاذ مبرّز

تمهيد : جان دريش ـ أستاذ بالسوربون .

الجزائر
بين الماضي والحاضر
اطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها

تعريب الاساتذة :

ـ رابح أسطمبولي ـ مدير معهد اللغات بجامعة تيزي وزو
ـ المنصف عاشور ـ جامعة تيزي وزو
ـ مراد . تفاحي ـ جامعة تيزي وزو .

المطبوعات الجامعية ـ ٩٥ ـ ٩٧ شارع سيبستوبول ـ باريس ٢ ١٩٦٠

لقد حرر الفصول ١ و ٢ و ٣ من الجزء الثاني : ايف لاكوست .

أما الفصل ١ و ٢ من الجزء الاول والفصل ٤ و ٥ و ٧ ثم الفقرة ٥ من الفصل ١٠ من الجزء الثاني فقد حررها أندرى برنانت .

وحرر أندرى نوشي الفصل ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من الجزء الثاني .

وقد حققت الخرائط بمساعدة روبير ماندرانش وأندرى برنانت .

التمهيد

ظهرت كتابات من سلسلة واحدة : الواحد منهما يهمّ تونس والثاني المغرب ـ لو لم يتمّا بكتاب حول الجزائر لكان الامر موءسفا ـ وفي الحقيقة فقد أجرى التفكير مسبقا في مشروع كتاب يهمّ الجزائر لانّه كان منذ ١٩٥٤ أهم بالنسبة للجمهور الفرنسي .

لكنّ تحقيقه كان أطول ثم زاد حجمه لانّ الحرب وعواقبها السياسية والاقتصادية ضاعفت أهميته .

الجزائر والحرب الشنيعة التي تجرى فيها منذ ست سنوات هما التعبير المأسوى لمناقضات المستعمرات ولمشروع استعمارى يمتد بصفة عمياء رغم أن وقت الاستعمار قد انتهى ورغم أن كل شعوب العالم التي بقيت تحت التبعية تصبو الى الاستقلال وتبلغه .

لماذا هذه الضراوة من الجهتين ؟

لماذا هذه الويلات التي يتهم بها كل غيره ؟

لماذا هذه الارادة الشديدة التي يبرهن عليها جزائريون تنقصهم الاسلحة ومساعدة الخارج وهم يكافحون في أصعب الظروف مع هذا فانه ينضم اليهم وبلا انقطاع مجاهدون جدد وتوءيدهم أغلبية السكان؟ ورغم ذلك فان هوءلاء السكان الذين هم مهددون بالقنبلة والجوع والمرض في مخيمات التجميع فانهم يخوفون ... فان هذا الشعب يريد الاستقلال بلا شك ، فانه يريد خاصة وبعد مائة وخمس وعشرين سنة من التجارب والوعود لم يوف بها ، يريد أن يعامل بنبل مثل غيرهم من الرجال والنساء ومن دون أن يحرمهم فقرهم من ذلك لانهم فقراء لكنهم ليسوا دون غيرهم .

لكن يليق أن يشرح كذلك لماذا يصعب الى هذا الحد على الفرنسي فهم هذه الحرب ومطالبها .

فلم تشغل باله حرب الهند الصينية من قبل لان الهند الصينية كانت بعيدة جدا ولم ترسل اليها السوقة العسكرية ولم تظهر بوضوح مصالح عامة الفرنسيين ،أما الجزائر فهي قريبة.

حتى ولو كان الفرنسي المتوسط يجهل خارج بلاده وما بعد البحر فانه يتابع أكثر حوادث الجزائر حيث يرسل الشبان وتدوم خدمتهم العسكرية سبعة وعشرين شهرا.

رغم أنه تعلم في كتب المدرسة ، وطالع على الجرائد كما سمع في الخطب والاذاعة وشاهد في السينما أن الجزائر فرنسية ـ فكان الفتح بطوليا وبيجو جنرالا عظيما والاستيلاء على الشمال من طرف دوق دومال انتصارا باهرا وعبد القادر مهزوما محترما ـ فكل واحد متيقن بذلك الى حد أدّى الى عدم التساؤل لماذا كانت كل هذه الاعمال الحربية ضرورية. فوجب بلا شك على الجزائريين أن يحاربوا لكي يهزموا بكل مجد ـ لكنهم استدعوا بكل اكرام الى التمتع باصلاحات العالم المعاصر: فقد أحضرت فرنسا الحضارة والازدهار والحريات، وكلها خيرات لم يسبق لهذا الشعب أن يعرفها أبدا: فلم يستطع قط خلق حضارة مبتكرة وكان قد هجم عليه بلا انقطاع، خاضعا بالتناوب للقرطاجيين والرّومان والوندال والعرب والاتراك ثم أخيرا الفرنسيين الخلفاء الشرفاء للرومان. فانّه قبل كل الحضارات المستوردة بمطاوعة غريبة عاجزا مهما حدث على خلق حضارة خاصة به ومسجلة داخل دولة دائمة.

كل من كان يشك ومن بقي يشك في هذه الحقائق فهو كاذب. فانه جليّ: النزول بالجزائر ومشاهدة الميناء والمدينة بعماراتها الجميلة ومستشفياتها وطرقها وكرومها وما أشبه ذلك.

وكل من يكذب ويعيب عمل فرنسا فهو فرنسي غير صالح يخدم المتمردين. فان هذه الاسطورة المذهبة الجزائرية تبرر الاندماجات ألا معقولية ومتارس مدينة الجزائر ومؤامراتها ـ فانها تسمح تجنيد أطيب الناس الذين تابعوا المدرسة الابتدائية وأعجبوا بصور ابينال وصدقوا ما قالته سلطات الجمهوريات المتعاقبة.

فانها تشرح أن الحرب تدوم بتدهور وضعها وبتعرضها للدوام الابدى بحفر خندق يزيد عمقه كل يوم وهو جدير بالردم.

يجب مكافحة الاساطير الزائفة الخطيرة بالنسبة للسلم ولمصالح فرنسا الحقيقية. يجب شرح عواطف عامة الجزائريين وعمى الكثير من الفرنسيين. انّ للشعب الجزائرى تقاليده الثقافية والسياسية ، فقد تألفت أمّة ببطء عبر التاريخ وقد وعي الشعب الجزائرى بذلك بمزيد من الوضوح بمعاكسة النظام الاستعمارى المهين. ولشرح ما هي الجزائر يليق جمع وثائق هامة ودقيقة ولاسيما أن تزويرها قد نشر بالزيادة في استمرار والالحاح. ولا فهام أنه يوجد على الجهة الاخرى من البحر الابيض المتوسط شعب شريف وأمة كان لابد من وضع تاريخها.

ولذلك يسبق كتاب التاريخ كتاب تعرض فيه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائر الحالية. فقد شارك في تحرير هذا الكتاب الاول ثلاثة مؤلفين اثنان منهما على الاقل جغرفيان أكثر منهما مؤرخان، ويمكن الاخصائيين أن ينكروا كفاءتهم.

أكيد لو كان الامر عرض ونقد العناصر الجديدة فالحالة هذه ليس الامر أن استعمال العناصر والاعمال المنشورة. فانها تسمح الحكم على أن تاريخ المغرب لم يكن غامضا كما زعم البعض وفي نفس الوقت على أنه يجب اجتهاد كبير خاصة فيما يسمّى بالقرون الوسطى والعهد التركي . لكن العمل أثقل فيما يخص عهد الاستعمار الفرنسي، فهو أهم في الظروف الحالية فهو أكثر أهمية لان الشعب الجزائرى كان أمة عندما وعي. فهو عمل الاساطير المزيفة وأخذ المواقف المذهبية والشعورية التي ليس لها علاقة بالتاريخ.

فلا يجد القارىء اذن هنا تاريخا رسميا فليتيقن أن الوثيقة الرسمية ليست صحيحة لانها رسمية وناتجة عن آراء وتصريحات وتقارير شخصيات معروفة . فقد تسمح الصحافة اليومية بالتيقن بذلك. فلم تكن الحالة سابقا على شكل آخر. فالتاريخ الرسمي أقل استحقاق للتصديق الاعمى ولا سيما اذا كان تاريخا استعماريا. فلا يقترب من الحقيقة التاريخية الا بقدر ما تتوفر لدينا وثائق متضاربة ووسائل انتقاد العناصر المختلفة. فالتاريخ الاستعمارى يكاد يكون في اتجاه واحد لان خاصية الشعب المستعمر أنه يفقد تاريخه أو على الاقل مؤرخيه ماعدا تاريخ ومؤرخي المستعمر. والحال أن المستعمِر يجهل عادة المستعمَر المعتبر كقاصر وبدائي وعاجز لايستحق الا العناية المتسامحة والابوية.

هل هذه هي صورة هزلية للمستعمر؟ يكفي مطالعة (الصحافة العظمى) الجزائرية. صورة هزلية للمؤرخ بالتأكيد ، المؤرخ الصحيح على أى حال. لكن

كثر المؤرخون المزورين أولائك الذين يقرأ انتاجهم أكثر من غيرهم على العموم لا تتوفر لدى القارئ وسائل الفرز الا نادرا ٠

وبالاضافة الى ذلك فالمؤرخون الذين يستحقون أكثر تقدير لايستطيعون دائما تحاشي التأثيرات التي ليس لها علاقة بالعلم . فانه يصعب التجرد عن الوسط وتحاشي التشويهات التبريرية٠ ان استفان قزال نفسه معلم تاريخ افريقيا الشمالية القديم اعترف به ليس بغير سذاجة عندما كتب التمهيد لتاريخ ومؤرخي الجزائر بمناسبة التذكار المئوى للغزو٠

ان هذا المجلد لتاريخ الجزائر من نتاج مؤلفين عاشوا طويلا في الجزائر واشتغلوا بالبحوث العلمية حول هذه البلاد وقد بذلوا الجهد لاتقل ضرورته على صعوبته للتخلص من الجو السائد في مدينة الجزائر وللتفكير الموضوعي في تاريخ الشعب الجزائرى مع الفكرة المسبقة الوحيدة أن لا فكرة مسبقة٠

فلا يزعمون أنهم يقولون كل شيء في كتاب واحد ، ولا أنهم يعرفون كل شيء٠ فمن نتاج المؤرخ قول ما لا نعرف ولماذا٠ فانهم يعترفون أن بعض التأويلات قابلة للنقاش ولذلك تناقشوها بينهم ومع مؤرخين آخرين٠

فلا يكتب التاريخ ولا تعاد كتابته في يوم ٠

والعقول المكتئبة والذين هم متساهلون بالرضى عن الافكار المقبولة فانهم يتهمون المؤلفين بالمحاباة٠ فانهم يكررون أن تاريخهم مشروع تحقير مطلق وعمل فاسد معاد لفرنسا٠ فانهم يبثون هذه الاحكام بعد مطالعة سريعة ولربما من دون مطالعة ٠

فلا تضمحل هذه الاحكام الا بالحروب الاستعمارية وتحرر الشعوب المستعمرة ، يتمنّى المؤلفون فقط أن يطالعوا بانتباه٠ فليتفضل القارئ بالاشارة الى أخطاء ومناقشة تأويلاتهم فمن خلال هذه المناقشات يمكن أن تنتج معرفة أفضل للجزائر ومطامح الشعب الجزائرى يريد المؤلفون أن يكون كتابهم مبلغا ومقدما لتفكير حول الافكار المقبولة٠ فانهم يتمنون أن يعملوا في سبيل السلم ووضع علاقات جديدة بين شعبين في تفاهم وتقدير متبادل٠

الجزء الاول

اطار الجزائر الطبيعي

الفصل الأول

الجزائر جزء طريف من المغرب

لقد أنكرت مرات عديدة للجزائر شخصيتها الترابية بقصد اظهار عجز هذا القطر على الوحدة والاستقلال بسبب فقد الانقطاع المزعوم بينه وجاريه التونسي والمغربي.

لا تشرط وحدة واستقلال بلاد أن تنتشر بالتدقيق جهة طبيعية منسجمة: فرنسا على سبيل المثال تتألف من مجموعات تبلغ من المعارضة حد سهل الشمال الذى هو شبيه بالسهل البلجيكي وجبال آلب التي تبقى على حال وجودها في سويسرا وايطاليا من دون أن يرى أحد في ذلك موهبة التبعية والتقسيم بل العكس تكاملا منسجما.

فالامر كذلك فيما يخص الجزائر التي بوجودها داخل مجموعة أوسع وهو المغرب تنسق الجهات الموجودة داخل البلدان المجاورة في مجموع قادر، حسب السياق التاريخي أن يكون متمّا لا مقسما. فالتجميع بالضبط بواسطة عباد هذه الجهات المختلفة هو الذى يكون الشخصية الترابية الجزائرية وكذلك امتدادها الى البلدان المجاورة هو الذى يدمجها في ضيق الى المغرب.

١ ــ الجزائر جزء أوسط من المغرب:

انّ خصائص تضريس الارض والمناخ والتربة والنبات، بصفة موجزة الظروف الطبيعية التي تمنح للانسان، متوفرة، بلا نزاع، في الجزائر ــ المغرب الاوسط لدى جغرافي القرون الوسطى ــ كما هي متوفرة في البلدان المغربية الاخرى: تونس والمغرب الاقصى.

فاننا نجد في الجزائر الترتيب المشترك بين مجموع المغرب، مجموع أراض عالية ممتدة بين البحر الابيض المتوسط والصحراء قارصة السهول العالية الموجودة بين انتفاخين جبلين: الاطلس الصحراوى الذى يفصل بين تلّ الصحراء الجزائرية

التي تربط الى مدخل الزيبان الجبال الكلسية من الاطلس الاعلى المغربي الشرقي بواسطة سلسلة طيات ويمتد الى ما بعد الاوراس والنمامشة التي تبشر بخط القمة التونوسية (درسال) وبالقفار المنعزلة التي تزيد من وعورة السهوب التونوسيـــة ، على طول البحر الابيض المتوسط ، وراء الانتفاخات الساحلية القبائلية وساحـل مدينة الجزائر انتفاخات رد على النواة الريفية الى ما بعد البحر ،فان أخاديد الارض التي تلصقها بالترارا والبابور وتعثر على المشاهد الطبيعية في (الريف) وفي ما قبل (الريف) ، وكذلك في جهة الشرق فان الحجرات الرملية التي تسند السلسلة النوميدية تمتد بلا استمرارية الى الساحل التونسي من (كرو ميرى) الى (الموقود) .

وقبل ذلك نجد المدرج الذى به تسقط السهول العليا والذى يشارك من جبال تلمسان الى البيبان في نفس المجموعة الجبلية كالقفار الذى يلتصق شرقا بالاطلس الاوسط المغربي.

انه جزء من الانتفاخات الكلسية التي تشطب من الاطلس الصحراوى الـــى السلاسل التلية ، بوعورات منحرفة : المجموع المنضدى شاملة من المحيط الاطلسي الى (السيرت) ، (الميزيتاس) المغربية والوهرانية وكذلك السهول العليا القسنطينية والسهب التونسي ، وأخيرا في ما بعد الوعورة الجنوبية الاطلسية فان الصحراء الجزائرية تشارك بنفس الصلابة الجماعية مثل متماثليه المغربي أو التونســــي .

فتوجد اذن نفس عناصر تضريس الارض ممتدة من الشرق الى الغرب في كـل بلدان المغرب الثلاثة.

تأثيرات مناخية مشتركة تعين في هذه البلدان الثلاثة أنواع طقـوس مشتركة وتوزيعا موسميا مماثلا لدرجات الحرارة ونزول الامطار ، هناك قحط لا يأتي في فصل الصيف فقط وسيلان غير ثابت وغير كاف ، وفقدان أو هزال الاراضي يشكل الـــى الزراع نفس الصعوبات فالجزائر مثل القطرين المجاورين لها تبقى في الفصل الحار تحت سيطرة الهواء الصحراوى من شهر جوان الى شهر سبتمبر.

ان الضغوط العالية الصادرة عن الاعصار المعاكس(الاصورى) تحرمها مرور التغيرات الاطلسية فالانقطاعات الوحيدة للجفاف المستمر آتية من تقلبات جويـة ضعيفة ومحدودة صادرة عن الحالة المضغاطية في الارتفاع حيث تتسجل جبهـــة الصابيات.

ان التأثير الوحيد للانخفاضات التي تمر حينئذ على حافة المغرب الشمالية هو تفاقم القحط أحيانا يجلب مد الهوى الصحراوى المتزايد الحرارة وتدعى هذه الرياح (قبلـي) بسبب توجيهها الجنوبي وليست الا (الشرقي) المغربي (تسيروكو) الاطاليين ، فالجزائر تقريبا مثل مجموع المغرب تماثل من الحيث المناخ الصحراء مدة الصيف . فلا تبلغها الامطار مثله الا ما بين الخريف والربيع وسواء كانت الامطار مسببة من طرف تغيرات المحيط الاطلسي صادرة عن جبهة الصابيات أو الجاريات الجنوبية للجهة القطبية كما يقع في المغرب أو بالتوغل الظهرى للهواء القطبي وبتكوين الانخفاضات على خليج (جابس) كما يقع لتونس.

تتوفر نفس التربة ، (التـل) يساوى (التيـر) المغربي وهي أراض ذات غلاف السهوب وفقر عام للاراضي الحجرية في الجبال وفقد لكل غطاء سطحي في الجهات القحطة. أما الشبكة السيالية فانها تتركب جوهريا كما هي الحال في كل المغرب. من أودية جافة تقريبا في الصيف ، ذات فيضانات ومنسوب هام تاركة خارج تصريف المياه العام البرك المغلقة العديدة مثل ما في المغرب وفي تونس .

هكذا تجعل رابطة مظاهر المناخ والنموذج المجسم والهدرولوجيا الاطار الطبيعي الذى يجعل في كل مكان بالجزائر المواطن المغربي والتونسي لا يحـس بالغربة كما هي الحال بالنسبة للجزائرى في باقي المغرب ، لكن توزيع مظاهر الطبيعة المختلفة توزيعا غير متسـاو في هذه البلدان الثلاثة هو الذى يخلق توازنا خاصا بكل واحدة منها ، فهذا التوازن الطريف مدين بالنسبة للجزائر الى موقعها الخصوصي الذى تحتله تجاه التأثيرات الخارجية والى التشكيل الذى تتحلى به الاجزاء المختلفة التي تؤلف تضريس الاراضي الاطلسية. فبهذا تكون الجزائر أكثر بلدان المغرب اقفالا وتقطيعا .

٢ ـ الخطـوط الخصوصيـة لتضريـس الاراضـي الجزائريـة :

ان المغرب ينفتح باتساع على المحيط الاطلسي غربا وتونس شرقا على البحر الابيض المتوسط الشرقي ، أما الجزائر فليس لها تفتح على البحر الا شمالا على البحر الابيض المتوسط وهذا التفتح مغلق بصفة تكاد تكون مستمرة ، بسبب اسقاط الاراضي الساحلية المشقوقة في جهة المنفذ الضيق للسهول المقروصة بين هذا الانتفاخ والسلاسل التلية العظيمة ولا تتمطى فيما بينها الا في الداخل.

فان كانت المقاطع الشمالية لساحلي تونس والمغرب الاقصى لا تعرض هذه الثغرات فان هذا الاخير ينخفظ بلا حاجز الى المحيط بواسطة مدرجات السهول الواسعة وبواسطة الهضاب وبالسهول الساحلية المنخفظة تمتد السهوب التونسية الى (السّرت) ـ فان تعاقب الجبال الساحلية والسهول التي تليها على طول واجهة بحرية وحيدة موجهة حسب المناطق المناخية ، تعرّف حالة خاصة بالجزائر .

الترتيـــب حـــول السهـــول العاليـــة

ان المناطق المنضدية (للميزيتة) المغربية حيث لا يغطي الجبال القديمة الممهدة شيء ، في الغالب ، منفتحة غربا نحو تأثيرات المحيط مباشرة في شرق الاطلس المتوسط تفتح هضاب (الظاهر) شمالا على البحر الابيض المتوسط بواسطة السهل البحرى (للمولوية) و (القيس) ممرا لا يفصله سهل (تاملالت) عـــن الصحراء .

وكذلك الجهات المنضدية للسهوب التونسية فان كان بنيانها يذكر جهات السهول العليا القسنطينية ، فانه لا يفصلها أى نتوء بارز مستمر ، عن الساحل الشرقي ولا عن الحوض الصحراوى لمستنقعات الملح العظمى .

فلا تكون هذه الجهات المنضدية سهولا عالية ومنعزلة تماما عن البحر بحافتها الجبلي وبالجبال التلية الا في الجزائر وبالجبال التلية بصفة غير واضحة عن الصحراء بطيات الاطلس الصحراوى الكلسية وهي لينة أحيانا كما هو الامر فـي الزيبان لكنها دائما على جنبها الجنوبي بخط الهبوط المستمر .

كانت هذه الجهات مغطاة بغطاء رسوبي هام مدة العهد الثانوى ، غطـــاء الكلسي من النوع الذى قطب في الاطلس الصحراوى ثم عرفت تطورا طريفا ومستقلا ، ثم انثنت بسبب الحركات (التكتونية) التي ألفت هذا التضريس فتمر عليهـا جبال تقسمها الى مراكب متميّزة : جبال (بوطالب) و (البلزمة) التي تعزل في الشمال الشرقي مجموعا علوه يقرب ١٠٠٠ متر : السهول العليا القسنطينية عـن حوض غائر وهو حوض (الحضنة) (دون ٤٠٠ متر) محدود من الجهة الصحراوية الذى يوءلف الحد نحو شرق السهول العليا الجزائرية ـ الوهرانية المرفوعة نحو الغرب الى ١١٠٠ متر مزروعة بالانخفـاضات البحرية : زحرز ، الشط الشرقـي ، الشط الغربي .

فترتيب مجموع التضاريس من كلتي جهتين هذا المجموع للسهول العليا، شمالا وجنوبا يخص الجزائر. فان هذا الترتيب ينتهي شرقا بمجرد عبور الحدود التونسية حيث الطيات الاطلسية الملتصقة بالجبال التلية التي تكون خط القمة التونسية، فانها تنتهي غربا حيث هضاب (المولوية) و (الظاهار) الى حد ان جبال الاطلس المتوسط تأخذ موازية المغرب الاقصى من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي.

التـــل الغـربـــي والشـــرقـــي

يترتب التل الجزائرى جهات خاصة في شمال السهول العليا. على شرق مدينة الجزائر يوجد انتفاخ ساحلي مؤلف من لوزات بلورية باشكال ثقيلة وضعيفة الارتفاع يعزل بينه وبين الجبال التلية انخفاضات غير متساوية تساعدها توطيات (تكتونيكية) تغطيها الرواسب الحديثة مكونة من الجمعر والحت خاصة : وراء ساحل الجزائر (٤٠٠م) متيجة، وراء الادوغ(٨٠٠ م) سهل عنابة وبحيرة فتزارة تكونان منخفضات واسعة ومردومة وممتدة من الشرق الى الغرب. هناك ثلم بسيط منقطع يعزل نحو ذراع الميزان وبوغني، جبل جرجرة القبائلي. يتسرب سهل سكيكدة نحو الداخل وبين الادوغ وجبال القل.

على غرب مدينة الجزائر تنغمس السلسلة التلية الخارجي مباشرة في البحر مكونا فقار ظهر متقطعا : ساحل وهران وأرزو، الظهرة، الزكار والشنوى الذى يختلف ارتفاعه بين ٤٠٠ و ١٥٠٠ م.

يفصل بينها وبين جبل داخلي متواز، مجموع سهول منبسطة من الشرق الى الغرب، ملتة غربا، سهول الشليف شرقا لا تنفتح على البحر الا بالفلجات التي تحطم الجبل الخارجي : سهل وهران بين ساحل وهران وأرزو، سهل ماكتة المنخفض بين ساحل أرزو والظهراء. فهذا الثلم السهلي المنعزل عن البحر أكثر من السهول الاتية بعد الساحل شرقا، يمتد على جنوب متيجة وبلاد القبائل حيث الجبل الخارجي الممثل من طرف جبال البليدة وجرجرة (أعلى قمة في الجزائر ٢٣٠٠م) لا يلتصق بالجبل الداخلي بقطع متقطعة المداخل متعاقبة من المدية الى السومام.

لاترتفع السلسلة الداخلية الممثلة غربا بمرتفعات ضعيفة(ترارة) تسالة، بني شقران، ما يقرب عن ١٠٠٠ م الا على جنوب الشليف في جبل الورسنيس

(٢٠٠٠ م) قبل أن تمتد الى جنوب السومام بواسطة جبال التيترى وجبل ديرا والبيبان الى حد السهول العليا القسنطينية. وكثيرا ما تعزل كذلك بين اسقاطها الجنوبية وحافة السهول العليا الجزائرية الوهرانية الشمالية : مجموع مراكز داخلية مملوءة بالغرين مركن التافنة (تلمسان) وماكره (سيدى بلعباس) واغريس (معسكر) والمينة العليا والسرسو (تيارت وفيالار) موزعة بين ٤٠٠ و ٨٠٠ متر.

تلتصق (تتضيق السلسلتان على شرق السومام : فجبل البابور الذى يمدد جرجرة (في ارتفاع ٢٠٠٠ م) يلتصق فورا ، جنوبا بالسهول العليا القسنطينية البعيدة عن البحر بخمسين كلومتر ومن دون وجود سهل تلي ـ فيما وراء ذلك فالحلقات المعزولة المنفصلة عن المنطقة الاطلسية (جبال قسنطينة) هي التي تتعثر بفقار ظهر السلسلة النوميدية الرقيق مبشرة بخط القمة التونسية.

الجزائر الاطلسية الصحراوية

تفصل ثغرة الحضنة على جنوب السهول العليا مجموعين : على حافة السهو العليا الجزائرية الوهرانية حيث تتعاقب الحلقات الاطلسية بينها من سهل تاملالت منحدرة من جبال قصور (٢٠٠٠ م) الى الزاب (٦٠٠ م) بمرتفعات جبل عمور وأولاد نايل . على حافة السهول العليا القسنطينية ترتفع بغتة كحصن لا يعبر بسهولة الى عتبة تبسة على الحدود التونسية : البلزمة (٢٠٠٠ م) ، والاوراس (٢٣٠٠ م) ومرتفعات النمامشة .

فيما بعد ذلك تجزأ الصحراء الجزائرية بدورها وبخشونة الى منطقتين غائرتين بتفاوت بالنسبة الى فقار الظهر جنوني وسطي وهو المزاب . فكلا الحوضين محتل من طرف جهاز تلي وهي مكثبة (عرق) . بينما المكثبة الغربية الكبرى التي تتسرب داخل الاودية المحفورة داخل (الحمادة) وهي بلاطة حتاتية واسعة آتية من أسفل الاطلس الصحراوى تؤلف مجموعا جبليا على ارتفاع معتدل بين ٤٠٠ و ٦٠٠ م محدودا جيدا جنوبا بسلاسل صحراء المغرب الاقصى القديمة فان المكثبة الشرقية تشتمل على نثار رمال متواصلة تقريبا وممتدة داخل انخفاض هاجرى واسع تمتزج بمركن (الشط) الكبير الذى يتواصل الى تونس بلا حل لاستمرارية ـ ابتداء من الرجل الشمالية (للهقار) جنوبا الى رجل (الاوراس) ودون مستوى البحر.

مؤلفات التضريس الجزائري
الجزائر الشرقية والغربية

اذن ، ما عدا المجموع القليل السكان الذى تؤلفه الصحراء ، فان التضريس الاطلسي يكتسي بالجزائر تدابير خاصة. تتصف من الشمال الى الجنوب انتفاخات ساحلية وبعدها سهول وسلاسل جبلية تلية ومراكن داخلية واسقاطة السهول العليا والسهول العليا نفسها والاطلس الصحراوى – تؤلف السهول التي ما بعد الساحل والمراكن الداخلية والسهول العليا وحدات لا تتشابه في الجهات الاخرى للغرب .

فترتيب هذا التضريس يجعل من الجزائر جزءا خاصا من المغرب وأكثر الاجزاء تجزئة في نفس الوقت. فخارج التعاقب الظهرى لهذه الرقاع من التضريس غربا – شرقا فان حدا شمالا غربا – جنوبا شرقا يدرك ساحل الجزائر وطرف جنوب متيجة والسومام والبيبان وجبال البلزمة الى ما فوق الزيبان ،فانها تقسم البلاد الى جزائر شرقية وجزائر غربية ألفتا عبر التاريخ بالمتناوب مهد وحدة جزائرية بميزاتها الخاصة. فالجزائر الشرقية مركزة على السهول العليا القسنطينية مفصولة عن البحر بخط وحيد من التضاريس العليا التي لا تترصع فيها الا السهول المتقطعة التي ما بعد الساحل وعن الصحراء بحاجز جبلي مفتوح قليلا قد شاهدت نشأة الدول النوميدية والزيريدية ودولة بني حماد .

أما الجزائر الغربية المركز على التل المسجل بين خطوط التضريس الثلاثة الطويلة (الخارجية منها مطلة على البحر بوهران ، الداخلية منها ليست الا اسقاطة السهول العليا الشمالية المفصولة عن الصحراء بتضاريس أقل اتصالا) ، فثلم السهول المتواصلة من وهران الى الشليف وأكثر من ذلك مشكاك المراكن الذى يبدأ من التافنة الى " الاريب" فانها شاهدت تطور مملكة بني رستم وبني عبد الواد . فهذه التجزئة التي كانت موجودة سنة ١٨٣٠ في تقسيم البلاد الى " بيليك " استطاعت أن تزيد تاليف الدولة المركزة ديمومة وصعوبة وأقل اتزانا من المغرب الاقصى وتونس. فانها عينت بالمقابل، بالتوزيع الجهوى لانواع المناخ والهيدروغرافيا والتربة والتنبت : طرافة البلاد التي لا تقضي على الروابط العميقة التي تربطها جوهريا بباقي المغرب .

٢ – توزيع منطقي نموذجي لانواع المناخ والانظمة الهدروغرافيا والتنبت لا يحابي التضريس في أى ناحية من نواحي المغرب أكثر مما هو الشأن في الجزائر ، تقسيما واضحا الى مناطق مناخية وبيولوجية .

ان في المغرب الاقصى وتونس تشاهد المناطق المنضدية التي تصل الى الساحل " السرت" والاطلسي تكديس وبلا حد أنواع مناخ البحر الابيض المتوسط ، بحرية وسهبية ومراكن مغلقة وأنهارا ساحلية وسيلانا موقتا ودائم التدفق ، تربا مملحة ومغلفة والترب الزراعية، السهب والاراضي المزروعة أو الغابة وأحيانا معاكسة نشاطات بدوية وحضرية تتداخل.

غير أنه في المغرب الاقصى وفي تونس، فالمناطق الجبلية تنتشر بكفاية من الشمال الى جنوب البلاد بلا حل الاستمرارية كما في الخط الظهرى التونسي أو المجموع المتوسط والاطلس الاعلى حتى يمتد الامطار بكثرة في الداخل مساعدا وجود الانهار الكبيرة ، ذات منسوب مدعم (ميجردة وأم الربية) ولو على سفح الاطلس الاعلى الصحراوى (" زيز" و " غير").

لاشيء يشبه ذلك في الجزائر: المنطقة التلية هناك ذات علاقة بالبحر الابيض المتوسط ، المنطقة الاطلسية نصف ـ قاحلة تماما . فيما يخص السكان الجزائريين سنة ١٨٣٠ ، فمعارضة التل ـ الصحراء كانت تلعب دورها تماما : كل الجهة التي هي غير منضدية باضافة قطاعات الغرب الوهراني القليلة الامطار وسهل وهران فهي " تل" كالمجموع القسنطيني الى ظهر أوراس الجنوبي وبوطالب ، فكل السهول العليا الجزائرية ـ الوهرانية باضافة الحلقات الاطلسية التي تحدها جنوبا فهي صحراوية . ان هذا التحديد الواضح يفصل اجمالا المناطق التي تتلقى ابان الموسم الزراعي من أكتوبر الى ماى أكثر من ٣٠٠ و ٣٥٠ مليمتر من الهواطل وتحمل تربة زراعية للمناطق التي لا تتلقى هذه الهواطل ولا تحمل هذه التربة. وهي تفصل كذلك في المجموع المنطقة المحفظة من جهة البحر الابيض المتوسط بشبكة هيدروغرافية منظمة ودائمة لتلك التي تنقسم الى مراكن مغلقة في الاعماق محتلة من طرف السبخات مناطق نثر الاسمدة وتصفية وتبخير الاودية الموءقتة ومياه الارتشاح وهي مغطاة في الشتاء بطبقات مائية راكنة وفي الصيف بمستودعات ملحية ذرورية. أكيدا أن سبخات توجد كذلك في مناطق التل هي أقل ريا بسهل وهران وفي السهول العليا القسنطينية الجنوبية على سبيل المثال ، فالطبقة المائية هناك دائمة، على الاقل وصعوبة الافراغ هي سبب وجود المناطق المنقعية والبحيرية في المراكن الاكثر ماء ـ سهل عنابة ومتيجة .

فمعارضة تل ـ صحراء أكثر بداهة بالنسبة للترب والتعشب ، ففي هذا الميدان الذى تجيب بالتحقيق عن العبارات المستعملة في البلاد من طرف شعب الريفيين.

فان كان الدبال يفتقد في كل مكان تقريبا فعلى الاقل الاراضي الغرينية تكثر في الاعماق وكذلك الترب الحمراء على الجبال والسهول التلية، فالمراكن الداخلية والسهول العليا القسنطينية ان كانت مغلفة فذلك تحت غلاف أرض سهلة الحراثة، فبساط السهول النباتي المشعث يناسبه في الجبل تشعب طبيعي غابي حيث تسود اما أشجار البلوط الاخضر أو أشجار بلوط الفلين أو أشجار الزيتون الوحشية أو الصنوبر أو الارز والعفصية ـ على السهول العليا الجزائرية الوهرانية بالعكس فالغلاف يظهر على السطح من دون أن يترك مكانا الا لطبقة نباتية متقطعة من طاقات الحلفاء وأرطماسية محليا، مارة على جنوب الاطلس على بعض لطخات وسحابات الادغال والنجيليات، فالجلمود عار في الجبل ومجرد من كل غطاء متفتت والاشجار قليلة جدا لا تجد ملجأ الا بعيدا بعيدا قرب الوهدان.

فان نقاوة هذا الحد الذى يبعد دائما عن البحر بمسافة ضعيفة نسبيا (بين ١٠٠ كلومتر على مستوى تلمسان و ٢٠٠ كلومتر على مستوى بسكرة) عاقبتها اختصار مجارى الماء : التافنة، الماكتة، يسر بالجزائر الغربية مجارى الماء تلية محظة، ففي الجهات التي تجاور الجبال العليا فيها البحر (القبائل) توجد أنهار ساحلية صغيرة لا تنحدر الا من سفحها الشمالي (السيباو) ، (وأقريون) ، (جنجن) ـ فأبو سلام نفسه ساعدة السومام والرمال فرع أعلى للوادى الكبير ونهرُ الشرف فرع أعلى للسيبوز وميجردة العليا، ان كانت تعض السهول العليا القسنطينية فانها تفقد هناك كل قوة وتزحف داخل مجرى متردد، محرومة من مياه الجزء الاعظم لمركنها. الشليف وحده آت من مركن السرسو الداخلي متفاديا الورسونيس مدين لطول الثلم التلي الذى يتبعه في بلوغ ٥٠٠ كلومتر وفي جمع مياه سواعد كثيرة صادرة عن الورسونيس، زيادة على ذلك ألم يأت الى البحر الا بجزء من المياه المستجمعة منطلقا في جهة التل التي هي أقل أمطارا.

باستثناء الانهار القبائلية الساحلية ذات جريان أمياه متدفق فان هذه المجارى للمياه رغم أنها دائمة ليست الا أودية حاملة في حالة فيضان ، حمولة صلبة هامة وراكنة في آخر الصيف بالتقريب : الشليف بالخصوص يشاهد منسوبه المائي يتراوح بين ١ و ٣٠٠٠ متر مكعب في الثانية. فقد شبكة مدرجة على ممر ضيق كهذا يمنع تركيز مناسيب مائية ضخمة ومدعمة. ولذلك عند فقد نباتات الحراج وخاصة عندما يكون التعشب الشجرى نفسه محطما على المنحدرات فالاودية الجزائرية في هذه الرقعة الجبلية المفيدة المضيقة بين السهول العليا والبحر يمكنها بتحطيم الترب أن تحول المشهد الطبيعي التلي الى مشهد نصف قاحل عوض أن تمنح

ثروات هدروغرافية ومع ذلك هل يمكن الصبغة القاحلة نسبيا في سهول وهران بالنسبة الى الجبال الداخلية، أن تؤلف مجارى مياه نازلة منها وبوجه خاص في مركن الشليف وهي وسائل سقي نفيسة.

ان الشعاب التي تعبرها الاودية الجزائرية وبوجه خاص في بلاد القبائل وقسنطينة فانها بخروجها من المراكن الداخلية والسهول العليا، قادرة جدا على مساعد التجهيز الهدروكهربائي . فعلى السهول العليا نفسها، أهمية طبقات التسرب المائية التي تمون السبخات تمنح الامكانيات العظيمة الهدروليكية بقدر ما تكون الملوحة ضعيفة.

فالصبغة الجبلية للمنطقة التلية بالقرب المباشر من الساحل وارتفاع السهول العليا وانعزالها عن البحر كل ذلك يعين في مجموع الجزائر أنواع المناخ أكثر اصطداما مما في تونس والمغرب الاقصى . تكاثر مياه التضريس على الجبال التلية وأهمية الجمد الربيعي والذوبان الثلجي على كل القطر تقريبا وتكاثر "القبلي" على طول بعض الممرات الجنوبية المفتوحة على الصحراء التي تغطي غالبا الجهات المصابة بالجمد، فانها تخلق ظروفا مناخية خاصة بدون أهمية في موضع آخر ففي تونس لا يدرك الجمد والثلج المنطقة المنضدية الا نادرا وليس أكثر من ذلك في المغرب الاقصى حيث لا تطابق أمطار التضريس الساحل. وفي تونس لا يلج "السيروكو" التل الا نادرا والسهول المغربية هي بدورها محفوظة أكثر من ذلك عن " الشرقي" وهي مفتوحة على التاثيرات الاطلسية الملطفة.

وهكذا ظروف الجزائر الطبيعية مع اعطائها هذا البلد وجها طريفا يشارك بخصائص مغربية فانها تشكل للنشاط الانساني مشاكل ذات خطورة خاصة:

ما هي الحدود وما هو الاتجاه الذى تفرضه التناقضات المناخية على استغلال التربة داخل البلاد؟ ما هو التهديد الناشىء عن انجراف الترب في الجبال الساحلية؟ هل يمكن تقديم علاج لذلك ؟ فتفاوت أودية التل في الجزائر وقصرها والصبغة الموسمية للسيلان داخل أودية السهول العليا تؤلف حاجزا لا ينعكس اما لاستعمال المياه للسقي الذى يفرضه المناخ واما لخلق الثروات الهدروكهربائية؟ هل الجزائر تنقصها حقيقة ينابيع أخرى للطاقة ؟ هل لدى الجزائر أو هل تتوفر لدى الجزائر المواد الاولية الصناعية؟.

الفصل الثاني

امكانيات وثروات الجزائر الطبيعية

ان الاحكام التي أجريت على ثروات الارض الجزائرية قد تغيرت كثيرا حسب ما ارتقبت الامال المعتمدة عليها أو في حالة بدء استثمارها التي اعتبرت كعلامة فقرها وكذلك حسب الاتجاهات التي ظهرت والتي قدمتها مثل " الالدورادو" عندما عزم على فتحها أو عندما ظهر أمر ابقائها أو بالنسبة لسكانها للذود عنها أو لطلب استقلالها أما تقديمها كصحراء أو كبلاد توازنها سيء وكمكتضة بالسكان عندما كان الامر شرح ضعف اقتصادها وبؤس سكانها وعندما قدم تبرير القيام بشؤونها والمهمة الحضارية للقوة المستعمرة أو طلب الاعتمادات العمومية الفرنسية.

ان الحقيقة تختلف عن الاحكام التامة، تحليلها يبيّن بكل بساطة أن الجزائر توفر لشعبها امكانيات تطوير اقتصادها أكثر مما سمحه له النظام المستعمر شريطة الا يفصل عنها أي جزء من ترابها وأية ثروة.

١ ـ يطرح المناخ مشكلة الماء لكن بدون كيفية غير قابلة للحل:

ان الصحراء الجزائرية بيداء بأتم معنى الكلمة، لكن لا نقطة في باقي البلاد المّدرجة داخل الاراضي المغربية العليا هي قاحلة بالضبط. ان المنطقة الساحلية ذات التضريس المميّز " تلية" بكاملها، باستثناء سهول وهران وأسفل الشليف فهي مروية كثيرا في نفس الوقت وبلا تباين حرارى كبير وهي تتمتع بدرجات حرارة لطيفة بحر أبيض متوسطة. فالسهول العليا ذات هواطل أقل انتظام وهي نادرة، خاصة بالناحية الجزائرية الوهرانية تتحمل في نفس الوقت درجات حرارة أكثر اصطدام بجمد ربيعي وثلج شتوي.

لقد صار من العادة أن نثبت على خط تماطر ٤٠٠ مليمتر الحد نحو جنوب المناطق التي تستعمل فيها الزراعة بلا سقي ـ فهذا الحد يستبعد كل السهول العليا الجزائرية ـ الوهرانية ووسط وجنوب السهول العليا القسنطينية والساحل التلمساني والسهول الوهرانية ما قبل الساحل أسفل الشليف. فاختيار مثل هذا

الحد للفحولة يثبت اتساع حقول القمح القسنطينية العظيمة وترك ناحية وهران الداخلية الى الحلفاء وضرورة "الصنعة الاستعمارية" وصعوباتها في التل الوهراني.
في الواقع هذا الحد ليس له معنى في ذاته : انه لا يهتم بعدم إنتظام الهواطل المتغيرة من نقطة الى الاخرى وكذلك توزيع الامطار في السنة الزراعية.

ونسبة مياه الامطار والهواطل الخفية التي من شأنها أن تستعمل من طرف التعشب اعتبارا لذوبان الثلوج وتراكمها وللتبخير الحقيقي ، فلا يستبقى الا قيمة نسبية نظرا للجمد وللحوادث النيزكية : وبل وسيروكو.

عـــدم انتظـــام الهواطـل البيســـوى

له معنى أكثر من مجموعها السنوي : ان الشيء الذى جعل خط التماطر ٤٠٠ مليمتر علامة قيمة قابلة للنقد هو موكب الحواصل السنوية ذات الحد الادنى التي ترافقه عادة:

فان الزراعة تصير مغامرة عندما يوشك تسلسل السنوات أن يأتي بأقل من ٢٠٠ مليمتر من الماء ، بسبب الخسائر التي تسببها هذه السنوات.

انّ "العلمة" على سبيل المثال ، في السهول العليا القسنطينية قد تتلقى معدل ٣٨٦ مليمتر سنويا بين ١٩١٣ و ١٩٣٨ ، والحال ان بين ١٩٣٨ و ١٩٤٥ لمدة ثماني سنوات مع أن معدلها كان ١٠ / دون هذا العدد ، لم تتلق الا في سنة واحدة هواطل دون المعدل اللازم للزراعة اليابسة (١٨٤ م سنة ١٩٤٥).

فانها على عكس ذلك قد تلقت مدة ثلاث سنوات هواطل أعلى من المعدل (١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤١) ، أربع سنوات هواطل دون ذلك بأقل من ٢٥ / فقط (١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤).

فلم يكن مجموع الهواطل السنوية ينخفض نادرا حول هذا الحد الادنى الا في مناطق الهواطل أكثر ضعفا ، خاصة حول سهل وهران وفي السهول العليا الجزائرية – الوهرانية – بقطع النظر عن الصحراء – : قرب وهران ١٨١ مليمتر سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ وفي رأس فالكون ٣٢٢ مليمتر في المعدل ، في " غيل ازان" بمعدل ٣٢٥ مليمتر . ترافق هذه الحدود الضعيفة بعض السنوات الكثيرة المطر أكثر من ٧٠٠

مليمتر سنة ١٩٢٧ – ١٩٢٨ في غيل ازان ، ٥٧٩ مليمتر في رأس فالكون – ففي السهول العليا السهبية لا يكفي السقوط السنوى الزراعة اليابسة الا نادرا. فليس لعلاقات علو الامطار بين سنة جافة وسنة رطبة بمقدار ١ الى ٤ أو ١ الى ٧، أهمية بالنسبة للزراعات بل لتواتر الحياة الرعوية.

في المنطقة الساحلية، خارج وهران، لا تعبر الهواطل غير المنتظمة عن قلة الامطار للسنوات الجافة استثنائيا بل بالعكس عن أهمية الامطار الغزيرة : مثال ذلك، قطعة ماء تفوق ٣٠٠ مليمتر نازلة بين ٢٧ و ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧ ترفع هواطل معسكر (معدل ٥١١ مليمتر) الى ١٢٤٣ مليمتر سنة ١٩٢٧ – ١٩٢٨، هذا ما تعبر عنه علاقة حد أدنى / حد أقصى يقرب عن ١ الى ٤ .

ملخص ذلك أن عدم انتظام الهواطل خلال السنوات يمس أكثر من المنطقة الحرجة للسهول العليا القسنطينية بل التضاريس التي هي تحت السواحل حيث لا تطرح مشكلة السنوات الجافة والمنطقة السهبية الجزائرية الوهرانية حيث الزراعة اليابسة خارقة للعادة مهما كان الامر.

ذلك ما يبرز عن اللائحة الاتية لعلاقات أدنى / أقصى :

الساحل	تحت الساحل	السهول العليا القسنطينية	الصحراء
رأس فالكون ٣٠١٩/١ الجزائر العاصمة ٢٠٢٤/١ بسمبورق ٢٠٠٤/١	معسكر ٣٠٧/١ غيل ازان ٣٠٥/١	سطيف ٢٠٢/١ العلمة ٢٠٦/١	توقرت ٩/١

التوزيع الموسمي للهواطل

له أكثر أهمية مثل التغيرات التي تطرأ عليه : الهواطل الصالحة للزراعة هي التي تقع في السنة الزراعية في الشهور الثمانية من أكتوبر الى ماى بين الحرث والحصاد، من جوان الى سبتمبر فصيف جاف يناسب بالعكس انضاج الفواكه .

فنوع البحر الابيض المتوسط للتوزيع السنوى للهواطل ينقص عامة تأثير رداءة المجموع : فحجم الهواطل الاجمالي يعم بالفعل تقريبا هذين الثلين فقط

النافعين في السنة . فخط التماطر السنوى ٤٠٠ مليمتر من شأنه أن يعبر بالنسبة للجهات التي تتلقى ما بين جوان وسبتمبر أقل من ٥٠ مليمتر من المطر، عن هواطل في الموسم الزراعي تساوى تلك التي تناسب خط تماطر ٥٥٠ مليمتر. في وسط المركن الباريزى (باريز، تور) أو خط تماطر ٥٠٠ مليمتر في فرنسا البحر الابيض المتوسط (روسيبون ، أسفل رون) .

فالقيمة القابلة للنقد الاكثر تعبيرا توجد اذن لا في خط تماطر السنوى الوسط ٤٠٠ مليمتر حسب تغيرات خلال السنين بين خطوط التماطر المتوسطة من ٣٥٠ الى ٣٠٠ مليمتر للشهور الثمانية من أكتوبر الى ماى.

والحال أن أمطار الشهور الاربعة الصيفية، لا تدرك بالجزائر ربع الامطار النازلة سنويا الا في الاطلس الصحراوى. فهي تتراوح بين خمس وعشر الهواطل السنوية في الجبال التلية والسهول العليا، فانها تسقط بقطع تافهة في السهول الوهرانية :

الاطلس الصحراوى			السهول العليا		
المركز الجوى	الصيف	السنة	المركز الجوى	الصيف	السنة
عين صفراء	٥٨	١٩٢	مشرية	٦١	٢٩٣
لغواط	٤٧	١٦٧	العلمة	٨٥	٤٣٥
			باتنة	٧١	٣٤٦

الجبال التلية			السهول الوهرانية		
المركز الجوى	الصيف	السنة	المركز الجوى	الصيف	السنة
سعيدة	٥٤	٤٣٠	أرزو	١٨	٣١٠
ثنية الحد	٧٨	٦٢٨	غيليزان	٢٢	٣٢٥
عين الحمام	٩٤	١١٤٩			
وادى مرسى	١٣٧	١١٠٥			

هكذا مغياثية المناطق الحرجة ، في السهول العليا القسنطينية كما في السهول التلية الوهرانية ، تساوى تقريبا ابان الموسم الزراعي ما يلي :

يسقط من أكتوبر الى ماى ٣٠٣ مليمتر من المطر في غيل ازان ، ٣٠٤ في المحمدية ، ٢٩٢ في أرزو ، يسقط ٣٨٩ في سطيف لكن ٣١٩ في برج بوعريريج ، ٣١٤ في العلمة ، ٣٣٨ في أمبير ، ٢٧٥ في باتنة .

هذه هي قيم المطر السفلي التي تسمح زراعة جافة مربحة ــ فانها تضمن مجموع التل وقسنطينة فلا تستثني في الجزء المغربي الجزائرى الا الداخل الجزائرى الوهراني (السهول العليا والجبال الاطلسية) .

والحال أن في نهاية المنطقة عدم انتظام التوزيع الموسمي يترك بعض التردد على الغلات : فان نقص أمطار الخريف قادرة تأجيل الحرث ونقص أمطار الربيع قادر على ايقاف التعشب العادى .

فالعلمة على سبيل المثال لم تتلق سنة ١٩٤٥ الا ٢٤،٨ مليمتر في أكتوبر ــ نوفمبر و ٢٢ مليمتر من فيفرى الى ماى مقابل ٥٠ من جوان الى سبتمبر و ٨٥ من ديسمبر الى جانفي ، وفي سنة ١٩٤٠ ، من فيفرى الى ماى ٦٤،٥ مليمتر فقط مقابل ٦٩٠٨ من جوان الى سبتمبر . بين ١٩٣٨ و ١٩٤٥ لم تعرف توزيعا مرضيا للهواطل الممدودة على كل الموسم التعشبي سوى ثلاث سنوات وهي : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ و١٩٤٣ .

" حساب الماء الختامي "

ان المهندسين الزراعيين الجزائريين يلحون مرارا على الخاصية الناقصة للفارق الموجود بين مجموع المغياثية والتبخيرية للتعبير على المخاطرات التي يأخذها على عاتقه الاستعمار والتي تكون فضل " استثماره " فليس لهذا الحساب الختامي الاهمية التي تنسب اليه في بعض الاحيان : انه يجعل في كفتي الميزان أمطارا حقيقية وتبخيرا محتملا دون الحقيقة بكثير .

يعطي ميزان التبخير دائما مرتفعات ماء من المحتمل أن تتبخر أعلى من مرتفعات ماء نزلت حقيقة في التل والصحراء (١) لكن هذه القيم لا تصح الا لجزء

---

(١) أنظر الجداول ١ و ٢ و ٣

من الماء مهيأ بكامله وبصفة مستمرة للتبخير وهي هنا نظرية ولاسيما انه زيادة على التسرب والسيلان فانعدام المياه يوافق أشد تشميس ولا يسمح أى ماء سطحي للتبخير في الفترة التي هي أكثر قوة. فان اعتبرنا شهور الموسم الزراعي فقط التي تسقط فيها أغلبية قطعة الماء، فاننا نرى أن الحساب الختامي (نظرى دائما) الذي هو ناقص قليلا بالنسبة للانخفاضات الداخلية والسهول العليا فانه يصير زائدا للساحل والجبال التلية. فانه لا يبقى سلبيا الا بالنسبة للجهات الصحراوية.

وفي الواقع وحتى خلال السنة الزراعية فان أكبر جزء مياه المطر تنجو من التبخير بسبب السيلان والتسرب. فان الهواطل تسقط باجزاء هامة نسبيا، في عدد أيام محدود نسبيا. فالتبخير مفقود في هذه الايام.

(١)

المركز	تبخير نظرى	هواطل حقيقية	خارج القسمة	المنطقة المناخية
التل :				**الساحل :**
الجزائر (العاصمة)	٩٣٧ ميم	٧٦٢ ميم	١٠٢٥ ميم	
الاصنام	١١٤١ ميم	٤٠٠ ميم	٢٠٨٥ ميم	الشليف
خراطة	١٥٦٩ ميم	١١٠٣ ميم	١٠٤ ميم	القبائل(واد)
قنزات	١١٩٣ ميم	٦٨٩ ميم	١٠٧٢ ميم	(مرتفع)
لافيات	١٩١٩ ميم	٥٩٢ ميم	٣٠٢ ميم	(سفح)
قالمة	١٤٤٥ ميم	٦٧٧ ميم	٢٠١٤ ميم	(الداخل القسنطيني)
الصحراء :				
بني ونيف	٣٢٩٣ ميم	١٢٧ ميم	٢٦ ميم	الجنوب الوهراني
بسكرة	٢٥٩١ ميم	١٥٦ ميم	١٧ ميم	الجنوب القسنطيني

(٢)

الحساب الختامي النظري من أكتوبر الى ماي

المركز	الهواطل الحقيقية	التبخير النظري	حساب ختامي هواطل تبخير	المنطقة الطبيعية
الجزائر (العاصمة)	٧٠١ ميم	٥٦١ ميم	+ ١٤٠ ميم	ساحل
خراطة	١٠٢٧ميم	٦٩٢ ميم	+٣٣٥ ميم	جبال تلية
قنزات	٦١٠ ميم	٥٦٢ ميم	+ ٤٨ ميم	جبال تلية
الاصنام	٣٦٩ ميم	٤٤١ ميم	— ٧٢ ميم	منخفضات داخلية
قالمة	٦٠٥ ميم	٦٧٦ ميم	— ٧١ ميم	منخفضات داخلية
بسكرة	١٢٦ ميم	١٢٦٦ ميم	١١٤٠ — ميم	صحراء

هذا الذى يسمح للتعشب الامتصاص الكامل تقريبا لنصيب الماء الذى لا يمون لا الاودية ولا الطبقات المائية الواقعة تحت التراب . ان الماء اذن لا يسترجع بالتبخير الا بعد ما تستعمل العشبة المزروعة أو غير المزروعة ـ فقوة التبخير لا تضر التعشب كما هو الظاهر .

فالنقصانَ الظاهر نفسه للسهول العليا والمراكن الداخلية معوض بفضل الماء الصادر عن الجبال المتوفرة بالزيادة وبفضل السيلان وطبقات تسرب الماء التي تبرز على شكل ينابيع على جميع حافات السهل الواقع في سفوح الجبل . من الاكيد أن الجزء الاكبر للمياه لا يبقى الا على شكل طبقات عميقة ، اما لا تظهر من جديد الا في أعماق منخفضات ـ مثل المستنقعات المالحة للسهول العليا الجزائرية ـ الوهرانية ـ واما أن تمون الطبقات الارتوازية مثل ما هو في وادى ريغ بالصحراء . لكن السهول العليا القسنطينية وسهول وهران والشليف والجزائر العاصمة وعنابة تشاهد الطبقات الجوفية تبرز أحيانا بالقدر الكافي لتأليف تهديد منقعي .

فالدوام المعتبر للاثلاج في بعض جهات الداخل والهواطل الخفية في الجهات الساحلية ، تساهم في جعل حساب الماء الختامي أكثر ايجابية .

في الجزائر الداخلية، أهمية المفارقات الحرارية هي التي تسمح للماء الصادر عن الهواطل أن ينجو من التبخير في القدر الاكبر، بابقائه على شكل ثلج تقريبا .

(٣)

أيام السنة الممطرة، ارتفاع الماء في يوم ممطر

المركز	الهواطل السنوية	عدد أيام المطر أو الثلج	ارتفاع ماء المتوسط في يوم ممطر .
الجزائر (العاصمة)	٧٦٢	١١٣	٦،٨٨ مليمتر
خراطة	١١٠٣	١٠٤	١٠،٥٦ "
قسنزات	٦٨٩	١١٢	٦،١٧ " التل
العلمة	٤٣٤	٧٢	٦،٠٥ " السهول
الاصنام	٤٠٠	٧٩	٥،٠٦ " العليا والمنخفضات الداخلية
الجلفة	٣٠٨	٦٣	٤،٠٩ " الاطلس الصحراوى
بسكرة	١٥٦	٣٤	٥،٥٨ " الصحراء

ينتبه الى أن جزء الماء اليومي يختلف قليلا قرب عدد الايام الممطرة.

تؤلف الهواطل الثلجية الطارئة والعقيمة على الساحل حادثة دورية سنوية على علوّ فوق ٥٠٠ متر. يمثل الثلج نصيبا معتبرا لهواطل السنة في عدد كبير من محطات المراكن الداخلية والسهول العليا، ليس في الجبل فقط . من الممكن أن نقدر عبر تعاوض السنين العلو المتوسط للثلج الساقط على ١٠ سنتيمتر تقريبا في محطات مثل باتنة ومشرية والبيض وسعيدة، بين ٢٠ و ٣٠ سنتيمتر في تلمسان والاربعاء بني ايراثن، بين ٤٠ و ٦٠ سنتيمتر في المدية وعين بوسيف وعين الحمام وسطيف .

تلقت العلمة في المعدل ٢٨ سنتيمتر من الثلج سنويا من ١٩٣٨ الى ١٩٤٥ (٥ سنتيمتر سنة ١٩٤٣ ، ٦٠ سنتيمتر سنة ١٩٣٨) .

تساوي هذه المرتفعات الثلجية خمس أو ست مرات ارتفاع الماء الملائم . هكذا على معدل ثماني سنوات من ٣٤٣ مليمتر هواطل سنوية تلقت العلمة ٥٤ مليمتر على شكل ثلج أي ١٦ / (سنة ١٩٣٨ ، ٩٦ مليمتر من ٤٢٨ أي ٢٣ /) - يشكل الثلج في ذلك جزء أكبر من الهواطل الشتوية (من ديسمبر الى مارس) : في المعدل من ١٩٣٨ الى ١٩٤٥ أكثر من ٤٠ / ، سنة ١٩٣٨ ، ٩٠ / ، سنة ١٩٤٤ ، ٩٢ / من هواطل فيفرى - مارس، سنة ١٩٤١ ، ٧٢ / ، سنة ١٩٤٤ ، ٥٥ / ، سنة ١٩٤٥ ٩٦ / من هواطل ديسمبر - جانفي .

يشكل الثلج في المعدل من ٥ الى ٦ / من الهواطل المجموعة لباتنة ومشرية والبيض من ١٥ الى ٢٠ / من هواطل المدية وسطيف . انه يلحق التربة رطوبة يمكن ارجاعها الى التعشب ولو تجعل ظروف الحياة كريهة بالنسبة للرّجال وأكثر احتياجا من كل مكان الى ظروف السكن والتدفئة مرضية . تنقص طبعا قلة الشجرة الحالية في جزء كبير من الداخل على السهول العليا من دوام وفعالية الاثلاج الذى يتوفر لو كان التشجير غير أن دوام ١٥ الى ٢٠ يوم المعتبر موجود على نواحي كاملة مثل هضبة تلمسان الكلسية وجبال داية وسعيدة ، الاوراس وجبال الحضنة ، على اتساع السهول العليا القسنطينية نفسه ، فالاثلاج المدرك شهورا عديدة في الورسونيس والقبائل المروية والمعشبة ، يمكنه أن يمدد فترة السيلان والجريان النهرى على جزء أكبر من السنة .

ففي الجهات الساحلية الاكثر حرمانا من الحظوة وخاصة في السهول الوهرانية فان أهمية ومثابرة الرطوبة الجوية اللتان تعوزان الداخل فانهما تقدمان على أشكال أخرى ، تعويضا لنقصان الهواطل . بيد أن الرطوبة النسبية تتراوح في سطيف منتصف النهار ، بين ٦٦ / (ديسمبر - جانفي) و ٢٦ / فقط (جويلية - أوت) فانها لا تنخفض في جويلية الشهر الذى تكون فيه أكثر ضعفا ، الى ٣٤ / في غيل ازان ، الى ٧٢ / في وهران و ٦٧ / في مستغانم .

فانها تتجاوز تبخير التربة الذى تساهم في تحديده بل تعبر عن أهمية الهواطل الخفية : وبالفعل فعلى السابعة صباحا بالتقريب يبلغ التبخير درجة قريبة من الاشباع : في غيل ازان والاصنام ٩٠ / في جانفي ، ٦٩ / في جويلية ، في وهران ومستغانم بين ٧٨ و ٧٢ / في الصيف .

هذا الذى يسبب ذلك الاحساس غير المحتمل بالنداوة الصيفية المعروفة كثيرا في السهول التي ما بعد الساحل. نفهم أن هذا الاسهام الراجع في نصيب كبير الى التبخير البحرى الشديد ، قادر على التعويض وبالزيادة ، على شكل ندى صباحي ، تبخير المساء الذى هو ، بسبب فقد الماء ، تبخير نظرى غير حقيقي .

درجات الحرارة المتطرفة ، الجلد والسيروكو :

غير أنه لا يجب تخفيف الحواجز المناخية الى انتظام المواسم الزراعية. فان شدة التبخير حتى وان كانت لا تسبب بصفة مباشرة ضياعا هاما للرطوبة بالنسبة للتربة ، فانها تساهم ، بقدر ما يغطي التعشب التربة بنقص وبغير ثبات ، في تأليف أفق سطحي مغلف يضاد امتصاص العناصر المخصبة والحرث العميق وفي استطاعته أن يستلزم عملية ازالة الحجارات وهذا كله في السهول العليا بتصفية الاملاح المعدنية الموجودة في الماء الصاعد من أفاقه العميقة. فان نسبة الثلوج نفسها لها امتداد محدود رغم ذلك. فان أهميتها تبقى متفاوتة وذلك حتى في الجهات المعنية ، بسبب عدم الانتظام السائد عبر السنوات ، فان دوامها كما رأيناه محدود في السهول العليا القسنطينية بسبب معدل التشجير التافه (٣٠٧ /) دوام لا يكون الا ملطفا محسوسا بالتأكيد وعلى الخصوص بالجزائر بيد أن الهواطل الخفية تلعب فيها هذا الدور بدرجة أقل في المغرب الاقصى وتونس. فان الاقاليم الجزائرية رغم خاصياتها ورغم أن أمطارها أقل تغييرا من سنة الى أخرى من الاقليم التونسي على المثال ، فانها جزء من مجموع اقليمي مغربي يتصف بهواطل يزيد ضعفها وعدم انتظامها بقدر ما نسير من البحر الابيض المتوسط الى الصحراء. فالتناقضات الحرارية أشد مما هي في البلدين المتطرفين. يكون تواتر الجلد والرياح المجففة تفاقما بالنسبة الى الظروف الطبيعية الخاصة بهذه البلدان .

فالجزائر بالاجمال أكثر خضوعا للتأثيرات القارية من تونس والمغرب الاقصى فانها تتحمل درجات الحرارة أعلى من الثاني ودرجات الحرارة الشتوية أكثر انخفاضا من الواحد والاخر.

ان الساحل يعرف تفاوتات حرارية سنوية قريبة مما هي في تونس . ان محطات الرعان الجبلية تتحمل مواسم شتاء أكثر شدة (الى الدرجة الواحدة تحت الصفر في شرشال وبجاية والى ٣،٢ درجة تحت الصفر في القل) وعلى شرق البلاد مواسم

صيف في نفس الحرارة المحرقة (الى ٤٩ درجة في القل ، ٤٩٠٤ درجة في القالة) . لكن مرافئ عمق الشروم العظيمة لها أطراف اقل ولو أنها أكثر وضوحا من المغرب الاقصى . (٢)

فالتفاوتات الحرارية في الداخل أعظم مما هي في المغرب الاقصى لا تتجاوز تفاوتات المناطق المماثلة في تونس الا بسبب توغل التأثيرات البحرية على طول الساحل التونسي .

في الجهات التلية تتراوح بالجزائر بين الطرفين من ٤٤ درجة بمليانة الى ٥٤ درجة بالاصنام ـ غيل ازان ، بين المتوسطات الشهرية ، فهي في مستوى ١٨ درجة (١٨٠٧ درجة في غيل ازان) (٣) ، لكن الشتاء وكذلك الصيف هما غالبا أكثر بردا مما هما في تونس : أدنى درجات متطرفة هي : ٥٠٣ درجة تحت الصفر في غيل ازان (في السهل) و ٩ درجات تحت الصفر في ثنية الحد و ٦ درجات تحت الصفر في تلمسان (في الجبل معاكس و ٥ درجات تحت الصفر فقط في المحطات التونسية بعين دراهم والكاف) ، أعلى درجات الحرارة المتطرفة من ٤٨٠٦ درجة في غيل ازان (مثل سوق الاربعاء في تونس) لكن ٣٩ فقط فوق الصفر في ثنية الحد (معاكس ٤٣ درجة فوق الصفر في عين دراهم) .

ان تفاقم البرد يصير أكثر على حافة التل الجنوبية بأدنى درجات حرارة متطرفة من ١٤ درجة تحت الصفر بغيلار ، ١٣ درجة تحت الصفر في برواقية ، ١١ درجة تحت الصفر في البويرة (معاكس ٧ درجات تحت الصفر في ماكتار و ٩ درجات تحت الصفر في طلحة في تونس) وعلى السهول العليا بأدنى درجات حرارة متطرفة من ٩ درجات تحت الصفر في العلمة و ١٢٠٤ درجة تحت الصفر في باتنة بالقطاع القسنطيني ، الى ١٥ درجة تحت الصفر في البيض بالقطاع الوهراني . (٤)

---

(٢) الجزائر العاصمة : معدل التفاوت الحراري ١٣٠٤٥ درجة أدنى / ٠٠٢ درجة ، ٤١٠٦ درجة أقصى . تونس : معدل التفاوت الحراري ١٥٠٩ درجة أدنى ٤٨ درجة أقصى . موقادور : معدل التفاوت الحراري ٦٠٤ درجة .

(٣) التفاوت الحراري متطرف ومتوسط في تونس: سوق الاربعاء ٥٤ درجة و ١٨٠٩ درجة ، عين دراهم ٤٨ درجة و ١٨٠٧ درجة .

(٤) أدنى درجة متطرفة ٣ درجات تحت الصفر في القيروان ، سفاقس ٤ درجات تحت الصفر ، قابس ٦ درجات تحت الصفر (تونس) . أعلى درجة متطرفة + ٤٩ بالقيروان ٤٤ + بسفاقس + ٥٣ درجة بقابس (تونس) .

فأعلى درجات متطرفة هي أقل حرارة ولو باعتبار حالة الارتفاع + ٣٨،٩ درجة فقط بالبيض ، + ٤٠ في العلمة وباتنة واذا كان التفاوت الحرارى أقـل لا تختلط الاقاليم من جديد الا في الصحراء. تتألم الجزائر اذن من درجـات الحرارة المرتفعة في منخفضات التل الداخلية (وادى الشليف والصومام) وطبعـا في الصحراء.

لكنها تتألم كذلك من درجات الحرارة المنخفضة جدا شتاء في الجبال والسهول العليا. زيادة على التأثيرات الوخيمة في الظروف البيولوجية نفسها للحياة بالنسبة للسكان يعانون سوء التغذية وسوء الملبس والسكن والتدفئة ، فان التغيرات الحرارية الكبيرة تخلق تهديدين جديدين للتعشب وللزراعات السنوية : الجلد والحرارات الخارقة للعادة.

ان الجلد يتحاشى فقط الساحل وسهول وهران وسهول أسفل الشليف ومتيجة وعنابة فانه يدوم عشرين يوما في السنة على مجموع السهول العليا ، وخمسين يوما في ناحية سطيف وبرج بوعريريج على أعلى الرومال ، في الاوراس، على وادى الطويل (أعلى مركن الشليف) على الهضاب الكلسية للداية وتلمسان. أى يمكن أن يكون في هذه النواحي مبكرا وكذلك متأخرا جدا ويتلف حينئذ وبخطورة غلات ما تزال في كامل نموها، وحتى في المراكن الداخلية للتل مثل ما هو في سيدى بلعباس، يمكن الجلد أن يدوم الى شهر ماى والى أفريل في السهل المتوسـط للشليف، فالجلد الربيعي يكاد أن يكون سنويا على السهول العليا القسنطينيـة والوهرانية.

فدرجات الحرارة العالية هي أكثر ضررا بقدر ما هي مسببة من طرف ضربـات القبلي (سيروكو) ريح مجففة من أصل صحراوى لا يردها حاجز الاطلس الصحراوى الضعيف المتقطع والذى هو قادر كذلك على اتلاف الغلات اتلافا شنيعا وذلك بالاحرى بما أن مناطق السيروكو هي كذلك مناطق الجلد متكرر ومتأخر : فالسهول العليا القسنطينية في المجموع ووادى الصومام ثم ممر وادى الطويل تتحمل أكثر من ثلاثين يوما للسيروكو سنويا . يقع أن الظاهرتين يمكنهما أن توحدا جهدهما لقطع التعشب تماما عندما لا تأتي اغارة جراديات لاتمام النكبة : فتكون السنوات عندئذ سنوات مصيبة بالنسبة للانتاج النباتي والحيواني كليهما في داخل البلاد .لكن اجتماع هذه الظروف يبقى ولحسن الحظ نادرا.

المناخ الجزائرى اذن شديد في المجموع. قابل لاكبر درجات البرد والحرارة أكثر من مماثليه المغرب الاقصى وتونس، فانه يشارك من قحطهما الصيفي الى حد

أنه لا يسمح في كل مكان بالزراعة السنوية ومن عدم انتظامهما الموسمي على ممر السنوات.

وبحسب ما تزيد خطورته بسبب تواتر الجلد والسيروكو أو تنقص بفضل الثلج والهواطل الخفية فانه يقسم البلاد الى مجموعات صلاحيات مختلفة جدا:

١ ـ التل الوهراني الذى لايعفى من الجفاف الا بواسطة الهواطل الخفية والذى ينجو من الجلد وفي الجزء الكبير من السيروكو ويتمتع بدرجات حرارة شتوية لطيفة لكنه يتكبد كذلك بالصيف.

٢ ـ التل الجزائرى والقسنطيني خاصة مرويان جدا من شأنهما أن يوزعا مياه السيلان والمياه النهرية على المنخفضات المجاورة ذات المغياثية الضعيفة، جبالهما محفوظة بالكفاية بالثلج ودرجات الحرارة تبقى ملطفة نسبيا.

٣ ـ السهول العليا القسنطينية ذات المغياثية الكافية للزراعات اليابسة على التمام تستفيد فيما حولها من مجاورة جبال مروية جدا ومن معدل الثلوج الهامة في كثير من الاحيان. لكنها تتحمل عدم انتظام موسمي وعلى ممر السنوات محسوس للهواطل ولدرجات الحرارة المنخفضة جدا شتاء على العموم، كما تتحمل الجلد والسيروكو الربيعين اللذين يجعلان الغلات غير محققة.

٤ ـ السهول العليا الجزائرية الوهرانية وفي درجة أقل الاطلس الصحراوى الوهراني يتحملون معا تأثيرات مغياثية غير كافية وغير منتظمة ودرجات حرارة الشتوية المنخفضة جدا والجلد والسيروكو، انها تكون بمجموعها منطقة سهب غير صالحة للزراعة اليابسة والمهملة لتعشبها الطبيعي: سماط متقطع للحلفاء.

٥ ـ الصحراء علاوة على جفافها الذى يكفي لمنع تكوين ترب سطحية ونمو أى تشعب غير ذلك الذى يوجد في الادغال اليابسة والنباتات ذات التعشب الفاني فان الصحراء تتكبد تناقضات حرارية هامة: فانها لاتسمح الزراعة الا اذا سقيت وتحت النخيل.

٢ ـ الترب وتهديد الانجراف. الغابات وأخطار جث الحراج:

ان المعارضة الاقليمية بين التل والداخل تواكبها معارضة في طبيعة الترب والتعشب.

التل الجزائري والقسنطيني وحدهما يستفيدان من ترب حقيقية ، ترب غرينية في السهول (متيجة، السومام ، سهل عنابة) ، ترب رمادية وسمراء في الجبال الحثية البلورية ، ترب حمراء في الجبال الكلسية.

توزيع الترب الجهوي

لا تظهر مثل هذه الترب في التل الوهراني الا في الربى حيث السيلان كاف. في السهول وفي عمق ضعيف وفي بعض الاحيان سطحيا، تكون التربة المغلفة بملاح معدنية مركزة بالتصفية والحرث العميق نوعا ما تشترط الغراسة رفع الحجارات : انه منظر كلاسيكي اليوم لسهل بلعباس حيث تحتجز جدران الفليس الصغير قطع الكروم.

تبدى السهول العليا القسنطينية هي بدورها غالبا مثل هذه الافاق المغلفة وتظهر الحلقات الجبلية عندما تكون مجردة من التعشب هيكلها الكلسي.

أما في السهول العليا الجزائرية الوهرانية وفي الصحراء ، فوجود الترب أمر خارق للعادة، كثيرا ما تكون قشرة أرضية صخرية موءلفة في الصحراء من مناضد واسعة من فرش الاسمدة مملطة تدعى (حمادة) وأما رمل ربى (العرق) (مكثبة صحراوية) التي لا تسمح الا تعشبا متقطعا جدا . في الصحراء تصير مجاري الاودية المهمة وشواطىء السبخات والمستنقعات المالحة، المناطق الوحيدة التي تتوفر فيها الترب مالحة تقريبا ومن شأنها أن تحتفظ على الدوام بتعشب نباتي أو شجري وان تقدم مجالا للزراعة المسقية أو للمرعى . على السهول العليا الوهرانية لا تتحمل القشرة الارضية الا سماط النجليات المتقطع باقات الحلفاء على الخصوص. لكن هذا السماط نفسه جدير بأن يستعمل اما مرعى واما ورشة قطف هذه المادة الاولية الصناعية.

التهديد بانجراف الترب

في المكان الذى تتوفر فيه الترب التي حراثتها سهلة، فانه يقل أن تتضمن الرطوبة ولو كانت في الغابة بسبب فقد نبت الحراج وتفوق أصناف ذوات الاوراق الدائمة والجفاف الصيفي . لكن الترب التي هي أكثر كثافة وثروة خارج التل الجزائرى القسنطيني توجد، كما رأيناه، على مهابط الربى والجبال .(٥)

---

(٥) يعني الامر ((السراوات)) الخصبة بمعارضة ((الجبل)) العارى.

الحال أن هذه المهابط خاضعة لسيلان شديد عندما تأتي الامطار العنيفة؟ فان هذا السيلان يفيد المناطق السفلى بأمطار التضريس الساقطة في الارتفاع؟ لكن في حالة فقد معطف التعشب والفضلات العشبية فانه يحضر ويجر الترب ويعرى الصخر.

هكذا تضيع الجزائر سنويا حسب حسابات نظرية، طبعا، ثخانة متوسطة تساوى نصف مليمتر، بالنسبة لمجموع الجزء المغربي من مقاطعتها. وفي الحقيقة لا يعني الامر قطعة متساوية لكن حجم مأخوذ محليا وعلى الخصوص من مهابط الصخر السهل الحراثة الاكثر تصلبا وتجردا المؤلفة في أكثر الاحيان من الصخر غير المستعمل لا من التربة الصالحة للزراعة بحصر المعنى. تبقى الجبال الغابية محصنة على مستوى السهول نفسه بالتقريب، ضد انجراف الترب : فالامر كذلك على سبيل المثال على السفح المتوسطي للسلاسل التلية القسنطينية. لكن زوال التعمير الغابي يفسر زوال الترب على جبال السهول العليا القسنطينية. فالانعدام الموسمي للتعشب النباتي المجفف أو المحصود صيفا على بعض المهابط القليلة الهبوط من مرتفعات التل الوهراني الصلصالية أو النضيدية أو من سفح التل القسنطيني الجنوبي المسلمة للحرث السنوى العميق يسبب أقوى عملية انجراف حاليا للترب وتهدد بتحليها الى ((باد لاندس)) على حالة الهيكلية لاجبال. فالجزائر اذن مهدد بضياع جزء من تربها الزراعية في الجهات التي تكثر حظوظها من حيث الاقليم . ان الحمولة الصلبة التي تجرها أوديتها عندما تكون في حالة فيضان تجلب زيادة على ذلك تهديد توحل سدود الاحتجاز.

خطر افقار البلاد المتزايد، هذا، له علاقة بضعف غطاء الهوابط التعشبي. أعظم مشاكل الجزائر اليوم هي مشكلة جث الحراج وامكانيات التشجير.

غطاء غابي، جث الحراج وامكانيات التشجير

تحريج الجزائر اليوم قليلة جدا : ١١،٠٨ / بالنسبة للجزائر المغربية مقابل ١٤،٣٥ / بالنسبة لتونس و ١٣،٦٣ / بالنسبة للمغرب الاقصى .(٦)

وهو غير متساو زيادة على ذلك : من ٢٨،٩٨ / في السفح المتوسطي للتل القسنطيني ومن ٢٢،٠٣ / في المنطقة الجبلية الداخلية للتل الجزائرى الوهراني،

(٦) فرنسا ١٧ / ، أسبانيا ١٣ / ، عمالة ٣١ / .

انه يسقط الى ١٦،٠٥ / في المنطقة الساحلية الجزائرية الوهرانية الى ١٥،٧١ / في الاوراس، الى ١٠،٧٩ / في ظهر التل القسنطيني الجنوبي . ولا يبلغ الا ٧،١٣ / في الاطلس الصحراوى الجزائرى الوهراني و ٣،٩٨ / في السهول العليا القسنطينية و ٢،٦٥ / في السهول العليا الجزائرية الوهرانية.

ان كانت أهميته على الساحل القسنطيني في درجة أهميته الغابات البروفانسية فانه ضعفه على السهول العليا القسنطينية عائق هام في الشتاء لصيانة البساط الثلجي ؟ لكن انجراف الترب الجبلية هو الذى تتيحه النسب المئوية المنخفضة جدا في التل الداخلي القسنطيني وفي الناحية الساحلية الجزائرية الوهرانية بينما التشجير السافل الذى هو كثيرا ما يكون واضحا في المنطقة الغابية نفسهــا يساعد الانجراف في الاطلس الصحراوى والاوراس.

فان الانجراف يكون تهديدا في هذه النواحي والحال أن هذه الجهـات صالحة للغابة. فان كانت نسبتها المئوية للتشجير منحطة فذلك راجع للاتلاف. فان التقنيين يقوّمون مساحة الغابة الاقليمية بـ: ٧ ١٣٨ ٠٠٠ هكتارا والتي لم تحتل منذ ٣٧ – ١٩٣٥ الا ٢ ٩١٠ ٠٠٠ هكتارا (٧) فقد أتلف الانسان اذن ٦٠ / منها. والحال أن اتلافها كان غير متساو جدا : فالتجمعات بين أشجار الزيتون والعفصية والبلوط الاخضر والارز لا تمثل على التوالي الا ٨ / ، ٢٥ / ، ٣٢ / ، ٢٤ / ، من نطاقها ألاقليمي . والحال أنها تحتل السهول الساحلية والحافة التلية للسهول العليا الوهرانية (شجر الزيتون) المرتفعات الساحلية الجزائرية الوهرانية (العفصية) ، التل الداخلي والسهول العليا القسنطينية (البلوط الاخضر) المناطق التي لا تتضمن الغابات هي المناطق المصابة أكثر من غيرها والتي تمنح فيها الظروف الطبيعية امكانيات اعادة انشاء.

لا يعني الامر في هذا الباب البحث عن مسوءوليات هذا الاتلاف. الممكن هنا أن نقوّم العوامل التي هي أكثر نشاطا في عملية اتلاف الغابة واعطاء فكرة عـن الاسراع فيها ، من الامر المألوف أن يسند الى الممارسات الرعوية : يمنع مرعـى نبت الحراج وحريق الغابة النامية ويتركان التربة العارية للانجراف فينزعان التربة مـن جذور الاشجار ، ان هذا التأويل هو الذى أنشأ المثل المعروف (العربي عدو

---

(٧) ب . د بيريمهوف : موجز الخارطة الغابية للجزائر وتونس . الجزائر صفحـة ٢٧ – ١٩٤١ .

الشجرة) بسبب أهمية الحياة الرعوية بالنسبة لجزء من السكان المسلمين . والواقع أن ٠٠٠ ٨٢٧ ١ هكتارا على الاقل أى ثلث المساحة الكاملة للميدان الغابي قد أحرق بين ١٨٦٠ و ١٩١٥ من دون أن يقضي نهائيا على أكثر من ٤ الى ٥ / من هذه المساحات : استطاع الحريق أن يجهل استغلال الورشات الغابية مستحيلا لمدة سنوات عديدة. فلم يمنع النامية . وفي الحقيقة، انتكاس الغابة الدائم هو راجع الى زراعة التخوم وفرج الغابات التي تلي ترميد الحشفة ومن شأن هذا أن يزيد الجرح امتدادا وبصفة خاصة القطع المنتظم للتشجير الذى لا يقبل النامية الا قليلا .

من الممكن أن يكون هذا الاستغلال المبالغ فيه قديما لكنه معاصر على الخصوص: تجاور الاطلال الرومانية مسافات عارية تقريبا شهود على كل ما أتلفه السلم الروماني (باكس رومانة) ليضمن رفاهيته .

استمر التشجير منذ ذلك . يكفي أن نطابق الخطوط الدائرية للاستعمار على خارطة الجغرافية النباتية لنشاهد أنه ما عدا تجمعات الجبل العالي ، كل الاخرى قد مستها الزراعة ... وأهملت (٨) منذ ١٨٩٣ فقط ، ٠٠٠ ١١٦ هكتارا من الغابات الحكومية .

وهكذا انقصت الزراعة الرسمية وحدها الميدان الغابي بنسبة ٥ / من مساحتها في مدة ٤٨ سنة. ولو بدأت منذ العصور القديمة بهذا التواتر لكانت كافية لاتلاف الغابة منذ هذا العهد .

أما تأثير الاستغلال المبالغ للخشب المنزلي وخشب التدفئة فانه سريع الى حد أن الاشارات الوثائقية والدراسات المنشورة من طرف الوزارة الداخلية قد قيدت فيما يخص الحرب العالمية الثانية أن ((الاستغلالات الشديدة لمدة الحرب قد أدت الى انحناء الغابات الجزائرية)) (٩) .

اتلاف الغابة اذن ظاهرة حديثة العهد وخاصة في الجهات التي تسبب فيها أخطر عواقبها : تؤدى على المنحدرات الى اقتلاع الترب خيث وقعت متأخرة العهد وهي تكوّن موانع اكثر من الارباح الاقتصادية : فالمقارنة بين الخرائط

(٨) ب ـ د . بيريمهوف : الكتاب المذكور سابقا صفحة ٤١ .
(٩) الوثائق الفرنسية . رئاسة المجلس رقم ١٩٦٢ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤

والاوصاف قادرة على تقويم مثل هذا التاخر في مدة تفوق بقليل قرنا حول مليون هكتارا يساوى المساحة التي يعتبر ترميمها ضروريا • (١٠)

هكذا الضعف الحالي لتعمير الجزائر الغابي راجع قبل كل شيء الى مبالغات قطع الاشجار الحديثة• وعواملها تؤثر تحت أنظارنا• فمن الممكن اذن كفاحهـا : القضاء عليها هو الوحيد الذى يسمح احياء الغابات في الاماكن التي يتحتم فيها ذلك لحماية الترب أو تمديد مدة الاثلاج•

مـوارد الجـزائـر الغـابيـة

تستطيع الغابات الجزائرية كما هي الان أن تقدم ثروات هامة للاستغلال، من شأن احيائها أن يسمح بأنماء الثروات•

فالجبال الساحلية القسنطينية تعطي على حالها الحاضر ٤٤٠٠٠٠ هكتارا من البلوط الفلين للتقشير وهي مساحة تساوى ثلاثة أرباع المساحة التي يستغلها أول منتج العالم وهو البرتغال وتساوى تشجير تونس والمغرب الاقصى معا أو ثلاث مرات تشجير فرنسا •

ان التقهقر الحالي يجعل اليوم امكانيات محدودة لاستغلال الخشب المنزلي الذى له أنواع على المرتفعات الوهرانية جديرة بأن تكون أحسن الممونين لو لم يقض على أكثرها• ان الامكانيات المحتملة في التجديد تنقص كذلك امكانيات خشب التدفئة الذى لا تلبي حاجيتها حاليا الا على مرحلة متأخرة للاقتصاد •

يمنح التعشب الطبيعي غير الغابي مادتين أوليتين كثيرتين : النخل القزم بعيص التل الوهراني المتلف وهو صالح لاعطاء امكانيات هامة من الساف النباتي، وبصفة خاصة مساحات الحلفاء بالسهول العليا السهبية الجزائرية الوهرانية التي تمتد على مليوني هكتارا تقريبا وهو عشر الجزائر غير الصحراوية وهي مستغلـة من صناعة الورق وهي تقدم مرعى في نفس الوقت•

---

(١٠) راجع ب • بيرو وج • درسش • الكتاب سيذكر من بعد (يعتبر أنه سنة ١٨٣٠ كانت الغابة تغطي في الجزائر ٤ ملايين هكتارا• فهي لا تغطي اليوم الا ثلاثة • في مجمل الجزائر يجب ترميم مليون هكتارا)•

٣ ـ الموارد الهيدرولوليكية ـ الوزن الحقيقي لحواجز الرى الطبيعية وللتجهيز الهيدرو ـ كهروبائي :

ان كان الجزء الكبير من القطر الجزائري يستقبل هواطل غير كافية للقيام بالزراعة ، فان الجهات الوعرة للبلاد مروية كثيرا ، كما رأيناه. من الممكن أن تستعمل فضلتها المعطاة للسيلان ، بفضل فرق الارتفاع الموجود بين الجهات التي تتوزع فيها والسهول الداخلية أو الساحلية اما لاروائها واما لانتاج الطاقة التي هي غير كافية اليوم والتي تذكر في بعض الاحيان لتبرر فقد التصنيع .

الجهد الهيدروليكي بالجزائر

لا تستهان الموارد الهيدروليكية الجزائرية فما هو مستعمل اليوم منها لا يمثل الا الجزء القليل فهي على شكلين :

شكل السمط الموجود تحت التراب التي تحتل قعر المراكن المغلقة المزودة من طرف تسرب المرتفعات المحيطية التي تسجن مياه الاحواض المنحدرة الممدة في الجهات الصحراوية وما قبل الصحراء.

شكل الاودية الجبلية ذات معدل السيلان الهام وذات المنحدر القوى غير المنتظم التي يعبر مجراها الخطوط الكبيرة للهيئة ، بالعرض وبواسطة شعاب ضيقة بين السهول العليا والساحل.

لم يشرع قط في احصاء هذه الثروات الشامل. فانه شرع في تمهيده باعتبار مخططات الاجل القريب المدروسة من جانب الاستهلاك والموارد المالية المحدودة في احتمال مردودية مباشرة ، فبهذا لا يمكن التقويم المضبوط الا بالنسبة لجزء منها.

يمكن أن تعتبر أن التقادير شبه رسمية الحد الادنى الذى يقتضي أقل الاستثمارات أهمية.

الحال أن تقرير المخطط الثاني للتحديث والتجهيز يعتبر (١١) انه زيادة على ١٦٩٢٢٠ هكتارا من الارض المروية حقيقة سنة ١٩٥٢ فالمساحات المروية

---

(١١) تقرير عام للجنة دراسة وتنسيق مخططات تعصير وتجهيز الجزائر ص : ٣٩ ـ ٤٧ جوان ١٩٥٤ .

بواسطة السدود الهامة قادرة على تغطية ما بين ٢٠٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠ هكتارا والتي تستطيع تموين الاعمال القليلة الثقل والتكليف ((هي في الحقيقة في اتساع اجمالي مماثل)) . أي في المجموع ، بين ٦٠٠٠٠٠ و ٧٠٠٠٠٠ هكتارا .

ان اللجنة تقدر مساحة ((السهول الغرينية القابلة للاسقاء أنها مليون هكتارا من بين ٢٥ ملايين الهكتارات ، أراض غير مجدية ، معنى ذلك أن التجهيز الحالي لا يغطي الا من ١٥ / الى ٢٥ / من المساحات القابلة للاستعمال . فهذا التقدير الحديث يتجاوز بكثرة ما كان يحتمل سنة ١٩٤٤ من طرف تقرير " كروسنيير" (١٢) بالنسبة ((للعشرين سنة مقبلة)) كان يترقب خلالها الشروع في اسقاء ١٠٠٠٠٠ هكتارا بواسطة سدود كبيرة و ٢٠٠٠٠٠ بالضخ . ومن جهة أخرى يذكر الاستاذ " فونتانو" فيما يخص الامكانيات الطاقية انه ((بعد دراسة تقدر مصلحة الكهرباء أن الجزائر قادرة على أن تحصل على ملايير عديدة من كيلو واط ساعة . (١٣)

ان هذه الثروات توزع طبعا بتفاوت لكن أقل مما قيل سالفا ومن دون أن يفرض ذلك شيئا غير تنقيل تحت توتر عال وهو جار اليوم في بلدان لها اقتصاد متطور تطورا عاديا . فضلا عن ذلك فان خزان الماء في بلاد القبائل الصغرى القابل لاعطاء مليار كيلو واط ساعة سنويا لم يعتبر عموما كمنبع كاد أن يكون وحيدا للطاقة الكهربي مائي . الا بسبب احتمالات قصيرة لا ترتقب الا التجهيزات التي تكلف أقل ثمن : هكذا واد أقريبون يسيل ١٨٠ مليون متر مكعب سنويا ، في استطاعته أن يقدم بفضل سقوط علوه ٣٧٤ متر : ١٤٦ مليون كيلو واط ساعة ، جنجن الصغير والوحيد بفضل سقوطين علوهما ٦٦٥ متر يعطي ١٣٨ مليون كيلو واط ساعة بحسب ١٠٦ مليون متر مكعب سنويا .

يسيل البوسلام ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا وبفضل سقوط علوه ٤٠٠ متر ، ١٨٥ كيلو واط ساعة .

الحال أن في القبائل الكبرى الواد الوحيد " يسر" بسيلان قيمته ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا وبسقوط ١٢٠ متر فقط وهو قادر على توليد ٨٥ مليون

---

(١٢) ب . كروسنيير : مخطط التجهيز الكهربائي بالجزائر بالنسبة للسنوات العشرين القادمة .
الجزائر . المطبعة الرسمية صفحة ١٠ . ١٩٤٦ .

(١٣) ب . فونتانو : تكهرب الجزائر (مكتبة جامعة الحقوق بالجزائر) . مصنف سيرى : باريس ص : ٣٢٢ . ١٩٥٢ .

كيلو واط ساعة ـ ان اعداد مركنه التام ومراكن السيباو والسومام يعطي قوة تجاوز قوة قبائل البابور ـ بالقرب من الحدود التونسية، مركن الميجردة العالـي والانهار الساحلية لسهل عنابة حيث بونامْوسا وحده (بسيلان ١٣٠ مليون متر مكعب سنويا وبفضل سقوط علوه ١٠٠ متر) قادر على توليد ٣٠ مليون كيلو واط ساعة وعلى الخصوص ـ السيبوز الاكثر قوة ، تستطيع مع مجموع الرومال وواد الكبير مع شعاب التيديس وسيدى معروف أن تولد طاقة متساوية النسب.

يليق الا يهمل كذلك مجموع مركن الشليف الذى لم يهتم به الى حد الان التقنيون الا على هامش أعمال الرى لكن منسوبه المتوسط السنوى يتجاوز المليارين متر مكعب بالنسبة لفروق ارتفاع صالحة للاستعمال لكل ساعدة له من ٢٠٠ الى ٤٠٠ متر. وأقل درجة من ذلك مركن التافنة القريب من الحدود المغربية ، ومركن الماكته على جنوب وهران وهما مجهزان الى حد الان على بعد نظر الرى وهما جديران بالاستصلاح . وحتى بعض الاودية في منطقة ما قبل الصحراء التي يمكنها أن تستقبل حواجز لتوليد الكهرباء كتلك التي تنحدر من الاوراس أو كالغير الصادر عن الاطلس الاعلى .

ففي النواحي المحرومة من السيلان نفسها يمكن حبس مياه التسرب بالمراكن المغلقة بوسيلة الرواق لاستغلالها كما هي الحال في الشط الشرقي : تجمع هـذه المساحة البالغة ٢٠٠٠ كيلو متر مربع حوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا وهي محكوم عليها بالتبخير وذلك في ارتفاع ١٠٠٠ متر تقريبا ، على مقربة من سطح الارض ومن بين مجموع ١٠ مليار من مياه المطر الساقطة في مركن ٤٠٠٠٠ كيلو متر مربع . فتحويل هذه المياه نحو المنا والشليف بممر تحت الارض يسمح لانتفاع بفرق ارتفاع قيمته ٦٨٠ متر(من ٩٢٠ الى ٤٢٠) الموجود بين السهول العليـا الوهرانية والسهول التي ما قبل الساحل، للحصول على طاقة اعتبرها السيد فونتانو والسيد بتيار مليار كيلو واط ساعة (١٤) وهي محصول جنسيا.

هكذا نشاهد أن الجزائر لها رصيد كهربي مائي قريب من سدس ما هو موجود لدى فرنسا ٩٠ / منه ينتظر التجهيز وعلى طول القطر الاطلسي.

---

(١٤) ب . فونتانـو : كتاب مذكور سابقا ، ج بتيار (التصنيع الاستخراجـي بالجزائر) ، موسوعة ما بعد البحر الشهرية . وثيقة رقم ٩ جوان ١٩٥٤ ص : ٢٠ .

الامكانيات الممنوحة للري

لا تدعو الضرورة في أغلب الاحيان الى الاختيار بين الرى وتوليد الطاقة. فهذه المعضلة في الحقيقة ليست معضلة أما بالفعل فترتيب التضريس على شكل يجعل المياه الخارجة عن العنفات (تربينات) قادرة عند الحاجة على الالتحاق بقنوات الرى بتضحية كمية قليلة من التيار. تلك هي الحال في الشط الشرقي الذى له مشاريع دراسة تنوى استعمال المياه على جزء من السهول العليا لاعداد نقاط الماء وحقول القضب وعلى الجزء الذى ما بعد المصنع في سهول التليلات والسيق والشليف الاسفل وهي أقل أراضي التل سقيا ، وذلك لرى ١٠٠ ٠٠٠ هكتارا (٢٠٠ ٠٠٠ هكتارا حسب بتيار) .(١٥)

وكذلك ما عدا الهواطل العالية بالجبال الساحلية القبائلية حيث ليس الرى ضرورة فان الطاقة الكهربية مائية قابلة للاستصلاح على شكل سدود رأس الري مكونة مادة ثانوية لفرش الاسمدة بالمياه الزراعية . تلك هي الحال بمراكن الشليف والتافنة وشط الحضنة وعلى مدار متيجة حيث التجهيزات من هذا النوع.

وكذلك الحال في أسفل الاطلس الصحراوى حيث تستطيع مياه الاوراس أن تساهم في صيانة وتوسيع بساتين النخل وحيث يمكن مياه القير أن توزع في ساحل العبادلة. وهكذا على سبيل المثال السد الذى هو على شكل مشروع على يسر بلاد القبائل من المفروض عليه أن يقدم في نفس الوقت التيار الكهربائي ومياه الرى لفائدة ٥٠ ٠٠٠ هـ سهل عنابة وسد مفروش يسقي ٢ ٥٠٠ هكتار سهل تلمسان.

رأينا أنه يمكن استعمال مياه بعض الطبقات المائية كما هي الحال في الشط الشرقي ، زيادة على استعمال المياه الجارية. فيما يخص الرى، يمكن الطبقات المائية الديماسية كمياه الفيضان التي ليست مضبوطة ، أن تؤلف موارد أساسية وخاصة في المناطق الصحراوية وذلك بدون أعمال هامة. هكذا تكون طبقات الحصباء " الالبينية" في الشمال الشرقي من الصحراء الجزائرية خزانا واسعا أكثر اتساعا من فرنسا (٦٠٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع) وهو محدود غربا بالمزاب وموجه على واد ريغ حيث النقاب القادرة على تموين عدد من نقاط الماء. يمكن سد (الانفيرفلوكس) للمياه الديماسية المنحدرة من الاطلس نحو السهل الصحراوى أن يكون كافيا

---

(١٥) ج. بتيار : كتاب مذكور سابقا ص : ٢٠ .

بجعلها صاعدة نحو السطح (كما أجريت التجربة في تاجموت) ليتمكن خلق مناطق زراعية جديدة ومراتع في أماكن عديدة . كذلك نشر مياه الفيضان الموزعة سطحا ، فعوض أن تسيل في بعض ساعات بتدفق مضرّ في مجرى أودية مؤقتة ، فانه قادر على سقي أكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار في مركن الهدنا وحده .

هكذا استعمال المياه الجارية والديماسية للرى هو من الامر البعيد أن يكون مناقضا لانتاج الطاقة ، بل يمكنه أن يكون اما مكملا له واما أن يقوم مستقلا حيث هو الممكن وحده . انه يمكنه أن يضمن المزارع والغلات والقطعان في المناطق الحرجة (سهول ناحية وهران والشليف والسهول العليا القسنطينية) وان يخلق غلات هامة في النواحي التي هي مستعملة جزئيا كما في الهدنا والشط الشرقي والسهل الصحراوى حيث المناطق الغرينية العديدة التي تعرض صفات خصوبة عجيبة : انه يذكر مردود في الحبوب من ٣٠ الى ٤٠ قنطارا في الهكتار . (١٦)

حواجز التهيئات المائية وتصحيحها

أكيد أن الظروف الطبيعية للتهييء ليست مثالية ولا سيما ما يخص السدود العظيمة : فالحواجز الرئيسية التي تعتبرها غير مربحة كامنة في عدم الانتظام الموسمي وعلى ممر السنوات الخاص بنظام الاودية وفي أهمية ثقلها الصلب وصعوبات تصخير السدود .

مثال لعدم الانتظام : الشليف في مصبه لمنسوب متوسط قيمته ٥٤ متر مكعب في الثانية (أى ١٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا) فانه ينزل منسوبه الى متر مربع واحد في الثانية كما يصعد الى آلاف عديدة من الامتار المربعة في الثانية في الفيضانات عند مفقد السهول العليا فقد بينت دراسات سد الغريب أن لمعاير ١٢٠ مليون متر مكعب يستطيع أن يجرى سنويا ٢٠ مليون متر مكعب كما يجرى ٥٠٠ . وفي مدة سنة واحدة يمكن مجموع المنسوب أن يسيل في السداسي الممطر (شتاء / ربيع) . ولما كان الجفاف الصيفي سمة مشتركة بين الاودية الجزائرية كلها ، فليس من الممكن تعويض نقص الواحد بزيادة غيره . ولذلك تقنية السدود على خط الماء التي هي أقل تكليفا فليست مربحة . يجب توفير سدود مخازن واسعة قادرة على ابقاء حجم ماء يفوق المنسوب السنوى . وهذا شرط يجب على التعميق لكنه لا يمنع التجهيز .

---

(١٦) لجنة المخطط الثاني (تقرير ـ مذكور سابقا) الجزائر ١٩٥٤ / ص : ٤٧

مثال لاهمية المنسوب الصلب : سد واد الفضة (ساعدة الشليف على الضفة اليسرى) الذي يخصص مركن ٨٠٠٠٠ هكتار قد أنشئ سنة ١٩٣٢ ، فقد تراكم فيه ابتداء من ١٩٤٤ كمية ٤١٨٠٠٠٠٠ متر مكعب من البقايا التي ملات في مدة ١٢ عاما أكثر من نصف الخزان . فهذا التهديد الخطير بالتحول السريع يعرض المنشآت لعدم الصلاحية قبل أن تسترجع تكاليفها . ألم يكن هناك علاج؟ ان سرعة تحول خزان واد الفضة يبيّن زيادة في السرعة غير طبيعية : من ١٩٣٢ الى ١٩٣٧ لم يكن التحول الا بكمية ٦٠٠٠٠٠ متر مكعب سنويا – من ١٩٣٧ الى ١٩٤١ فقد ارتفع الى ١٢٥٠٠٠٠ متر مكعب سنويا والى ٣٧٥٠٠٠٠ من ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ ، فالزيادة في الثقل راجع الى الزيادة في الانجراف الذى سببه عمل الانسان في الماضي والذى هو قادر على مكافحته . فقد ينقص كثيرا من التهديد بالتحول بمجرد ازالة الظروف الانسانية التي سببت حيث الحراج . فأهمية المنسوب الصلب اذن – ليست مبطلة حتى ولو كان الان اخراج البقايا المتراكمة مكلفا وكذلك خلق سدود الترسيب في أعلى الخزانات والتشجير الاصطناعي لحدود الحماية .

ضرورة خلق ابقاء واسعة تجعل العقبات المرتبطة بصلابة وكتامة الصخور الضعيفة شيئا محسوسا .

يقول السيد فونتانو (١٧) ((ان السدود تشترط على العموم عملا ضخما لان التربة لا تسهل التصخير)) فالسدود الجزائرية بالنسبة لاغلبية منشآت هذا النوع قد يكون أنها أسست على ترب أقل متانة بكثير وهي الجمعر والحصباء المتغايرة والاراضي الكلسية الصلبة لكن المشقوقة . (١٨)

ولذلك ترغم الحالة على بناء سدود – اثقال التي تشترط مواد بناء أكثر مما تشترطه السدود – قبب . ومع ذلك توجد غالبا مضايق كافية صالحة تشج الجبال الكلسية سامحة بذلك أن يكتفي بحقن على الجوانب – كما وقع في " جنيسيات " حيث لم تمنع التكاليف الباهضة ذلك – بشرط ألا تجعل مصالح خاصة حاجزا لهذا الحل البسيط كما تحقق في خراطة .

هكذا تشترط الموانع الطبيعية عن تجهيز الجزائر المائي من حيث الجانب الزراعي والطاقي ، استثمارات أعلى بقليل من المعدل بقدر ما يكون انقطاع

---

(١٧) ب . فونتانو : كتاب مذكور سابقا / ص : ١٦٣ .

(١٨) م . مارتان (السدود الكبيرة والرى بالجزائر) ان الجزائر ١٠/٣٧ ص: ١٢٢

التأثيرات الانسانية المضرة غير كافية للتخفيض منها كثيرا . أكيد أن هذه الاستثمارات ليست في متناول اقتصاد الجزائر الحالي لكن كما أن ما يخص الغابة والترب فالتوجيه الجديد للاستهلاك ولتركيب الابتاج قادر على التمكين من استعمالها وبجعلها تطلبا اقتصاديا .

٤ ــ ثروات الجزائر الطاقية غير مائية ومع ذلك فان الجزائر ليست خالية من ثروات الطاقة غير الكهربية مائية .

الفحم الحجري للجنوب الوهراني

فيما يخص المحروقات الصلبة ، فان الجزائر تتضمن في ناحية كولمب بشار ، مراكن فحمية عديدة مدخراتها أكثر مما يوهمه المستوى الحالي للانتاج وبعض الشروح لمقداركبريتها الذى لا يبرره الا استعمالها القاصر على قاطرات السكك الحديدية الجزائرية ولضعف كثافة النحوت .

في الحقيقـــة :

الامر متعلق بحجر فحمي دسم ذو شعلة قصيرة يحمل من ٢٣ الى ٢٥ / من المواد المتبخرة ــ توجد في ناحية عبادلة ــ كسيكسو دهنيات بحصر المعنى بنسبة ٣٥ / من المواد المتبخرة .

للفحمين قوة حسنة للتكثيف ... ان كانت الطبقات المستغلة في قنادزة ذات ٤٠ سنتيمتر فقط فيما يخص كثافتها المتوسطة ، فطبقات عبادلة ــ سفاية والنخيلة ، تبلغ المضاعف . وان كان ج . بتيار ، بمجرد استطلاعات بسيطـــة يقدر مدخرات كنادزة المحتملة ١٥ مليون طن والمدخرات الممكنة بين ٢٠ و ٣٠ مليون وكان يعتبر مدخرات مركن عبادلة سفاية في نفس مستوى العظمة (١٩) والجيبولوجي دلو وصف منذ ١٩٤٩ أن في عبادلة مركنا كبيرا يقارن فيما يخص الاتساع بالمراكن الاوروبية الكبيرة .

ويضيـــــف :

تعاين حاليا خمس طبقات فحمية قابلة للاستغلال في الفستغالي الاعلى ، وتحته جرزة أخرى يتضمن على الاقل ست طبقات .

---

(١٩) ج . بتيار : كتاب مذكور سابقا ص : ١٢ .

في سنة ١٩٥٤ حدد نفس الجيولوجي اتساع المركن على الاقل في ٧٥ كيلو متر على ٥٠ . هكذا تسمح المدخرات الاكيدة أن تستجيب حاجيات الجزائر الحالية لمدة قرن فالرغبة التي عبرت عنه الجماعات المالية الفرنسية والالمانية في الاستثمار حول هذا المركن يبهم ((منطقة صناعية)) في حالة مشروع تدل على الاهمية الحقيقية التي يكتسبها هذا المركن الذى لم يستغل الا قليلا .

المحـــروقـــــات

فيما يخص المحروقات المائعة والغازية ، فان الامكانيات قد زيد اتضاحها بفضل الاهتمام الذى عبر عنه احتكاريو البترول في بحثهم عن الدورادو جديد .

تعرض جزائر الشمال هياكل بترولية تثير الاهتمام كثيرا : كفاى أن يحضر في ثلاث أماكن على عمق ضعيف ليعثر في ناحية تليوانت على ٣٠٠٠٠ متر مكعب من ١٩٢٣ الى ١٩٣٢ وان يكون من بين ١٧ تنقيبا ، ثم القيام بها من طرف جمعية بترول أومال (سور الغزلان) على وادي قتريني بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ ، اثنان فقط عقيمين ، أمر كاف ليبين أن مراكن ثلاثية كمراكن النافنة والشليف والحضنة تتضمن مدخرات هامة سهلة الاستغلال .

تعتبر مدخرات الصحراء الجزائرية قبل البحوث الاولى ثلث مدخرات الولايات المتحدة بالتقريب . انطلاقا من هذه التكهنات تعتبر التكاليف الصالحة للبحث عن حقول بترولية قادرة على انتاج مليار طن سنويا بقيمة ١٦٧ مليار فرنك . والحال ان استثمار ٤٠ مليار فقط من ١٩٤٥ الى ١٩٥٧ ، يمثل تنقيبا دون ٠٠ كيلومتر قد سمح العثور عن حقول بترولية واسعة ذات هياكل هادئـــة حيث تغرز آلات سبرا لاعماق ايجابية في كل مرة حيث الحال في مرحلة انتاج ملايين عديدة من الاطنان سنويا .

قد كفى استثمار التنقيب وحفر التوسع بقيمة ١٨٨ مليار فقط قبل نهايـــة ١٩٥٩ أن يعثر على حقول بترولية قادرة على انتاج ٢٠ مليون طن سنويا بعد تهيئة : مركن ديفوني بأجلي ، تين السميت منتشرا نحو شمال الهقار في عمق أقل من ٦٠٠ متر حيث ٣ أحفار فقط بقيت عقيمة من بين ٢٠ مـركن حاسي مسعود الترياســـي بالقرب من ورقلة ذو الطبقات الحثى في عمق ٣٠٠٠ متر تمون منذ جوان ١٩٥٩ سبعا وثلاثين بئرا منتجة من ثمان وثلاثين محفورة؟ حقل بترول بحاسي الرمـــل

بين غرداية والاغواط ؟ جيوب غاز بجبل برقة بالقرب من عين صالح قابلة لاعطاء منذ الان أكثر من ٥٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا قد بينت أحفار الاتساع حول أجلي أنه توجد هياكل منتجة عديدة : تين السميت ، تيقنتورين ، زرزايتين ، وان تاردرت ، الادب الاش ، ... وما أشبه ذلك .

يقع مرارا أن تلتقي مخازن متتالية في عمق يتراوح ما بين ٤٠٠ و ١٢٠٠ متر : في الفحمي والديفوني والاردوفيسي وهي مبتلة تارة بالغاز (عشرات الملايير متر مكعب على الاقل) وتارة بالزيت . كانت ٦٢ بئرا منتجة من بين ٦٥ محفور في أجلي ، ٥١ من ٥٤ في زرزيتين ، تضمن في ١ مارس ١٩٦٠ تقدم ٨٠ مليون طن مدخرة هنا وثلاثين هناك . وتقييم المدخرات أقل مما هو في الحقيقة وذرى كلما اكتشفت هياكل مجاورة .

قد أضيفت سنة ١٩٥٧ الى غازات البرقة في الاردوفيسي وبالقرب من عين صالح ، غازات تينلجان . وقد أضيفت سنة ١٩٥٩ الى ٣٠٠ مليون طن من مدخرات أكيدة من الزيت بحاسي مسعود والى مئات الملايير متر مكعب من غاز حاسي رمل ، آمال صادرة عن جيب غاز تم اكتشافها في حاسي القسي ثم سنة ١٩٦٠ ثقات متينة من الغاز والزيت في العرق الاقرب كذلك بالقرب من ورقلة وفي الحث الترياسي . على حدود الجزائر غير الصحراوية : جبل عنق المعروف بالفسفات قد كشف أخيرا عن هيكل هام .

هكذا تصعد المدخرات المحققة الى اكثر من ٥٠٠ مليون طن من الزيت وأكثر من ٧٠٠ مليار متر مكعب من الغاز أى قريبا من أكثر من المدخرات المكشوفة في نهاية سنة ١٩٥٦ وهذا من خلال ٤٨٧٠٠٠ متر محفورة الى ١٩٦٠ على شكل آبار التطوير (أى خمس مرات الطول المحفور قبل ١٩٥٧) .

يمكن الحكم بأن مدخرات بترول الصحراء الجزائرية التي يطمع الاحتكاريو العالم بعد ما كانت مجهولة من طرفهم الى يومنا هذا تعتبر مساوية لقرون عديدة من استهلاك الجزائر الحالي .

يمكن القول بأن العناصر الكلاسيكية للطاقة تمثل بالنسبة للجزائر رأس مال هاما اذا لم تحرم منه . فقد الطاقة المزعوم بالنسبة للجزائر راجع في الحقيقة الى عدم تطور استخدامها طالما بررته الامبريالية قبل أن تستعد للاستفادة منها كثيرا .

بين غرداية والاغواط ؟ جيوب غاز بجبل برقة بالقرب من عين صالح قابلة لاعطاء منذ الان أكثر من ٥٠ مليون متر مكعب من الغاز سنويا قد بينت أحفار الاتساع حول أجلي أنه توجد هياكل منتجة عديدة : تين السميت ، تيقنتورين ، زرزايتين ، وان تاردرت ، الادب الاش، ... وما أشبه ذلك .

يقع مرارا أن تلتقي مخازن متتالية في عمق يتراوح ما بين ٤٠٠ و ١٢٠٠ متر : في الفحمي والديفوني والاردوفيسي وهي مبتلة تارة بالغاز (عشرات الملايير متر مكعب على الاقل) وتارة بالزيت . كانت ٦٢ بئرا منتجة من بين ٦٥ محفور في أجلي ، ٥١ من ٥٤ في زرزيتين ، تضمن في ١ مارس ١٩٦٠ تقدم ٨٠ مليون طن مدخرة هنا وثلاثين هناك . وتقييم المدخرات أقل مما هو في الحقيقة وذرى كلما اكتشفت هياكل مجاورة .

قد أضيفت سنة ١٩٥٧ الى غازات البرقة في الاردوفيسي وبالقرب من عين صالح ، غازات تينلجان . وقد أضيفت سنة ١٩٥٩ الى ٣٠٠ مليون طن من مدخرات أكيدة من الزيت بحاسي مسعود والى مئات الملايير متر مكعب من غاز حاسي رمل ، آمال صادرة عن جيب غاز تم اكتشافها في حاسي القسي ثم سنة ١٩٦٠ ثقات متينة من الغاز والزيت في العرق الاقرب كذلك بالقرب من ورقلة وفي الحث الترياسي . على حدود الجزائر غير الصحراوية : جبل عنق المعروف بالفسفات قد كشف أخيرا عن هيكل هام .

هكذا تصعد المدخرات المحققة الى أكثر من ٥٠٠ مليون طن من الزيت وأكثر من ٧٠٠ مليار متر مكعب من الغاز أى قريبا من أكثر من المدخرات المكشوفة في نهاية سنة ١٩٥٦ وهذا من خلال ٤٨٧ ٠٠٠ متر محفورة الى ١٩٦٠ على شكل آبار التطوير (أى خمس مرات الطول المحفور قبل ١٩٥٧) .

يمكن الحكم بأن مدخرات بترول الصحراء الجزائرية التي يطمع الاحتكاريو العالم بعد ما كانت مجهولة من طرفهم الى يومنا هذا تعتبر مساوية لقرون عديدة من استهلاك الجزائر الحالي .

يمكن القول بأن العناصر الكلاسيكية للطاقة تمثل بالنسبة للجزائر رأس مال هاما اذا لم تحرم منه . فقد الطاقة المزعوم بالنسبة للجزائر راجع في الحقيقة الى عدم تطور استخدامها طالما بررته الامبريالية قبل أن تستعد للاستفادة منها كثيرا .

يكفي التغيير في الظروف الاقتصادية ليسمح بتطويرها بواسطة استثمارات يبين مردوديتها اسراع الاوساط المالية فيها. المشكل بالنسبة للجزائر هو قدرة الحصول على هذه الثروات فقط .

فهذه الثروات كبيرة ولا سيما أن الجزائر لها بفضل ظروف مناخها رصيد عنصرين من الطاقة طريفين وهما : الطاقة الريحية (ولو أنها تخضع لعدم انتظام الريح لكن تستفيد خاصة في الصحراء، من قوتها ومن ثباتها النسبي ، والطاقة الشمسية التي يقدم لها تشميس يتراوح بين ٣ و ٤٠٠٠ ساعة سنويا ، من الساحل الى الصحراء امكانيات مويدة على الخصوص . وهذا زيادة على احتمال وجود معادن .

اشعاعية النشاط في المجموعات الواسعة البلورية مثل الهقار. واذا كنا نعرف أن الاتحاد السوفياتي أنشأ منذ ١٩٣١ في كريمي مركزا تجريبي قوته ١٠٠ كيلو واط مستعملا الطاقة الريحية وتسمح الطاقة الشمسية بالقاهرة سقي ٢٠٠ هكتار من القطن بالضخ ، فاننا نفهم أن مستقبل الجزائر الطاقي يمكنه أن يكون مفيدا .

٥ ـ الثـــروة المعدنيـــة بالجزائـــر :

ان توسيع معرفة القوة الطاقية بالجزائر يفتح آفاقا جديدة على ثروتها في المواد الاولية المعدنية ـ لم تنكر لها هذه أبدا فجهل عناصر الطاقة العنيد هو الوحيد الذى سمح الى حد الان عدم التركيز عليها لتأسيس تصنيع قـــوى .

المعـــادن الفلـــزيـــة

تعرض المناجم الجزائرية ثروات هامة للعدانة. أهمها معدن الحديد الذى هو أقدمها اطلاعا واستعمالا بلا منازع : لقد ذكر استغلالها المؤرخون العرب في القرون الوسطى بالقرب من بجاية .

بقطع النظر عن ((المئات العديدة من ملايين أطنان الحديد الرسوبي بنسبة ٥٥ / وهو صواني قليلا)) (٢٠) وهي كميات اكتشفت أخيرا في قارة جبيلت

(٢٠) ج . بتيار : كتاب مذكور سابقا .

قرب تندوف في الصحراء الجزائرية المغربية أقرب الى المغرب. ولهذه البلاد رصيد حاليا من مدخرات مؤكدة ومحتملة سهلة الاستغلال مبلغها ١٢٠ مليون طن أى تقريبا أربعين سنة من قلعها الحالي الهام ـ بعض المآوى سهلة البلوغ قد نفدت اليوم مثال ذلك مقتة الحديد بالقرب من عنابة ـ أو هي في طريق الافناء؟ بني صاف على الساحل الوهراني ، الزكار قرب مليانة ؟ ومجموعة من أماكن أخرى في الجبال التلية ليس لها الا مدخرات ضعيفة (روينة برايرة وقراية في منطقة الظهرة، تيمزريت، بوعمران قرب بجاية، سيدى معروف على الواد الكبير، فلفلة قرب سكيكدة) ـ لكن مجموع ونزة ـ بوكدرة ، في جبال تبسة يقدم معدنا من كربونات الحديد فلزى بنسبة ٥٥ / خال من الكبريت صواني قليلا ، حل محل الحجر الكلسي في كوم من عشرات هكتار عديدة ملامسة سطح الارض . (٢١)

فالاستغلال اذن مربح وقد أدت البحوث الاخيرة حول بشار الى اكتشاف حقول جديدة في جهة تبلبلة و أوقرته .

المعـــادن غيـــر حـديـديـــة

لا تعوز المعادن الفلزية غير حديدية كذلك. أهمها معادن الزنك الموجودة بكثرة على شكل البلند والكلامين بنسبة ٥٥ / في الوارسونيس وعلى شكل الكلامين بنسبة ٤٥ / في ناحية سطيف (قرقور، جبل قستار وغيرهما) . فكثرتها ومدخراتها المؤكدة التي تعد بمئات آلاف الاطنان من المعدن الذى يمثل عشرات سنين عديدة من القلع بالسرعة الحالية. انضمامها المتكرر الى معادن أخرى من الفلز (رصاص، نحاس) يجعلها احدى ثروات الجزائر، الرئيسية المعدنية ـ فالرصاص الموجود في الغالينة التي ترافقه غالبا يستفيد بنفس المحتملات، خاصة في تمديد مناجم زليجة المعربية وكذلك في حقول قديمة قسنطينية بمسلولة، أشمول وسيدى كمبر. فالاهتمام الموجه حديثا نحو معادن النحاس من طرف القوات المالية المشغول على الخصوص بالاستفادة من ثروات كولمب بشار الطاقية، سوف يسمح ابتداء من ١٩٥٤ أن يعتمد على مدخرات أكيدة قيمتها ٠٠٠ ٢٠ طن من الفلز الممثل قرنا القلع الحالي، ليس فقط في المناجم القديمة بعين بربر، بودوخة وغيرهما ، لكن في أماكن أكثر فائدة مثل كافالو قرب جيجل أو بوقايس قرب بشار.

---

(٢١) مع الاسف أنقصت مدخرات الونزة بنسبة ٥٠ / في أربعين سنة بسبب قلع شديد لم يؤد رغم ذلك الى صناعة حديدية.

فاذا أضفنا وجود معدن الانتيمون وسلعات البريت والزئبق والامال الكبيرة من المنغنيز التي ظهرت ببحث بشار وبالقرب من هذا المركز وباكتشاف ١٠٠ ٠٠٠ طن من المدخرات الاكيدة قرب البيض وبحقل أكثر ثروة بجبل قتارة قرب عبادلة، نرى أن باطن الارض يعرض ثروات حقيقية على عدانة جزائرية محتملة.

مـواد الفسفـات والمـواد الاوليــة
لعدانــة كيماويــــة

من بين المعادن غير الفلزية، فالمنتج الرئيسي هو بلا منازع فسفات الجير. الموجود بكثرة في رواسب المنخفضات الثلاثية للمغرب كله. فهو أساس صنع الاسمدة وأساس بعض العمليات الحديدية. من بين الحقول المستغلة فالتي توجد بجبل كويف قرب تبسة، تتضمن ٦٥ / من مواد الفسفات اللينة صالحة للتحولات الكيماوية، والتي بمزايته قرب سطيف تتضمن ٦٥ / من مواد الفسفات الصلبة الصالحة للعدانة ولصنع الفسفور، انها تتضمن بمجموعها ملايين عديدة من أطنان المعدن (٢٢) لكن المدخرات الرئيسية هي تلك التي توجد بجبل عنق التي تمدد على الحد الشمالي للمستنقعات المالحة التونسية، مركن قافسة الغني، فهي أكثر أهمية وتستطيع أن تقدم بفضل تحولات مكلفة أكثر بقليل، معدنا مثرى بنسبة ٧٥ / مهما تجرى فقط نفقات وسائل النقل التي تدركها.

زيادة على مواد الفسفات ، توجد حقول شاسعة للملح المستغل موزعة بالقطاع الوهراني (أرزو) وفي المستنقعات المالحة بداخل القطاع الجزائرى والقسنطيني وهي تضاف الى مستثمرات عنابة للملح البحرى، تؤلف حقول البوتاس قرب بشار تعبيرا عن المراحل الطويلة للترسب البحيرى من تاريخ البلاد الجيولوجي وعن قواعد جديدة لتطور الصناعة الكيماوى.

يمكن أن تساعد على ذلك حقول هامة من البوريطس والصلصال المنظف والصلصال الصامد والرمل الختي والصلصال الصيني. صلصال، كلس، جبس، سيليس مواد تقدم كل الثروات التي يشترطها مصنع آجر وقرميد، والملاطة وصنع الجيــر والجص والزجاج. لكن ثروة المستقبل توجد في البتروكيمياء التي تستطيع الجزائر

---

(٢٢) لكن هنا كذلك ، المبالغة في استغلال حقل لكويف ينبىء من الان بانتهائه السريع.

أن تصير فيها منتجا ذا أهمية عالمية ان سمح لها وسائل استعمال المواد الثانوية لتكرير بترولها وبأقل تكاليف، حقولها الثرية من الغازات الطبيعية الصحراويـــة.

هكذا نرى أن الجزائر تحرم من طرف المعدنية. والاغلبية من الثروات المذكورة لم تهتم بها الاستثمارات . الاغلبية منها مكتشفة حديثا ولم يشرع فيها الا قليلا. فالافتتان المضارب القريب العهد الذى أتى من طرف الرأسمال الدولي في تصنيع ناحية بشار هو الذى أدى الى بروز مدخرات الحديد والمنغنيز والنحاس والبوتاس كانت مجهولة الى ذلك الوقت. ان كتلة المهفار البلورية الضخمة هــي وحدها تساوى اتساع جزء الجزائر الاطلسي مازالت مفحوصة من الجانب الجيولوجي – يكفي أن نعي بذلك لنفهم أن الاحتمالات بعيدة عن أن تكون مغلقة.

٦ – خـــلاصـــات ـــ استعـدادات الجزائـــــر :

هكذا صورة جزائر فقيرة ذات الزراعة المحدودة، التي تعوزها الوسائل الطاقية، العاجزة عن استغلال موادها الاولية ذات امكانيات القلع المحدود وغير مربحـــة بسبب رديئة وابتعاد كبير؟ .

صورة لجزائر عاجزة بهذا عن ضمان استقلالها الاقتصادى والمرغمة علـــى الخضوع ((المساعدة نزيهة)) من طرف قوة استعمارية، يجب أن ترفض هذه الصور كلها كما يجب رفض صورة بلاد مخلوق من قطع من طرف القوة الاستعمارية، الخالية من الوحدة والشخصية.

ان الرأسمال الدولي وحده هو الذى تكلف بهدم هذه الاساطير باطلاق زمامه نحو الحمى المضاربة التي زادت بحوثها منذ عشر سنوات . ليس معنى ذلك أن الصورة الجديدة التي خلقها، صورة الدورادو الجديد الذى يستغل لفائدة المصالح الاستعمارية هي صورة أكثر صحة. ان نهب الثروات الجزائرية التي ظهرت الى النور منذ وقت قريب، لايمكن أن تقام الا على حساب الجزائر وعلى حساب تطورها الاقتصادى المحتمل. زيادة على ذلك، فان كانت الجزائر تتحلى بوحدتها الخاصة بها وبتكامليتها الخاصة وبثرواتها الخاصة التي تجعلها جديرة، بجعل مكان لها على السوق العالمية، فانها تبقى مربوطة بواسطة ملاءمات عميقة الى البلدان المغربية الاخرى التي يجعلها تنسيق ثرواتها الطبيعية مجموعا منسجما.

فهرسة الفصلين الأولين

الكتب العامة

بيرو (ب) ودراسشر (ج) : البحر الابيض المتوسط الغربي . ج ١ (المطابع الجامعية الفرنسية ١٩٥٣) .

كابو - رى (ر) : الصحراء (مستعمرات وأمبراطوريات م . ج ف ١٩٥٣) .

دسبوا (ج) : شمال افريقيا (مستعمرات وأمبراطوريات . م . ج ف ١٩٥٤) .

لارنود (م) : الجزائر (برجي - لومرولت ١٩٥٠) .

مراجع البلدان المغربية الاخرى

عياش (أ) : المغرب الاقصى (المطابع الاجتماعية ١٩٥٦) .

سبساق (ب) : تونس (المطابع الاجتماعية ١٩٥١) .

الكتب والمجلات التي تهتم مسائل خاصة

سلتزر (ب) : مناخ الجزائر (الجزائر العاصمة ١٩٤٦) .

دوقاست : أنواع الطقس في شمال افريقية . (الجزائر العاصمة ١٩٥٣) .

دورند (ج) : ترب شمال افريقية (الجزائر العاصمة ١٩٥٥) .

روت (ج) : ناحية سيدى بلعباس الزراعية (١٩٤٩) .

بابريمهوف (ب . د) : الخارطة الغابية للجزائر وتونس (الجزائر العاصمة ١٩٤١) .

بودى (ب) : اقتصاد شمال افريقية الغابي (باريس ١٩٥٠) .

مارك (هـ) : مذكرات غابات الجزائر (باريس ١٩٣٠) .

لـو فبفر (هـ) : غابات الجزائر (١٩٠٠) لجنة ١٩٠٤ .

مـارتـان (م) : السدود الكبرى والري في الجزائر (١٩٣٧) .

كروسنييـر (ب) : مخطط التجهيز الكهربائي ، جزائر السنوات العشرين المقبلـة (الجزائر العاصمة ١٩٤٦) .

فونتانـو (ب) : كهربة الجزائر (باريس ١٩٥٢) لجنة دراسة وتنسق مخططـات تحديث وتجهيز الجزائر (تقرير عام جوان ١٩٥٤) . بيتيار (ج) : الصناعـة المستخلصة في الجزائر (موسوعة ما وراء البحر الشهرية. وثيقة رقم ٩ جوان ١٩٥٢) .

بيتيـار (ج) : حالة الصناعة المعدنية ومحتملات التطور في مطلع ١٩٥٤ . مجلة أو . فا . ل . ك . رقم ١٦٩) .

دلـو (ب) : مقالة العالم ٨ سبتمبر ١٩٤٩ ص : ٩

دلـو (ب) : الجرزة الفحمية بنا موربين مراكن جنوب القطاع الوهراني (فرنسا ١٩٥٤) .

لارنـود (م) : ((مشروع ز . و . ي . أ)) دفاتر الاخبار الجغرافية (١٩٥٤) .

مكتب صناعي افريقي : تقرير سنوى ١٩٥٥ .

وثائق جزائريـة : الصناعـة الجزائريـة (الحكومـة العامـة ٣٠ مارس ١٩٥٧) .

التوثيق الفرنسي (رئاسة المجلس) : تطور اللجزائر الاقتصادى والاجتماعي مـن ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ (رقم ١٩٦٢ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤) .

فـن (أ) : ((البترول الصحراوى)) (اقتصاد وسياسة ، رقم ٣٤ ماى ١٩٥٧) .

مورـيير (أ) : ((البترول الصحراوى ، ٢٠ مليون طن سنة ١٩٦٣)) (العالـم ١٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٥٨) .

عروض مختلفة لتنقيب الشركات البترولية بالجزائر .

الجزء الثاني

المراحل التاريخية لتكوين الجزائر

((الحرب عادلة بالنسبة لمن أرغموا عليها ؟ والاسلحة مقدسة لمن لم يبق له أى أمل خارج الاسلحة)) .

تيـــت ليـــف

ذكره أليكسندر د لابورد ((الى الملك والى الغرف حول الاسباب الحقيقيـة التي أدّت الى قطع العلاقات مع الجزائر)) (١٨٣٠) .

لا يبدأ تاريخ الجزائر سنة ١٨٣٠ وأن صفاته الحالية هي في نسبة كبيرة مـن تركة غنية وماض طويل . لم تكن المرحلة الرومانية الا احدى المراحل وليست منفصلة عن العهد الفرنسي بمسافة ((القرون المظلمة)) وحدها من دون أن يعرف الجـزء الاوسط من افريقيا الشمالية ، الجزائر الحالية ، العهود اللامعة التي عرفها المغرب الاقصى وتونس ، فانه رغم ذلك كان اطار الحوادث الاساسية بالنسبة للمغرب كله . ان ماضي الجزائر معقد الى درجة أعظم من ماضي البلدين اللذين يتوسطهما هي ملتقى التأثيرات ومهد حركات تمتد الى ما وراء حدودهما . ان هذه البلاد التي تعتبر كثيرا خالية من الفردية هي مع ذلك من بين البلدان التي استعمرت فـي العالم ، احدى البلدان أو البلد الوحيد الذى كان فتحه أطول وأصعب من غيرها . ان تشبثا مثل هذا لا يكون فجائيا . ان الجزائر ((مستعمرة تعمير)) . حيث تأصل خلف هجرة أوروبية حديثة أو قديمة وسط أغلبية أصيلة . غير أنه ورغم ٨٣٠ سنة من استعمار فان أساس المأساة الجزائرية الحالية هو مشكل وجود أمة جزائرية .

الفصل الأول

نوميديا سابق القرن الاول قبل المسيح

١ـ البربر :

لم تقتل روما في افريقيا راشدا هي الحضارة القرطاجية. انها قضت كذلك على جرثوم لا يمكن أن نتنبأ بما كان قادرا على خلقه، جرثوم حضارة نوميدية محتملة.

أندري ايمار: روما وامبراطوريتها ص : ٥٠ .

ليس من الامر غير المفيد أن نرجع الى ماض بعيد جدا. عرفت افريقيا الشمالية كأغلبية البلدان، في الماضي القديم سلسلة من الانواع الانسانية الكبرى.

ان اقليم الجزائر الحالية يقدم مع ذلك خاصية احتواء حقل أقدم الاثار المعروفة حاليا لنشاط انساني وذلك في موقع عين حانش(قرب العلمة في القطاع القسنطيني) . فهي دائرات حجر منحوتة بخشونة تدل على وجود رجال بدائيين لا محالة، عثر على بقاياهم (أتلانتر وبوس موريطانكوس) يرجع تاريخها الى مطلع العهد الرابع (فيلا فرنكي أعلى).

ومن العجيب أنه ابتداء من منتصف العصر الحجرى القديم تظهر افريقيا الشمالية الوسطى وبالخصوص الجزء الشرقي منها (القطاع القسنطيني)، حسب المعلومات الخالية كاحدى المراكز الرئيسية والا المركز الرئيسي لتوزيع الذين ظهروا بالتعاقب . هكذا حسب أعمال ل . بالوت (١) وجود رجال العصر الحجرى القديم المتوسط قد بدأ التعبير على وجوده على شواطىء الجزائر الغربية ليمتد نحو الغرب . هوءلاء السكان ذوو القامة القصيرة قد طردوا من طرف رجال أكبر قامة رسموا ظهور أو موسا بيانس . قد ظهر هوءلاء ((الابيبريوموروسيانس)) كما يدعون ليس بدون خطاء ، هم كذلك على شواطىء افريقيا الشمالية الوسطى وفي النواحي التي تقرب منها. يوجدون بقلة في تونس(ماعدا في ضواحي قابس وأقصى الشمال الغربي) ويظهر أنهم لم يحتلوا في المغرب الاقصى الا قطعة ساحلية

---

(١) افريقيا ما قبل التاريخ ١٩٥٥

بين مازاقان وطنجة وممر وجدة ـ فاس. ظهرت حوالي ٨٠٠٠ قبل المسيح، دائما في الجزائر الغربية وبالتبعية في تونس الجنوب الغربي، الحضارة ((الكابسينية)) ـ كان هؤلاء السكان يعيشون قبل كل شيء بفضل جمع الرخويات في المساحات البحيرية من المستنقعات المالحة وجمع ((الايـة)) في هذه الجهة من الارض التي تظهر كاحدى مهود تعمير شمال افريقيا. ثم بدأت المظاهر الاولى للعصر الحجرى الاخير حوالي ٣٠٠٠ قبل المسيح : زراعة ، تربية مواشي ، خزافة، صقل الحجـر، من دون أن يظهر رغم ذلك سكان عنصر مخالف.

فالانتقال من ((الكابسينيين)) الى البرابر معقد جدا. هل البرابر ورثـة ((الكابسينيين)) بصفة مباشرة؟ هل بالعكس جاؤوا من الشرق كما تشير الى ذلـك بعض المصادر المصرية واكتشاف خطوط ((ليبكية)) منقوشة (الخط الليبيكي هـو خط البرابر القديم) في ناحية سناء ودلتا ان السكان الاولين الذين نطقوا بالبربريـة يظهرون اليوم ابتداء من واحة السوا بمصر الغربية. اذا لم يكن انشقاق عنصرى بين ((الكابسي)) والعصر الحجرى الاخير والعهود التاريخية، فانه توجد اختلافات حضارية شديدة بين هذه الفترات الثلاثة. يكتب ل . بالوت اذن :

يعتقد الناس أن البرابر من الجماعة الانسانية التي ظهر قادموها الاولـون بالغرب حيث جاؤوا بالحضارة ((الكابسية)) . لا يعتقد أن العرق البربرى آت من العرق الكابسي. لقد اضمحلت احتفالات وعادات هذا الاخير التي دامت في كـل العصور كثيرا ، التي تدور حول الموتى. غيرت القرون العشر الاخيرة قبل عهدنا ، وجه المغرب.

ان التغييرات التي أثرت فيه (ترك عمليات نزع الاضراس ، والدفن علـى حالة رجوع الى الوراء ، والالات الليتيكية، تعتبر علامات تغيير هامة). تظهر الصفات الرئيسية لا حضارة البربرية القديمة أنها صدرت عن تطور محلي ، داخلـي النمو ، بالنسبة للتقنيات والعادات، وبتأثيرات مصرية، صحراوية (حيث كانـت حضارة العصر الحجرى الاخير لامعة جدا) وبصول سكان قدموا من الشرق من عنصر لا يختلف كثيرا عن عنصر السكان الاصليين القدماء.

مهما يكن من أمر ، فان البرابر يؤلفون منذ بداية العصور التاريخية أصـل سكان شمال افريقيا ثم امتزجت به ما ورد من القرطاجيين ، والرومان ، واليهود ، والعرب ، والوندال ، والسود ، كانت عميتهم محدودة. فان مصطلح ((بـربـر)) .

قد ورث من صفة ((باربار)) استعمله الرومان لتعيين سكان شمال افريقيا ، من بين غيرهم وهو خال من كل وحدة عرقية حقيقية. يكون البرابر مركبا عرقيا من عنصر أبيض يمت الى سكان أوروبا المتوسطية. ينتج من عمليات امتزاج الشعوب طويلة ومن انتقالات عديدة في العصور القديمة. فان كانت بعض جهات الجزائر تبدى نوع بربر أسمر الشعر ، قوى الظهر ، ذى الوجه القصير المدور (مزاب) فهناك جهات أخرى يسكنها برابر قامتهم عالية ، عيونهم زرقاء ، شعورهم صفراء أو صهباء ليسوا مدينين بشيء بما نقل عن الجرمانيين . لايتسم البرابر بنوع من الحيـــاة؟

فبعضهم رحالة والبعض الاخر مقيمون وذلك منذ العهد الذى ما قبل التاريخ وحسب الجهات والظروف التاريخية. وبين هذين الطرفين توجد كل أشكال شبه ترحل. أنهم ينتسبون الى جماعات عرقية تختلف كثيرا. وعلى اثر ابن خلدون المؤرخ الكبير وعالم الاجتماع فقد أقر المؤرخون الاوروبيون ترتيبا حسب ثلاث جماعات كبرى : مصمودة (الريف والاطلس الاعلى الغربي المغربي : فهم علـى الاغلبية مقيمون) ، الصنهاجة(أكثر انتشار وهم اما مقيمون) في بلاد القبائل مثلا ، واما شبه رحالة في الجنوب الشرقي المغربي واما رحالة في الصحراء والزناتة (رحالة وشبه رحالة في السهوب وهم موزعون من غرب الى شرق افريقيا الشمالية) .

فهذا الترتيب صاحب الصفاء الوهمي والاقدمية الغامضة يعبر بالخصوص على الفوارق اللغوية.

للبرابر صفات مشتركة ذات طابع واضح رغم تنوعهم . فلغتهم ذات هياكل أساسية متماثلة نسبيا رغم تعدد اللهجات واللغات المحلية. فهي لا تكتب فـي يومنا هذا ولربما هي خلف اللغة الليبيكية القديمة. أصولها غامضة الى حد ما . والفرضية القريبة من الصحة هي التي تجعل اللغة البربرية من بين اللغات الحامية ـ السامية (اللغة المصرية القديمة، لغة الشمال الشرقي الافريقي) . فهي لغـة شفهية منذ الزمن البعيد رغم أنها كانت تكتب قديما ولطالما تركت مكانها بلغات المكتوبة كالقرطاجية واللاتينية والعربية ومن دون أن يؤدى ضعف استعمال اللغة البربرية الى اضمحلال الحدث البربرى الذى يميّز أهم تعمير شمال افريقيـــا .

فالبرابر (سواء كانوا رحالة أو مقيمين) الناطقين بالبربرية وعدد من السكان المعربين يتسمون بهياكل اجتماعية مماثلة أصلها قديم جدا حسب ما يظهر. فكأنها بقيت منذ التعريب بسبب الليونة القضائية والاجتماعية الاسلامية. زيادة على

ذلك لم يكن التنظيم البربرى يختلف أساسيا عن التنظيم العربي . توجد في أساس المجتمع البربرى العائلة الابوية (البطريركية) كانت سابقا من نوع القرابة بالعصب .

فالقسم القبلي الذى يجمع العائلات التي تملك سلفا مشتركا ، أسطوريا أو رمزيا ، يكون الخلية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية الاساسية . يظهر أن هذه الوحدة التي يسود فيها التضامن والمساعدة أنها حكمت منذ زمن بعيد من طرف مجلس روءساء العائلات . المتساوية مبدئيا ، هو الذى يوزع التكاليف والفوائد والذى يمارس سلطة قضائية مبنية على العرف ، والذى يعين رئيسا موءقتا (هو على الاصح نوع من ممثل) فيدبر الموءسسات الاقتصادية والاجتماعية للجماعة (أراضي الرعي والزراعة ، مخازن الغلال والمعاقل الجماعية) . يظهر القسم اذن كتنظيم بلدى ، كجمهورية بربرية صغيرة جدا لكنها واعية بوحدتها وارادتها .

كان يمكن العدد المتغير من الاقسام (من ٣ الى ١٢) أن تتجمع لتأليف القبيلة – من دون أن يكون لها تماسك أجزائها المكونة فانها تملك أسواقها ومعابدها وأقاليمها .

فالاتحاديات المكونة بعد حوادث تاريخية أكثر الوقوع عند الرحالة مما هي عند المقيمين .

وقد جمعت بين عدد من القبائل لعمل مشترك . وقد اختلف دوامها . فتدرج : قسم ، قبيلة ، اتحادية يمثل تمثيلا مخططا نوعا ما حقيقة لينة ومتحركة . تتجمع هذه الوحدات المختلفة لكنها تتجزأ عادة حسب مجموعتين عظيمتين متنافستين مذهبين ثابتي التحالف السياسي والاقتصادى . فهذه الانواع من رابطات التي ينتسب اليها وراثيا ، المدعوة " صف " في بلاد القبائل ، تلعب دورا هاما جدا بمجرد ما يتفجر خلاف على المستوى الفردى أو الجماعي . فاذا ظهر خلاف لدى قسم ، تتجمع العائلات حسب الصفوف التي تنتسب اليها .

فاذا بدأ صراع بين قسمين أو قبيلتين ، تتجمع العائلات في عقرهما من دون أن تأخذ بعين الاعتبار انتسابهما الخاص بصف أو آخر . ينال كل قسم مساعدة الاقسام الاخرى الداخلة في رابطة واحدة . تعتبر غالبا هذه الاجهزة السياسية المعقدة ، المبتكرة على الخصوص ، من طرف كثير من الموءلفين كأسباب فوضى

وذاتية هدامة كما هو الشأن في مرات عديدة . لكن خلافا لبعض الاحكام الباتة التي ترى في المجتمع البربري ((عاهة فردانية لا تداوى)) فان هذه الفوضى بعكس أن تكون صفة ثابتة ، فانها ظهرت في فترات محدودة . تناسب البعض منها تطور تدخلات أجنبية اشتغلت بزيادة وخلق هذه الفوضى لتضمن هيمنتها . فكان يؤدي غالبا لعب الصف هذا الى تحكيم لا الى نزاع لان الاشخاص والجماعات المتنازعة بصفة مباشرة تجد نفسها داخلة في عقر مجامع أوسع كانت تخفف اضطرامها وتضمن لها مع ذلك مساعدتها . ساد ((السلم البربري)) (٢) (هـ . تراس) في أزمان طويلة على جهات واسعة . ان قوة الاحساسات المساواتية والديمقراطية وبغض كل اضطهاد والاخلاص للقسم وللطون الصغير ، وجهاز الصف أمور قد ضمنت لكل مجمع الاستقلال والهدوء . كان المجتمع البربري يجد التوازن والسلم في التجزئة .

كان هذا النظام السياسي والاجتماعي موجودا في أجزاء شاسعة للمغرب عشية الغزو الاستعماري وتشهد وجودها في فترة القرون المتوسطة ، عناصر تاريخية متنوعة . ان الفرضية التي أدلى بها ستيفان قزل والتي ترى أن ملامح المجتمع البربري المعاصر تشبه التنظيم البربري القديمة هي بلا شك مفيدة وقريبة من الحق . فهي لا تسمح رغم ذلك باستنتاج خلاصة الجمودية البربرية .

ومع ذلك فان عددا من المؤلفين لم يحرموا نفسهم من ذلك : ((ان المغرب لا يتطور أبدا)) (ا . ف . قتبي) (٣) ان البرابر هم من بين مجاوري البحر الابيض المتوسط كلهم الذين يشتد عنادهم واصرارهم على حالتهم الاجتماعية)) . (٤)

'ن البربر قد يكون ، لاثابتا فقط، بل كذلك بدائيا بثبات :

((ان المغربي ، من بين العناصر البيضة المتوسطية ، يمثل بالتأكيد المتأخر الذى بقي بعيدا في المؤخر)) ذلك كتبه ا . ف . قتبي الذى يضيف في الخلاصة : ((ليس لهذا العنصر أى فردية ايجابية)) . (٥)

---

(٢) تاريخ المغرب الاقصى ١٩٥٠ ص : ٣٠ — ٣٥ .
(٣) ماضي افريقيا الشمالية . ص : ١٠٩ .
(٤) تاريخ شمال افريقيا القديم . جك — ص : ٢٥ .
(٥) ماضي افريقيا الشمالية . ص.ك و ص : ٢٥

ليست هذه الاحكام خالية من نية خفية : فالبربرى الثابت في كيفية معيشته البدائية ، عاجز عن كل ابتكار وليس له الا تقليد المثل الذى يعطيه له سيد أجنبي :

((لما عجز البربرى عن الفهم صار كذلك عاجزا عن متابعة المنهج الذى ظهر فيه كأنه قبل أن يدل عليه. وبمجرد ما تنتهي السيطرة الاجنبية فان البربرى يشتدّ لتبني طبائع سيد جديد بنفس السرعة التي نسى بها طبائع الاقدمين؟ فان بقي وحده فان فترة الحضارة الاجنبية تتلوها فترة جديدة في التوحش. (٦)

يعرف قاستون بوتول معضلة شمال افريقيا المزعومة في عبارات مقتضبة : ((حضارة وتبعية أو حرية وتوحش)) (٧) أقل ما يمكن أن يقال هو أن هذه الاحكام المختلفة ليست نزيهة. ان فرضية ستيفان قزال لا يمكن اثباتها الا اذا اقتصرت على تشبيه برابر العصور القديمة والبرابر الذين ابقاهم الانعزال في حالة اقتصادية واجتماعية لم تتطور الا قليلا وعددهم صغير . فلا يمكن في حالة من الاحوال أن يقتصر الحدث البربرى على هذه المخلفات. لقد عرف البرابر في الماضي أشكالا من التنظيمات السياسية والاجتماعية أعلى . فانهم استطاعوا أن يخلقوا امبراطوريات وأن يبلغوا في بعض العصور مستوى حضارة كانت أوربا جديرة بأن تحسدهم عليها يجب على كل تأمل جدى يهم مجموع تحقيقات الشعوب البربرية عبر تاريخهم الطويل أن يفكر ، لافي تحقيقات السكان الذين استمروا في ممارسة اللغة البربرية فقط بل كذلك في تحقيقات البرابر الذين صاروا ينطقون بالعربية. فان كانت شمال افريقيا تعرض في عصر قريب جهات عديدة غير متطورة ، فان هذه المخلفات ليست مدينة ((لجمودية عنصرية)) لكنها راجعة لاسباب جغرافية وتاريخية معينة على الخصوص.

ان السكان البرابر المعربة بعيدة كل البعد عن أن تقتصر على محاكات خسيسة في ظل سيطرة أجنبية وقد استطاعوا في القرون الوسطى على الخصوص أن يطوروا في الاستقلال حضارة خاصة بالمغرب ولو أنها عربية في تعبيرها كانت تجمع بين العظامة والخصوبة ابتكارا قويا. فطالما نسب الى البرابر وحدهم ما حققوه في الجهات المبعدة وعهود الانعزال والصعوبة . يليق أن يحكم على قيمتهم من خلال نجاحاتهم كذلك.

---

(٦) هـ . باستي : دراسة حول أدب البرابر . ص: ٢٩

(٧) تمهيد للطبعة الثانية لترجمة مقدمة ابن خلدون .

فالاحكام الحاسمة التي أجريت على البرابر لا تقتصر على اعلان بدائيتهم الثابتة. فهم كذلك محتلون الى الابد (قوتيـي) .

الى أبعد ما يمكن الرجوع الى تاريخ شمال افريقيا ، فيلاحظ أن كل شيء يجرى كما لوكانت متأثرة بعدم قدرة راجعة فطريا الى الاستقلال. (٨)

بهذه السطور وبعد فاتحة مخصصة للجغرافية وللتاريخ القديم ، تبدأ دراسة تاريخ شمال افريقيا في كتاب ش . أ . جليان.

الى أبعد ما يمكن الرجوع للماضي ، (فيما كتبه أ . ف . قتيي ، فاننا نلاحظ تسلسلا غير منقطع من التسلطات الاجنبية : فالفرنسيون قد جاؤوا بعد الاتراك الذين جاؤوا بعد العرب الذين جاؤوا بعد البيزنتيين الذين جاؤوا بعد الوندال الذين جاؤوا بعد الرومان الذين جاؤوا بعد القرطاجيون. ويلاحظ أن الفاتح مهما كان يبقى سيد المغرب الى أن يطرد من طرف الفاتح الجديد الذى يخلفه. لم يستطع السكان الاصليون ابدا أن يطردوا سيدهم . (٩)

يتساءل كيف تعرض جامعي لامع لكتابة هذا النسيج من التزويرات الفضة التي ليست خالية من التأثير في رأى يجهل تمام الجهل تاريخ المغرب. يقدم أ.ف. قتيي هذه التسلطات كأنها جاءت تتعاقب ، الواحدة بعد الاخرى على مساحة البلاد كلها. والحال أن الرومان والوندال والبيزنتيين لم يحتلوا على الاكثر الا ثلث مساحة المغرب وزيادة على ذلك فان هذا الاوج كان قصير المدة. اكتفى القرطاجيون بشمال تونس الحالية وببعض المهابط الميناثية. لم تستعمل حكومة الاستانة الا سلطة بعيدة على الجزائر وتونس فقط . فهذه التسلطات الاجنبية المحدودة جدا مكانيا كانت بعيدة كل البعد عن أن تتعاقب الواحدة بعد الاخرى مباشرة.

فهكذا الرومان لم يضموا الا جزءا من أقاليم الجزائر الحالية وذلك ، مـدة قرنين بعد سقوط قرطاج التي لم تحتلها أبدا . ان السيطرة السياسية على المغرب من طرف الامبراطورية العربية كانت في الحقيقة قصيرة جدا. دامت خمسين سنة

---

(٨) تاريخ شمال افريقيا الطبعة الثانية ١٩٥١ ص: ٧٨

(٩) ماضي افريقيا الشمالية . ص : ٢٤

في المغرب الاقصى الذى منذ ذلك الوقت صار مستقلا من القرن السابع الى مطلع القرن العشرين. فيما يخص الجزائر أكثر من سبعة قرون تفصل بين آخر تسلط خلفاء بغداد واقامة سيادة سلطان الاستانة؟ انها لتفاهة؟

فتطبيق مبدأ الاستقرار على تقدم المغرب التاريخي هو انكار التاريخ نفسه. شرح الحوادث التي طبعت ماضي شمال افريقيا باستحضار الخاصيات النفسية المزعومة لدى البربرى الابدى هو انكار كل تفكير علمي وهو يؤدى بسرعة الى أحكام ذات لون عنصرى.

وبالعكس، من الباطل أن يراد تبيين وجود أمة جزائرية في ماض قريب أو بعيد. من المؤكل أن اقليم الجزائر الحالية عرف أشكال تضامن بين بعض السكان الذين احتلوه. ومن دون أن يستطاع اعطاؤها اسم الامة فان هذه الاشكال للتنظيم السياسي تظهر كأنها تؤلف رغم صروف الدهر، طلائع التشكيلات السياسية المتطورة أكثر. كان لبعض العصور نتيجة تكتل جماعات مختلفة من سكان توزعوا في ظروف أخرى. زيادة على ذلك فان السكان الذين عمروا افريقيا الشمالية الوسطى قد تصرفوا منذ العصور المتأخرة جدا، بكيفية مبتكرة تجاه السكان الذين احتلوا باقي المغرب وهذا رغم مشابهاتهم وتضامنهم المشتركة. تقل العصور التي لم تحقق هذه الفردية في الجزء الاوسط من افريقيا الشمالية بمركز جذب الاقتصادى وبنظام سياسي مستقر وواسعا تقريبا. تعاقبت داخل هذا الاطار المكاني، دول هامة تكونت وبرزت من أعلى منظمات سياسية أهون وأكثر تعككا. كونت كل واحدة من هذه الدول، في وقتها ورغم تغيرية نسبية للتمركز، مركز جاذبية حقيقيا للجزء الاوسط من افريقيا الشمالية.

٢ ــ الممالك البربرية القديمة

توحيد نوميديا

ترجع المحاولة الاولى للتوحيد السياسي للجزء الاوسط من افريقيا الشمالية الى العصور القديمة. تطور بين الاقاليم المجاورة لملوية غربا وللنواحي المحتلة من طرف القرطاجيين شرقا، أى في اطار اقليمي مجاور لاقليم الجزائر الحالية، أشهر الممالك البربرية وأمتن ممالك افريقيا الشمالية القديمة، ابتداء من القرن الثالث قبل عهدنا.

لعدم توافر العناصر التاريخية، لا يمكن الاطلاع على الكيفيات التي أدت الى تكوين مملكتين بربريتين كبيرتين اقتسمتا هذه البقاع ابتداء من منظمات قبلية :

مملكة المزاسيل غربا يمتد من الملوية الى نهرامبسافة (الرومال الحالي) وكانت تعد مدينتين ملكيتين عظيمتين : سيقة (في ناحية نمور الحالية) وبالخصوص سرتا (قسنطينة الحالية) . تحتل شرقا مملكة الماسيل أقاليم ـ يختصرها التوسع القرطاجي . تظهر هذه الممالك على شكل اتحادات قبائل يرأسها قائد حرب مشترك الاقليد تشبه سلطاته (مازالت محدودة ما) سلطات بازيلوس اليونان في عهد هوميروس. فظهور القطع النقدية التي أصدرها سيفاقس، أقليد المزاسيل في آخر القرن الثالث، كأنه يدل على تغييرات اقتصادية هامة والسير النقدي يندحل اقتصادات مازالت مغلقة جدا.

يتسم هذا العصر كذلك بنوع من عدد المحاولات السياسية لم تعرف والتي أدت الى تكوين دولة واسعة : نوميديا. ظن سيفاقس أنه يستطيع تحقيق هذا المشروع عندما سمح له القرطاجيون الذين نالهم الضعف الراغبون في التعلق بحليف قوى أن يستولي على مملكة الماسيل عند موت ملكها وذلك عند الخروج من الحرب القرطاجية الاولى. دامت هذه المملكة الواسعة وقتا قصيرا. وفعلا شن ماسينيسا ، أحد أبناء ملك الماسيل المتوفي، الحرب ضد سيفاقس وحلفائه القرطاجيين . كيف كانت القوى التي تصرف بها ماسينيسا ؟ لم يحق له أن يطالب بالارث الملكي بسبب النظام الابوى الذى كان أساس المبدأ السلالي والذى كان يجعل من أحد أعمامه المطالب الشرعي الوحيد. يظهر أن ماسينيسا استفاد من تأييد شعبي قوي. فان استيلاء ارستقراطية التجار القرطاجيين على مكاتب الصرافة الساحلية وعلى المعارض الداخلية، كان يشكو منه السكان المتفتحون على التجارة. مهما يكن من أمر فان البرابر ثاروا عدة مرات ضد القرطاجيين (وبالخصوص ابان ثورة المرتزقة المشهورة) . ومن جهة أخرى فان ماسينيسا ،رغم ارتباطاته الشعورية القرطاجية قد قبل خلال الحرب القرطاجية الثانية (٢٠٢ ـ ٢١٨) تحالف الرومان ذوى القوة البعيدة الظاهرة في شكل أقل خطورة من قوة سيفاقس وقرطاج . بعدما تغلب ماسينيسا على خصمه فانه دخل سرتا التي أصبحت عاصمته (٢٠٣) وكان المنتصر الحقيقي على جنبعال في زاما (٢٠٢) .

وحد اذن ماسينيسا مملكة واسعة تمتد من ملوية الى تاباركة وضم الى هذا المجموع المفكك من الاستيلاء القرطاجي المصارف الساحلية التي سوف تسمح توسع البلاد التجارى . أقام ماسينيسا دولة بدأ سكانها اكتساب وحدة عجيبة رغم احتفاظهم بمظاهر عديدة للتنظيم القبلي. ثم اتضحت في هذه الفترة من الزمن عبارتا نوميد ونوميديا لتدلا على دولة معرفة، بعدما كانتا الى ذلك الوقت

مستعملتين في معنى مبهم . أما حدوده فتناسب بشكل عجيب حدود الجزائر الحالية، على الاقل في جهتها الشمالية وكانت جهات السهوب الجنوبية داخلة في ذلك الوقت في ملك الجيتول الواسع والتي تمتد من جنوب المغرب الاقصى الى تريبوليتان .

هل يجب التعجب من وجود هذه الوحدة النوميدية في القرن الثالث، سلف وحدة الشعب الجزائرى؟ لقد أشار مؤرخون مختلفون ومن بينهم كامي جليان الى وجود وحدة قلوازية منذ القرن السابع ؟ ليس للوحدة النوميدية شيء عجيب . من المؤكد أنها نتيجة بعض الاتفاق مع الظروف الطبيعية، في النصيب الاوفر. يحدها جنوبا زحف الصحراء الذى يدرك البحر في مصب ملوية . وشرقا يكون تساتل المرتفعات التلية والاطلسية تحديدا جليا بين السهول التي تمتد من الجهتين . فهذه الوحدة النوميدية آتية كذلك منذ هذا العصر، من تفاضل تاريخي مطبوع بين الاجزاء الكبيرة التي تؤلف افريقيا الشمالية . كانت الاقاليم التي تكون اليوم تونس مغيرة كثيرا بسبب أربعة قرون من الاحتلال القرطاجي وكانت تختلف جليا عن نوميديا – وغربا بقي المغرب الاقصى بعيدا عن التيارات المالية والتجارية (لم تكن المصارف القرطاجية موجودة في الحقيقة الا على الساحل المتوسط. وفي عدد أقل كثيرا على السواحل النوميدية) وبسبب فقد هذه العوامل للتوحيد والترقي السياسي كانت وحدته بلاشك قليلة الاثر.

لم تعرف مملكة " المور" الا قليلا . وبين هذين الطرفين كانت أجزاء نوميديا المختلفة مندمجة بكفاية في العلاقات التجارية الى حد جعلتها تعرف تطور عوامل الوحدة الشديدة ومن دون أن تتشبه بالاقاليم المحتلة من طرف القرطاجيين . أحسن براهين وجود هذه الوحدة النوميدية هو العناد الذى عمل به الروم على تقسيمها وعلى اعتبار كل محاولة اعادة التوحيد كتهديد لا يطاق .

اقتصـــاد متطـور قبـــلا

فان تأليف هذه الوحدة النوميدية ليست راجعة كما يعتقد كثيرا، الى شخصية ماسينيسا وحدها . من الاكيد أنه كان ملكا عظيما جدا ومنظما عجيبا . لكن عبقريته ارتكزت بلاشك وبالخصوص على فهم ومعرفة استعمال الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعهده . يستطيع ماسينيسا أن يؤلف دولته بسبب مصادفة تاريخية تتسم بتحلل الاشكال الجماعية القبلية وبظهور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أكثر تطورا . تعجب المؤرخون القدماء من أهمية التحولات الاقتصادية التي عرفتها

نوميديا. بناء على نصوص سترابون وبوليب ، احتفظ بعض الكتاب العصريين من آثار ماسينيسا ، تحضير البدو كما كان النوميد(التي)الى ذلك الوقت. لاشك أن كلمة نوميد التي ظهرت منذ القرن الخامس ، آتية من كلمة يونانية معناها بدوى. لكن هذه العلاقة ليس معناها أن السكان المدعوين بهذه العبارة كانوا يتكونون (فقط) من البدو فحسب.

أدلى ستيفان قزال بالفرضية النبيهة التي تجعل اليونان قد وجدوا في افريقيا الشمالية سكانا يلقب بعهضم بعضا بكلمة بربر القريبة من الكلمة اليونانية التي تدل على البدو ، فراحوا يدمجون الكلمتين في تجنيس أسهل ولاسيما أن بعض العدد من هؤلاء الافارقة كانوا رعاة. تشير نصوص كثيرة وآثار الى أن زراعة الحبوب كانت متطورة في نوميديا قبل القرن الثالث. فان كان بلاشك من الامر المفرط أن يذكر الانتقال الفورى من نوميد ـ بدو الى حضر ـ مزارعين ، فانه يتأكد على الاقل أن زراعة الحبوب تطورت كثيرا في ذلك الوقت . فترقي تسويق هذه الغلات كثيرا ، ان المؤرخين القدماء يمجدون عظمة انتاج القمح والشعير في نوميديا ويبالغون خصوبتها . صدر ماسينيسا الحبوب منذ القرن الثاني بمئات الالاف من الصيعان . (لقد بلغت البضائع المصدرة المليون نفسه من الصيعان سنويا) . ومن جهة أخرى كانت بساتين الفواكه والزيتون تحتل مساحات شاسعة . رغم هذا التطور للزراعة فان تربية المواشي كانت قد بقيت هامة الى حد أن " بوليـن" ((كان يعتقد أنه لا يمكن العثور على شيء مماثل في كل باقي الارض)) .

وعكسا لنظرية فاحشة مبنية على معارضة أبدية بين الرعاة والحضر ، فان هذه التربية للمواشي كانها بقيت منسجمة مع النشاطات الزراعية (١٠) . تحققت أعمال هيدروليكية هامة أسندت خطأ للرومان. هكذا ازدهار نوميديا لم يكن عمل روما الوحيد كما يرضى بتكراره مرارا.

فهذه التطورات التي عرفها الانتاج قد رافقتها وحفزتها تطورات التجارة. في البوادى بدأت الاسواق القائمة في تاريخ منظم تلعب دورا هاما. غير أن تطور المدن والمعارض الكبيرة التي كانت تقام في بعض الاوقات ، كانت الميزة الاساسية لهذا العهد. فقد ازدهرت التجارة التي تحررت من العوائق التي كان يفرضها الاحتكار القرطاجي وقد يعثر حاليا على النقود النوميدية في أسبانيا وفرنسا

(١٠) ستيفان قزال: الكتاب المذكور سابقا . ص : ١٧٥ ـ ١٧٦

وايطاليا. كانت القطع النقدية لاثينــة ورودس واسبانيا ومارسيليا واليونان وروما تتهاطل على أسواق نوميديا تسديدا لتصدير القمح والصوف والخيول والعبيــد والعاج والحجارات النفيسة والرخام والحيوانات المفترسة المعدة لالعاب السيرك. كان التجار اليونانيون الايطاليون والاسبانيون يتلاقون في عدد كبير في المدن الرئيسية التي كانت كثيرة وهامة. فانها ألفت الاسس التي سوف يبني عليهــا الرومانيون التطور الاساسي لشبكتهم المدينية. كانت بعض هذه المدن الموجودة على الساحل من تأسيس فينيقي أو قرطاجي لكن البعض الاخرى كانت نوميدية بنوع خاص أشهرها : سيقة، يول (شرشال في المستقبل) سالداى (بجاية)، أعظمها ذات المعارض التي كانت تجذب البدو الصحراويين . كان يفتخر برفاهيتها وأهمية مشاغلها ومستودعاتها وقصورها. وحسب سترابون كانت سرتا والقرى المجاورة لها، قادرة زمنا ما بعد سلطان ماسينيسا، على تقديم ١٠٠٠٠ فارسا و ٢٠٠٠٠ جنديا ماشيا وهي أعداد تفترض من ١٥٠ الى ١٨٠٠٠٠ نسمة. كانت هذه المدن متأثرة على الخصوص بالحضارة القرطاجية التي كانت بعيدة من أن ترتبط ارتباطا وثيقا بالهيمنة السياسية لكن انتشرت من حركة مستقلة بعيدة جدا عن الاقاليم القرطاجية ـ فكأن هذه الحضارة القرطاجية قد ((تجنست)) رغم أصولها الشرقية البعيدة وصارت في القرن الثالث والثاني تركيبا لامعا للعناصر الشرقية القديمة وللعناصر البربرية المتعددة في المدينة. مثال ذلك " بعــل حمــون " أهم آلـهتها نتيجة انضمام " البعــل " الفينيقي الى الحمون البربرى وليس هذا أقل مثال أو المثال الوحيد لهذا الانضمام. لقد تكونت اذن في نوميديا حضارة قرطاجية ـ بربرية حقيقية دامت في تطورها زمنا بعيدا بعد هدم قرطاج. لجأ القرطاجيون الفارون في عدد كبير الى مدن نوميديا. فاسترجع الملوك النوميديون مكتبات قرطاج. فقــد عرف هذا التأثير القرطاجي مدة أكثر من عشر قرون أى في مدة أكثر بمرتين من المدة التي طابعها عمل روما. لقد بقيت هذه الاخيرة بقوة الاشياء قوة أجنبية في حين أن المدينة القرطاجية صارت مدينة افريقيا الشمالية. دامت هذه الحضارة القرطاجية ـ البربرية (المطبوعة من بين أمور شتى بطابع اللغة) كثيرا الى العصور الاخيرة من الهيمنة الرومانية . وزيادة على ذلك كانت العلاقات بين نوميديا واليونان نشيطة جدا. فقد انضم الى التجار، كتاب وعلماء جذبهم بلاط سرتا . هكذا لم تنتظر الحضارة والثقافة الهيمنة الرومانية لتأخذا انطلاقهما في نوميديا المستقلة.

تنظيــم دولــة ملــكيــــة

رافقت هذه التغييرات الاقتصادية والثقافية تغييرات سياسية. يظهر أن انشغال ماسينيسا الرئيسي هو تدعيم السلطة الملكية واخراجها من القيود القبلية. احــدى

الوسائل الناجعة هي تكوين سلطة اقتصادية بين أيدى الملك المحتفظ لارزاق القبيلة المشتركة، بشكل ملكية شخصية منفصلة عنها . كان ماسينيسا ، حسب بوليب وديودور دى سيسيل يستثمر شخصيا منطقة بلغ اتساعه حدا سمح له أن يترك بعد مماته لكل من أبنائه الخمسين ٩٠٠ هكتارا تقريبا . كان ماسينيسا ومن خلفه يمتلكون ثروات شخصية أخرى مثل المحجرة الملكية في " شميتو " حيث كان يقتلع الانواع العجيبة من الرخام النوميدى التي كانت تباع بثمن غال في ذلك الوقت . وأخيرا بفضل مسحوبات الضرائب المدفوعة عينا كان الملوك النوميديون تجار البلاد الرئيسيون .

سمحت هذه القوة الاقتصادية الملكية تأسيس دولة مبنية بعيدا عن الذاتيات القبلية واستقلال المدن التجارية ـ أقيم جيش قوى بلغ سنة ١٥٠ قبل المسيح وحسب بوليب عددا دائما جاوز ٥٠٠٠٠ رجلا (من الممكن أن يكون أعضاء القبيلة الملكية والقبائل المنخرطة) منضمين الى جماعات المرتزقة الاجانب (ليقور، اسبانيون ، ثراس، قولوا) والسوقة العسكرية التي كانت تقام موقتا . سطر المؤرخون القدماء على تنظيم هذا الجيش وأخبروا عن وجود معاقل ملكية حيث كانت تستودع كميات عظيمة من الحبوب وأموال كثيرة تحت حراسة حاميات هامة ـ وبالضبط فان شرط قوة عسكرية كهذه هو تنظيم جهاز ضريبي يضمن للملك أموالا هامة. لقد دهش الرومان لا من أهمية مصدرات الحبوب فقط التي يقوم بها الملوك النوميد ، بل كذلك من قيمة الاموال التي كانت تحت تصرفهم لتسهيل عمل دبلوماسيتهم .

كان الملك يعيش في قصور واسعة وفاخرة مكتسبا التاج مقلدا بذلك ملوك اليونان ، محاطا بتدجن عديد وبلاط حقيقي . يظهر أن الملك قد اجتهد في تطوير العلاقات الشخصية بينه وبين أصدقائه ، بين رؤساء قبائل كبيرة قائمة مقام مستشارين ووزراء وذلك بمضرة الارتباطات القبلية ـ وكذلك كان عدد من أبناء الرؤساء يخدمون في حرس الملك الشخصي الذى كان يختار زوجاته العديدة من بين بنات العائلات الكبيرة .

أقام ماسينيسا ومن خلفه عبادة الالوهية الملكية مقلدين بذلك الملوك الشرقيين وذلك لا من أجل الابتذال بل لتدعيم سلطتهم السياسية ولتمتين الدولة . من الممكن أن تكون المباني الضخمة كالمدرسن قرب باتنة أو ((ضريح المسيحية)) قرب الجزائر العاصمة ، مدافن ملكية تشهد على قوة هؤلاء الملوك البرابر ـ وأخيرا

اهتم جهد تدعيم الدولة بتغيير النظام السلالي ـ كانت الملكية الى ذلك الوقت تنتمي الى جماعة نسباء وكانت مباشرة من طرف أقدمهم . فالاستيلاء على الحكم من طرف ماسينيسا كان مضادا لهذه القاعدة ـ يظهر أنه اجتهد في ضمان خلافة الملك الى خلف على اختياره. فرغم صعوبات عديدة استرجع خلفاؤه هذه المحاولة في مرات عديدة.

قد أضاف ماسينيسا الى هذه الاعمال الداخلية ما دعي ((مشروعه العظيم)) : الاستيلاء على أقاليم غنية مكللا الصرح الذى بدأ تشييده بكسب قرطاج . فكان ذلك كما كتبه تيت ليف ارجاع ((افريقيا الى الافارقة)) ـ كان من فائدة روما موءقتا أن يرتقي ماسينيسا ولذلك شاهدت ترقيات الملك النوميدى بانتباه ـ كانت قرطاج، بسبب اتفاقاتها لا تستطيع أن تدافع على نفسها بلا حصول على موافقة روما . نشبت الحرب رغم ذلك سنة ١٥٠ بين نوميديا وقرطاج انهزمت ـ فكان ماسينيسا على وشك الانتصار وكان في قرطاج حزب بربرى قوى موءيد الحاق المدينة بنوميديا . فعزمت روما حينئذ القضاء على قرطاج لمنع تحقيق هذا المشروع الخطير جدا بالنسبة لتوسعاتها المحتملة رغم أنها لم تعد منافسة مهددة لها. فلم يكتم ماسينيسا سخطه ورفض محالفتها . كأنه شرع في مفاوضات مع قرطاج فاذا به يتوفى مسنا جدا سنة ١٤٨ . يعين القضاء على المدينة القرطاجية(١٤٦) بداية الاستيلاء الروماني على افريقيا .

الفصـــل الثـــاني

شمـال افريقيـا الوسطـى مـن القـرن الاول قبـل المسيـح الـى القـرن الثـامــــــن

١ ـ الهيمنـة الرومانيـة وتدهـورهـا :

كان نظامها اقسى من فوضاها الاكثر شدة وكان المتوحشون الذين يطاردون من طرفه ليحمي المواطنين وكان هوءلاء ينتظرونه كمنقذين .

افقار عام ، تقهقر التجارة والعمل اليدوى والفن ، ثم نقصان السكان وانحلال المدن وعودة الزراعة الى حالة أسفل ، كذلك كانت نتيجة الهيمنة الرومانية العامة .

تقسيـم نوميـديــا

نالت الدبلوماسية الرومانية نجاحا هاما قبل سقوط قرطاج بوصولها الى أن مملكة نوميديا ستقسم بين ورثة ثلاثة ـ أحدهم ميبسا (١١٨ ـ ١٤٨) الـــذى استطاع أن يعيد توحيد المملكة راجعا الى سياسة أبيه ـ لكن عند موته ارتكزت الدبلوماسية الرومانية على تنافس المطالبين بالعرش وعلى مصالح روءساء القبائل الكبار المشغولين بتحاشي عودة ظهور سلطة مركزية قوية جدا فنالت من جديد تقسيم المملكة ـ فهذا الاهتمام بابقاء تجزئة نوميديا بلغ حدا جعل روما لا تتردد في استعمال الوسائل القصوى ـ ان المبرر الوحيد الذى كان للرومان في شن الحزب ضد يوغرطا (١٠٦ ـ ١٠٩) الذى كان رغم ذلك ضابطا في جيوشهم هو أنه استرجع من جديد الوحدة النوميدية ـ فلم تتمكن الحرب التي قام بها في ظروف صعبــة وهو منفي الا بفضل تأييد شعبي .

سارع الرومان الى تقسيم نوميديا بعد انتصارهم . فأعطوا القسم الغربــي منها الى بوخوس ملك موريطانيا (وهو الذى سمح لها القاء القبض على يوغرطا)

وقسموا الجزء الشرقي الى مملكتين متنافستين وتابعتين لهم . رغم ذلك استطاع حيارباس سنة ٨٠ بفضل اضطرابات الجمهورية ، أن يحقق توحيدا عابرا . ولما أراد قيصر القضاء على كل جرثوم من شأنه أن تلتف حوله من جديد الوحـــدة النوميدية التي تظهر كأنها خشية روما الكبرى في افريقيا ، فانه ألحق الجـزء الاوسط من نوميديا بموريطانيا التي صارت محمية طيعة ونوميديا الشرقية بمقاطعة افريقيا (أقاليم قرطاجية قديمة ضمتها روما اليها سنة ١٤٦) .

هكذا رغم تصرف الشخصيات القوية كشخصية ماسينيسا وميسسا ويوغرطا فانه لم يكف الوقت لنوميديا كي تدعم وتمتن السلطة الملكية بعد انتهاء الهيمنة القرطاجية — فان الرومان قد استعملوا التنظيم القبلي القديم لتفجير الدولة — بل اعتبروا نفسهم في بعض الظروف مدافعين عن ((الحريات البربرية)) أو عـن حقوق رؤساء القبيلة الكبار ضد السلطة الملكية التي دمروها — تحاشت روما مدة طويلة أن تظهر أنها غازية بصفة مباشرة ، خوفا من رجفة عامة للنوميد ضد هيمنـة أجنبية كان التهديد بها البين قادرا على تلطيف الفتن — فانها حجبت عملها وراء انقياد الملوك الذين هم مدينون للجيوش الرومانية فيما يخص عرشهم ، ومن جهة أخرى فان روما لم تتردد في مصالحة رؤساء القبيلة بمنحهم منافع وافرة بتعيينهم ((ولاة)) و ((أمراء)) وبالسماح لهم أحيانا أخذ لقب ملك وبممارسـة سلطة جائرة ضد رعيتهم . فانه طالما ساعدت روما هؤلاء الاعيان على احتلال الاراضي الجماعية كما استعانت بعد ذلك بالارستقراطية البلدية في تطوير تعمير بلاد البرابر (١) بلا اهتمام بالجموع الاهلية .

هكذا استطاعت الهيمنة الرومانية أن تتوطد تدريجيا بفضل تواطؤ رؤساء القبيلة الذين تحولوا الى كبار الملاكين العقاريين . فكان على هؤلاء أن يؤيدوا بكل قواهم سلطة الدولة الرومانية للاحتفاظ بفوائدهم .

الاستعمـــار الـــرومـانـــــي

تراجع اقتصادي واجتماعي عهد الاستعمار الروماني هو جزء تاريخ افريقيـا الشمالية الذي ركز عليه المؤرخون الفرنسيون بحوثهم . لاشك أنهم بسبب

---

(١) شارل أندري جليان : تاريخ افريقيا الشمالية جزء ١ .

تضلعهم في الدراسات الرومانية قد احتذبوا من طرف المماثلات التي يعرضها هذا الجزء من ماضي البربرية مع تاريخ العصور القديمة الاوروبية، لكن هذا الايثار هو كذلك عاقبة الاهتمام المستمر الذى شغل السياسة الاستعمارية الفرنسية في العثور على حلول وهو اشهار وتبرير الاستعمار الروماني اجتهد في تمجيدهما الى الحد الاقصى – لاشك أن حب الاطلاع على العصور القديمة الرومانية قد ظهر قبل ١٨٣٠ لكن دبرو دى لامال كان قد نشر منذ ١٨٥٢ الكتاب الجزائرى أو تاريخ حروب الرومان والبزنطيين والوندال. كان عنوانه الفرعي يشر بالكفاية الى الممارسة التطبيقية التي كانت تقصد فيما يخص العصور القديمة : ((فحص الوسائل المستعملة قديما لفتح واخضاع جزء افريقيا الشمالية المدعو اليوم الجزائر)).

قد صار ((السلم الروماني)) و ((ازدهار)) افريقيا الرومانية الاماكن العامة التي يلذ فيها للخطباء وللصحافيين أن يصفوا بكل تلذذ المشهد الرائع الذى كان سبق أن عرضته الامبراطوريه الرومانية ((الوطن الوحيد . المدرسة العليا لملايين الرجال تحت قانون امبراطور مقدس)) . بلغ هذا التعجب حدا يسمح التساؤل : ألم تدفع الفرنسيين على انكار جزء كامل من تاريخهم الوطني.

فلم يتمكن في الواقع اظهار مضرات الهيمنة الرومانية في بلاد الغول (فرنسا قديما) بدون أن تمس بصفة غير مباشرة . سمعة تصرف روما في افريقيا الشمالية – فان كان بعض المؤرخين مثل كاميى جلبان قد وشوا بذلك ((الهذيان)) الموجود في اكبار ((المتملقين)) نحو مهمة روما في بلاد الغول ((فرنسا قديما)) ، فليس ذلك اذن بلا سبب.

فلم يوجد بين عصر الاستعمار الروماني في افريقيا الشمالية وعصر الاستعمار الفرنسي الا ((قرون مظلمة)) (قوتيير).

أكثر من ذلك : ((لم نقم لما دخلنا افريقيا الا باسترجاع مقاطعة فقدها عالم الاتين. وبصفتنا وارثي روما ، فاننا ندعي بحقوق سبقت الاسلام)) كما كتبه لويس برتراند (٢) الاكاديمى الذى أثر بصفه لا يتهاون بها في تطور اديولوجية الاستعمار.

---

(٢) سانقس مارتيروم.

فان اكبار مهمة روما في افريقيا الشمالية العجيب يدفع مؤلفين كثيرين لايشك في حسن نيتهم ، الى أن ينقصوا من مظاهر المغرب الاسلامي الايجابية التي لا يرونها الا في تركة النعم الرومانية الوحيدة (أعمال هدروليكية ، وبساتين الزيتون وما أشبه ذلك) . غير أن الحقيقة التاريخية بعيدة جدا عن المدح التقريضي لرفاهية افريقيا الرومانية . من الاكيد أن الاستعمار الروماني أدى الى بناء المنشآت والطرق والمدن ، بقي منها آثار مشهدية في كثير من الاحيان . فان عظامة هذه الاعمال ومتانتها تناقض تحقيقات العصر الاسلامي التي هي أقل شهرة . لا يجب رغم ذلك أن نرى في هذا الاختلاف نتيجة تفوق الحضارة الرومانية الصريح : لم يكن في متناول الملوك المسلمين الكتل الضخمة من العبيد الذين استعملوا من طرف المشيدين الرومانيين – مهما يكن من أمر فان هذه التحقيقات لا يمكنها أن تشهد في حال من الاحوال برفاهية مجموع البلاد لكن تشهد فقط بتظاهرات ترف أقلية الثروات والرجال .

ان الاستعمار الروماني يظهر قبل كل شيء أنه مبني على استثمار البلاد فهو ابتعد عن أن يؤدي الى تطور الاقتصاد الحقيقي بل سبب بدلا من ذلك انحطاطه – فقد تراجعت افريقيا من زراعة متعددة منسجمة ومن توازن بين زراعة وتربية المواشي الى زراعة أحادية (٣) فلم تتقدم التقنيات كما وقع في كثير من البلدان التي احتلها الرومان بل انحطت لحساب استخدام كتل العبيد الضخمة أدى تجنيدهم الى اختلال خطير للمجتمع .

لا تتسم افريقيا الرومانية باقتصاد متوازن ومزدهر بل بالاستغلال المكسب لثروات البلاد المصدرة بحمولات ضخمة (قمح مخصص لغذاء بطالي العاصمة العاميين) (معادن ، صوف ، خشب ، زيت) من طرف أقلية كبار الملاكين الرومانيين أو برابر تجنسوا تجنسا لاتينيا والمهربين .

فلم تتحسن الظروف الاجتماعية هي كذلك فان كان بعض البرابر قد ارتفقوا الى أشكال راقية من الثقافة ، فان الجمهور الكبير تحمل بشكل متغير كبير ظروف حياة أقل من ظروف الماضي . تدهور التنظيم القبلي المشترك تقريبا واستبدل

---

(٣) شارل أندري جليان : كتاب ذكر سابقا .

بممتلكات ضخمة ذات عمال عبيد أو أرقاء ومعمرين مزارعين بالشراكة، لفائدة العائلة الامبراطورية أو الارستقراطية المشيخية. يظهر نصيب هذه الممتلكات الكبيرة ضخما.

ألم يصرّح بلين أن ستة من هؤلاء الملاكين كانوا يملكون وحدهم نصف الافريكة. ومع هؤلاء الملاكين الكبار وجد مزارعون عامون مجمعون في شركات كانت تسيّر أملاك الدولة وكانت تشترى حق قبض الضرائب نظرا لمنفعتهم الشخصية. كان يدور حول هذه الاقلية المحظوظة العاطلة القادرة على بسط ترف عجيب في المدن، كتلة موالي ومهربين والمضاربين والاعيان البرابر بنوا ثروتهم على جثث عملائهم القدماء.

وأخيرا كانت الكتلة الضخمة من الموالي تتألف من مزارعين بالشراكة لا يتحفظون الا بجزء قليل جدا من ثمرات عملهم ومن عمال مزارعين ومن فلاحين بلا أرض وأخيرا من جماعات هامة جدا من العبيد البرابر. يلح بعض المؤلفين في أيامنا هذه على أهمية وعمق ((رومنة)) افريقيا الشمالية. فكانت في الواقع سطحية جدا ولم تكن حقيقية الا بالنسبة للاقلية المحظوظة. زد على ذلك أن روما لم تدع أبدا أنها تدير مباشرة السكان البرابر الذين احتفظوا منظماتهم الاجتماعية، على الاقل نظريا. ورغم أن مضمونها الاجتماعي قد تغير تماما (زوال المساواتية القبلية التي حل محلها احتكارات الرؤساء). فان كانت اللاتينية عظيمة نسبيا في المدن، فان أغلبية السكان لم تقبل ذلك، لا بواسطة الدين ولا بالحضارة الرومانية. فانها استمرت في النطق باللغة القرطاجية وفي عبادة آلهتها المألوفة.

فانها أخضعت لكن لم تدمج ولم تحد (٤) لم تتسم اذن شمال افريقيا ابان السيطرة الرومانية بازدهارها الذى لم يظهر الا بالنسبة الاقلية لكن اتسمت بشقاء الجماهير التي زاد استغلال عملها ونظم تنظيما أحسن. فالاقتصاد المزدهر ليس معناه اقتصاد مربح بالنسبة لبعض فقط.

ثبات الشخصية النوميدية

فان كانت هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية توجد ثابتة في ظواهرها العامة في مجموع افريقيا الرومانية، فان نوميديا القديمة قد عرضت مظاهر طريفة. فان

(٤) ش. أ. جلبان : الكتاب المذكور سابقا.

الاقاليم التي ألفت نوميديا الكبيرة المستقلة احتفظت بفردية عجيبة رغم تقسيمها في موريطانيا السيزارية وفي مقاطعة نوميديا . فانها تناقض غربا موريطانيا التنجيتانية (شمال المغرب الحالي) التي لم تتحمل الا احتلالا رومانيا محدودا ، في الزمن وفي المكان وحيث كانت عواقب الاستعمار ضعيفة جدا نسبيا . وشرقا كانت ((افريقيا)) (أي بلاد تونس الحالية) تتألف خصوصا من الاقاليم التي تسهل مراقبتها والتي هي متمدنة جدا حيث التنظيم حسب الممتلكات الكبيرة التي يرجع عهدها الى الزمن القرطاجي والتي استعادته روما. لقد كانت الرومنة في هذا الجزء من افريقيا الشمالية أقوى مما كانت في موضع آخر وذلك بسبب دوام الاحتلال الروماني ووجود مجتمع متحول جدا بعد قرون عديدة من السيطرة القرطاجية.

وعلى عكس ذلك كانت موريطانيا السيزارية ومقاطعة نوميديا (نوميديا القديمة) تتسمان باحتلال هام لكن غير تام ومحصور في جهات السهول ذات المدخل السهل. فلم تحتل طبيعا الاوراس والقبائل والورسونيس وكذلك جزءا كبيرا من السهول العليا الوهرانيه. فأعطى هذا الحدث وحده جوا خاصا جدا بالبلاد كلها : بقيت الجبال أقاليم حرة أرجع اليها وكلاء روما سكان السهول لكن كانت عمليات التكيد تستطيع أن تنحدر منها. كانت هذه الجبال موافد الثورة ـ امتازت كذلك نوميديا القديمة بحظ وجود وسائل الاستعمار التي هي أكثر عنفا على خلاف جهات افريقيا الشمالية الشرقية حيث توجد هيئة عقارية قابلة للملك الكبير.

أما في نوميديا فقد اقتضت الحاجة في الجهات المستعمرة مباشرة فكان لا بد من تشتيت الملكية القبلية ومن نزع ملكية القبائل ـ وعلى عكس ذلك فقد احتفظت القبائل بوجه الاحتمال بتماسكها في الجبال وفي الجهات المستعمرة قليلا. وفي السهول طبقت سياسة ((الاقامــة)) ابتداء من عهد تراجان (٩٨ ـ ١١٧) :أرجع السكان على الاقسام القليلة الخصوبة ـ في المزدرعات القبلية لتوزيعها بين شركات ((العشاريــن)) وكبار الملاكين ـ صارت الاقامة ـ غير كافية ابتداء من عهد ((السيفــر)) (١٩٣) فطرد السكان من كل مكان ذي منفعة وأرغموا على اللجوء الى الجبل والصحراء.

فلم تكن مثل هذه الاجراءات مساعدة لابقاء سياسة الحماية ولذلك صارت الهيمنة أكثر فعالية. ثم انتقلت مقاطعة نوميديا وموريطانيا من الحماية الى الاستيلاء الذى لم يبرره أي أمر سياسي ولا عسكري لكنه أتاح فرصة هجمة كبار

المبتاعين على أراضي الاهالي. كان كاليقولا سنة ٤٠ بعد المسيح قد جذب بتوليمي الى مدينة ليون ملك موريطانيا السيزارية الطيع ثم قتله واستولى على مملكته. فأدت هذه الخديعة الى فتنة خطيرة.

فقد فرضت نوميديا القديمة فرديتها على خلاف الاقاليم الاخرى وذلك باستمرار الاضطرابات والفتن التي نشبت فيها وكانت نتيجة الوسائل التي استعملها الغزو الاستعماري ونتيجة وجود جماعات قبلية متماسكة نسبيا وبقاء أقاليم غير خاضعة داخل البلدان المحمية نفسها من طرف ((الليمس)) (٥) وهي ظروف لم تكن موجودة في الجزئين الاخريين لافريقيا الشمالية. ((فالسلم الروماني)) الذى كثيرا ما يفتخر به اليوم، المؤسس بعد حروب مرعبة وبعد تنظيم الفوضى داخل المجتمع البربري فانه كان في الحقيقة رعدا مستمرا للمحاولات المتواصلة التي قام بها البربر لاسترجاع أراضيهم واستقلالهم. فان عدد هذه الفتن كبير جدا وتاريخها غير معروف. وقد جاوزت الكثير منها الاطار لتضرم البلاد كلها.

حركات التحرر

هكذا يطلعنا تاسيت على التمرد الكبير الذى أداره من ١٧ الى ٢٤. تاكفاريناس الهارب النوميدى القديم عن الجندية الرومانية. فانه نظم بواسطة جماعات فوضوية تقريبا جيشا حقيقيا ،تجاوزا الفتنة العفوية المنفردة ووجه خطابا ارتساميا ((الى جميع من يفضلون الحرية على العبودية)) وهدد الامبراطور تيبير ((بالحرب الدائمة)) اذا لم ترجع الاراضي المغتصبة. فكان قائدا عظيما واستطاع مدة سبع سنوات أن يقوم من الاطلس الى خليج ت في وجه الفرق الاجنبية التي أرغمت على الاستعانة بقوات عسكرية مجتذبة من ((بانوني)) . فقد نشبت ثورات أخرى عظيمة من حين الى آخر زيادة على الاضطراب الذى كانت تنعشه عصابات المتشردين واللصوص نتيجة البوءس والاضطهاد . دامت الثورة التي سببها اغتيال ابتوليمي والاستيلاء في موريطانيا ست سنوات ـ فقد نشبت من جديد سنة ٨٥ ـ ٨٦ لما انتقم السكان من عمليات الاغتصاب التي كانوا يتألمون منها فأثخنوا محصلوا الضرائب وقضوا عليهم. نشبت سنة ١١٨ فتنة أخرى وامتدت من الاطلس الى الاوراس؟ ورغم تدخل الامبراطور هادريان نفسه على رأس جيوشه ورغم التعزيز الاتي سوريا

(٥) " الليمس": خط التحصينات التي تحيط بالاقاليم المحتلة من طرف روما.

وبانوني فان الثورة دامت حتى عهد كومود (١٨٠ ـ ١٩٢) ـ فقد عرفت أسرة السيفير المالكة، هي كذلك حركت ثورة لم تنقطع أبدا منذ ذلك العصر ـ فقد ثار سنة ٢٥٣ سكان القبائل الكبرى والصغرى على يد فاراكسن ولم يقض عليها الا سنة ٢٦٢ ولوقت غير طويل لانهم رجعوا الى الكفاح ابتداء من ٢٨٩ وقد أرغم الامبراطور ماكسيميان نفسه الى التدخل لاسترجاع حالة مشوهة من جديد بعض السنوات بعد ذلك. ومنذ ذلك الوقت صارت التخليات داخل الجيوش الرومانية متكررة أكثر فأكثر وعلامة احتلال الامن العام والمتزايد أن القرى والمزارع جعلت تتحصن.

هناك حدث أيضا جدير بالملاحظة هو أن الاقاليم التي ألفت نوميديا تتسم لا بهذه الثورات فقط، لكن بتظاهرات السخط العام الكثيفة كذلك وهذا داخل قسم السكان المرو من نفسه. وبالفعل ابتداء من نهاية القرن الثالث والرابع خاصة لم يقتصر السخف على السكان البرابر الذين أخرجوا من ترابهم. فقد عرف الملاكون الصغار والمتوسطون (المكونون بفضل تشتيت النظام القبلي وتقدم التتجير) والقدماء الذين كانوا يملكون قطر التعمير، حالة اقتصادية تتزايد صعوبتها تجاه كبار الملاكين الذين وفر لهم درع الثورات عبيدا بسعر زهيد. فقد سقطت شيئا فشيئا أغلبية الرجال الاحرار بين أيى المقرضين بالربا وكونوا دهماء من عمال الزراعة وفلاحين بلا أرض و ((معمرين)) هم في الحقيقة أرقاء حقيقيون مشدودون الى أرض السيد رغم أنهم أحرار قانونيا. فقد ضخم ـ ابتداء من القرن الرابع الانتكاس الاقتصادى والتجارى، فصار انحطاط المدن جليا فاشتد الاضطراب النقدى وافقار الرجال الاحرار والاضطرابات السياسية ـ وكلما زاد انحطاط روما الا وزادت ... اغتصاباتها للرد عن مفعول الغنغرينة التي كانت تقضمها. وكلما زاد انحطاط الزراعة الايطالية بسبب انهيار المزارعين الصغار الا وزاد تسليم الحبوب المفروضة على افريقيا. ولما كان في ايطاليا عدد هام من كبار الملاكين يجدون مصلحتهم في تطوير تربية المواشي على حساب الزراعات من دون أن يهتموا بالعواقب المأساوية التي تعود على الشعب. فقد شن عمال الزراعة و ((السركنسليون)) (الذين يحومون حول مستودعات الحصاد) اضطرابات اجتماعية خطيرة ـ فانهم كانوا يرغمون بالقوة الاقوياء على عتق العبيد وعلى التخلي عن ديونهم الربوية.

فكانت التظاهرات الهديولوجية لهذا السخط هامة في نوميديا على الخصوص: أغرى الدين المسيحي جزء من السكان بسرعة فان انتشاره من القرن الثاني الى مطلع القرن الرابع وهي فترة قد اضطهد فيها قد يفسر في وزن كبير بعداوة السكان

للهيمنة الرومانية. زيادة على اغراء هذا الدين الذى كان يوءاسيهم في شقائهم الروحي والبدني ويعطيهم أمل حياة سماوية أحسن. فاعتنق البرابر الدين المسيحي بحس المعارضة لدين الامبراطورية ـ وعلى نقيض دهماء روما فهناك حدث هـام وهو أن سكان افريقيا المسيحيين الذين كانوا يعيشون عالة على الدولة التي تقدم لها اعانة مالية، لم يقبلوا بسهولة تغيير الدين المسيحي الذى صار دينا رسميا (٣٨٢) كوسيلة هيمنة بين أيدى الطبقة المالكة والدولة.

فنتج عن ذلك أن الوثنية اتسع ميدانها بحس المعارضة ـ ومن جهة أخـرى فقد انتشرت من بين تظاهرات ابتداعية أخرى (بيلا جيوسية ـ مانوية) : انشقاق افريقي نموذجيا، مسيحية حقيقية للمعارضة: الدوناتية فتظاهراتها الاكثر اتساعـا وخطورة قد عرفتها يوميا ـ وليس هذا صدفة ، فان كانت ذريعة هذا الانشقاق الا هوتية قد تظهر رهيفة فان مجموع مذهبها تعرض اطارا ملائما اديولوجية لمجموع المعارضة. وفعلا فان علماء الاهوت " الدوناتيين" مستندين الى عرف الصفاء السائد الايام الاولى للمسيحية في وقت الكفاح ضد السلطة الامبراطوريـة قد عرفوا أساسيا الجماعة الكنيسية بقداسة أعضائها: " ان امتداد الكنيسة الجغرافي لا يهمهم الا قليلا، شريطة أن يكون مقدسا وكانوا لا يرون في هذه الظروف أى ضمير في أن يقتصر على افريقيا وحدها ـ فكانوا يبررون هكذا النزاعات نحو الانفصالية السياسية التي من شأنها أن تبرز فيه ". (٦)

ومن جهة أخرى فان البوءساء استعملوا هذا الاهتمام بالقداسة لطلب انعزال الجماعة الكنسية والاجتماعية عن الاقوياء وكبار الممتلكين والمرابين الذين كانوا يعتبرون أشرارا. فان تحالف هوءلاء والدولة والكنيسة الرسمية الموفر لها بالكثير، فالاضطهادات التي أجرتها الدولة طلبا من الكنيسة ضد " الدوناتيين" نموا من جديد الطابع المعارض للانشقاق وخطورته بين الضعفاء.

وعكسا لذلك فان اديولوجية الكنيسة الرسمية كانت تعد مكانا لمصالح الاقوياء تزيد عظمته من حسن الى حسن. يكفي أن تعتبر بعض مظاهر نظريات القديس أوغسطـين الاجتماعية وهو بربري مروص، أسقف هبون (قـرب عنابـة) ، النصير

---

(٦) ج. ب. بريسون (مقاومات دينية، مقاومات اجتماعية في افريقيا الرومانية) الفكر رقم : ٦٧ ماى ١٩٥٧

العنيد للكفاح ضد المذهب الدوناتي لنعتبر العداوة التي كانت تواجهها الكنيسة الرسمية بين السكان. فالعبودية بالنسبة للقديس أوغسطين ليست الا عاقبة الاثم، عقاب المذنب وكفارة الغنى ... فالفقير الحقيقي هو الفقير في عمق الروح ليس الذى يسأل (بسوم ٨٣) ... فليست مهمة الكنيسة جعل العبيد أحرارا بل جعلهم طيبين. (بسوم ١٢٤).

يعترف القديس أوغسطين كم الاغنياء مدينون للمسيح الذى يجعل النظام الحسن في دارهم (بسوم ١٢٤، ٧٠) وانه تابع الدوناتيين والسركنسيليين الثائرين "برأفته" بالتعبير عن ضرورة (صلع مفيد) تقوم به الدولة لارغامهم على الدخول في طريق النظام والتقليدية.

ولذا ليس من العجيب أن يجعل القديس أوغسطين رمز افريقيا الرومانية نفسه. ان الحركة الدوناتية قد تدعمت بفضل التدعيم الذى قدمه له "السركونسيليون" الثائرون الذين استطاعوا أن يحصلوا بالقوة على تحرير العبيد والغاء الديون. فمرة أخرى، فان هذا التحريض الاجتماعي العظيم المتضامن مع حركة روحية عظيمة قد جرى في نوميديا فبقيت أقاليم افريقيا الشمالية الشرقية على اكثر هدوء ولم تعرف البلاد التي ستصير بعد ذلك المغرب الاقصى، هذه الحركات بفضل ضعف وصبغة الاستعمار الروماني الزائلة. فليس كذلك من الصدفة أن تتفجر في نوميديا فتنة كبيرة جاوزت ووحدت الحركات الدينية المختلفة، الاجتماعية أو بنوع خاص بربرية أخذت صبغة شعبية واسعة ان لم تظهر " صبغة وطنية" (٧) حقيقية فهي على الاقل قد اقتربت من ذلك : ثار عاهل قبائلي اسمه فرموس، حرم من تركته بسبب تصرفات الكونت، الامبراطورى، فمشى على رأس سكان الجبال البرابر " والسركونسيليين" والدوناتيين من النواحي المرومنة. فان القضاء على هـذه الفتنة القوية التي استطاعت أن تستولي على مدينة سيزارى (شرشال) الكبيرة قد فرضت حملة قاسية (٣٧٣ — ٣٧٥) قادها تيودوز أحسن جنيرال روماني في ذلك العهد مبعوث خصيصا لارجاع النظام. نشبت هذه الحركة من جديد بعض السنوات بعد ذلك في شكل آخر لما انتهز جلدون، العاهل البربرى الذى سلم فرموس الى الرومان والذى عين كونت افريقيا جزاء لهذا، فرصة شقاق الامبراطورية الذى وقع في وفاة تيودوز، أوقف جلدون ارسال القمح الى روما وقطع اتصاله بامبراطور

---

(٧) شارل أندرى جليان: الكتاب المذكور سابقا. ص: ٢٢٠.

الغرب فوضع نفسه تحت طاعة أمبراطور الشرق الذى جعل السلطات أقل فعالية بسبب بعده (٣٩٥) ، استطاعت روما أن ترجع هيمنتها معتمدة مرة أخرى على منافسة الامراء الاهليين والفتن التي كانت ترعاها بكل عناية ـ منذ ذلك الوقت انصبت الدولة والكنيسة الرسمية على يد القديس أغسطين وكبار الملاكين المتضامنين بقوة ، على السركونسيليين فقضى على عصاباتهم وعلى الدوناتيين الذين تحملوا الاضطهادات الحقيقية .

فان هذا النجاح الموءقت الذى عرفته " قوات النظام " لم يغير شيئا من حالة المجموع .

ساءت الحالة الاقتصادية والاجتماعية أكثر فأكثر ـ زيد في الضرائب الى حد اتلاف المادة الخاضعة للضريبة ـ دوت الحياة البلدية التي هي أساس النظام السياسي الامبراطورى خالية من كل مضمون بسبب لعب الزبائن المرتبطين بكبار الملاكين العقاريين المتبوئين أراضيهم . فكانت الكنيسة تكون دولة حقيقية في دولة ـ فان هذا التخريب للنظام الادارى بلغ حدا جعل روما عاجزة على ضمان هذا السلم الذى يفتخر به داخل الاقاليم التي كانت تحت سلطتها بقوة ـ فلم تسبب عواقب نظام الفوضى فقط بل خلقتها روما أكثر فأكثر متعمدة بأن أثارت الروءساء البرابر بعضهم على بعض حسب الوسيلة القديمة : فرق تسد ـ فضلا عن هذا فان الامبراطور ومنافسيه أو ممثليهم كانوا يتركون المدن للنهب من طرف جيش مندفع وذلك للتعويض عن عدم انتظام دفع الرواتب وللحصول على حظوة الجيش في المعارك السياسية . فكان سبتيم سيفير يقول : (أثروا الجندى واسخروا من الباقي) . فبلغت الحالة حدا جعل الغضب يدرك الطبقات المحظوظة المرونة التي هي مدينة في ثروتها للمساعدة الرومانية ، ثم جعلت تتحمل ثمن هذه الفوضى التي هي (أسوأ من أسوأ الاضطرابات) (ف . انقلس) فانها عبرت عن معارضتها على أشكال مختلفة وخاصة بانضمامها الى الدوناتية وبمحاولة الاعلان منذ القرن الثالث ، عن مبايعة امبراطور افريقي : قرديان الاول (٢٣٥) . وكذلك الاكليروس العالي الذى رغم وجوده في حالة محاربة البدعة الدوناتية فانه عبر عدة مرات عن استقلاله ازاء روما والبابا . " فان افريقيا بكاملها مثل حاكمها كانت تتجه نحو الاستقلال السياسي " (٨) ـ فان هذه الطبقات المسيرة بدأت تحس أنه

---

(٨) ش . أندرى جليان : الكتاب المذكور سابقا . ص : ٢٣٦ .

لا يمكنها أن تشارك روما من دون أن تنجر معها في سقوطها وانه يجب عليها أن ترتكز على سلطات أخرى لابقاء فوائدها ـ فثار الكونت الامبراطوري بونيفاس ضد الامبراطور عشية الاغارة الوندالية.

هكذا أدت الهيمنة الرومانية الى الانهيار في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فان هذا " الانهيار التدليسي الذى تضرر منه السكان المحليون" (٩) لم يكن فقط انهيار النظام الرقي بل كذلك انهيار الهيمنة الاستعمارية الذى زاد خطورة. فان الهيمنة الرومانية في بلاد الغال وفي افريقيا كما أظهره كاميل جليان كانت (انحطاطا طويلا انتهى بكارثة) .(١٠)

٢ ـ من روما الى الاسلام :

سقوط روما راجع الى الثورات البربرية أكثر مما هو راجع الى الاغارة الوندالية.

ان بعض المؤرخين المهتمين باثبات ان تاريخ افريقيا الشمالية ليس الا سلسلة متوالية لسيادات أجنبية شاهدها السكان المحليون عاجزين مستسلمين شرحوا انهيار السيطرة الرومانية الفظ بمجيء الوندال وحده. وفي الحقيقة لم تنقطع الاقاليم الخاضعة للسيطرة الرومانية عن النقصان ابتداء من القرن الثالث ازاء الثورات البربرية فكانت جميع الاقاليم الموجودة على غرب مصب الشليف مهجورة منذ زمن طويل من بداية القرن الخامس ولم تبق الا بعض الجزر الصغيرة المسيطر عليها فعلا حول المدن وعلى طول محاور الاتصال الرئيسية ـ وزيادة على هذا، فان الحرب التي كانت تتقاتل فيها منذ ٤٢٧ الجيوش الرومانية الموضوعة تحت تصرف بونيفاس كونت متمرد والجيوش المبعوثة ضده من طرف الحكومة الامبراطورية كانت تدفع الى الثورات المحلية والى نشاط الوندال الذين استدعوا من طرف محلي الطرفين الرومانيين المتنافسين، حسب البعض.

فتفجر عصيان ضخم من طرف البرابر والسركنسيليين والدوناتيين بمجرد الاخبار عن وصول الوندال (٤٢٩) القادمين من أسبانيا ـ ١٥٠٠٠ جندى وكان هذا السبب الحقيقي لانهيار السيطرة الرومانية ـ دخول جنسريك، ملك الوندال،

---

(٩) الكتاب المذكور. ص : ٢٣١ .
(١٠) الكتاب المذكور. ص : ١٩٠ .

في خدمة الامبراطورية (٤٣١) بعد معارك متتالية وحصل على حق احتلال افريقيا الشمالية الوسطى ـ فكانت هذه الهيمنة نظرية جدا بسبب ثورات البرابر الذين كانوا غير حرصين على السقوط مرة أخرى تحت ضغط أجنبي ـ يظهر أن الوندال لم يحتلوا الا مناطق محدودة من نوميديا أهملوها بسرعة (٤٤٠) للاستقرار شرقا في افريقيا التي كانت كثيرة الثروة وسهلة المراقبة.

هكذا بعد أزمة مفزعة اتسمت بالاضطرابات والابادات والفوضى غرق فيها النظام الاقتصادى والاجتماعي الذى فرضته روما، فان نوميديا المنزوعة التي اختل نظامها والمهملة لنفسها قد جمعت على شكل قرى بربرية مرونة متماسكة تقريبا، من دون أن تتكون سلطة مركزية تكفي قوتها في حالة التقهقر التي كانت تعيشها البلاد.

اعادة الفتح البيزنطية، الوقتية الناقصة

استطاع جيش بيزنطي سنة ٥٣٣ أن يحقق اعادة فتح بعض الجهات النوميدية بعد القضاء بلا صعوبات على الدولة الوندالية التي تألفت في شرق افريقيا الشمالية بوجه الاحتمال، كان الاحتلال البيزنطي أقل من الاحتلال الروماني في القرن الرابع. فان ضعفه يشاهد في مضاعفة المباني الدفاعية وفي المواضع المحصنة في الجزر الصغيرة المسيطر عليها فعلا. لم يلبث أن ثار السكان الذين سقطوا من جديد تحت نير كبار الملاكين، وجباة الضرائب الذين زادت شراستهم بالنسبة للماضي، والكنسية الرسمية التي كانت تطارد البدع. غير أنه اذا كان الاضطهاد قاسيا، فانه لم يكن أكثر خطورة من الاضطهاد الروماني، فان التنظيم الادارى البيزنطي لم يدرك بعد درجة انحطاط وضعف سابقيه : ولذلك كانت سلطته تحس بقساوة أكثر وكانت ضرائبه أثقل ـ على أن تعفن القوى البيزنطية كانت سريعة ومفعولها أشد من الفوضى التي اضمحلت فيها الهيمنة الرومانية، ومن جهة أخرى لم يمض الا وقت قصير على التغلب على الوندال حتى نشبت الحرب مع البرابر. فحلت بصفة دائمة من جهة الجبال وعلى حافة الجهات القاحلة. يضاف الى هذه النزاعات المحيطية الفتن المستمرة داخل الاقاليم المحتل، نتيجة الضرائب القاسية (كان المؤلفون البيزنطيون أنفسهم يشكون منها) ونتيجة الاضطهادات الدينية واستمرار النظام الاقتصادى والاجتماعي المضطهد ـ فلم يستطع البيزنطيون الاستقرار محليا الا بدفع الثمن الذهبي للحصول على التحالف المؤقت مع بعض الامراء ورؤساء قرية البرابر لكن المؤرخ بروكوب يخبر أن برابر كانوا على رأس فتنة أعلنوا بعد انذار نهائي قدمه جنرال قائد عام بيزنطي :

(ان الرومان (١١) يريدون أن نكـون أصدقاءهـم وحلفاءهـم من دون أن يقدموا لنا أي خير بل بتقديم المجاعة لنا. ان الذين يهجمون على السـراق لاسترجاع أرزاقهم الخاصة لايتعرّضون لسخط الله: بل الذين يبادرون بالحرب ويستولون على رزق غيرهم).

ان هذه الجمل لعلامة بعد نظر واضح جدا متوفر لدى سكان لم تكن المشاكل بالنسبة لهم بسيطة كما تظهر لنا بعد ابتعاد الزمن.

فان كان البيزنطيون مازالوا يسيطرون في نهاية القرن السادس على أكبر جزء شرق افريقيا الشمالية فسلطتهم على نوميديا قد صارت متزعزعة ونظرية باستثناء بعض القطاعات غير أن حالة البلاد بقيت مرعبة. فان المحاولات البيزنطيـة لاسترجاع زمام الامور وارتداد العصابات الثائرة من بيزاسن وزوجيطان (تونس الحالية) الى نوميديا وغارات برابر الجنوب الجماليين، كانت تغذى فوض ناجعة وتلفا اقتصاديا قتل كل نشاط ـ سياسي قوى منظم ضد البيزنطيين.

ولذلك ظهرت مملكة منظمة في القرن السادس والسابع ، علامة استرجاع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لتطوير شكل تنظيم سياسي راق نسبيا، في النواحي التي أهملتها منذ القديم روما والتي عجزت بيزانس أن تعيد سيادتها عليها. تدعي هذه الدولة المعروفة قليلا جدا (مملكـة جـدّار) باسـم الناحيـة القريبة من تيارت التي تنتصب فيها صروح مأتمية عددها ثلاثة عشر تشهد بعظمة الملوك الذين دفنوا فيها ـ يعتقد استيفان قزال أن هذه المملكة كانت تمتد من المولويا الى القطاع الوهراني كله حتى الى تخوم الاوراس، من المحتمل أن تكون عاصمتها تيارت التي يجعل منها وضعها باتصال بالتل والسهول العليا، ليس مركزا استراتيجيا فقط بل كذلك مركزا تجاريا ذا أهمية كبيرة.

كأن الخاصيات المعمارية للصروح المشار اليها سابقا، تبين أن تشييدهـا قد قام به عمال رومانيون وبيزنطيون، ان الاشارات التي تحملها تبين العلامات البربرية والمسيحية للسلالة الحاكمة، هكذا يظهر أن مجتمعـا ذا عناصر بربريـة مرومنة وبيزنطية قد تأسس تحت سلطة ملوك مستقلين.

(١١) يعين هذا المصطلح المسيحيين . راجع مصطلح (روماني الذى صار (رومي) للدلالة على المسيحيين في التعبير العربي.

تعقد المجتمع ما قبل الاسلامي

يظهر الجزء الاوسط من افريقيا الشمالية في أوائل القرن السابع ، على شكل معقد بوجه خاص مقربا ومنضدا أشكال تنظيم اجتماعي متنوعة : على وجه الاحتمال ، كان عدد من القبائل التي طردت في الجبال قد نزلت من جديد على الاقل البعض منها الى السهول . فتألفت من جديد في هذه النواحي وتحت تأثير قبائل جبلية ، قبائل كان التصرف الروماني والبيزنطي قد شتّتها ثم استرجعت تشكيلها من جديد بطريقة ما واستعادت أسسا اقتصادية مشتركة تقريبا . بقيت سلطة الرئيس في ظروف أخرى هامة في وسط الجماعة القبلية في الميدان الاقتصادي كما في ميدان العلاقات الاجتماعية . فان وجود مملكة " جدار " يبيّن تجديد تأليف أشكال تنظيم سياسي قوية نسبيا في النواحي التي قلّ تدميرها . سادت العلاقات الاجتماعية الرقيـة واشكال ((الاستيطان)) المخبرة بالتقريب عن الرق الارضي وذلك في الاماكن التي قوى فيها التأثير الاستعماري ـ بقيت المدن قريبة من جاليتها الرومانية والبيزنطية ، بقدر ما لم تتدهور كثيرا ولم تتحمل عواقب الاغارات والفتن ضاعفت بلاشك الاضطرابات المزمنة التي خربت هذه البقعة ، عدد المستاصلين وشتّتت الاطارات الاجتماعية من دون أن تبرز أسس اقتصادية واجتماعية جديدة ، وفضلا عن ذلك ، منعت مرارا المؤامرات البيزنطية تأليف وحدات سياسية واسعة باثارة وتأجيج النزاعات الباطنية ، ومن الوجهة السياسية كانت البرقشة في أقصى الحدود ، برابر على حالة الوثنية أو عائدون اليها بسبب حس المعارضة ، يهود ، مسيحيو الفرق العديدة التي يطاردها المذهب الكاثوليكي الرسمي . عرف توزيع السكان ونمط حياتهم تغييرات عميقة بسبب الاستعمار والاضطرابات . ان الانسجام النسبي الذى يظهر أنه وجد في عهد ماسينيسا فانه يبدو انه عوض بسلسلة من فقد التوازن :ان عمليات طرد السكان المحليين خارج مناطق التعمير الكبير سببت من جهة تكديس القبائل في الكتل الجبلية (حالة بلاد القبائل على ما يظهر) ، ومنها ستحاول بعد ذلك وبلا انقطاع ان تسترجع أراضي السهول المجاورة التي كانت غالبا ملكا لهم قديما ، ومن جهة أخرى يظهر أن الطرد نحو الجنوب كأنه غير كثيرا الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هذه النواحي .

كان ادخال الجمل أو على الاقل كيفيات استعماله المنطقية في العصر الروماني ، احدى أسباب ظهور قبائل بدو رحالة جماليين سيحاولون استرجاع مدخل المراعي الشمالية بزيادة انتشارهم نحو الجنوب على حساب السكان الصحراويين الذين ربّما تضرروا من اتساع القحولة في ذلك العهد . هكذا عرف الجزء الاوسط من افريقيا

الشمالية ظروفا تختلف كثيرا عن تلك التي وجدت غربا التي لم تشوش والتي عرفت نظاما قبليا سيطرت عليه بعض أشكال اتحاديات تختلف كذلك خصائص افريقيا الشمالية الوسطى عن خصائص الجزء الشرقي الذى تمدّن منذ الزمن البعيد حيث زال النظام القبلي الحقيقي والذى لم يقع فيه التغيير الخطير بسبب الاستقرارية السياسية والفتن .

مقاومة الفتح العربي

الانضمام الى الاسلام

ان افريقيا الشمالية الوسطى الممزقة والمفككة عميقا لكن الحرة والقائمة والمنظمة فطريا ضد كل سيطرة أجنبية هي التي سيقتحمها الفاتحون العرب في آخر القرن السابع . فان كان من الافراط أن يبرهن بصمود البرابر القديم ضد الفتح العربي لمحاولة لاثبات (المعارضة التي لا تقهر) التي يزعم أنها مازالت موجودة اليوم بين (البرابر والعرب) (الذين ليسوا في الغالب الا برابر معربين تقريبا منذ زمن قليل) فانه على عكس ذلك من الباطل أن يدعي أن البرابر ألقوا بنفوسهم وبكل حماس في حضن الامبراطورية العربية . ومع ذلك فان الغزوات العربية في آسيا ومصر لم تصدر الى درجة ما عن قواتهم العسكرية وجدها كما صدرت عن المذهب الذى حملوه فاستقبله السكان المستعبدين الى ذلك الحين كتحرير حقيقي . ألم يكف أقل من ٤٠٠٠ رجل لانهاء فتح مصر في معركة واحدة حيث استقبل القبط المضطهدون غزاتهم بحماس. اذ أن فتح افريقيا الشمالية ونوميديا القديمة على الخصوص كان أطول وأصعب الفتوحات التي قام بها العرب ، فان هذا الحدث غير طارىء ، فليس مصدره عكس ما كره مرارا ، تلدد البرابر يظهر أنه يمكن شرحه بواسطة الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد وقت فتحها .

ان افريقيا الشمالية الوسطى التي هجم عليها العرب كانت ، باستثناء جزئها الشرقي الذى مازال تحت هيمنة بيزنطية ، تتمتع باستقلال حديث تحقق غالب الاحيان بعد كفاح رفيع . ولذلك لم يكن لدى السكان الاسباب التي دفعت عددا من الشعوب المستعبدة الى اعتناق الدين الاسلامي الذى يضمن للمهتدين الجدد مساواة مبدئية بالنسبة للفاتحين . ومن جهة أخرى فان الذين لم يدخلوا في دين الاسلام لم يجبروا على دفع ضريبة الجزية التي هي دون الاغتصابات الضريبية

البيزنطية بكثير ــ وزيادة على ذلك ، فان جماعات هامة مسيحية أو يهودية استطاعت أن تحتفظ طويلا بايمانها وأن تتمتع مرارا بطمأنينة عجزت الدول المسيحية أن تقدمها لها. عكسا لذلك، فان البرابر المستقلين كافحوا العرب كأجانب جدد يخشى اضطهادهم . رغم أن بعض الامراء البرابر تحالفوا مع البيزنطيين ضد العرب في افريقيا (جزء شرقي من افريقيا الشمالية المناسب تقريبا للاقاليم القرطاجية و ((للبروفانسية افريقا)) الرومانية) فان الغزاة لم يمروا الا بحواجز ضئيلة نسبيا في هذا الجزء من المغرب: كان يعرض نفس الصفات الاجتماعية المتوفرة لدى البلدان التي غزوها الى ذلك الوقت وبسهولة. فان العرب وجدوا مساعدين قيمين في افريقيا نفسها لدى " الروم " (البرابر المرومنون) ولدى السكان المقيمين . غير أنه ان سمحت بعض الغارات العظيمة للعرب أن يدركوا داخل البلاد (قد بالغت فيها الاسطورة) فانهم وجدوا صعوبات هامة في افريقيا الشمالية الوسطى حيث قرن سكانها استقلالهم بقيمة عسكرية أكيدة . فنقلت رواية تاريخية مشكوك فيها، اسمي قائدى هذه المقاومة البربرية الرئيسيين: اسم قوسيلة (هل كان، كما يعتقد أحد ملوك مملكة جدار) واسم ((جان دارك)) ، اسم ((دبورة)) البربرية وهي الكاهنة، ملكة الاوراس. يظهر أن هتين الشخصيتين كانتا قائدى الاتحاديتين الهامتين (احداهما مركزة في الورسنيس والاخرى في الاوراس) ، اللتين قادتا الكفاح ضد العرب بالتعاقب وفي وقت آخر معا. ما هي الجماعات التي كانت في مقدم المعركة وما كانت صروفها؟ يصعب معرفة ذلك بالتدقيق . فالحدسيات التي عبر عنها ايميل فيلكس قتي واهية جدا ، زد على ذلك أنها مستوحاة من طرف مبادئ مسبقة (المعارضة القائمة بين البدو والحضر) .

مهما يكن من أمر، فمن المؤكد أن الكفاح كان قاسيا وان البرابر المهتدين في أغلب الاحيان بالاجبار، ارتدوا مرارا ولا يمكن الاستناد الى كفاح جميع البرابر ضد العرب ولا الى عداوة الدين الجديد المبدئية. بل يظهر كثيرا ان اهتمام البرابر بابقاء استقلالهم هو الذى دفعهم الى الكفاح لا حقد عنصرى أو ديني : فقد اهتدى قوسيلة في البداية طوعا. وبلاشك ان اعتصابات الرؤساء العسكريين العرب أدته الى مكافحتهم .

وزيادة على ذلك فانه لما انتصر بالقيروان المدينة التي أسسها أعداؤه، حمى العائلات العربية والمسلمة التي مكثت في المدينة. غير أن هذه المقاومة البربرية قد فشلت بسبب الفتن الداخلية والضعف النسبي للوحدات السياسية الموجودة تجاه عدوّ منظم جيّدا ومدعم رغم الابتعاد من طرف الثروات والايمان

الديني في امبراطورية كبيرة. فما كانت ربما تعجز عن تحقيقه القوة العسكرية، فقد حققه النشاط المستمر الذى قام به دعاة الاسلام، واغراء دين بسيط الاحتفال نصير المساواة وذلك بتقديم التأييد تارة وحياد المهتدين الجدد تارة أخـــرى للجيوش العربية.

تظهر مرة أخرى طرافة المغرب الاوسط الكبرى فكان هذا الكفاح صنيعه جوهريا. فان كان للعرب في افريقيا أن يبدعوا بلا صعوبات الدسائس البيزنطية فان اتساعاتهم كانت سريعة جدا حسب ما يظهر ولم تواجههم صعوبات كبيرة. ما هي أسباب هذه السهولة؟ من المحتمل أن يكون سكان المغرب العربي الذين لم يعرفوا التحولات الاستعمارية ولا ظهور أشكال سياسية للتنظيم راقية نسبيا (في صلة بالتطور النقدى والتجارى) قد عجزوا عن بلوغ ظروف كفاح يتجاوز السلم المحلي – وبكونهم لم يحاربوا الخارج فمن المحتمل أنهم لم يحصلوا على عادة الاعمال العسكرية الواسعة النطاق الخاصة بسكان نوميديا. فان عددا كبيرا من مكافحيها ورؤسائها قد خدموا مؤقتا الجيوش الرومانية والبيزنطية – وزيادة على هذا فان نوميديا تظهر أنهـا كانت في ذلك العهد تقريبا رعوية أكثر من المغرب الاقصى. (١٢) فكانت تتصرف اذن بعدد أكبر من العساكر الفرسان: العنصر الضرورى للاعمال العسكرية ذات الاسلوب الكبير. ربما ترجع مقاومة التوغل العربي الاقل ضراوة من طرف المغرب الاقصى، الى كون المغرب الغربي في ذلك العهد أقل خضوعا وانهزاما من المغرب الاوسط – وأخيرا ضمت بلاشك احتمالات فتح أسبانيا، حول الغزاة العرب القلائل، البرابر الذين جذبهم أمل المجد والغنيمة، ألم يقد طارق الى ما بعد خليج جبل طارق ١٢٠٠٠ بربرىّ و ٢٧ عربيا فقط، دليل أهمية التحولات الدينيـة.

حـركــة الــمـذهــب الـخـــارجــي

غير أن نشر المثل الاعلى الاسلامي لم يكن الباعث الوحيد بالنسبة لجميع الغزاة العرب. فقد أظهر من بينهم حكام الخليفة الاموى بدمشق، سلطة استبدادية غير موفقة غالب الاحيان فعاملوا البربر المهتدين معاملة المغلوبين رغم تعليمات القرآن القاطعة فأجبروهم على دفع الضريبة العقارية وعلى الجزية المخصصتين عادة لغير المسلمين. فأنزل عدد كبير من الرجال والنساء منزلة العبوديـــة.

(١٢) ارجع الى هـ. تراس: الكتاب المذكور سابقا. ص: ٢٠٥ و ٢٠٦.

فان هذه الابتزازات والاغاظات وتقسيم الغنيمة الاسبانية تقسيما غير متساو لحساب وفائدة العرب قد سببت تطوير فتنة كبيرة أضرمت مجموع بلاد البربر وذلك في مدة أقل من ثلاثين سنة بعد نهاية المقاومات في شمال افريقيا .

ان التعبير الاديولوجي على ذلك كان بدعة شرقية ، المذهب ((الخارجي)) ذو صبغة تقشفية ، مساواتية ، غير امتثالية (تضاع كل مظاهرة سياسية ، في ذلك العهد ، بالنسبة للدين وتكون على شكل بدعة سواء في الدين المسيحي أو في الاسلام) . فقد الخوارج تساوى العرب والمهتدين الجدد والمبادىء الديمقراطية المساواتية وذلك بالاتفاق مع مبادىء الاسلام الاساسية . فان الدواعي التي أدت الى الانخراط في المذهب الخارجي كانت مماثلة تقريبا لتلك التي دفعت البربر نحو المذهب " الدوناتي " .

سوف يكتب ابن خلدون فيما بعد : ((صار المذهب الخارجي بالنسبة للعقول المتمردة الموجودة بين البربر سلاحا قويا للهجوم على الحكومة . فقد جند هوءلاء المغامرون اتباعا من بين بربر الطبقة السفلى ، من كل الجهات (١٣) بعد بعض الاضطرابات يظهر أن الفتنة قد تفجرت سنة ٧٤٠ تقريبا في شمال المغرب الاقصى ، في ناحية طنجة ، أو في سهل الشليف (لا يعرف ذلك بالتدقيق) غالب الظن صفوف الجيوش البربرية الغاضبة بسبب الاغاظات التي تجرعتها في اسبانيا . فقد امتد العصيان بسرعة الى مجموع المغرب واستولى على القيروان ، عاصمة الحاكم العربي . فكان قلب الثورة كما قدمه أ . ف . قتي بظاهر الحق ، في ناحية تلمسان والجزء الغربي من المغرب الاوسط (ولكن أليس وسط مملكة جدار ؟) .

فقد استفادت هذه الثورة (سنة ٧٥٠ تقريبا) من الاختلال الموءقت الذى وقع في نظام الامبراطورية العربية والذى سببته الازمة التي أطاح خلالها العباسيون بالاسرة المالكة الاموية المثبتة في دمشق وأسسوا أسرة مالكة جديدة من خلفاء عاصمتها بغداد . غير أن الجيوش العربية لم تستطع ارجاع هيمنة الامبراطورية الا على افريقيا (٧٧٢ — ٧٨٧) عندما عاد الاستقرار . فقد بقي المغرب الاوسط متمردا عليها واستقر اتفاق الحادث الواقع تدريجيا (٨٠٠) .

كانت عواقب ثورة الخوارج هامة . فانها رسمت نهاية هيمنة الامبراطورية العربية السياسية على افريقيا الشمالية (باستثناء الافريقيا التي ستعود تدريجيا

---

(١٣) تاريخ البربر : ترجمة دوسلان . ص : ٢١٦ .

مستقلة) . ان الاحتلال العربي لم يدم اذن الاأكثر من نصف قرن بقليل في المغرب الاوسط . غير أن هذه الثورة ضد عاهل دمشق أو بغداد ليس معناها رفض الاسلام . فقد اتسمت ثورة الخوارج بتطورات هامة في نشر الاسلام . فقد انتشر الاسلام الخارجي المساواتي الممتزج بقضية الاستقلال أكثر اتساعا من الاسلام الارثو ذكسي . هكذا تنتمي افريقيا الشمالية الى مجموع الطائفة الاسلامية واتحل المذهب الخارجي المعترض في فائدة الارثو ذكسية بقدر ما نقص شيئا فشيئا ، نزاع استقلال المغرب السياسي . فقد توجه الغرب الاسلامي في الاستقلال ، الى تطوير علاقته الثقافية والاقتصادية بالمشرق وتطوير أشكاله الثقافية الخاصة ، حيث لا يستهان بالاسهام البربرى في اطار الحضارة الاسلامية المعبر عنها بالعربية وذلك من دون أن يتحمل مساوىء السيطرة الاجنبية فسيعرف المغرب الاوسط الانطلاق داخل الاستقلال ، بعد تسعة قرون من الخضوع والاضطراب .

الفصل الثالث الممالك

البربرية والاسلامية في المغرب الاوسط

ان ريفي القرن العاشر قد رأوا لدى العرب أن هناك ملذات أكثر عذوبة من النهب وانتهاك الحرمة والمصارعة .

ستدال : ((من الحب))

١ ـ مملكة تاهرت :.

حين أن في المغرب العربي الذى مازال (بعيد) نسبيا بعيدا عن التيارات التجارية الكبرى ، ظهرت مملكة فاس الصغيرة لكن الشهيرة التي شتتت سريعا من دون أن تنقطع عاصمتها عن النمو وحين أن في افريقية كون حكام خليفة بغداد المستقلون أكثر فأكثر ، سلالة الاغالبة التي تتراءى فيها بهاء وثروة البلاد ، فان المغرب الاوسط قد شاهد تطوير دولة أمتن وأوسع من دولة المغرب الاقصى الذى هو ربما أقل لمعانا من جاره الشرقي لكنه مستقل تماما .

تاهرت عاصمة المذهب الخارجي ابن رستم احد فاتحي المغرب الاوائل هو من أصل فارسي صار خارجي المذهب ثم اختير قائد كتلة قبائل بربرية انضمت الى البلاعة سنة ٧٥٩ ـ ثم طرد من الافريقية من طرف جيوش الخليفة ، فاستقر

محاطا بأتباعه في ناحية تيارت حيث أسس دولة سنة ٧٦١ فدعيت مملكة تاهرت باسم العاصمة التي أمر بتشييدها.

فقد كانت هذه الدولة متينة الى حد جعلها قادرة على الصمود أمام رد .. الهجوم العربي وعلى الامتداد الى جزء كبير من المغرب الاوسط - يلاحظ أن هذه المملكة مثل عاصمتها، كأنها تبدى نوعا من الاستمرارية على الاقل بتشابه التمركز

مع مملكة وعاصمة " جدار" في القرن السادس والسابع - فكلتاهما في الوضعية التي ستسترجعها عواصم أخرى قروسطية للمغرب الاوسط في الاتصال بمنطقتين متكاملتين اقتصاديا، السهوب والتل، في النقطة التي يفتح السهل فيها ممرا سهلا نسبيا نحو البحر عبر السلاسل التلية (بالنظر الى ذلك سهل " المينة") - كانت مملكة تاهرت هذه تمتد من ناحية تلمسان ما عداها الى الحضنة على ما يظهر وكان الجزء الكبير من القطاع القسنطيني تابعا للاغالبة. فقد راقبت شمالا أبواب تنس مستغانم ووهران (راجع البكرى) وكان يعرض امتدادا عجيبا نحو الجنوب الى حد ضم كل ناحية الجنوب التونسي الحالي وجبل نفوسة، وقتاما. فلم تكن مملكة تاهرت هذه، في الواقع، الا أكبر جزء من سبعة دول الخوارج المصطفة من الغرب الى الشرق بالاتصال بين افريقيا الشمالية بحصر المعنى والصحراء. فان كانت هذه الدول متعلقة بملل دينية مختلفة، فان تاهرت كانت تحافظ مع ذلك على علاقات وثيقة مع كل واحدة منها - يظهر أن هذه العلاقات كانت مرتكزة على الرابطة التي سادها السلم التام المثمرة بين فلاحي التل ورعاة السهوب والصحراء وسكان الواحات التي جعلتها تتضامن آثار تجارة نشيطة كانت تاهرت أحد مراكزها. وأخيرا، كانت تاهرت كأغلبية الحواضر القروسطية الافريقية الشمالية تملك " فحصا ") وهو ميدان عقاري هام مزروع جيدا..

غير أن أهمية واشتهار مملكة تاهرت لم تصدر عن هذه المعطيات المحلية والجهوية كما صدرت عن أهميتها الدولية، ان تاهرت هي العاصمة العالمية للمذهب الخارجي وبهذا كانت مبعث اشعاع هام لا على المغرب حيث كانت توجه نشاط الطوائف الخارجية المختلفة، بل كذلك على جميع أعضاء هذه الملة الموزعين على العالم الاسلامي والذين يعترفون بسلطة امام (١٤) تاهرت - وقد جاء عدد من المشارقة فارين من الاضطهادات العنيفة ليجعلوا أنفسهم تحت حمايته

(١٤) الذى يؤم الصلاة ثم بالتعميم صار يدل على القائد التيوقراطي.

تاهرت ، زيادة على أهميتها الروحية ، مركز تجارى عظيم كذلك . فكانت وسط ناحية زراعية غنية ، السوق التي يتبادل فيها الرعاة وأصحاب القوافل بضائعهم في مقابل بضائع الفلاحين أو منتجات الاستيراد .

فان تحسين الامكانيات الزراعية بواحات الجنوب الجزائرى قد تكون بدأت في هذا الوقت :

لا توجد واحة من قابس الى فيقيق وسيجلماسة لم يرجع تطويرها الى الخوارج ... فقد كانوا معمرى الصحراء . (١٥)

فزيادة على تجارة محلية جهوية كانت تجارة دولية ، فتجار ايران والعراق وقيروان ومسيحيون كانوا يترددون على المدينة وكان العدد منهم يبنون فيها ديارهم . هكذا استفادت تاهرت مثل بعض المدن الاخرى الكبيرة لافريقيا الشمالية من ((هذا التجديد الحقيقي للاقتصاد العام)) (١٦) الذى رافق الفتوحات العربية ـ فقد حرضها الى حد كبير تجار جزيرة العرب الجنوبية الاقوياء ، هذا الملتقـــى التجارى الهام ـ فآلت الى تأليف منطقة موحدة لتبادل البضائع والرجال والافكار على مستوى أقاليم واسعة جدا ـ فقد تطورت تجارة ضخمة من شواطىء البحر الابيض المتوسط وجزيرة العرب والهند الى شواطىء الصين واليابان شعر بنتائجها العالم المعروف كله .

تاهرت حاضـــرة تجـارة الـذهـــب

رغم ذلك كان هذا التوجيه الاكيد لتاهرت نحو الصحراء من الامر العجيب ، فأهميتها أيضا غير مفهومة اذا لم نأخذ بعين الاعتبار عواملها الحقيقيين ـ فمـاذا كان يفعل فيها هوءلاء التجار الذين لم يكونوا كلهم خوارج ؟ لا بـد أن نعرض لهذه المسألة مع اعتبار المكان الخاص جدا والهام الذى احتله المغرب العربي داخـل مجموع العالم الاسلامي ـ فلم يكن رغم موقعه المنحرف المركز ورغم ابتعاده عن العواصم الشرقية الوسطى الكبيرة نوعا من " الفارويست" (ش ـ أ ـ جليان) المتأخر بل بالعكس ربما كان العنصر الجازم الهام بلاشك في تطوير الحضــارة

(١٥) مسكورى : ترجمة أخبار أبي زكرياء . ص : ٢٧٦ .
(١٦) جـ . بيران : ((التيارات الكبيرة للتاريخ العام)) .

الاسلامية وكذلك في ظهور أوربا العربية المتأخر نوعا ما . فقد سيطر المغرب العربي فعلا على طريق الذهب السوداني ، زمنا طويلا ، الينبوع الاساسي للمعادن النفيسة بالنسبة للعالم المتوسط الفروسطي كله ـ ان هذا الحدث الاساسي من تاريخ المغرب العربي ، الذى تساوى أهميته أهمية تدفق المعادن النفيسة الاميريكية على شبه جزيرة الاسبانية .

قد أهمل غالبا من طرف المؤرخيين المعاصرين الذين اهتموا كثيرا بتذكر الاهتمام القبلي ونزوة الملوك الشخصية والانفعال اللاهوتي والمقاومات بين أنواع الحياة المختلفة . غير أن أهمية الذهب السوداني العامة معروضة كثيرا لكن يتهاون في احتمال تدخل عواقب هذه المتاجرة داخل الاطار المغربي .

فالخطأ هو أن تعتبر افريقيا الصغرى كمجموع بلدان ريفية ـ فالمدن تتطور فيها أحيانا بـه تناسب مع البلدان التي تحيط بها . فانها تعيش بواسطة انفتاح المغرب العربي .

حسب ما كتبه ف . برودال (F. BRAUDEL) الذى يؤكد على أهمية الذهب في تاريخ شمال افريقيا بصفة عامة . فان متاجرة الذهب ((سلك ناقل)) (١٧) حقيقيّ لتاريخ شمال افريقيا الذى كثيرا ما يظهر مثل ((فهرست حوادث بلا آفاق تستولي فيها حوادث الحرب على انتباهنا طبيعيا)) . (١٨)

الا أنه لا توجد حسب اطلاعنا نصوص عصر تشير الى متاجرة الذهب في تاهرت في القرن التاسع . غير أن مجموع حوادث متضافرة تجعل هذه الفرضية قريبة جدا من الصحة . فقبل كل شيء تعرف منذ الزمن البعيد جدا واردات الذهب السوداني . ان العرب الفاتحين قد عرفوا مذ وصولهم الى السوس وجود هذا الانتاج في السودان وكذلك طريقه اذ الذهب هو الدافع الرئيسي للحملة التي قام بها حبيب بن أبي عبيدة الى السودان سنة ٧٣٤ والتي رجع بها منه بكمية كبيرة من هذا المعدن .

فما سميّ ((نهضة القرن التاسع)) في افريقيا الشمالية ، الذى جاء بعد الفترة ـ الطويلة الاضطرابات التي وسمت القرون السابقة ، هي نهضة مدينة كثيرا لتطور

---

(١٧) ـ م . لومبار : ((الذهب الاسلامي من القرن ٧ الى القرن ١١)) حوليات ١٩٤٧ .

(١٨) ـ ج . مارسي : ((تاريخ ومؤرخي الجزائر)) ص : ٢١١ .

هذه المتاجرة التي كانت موجودة منذ وقت ما . وفعلا قد توطّدت مملكة غانا السودانية سنة ٧٩٠ تقريبا الموجودة شمال الجهات الذهبية فكانت تراقب صادراتها بعد زمن طويل من اضطرابات هيّجت البلاد ولربما عاقت التجارة . فقد أسس الخوارج سنة ٧٥٧ – ٧٥٨ مدينة سيجلماسة (في التافيلالت في جنوب الاطلس الاعلى المغربي) ، والتي كانت زمنا طويلا النقطة الرئيسية لوصول طريق الذهب عبر الصحراء . ان دور المغرب كان في الدرجة الاولى بمجرّد ما صار الوسيط الضروري بين السودان والشرق الاوسط . وفعلا يظهر أنه الى وسط القرن التاسع سادت علاقات بين الجهتين مباشرة بلا وقوف في المغرب اذ كانت الصحراء تعبر في جزئها الشرقي من طرف القوافل التي كانت تضطرّ وقتا ما الى السير على الحافة الساحلية . والحال أن حسب المؤرخ العربي ابن حوقل (١٩) أرغمت غارات مستمرة وزوابع رملية على ترك هذا الطريق المباشر من مصر الى غانا وقد منع سلطان مصر : أحمد بن تولون (٨٦٣ – ٨٨٣) استعمال خط السير هذا ففرض بهذا الحادث المرور عبر المغرب ، – يكوّن هذا الحادث عاملا أساسيا لازدهار هذا البلد .

كان من المفروض أن يمرّ جزء من هذه المتاجرة عبر الافريقية التي هي مدينة بلاشك لها في جزء كبير من ازدهارها . لكن تاهرت موضوعة بالضبط في أحسن حالة لمراقبة مرور القوافل المحملة بالمعادن النفيسة – تحوّل طريق جنوب – شمال عبر الصحراء نحو الشرق ما بعد سيجلماسة في اتجاه مصر وكانت تساير حافة السهوب الوسط الطبيعي الملائم طوبوغرافيا لتنقلات الجمال التي زيادة على ذلك تعثر بسهولة على المرعى في هذا الوسط النباتي . فان رسم هذا الطريق يشرح بالزيادة تدرّج امارات لخوارج على شرق سيجلماسة بملامسة التل والسهوب . فكانت تاهرت مركز الخوارج الروحي تؤثر في هذا المجموع وكانت علاقاتها ، حسب المحتمل ، وثيقة بسيجلماسة على الخصوص . هكذا تزوجت بنت ابن رستم مؤسس تاهرت بابن مؤسس سيجلماسة والاسرة المالكة فيها . (٢٠) وأخيرا توجد علامة(بعديا)تدل على دور تاهرت في متاجرة الذهب عبر الصحراء . فانه بعد زوال تاهرت بكثير كعاصمة سياسية وتبعثر سكانها الخوارج (المعتبرين كهرطوقيين) نحو واحات الجنوب ، كانت ورقلة المسكونة من طرف الخوارج الى القرن الثالث عشر والرابع عشر ، احدى نقطتي وصول الذهب السوداني العظيمتين . فان الذهب كان يسك في هذه المدينة وفيها كانت تضرب النقود . فقد كتب الجغرافي الادريسي في القرن الثاني عشر .

---

(١٩) – ابن حوقل كمال : ص : ٦٤٩ .
(٢٠) – ابن خلدون : تاريخ البربر ج ا ص: ٢٦٢ .

((تسكن بورقلة عائلات غنية وتجّار أغنياء جدا الذين كانوا في تجارتهم يجوبون بلاد الزنوج وكانوا يتوغلون الى غانا(GHANA)والى ونغارة(WANGARA) يستخرجون منهما الذهب الذى يضرب في ورقلة وفي زاوية هذه المدينة فهم على العموم من فرقتي الوهابيين والاباضيين (٢١) أى هم منشقون ومنفصلون (مترجم من قوج(GOEJE) ص : ١٤١) ٠

فان النسب التاريخي الذى يربط ورقلة بتاهرت يسمح الى حد ما ، باعتبار دور الاولى من هتين المدينتين في الاتجار الصحراوى كتركة الوظائف الاقتصادية القديمة لمملكة تاهرت ــ فان أهمية الاتجار الصحراوى في حياة تاهرت يشرح وظائفها كمركز تجارى دولي عظيم والموقع الجغرافي لهذه المملكة وكذلك وجود مجتمع جامع الاجناس المختلفة ومنحل غالبا رغم تقشف الخوارج وتطور الواحات الصحراوية المتعلقة بها فان اقتصادها قائم على كد العبيد السود وعلى استثمار روءوس أموال هامة :

لا يمكن الواحات أن تدوم طويلا بوسائلها الخاصة ــ انه لتناقض مالي وبحصر المعنى ونزوة أصحاب الملايين (٢٢) ألم تكن الطرق الصحراوية طرق الذهب والعبيد ؟٠

مجتمــع ودولــة تــاهــرت

يظهر مجتمع تاهرت أنه طريــف :

ــ فان كان يجلب ويبقى الخوارج الطهريين ومع ذلك رجال الاعمال من كل مصدر والمسلمين الارثوذكسيين وكان يسكن فيه يهود ومسيحيون وكانوا يحتلون أحيانا وظائف هامة ــ وان كان الشرقيون يحتلون مكانا هاما فان البربر كانوا يتمتعون فيه بحظوة كبيرة تختلف كثيرا عن الازدراء الذى كان سائدا ضدهم لدى الاغالبة الدين تأثروا بسبق ظن الارستقراطيين الشرقيين ــ رغم التقشف الخارجي كان جزء من هذا المجتمع الجامع من كل طوائف البشر المتسامح كثيرا غالبا يعيش عيشة خليعة نسبيا ــ فان الدولة كانت مسيرة من طرف الامام الذى كان يجمع بين وظائف قائد حرب وقاض أعلى ومعلم لا هوتي وقائد جماعة رهبان

---

(٢١) فرق الخوارج ٠

(٢٢) ــ أ ٠ ف ٠ قتي : طبائع وعادات المسلمين ٠ ص: ٥٦ ٠

ومع هذا كله لم تكن هذه السلطة خاضعة لارادة مطلقة بيد مستبد : فـان ممارسة هذه السلطة فريضة لا يمكنه أن يتوارى عنها واذا مارسها فلا يجوز أن يبتعد في شيء من القرآن وعن السنة أوعن قدرة الشخصيات المقدسة (٢٣) وكان من الممكن أن يعزل الامام من طرف الاخصائيين في العلوم المقدسة (العلماء) ـ كانت هذه الحكومة الالاهيـة بوظائفها الرئيسية الموفرة أمن القوافل والسهر على قانونية المعاملات، تسند أغلبية الوظائف العامة الى تجار نشاط وثروة .

ومع هذا فان لهذه الدولة جوانب ضعيفة . فان كان الائمة ناجحين في ضمان خلافتهم في الملك وفي تكوين سلالة ملكـية الرستميون رغم الصبغة الانتخابيـة الممكنة الابطال، فانهم وجدوا صعوبات كبيرة في تثبيت سلطتهم .

وكان التنظيم الالاهـي للدولة الذي يعتبر تقدما واضحا بالنسبة للتنظيم المبني على قبائل متحدة خاضعة للتأثير الاقوى، معرضا للخصومات اللاهوتيـة التي كثيرا ما تتحول الى انفصالات تلحق المملكة ضعفا ـ حاول الائمة بقدر كبيـر تحويل سلطتهم الدينية الى مملكة حقيقية وذلك بالتدريج وبمشقة ـ فاصطدموا بالاعيان الذين نجحوا في عرقلة التحويل باستعمال عملية الانتخابات والمنافسات بين الزعماء .

وزيادة على ذلك فقد تطابق وجود جماعات متفاوتة عنصريا بمحضر مصالـح وانشغالات متضاربة ـ هكذا لم تكن الاوساط الدينية لا تتحمل بفارغ الصبر تصرف التجار الاغنياء الذين رغم ذلك كانوا بنشاطهم ضمان ازدهار المجتمع . وكانت تنفتـح الى هذه الاصطدامات المحلية الاتية عن شكل اضطرابات خطيرة تقريبا، عواقـب السياسة الدولية . هكذا حاول خلفاء بني أمية بقرطبة، انسال السلالة الملكيـة المطاحة من طرف عباسيي بغداد، أن يطوروا تأثيرهم المضاد لتأثير العباسيين الذي كان يجرى بواسطة الحاكم القيرواني . غير أنه لا يظهر أن بين المملكتين المتجاورتين قد وجد عدوان على شكل عمليات عسكرية، بعد أن تمت النزاعات الخاصة بعصيان الخوارج . فقد انهارت مملكة تاهرت سنة ٩٠٩ تحت ضربات قـوّة أخرى .

---

(٢٣) ق . مارسي : " بلاد البربر المسلمة والمشرق في القرون الوسطى " ص: ١٠٦

٢ ـ الحركة الفاطمية والممالك من القرن ١٠ الى القرن ١٢ :

تكررت عادة اعتبار المغرب المركزي مجموعا كامدا ، ثانويا بالنسبة لافريقية أو المغرب الاقصى صاحبي الماضي الاكثر لمعانا وقوة. غير أن المغرب الاوسط كان في القرن العاشر أساسا لملحمة عجيبة انطلقت من جبال القبائل وانتهت بتأسيس القاهرة وبتكوين امبراطورية شرقية كبيرة.

ثــــورة قتــامــــة

ترتكز هذه الحركة الكبيرة على قوة القبائل القبائلية التي فتحت امبراطورية واسعة تمتد الى حزء كبير من افريقيا الشمالية وقد نشطها في ذلك تعلقها بالمذهب الديني الشيعي. تعتبر الشيعة أن أعقاب النبي المباشرين من جهة بنته فاطمة (ولذلك سمّوا فاطميين) وصهره علي قد أبعدوا ظلما سنة ٦٦١ عن وظائف الخلافة من طرف بني أمية وانهم يعتبرون الخلفاء الشرعيين رغم ابعادهم عن السلطة. فقد ضم مبشرو الشيعة الى هذه القضية قبائل محالفة قتامة القبائلية القوية. وكان اقليمها يمتد من ساحل ناحية بجاية، على جبال البابور، وناحية قسنطينة الى نواحي جبال الاوراس، فكان يجمع اذن لا الجبال فقط بل السهول الخصبة كذلك وكان له مستوى اقتصادي عال ـ فكانت سطيف ـ ميلة ـ قسنطينة وجيجل مدن قتامة لكن الاغالبة احتلوها ـ فكان الامراء الاغالبة أرباب هذه الناحية نظريا لكنهم عجزوا رغم جهودهم عن ممارسة سلطتهم خارج المدن والسهول وعن قبض الضريبة في الجبال أو مطاردة المتمردين الافريقيين الذين كانوا ـ يتسترون فيها . غالب الظن ان قوة هذه المحالفة وعداوتها لممثلي الخليفة العباسي هما اللتان أدايتا الى اختيارها كميدان نشاط المبشرين الشيعة (٢٤) . فاستقروا في أقجان (قرب شفرول (CHEVREUL) بلا شك قلعة جبلية منيعة.

بعد عدة معارك صعبة وغامضة ضد الفرق القيروانية وقبائل قتامة التي كانت ترفض استمالة الناس من طرف الشيعة الى مذهبهم فقد قلب الوضعية دخول فرق الاغالبة المنتصرة داخل الجبال القبائلية وكان ذلك سببا في توحيد قتامة وتدعيم المحالفات الصديقة ضد الغزاة ـ فقد انهزمت الجيوش الافريقية (٩٠٢) بعد ما اعتدى عليها من كل جهة في ميدان لايسمح الامداد حسب قواعد المعركة بين

(٢٤) ابن خلدون : " تاريخ البربر " ج٢ ص: ٥١٠ .

جيشين مصطفيـــن . استطـاع الفاطميون أن يحتلوا الافريقيـــة كـلـها (٩٠٩) وقـد ساعدتهم في ذلك عواقب أزمة خلافة . استفادت قبائل قتامة القبائلية كثيرا من هذا الفتح لا بصفة فوضوية ونهابة بل بتأليف اطارات الدولة الجديدة ، ارستقراطية محظوظة ذات موارد ضخمة بعثرت أعضاءها في كامل البلاد ـ فقد أقبل من الشرق بعد اعلان هذه الانتصارات أحد من سلالة النبي وورثته الشرعيين في وظائف الخلافة حسب الشيعة واستقر في سيجلماسة حيث أبقاه ولي العهد بالمكان . أقبلت جيوش فاطمية لاطلاق سراحه ولتنصيبه على العرش . فاستولت أثناء طريقها على تاهرت وأجرت مراقبتها على سيجلماسة أى على الجزء المغربي من طريق الذهب . وليس ذلك نتيجة الصدفة .

تـكـويـــن دولــــة بــــني زيـــــرى

رغم أن أسسها العسكرية كانت مكونة جوهريا من السكان الاصليين للبلاد ، فان السلالة الملكية الفاطمية اشتغلت على الخصوص بالامور الشرقية وقد اعتبرت دولتها المغربية وسيلة لتحقيق فتح امبراطورية كبيرة متفوقة على الامبراطوريات التي أقامها الخلفاء غير الشرعيين (الاميون اللاجئون الى أسبانيا والعباسيون) ـ هكذا استقر الظالمون في عاصمتهم المرفئية : مهدية ، وأرسلوا الى مصر غزواتهم ـ ففشلت الاولى والثانية منها وانتصرت الثالثة سنة ٩٦٩ . غير أن السيطرة الفاطميـــة في المغرب قد سببت معارضات من نوع مختلف الشكـل ، فلم يتحمل السكـان سياستها الجبائية القاسية التي كانت تستعمل في تمويل حملاتها الى المشرق فثار السكان ضد المذهب الشيعي الهرطوقي في نظرهم بعدما كانوا خوارج قديما وبعدما انضموا الى الارثوذكسية المالكية المتصلبة ، فقد حالت هذه التكدرات الى ثـورة رهيبة (٤٧ ـ ٩٤٣) حاصرت الفاطميين في خلوتهم بمهدية ـ فلم ينجوا الا بفضل تدخل الجيوش القبائلية ، وكان قائدهم زيرى (قد قدم بهذه السلالة الملكيـة خدمة لا تنساها أبدا . . . أما هو فأظهر للقضية الفاطمية وفاء لا يتزعزع (٢٥) فكان هذا الزيرى قد تزعم جماعة من قبائل قبائلية بناحية التيترى وبنى فيها عاصمتـه عاشير (شرق بوغارى الحالية) بالاتصال السهوب والتل بمنفذ سهول يسر والشليف .

كان الزيرى وجيوشه القبائلية قد قام منذ شبابه بغزوات كثيرة على الاقليم الذى تحتله قبائل زناتة مغراوة (٢٦) يظهر أن التنافس بين هذه القبائل كان قديما .

---

(٢٥) ابن خلدون : " تاريخ البربر " ج ٢ ص : ٦ .

(٢٦) كانت مغراوة تحتل جزءا من غرب الجزائر الحالية .

فقد أيد الملوك ـ الفاطميون الزيرى لان أعداءه كانوا على يد الخلفاء الامويين بقرطبة بوفاء وتحمس ومن جهة أخرى كان توجيه جزء كبير من الجهود الفاطمية نحو المشرق يساعد ظهور وتدعيم سلطة مرتكزة بوجه خاص على المغرب الاوسط ، يظهر مرة أخرى المغرب الاوسط خصائص تختلف تماما عن الافريقية الخاضعة في مجموعها الى الادارة الفاطمية أو الى المغرب الاقصى الذى كان ماعدا جزءه الشمالي تسود فيه حياة سياسية على المستوى المحلي ، فعرف الجزء الاوسط من افريقيا الشمالية حياة سياسية مضطربة :فان كان جزوءه الشرقي والاوسط خاضعين للفاطمين وان كان فيما يخص جزءا كبيرا منه تحت حكم زيرى ففي الجزء الغربي كانت الاتحاديات لبني افرن ومغراوة تتصرف لحساب الخلفاء الامويين . استطاعت الجيوش الفاطمية بفضل انتصارات باهرة أن تفرض سيطرتها مرات عديدة على المغرب الاوسط كله وشمال المغرب الاقصى . لكن هذه الفتوحات لم تكن الا موءقتة وكانت تتشتت بمجرد انصراف الفرق التي قامت بها .

من البساطة الفكرية أن تعتبر هذه القراءات مجرد انعكاس المضادات الدينية (المذهب الخارجي ، أرثوذكسية وشيعة) أو انعكاس جهود قرطبة ومهدية للحصول على الاعتراف بسيادتهما ويظهر كذلك انه لا يمكن أن يرى في ذلك صراع بربر زناتة ضد بربر صنهاجة . وفي الواقع امتزجت هذه البواعث كلها ووجدت المنازعات المحلية نفسها معبرة عن المعاكسات العالية .

وزيادة على ذلك لم تكن المعسكرات الحاضرة مستقرة ولا متجانسة ، فقد أدت تقلبات حياة سياسية معقدة جدا ومصير الاسلحة الى تصفيف القبائل والروءساء حسب الظروف داخل المحالفات القصيرة الدوام . فان وفاء زيرى للفاطميين أمرا استثنائي ـ انضمت بعض القبائل المغراوية والافرندية موءقتا الى معسكر الفاطميين والتحق بعض حكامها بأعدائهم بالامس لا يمكن اذن أن تبرر هذه الصراعات المعقدة جدا بأسباب بسيطة (دين عنصر) ـ ولربما هناك سبب قاطع لم يذكر (٢٧) الى حد الان : جهود الامويين والفاطميين للاحتفاظ باحتكار طرق الذهب .

تصدر قوة الفاطميين في نصيب كبير عن مراقبتهم الذهب والمعاملات التجارية اللاحقة به يظهر أن ازدهار قرطبة في القرن العاشر راجع الى أسباب مماثلة .

تدفع اشارات كثيرة الى الاعتقاد أن أحد البواعث الاكثر أهمية الخاصة بالتنافس السائد بين هاتين القوتين راجع الى مراقبة المتاجرة من أصل سوداني

---

(٢٧) م . لمبارد : المقالة المذكورة سابقا .

ـ هكذا كان أحد الاعمال الاولى التي صدرت عن الدولة الفاطمية هو الاستيلاء على تاهرت وسيجلماسة نقطة وصول القوافل الاكثر أهمية ـ استطاعت قرطبة فترات عديدة وبواسطة قبائل مغراوة، أن تمارس فيها تأثيرها وأن توجه المتاجرة نحو سوطـــة أحد موانىء الذهب (٢٨) الاموى منذ ٩٣١ . ارتكزت حول هذه المدينة قوى الحزب الاموى وتمرنت سدى جهود الفاطميين العنيفة ـ فقد أرسلوا من ٩٢٠ الى ٩٧٣ تسع غزوات عظيمة نحو الغرب لمراقبة تلمسان، فاس وشمال المغرب الاقصى، ليس هذا احتلال اقليمي فلم ترغب الجيوش الفاطمية المنتصرة في قصد اخضاع النواحي الواسعة.

فالامر في الواقع هو قطع طريق جنوب ـ شمال الذى يمون قرُطبة وتوجيه المتاجرة نحو الشرق تضاد هذه الضغوط شرق ـ غرب ، جهود أموية موجهة نحو الجنوب (لا نحو الشرق كما تريده هجوم مضاد بسيط أو فتح ثان اقليمي) استطاعت مرارا أن تفتح من جديد طريق سوطة طانجة نحو سيجلماسة.

كان لهذه القراعات ولهذه المتاجرة عواقب هامة على الجزء الغربي من المغرب الاوسط نالت المدن مثل تلمسان شهرة متصاعدة ـ ساعدت العمليات العسكريـة الدائمة في هذه الجهات التخصص الحربي لدى قبائل كثيرة وسلطة رؤسائها المتنقلة كما يريه التاريخ من حزب الى آخر حسب فرص الغنيمة والظروف السياسية العسكرية. فقد عرفت هذه النواحي كذلك حركات سكان هامة : أبعدت القبائـل المغلوبة من طرف منتصر مطلع على عبث خضوعها ومحالفتها الذى كان يفضل طردها على القضاء عليها ـ اعتبر حكام قبائل أن الظروف السياسية في جهة قد صارت غير صالحة لنجاحهم ففضلوا المخاطرة بحظهم في مكان آخر.

هكذا بعـد الانتصارات الكبرى لبولوغين ابن زيرى وخليفته ضـد مغراوة وبني افرن انتقل جزء من قبيلتهم الى المغرب الاقصى.

اذا كان الجـزء الغربي من المغرب الاوسط يعيش هذا التقلب وصراعاتـه فان الجزء الاوسط والشرقي قد شاهد توطيد أسس دولة قوية ومستقلة، حقا ان ركن القوات الفاطمية كان يتألف من فرق قبائلية ومن هكذا كان لرؤسائها أهمية خاصة. ان كانت بعض القبائل قتامة الاولى في تأييد السلالة الملـكية قد تأصلـت فـي

(٢٨) ف . برودل : الكتاب المذكور سابقا .

نصيبها الهام في افريقيا في جيش وادارة حكام مهدية فان القبائل القبائلية الاخرى احتفظت بتلاحمها وقاموا بسياسة مستقلة مع بقائهم حلفاء أوفياء للملكية الفاطمية . حقا لقد بنى الملوك الفاطميون قوتهم الخاصة على افريقيا بلاد غنية سهلة المراقبة يسمح موقعها تسيير سياسة شرقية بعيدة .

فلم يهتموا نسبيا عن المغرب الاوسط الذى كانت أجزاؤه المختلفة مسندة الى حكام ومن بينهم زيرى الذى كان يحتل مكانا على حدة ، فكان يعتمد على طاقات قوية متعلقة به مباشرة ـ فقد سمح له وفاوءه لسادات مهدية وقوته الشخصية أن يتمتع بسلطة وأن يمارس امتيازات لم يسمحوها لحكام آخرين ـ هكذا صارت عاشير عاصمة حقيقية . فقد أمر زيرى مرات عديدة بمحاربة زناتة مع الاحتفاظ لنفسه بكل الاقاليم التي ينتزعها منهم (٢٩) زيادة على ذلك فان زيرى عاقد الحكام الفاطميين الذين ثاروا وتلقى من حكومة تاهرت ومسيلة ومن جهات أخرى ما أعطى له سلطة على جزء كبير من المغرب الاوسط ـ فان الكفاح الذى كان يقوم به ضد الامويين كان يساعد أهداف الفاطميين ويطابق كذلك مصالحه الخاصة .

قتل زيرى في معركة سنة ٩٧١ ضد مغراوة وحاكم متمرد . فاستخلص من ذلك ابنه بولوغين الذى كان قد برهن سابقا عن استعداداته السياسية بتأسيس مدن الجزائر ومليانة ومدية ثأرا باهرا : شتت وكبح الزناتة نحو الغرب ووجه ضربة قاسية لطاقتهم الحربية :

أعلن الحكم بالاعدام ضد كل بربرى (زناتي) يقوم بتربية الاحصنة ويستعملها للركوب . (٣٠)

فارق الملك الفاطمي مهدية (٩٧٣) وقتا قصيرا بعد ذلك قاصدا مصر التي احتلتها جيوشه . كلف بولوغين بادارة كل ممتلكاته في افريقيا الشمالية .

المملكة الحمّادية

غير أن الوحدة الحقيقية الافريقية والمغرب الاوسط لم يدم الا قليلا لما اشتدت الخلافات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بين هتين الجهتين اللتين عرفتا منذ الزمن البعيد تطورا تاريخيا مختلفا . ركز بولوغين وخلفاوءه المستقرون

(٢٩) ابن خلدون : " تاريخ البربر" ج ٣ ص : ٢٣٣ ، ٢٣٥ .

(٣٠) ابن خلدون . ج ٣ ص : ٢٣٥

في مهدية، قوتهم على افريقية ذات الثورة القادرة على ضمان نفوذ السلالـــة الملـكية . أسند ملوك بني زيـرى تسيير المغرب الاوسط البعيد نسبيا ، الاقـل تمدنا والاصعب ادارة الى فرع قريب استطاع شيئا فشيئا أن يستقل ألا وهم الحماديون (نسبة لحماد أحد أبناء بولوغين) . فانتهزوا هذا الاستقلال الادارى فزادوا من استقلالهم.

عاد حماد الى ما قام به أبوه وجده من أعمال وكافح الزناتة فأرسله الملـك الزيرى سنة ٥ ـ ١٠٠٤ الى المغرب الاوسط لكفاح مغراوة وبني افرن... وأخذ معهُ وعده بعدم استرجاعه بل ابقاوءه على ملك العشير والمغرب الاوسط وكل المدن التي سوف يحتلها.

قام حماد بمهمته بحذاقة واستطاع أن يقهر زناتة (٣١) . أسس سنة ١٠٠٧ قلعة بني حماد (حصن بني حماد الحصين) وهي المدينة التي ستكون عاصمته ، تقع في الموقع الذى صار معتادا أى على حاشية المرتفعات التلية المسيطرة علـى سهوب الحضنة . كانت تقع في طريق تجارى عام يربط بين منفذ بسكرة حيث تعبر قوافل الجنوب الاطلس الصحراوى بالساحل الذى أسست فيه بجاية.

أحـد الاسباب التي أدت الى اختيار القلعة كعاصمة الدولة الحمادية راجع الى قربها من مدينة مسيلة الواقعة في أسفل المرتفعات التي شيدت فيها القلعة. يصف الادريسي شدة العلاقات السائدة بين هتين المدينتين المتجاورتين اللتين ألفتا نوعا من ((التكـامل)) الاقتصادى ـ كانت مسيلة مدينة الخوارج القديمـــة على اتصال دائم بورقلة التي أشير سابقا الى الدور الذى لعبته في متاجرة الذهب الصحراوى، ان وصف الممرات من طرف الادريسي يظهر أن مسيلة كانت المركـز العظيم لانفجار تجارة القوافل الذى انقسم الى عدة تيارات نحو تلمسان وتنـس، نحو تاهرت والقيروان. كانت القلعة تسيطر على الانشقاق الطبيعي سامحة العبور السهل للمرتفعات التلية. كان هذا الطريق ينتهي الى بجاية على المرور بسهـل واد كسوب وسهول مجانة وفج البيبان وسهل السومام.

تطورت القلعة بسرعة جاذبة التجار والمحترفين والطلبة وكانت سوقا عظيمـة للقوافل ومركزا صناعيا شهيرا بأقمشته ـ فكانت هذه الدولة الحمادية تتسم كذلك

---

(٣١) ابن خلدون . ج ٢ ص: ٤٣ .

بثروة مدن بسكرة ومسيلة وسطيف وقسنطينة وبجاية كلها مراكز تجارية وصناعية هامة كونت عاشير وتاهرت مدينتين كبيرتين – وغربا عظمت مليانة ومدية والجزائر.

وسنة ١٠١٤ تقريبا لما اشترط الملك الزيري على حماد أن يسلم له مدينة قسنطينة رغم الخدمات الكبيرة التي قدمها للسلالة الملكية ثار حماد وهجم على الافريقية ورفض سلطة الخليفة الفاطمي (القاهرة) واضعا نفسه تحت سلطة الخليفة العباسي (بغداد) قاصدا بذلك التمييز بينه وبين بني زيري من حيث المذهب. حوصر حماد في حصن القلعة فنجا بفضل وفاة عدوّه فجأة، أما خلفه فقد تورط في مشاكل الخلافة فأمضى السلم (١٠١٧) كان الملوك الحماديون أقوياء مع أنهم أرغموا مثل جيرانهم على مواجهة محاولات الثورة قام بها بعض حكامهم ومواجهة دسائس منافسيهم في الحكم الذين وجدوا تدعيما لدى روح العصيان السائدة في بعض القبائل، فانهم استمروا في الكفاح المعتاد ضد امارات زناتة غربا. صارت الاصطدامات ببني زيرين قليلة. فلما قاطع بنو زيرين القاهرة سنة ١٠٤٨ للاعتراف بسلطة بغدادا الروحية فان الحماديين بسبب اهتمامهم بالتمييز المذهبي، انتهزوا الفرصة لمعاشرة الخليفة الفاطمي ثانية.

عرفت القلعة أوجها في منتصف القرن الحادي عشر لما سببت الاضطرابات السائدة في افريقية منذ وصول الرحل العرب، فرار التجار والمدنيين الاغنياء من القيروان ومدن بني زيرين الاخرى واستقرارهم في العاصمة الحمادية. يروى المؤرخ البكري أن المدنية شاهدت اذن توافد القوافل القادمة من ((العراق والحجاز ومصر وسوريا ومن كل أجزاء المغرب)) – تعود هذه القدرة الاقتصادية الى القدرة السياسية المتوفرة لدى بني حماد الذين كانوا في ذلك الوقت أقوى ملوك المغرب : فاحتلوا سنة ١٠٦٢ (لوقت قصير) شمال المغرب الاقصى وفاس وأجروا بعد ذلك بقليل سلطتهم على توزر والقيروان وتونس فكان نفوذهم اذ ذاك سريع الزوال.

اشعاع بجاية

صارت بجاية المؤسسة سنة ١٠٦٧ أكثر أهمية تدريجيا رغم ازدهار القلعة، فانها أضافت الى نشاطاتها التجارية والصناعية وظائف سياسية عظمت شيئا فشيئا: صارت بجاية المقر المؤقت للملوك عاصمة مملكة بني حماد في مطلع القرن الثاني عشر، فان أسباب تحويل مركز الثقل للدولة في اتجاه بجاية أكثر تعقيل مما يعلن عنه عادة – نعم أن جيش بني حماد المتجند في افريقيا

في بعض الصراعات الغامضة قد تغلب عليه العرب بفضل عدم مشاركة فرق زناتة المجندة (١٠٦٤) . رغم أن الانهزام كان خطيرا فلم يكن الا هزيمة موقتة .وافق وصول القبائل العربية تحركات الشقاق قام بها حكام قسنطينة وعنابة.

بقيت سلطة ملك بجاية كبيرة رغم هذه الاضطرابات كما تشهد انتصاراته بذلك على الحدود الغربية لمملكته - ان أسباب تفوق بجاية ليست حسب ما يظهر راجعة الى وجود اضطرابات داخلية بل هي متعلقة بصفة خاصة بالاهمية الاقتصادية التي اكتستها هذه المدينة . فصارت اذن حسب الادريسي المدينة الاكثر أهمية بالنسبة لافريقيا الشمالية كلها :

((كان السكان فيها أغنياء وأكثر مهارة في الفنون المختلفة والمهن بحيث أن التجارة كانت فيها مزدهرة. كان تجار هذه المدينة متصلين بتجار افريقيا الغربية وبتجار الصحراء والمشرق.

كانت السلع الكثيرة موضوعة فيها وهي من كل نوع. أما حول المدينة فكانت السهول مزروعة يستنتج منها القمح والشعير والفواكه بكثرة - كانت تبنى فيها عمارات ضخمة وتصنع السفن المتنوعة لان الجبال المجاورة كانت مشجرة جدا وكانت تنتج صمغ الصنوبر والزفت الجيد. أما السكان فكانوا يستغلون مناجم الحديد الجيد. وبعبارة أدق كانت المدينة لبيقة -)) . (٣٢) يشير الادريسي اذن على وجه صريح الى أهمية العلاقات بالسودان ويمكن الاعتقاد أن ازدهار بجاية راجع في نصيب كبير الى تكاثر الذهب . أكد م. لومبارد (M. LOMBARD) على الدور الهام جدا الذي لعبه في المغرب التجار الاوربيون ابتداء من القرن الثاني عشر. فكانوا يحصلون على المعدن الثمين باستيراد هام للاقمشة والمعدن والاسلحة - ((كانت جان (gènes) في القرن الثاني عشر تتوه ذهب السودان لفائدة الغرب المسيحي)) (٣٣) . يفسّر هذا التغيير للظروف التجارية انتقال مركز النقل الاقتصادي من القلعة التي التأمت بالمتاجرة نحو افريقيا والمشرق الاسلامي الى بجاية القابلة أكثر من غيرها للعلاقات بأوروبا. ان العلاقات بين هذه المدينة ومدن أوروبا الجنوبية كانت هامة جدا : هكذا تشهد بذلك على سبيل المثال

---

(٣٢) - ترجمة دي غوج (GOEJE) صفحة : ١٠٥

(٣٣) - م . لومبارد : المقالة المذكورة سابقا .

الاشارة في فرنسا بكلمة ((بوجي)) (BOUGIE) الى وسيلة الاستنارة التي سهل صنعها بمنتوجات معامل الزيت القبائلية ـ فقد بلغت أهمية الجماعات المسيحية وحسن ظن السلطات فيها حدا جعل البابا قريقوار ٧ يرسل أسقفا الى بجاية بطلب من الملك الحمادي.

كانت هذه المدينة تقوم مقام العاصمة الفكرية والدينية، فكانت ((مكة صغيرة)) حقيقية في نظر المعاصرين كان أحدهم مؤرخا عدّ ١٠٤ شخصيات شهيرة محلية متخصصة بالحقوق والطب والشعر أو العلوم المقدسة. فكانت المدينة حينئذ أكثر اتساعا من المدينة الحالية بنسبة ثلاث مرات وكانت تعد في القرن السادس عشر حسب ليون الافريقي ورغم بعض الانحطاط، أكثر من ٢٤٠٠٠ موقد أى أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة وهو عدد هام بالنسبة لذلك الوقت.

كان هؤلاء السكان مختلطين كثيرا بسبب العلاقات التجارية. غير أن العنصرين الجوهريين هما القبائل والاندلسيون. أما الاندلسيون فكانوا يملكون قبل عهد بني حماد مؤسسة مرفئية بالقرب من موضع المدينة فكثر عددهم وأخذ يتزايد بسبب الاضطرابات التي كانت تلحق اسبانيا الاسلامية بعد زوال خلافة قرطبة وكلما استرجع المسيحيون بلادهم. كان القبائل يؤلفون رصيد سكان هذه المدينة الكبيرة الواقعة في تماس بلاد القبائل الصغرى والكبرى. يظهر وسط بجاية كثير الحرية والتسامح ، متهما مرارا بسوء الاخلاق وشهيرا بأذواقه الموسيقية ـ كان التجار الاغنياء يعيشون فيها عشية رفيهة ورفيقة. كونت بجاية في ذلك الوقت مركز حضارة مبتكرا جدا : كانت تضم الى الرصيد القبائلي مؤثرات شرقية أدعمت الحضر اللاجئين الاتين من افريقية وما أتى من السكان الاندلسيين استطاع ملوك بني حماد حتى مطلع القرن ـ الثاني عشر، رغم البلبلة الداخلية المتزايدة أن يمارسوا سياسة واسعة النطاق مستعينين بمالية مزدهرة في المدينة. وبتجنيد قبائل زناتية وعربية أوقفوا غربا توسع الامبراطورية التي أسسها المرابطون في المغرب الاقصى بابقاء سلطتهم على تلمسان شرقا ، وانتهزوا فرصة البلبلة المخيمة على افريقيا لتوطيد نفوذهم : فاعترفت تونس بسلطتهم واحتل أسطولهم البحرى جزيرة ـ جربة ـ وسعت الدولة الحمادية جنوبا امتيازاتها على واحتي المزاب وورقلة اللتين أخذتا تكتسبان أهمية معتبرة في المتاجرة الصحراوية.

III ـ أزمة القرن الحادي عشر والثاني عشر :

الاسباب

أخذت هذه المملكة ابتداء من منتصف القرن الحادى عشر تتدهور . ما الاسباب في ذلك ؟

ان مجموع المؤرخين العصريين تقريبا يعتبرون أن السبب الجوهري في زوال انتظام المملكة الحمادية مثل سبب دولة بني زيرين المعجل، راجع الى غارة العرب الرحل الذين ظهروا في افريقيا في منتصف القرن الحادى عشر يظهر أنه كان ((الحدث الفاصل)) ((كارثة عظيمة)) ((التدهور الكبير الذى ليس لـه علاج)) وبوجه خاص ((وفاة المغرب المتوسط المصاب بالفالج)) توسع أ . ف . فوتيي (E. F. GAUTIER) النظرية القديمة المبنية على المضادة الاساسية السائدة بين البدو والحضر :

للبدوى العظيم غرائز تعاكس غرائز الحضرى ـ فهو فوضوى وعدمي سياسيا يفضل كثيرا البلبلة على غيرها لانها تعطي له العرض. فهو مهدم ورافض ـ فانتصاره نفسه ليس تحقيقا لانه يقضي بنفسه على نفسه في أجيج من تمتعات غير مألوفه (٣٤)

لا تطابق في الحقيقة هذه النظريات الحقيقية التاريخية اذ كان العرب الرحل بعيدين عن أن يتصرفوا مثل الغزاة الذين طاب للبعض وصفهم . فان ظهر انهم حقيقة ألحقوا افريقية مضارا هامة، فتنقلاتهم في باقي افريقيا الشمالية لا ترجع الى غزو و ((غارة)) فبالعكس، لا يوجد خارج افريقية غير ميادين المعركة حيث انهزم هؤلاء ((الغزاة)) المزعومين انهزاما رنانا ـ العرب الرحل في الواقع استحضروا واجتذبوا من طرف ملوك المغرب المختلفين الذين لجأوا مرارا الى ارغامهم بالقوة على مغادرة الاقاليم التي كانوا يحتلونها الى أن يتجندوا كمرتزقة في جهات أخرى .

انه لمن الخطأ أن يتصور ملوك بلاد البربر معادين للعرب بصفة مستمرة... يعتبر وجودهم مرارا كحدث مرغوب فيه. غاية نقل القبائل بالجملة لا يهدف الى

---

(٣٤) تاريخ ومؤرخي الجزائر . ص: ٣١ .

ابعاد جيران ذوى الخطر مثلما يهدف الى تقريب وحدات عسكرية بعيدة ترجي الاستفادة منها . ينزل الرحل في أكثر نقطة تهديدا بعد الاتيان بهم الى أراضي الامبراطورية ـ فان انصرافهم يعتبر خسارة موءسفة ـ فانهم يمنحون امتيازات للدفع بهم على الاستقرار . (٣٥)

تم نظرية النزاع الابدى والتام بين الحضر والبدو أمر مفراء ـ لا وجود لهذين الكيانين المطلقين اللذين يجتهد في بث المضادة بينهما أساسيا ولا وجود لهتين الكتلتين تربط بينهما عدة تحولات توءلف الجماعة الواسعة من شبه الرحل وشبه حضر حسب النواحي والعصور ـ ومن جهة أخرى لا يوءلف الحضر والبدو وحدات سياسية مضادة . ويتعايش مرارا داخل اتحادية قبائل واحدة جماعات من الحضر وعناصر بدوية وشبه بدوية سلوكهم غالبا سلوك شركاء لا سلوك أعداء عداوة لا يكفر عنها ـ من أكيد أن هناك معارك ضادت البدو والحضر لكن ليس ذلك على شكل جماعات متجانسة ـ لم يكن ذلك الا اختلافات سياسية تجعل جيشا موءلفا من بدو رحل ومن حضر يضادون آخرين من بدو وحضر يظهر دور البدو والرحل المتزايد كعاقبة لاستعمالهم كمرتزقة من طرف الملوك والروءساء المحلتبين قلت أم عظمت أهميتهم . انها لمن أبهر البوادر ومن نتائج عدم الاستقرارالسياسي وليست سببها الرئيسي يظهر اذن النشاط المخل بالنظام ، الصادر عن البدو والرحل ((العــرب)) عاقبة لعدم الاستقرار السياسي وللنزاعات السائدة بين الطامعين في الحكم وبين الملوك و ((الرعيــة)) أكثر مما هي علة أولى جازمة مباشرة ـ ومن جهة أخرى يمكن احتمال شكل آخر لنشاط القبائل البدوية في افريقيا الشمالية الوسطى .

حقا يظهر ازدهار المدن المغربية (على ضوء النصوص المختلفة ، نصوص الادريسي مثلا) كأنه معتمد أصلا على الموارد الاتية من الاملاك العقارية الهامة . تستند القسمة الكبيرة من هذه الثروة الى استصلاح الاراضي الزراعية والى استعمال الماء استعمالا عقليا في الاسقاء وكقوة مائية (الطواحيــن) ـ نشأت الاهمية التجارية بالمدن في نصيب هام من الانتاج الزراعي المحلي وانتاج الصناعة التقليديــة المدنية المبنية على الحياة الزراعية . يظهر أن الازدهار التجارى والزراعي في المدن تأتى من تفوقها السياسي على فلاحي الارياف المجاورة : كان هذا التفوق السياسي المدعم من طرف الموقع الاستراتيجي لهذه المدن وهذا التسلط على

---

(٣٥) ج . مارسي (G. MARÇAIS) العرب في بلاد البربر ص: ٧٢١ ، ٧٢٠

الفلاحين على أشكـاله المختلفة، يضمنان الجباية العينية أو النقدية الرهـن الاساسي للازدهار المدني .

جذبت هذه الارياف الغنية المجاورة للمدن، البدو الذين وطدوا نفوذهـم شيئا فشيئا وهي سيادة معادية لسيادة المدنية ـ يظهر انحطاط المدن الذى أشارت اليه أمثلة عديدة ابتداء من النصف الثاني للقرن الحادى عشر، أنه يجب جعله متعلقا بتواجد البدو الرحل في منطقة نفوذهم الزراعي الذين كانوا يحولون الثروات الزراعية نحو استفادتهم الخاصة. فلا يمكن في اطار هذا الكشف السريع للوحدات السياسية التي احتلت اقليم الجزائر الحالية أن نتعرض للمشكـل المعقد والاساسي لاسباب عدم الاستقرار السياسية العميقة ـ فلا يمكن أن نذكر في بعض الاسطر ويفرض فهمها النظر في تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مغرب القرون الوسطى.

وبالاضافة الى ذلك فاحدى أسباب ضعف السلطة المركزية يمكن البحث عنها في عواقب تكوين الامبراطورية المرابطة ـ حولت حركة سياسية دينية سنة ١٠٥٠ تقريبا، ظهرت في الجنوب الصحراوى أو في موريطانيا، مجموع بدو رحل صحراويين مشرفين على الحركة التجارية بين المغرب والسودان، الى اتحادية كبيرة ـ فان هوءلاء ((المرابطيـــن)) (حرفيا من المرابطين أى أهل الرباط الدير الحصين) قد انتصروا على مملكة غانا (مركز جمع الذهب) ثم هجموا على الشمال فاحتلوا سنـة ١٠٥٥ سيجلماسة ملتقى رئيسي للمتـاجرة الصحراوية ثم أسسـوا سنة ١٠٦٠ عاصمتهم مراكش ثم فتح المرابطون الجزء الغربي من المغرب الاوسط واحتلوا مدينة الجزائر ١٠٨٢ ـ أثرت هذه الحوادث بخطورة في المملكة الحمادية : ليس الامر الخطير احتلال المرابطين الاقاليم التي لم يمارس عليها ملوك بجاية الا سلطة رخوة بل الخطورة كانت في انقاص الحركة التجارية في اتجاه الدول الحمادية .

وجه المرابطون سادة جزء كبير من الصحراء وسادة سيجلماسة طريق الذهـب نحو مراكش فهذه القوة المالية الهامة هي التي سمحت للاتحادية بدو رحل أن يلعبوا دورا سياسيا هاما لا بالمغرب فقط بل في أسبانيا كذلك.

تحول ضعف موارد الملك الذى سببه تباطوء وصول الذهب والمبادلات التجارية مع مشـرق أوروبا والسودان الى تمرد متصاعد من طرف روءساء القبائل الكبار بدسائس الطامعين في الحكم وبتصعيد النزاعات اذن بتدعيم دور المرتزقة البدو .

وأخيرا اختلت في نفس الوقت المبادلات التجارية بعواقب القرصنة المسيحية التي اكتست أهمية كبيرة. احتل نورمنديو صقلية أغلبية موانىء افريقية الكبار، ومهدية بالخصوص ثم وجهوا منطلقين من هذه القواعد ضربات مستمرة الى الموانىء الحمادية ثم احتلوا جيجل (١١٤٣) وموانىء صغيرة بين شرشال وتنس. وفي سنة ١١٣٦ هجم سكان جان (GENES) على بجاية - ألحقت هذه العمليات المسيحية التي لا نعرف الا المشهورة منها، والتي تضمنت كذلك غارات قرصنة، أضرارا خطيرة جدا بالتجارة.

تسمح موءلفات الادريسي الذى كان يكتب لاخبار الملك النرماندى روجي صقلية (SICILE) تقييم انحطاط المدن الساحلية تحت العمليات النرمندية - عرفت عنابة حسب الادريسي، بعدما احتلها النرمنديون، انحطاطا كبيرا فقل سكانها. في جيجل والقل حيث لا يظهر النرمنديون الا صيفا، كان السكان يستقرون شتاء قرب المناء ثم عند دنو المسيحيين يلتحقون بالاماكن الحصينة التي شيدوها على المرتفعات فكان لا يبقى في المدينة القديمة الا بعض التجار ببعض شحن من السلع - غير أنه يظهر فيما وصفه الادريسي أن النرمنديين لم يسيطروا الا على الهيئات المدنية التي أضعفتها مسبقا عواقب الاختلال السياسي، أما بجاية التي كانت قوتها تضمن متانة علاقتها بالارياف المجاورة، فانها لم تخضع للنرمنديين.

انهارت المملكة الحمادية بمجرد بروز قوة كبيرة على حدودها لانها ضعفت بسبب الصعوبات الاقتصادية وعصيان حكام أقاليمها، وبثورات الطامعين في الحكم الذين كانوا يعتمدون على فرق المرتزقة العرب. امتدت امبراطورية الموحدين بالمغرب الاقصى الى افريقية الشمالية كلها بعد انتصارها على المرابطين (١١٤٧) قضى هجوم مفاجىء في بعض الايام (١١٥٢) على مصير المملكة الحمادية. فان كان احتلال بجاية بلا نزاع فان القلعة قد هجم عليها وأحرقت. ثم بعد ذلك بقليل، ثار عرب افريقية البدو والمغرب الاوسط وهجموا على جيوش الموحدين مبررين ذلك بتدعيم القضية الحمادية، غاضبين بسبب فقد الامتيازات التي قدمتها لهم هذه السلالة الملكية، مهمومين بسبب تطور سلطة قوية قادرة على تحديد اتساعاتهم - انتصرت جيوش الموحدين في سطيف بعد معركة ضارية دامت ثلاثة أيام. فتح الموحدون افريقية (١١٥٩) أياما قلائل بعد ثم أسبانيا الاسلامية (١١٦٠).

التوحيد الوقتي أيام الموحدين . أصبح اذن المغرب وللمرة الاولى من تاريخه وهي المرة الوحيدة في الواقع ، مندمجا سياسيا في مجموع الغرب الاسلامي الموحد في اطار امبراطورية واحدة . الى ذلك الوقت كانت وحدة هذا الجزء الطريف من العالم الاسلامي من نوع اقتصادى ـ وثقافي خاصة . تعتبر عن صواب ، هذه الفترة الموحدية (منتصف القرن الثاني عشر ومطلع القرن الثالث عشر) أنها أوج المغرب . في الواقع كان هذا من شأن المغرب الاقصى الذى نجا من كفافه النسبي الذى يعيش فيه الى ذلك الوقت حتى صار ابتداء من امبراطورية المرابطين القوة الراجحة بالمغرب . اما حالة المغرب الاوسط وافريقية فكانت غالبا صعبة . نظمت امبراطورية الموحدين التي كانت نتيجة عمليات القبائل البربرية للاطلس الاعلى المغربي (الاقصى) ، لفائدة هذه الارستقراطية المؤسسة ـ ثم تربيع الاقاليم حتى توضع قاعدة الضرائب العقارية (خراج) ـ والحال أن هذا الخراج لا يطلب دفعه الا من غير المسلمين حسب المبادىء القرآنية . فخضع لهذه الضرائب الا قانونية مجموع افريقيا الشمالية الذى اعتبر أرضا مفتوحة مطية ، باستثناء أقاليم القبائل المؤسسة .

لم يعرف أبدا مثل هذا الاكتساب لثروات آتية من امبراطورية الى فائدة جماعة مؤسسة ، باسم اصلاح اسلامي . هكذا ضمن عبد المومن (٣٦) الى سلالته موارد حسنة جدا . لكنه أبقى الموحدين بهذا على شكل تكتل منتصرين فجعل من المستحيل أن يتحقق توحيد بلاد البربر الخلقي كدولة حقيقية (٣٧) ـ يضاف تارة الى هذه الاسباب التي أدت الى الاستياء ، معارضة مذاهب الموحدين الدينية والشرعية التي لا ترفض استعمال اضطهادات قاسية ـ فانهم فرضوا تفوق المذهب المالكي فنتج من ذلك عواقب دائمة . أغضبت سيطرة ملوك مراكش البدو الرحل الذين كانوا لا يقبلون المشاركة في الحرب المقدسة باسبانيا الا اذا أرغموا بالقوة على ذلك . كانت العائلات المنتسبة الى السلالات القديمة كسلالة بني حمّاد ، تبحث عن استرجاع سلطتهم .

عزم ابن غنية الحاكم المرابط لجزر باليار (BALEARES) سنة ١١٨٤ وكان قد صمد أمام الموحدين ، على نقل المعركة الى بلاد البربر أمام هجوم متوقع ليستفيد فيها من تأييد الغاضبين . فاستولى على مدينة بجاية وقد رافقه أربعة آلاف من المرابطين . فتكون بسرعة تحالف شاذ بين القوات الغاضبة على نظام

---

(٣٦) ـ مؤسس الامبراطورية وأعظم ملوك المغرب . توفي سنة ١١٦٣

(٣٧) ـ هـ . تراس : الكتاب المذكور سابقا . ص : ٣١١

الموحدين أو الطامعة في طعم الغنيمة. فقد ألف حكام القبائل البدوية وأولياء العهد من بني حماد والمشاة التركمانيون والمغامرون من كل جنس، جيشا من الغزاة والناهبين استفاد من تأييد خليفة بغداد المنشغل برد مثيل صنيع منافسة الموحدي. فقد استطاع أشقياء فرق ابن غنية أن يدمروا بنوع فاحش ثلاث مرات المغرب الاوسط (١١٨٤ – ١٢٠٧ – ١٢٠٩ – ١٢٢٦ – ١٢٣٦) تحقق ذلك رغم جهود الموحدين الذين كانوا زيادة على ذلك يواجهون كفاحا قاسيا في اسبانيا.

ان ثورة المرابطين والبدو قد تبنت الصيغة التي تسمح لها تمديد وايصال ضربات قاسية لامبراطورية الموحدين: فوجدت كذلك طريقتها في الهجوم ؟ فالغارة الموسعة طريقتها الدفاعية : الضرار في الصحراء حيث لم تجرؤ جيوش الموحدين بالمغامرة فيها (٣٨) أبعدت عصاباتهم من ناحية فأغارت على ناحية أخرى مخربة المدن والقرى فاضمحل عدد كبير منها نهائيا. أدت تجولات ابن غنية أكثر من ((غارة)) القرن الحادى عشر الى نكوص اقتصادى والى الفوضى المزمنة التي استقرت في المغرب الاوسط . وأخيرا قضت سلسلة من الانتصارات على هذه البليّة.

دخلت امبراطورية الموحدين في هذا الوقت في انحطاط وظهرت على الخصوص في زمن أزمات الخلافة التي تؤدى الى النهوض بجميع قوات الفوضى في البلاط السلطاني مركز الدسائس والمؤامرات وكذلك في الارياف – ان الجهود التي كانت تقوم بها السلالة الملكية للبقاء وللعثور على موارد مالية جديدة ، ضاعفت طغيانها – غير أنه ما أنجزه الموحدون لم يزل تماما اذ القوات التي خلقوها ونظموها في المغرب الاوسط وفي افريقية هي التي خلقت الدول الجديدة بعد ما نجت من الفوضى التي غرقت فيها الامبراطورية.

مملكة تلمسان

كلفت القبيلة البربرية الزناتية لبني عبد الواد من طرف الموحدين المتحالفين معها، بزرع النظام في جزء كبير من المغرب الاوسط . أنشأ بنو عبد الواد قوة سياسية هامة بعدما كثرت ثرواتهم بما سلبوه من أعدائهم وبما قدمه ملك مراكش من عون مالي. دفع يغموراسان وهو رئيس هذه القوة وشخصية قوية وأريبة، الموحدين المترنحين على الاعتراف بشرعية مملكته سنة ١٢٣٥ . غير أنه بقي

---

(٣٨) – هـ . تـراس: الكتاب المذكور سابقا . ص : ٣٣١ – ٣٣٢

حليفهم الى النهاية بمساعدتهم خاصة ضد خصمهم المشترك وهو قبيلة بني ميرين الكبيرة (٣٩) استعملت مدينة تلمسان الغنية والقديمة التي كانت تجذب تجار بلاد البربر كلها والتي كانت احدى المدن الكبيرة القلائل بالمغرب الاوسط التي نجت من عمليات تخريب ابن غنيــة ، كقاعدة مادية للدولة الفتيـــة فصارت عاصمته .

تحتل تلمسان احدى المواقف العجيبة التي يمكن مشيد المدن أن يختارهـا (ج . مارسي G. MARÇAIS) ـ تقع المدينة في ناحية زراعية غنية متصلـة بالتل والسهوب وفي ملتقى طرق كبيرة عديدة ، تلك التي تؤدي الى مينائها حنين في اتجاه وهران والتافلالت . لم تنقطع تلمسان عن كونها ساحة مرور تلتقي فيها المواد الاوروبية (أقمشة ، أسلحة) بمواد المغرب وافريقيا السوداء وذلك حـتى في ساعات الازمات السياسية الخطيرة . بلغ عدد سكـانها في القرن الثالث عشر والرابع أكثر من ١٠٠٠٠٠ نسمة وهو عدد هام بالنسبة لذلك العهد .

تسمح مذكرات أديب تلمساني في القرن السابع عشر ، المقرى ، التي تروى نشاطات أسلافه في القرن السادس عشر ، وتؤخذ فكرة مضبوطة نسبيا عن أهميـة وتنظيم المبادلات بين تلمسان والسودان . ان أمثال المقرى هم الذين رتبوا الطريـق من سيجلماسة الى ولاتــة عبر تغازة بحفر آبار وبتوفير الادلاء للتجار ـ ان أعضاء هذه العائلة العامة المؤلفين على شكل شركة ، كانوا يستغلون عددا مـن المصارف . فكـان البعض منها قائما في تلمسان وفي حنين يتسلم السلع الاوروبية ويرعى شبكة كـاملة من العلاقات بموانىء البحر الابيض المتوسط ـ وبعضهم مستقرون في سيجلماسة رأس خط قوافل الجنوب ، يقومون بوضع الاتصال بين الاســواق السودانية والمغربية ويبلغون الاخبار عن أسعار السلع ـ والبعض الاخر مستقرون في ولاتة يتصرفون في شبكة كـاملة من عمال ومراسلين موزعين في الساحـــل السوداني كـله ـ عرفت مملـكة تلمسان الممتدة تقريبا من ملوية الى جنوب القبائل الكبرى ، عهد عظمة وقوة مدة الحكم الطويل ليغموراسن (١٢٣٥ ـ ١٢٨٣) عاهـل محراب ، باسل وعنيف ، عنيد ومفرط الولع بالبناء ، محب الفنون والعلوم ـ هو الملك الذى أسس جهاز المملكة العسكرى باسترجاع ((المخزن)) (حزب قبائـل متحالفة ، شبه بدوية غالبا ، في خدمة الحكومة التي ألفها الموحدون) ـ لم يكتف يغموراسن بمنح الاقطاع الهام (حق جباية الضرائب في ناحية معينة في فائدة الاقطاع) لرؤساء هذه القبائل ، مثل ما قام به الملوك المغاربة الاخرون ، بل أشركهم

---

(٣٩) ـ هي التي خلفت الموحدين في المغرب الاقصى بعد أن غلبتهم .

في الحكومة – عرفت مملكة تلمسان مع هذا مشاكل كبيرة جدا. عاد بنومرين الذين خلفوا الموحدين في المغرب الاقصى ،الى طموح أسلافهم : تحقيق وحدة المغرب. الحال أن تلمسان التي كانت مطمعا كانت كذلك المرحلة الاولى على طريق افريقية – ومن جهة أخرى حاول الملوك التلمسانيون مرات عديدة أن يحققوا وحدة المغرب الاوسط واجتهدوا بعناء وخيبة، في احتلال بجاية – أظهرت هذه المدينة مثل عنابة وقسنطينة ، من دون أن تنضم الى تلمسان، ميلا مستمرا تشهد به عدة حوادث، الى الانفصال عن مملكة افريقية التي تخضع لها. لاجل ذلك عارض كثيرا ملوك تلمسان الملوك الحفصيين الذين تقلدوا الحكم في افريقية وتحكموا في الجزء الشرقي من المغرب الاوسط (قسنطينة، بجاية، عنابة) – تحالف اذن ملوك فاس وتونس كثيرا ضد مملكة تلمسان . فان كانت غارات الجيوش المرينية أو الحفصية احدى أشكال هذا الكفاح ، فلم يكن للاخرى فعالية أقل – حاولت بلاطات فاس وتونس أن تسبب داخل المملكة التلمسانية تحركات فتنة يقوم بها الطامعون في الحكم وكانت تحتفظ بها مرتقبة الوقت المناسب – فكان هوءلاء الامراء يعثرون بسرعة على جماعة من القبائل الغاضبة المستعدة لخدمتهم ولتأييد قضيتهم آملين الحصول على الغنيمة والدخل الوافر.

حوصرت تلمسان من ١٢٩٩ الى ١٣٠٧ وعجزت تجارتها من طرف الجيوش المرينية. لما حاول ملك بني عبد الواد أن يسترجع مملكته بعد هذا الحصار الجدير بالذكر، فانه أغضب روءساء القبائل الذين تعودوا التصرف حسب أهوائهم – فانضم عدد كبير منهم الى بني مرين الذين استطاعوا هذه المرة أن يحتلوا مدينة تلمسان (١٣٣٧) . فانهم احتلوها مدة خمس وعشرين سنة.

أدى الانهيار المفاجىء لقوة بني مرين الذين كانوا قد حققوا فتح افريقية الشمالية منذ قليل، الى احياء مملكة تلمسان (١٣٥٩) التي استطاع ملكها أن يعتمد على ((الاقطاعيين)) – الغاضبين على سيطرة المغرب الاقصى. لكنهم بمجرد ما أحسوا أن حكم السلطة الملكية توطد، رجعوا الى مدار دبلوماسية المغرب الاقصى. دام هذا اللعب بالميزان طويلا بألف تقلبات – وتحولات : كلما حاول ملك هوءلاء ((الاقطاعيين)) أن يمارس سلطة حقيقية، الا وانتقلوا الى العدو – لم يتردد ملوك تلمسان ، رغم هذه المشاكل، فأرسلوا العمليات الحربية الواسعة النطاق ضد بجاية على الخصوص – أدت عملية ١٣٦٦ الى نكسة رهيبة. ((كان وجود مملكة تلمسان معجزة دائما)) (ج . مارسي. G. MARÇAIS) – كان أحد أسبابه العميقة كامنا في متانة وثروة التجارة التلمسانية – رغم جهود قوية

غالب الاحيان في التقويم ، ابتداء من نهاية القرن الرابع عشر ، تواترت سلسلة من أزمنة حكم معكّرة الجو وقصيرة ، البعض منها خاضع لمملكة فاس والاخر للحفصيي تونـــس.

٤ ـ عوامـل تخريـب دول المغـرب الاوسـط فـي القـرون الوسطـى :

هشاشتهــــــا

لم يكن هذا الفساد راجعا لمملكة تلمسان ـ فانه أصاب ابتداء من منتصـف القرن الرابع عشر المغرب الاقصى المريني وأثّر في افريقية في القرن الخامـس عشر. شاهدت الدول تشتيت قوّتها وانشقت بين أطماع طامعين كثيرين ؟ تنافس ((الاقطاعيون)) والملشيات المسيحية في الحكم . استقرّت الفوضى والطغيان في بلدان لا تطمح الا الى الابتعاد عن السطوات الحكومية وصروف الدهر الصادرة عنها . يلاحظ ليون الافريقي أن البلاد المتمرّدة التي لا تراقبها الحكومة (بــلاد السّبا) تظهر أكثر ازدهارا واستقرارا من بلاد المخزن التي يراقبها عملة الملــك . يظهر أن الدولة لا تملك وسائل ضرورية للمحافظة على قوتها ـ الدولة الافريقية الشمالية في القرون الوسطى ، خلافا للدولة العصرية كانـها مركز الثقل السياسي يراقب في محيط دائرته هيئات سياسية أقل قوة (قبائل ، محالفات قبائل) ـ ان كانت سلطة الملــك تمارس مباشرة في المدن الكبيرة فانها لا تتدخل عمليا في شؤون القبائل الداخلية. يمارس الملك سلطته فوق المنظمات القبلية التي تحتفظ باستقلالها الاداری. الدولة نوع من محالفة القبائل. على أی قوات يعتمد الملك لضمان تلاحمها ؟ فعلى أعوانه الذين بلغوا السلطة بفضل قواتهم . فان الملك بعدما وضعهم في المناصب الهامة للمملكة بدأ يرى فيها حائلا دون اقامة سلطته المطلقة. سيجتهد هؤلاء الاعوان المترفين الذين أصبحوا حكّاما و " اقطاعيين" كبارا ، في تحديد الامتيازات الملكية بتأييد الطامع في الحكم الذی يعدهم بأكثر ـ فهذه القوّة الاساسية للدولة ، هذه العصبية كما سمّاها ابن خلدون المؤرّخ الكبير هــي اذن سريعة الزوال. يحاول الملك أن يتخلص من أعضاء عائلته وقبيلته وبمحاولته لممارسة سلطته المطلقة تحطم مملكته الخصوصية. القوة الثانية التي اعتمد عليها الملوك لتأسيس الدولة : التحريض الديني . ان كبار مؤسسي المملكة : الرستمية ، الفاطمية ، المرابطية ، الموحدية كانوا أصحاب الاصلاح الديني ـ ان الكفاح مــن أجل قضية دينية كان اسمنت محالفات القبائل . وعلى عكس ذلك ، ابتداء مــن القرن الثاني عشر جعل الايصال الكامل للمغرب بالارثوذكسية من المستحيل تقريبا

تطوير حركة دينية مخالفة للارثوذكسية قادرا على تحقيق تلاحم أتباعه. اضمحلت قوّة كبيرة لتوطيد الدولة.

النكـوص الاقتصـــادىّ والاجتماعـــــيّ

القاعدة الثالثة لتطوير سلطة ممركزة هي وجود ارستقراطية تجارية هامة ـ ساد مرارا نوع من المساعدة بين كبار التجار والخزينة الملكية بين أموال خاصة وأموال عمومية، تتدعم بعضها بعضا ـ سمح هذا ـ النوع من التعايش الى التجار كما سمح للملوك أن يحاولوا مشاريع لم يقوموا بها لو بقوا وحدهم. زيادة على ذلك قدمت الجمارك والضرائب المطلوبة من التجارة الكبيرة جزءا هاما جدا من موارد الدولة. وبفضل هذه الوسائل، لم يخضع الملك لاصحاب الاخاذات واستطاع تأليف الجيوش ـ الخاضعة بصفة مباشرة لسلطته لاهواء كبار "الاقطاعيين" ـ كانت المتاجرة الصحراوية منذ القرن التاسع عشر، قاعدة لقدرة أهم الدول الافريقية الشمالية، للازمة السياسية التي عرفها المغرب ابتداء من القرن الرابع عشر، علاقة بالتحولات التي أجريت على تخطيط الطرق الصحراوية. الحالة أن ابتداء من القرن الرابع عشر، وجه عدد من أسباب طرق الذهب من السودان الى مصر ان لم يكن ذلك بصفة مباشرة فعلى الاقل بالتخلي عن المرور عبر المغرب ـ سبّب تأسيس سلالة المماليك في مصر سنة ١٢٥٠ تقريبا، التوسع الاسلامي ضد الدولة المسيحية في النوبة (NUBIE) التي كانت تعرقل المتاجرة بين وادى النيل والسودان الاوسط. سمح سقوط مملكة النوبة هذه سنة ١٣١٦ ـ وانفتاح السهوب النيلو ـ تشادية الى عرب الصعيد المصرى البدو، فتح طريق مار عبر وادى النيل، "الدّرفور" (DARFOUR) لبلوغ السودان الاوسط ـ ومن جهة أخرى، ان كان العرب، في الصحراء الشمالية ـ الغربية، قد احترموا الى ذلك الحين بضبط كلي، مرور القوافل بواسطة دفع أتاوة تقليدية، فانه ابتداء من القرن الرابع عشر، تعوّدت قبيلة سليمان(٤٠) نهب وقطع طريق المتاجرة القادمة من بلاد البربر والمغرب. ربّما يعكس هذا التغيير وهن قوات الدول المغربية العاجزة عن ابقاء النظام وكذلك تقليل القوافل. ينوب البدو الرحل اذن عن نقصان الاتاوات التي كانوا يقبضونها الى ذلك الوقت باللجوء الى النهب.

---

(٤٠) ـ ابن خلدون: تاريخ البربر. ج ١ ص: ١٢٣ ج ٣ ص: ٢٩٨

ومهما يكن من أمر فانه ابتداء من القرن الرابع عشر تخلّى الناس تدريجيا عن طريق السودان. سيجلماسة ـ المغرب ـ مصر ـ اما لفائدة سبيل يتجنّب جنوب المغرب ليلتحق بساحل البحر الابيض المتوسط في اتجاه طرابلس أو في اتجاه عمق خليج ((السّرت)) (SYRTES) آخذا خط انحراف الصحراء الوسطى أو لخط ماش بجانب المنطقة الساحلية كلها بالسودان لبلوغ وادى النيل وللصعود الى القاهرة. وأخيرا جذب البرتغاليون ابتداء من ١٤٥٠ ، جزءا من المتاجرة الذهبية نحو شواطىء افريقيا الغربية التي بلغوها.

كان المغرب اذن بمعزل عن طريق الذهب هذه التي كانت منذ القرن التاسع اساس ازدهاره ـ هكذا خسر في حد كبير، وظيفته كملتقى الطرق بين السودان، المشرق وأوروبا البحر الابيض المتوسط. كانت العواقب السياسية لهذا الحدث خطيرة جدا وظهرت على شكل هشاشة المحاولات في التمركز الملكي التي فشلت بسرعة مرّات عديدة. بعد نقص الارباح التجارية التي حرمت الدولة من موارد هامة، تعوّد الملك دفع أموال غرامائه ضبّاطه ومرتزقته خاصّة لا مباشرة بالنقود بل بنوع من الاقطاع من الضرائب التي تدفعها ناحية. أدّى الاستعمال المتزايد لهذا النظام الى تطوير طبقة يمكن تسميتها ((اقطاعيين)) (يختلفون كثيرا عن اقطاعيي أوروبا الغربية) والى تنقيص القوة المالية اذن تنقيص قوة الملوك السياسية تعوّد كبار روءساء القبائل المستفيدين من الاقطاع انما امتيازاتهم على حساب امتيازات الملك والثورة ضد الملك والاطاحة به لفائدة طامع في الحكم كان متلاطفا لهم. على خلاف أوروبا الغربية التي استطاع فيها الملوك أن يعتمدوا على برجوازية قوية وبهذا تحديد توسعات الاقطاعيين، فان في افريقيا الشمالية كانت محاولات تمتين السلطة المركزية، محرومة من هذا التدعيم لان الظروف التي وقع فيها التطور التاريخي لم تساعد تطوير هذه الطبقة الاجتماعية. كانت في مثل هذه الظروف عواقب سياسية ملموسة لتمهيل أو اضمحلال المتاجرة الصحراوية ـ وهن السلطة الملكية، تطوير سلطات روءساء القبائل المستفيدين من" الاقطاعات " الهامة. كان تقسيم الدولة حارا بوجه خاص في المغرب الاوسط. كان هذا البلد الواقع بين المغرب الاقصى وافريقية تحت الموءثرات السياسية لهتين المملكتين اللتين تستفيدان من منع تثبيت سلطة مركزية متينة قادرة على المسّ بمصالحهما.

استطاعت قوّات أجنبية أن تستفيد من الحالة السياسية التي كان يعيشها المغرب الاوسط. شجّع التفكك المغربي الطموحات الاسبانية: انتهت الفتوحات: عزم الاقطاعيون والمتدينون المسيحيون على متابعة كفاحهم ضدّ الاسلام في ما

بعد البحر الابيض المتوسط . احتلّ الاسبانيون سنة ١٥٠٥ المرسى الكبير أهم القواعد البحرية على الشاطئ المغربي ، ثم احتلوا سنة ١٥٠٨ تنس ووهران وسنة ١٥١٠ بجاية ثم دلّس ، شرشال ، مستغانم – جمّد احتلال صخر الجزائر الواقع تجاه الميناء بالضبط ، نشاط المدينة والمرفأ . أرسل الاسبانيون انطلاقا من هذه القواعد ، غزواتهم في الداخل – وزيادة على ذلك فانهم فرضوا ابتداء من ١٥١٠ سيادتهم على تلمسان للخطوة الاولى لاحتلال افريقيا الشمالية .

استطاع كاتب ملك مسيحيّ أن يكتب أن البلاد كلّها في حالة نفسية تظهر أن الله يريد أن يمنحها لسيادتهم . (٤١)

المظاهر الدّائمة للمغرب الاوسط في نهاية القرون الوسطى

أخذ المغرب الاوسط في هذا العهد في القرن الخامس عشر تقريبا ، الملامح الاساسية التي تبقى معه عشيّة الفتح الاستعماريّ – كانت عاقبة الاحتلال التركي تقديم الاطارات الوطيدة لدولة وآماد الحدود لهذه الذاتية التي تألفت تدريجيا ومسبقا . صارت عملية نشر الاسلام تامة في القرن الخامس عشر وسادت الارثوذكسية في كل مكان تقريبا على شكل المذهب المالكي المتصلّب بوجه خاص لجأت العناصر الاخيرة من المذهب الخارجي الى واحات " المزاب " . يظهر بالزيادة على ذلك أنه برز انطلاقا من المغرب الاوسط في هذا العهد عدد كبير من الاخويات المتصوّفة والتطوير الهام لعبادة المقدّسين المحليين. اعتبر هؤلاء المقدّسون (المرابطون مفرد مرابط) أصحاب خصال سحرية ، مفيدة وموروثة (البركة) واعتبروا وسطاء بين المؤمنين والله . فان بقي هؤلاء المرابطون منعزلين أحيانا ، فانهم انتظموا بتكاثر على شكل ((زاويات)) كانت أديارا ومدارس وفنادق مؤثرة جدا في البلاد بفضل وجود عدد كبير من " الاخوان " خاضعين لاوامر رئيس الاخوية (الشيخ) ذات النشاط الديني والسياسيّ .

نال المغرب الاوسط في هذا العصر مميّزاته اللغوية : امتدّ التعريب الى جميع السهول بعد تحسنات هامة راجعة للعلاقات التجارية والسياسية التي أدامها السكان بالمدن والحكومات – احتفظت جبال القبائل والاوراس والونشريس التي

---

(٤١) – ذكره ش . أ . جليان : في الكتاب المذكور سابقا .

كانت في عزلة، بلهجاتها البربرية. فان هذا الفرق بين السكان المعربين والسكان الذين يتكلمون البربرية لا يعبر الا بمشقة عن الحقائق المعقدة.

تبنت القبائل العربية عددا من مميّزات المجتمع البربري ـ لم يحدث استعمال اللغة العربية تغييرا كلّيا للهيئات الاجتماعية البربرية. غير أن الجهات التي بقيت تتكلم البربرية، لم تنتج من التبادل الثقافي الكثيف الذى هو علامة المغرب الاوسط. على خلاف افريقية التي يكثر فيها تشابه الاشياء والتي تعربت كثيرا وعلى خلاف مغرب أقصى مال فيه في ذلك العهد الى المضادّة كتل ثقافية كبيرة متميّزة جليا، فان المغرب الاوسط يكتسي ((الظواهر المتناقضة في التنوع والتشابه، في الاحدية والتعدد)). (٤٢) وفي هذا العصر نفسه مال التوزيع الحيّزيّ لاشكال استغلال التربة الى الاستقرار: استوى في السهول تفوّق شبه بدو رحل جمعوا بين زراعة القموح وتنقّلات المواشي ـ وعلى نقيض ذلك كانت أجزاء هامة من جبال القبائل والاوراس، مقرّا لتعدّد الزراعات وزراعة الاشجار القروية. ان كانت هذه الجماعات المختلفة متضادة أحيانا، فالعلاقات المبنية على التعاون الاقتصادى هي التي تكسوها في الوقت العادى.

ان هذا التضامن الظاهر تقريبا وهذه العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لم تقتصر على التل ولا على خمل السهوب بل شملت جزءا واسعا من الصحراء.

لم تكن الصحراء مثل بعض القفار بعيدة عن تيارات المرور الكبيرة وبقعة تلجأ اليها جماعات مطرودة من طرف سكان آخرين بل كانت الصحراء منطقة مرور مستمر ومبادلات بين المغرب والسودان احتل المغرب الاوسط في هذه العلاقات مكانا مكينا. ساعد انفتاحه الواسع على السهوب وضعف حاجز الاطلس الصحراوى، اتصالاته بطرق الذهب. كانّ المغرب الاوسط جزءا من افريقيا الشمالية يدنو فيه القفر من الشاطئ أكثر من كل مكان آخر، كما يدنو من الموانئ التي ترسو فيها بواخر التجار الاوروبيين ـ ساعد أيضا توجبه طرق القوافل في ما بعد سيجلماسة نحو الشرق وانتقالاتها نحو الصحراء الوسطى ابتداء من القرن الرابع عشر، ضيق العلاقات التجارية والثقافية كذلك بين المغرب الاوسط والصحراء. وتثبّت كذلك في القرن الرابع عشر والخامس عشر تقريبا، المميّزات الكبيرة والعنصرية للصحراء الوسطى والشمالية: أدت الى المبادلات بالقوافل وقدوم

(٤٢) ـ ب. بورديو : علم اجتماع الجزائر . ص : ٩٢ (P. BOURDIEU)

القبائل العربية، الى تعريب مجموع هـذه الجهات الشديد، ماعدا جبل الهقّار. فان ظهر أن التوارق بقوا زمنا طويلا علـى بعد من العلاقات التجارية التي كانت نشيطة جدا في الصحراء الغربية ابتداء من القرن الثاني عشر، فالقوافل عبرت البلدان التي كانوا يسيطرون عليها بفضـل اتّفاقهم وتعاونهم.

هكذا كان المغرب الاوسط عشية الهيمنة التركية يتسم بصفات نهائية، في نواحي التل والسهوب بالشمال، وكذلك في مناطق نفوذها الصحراوية. قد كوّن اذن هذا المغرب الاوسط منذ أقدم العصور لكن منذ القرن التاسع بالخصوص، ذاتية مبنية جدا كيفما كان تحرّك مركز ثقله السياسي.

الاشارات الى جداول المؤلفات
الخاصة بالابواب الثلاثة الاولى

زيادة على أمّهات الكتب المتعلقة بالخصوص بمجموعة ((تاريخ الحضارات العام)) ج ٢ . روما وأمبراطوريتها ل : أ . ايمارد (A. AYMARD) و ج ٣ : القرون الوسطى . ل : أ . بروای (E. PERROY) وكل . كاهن (CL. CAHEN) .

الكتب الهامة التي تدرس المسألة هي : ش . أ . جليان (CH. A. JULIEN) تاريخ افريقيا الشمالية ج ١ : من الاصول الى الفتح العربي .
الطبعة الثانية راجعها شر . كـرتوه (CH. COUROIS) (باريس ١٩٥١)
ج ٢ : من الفتح العربي الى ١٨٣٠ .
الطبعة الثانية راجعها ر . لوترنو (R. LE TOURNEAU) (باريس١٩٥٢)
بالوت (ليونل) (B. LIONEL) .
ما قبل تاريخ افريقيا الشمالية (باريس ١٩٥٥) .
قزل (ستيفان) (G. STEPHANE) : تاريخ افريقيا الشمالية القديم . ٨ مجلدات (١٩٢٩ — ١٩١٣) نشير أيضا الى مقالة :
بريسون (ج . ب) (J. P. BRISSON) ((النضالات الدينية والنضالات الاجتماعية في افريقيا الرومانية)) في ((الفكر)) رقم ٦٧ ماى ١٩٥٧ . فيما يخص فترة القرون الوسطى نوجّه الى المؤرخين وعلماء الجغرافيا العرب : البكرى . ترجمه دى سلان (DE SLANE) : وصف افريقيا الشمالية ، الطبعة الثانية (١٩١٢ — ١٩١١) الادريسي : ترجمه دى قوج ودوزى — (DE GOEJE ET DOZY) ((وصف افريقيا واسبانيا ليدن ١٨٦٦ (LEIDEN 1866))ابن خلدون . ترجمة دى سلان (DE SLANE) . " تاريخ البربر" ٤ مجلّدات (الجزائر ١٨٥٦ — ١٨٥٤) .

الفصل الرابع

تنظيم الدولة الجزائرية تحت الاتراك

— ((ان العروبة تمتد على السواحل البحرية في مواجهة الساحل الفرنسي ومدافعة التوسع الاجنبي الذى مافتئ يتضاعف منذ القرن السادس عشر)) ·

جاك بيرك ـ العرب ـ ص : ٣٦

ان نزعة المغرب الاوسط الثابتة عبر التاريخ الى التميّز السكاني في اطار دولة خاصة قد تجسّدت باقامة سلطة سياسية لها حدودها القارة تحت الادارة الارستقراطية العسكرية التركية، واعترفت الدولة بخلافة سلطان القسطنطينية· وستلوح عادة السكان عبر قرون ثلاثة من الحكم التركي في التميّز بالمقابلة مع الاطارات الادارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسة الخصوصية للجزائر والجزائريين وصاحب ذلك تعيين واعتراف أوروبي بالمملكة والحكم القائم في الجزائر·

I — توحيد عروج وخير الدين للجزائر.

أصول التوحيد : الخطر الاسباني وتفرّق الاقطاعية·

تكمن وحدة الجزائر الترابية في مبدا ظاهرة اضطرت السكان في المغرب الاوسط بحكم التهديد الخارجي الصادر بالخصوص عن التركات التجارية الاجنبية

لسلطة اسبانية تحت حاكم " فارديناند دى أراقون" ومع " شارل ـ كين" ،الـــى تعويض التشتت القبلي وبمجموعات من السكان والمراكز التي يقيم بها الارستقراطية التجارية وهو ما أدّى الى بروز نمو اجتماعي غير متوازن وسلطة عسكرية قوية قادرة على تجنّب الخطر الاجنبي ـ فالتهديد الاسباني كان حقيقة ملموسة فبعد القضاء على مقاومة غرناطة (سنة ١٤٩٢) استولى الملوك المسيحيون على الساحل الشمالي بالمغرب في منطقة مليلة (سنة ١٤٩٧) • وفي السنوات الاولى من القرن السادس عشر آلت الحملات العسكرية التي يقودها " بيار دى نافار" الى احتلال عدة موانئ مثل المرسى الكبير (١٥٠٥) ووهران (١٥٠٩) وبجاية (١٥١٠) والى تقسيم ميناء الجزائر ببرج " بينيون" (PENON) بالاضافة الى التقتيل والتخريب وهـو ما يظهر حرص الاسبان على التغلّب والاستئصال وبالاخص مع الكاردينال المشهور " كسيمينيس" (XIMENES) •

ويتجاهل التاريخ الرسمي عمليات التخريب للمدن البحرية التي دمّرتهـا المدافع والـهجومات الاسبانية بالاضافة الى ما ينجرّ من التدهور والانحلال بسبب طول الاحتلال لبعض المدن الاخرى•

فيذكر " مارمول" (MARMOL) وهران وفي المملكة " العبد الوادية" التي تحتلها الاسبان خراب" حنين" (١) وهو الميناء القديم في تلمسان ويقـول:

---

(١) كان لحنين سور ضخم سميك وميناء صغير يغلق من سور محكم وكانت بها المساجد شديدة البناء والمنازل يسكن بها التجار والصناع وكانت السفن ترد من البندقية في كل سنة وهي بطريقها الى تلمسان وخاصة بعد استيلاء "الكـاردينــال شيمنيز" (XIMENEZ) على وهـران والمـرسى الكبيـر حيث يتعاطى أهل تلمسان التجارة مع أهل البندقية الوافدين عليهم • فكانت حنين آهلة بالسكان تباع بها الاقمشة المتنوعة والقطن ، ولها مناطق الزيتون والبساتين والفواكه والارض المزروعة على طول المدينة وواديها القريب• فهي وان بدأت تقفر من السكان عند احتلال وهران فان ملك تلمسان قد أرسل اليها لواء عسكريا للمحافظة على الامن التجاري وكانت حالها حسنة• لكن السكان سمحوا للقراصنة باللجوء اليها ، فبعث " شارل ـ كـين" بقائدة " دون ألفار بسان" (DON OLIVAR BESSON)الذى استولى عليها وخرّ بها وأقام بها معسكره لكن الامبراطور قضى عليها تجنبا للمصاريف• أنظر مارمول في كتابه المشار اليه ، ص: ٣٢٦

" ليون الافريقي " في بداية القرن السادس عشر بأن مهمته هي رسالة حكيمة تسعى الى الحضارة (٢) سنة ١٥٣٤ فكان تخريب " راشقون" (RACHGOUN) عند "تافنة" (TAFNA) ومنذ ذلك التاريخ بدأ اخلاء بجاية من السكان (٣) وتلتها وهران وهو ما يصفه الجماعة الهولندى " دابير" (DAPPER) (*) قائـــلا : ((صارت المدينة منذ ذلك الحين الى الانحدار)) (**).

ولمواجهة هذا الخطر استنجدت الدويلات الجزائرية المتفرعة عن انقسام الدولة الحفصية بالسلطة الوحيدة التي كان لها بعض النفوذ وهم بنو زيان من بني عبد الوادى بتلمسان في غرب البلاد. ولم تتردد هذه المملكة لمجابهة السلطة المغربية وسعيا للبقاء في الحكم في طلب حماية اسبانيا. وهي السلطة الجزائرية

---

(٢) أنظر جون ليون الافريقي في كتابه المذكور.

(٣) تم احتلال بجاية سنة ١٥١٠ " وان كان بها من يدافع عنها من السكان ٨ آلاف رجل"، وخرج عنها الاسبان بعد انتشار الطاعون " الذى مات بـه ١٠٠ رجل" وتولاها ملوك قشتيلية لمدة ٣٥ سنة ... الذين كانوا يقومون بالقرصنة ويحملون العبيد والحيوان، الى أن استرجعها صالح رايس في سنة ١٥٥٥ ـ أنظر مارمول ـ في كتابة ، ص: ٤١٥ .

(*) أنظر "دابير " في كتابه وأيضا " مارمول" الذى يعرض الى " الازدهار" الماضي والذى يذكر أن " شمينيز" في سنة ١٥٠٩ قد قتل وأسر من السكان ٤٠٠٠ رجل ـ ويذكر الموءلف ذاته تخريب " كريستيل" ( ) (أنظر الكتاب ص : ٣٨٦) قائلا : ((استعمل الكونت الكوديت في تخريبه المدينة الحديد والنار وكان يصحبه قائد يدعى " قيدزا" وهذه الاعمـال الفوضوية جعلت هذا الجبل خرابا)) ـ ونفس العمل تكرر في " كانستال" (أنظر الكتاب ص: ٣٨٤)، فبعد ثورة السكان " عمد نفس الكونت الى تخريب المدينة بعد رفع الحصار عنها وغنم الكثير من العبيد.

(**) فالضرر الذى لحق بهذه الموانىء كان كبيرا جدا بحيث جدّ ذلك عنـد بداية اتباع طرق المحيط الاطلسي في وجه المنافسة التجارية في حين انهارت الحركة البحرية بالبحر الابيض المتوسط .

التي تمثل في نظر أغلبية الناس نفوذا لا يزال له وزن كبير. وكانت القبائل تسمو باستقلالها وخاصة زناتة من بني راشد حول قلعتهم بين معسكر وشليف والقبائل من بني عباس في البيبان و " كـوكـو" وجماعة صاريج في سلسلة جرجرة. وكان الاقطاعيون يسعون الى تولي السلطة واقامة ملك خاص بهم ، وكانت المدن التجارية الارستقراطية مثل الجزائر وتينيس تروم البحث عن قوة حامية للتخلص من الخطر المتزايد حولها.

وكانت مدينة الجزائر ذات الطابع البحرى قد باشرتها طبقة تجارية ارستقراطية أندلسية الاصل فلم تقنع بسلطتها الاقطاعية مع شيوخ الثعالبي فاستولى الاسبان على " بينيون " فكانت أول مدينة تستنجد بالقراصنة من جزيرة " ميتيلان " الاغريقية وهم يعملون تحت حكم الخلافة العثمانية وأقاموا بناحية جيجل منذ سنة ١٥١٤ ومنهم الاخوة " بربروس بابا عروج وخير الدين" في سنة (١٥١٦) – وهـؤلاء قاموا مكان شيوخ الثعالبة الذين قتلوا وسادوا بعد موافقة المجموعات البربرية التي حصلت اثر النزاع بين بني عباس وكوكو ، وامتد ملـكهم – رغم الاسبان – الى منطقة تينيس ثم بعد سنة فقط (١٥١٨) انسحب ذلك على مملكة بني عبد الوادى التي طـرد في تلمسان حاكمها الخاضع للنفوذ الاسباني – وبالرغم من الفشل الذى لحق عروج وموته فان خير الدين أخاه – وان قضـى على مدينة تلمسان من طرف قوات " شارل – كين " الوافد من وهران – قد خلفه وردّ هجمتين لهذا الامبراطور على الجزائر (١٥١٦ و ١٥١٩) وحقّق وحدة المغرب الاوسط.

أســس الـــدولـــة

ومثلما كان الشأن عند تأسيس الممالك المتلاحقة التي قامت في البلاد كانت عملية التوحيد من أعمال قائد حربي مدافع يجسّد انتصار قسم معيّن جغرافيا من بين السكان على المعارضة المؤلفة من المنافسين والقبائل المتنازعة حول تسيير الشؤون العامة وطبقة التجار البحريين والارستقراطية التي تميل الى قولبة قادة لا وزن لهم حتى ينعموا ويغنموا من أعمالهم. فكان الحاكم حينئذ لا ينتمي الى قبيلة معينة أو مجموعة معينة من القبائل المشاركة في السلطة وانما الى سكان مسلمين قـدموا على المغـرب. وسعيـا وراء الحصول على المساندة تجـاه سكـــان

الموانیء (٤) والقبائل التي جرّدت من نفوذها القديم وخاصة في مناطق قبائل كوكو ومملكة تلمسان القديمة، اعترف خير الدين بخلافة السلطان العثماني (١٥١٨)

---

(٤) هنالك نزعة الى تعميم مبالغ فيه لظاهرة" المقاومة" " للمحتل" التركي والواقع أن ذلك كان نتيجة جملة من المعطيات والمصالح الخاصة البيّنة ومنها :

– المدن الواقعة في نفوذ التجارة الاسبانية = مثل مازغران التي كانت حسب قول مارمول ((في طريق الانهيار والسقوط منذ احتلال وهران بسبب حركة القرصنة العربية في المنطقة، فلذلك كانت المدن في أمـــن واستقرار مع المسيحيين وقدّمت أعطيات للحاكم في شكل غنائم وفرتها أسواق وهران)) . (أنظر مارمول في كتابه المذكور . ص : ٣٨٥) .

– مركز العاصمة القديمة التي حكم عليها بالانقراض بعد انتقال السلطة : مثل تلمسان حيث ساندت طبقات الحكام في البداية محاولات بني زيان لاسترجاع مملكتهم بتأييد " شارل كين" وطبقة الارستقراطية الحضرية التي كان لها بعض النفوذ فهذه المدينة قد توسع نطاقها على حساب انهيار مملكة بني زيان. فمدينة " تينيس" التي كانت " عاصمة المنطقة" قبل تحولها طوال ٦٠ سنة . الى مقرّ الثورة الزيانية بقيادة مولاى يحيى الذى لقي المساندة من طرف مغراوة في شليف و " الـورسنيس" عندما أصبح ملكا على الجهة وهو الذى عاضده العرب على التخلص من النفوذ التركي (نفس المرجع ،ص: ٣٩٧ و ٣٩١) .

– حرص سكان الريف على تحيّن الفرصة للتخلص من تأثير المدن مثل " مغراوة" الذين غنموا من حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد منذ تغيير الحاكم بالمنطقة (نفس المرجع ص : ٣٩٧) . فهم قد طوروا الصناعات التقليدية والتجارة مع بني راشد حول معسكر والقلعة وبالخصوص مع زواوة بجرجرة في منطقة كوكو (بها أكثر من ١٦٠٠ ساكن) من الاغنياء الذين يقومون بالاضافة الى الفلاحة بالصناعات التقليدية الممتازة وفي ناحية جماعة صاريج حيث الريف الذى يحوى الكثير من الصناعات (أنظر نفس المرجع ص : ٤١٢) .

ويجب أن يدخل في حيّز الاعتبار السلوك المقابل والذى بمقتضاه يعتبر الاتراك" حماة" أو محررين ودون أن نقف عند انقلاب اقطاعيي كوكـو وبني عباس فلنذكر " بني زانمة" الموالين للاتراك للتخلص من نفوذ " تينيس" (نفس المرجع ص: ٣٩٧) وسكان " كاناستال" (CANASTEL) الذين والوا الاتراك بعد تعسّف الاسبان عندما هاجم محمد باى " ومامى عراز" مدينة وهران . (أنظر نفس المرجع ص : ٣٨٤) .

فحصل بذلك على الحكم الرسمي ولقب "يـاى لربـاى" أو باشا المغرب الاوسـط وتأييد الجيش التركي " الوجق " .

ـ المدن الواقعة في نفوذ التجارة الاسبانية = مثل مازغران التي كانت حسب قول مارمول ((في طريق الانهيار والسقوط منذ احتلال وهران بسبب حركة القرصنة العربية في المنطقة. فلذلك كانت المدن في أمن واستقرار مع المسيحيين وقدّمت أعطيات للحاكم في شكل غنائم وفرتها أسواق وهران)) .
(أنظر مارمول في كتابه المذكور . ص : ٣٨٥) .

ـ مركز العاصمة القديمة التي حكم عليها بالانقراض بعد انتقال السلطة: مثل تلمسان حيث ساندت طبقات الحاكم في البداية محاولات بني زيان لاسترجاع مملكتهم بتأييد " شارل كين" وطبقة الارستقراطية الحضرية التي كان لها بعض النفوذ فهذه المدينة قد توسع نطاقها على حساب انهيار مملكة بني زيان . فمدينة " تينيس" التي كانت " عاصمة المنطقة" قبل تحولها طوال ٦٠ سنة . الى مقـر الثورة الزيانية بقيادة مولاى يحيي الذى لقي المساندة من طرف مغراوة في شليف و" الـورسنيس" عندما أصبح ملكا على الجهة وهو الذى عاضده العرب على التخلص من النفوذ التركي (نفس المرجع ص : ٣٩٧ و ٣٩١) .

ـ حرص سكان الريف على تحين الفرصة للتخلص من تأثير المدن مثل "مغراوة" الذين غنموا من حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد منذ تغيير الحاكم بالمنطقـة (نفس المرجع ص : ٣٩٧) . فهم قد طوروا الصناعات التقليدية والتجارة مع بني راشد حول معسكر والقلعة وبالخصوص مع زواوة بجرجرة في منطقة كوكو (بها أكثر من ١٦٠٠ ساكن) من الاغنياء الذين يقومون بالاضافة الى الفلاحة بالصناعات التقليدية الممتازة وفي ناحية جماعة صاريج حيث الريف الذى يحوى الكثير مـن الصناعات (أنظر نفس المرجع ص : ٤١٢) .

ويجب أن يدخل في حيّز الاعتبار السلوك المقابل والذى بمقتضاه يعتـبر الاتراك " حمـاة" أو محررين ودون أن نقف عند انقلاب اقطاعيي كوكو وبني عباس فلنذكر " بني زاتمة" الموالين للاتراك للتخلص من نفوذ " تينيس" (نفس المرجع ص : ٣٩٧) وسكان " كاناستال" (CANASTEL) الذين والوا الاتراك بعـد تعسف الاسبان عندما هاجم محمد باى " ومامي عراز" مدينة وهران .
(أنظر نفس المرجع ص : ٣٨٤) .

فعندما قبل خير الدين رئاسة الوجق وجعله طبقة اقطاعية أجنبية الاصل تمكن من تولي مدينة الجزائر التي أطرده منها القبائل كما أطردوا الحفصيين التونسيين من المنطقة القبائلية ثم من شرق قسنطينة (١٥٢١ ـ ١٥٢٥) وخرج الاسبان من

بينيون (١٥٢٩) ، وسعى خليفته حسن آغة الى تدعيم الدولة بتوليه بجاية وفشل (شارل كين) في مهاجمة الجزائر (١٥٤١) وطرد بني عبد الواد نهائيا من تلمسان (١٥٤٣) .

وبهذه العمليات تأسست ، تحت النفوذ العثماني والمباشرة السياسية للوجق بمدينة الجزائر وهو جيش متجدّد يتركب من الموالي ، الدولة التي شملت عناصر مختلفة متباينة لا سلطة لها الا ما سمح به الوجق . فالدولة الجزائرية تختلف عن تونس التي آل أمرها الى الحفصيين رغم الحوادث حتى سنة ١٥٦٩ قبل انتقال الحكم الى الباشا (١٥٨٧) ، وهي تختلف أيضا عن المغرب الشريفي الذى لم يعرف الخلافة العثمانية في تاريخه فكان للجزائر نظامها الاقطاعي الخاص الذى تميّز بتحديد خصائص معينة حالت دون نمو الدولة وتوفير أدوات الصمود .

II — " الوجق " وصورة الدولة الجزائرية التي شكلها لفائدته .

فلقد كانت صورة السلطة التي وضعتها الدولة التركية بين اقامة ملك وتدعيم للنفوذ العثماني وهو ما يميّز الحكم وتطوره في الجزائر بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر فالوجق أدّى بخير الدين الى الولاء والاعتراف بالباب العالي وهو ما جعل للحكومة الجزائرية وجهة معيّنة تمثّلت في ادارة البلاد من طرف الطبقة الحاكمة التي تطورت شيئا فشيئا .

التنافس بين الرئيس والوجق الى سنة ١٦٧١ .

تولى حسن باشا الحكم مرتين بعد أبيه خير الدين كما أن صالح رايس صاحب القرصنة بالجزائر خلف والده حسن ثم ابنه محمد وقد كان آخر البايات الذين تعاطوا القرصنة من أصل ايطالي (كالابرى) وهو علج علي . وكان الحاكم الى آخر أيامه بيد الباشا المعيّن لمدة ٣ سنوات من طرف الباب العالي . فمثل حسن الكوريسكي أو رمضان السرداني أو حسن الثاني من البندقية أو المجرى جعفر كلهم كانوا عبارة عن حكام ينظرون تحت نفوذ السلطان العثماني دون روابط تشدّهم الى البلاد الجزائرية أو الى الفئة العسكرية الحاكمة المتركبة من الذين ينتمون الى القرصان فمنذ تحويل دولة البايات الى الباشات من طرف الباب العالي سنة ١٥٨٧ مثلما هو الشأن بتونس وطرابلس يمكن الاعتقاد الجازم بأن فشل القرصان (الرؤساء) (٥) والارستقراطية البحرية بمدينة الجزائر التي تقهقر نفوذها انما

---

(٥) مدلول الكلمة الحرفي " قائد " أو " أمير " ، وتسمية قواد القرصنة بهذه الالقاب دليل على دورهم الكبير وجمع الكلمة – رؤساء –

يقصد من دخول الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية ، فكان الباشا في سلطته قد حدّد من عمله كما وقع كبت طبقة الجيش والموالي المنظمة في الديوان الذى يأخذ بعين الاعتبار منزلة الروؤساء الذين يوءلفون العناصر الحركية في ما أنتجته حروب القرصنة. ففي سنة ١٦٥٩ آل خضوع ابراهيم باشا التام الى السلطان الى سجنه لاستيلائه باسم الباب العالي على ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك كانت لصالح الروءساء وكان الجيش يسلم للاغة الاموال التي كان يتصرف فيها قبل ذلك الباشا والاغة حاكم عسكرى ينتخب كل شهرين ويراقب مراقبة شديدة من طرف الجيش وهو ما يوءثر على استقرار هذه الخطة ويوءكد حرص الارستقراطية العسكرية على ارضاء المصالح المختلفة لجميع أطرافها وهو ما يوءدى الى القضاء على الدولة (مثلما كان الامر عند ارساء النظام الاقطاعي في العصر الوسيط الفرنسي) والى ضعف الذين من أجلهم وضع هذا النمط من الحكم فدولة الاغة عبارة عن فوضى لم يطل عهدها أكثر من ١٢ سنة (١٦٥٩ - ١٦٧١) وهو ما جرّ الى السماح الارستقراطية العسكرية أن يعوضها حاكم آخر تولاه رئيس وبحار كبير وهو الداى الذى يرأس الديوان.

دولة الداى : ضعف الحكم المركزى.

ففي سنة ١٧١١ عندما كان الدايات في عهد آخر باشا تابع لسلطة الباب العالي يسعون الى الحصول على لقب الباشاليك كانوا من ناحية أخرى يمثلون طوال قرن كامل والى حلول الاستعمار الفرنسي بالجزائر قوادا منتخبين من طرف العسكريين المقيمين بالبلاد من الارستقراطيين العسكريين والبحريين وكانوا يمتزجون بفئة اقطاعية صغرى لها ملكية الارض الجزائرية. وعند نشأة هذه الاقطاعية الصغرى كان الروءساء الذين كانوا أول من أسس منصب الدايات في التلاشي ونقصان الحكم لفائدة الوجق في حين كانت حروب القرصنة في الانهيار وثروات الدولة التي تصدر عنها في الضعف ، فكان الدايات يقيمون حكمهم القوى ويدعمون أسس الدولة وينزعون الى تجاوز الثورات المتكررة للوجق وهذا الحكم كان مطلقا يشبه الى حد بعيد الحكم الذى أقامته الدولة الحسينية مع بايات تونس. فلم يقم الدايات في ١٨٣٠ بتعويض الحكم وتحويله الى ملك مطلق أو ملك وراثي يحلّ محلّ سلطتهم الاولى وكان لانتصابهم في القصبة بمدينة الجزائر سنة ١٨١٨ أن يحميهم من محاولات القتل فكان هذا المقام يمنحهم حرية هامة تجاه الوجق والروءساء وقد يكون هوءلاء في محافظتهم على مناعة الدولة ومصالحهم قد حرصوا على جمع الحكم السياسي وأضعاف الضغوط على مجموعات السكان والاراضي

الخاضعة للاقطاعيين الذين يديرون الفلاحة وفاء للباى الذى لا يبدى تجاههم شيئا من الاخلاص مماثلا .

وكان سعي هوءلاء الحكام متجها الى مدّ نطاق نفوذهم الى الدويلات المجاورة لهم وكانوا يرجعون بالنظر في سلطتهم الى الباب العالي وخاصة الباشا في حين كان الدايات يوليهم الوجق وكانت حدود مملكتهم بين تونس شرقا والمملكة الشريفية غربا والسواحل البحرية من مصيردة الى طبرقة شمالا وهي حدود الجزائر المعهودة اليوم . وحاول الدايات في أواخر القرن السابع عشر أن يولوا تابعا لهم بتونس فيثيروا بذلك نزاعا مسلّحا طوال ٢٥ سنة بين المملكتين التابعتين الى نفس الخليفة العثماني ، كما أنهم ساندوا ثورات الاقطاعيين من المرابطين والروءساء من المغرب الاقصى ضد مولاى اسماعيل موءسس الدولة العلوية التي ستظهر بها في بداية القرن التاسع عشر مساعدات الثورات الفرق من درقاوة في وهران . ورسمت شيئا فشيئا معالم الحدود النهائية مع بعض التحوير وهي تلم الحدود المتعارفة الى اليوم للبلاد الجزائرية .

نظـــام الحكـــم المركـــزى

وفي هذا الاطار الجغرافي القار أقام الوجق ازاء الفئات الاجتماعية المتباينة التي تحتوى على السكان المقيمين تنظيما اداريا مرنا لكنّه يولي مبدئيا المقام الاول الاقلية التركية العائدة الى الامبراطورية التركية والنصارى الذين أسلموا في الدولة وهم الذين يتألف منهم الوجق نفسه ، فكان الحكم نظاما عسكريا يقوم به الوجق ويحفظ أصوله وأدواته وبالخصوص الوسائل المالية التي تمكنه من البقاء وكان ممثل الوجق هو الداى الذى يساعده الاغة وهو حاكم ينتخب من طرف الوجق كل شهرين ثم يساعده الخزناجي المكلف بالمالية ثم وكيل الخراج وهو بحكم مراقبته الاسطول البحرى يتولى أهم قوة خارجية للدولة ثم بيت المال (٦) وهو مجمع الاموال الواردة من الوراثة التي يبتّ فيها عند شغورها كما أن الوجق يحصل على الاموال التي يدعم بها سلطته ، وكانت المصاريف في ميزانية الدولة تبذل في أجور الجيش وأرزاقهم وتجهيزهم وهو ما يسمح بتوفير امكانيات الولاء والاخلاص والطاعة لدى السكان الذين يباشرونهم ، وتصرف هذه الاموال أيضا في تجهيز البواخر الحربية اللازمة في الحروب والقرصنة التي تسيطر عليها أسبانيا والناتجة عن أسباب تافهة لاقل التعليلات الديبلوماسية أو التجارية بين الدولة الجزائرية والقوى المسيحية . وأما امكانية الاشغال الكبرى فلم تكن مقررة في ميزانية الدولة

(٦) والترجمة الحرفية هي " بيت المال " (TRESOR PUBLIC)

واذا كانت هناك ضرورة لبعض الاشغال العامة فيقوم عليها المساجين والاسرى أو عند الاعمال الكبرى يختار العمال الذين يتقاضون مقابلا معينا وخاصة اليهود ٠

وكانت الدولة تولي المجموعات الدينية من المسلمين والفرق المختلفة والاسرائيليين قطاع التعليم والمشاكل المنجرّة عنه في ميدان تعليم الاطفال وهي تسهر على تسوية المشاكل الاجرامية والنزاعات بين أعضاء المجموعات المتنوعة، وكانت الدولة لا تدفع الا أرزاق العسكر مع اهمال أجور العمال والموظفين ولا يتلقى الداى نفسه بانتظام الا ماله باعتباره عضوا في الوجق ومن كانت على عاتقه مهمة ادارية في مختلف الدرجات وان كانوا ينتمون لغير المسلمين عليهم أن يوفروا للداى موارد مالية لحرمانه منها فكانت الاجور متأتية من الامتيازات لا من المصاريف العامة ٠

ففي الخلاصة لا يوجد في هذا الميدان ما يذكر من أوجه الجدوى ـ واذا كانت الممالك المسيحية التي تتنازع معها الدولة لا تقوم على " سجون من الرقيق" فان العمل المجاني لصالح الدولة لم يكن معدوما في شكل من الاشكال٠ فلقد كانت المستعمرات الاوروبية بأمريكا موءسسة على تجارة العبيد السود وذلك الى تحرير هذه المستعمرات في بداية القرن التاسع عشر بالنسبة لاسبانيا والى موفى سنة ١٨٤٨ في المقاطعات البحرية الفرنسية والى انتهاء الحرب الامريكية في سنوات ١٨٦٠ في الممالك البريطانية التي تحولت الى الولايات المتحدة الامريكية وحتى في فرنسا ذاتها لم تنقرض العبودية والاقطاعية الحكومية الا مع الثورة الفرنسية فلقد كان " كولبير" (COLBERT) يتعاطى القرصنة البحرية لتزويد " طولون" بالعساكر الذى كانوا يوءسرون من المراكب الجزائرية بالخصوص وكذلك من النصارى البروتستانيين الذين لم يدخلوا في الكاتوليكية وكانت الكنيسة الى الثورة الفرنسية تسهر على التعليم كما كان قواد الملوك والاداريون والقضاة والفلاحون يملكون مناصبهم بالمال حتى يحصلوا على مرتباتهم على حساب مخدوميهم وموكليهم ومن لهم ضرائب لم يوفوا بها٠

ولم يكن في هذا التنظيم أمر آخر يذكر غير الموءسسات الاقطاعية الصغرى التي تقام على تكتلات فردية بحيث يحتل أعضاء السلطة مناصب معينة تخول لهم الحصول لهم وللدولة التي تخدمونها وهي الباى لك حصة مالية ترفع من الانتاج القار للبلاد أى انتاج الفلاحة٠ ومن أوجه الطرافة في هذا التنظيم أن الذين يحتلون قمّة السلم من أعضاء الوجق يقع تجديد تعيينهم من العناصر الاجنبية وأن الاجيال المتولدة عن هذه العناصر وعن التزاوج بالنساء من السكان الاهليين (الكورغلـي) يمكن لها أن ترث خيرات متجمعة ولكن لا تحصل على كسب الاباء وهو ما يحول دون نشأة ارستقرا طية عائلية وراثية، ومن الظواهر الطريفة في هذا

النظام وجود أبنية اجتماعية قديمة تنطلق من القبيلة ـ وهي العرش الذى يتزعمه الشيخ الذى يتولى شوءون الجماعة ـ الى المدينة حيث تبرز طبقة الارستقراطية التجارية مرورا بالمراكز الحضرية الصغرى العائدة للملاكين من منطقة القبائل التي يسيّر شوءونها جمعية الى المجموعات ذات الاصل القبلي حيث تسيطر العائلات الكبرى فهذا التركيب الاجتماعي معقّد متشاكل وفيه بذور النمط القديم من التنظيم الاجتماعي المختلف النزاعات مثل استغلال الرقيق في الاشغال المسموح به ببعض النصوص الفقهية والعقود الاقطاعية (٧) وترتيب الخماسة.

وكانت الوظائف السامية بيد طبقة العساكر الاجانب من غير الاهالي فبالاضافة الى مسوءوليات الحكومة المركزية كانوا وحدهم يتولون ادارة الجهات التابعة للباى أو المقاطعات من الاوطان وبصورة نادرة وتبعا لتغير التنظيم يعينون بعض الاهالي (الكراغلة).

البنية الاقطاعية للادارة والتنظيم الاجتماعي

كان البايات وعددهم ثلاثة يعينهم الداى في ادارة جهاتهم حسب اختياره الفردى ـ ويطالبون بأن يقدموا اليه مرتين في السنة مبلغا ماليا معينا يمثل قسطه من الضرائب (الدنوش) .وكان منصب الباى امتيازيا تقدم من أجله الاموال والهبات تسلم مباشرة الى الداى كعنوان اعتراف مرة كل ثلاث سنوات بعد القيام بزيارة نجاحها يوقر تجديد التعيين في ذلك المنْصب (٨) أو ابطاله وقد يبلغ الامر الى الحكم والعقوبة بالموت. وللباى نفوذ على الجيش في منطقته ويسيّر العساكر مثل بقية الوجق الاغة لخدمة الداى مباشرة أو لفرض سلطانه ورفع الخراج والضرائب التي تجمع وكان الاغة مثل الخليفة وقائد الدار والباش كاتب يمثلون الوجق ويقتسمون مع الباى المناصب الادارية الكبرى والتصرف في المجموعات الجهوية التابعة للباى ويبقى الخزندار بمفرده ينتدب خارج الوجق وقد يكون من الموالي اليهود.

فكان البايات قد أسّسوا قصورا لسلطتهم ولهم عواصمهم الخاصة مثل المدية لباى " تيترى" بجنوب مدينة الجزائر، وقسنطينة في الشرق ثم مزونة ومعسكر ووهران

---

(٧) أنظر أعلاه.

(٨) ويرجع ذلك الى ما يسمّى الباشا

بعد استرجاعها من الاسبان في منطقة الغرب وذهب الامر بخليفة الباي في وهران بعد انتصاب الحكومة في هذه المدينة الى توليه شرق المقاطعة عند سهول شليف وتأسيس سلطة محلية في مليانة حيث يقيم . فالبايات يؤلفون خطرا على الدايات الذين يسعون الى التخلي عنهم بسبب كره السكان لهم فكانت منطقة فحص مدينة الجزائر والمتيجة خارج نفوذهم يتولى شؤونها عون حكومي وهو " خوجة الخيل" باعتبارها دار ــ السلطان مثلما كان الشأن في المدية مركز اقامة باي تيترى .فكان الاعوان الاداريون في المقاطعات الخمس الكبرى في البلاد الجزائرية ينعمون بالمناصب المختلفة ويغنمون من الاموال ما طاب لهم .

وكان " القائد " يدير شؤون الاوطان التي تقيم بها بعض الوحدات القبلية التقليدية وهو يمثل الوجق ويخضع للحكام الاعيان ويقدم القواد هبات وأعطيات للديوان . ويعضد القائد أفراد الجيش التركي في المدن والابراج المقامة في البلاد أو مجموعات من العمال واللزامة للمتخصصين في استخلاص الضرائب وكان الوجق يشكو من قلة عدد الاعوان وهو ما يفرض في حالة توسيع نطاق الحكم على أكبر مدى في البلاد اللجوء الى مساعدة قسم من السكان ومنحهم شيئا من الامتيازات وبالتالي صهرهم في بوتقة الاقطاعية الصغرى التي يؤلفونها وهي بنية يتسع مداها وتتأصل في التنظيم الاجتماعي في كامل البلاد .

وكان القوّاد والبايات في حدود تلك الاوطان يحصلون على مساعدة قبائل الدوائر أو أهل المخزن لمراقبة منازل السكان والرعية ورفع الضرائب والفرائض الشرعية وغيرها . وكانت هذه التجمعات النازلة في الاراضي التي يستثمرونها تتركب من المقاطعات الجماعية من أصحاب الخيل والابل ولا يفرض على هؤلاء الاعوان لا توظف عليهم المغارم والضرائب مقابل ما يقدمونه من خدمات لرفع الخراج ولدورهم في الحروب أن يؤلفوا دعما قويا بخيولهم لقوات الجيش وخاصة ما يبذله أهل المخزن (المخازنية) لعسكر الوجق . فهم عبارة عن مساعدين وسند مشابه لما ظهر في العصر الوسيط الفرنسي ، وهم كانوا سواء من الموالي للقواد ينتشرون في الرعية مثل " حجوط " في المتيجة أو من الفرسان المحترفين مثل الصبايحية بسهل شليف أو مجموعات موزعة على أقسام متعددة حسب الحاجيات العسكرية في تلك المقاطعات الثلاث التابعة للبايات مثل الدوائر والزمالة أو من القبائل الفلاحين المقيمين في مواطن ذات قيمة استراتيجية متميّزة سمحت لهم بالتفوق مثل قبائل موزاية الذين كانوا يحفظون طريق المدية .

وكانت فئة " الكـرغليـة" تقيم بالمعسكرات ولهم دور المساعد من مقاتلة أو جيش مسلح وهو ما كان عليه الامر في مركز سلطة الباى وفي الابراج مثل"سور الغزلان" وحمزة (البويرة) وفي المراكز الكبرى للصناعات التقليدية أو التجارية مثل مستغانم وتلمسان والبرج بوهران والمسيلة وتبسة وبسكرة وبجاية في منطقة قسنطينة .

وكانت سلطة الباى خارج الاوطان المراقبة مباشرة معترف بها من طرف شيوخ المجموعات السكينة الكبرى من القبائل والاحلاف القبيلية الراجعة الى نفوذ قبيلة جامعة ، وفي مقابل مساندة الباى للحفاظ على تلك السلط الفردية أو الجماعية وسعيا وراء تواصل الوراثة كانت عائـلات الاعيان مثل " شيخ العرب " (بني قانة) بجنوب قسنطينة والمقراني (٩) وهم روءساء مستقلين من بني عبّاس في مجانـة والبيبان وبني حبيلس في جيجل والقبائل مثل ريغة بجنوب سطيف تدين بطاعتها وتدفع الضرائب وترفعها على الافراد والجماعات الراجعين الى أحلافها ، وكانت الجمعيات الدينية الكبرى تحت النفوذ التركي مثل أولاد سيدى الشيخ في وهران أو " الزاويات" التي تسعى للحصول على المساعدة الحكومية لمواجهة التحالفات الاخرى ولا تعترف بحكم الجزائر المركزى مثل التيجانية الموءسسة سنة ١٧٩٨ . فلقد غنم الباى من المنشقين عن هذه الزاوية أو الجمعية المساندة له . وكان الامر كذلك بالنسبة لعدد من القبائل البربرية مثل " فليسـة" المواجهين لـــزواوة المستقلين بدولة كوكو القديمة أو مثل " طرارة" تجاه القبائل المغربية ، فهوءلاء جميعا كانوا يعترفون بالولاء الى سلطة الجزائر وغايتهم الحصول على مساعدتهـا في مواجهة الاعداء فكان الامر يتعلق بتنافس " الصفوف" وهي عبارة عن أحلاف غير قارة مثل الفرق أو القبائل التي تذعن قديما وهي الان تنقلب عن الحلف وهي معاهدات كثيرا مالا تثبت تحت نفوذ الباى الذى يخضع بدور للحكم المركزى لكسب مساندة السلطة الرسمية .

---

(٩) وهذا المثال كان مميّزا فمقران لم يكن سوى شيخ بني عباس عند الغزو التركي ، وكانت طبقة الفلاحين من مجانة مرتبطة بقدمائها ، " فهم كانوا تحت طاعتهم وتفرض عليهم الضرائب مرات عديدة ويخضعون الى الاسياد من الجبال" حسب عبارة "مارمـول" (MARMOL) فـي كتـابه المـذكور ص : ٤٢١ .

وعند نزاعه مع شيخ قبائل كوكو المنافس سلّم الباشا التركي حسن المنطقة الى ذلك الشيخ في غرب قسنطينة فتولى قلعة المسيلة التي أسسها صالح

فهذه الروابط السلطانية اذا كانت تعمّم بنية اقطاعية توازي العادات الاجتماعية فهي تفتح المجال الى ظهور تنظيم تسلسلي وراثي في هذه الحالة يخرج عن نطاق سلطة الوجق الذى يسعى المستفيدون فيه الى مضاعفة امتيازاتهم المالية الناتجة عنه في جين أن الضحايا ليس لهم الا التسليم بما آلوا اليه من المصير ـ ففي البوادى وحسب المناصب الجديدة لا تخضع الممتلكات العائدة للباى الى الاحكام الشرعية فيما يتعلق برفع الجباية ولو في استخلاص كراء الارض وهي امتيازات الحكم وقواد الجيش" والكراغلة " والروءساء مثل العديد من حواشي متيجة أو ما ترك من الاراضي دون خدمة مقابل أموال ترجع تعود من الادارة الى أصحاب المزارعة.

وأما في المدن فكانت الاعمال التي تخضع الى الضريبة الشرعية المماثلة لما عليه الامر في القرى تعود بالنظر الى " الامين " الذى كان له دور في تسيير أصناف الصناعات بمساعدة قانون يضعه "شيخ البلد "بمقتضى نظام مالي خاص. وكان سكان المدن الذين يتميّزون عن المسلمين السنّيين نظرا لاسباب دينية مثل اليهود أو المزابيين الاباضية ولاسباب سياسية مثل القبائل المستقلين بنواحيهم أو لاسباب عبودية لاغلبية الرقيق السود (من العبيد أو المطلقين) يوءسسون مصانع خاصة (مثل صناعة المجوهرات عند اليهود وادارة مجازر اللحوم والحمامات عند المزابيين) . وكانت لهم قوانينهم الخاصة وعاداتهم وتقاليدهم المحافظ عليها ويمثلهم

رايس بالاضافة الى ((ثلاث فرق حربية تركها صالح رايس بالقلعة عند حربه بتوغورت)) (أنظر نفس المرجع ص: ٤٢٠) . وعند حمايته بهذه السلطة حافظ مقران على حكمه في مجانة وفلاحيها : ((فمنذ تولي الاتراك بمملكة تلمسان تحولت الحياة الى تيار القرصنة البحرية لدى السكان العرب وبني عباس)) (أنظر نفس المرجع ص: ٤٢١) . وتحالف حسن باشا فيما بعد مع شيخ كوكو " منذ أن تسالم رئيس كوكو مع الاتراك أصبح يتمتع بسلطان قوى جعله يساندهم ضد بني عباس" . (نفس المرجع ص : ٤١٢) . وانقطعت صلة مقران بهوءلاء وافتك منه ميدانه فاستولى حسن باشا على المسيلة وقلعتها القديمة وحول مدافع المسيلة الى "قلعة بني عباس حيث يقيم" (نفس المرجع ص: ٤٢٠) و" أسس برجا في مجانة" لحراسة المدينة والسكان من " هجومات شيخ بني عباس " ثم أقام قلعة زمورة وبها جيوش تركية .

وحسب " مارمول" لم يسترجع أولاد مقران أراضيهم الا في صورة منازل تراقبها الابراج.

" المقدّمون" ، وكان اليهود يدفعون الجزية والضرائب الاضافية في الجمارك مثلا وهم يعتبرون من الاجانب مثلهم مثل النصارى الذين ينظر في شؤونهم ويمثلهم الفاصل الاجانب.

وينتج عن هذا التنوع في القوانين والتعدد للامتيازات تركيب معقّد يذكرنا بما كان عليه الامر بفرنسا في العصور القديمة بما فيها من التنظيم العسكرى والمقاطعات الجهوية ذات التنظيم " الحقيقي" وذات التنظيم " الفردى" . وينجرّ عن هذا التركب تفكّك في مركزية سلطة الدولة التي تعجز عن جمع مواردها الضرورية وهو ما يؤدى الى مضاعفة الخطر الناجم عن حجم الضرائب التي كان يمكنها الحصول عليها وهو ما يؤول كذلك الى خطورة النزاعات الداخلية والشلل الاقتصادى في حين تنشأ عن التنظيم الاقطاعي اختلافات اجتماعية مما يلح على الدولة أن ترفع في شكل ضرائب أموالا ضخمة وقسما هاما وان كان محدودا من الانتاج.

III ـ ضعف الدولة = سببه الاقطاعية =

لم يكن السبب الوحيد في تفكك السلطة المركزية هو انعدام الانسجام بين الجهات ـ والمجموعات ذات التنظيم المختلف من ممتلكات الدولة من القبائل وأصحاب الاراضي مثل بعض " الحواشي" والعزل وأملاك البايات وأراضيهم ومن دائرة أو رعية والمدن وما بها ممن ينتمون الى الوجق و" الكور وغلية" والاصناف المسلمين السنة والمجموعات المزابية واليهودية والاجنبية والاحلاف والقبائل والممتلكات الدينية الخاضعة أو الموالية الحليفة دون أن نذكر المناطق الخارجة عن ادارة الوجق.

الخلل النسبي في تنظيم الضرائب المباشرة

أدّى تفكك المركزية الادارية الى حرمان الدولة من القسم الاكبر من الاموال العامة لصالح المجموعات المحلية والجهات الثلاث الخاضعة للبايات أو لفائدة مجموعة الاقطاعيين مثل شيوخ القرى القبائلية (خروبة وطدارت) والدوار أو الشيوخ الكبار في العروش والقواد الراجعين الى البايات، وكانت المجموعات الصغرى الخاضعة للحكم اذا تحولت عن حالة الاسر الكبرى المستقلة التي تؤلف خلية سياسية فلها مسؤولية التصرّف في المصالح المشتركة وتسيير الاسواق وتعهّد طرق

الرى والابار ثم لها أن ترفع معاليم البريد وتقديم المنح الى الحجيج القاصدين مكة، وكان تصرّف هذه المجموعات تماثل شكل التنظيم البلدى أكثر من النظام القبلي، وهي كانت في حاجة الى تزويد الميزانية بالاموال اللازمة ورفع الاموال التي تضاف الى ما يتطلبه الباى في منطقته وما يقوم به فيها من شؤون عامة مثل الامن في المدن وبعث البعوث لرفع الجباية، وكان للباى حاجيات أخرى تضاف الى ما يقدّمه الى الادارة المركزية بالجزائر، وأما الداى فكان يحتاج الى ما يوفّر اصلاح البواخر والمؤسسات العامة (مثل الثكنات والسجون) • ثم توفير أرزاق العساكر وتجهيزهم بالعتاد والنظر في مسائل العبيد وشؤون دار السلطـــان •

ومن الظواهر التي تسترعي النظر أن ميزانية البايات في مناطق وهران وقسنطينة كانت تفوق ميزانية العاصمة التي يديرها الداى نفسه• فلقد كانت ميزانية المنطقة الشرقية حسبما ورد في ملفات عثرت عليها في قسنطينة سنة ١٨٣٧ المجموعة الفرنسية في حملتها (١٠) ـ تتضمن مداخيل الضرائب والاراضي التى بلغت ٥ ٠٧٦ ٧٠٥ فرنكا أى ما يتجاوز مليارا من فرنكات ١٩٥٥، في حين أن ميزانية البلاد كلها حسب الاستنتاجات من الملفات التابعة الى خوجة الخيل وكراس "العشور" التي وضعها أفراد من الجيش الوافدين مع الماريشال "دى بورمون" (DE BOURMONT) سنة ١٨٣٠ (١١)، لم تتضمن من المداخيل من نفس الصنف الا بمقدار ١ ٦٠٠ ٠٠٠ فرنكا أى بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥ • وحسبما ما أورده قنصل الولايات المتحدة" ويليام شالر" (W. CHALER) (١٢)، فان الضرائب التي سجلت في مقاطعات البايات والقواد السبعة في دار السلطان لا تمثل، حسبما ورد في مداخيل البلاد سنة ١٨٢٢، الا ١٤٠ ٠٠٠ قرشال حوالي ١٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥، أي نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع العام من الميزانية، وهذه الظاهرة تدل على مدى ما للبايات من مداخيل ومدى ما يرجع الى الدولة من أموال نتيجة المدخول العام ونسبه الانتاج في البلاد•

ولم تكن المجموعات الجهوية بمفردها تحصل من الميزانية على مصاريفها بل هنالك قواد الجيش الذين اقتنوا مناصبهم ومنصب القائد الذى يدفع مقابل حصوله على الوظيفة مقدارا من المال وشيوخ القبائل الصغيرة الذين يعدمون في

---

(١٠) أنظر جدول المؤسسات الفرنسيه بالجزائر (١٨٣٠ ـ ١٨٣٧) ـ ص: ٣٧٠
(١١) نفس المرجع (١٨٣٨) ـ ص: ٣٧
(١٢) أنظر المرجع المذكور • ص: ٤٩

أغلب الاحيان أموال الضرائب ومصاريف جماعاتهم وهم يرون أنهم سيسترجعونها مقابل ما يجمعونه وما يبلغه سعر " موطنهم " أو قيمة منصبهم ، وهذه الظواهر نتيجة عادية لاعتماد نظام مركزي لاهم المناصب والوظائف الادارية وتلك خاصية لبنية اقطاعية دنيا مثلما كان عليه الشأن في فرنسا فيما يتعلق النظام العتيق للاقطاعية واشتراء المهن والممتلكات مثل الضيعات العامة، فلقد كان التابع يحرص على خدمة الحاكم في تنظيم حكم الباشا الذى كان في النظام الشرقي المتعارف، ولكن ذلك يمثل شكلا من المجتمع الذي يبدو فيه الانتاج (وهو مقام على الفلاحة) غير موفق في وضع القيم المالية في ذروتها وحوالتها بحيث تتمكن الدولة من تسديد رغبات العمال بما فيه الكفاية.

فكان ضعف المداخيل من الضرائب يجرّ الدولة الى الاعتماد على موارد مالية أخرى غير الجبايه: مثلا الشركات التجاريه وفي حالة الحرب رفع الضرائب على ما يصدر من المنتوجات عن القرصنة البحرية، وفي حالة تدهور الحركة التجاريه تعمد الدولة الى الزيادة في الضرائب ووضع ضرائب جديدة غالبا ما تكون غير شرعيه وبذلك العمل ورغم حجمها المحدود فينصب مصدر المداخيل وهو ما جرّ الدولة الى مضاعفة عمليات اكتراء الاراضي أى تهريب الاموال بين الجمع وصندوق " الخزناجي ". وكانت الفرائض الشرعية تقع بالخصوص على الخيرات والانتاج الفلاحي مثل العشر المرفوع على المحاصيل الفلاحية والزكاة التي تلحق الحيوان والغرامة التي تمسّ استخدام الاراضي المشتركة والتي لا تخضع الى الخراج ثم اللزمة وهي ضريبة تدفع في شؤون الحماية للمجتمع الاسلامي وجميع هذه الفرائض لاتلحق الاراضي التابعة للبايات فكان الخراج الذى يوظّف على الارض غير الاسلامية لا يطالب به الا الرعيه وأما الجزية فهي تلحق غير المسلمين من اليهود في المدن باستثناء ما يقرّه الشرع من الوظائف ، ووضع " الحكر" على " الازلية" كمقابل لتسليم الارض التابعة للباى ليك وهي ضريبة تشبه حق الاقطاع الفلاحي وتضمّ مقدار ما يرفع من المحصولات في " الحوش" حول دار السلطان الراجعة الى الدولة وهي تحتل نفس المنزلة والاملاك الخاصة. وكانت طريقه جمع الاموال في المدن يتمثّل في استخلاص المظالم على التجار والصناع بترك الامتيازات الصناعية لهؤلاء مقابل جمع المال من طرف " الامين" في صورة ضرائب أو توفير خدمات المرتبطة بالانتاج وبالخصوص العائدة الى تسديد حاجه الباى ليك. فاليهود مثلا حصلوا على امتياز ضرب العملة في حين أن أصحاب الخيل والسراجين يوفرون مجانا لوازم الفرسان وأما صناعة الاسلحة فهي توفّر تجهيز الوجق بما يحتاجه في حين أن ضريبة المهنة وتوظيفا على الملكيه العقارية يرفعان على سكان المدن .

تأثير الدولة ومزارعيها على المبادلات التجارية

وكان استجلاب الاموال يتوفر بالخصوص في حصر الخيرات في نطاق الدورة التجارية والمبادلات فالحصول على السلع بالمدن يتطلب دفع نسبة ٥ أو ١٠ بالمائة من الثمن العام بالاضافة الى المعاليم الجمركية في الموانىء التي تبلغ نسبة ١٠ بالمائة ترفع على الواردات التي يقوم بها اليهود والاجانب الذين لا يرتبطون باتفاقية تجارية مع الباى، ونسبة ٥ بالمائة لمن كان لهم حق البلاد الاكثر امتيازات ثم بداية من القرن الثامن عشر يدفع التجار المسلمون نسبة ١٠ بالمائة على بضائعهم. ولم يرخص في عملية التصدير الا بعد الحصول على الرخص مقابل التذكرة المحددة ونتج عن هذا التنظيم وضع مراكز احتكارية اذ أصبح الداى يمنع من اخراج المنتوجات الضرورية في قوت البلاد وخاصة الحبوب، وفي ميدان القرصنة البحرية ذاتها وهي التي لم تكن شكلا من أشكال الحروب البحرية فحسب بل هي أيضا عملية تنوب المبادلات التجارية مع البلدان التي تتنازع مع الجزائر، كانت ترفع وظائف نسبتها بين ٨ و ١١ بالمائة على المغانم المجلوبة من طرف الرؤساء والتي توفّر معاش السوق، وفي سنة ١٧٨٠ منعت القرصنة الخاصة فآل جميع المحصول من حروب القرصنة البحرية الى خزينة الدولة، ومنذ نهاية القرن السادس عشر شرعت الدولة في استجلاب خيراتها من مراقبة المبادلات التجارية وحسب ما يقول: "مارمول". (١٣)

((فاذا كانت ديوانة وهران قد أصابها الخسران فان الجمارك بالجزائر قد تعاظمت فكان لها مدخول يفوق ما توفّر لبقية الدولة)).

فالدولة حصلت شيئا فشيئا على الاحتكارات ولكنها لم تقو على مراقبة الحركة دون أن تعتمد على عملية الاكتراء للانتاج ورفع الضرائب فوضعت توزيعا خاصا لها، فكان اقتناء البضائع والديوانة من اختصاص الخوجة، وتصدير الصوف اكتراء " المقدّمون" من اليهود مقابل حقّ الخرج بنسبة ٢ بالمائة. وكان الجلد من نصب وكيل الخراج والحبوب من اختصاص الداى. وكانت الاشغال العمومية مثل اصلاح القنوات وتعهّد الطرقات والسكك والجدران تحت رعاية (الوكيل) مهمّته استجلاص الاموال الضرورية واستعمالها في ذلك المحال، وأما الضريبة الموظفة على " النساء العموميات" فكانت من مشمولات " قائد الدار" وكانت الشركة الافريقية (شركة

---

(١٣) أنظر كتابه: ص: ٣٣٢ .

مرسيليا) تهتم بالتجارة البحرية وصيد المرجان على سواحل قسنطينة ، وكان جميع الاعوان من مجرّد الامين لبعض المصانع الى الداى قد تحولوا الى طبقة ثرية في حوزتها قسم من الاموال المجموعة ، فكانت الوظائف والمزارع المكرية لا تدرّ على الدولة الا القليل من المال المجموع من الضرائب والمغارم ، ففي الجزائر (في أيام مارمول) ((كان الدخل يتجاوز مليون فرنك ذهبا في السنة)) (١٤) . غير أن خوجة " باب عزون" بالجزائر في سنة ١٨٣٠ لم يدفع للدولة الا ما يعادل ١٧ أو ١٨٠٠٠ فرنكا (حوالي ٣٠٥ ملايين فرنك ١٩٥٥) وبمقتضى الاتفاقيات المتوالية مع الحكومات الفرنسية (١٥) ، كانت الشركة الافريقية قد تراوح كراؤها بين ٦٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ فرنكا (بين ١٢ و ٤٠ مليون فرنك ١٩٥٥) وكان على خوجة الجلود والجمارك دفع سنوى يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٨٠٠ قرشا حسب " شالر" أى (حوالي ٥ ملايين ومليون واحد من الرنكات ١٩٥٥) وكان " مقدم" اليهود لا يؤدى على الصوف الا ٤ أو ٥ آلاف فرنك (مليون فرنك ١٩٥٥) في سنة ١٧٨٨ (١٦) .

وبهذه الحالة كانت ميزانيات الدولة في النقصان وخيراتها في التقهقر في حين كانت مداخيل الدول الاوروبية آخذة الى الزيادة. فكانت ميزانية الدولة تقدر بحوالي ٤٥٠٠٠٠ نقد ذهبا (دوكي) (ما يفوق مليارا من الفرنكات ١٩٥٥) ، وحدّدها " دياقوهايدو" (DIEGO HAEDO) سنة ١٥٧٧ (١٧) ، بحوالي النصف (أى ٤٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) ، و " شاو" (SHAW) سنة ١٧٣٠ (١٨) بما قدر/٨٠٠٠ ٤٣٤/ قرشا (٤٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) ، وحسب تقدير وليام شالر ، بلغت الميزانية سنة ١٨٢٢ أرقاما مماثلة ضبطتها توقعات روءساء الجيش الفرنسي سنة ١٨٣٠ (١٩) .

---

(١٤) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(١٥) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٣٧) .

(١٦) أنظر " شالر" في كتابه المشار اليه .

(١٧) أنظر " فونتيردىبارادى" (FONTER DE PARRADIS) – في كتابه المذكور

(١٨) أنظر : هايدو (HAEDO) في كتابه .

(١٩) أنظر " شاو " في كتابه .

VI ـ التطور الاقتصادي والاجتماعي وقع الضغوط والاعتداءات الاجنبية .

كانت جملة من الظواهر أدّت الى بلورة الانهيار الذى بدأت ملامحه تبرز للعيان من جرّاء عدم الاستقرار الاجتماعي في الماضي والى تدعيم منزلة الطبقات الغنية على حساب الطبقات التجارية ، وهذه الظواهر تمثلت في الخطر الاساسي وحالة الحرب الدائمة المنجرّة عن تنظيم الدولة الجزائرية من طرف طبقة ارستقراطية عسكرية مرماها الصراعات المسلحة والنزاعات البحرية في صورة سبق أن استعرضناها .

فكان دور الحضور الاسباني ظاهرا للعيان متمكنا من البلاد الى سنة ١٧٠٨ ثم بروزه من جديد بين سنة ١٧٣٢ و ١٧٩١ في منطقة وهران وهو ما أدّى الى تحويل الريف المجاور في مساحة كبرى الى قفر لا يقيم به من السكان ما يذكر وانما تركت الى الرعاه والزراعات الموسمية التي قامت عليها بنو عامر الذين كانوا يقدمون الى الاسبان ضرائب توظف على الحبوب أو يشتركون معهم في الغزوات على قطعان الحيوان ، ومن نتائج هذا الخطر الاجنبي انتشار ظاهرة البدو الرحل وتفاقمها اذ تجاوزت فئة الفلاحين وقد تعرّض " مارمول " الى ما يمكن أن تنتجه جهة "تسالي" اذ كانت بها طرق الحرث متوفرة بانتظام ويؤكد على ملكية عدد كبير من "الابل والخيل" لدى السكان الذين يخشون أهالي وهران (٢٠) ، ومنذ ذلك الحين (نهاية القرن السادس عشر) ، كان " مارمول " يرى في هذه الوضعية وصول البعض الى الحكم الاقطاعي في جهة " السيق" (SIG) وذلك بالسنة ((لعدد كبير من العرب الكبار الذين يرفعون الجباية من البربر في تلك النواحي وكانوا دائما مسلحين بسبب عساكر وهران الذين هم على مقربة منهم)) . (٢١)

وبعد خروج الاسبان نهائيا حلّ بين بني عامر الذين صاروا من الرعية عدد من المخازنية والزمالة الموالين للباي وهو ما جعل السكان يستقرون بين " السيق " و"المقرة" وناحية " تاموشنت" في مناطق متوزعة ويحافظون على الحياة البدوية والفلاحة التي يعوزها النمو وحركة تجارية نادرة وتركيب اجتماعي قائم على البنية الاقطاعية وما رواه اليهودي " سلمون" كروزيت (٢٢) ، سنة ١٨٣٠ في المنطقة

---

(٢٠) أنظر كتاب " مارمول" المذكور ـ ص: ٣٥٨ .

(٢١) نفس المرجع ـ ص: ٣٥٩ .

(٢٢) أنظر "روزيت" (ROSETTE) في كتابه . ص: ٣١٢ وما بعدها

بين " السيـق" بوهران دليل على أهمية " بلاد البارود " و " الخـلاء " البلقـع العام في تلك النواحي ٠

ولقد تجلت قيمة القرصنة البحرية وهي شكل من أشكال الحركة التجاريـة أيام الحرب تعتمد على التفوق في العتاد الحربي وبلورت مجموعة من المعطيات في بيان تلك القيمة وحولت القرصنة الى طريقة متوخاة بصورة عادية، وهذه العوامل تتمثل في كثرة محاولات الدول الاروبية الكبرى لاحتلال الجزائر تحت تعليلات متعددة منها الحروب الدينية الصليبية وتحرير العبيد والدفاع عن المصالح القومية والتجارية المبالغ فيها أو الرّد على الروءساء الذين نجحوا في السيطرة على البحار، وكثيرا ما عمدت القوى الاجنبية الى استعمال العنف لفرض تدخلاتهم ٠ فطوال القرن السادس عشر كثر اللجوء الى قصف الموانىء البحرية ومحاولات احتلالها عنوة وذلك مع البعثات الاسبانية التي لاحت من جديد في القرن الثامن عشر وبالخصوص مع "أوريلي" (OREILLY) الذي فشل في هجومه على مدينة الجزائر سنة ١٧٧٥ وتوالى قصف مينائها في سنة ١٧٨٣ و ١٧٨٤ ٠ وفي القرن السابع عشر تجسّدت المحاولات الفرنسية في تحويل البلاد الى مستعمرة والسيطرة على ما تمخضت عليه الاتفاقيات التجارية بمرسيليا من فوائد وامتيازات ونتج عن ذلك ابطال المعاهدات وهجوم الدوق " بوفـور" على جيجل سنة ١٦٦٤ ثم قصف ميناء الجزائر من طرف " ديكين" (DUQUESNE) و " تورفيـل" و " دستيري" ٠ واذا كان قصف سنة ١٦٦١ و ١٦٦٥ لم يجرّ الى أضرار كبرى فان قصف سنة ١٦٨٢ قد نتج عنه قتل ٤٠٠ مواطن جزائري وتحطيم ٦٠ منزلا، كما أن نتيجة الهجوم الذي تمّ سنة ١٦٨٣ كانت بالغة الخطورة، وفي سنة ١٦٨٨ تهدّمت العاصمة بعد قصفها بعدد من القنابل بلغت ١٠٠٠٠ قنبلة ٠ ونهجت قوات الاسطول الانقليزي سنة ١٦٦٢ ثم في ١٦٥٥ و ١٦٧٢ نفس الطريقة وتذرّعت بأسباب متماثلة وذلك قبل هجومها سنة ١٨١٦ الذي قام به اللورد " ايكسموث" تحت رعاية الحلف الديني، ولم تتـوان الولايات المتحدة الامريكية أيضا على اللجوء الى القوة وسياسة المدفع ضد الجزائر سنة ١٨١٥ (٢٣) ـ ومن بين العوامل التي خلقت عناصر عدم الاستقرار والامن في ميدان الفلاحة والحركة التجارية في البقاع العديدة تلك النزاعـات المتواترة على الحدود البعيدة المتنازع فيها بين القبائل المتعادية التي كانت تعترف للجزائر بالولاء عند رفض الاطراف الاخرى وشتى الحروب مع البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب وبالخصوص في سنة ١٦٨١ و ١٧٠٥ ٠ ولنذكر أن سنة

---

(٢٣) أنظر الفصل الموالي بعنوان : الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ـ II

١٧٠١ شهدت تقدّم الجيش المغربي بقيادة مولاى اسماعيل الى حدود شليف قبل تقهقره وأن المراديين من تونس قد أدركوا مدينة سطيف قبل تراجعهم .

ازدهار الفلاحة وأسسها السلبية : الانتاج الفلاحي وانعدام التسويق

واذا كان سكان السهول والجنوب الذين لم يعرفوا القرار يسعون الى التخلص من ثقل وطأة الضرائب ويفضّلون القيام على تربية الحيوان والتنقل على الفلاحة التي كانوا يتركونها الى القواد ينعمون بمحاصيلها ، واذا كان ينتج عن ذلك تأخّر في الاقتصاد الحضري بالنسبة للمعاش البدوي فانّ شهرة الثروة الفلاحية للجزائر لن تعرف القدح فيها الى بداية القرن التاسع عشر .

فاستقراء محاصيل الضرائب وأصناف السلع المصدرة ورحلات المسافرين أدّى الى ملاحظة أهمية الحبوب والحيوان في رصيد الثروات الفلاحية للبلاد فهي كانت توفي بحدّ الكفاية لا فحسب لاستهلاك السكان ولكن لتوفير المبادلات الضخمة المضاعفة بأعمال تجارية بارزة في مواد الجلود والصوف والحبوب والزيوت وغيرها . ويضاف الى هذا الانتاج حول المدن وحتّى بعيدا عن مراكز الاستهلاك حيث تكون الظروف ملائمة انتاج الخضر والفواكه والكروم والارز والبقول من الزراعات السقوية وكانت المنتوجات ـ الصناعيه الفلاحية أيضا تتكاثر مثل القطن وشجر دودة الحرير ولكن ذلك لم يشهد ازدهارا . كان يسمح به تطوير انتاج للمنسوجات الصناعيــة .

ولا يمكن احصاء هذه الثروات بدقّة ، ومن البديهي أنّ " ليون الافريقي" و " مارمول" و " هايدو" قد تخلّصوا الى روءية عامة في تقدير الخيرات الى القرن السادس عشر وقد كانت مختلفة بمقتضى فقدان التوازن الطبيعي للكفاءات وتباين الاوضاع في الارياف بالمقارنة مع نفوذ المدن وصفار الاقطاعيين من البدو والاتراك ، ورأينا ما أشار اليه " مارمول" من تقهقر الفلاحة وعدد السكان في منطقة شاسعة من جهة وهران بحكم مجاورة الاسبان ، ويلوح من خلال عرضه أن الاراضي الحضرية كانت موطن الزراعات المتقدّمة المختصّة ومنها الفواكه وأن أراضي الريف كانت ضعيفة المنتوج أو غير مثمرة اذا ما استثنينا ما كان تحت تصرف الاتراك من الزراعات سواء في البادية أو المدينة ، وغالبا ما كانت تجارة الفحم المشتق من الخشب هي الانتاج الوحيد المذكور ، ومن ذلك " طرارة" ((الذين كانوا فقراء ، فالجبال لا تدرّ الا الشعير والعلف ولكن كانوا يقومون على قطيع الحيوان ويستثمرون

غابات الخشب المصعول ويحولونه الى الفحم الذي يروج في المدن ويبيعونه الى جيرانهم من " أولحاصة" (OULHAÇA) الذين لم يكن لهم من تجارة سوى الفحم)) (٢٤) .

وكانت هذه الاراضي التي ارتبطت بمدنها في معاشها أو بالوجود التركي نفسه ذات ثراء مثل بني أورنيد " الذين ارتبطوا بمدينة تلمسان وكانوا يقيمون بالقرى الاهلة بالسكان والمنازل العديدة" وهم كانوا يتعهّدون الاشجار المثمرة ومواد الفحم والحبوب وهو ما تعرّض اليه الهولندى " درابير" (DRAPPER) في مؤلفاته في القرن السابع عشر (٢٥) ، وكانت الوضعية ذاتها لدى بني " عزيل" وبني " زتيمة بالظهرة" وهم من البربر والعزوافة الاقوياء الشداد يكثر عندهم الشعير والمعز والعسل والشمع ويتاجرون بهذه المواد في سينيس . (٢٦)

وبعيدا عن الاراضي المجاورة للمدن توفّرت الهضاب الجبلية الصالحة التربة مثل جبال بني رشاد بشمال معسكر " التي تكثر بها القموح والمراعي" وكان سكانها " يقيمون بالقرى ويخدمون أرضهم العنية بالكروم " (٢٧) . ثم يليها سهل المدية حيث القرى البربرية العديدة وحيث يجمع الشعير والقمح والبلوط والكروم والاعناب الجافة المصدرة الى الجهات الاخرى (٢٨) ، والى جانب ذلك نذكر السهول العليا بقسطينة مثل المتيجة" الذى تنتج القموح بغزارة" (٢٩) ، واذا كانت بعض الجهات لا تدفع الضرائب وتتخلّص من السلطة تحوى بعض الاراضي الرديئة مثلما كان الحال في القرون الوسطى " مثل الورسنيس التي كانت قمتها تنتج مادة صالحة لصناعة

---

(٢٤) أنظر " مارمول" في كتابه : ص: ٣٨٨

(٢٥) أنظر " درابير" (DERAPPER) في كتابه المذكور حيث يشير الى أن اراضي بني أوربند كانت مكتضة بالسكان.

(٢٦) أنظر " مارمول" في كتابه المذكور. ص: ٣٥٦

(٢٧) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(٢٨) نفس المرجع ص: ٤١٠

(٢٩) نفس المرجع . ص: ٤٢١

القفاف والزرابي (٣٠) ، واذا كانت جهات أخرى منظمة في مناطق محمية (٣١) ، فان تلك الاراضي كانت تستغل على أحسن الوجوه مثل جبال جرجرة حول كوكو وجماعة صهريج حيث كثرة " الاشجار المثمرة والبساتين العديدة وانتاج الزيوت والقمح والشعير . (٣٢)

وأما السهول العليا التي يقيم بها البدو فقد كانت عبارة عن ريف كبير خال يقطن به كثير من العرب المتجولين المترحلين " (٣٣) ، به ثروات سهول " ايغريس " وسهول بجاية حيث " يسكن العرب وزواوة تحت نفس الخيام ومعاشهم كان من دقيق الشعير واللحوم والكروم والقسطل . (٣٤)

فالظاهرة الجديدة في هذا المحيط ثبات حال مرضية في بعض الجهات التي يقل بها السكان وتنوع طرق الانتاج التي وفرت تلك الحال وذلك نتيجة لتجديد المساحة الفلاحية المستغلة حول المدن ولازدهار المناطق البعيدة عنها .

ولم تتناف المعلومات المجموعة في القرن الموالي من طرف " درابير " (٣٥) ، مع ما كان من بوادر الازدهار والنمو ، فقد كان تقرير " درابير " يتعرّض الى كثرة الانتاج في مجال ((الحبوب والكرز والخوخ والبطيخ والقسطل واللوز والتين)) في جهة تلمسان ، وكانت " الحبوب تدرّ كمّيات متناتجة كبيرة " في جهة طاسالة " تكفي لغذاء المنطقة جميعها " وكانت " طرارة " ((يكثر فيها القطن والكتان والكروم

---

(٣٠) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(٣١) نفس المرجع . ص: ٤١٢ ، وفيما يخص القبائل العائدة الى كوكو وجماعة صهريج : ((كان الكثير من السكان من صناع الاسلحة ولهم مناجم الحديد ومنهم صناع السيوف والخناجر والرماح)) ، وعوضت الصناعة الفلاحية الحركة الحضرية في ضواحي " عزايل " (تافنة العليا) " فكان جميع السكان من الحدادين لهم مناجم الحديد يعملون بها " وكان " أولحاصة وطرارة يستغلون مناجم كبيرة للحديد – ص: ٣٥٦ .

(٣٢) أنظر " مارمول " في كتابه ص: ٤١٢ –

(٣٣) نفس الكتاب ص: ٣٢١ .

(٣٤) نفس المرجع . ص: ٤١٣ .

(٣٥) انظر " درابير " في كتابة المذكور .

والتفاح والحوامض والرمان والخَوخ والزيوت والبطيخ)) وفي هذه المعلومات يبدو " درابيـر" سواء كان على صواب أم على خطا أكثر تفاوءلا من " مارمول" فقد كان " درابيـر" يصوّر جهات معسكر وتينيس وهي موزّعة بين انتاج الحبوب وتربية الماشية، وجهة القبائل من كوكو وبني عبّاس" يكثر فيها الزيتون والتين والكروم والعسل والشمع المشتق منه " كما أن سهول بجاية والصومام كانت كثيرة الشجر المثمرة وكانت جبالها المجاورة تدرّ الحبوب وخاصة الشعير والتين وأما السهول المرتفعة في سطيف فقد كانت تقوم على تربية الماشية وانتاج الحبوب. وكان التشابه الفلاحي ونوعية الانتاج يتماثل وما هي عليه هذه الجهات اليوم وهنالك وصف دقيق يسمح اليوم تجديد الارض المذكورة ، وهذه المعلومات الصحيحة تتطابق وحالة المناطق الفلاحية الى الان.

واما ما رواه الانقليزى " شاو" الذى أقام طويلا بمدينة الجزائر سنة ١٧٣٠ من معلومات فلم تكن مرضية لكنّها تبدى حقائق متقاربة (٣٦) ، فهو يصف السهول الخصبة التي " كانت عجيبة في جهة المتيجة" التي زعم المستعمرون تحويلها الى أرض خصبة بفضل الفرنسيين ويقول شاو :

((كان سكان مدينة الجزائر يملكون بهذه الاراضي منازل جميلة في طابعها الريفي ولهم صنعات يسمونها " مزارعية" ومنها يستخرجون معظم الخيرات التي ترد على المدينة وهي أرض تنتج القنب والحناء والحشائش والفواكه والارز والحبوب وغيرها)).

ويذكر الموءلف أيضا" سهل أرزيو الخصب" والبساتين العديدة والحقول الممتدة بين مستغانم ومزغران، وكذلك " القموح الكثيرة القادمة من تينيس وغيرها في رأس جنات حيث الاشراف على أروبا انطلاقا من المتيجة " ــ وفي صدد جبل شنوة بين شرشال والجزائر يقول " شاو" " ان به سهولا خصبة صالحة للفلاحة وهضابها مغروسة أشجار مثمرة" ، ويذكر طرارة التي لها مختلف الفواكه .

وبعد ذلك بحوالي ستين سنة كتب "فونتور دى باراديس"(V. DE PARADIS) في هذا الشأن قائلا (٣٧) : ((كانت الاراضي كثيرة الخصب لكن أكثر من نصفها كان بورا)) وهو يعتبر أن أخصب الجهات هو قسنطينة تليها معسكر ثم جنوب

---

(٣٦) أنظر " شاو" في كتابه المذكور.
(٣٧) أنظر " فونتور دى باراديس " ، في كتابه المشار اليه.

" تيـتري" التي يرى أنها أقل المناطق انتاجا ، ويقابل هذا الخلل في التوزيـع بين الجهات الفلاحية ظاهرة انقسام الحكم ومختلف العلاقات مع السلطة المركزية بالجزائر والقوى الاجنبية ، ومن بين الانتاج الفلاحي المذكور هنالك القمح والشعير والفول المتكاثر في وهران وسهول قسنطينة وتربية الماشية في صور متعددة بتوخي الإراضي الصالحة للمرعى والاراضي البور بعد مواسم الحصاد ، والى جانب ذلـك الزراعات السقوية مثل الارز بمليانة وحول سدّ ميناء (غيليزان) والبساتين والحقول حول المدن (١٦ ٠٠٠ حقلا حول الجزائر) ثم الكروم والقطن والتوت والزراعات الصناعية من دخان وكتان ، وتشهد جداول الاسعار التي يذكرها " فونتور دى باراديس" بتوفر كثرة الانتاج وبالخصوص في ميدان الحيوان والماشية كما أنه ظهرت للعيان صعوبات في حركة المنتوجات ـ التجارية وتوفير التسويق : فاذا كان سعـر القمح (٢٢ قرشا للقفيز الواحد في عنابة ودرهمان للصاع الواحد في أرزيو) (٣٨) ، قد راج بالنسبة للوحدة والثلث من قيمته فان سعر الارز بمليانة قد كان يمثّل النصف والعنب (١ بوضيع للصاع الواحد) يمثل سدس سعر القمح والكشب الواحد سعره من ٥ الى ١٠ فرنك ذهبا أى ما بين الثلث والسدس من السعر الحالي وهذه الاسعار المنخفضة رغم ارتفاع أجور الفلاحين في القبائل (من ١٢ الى ١٨ فرنك ذهبي)

---

(٣٨) كان سعر الصاع من القمح أو العنب بأرزيو ٦٠ ليترا والقفيز من القمح بعنابة ١٠٠ ١ كلغ والبوجو ٨٥ ١ فرنك ذهبي والدورو ٤٠ ٥ فرنك ذهبي و" الباطاق شيك" ٨٣٥ ٠ فرنك ذهبي والباطاق قورد ٤٨ ٢ فرنك ذهبي . وبذلك كانت الاسعار تتراوح بين الارقام الاتية : ٦٠٠ فرنك ١٩٥٥ في أرزيو و ٢٨٠٠ بعنابة للقنطار الواحد من القمح ، و ٢٠ فرنك ١٩٥٥ للكيلو غرام الواحد من العنب و ١٢٠٠ الى ٣٠٠٠ فرنك للكبش الواحد وهو يعادل ١٥٠ فرنك ١٩٥٥ للكيلو غرام الواحد من اللحوم . وأما كراء أرض الباى ليـك (الحكر للعزل) التي منها ٥٠ بالمائة من الاراضي البور فقد كان سعر الهكتار الواحد ٢٥٠ فرنك ١٩٥٥ أى بما قدره قنطار أو ٢٥ + من القنطار للارض المزروعة قمحا . وكانت الاجور تمثل نسبة ١٥٠ الى ٢٢٥ فرنـك ١٩٥٥ في اليوم الواحد وكانت الطاقة الشرائية مرتفعة جدا أى بما قدره ٥ أو ٣٠ كلغ من القمح اى ٧ الى ١١ كلغ من العنب وهو ما يبلغ ١٥٠ الى ٢٢٥ فرنك ١٩٥٥ في اليوم الواحد مقابل طاقة شرائية مرتفعة ما بين ٥ و ٣٠ كلغ من القمح و ٧ أو ١١ كلغ من العنب أى ما يبلغ ٢ أو ٣ أرطالا من اللحم (الكبش) في اليوم الواحد وهو ما يدل على أن معدل الاسعار يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ فرنك ١٩٥٥ وهو ما يفوق الاجور الفلاحية .

تقابل ضعفا في العوائد من الاراضي الفلاحية من ٣ و ٤ أو ٥ أقراط بالنسبة للزويجة الواحدة (حوالي ١٢ هكتارا) مكرية من الباى وهو ما يبلغ عشرا واحدا من مبلـغ الكراء الحالي ٠ وهذه الاسعار لابد من ربطها بالتطور الضعيف في ذلك العصر الذى شهدته الوسائل الفنية والقيمة المرتفعة في المنتوجات الصناعية المتوفرة في صناعة تقليدية رائجة تتطلب عملا دقيقا للعمال وطولا في اعدادها من حيث الزمـــان٠

ولم تكن التقنيات الفلاحية منعدمة اذ هنالك طرق الرى حول تلمسان وأراضيها وندرومة والمدية ومستغانم ومليانة والجزائر والميلة وحامة قسنطينة والمسيلة وغيرها ولم تنقرض تلك الطرق الفلاحية منذ القرون الخوالي ، وهنالك سدود أقيمت باغيليزان على مينة والسيق على وادى الحيرة لسقي سهول شليف لكن مثل هذه الاعمال كانت قليلة الانتشار وهي غالبا ما كانت نتيجة أعمال يقوم بهاعمال عبيد لصالح الدولة والباى أو لفائدة طبقة التجار والاقطاعيين المقيمين في المدن٠

وكانت التجمعات الجبلية من القبائل القائمين على غراسة الاشجار وأصحاب الواحات في التلال والصحراء (المـزاب) تتعهد طرق الرى التقليدية في حين كان أصحاب السهول يخدمون الاراضي التي ـ كانت تخصص للمراعي مرة كـل سنتين٠

وكان الفلاحون يصنعون آلاتهم الفلاحية مثل القبائل الذين يصنعون مشاذبهم وفؤوسهم وآلات الحرث والحصاد والسلاح مع استغلال بعض مناجم الحديد وهـم أنفسهم كانوا يبنون منازلهم من الحجارة والطوب والخشب وكان الفلاحون بالسهول يستخدمون آلات الحرث من الخشب اذا لم يقتنوا الات من حديد لدى القبائل أو صناع المدن ، وأما الذين يقيمون على "الاحواش" فهم يقطنون أكواخا من الطوب أو الخشب وكانت الخيمة منزلا ضخما لقبائل" المخزن والقائمين على تربية الماشية أو الذين يفلحون أرض العروش وخاصة البدو ، فالخيمة تصنعها النسوة في منسجهن بالاضافة الى الحايك والبرنس التي تصنع في الخيمة من صوف الخرفان"٠

تـحـديـد رواج ســوق الانـتـاج التقليــدى

لقد كانت الصناعات التقليدية بالمدن ذات سوق محدودة وان عرفت دفعا ملحوظا خاصة في الموانىء بعد قدوم أفواج اليهود من الاندلس والمسلمين وكان

الفوج الاول من المهاجرين قد أطرد من أسبانيا سنة ١٤٩١ من طرف النصارى فلقوا القبول الحسن لدى بني عبد الواد ملوك تلمسان آنذاك، ولحق بهم ١٤٩٢ بعد سقوط غرناطة اخوانهم في الدين الذين سيلقون من بلاد الاسلام أفضل مما عهدوه في بلاد النصارى، وبدأت الهجرة الثانية منذ بداية الهجوم المسيحي في القرن العاشر الميلادى وخاصة بعد اضطهادهم من طرف فيليب الثاني سنة ١٥٦٨، وتم طردهم مع فيليب الثالث سنة ١٦٠٩ – ١٦١٠ . ولئن كان عدد المهاجرين أقل أهمية مما كان بتونس والمغرب فانهم أحيوا الموانئ مثل حنين وبريسك (بين تينيس وشرشال) وراشقون اللذين سقطا بعد ذلك، ووفروا حركة صناعية في المدن مثل ندرومة ومستغانم وشرشال وبالخصوص الجزائر. فأصبحت مستغانم مع بريسك مركزا معروفا بخدمة الحرير وأحصى "هايدو" (HAEDO) في آخر القرن السادس عشر من النساجين ٣٠٠٠ بمدينة الجزائر، وكان بتلمسان وقسنطينة عدد كبير من المصانع للنسيج والسراجة والاسكافة والحدادة وكان اليهود يشتغلون بالجواهر والساعات والحلي بالاضافة الى الخياطة والحدادة ، وأما السودان فكانوا يعملون الخزف والاجر والحجارة المحروطة والبناء ، وكثرت بالمدن طواحين هوائية ومائية بالارياف.

فكانت هذه الصناعات تكفي السوق الداخلية ولا تصدّر اذ أن تونس والمغرب لهما حركة صناعية مماثلة من حيث النوعية والكمية. وفي آخر القرن السادس عشر قنعت الصناعات في المدن باستعمال منتوجات الارض (مثل أصحاب الطواحين) أو انتاج تقليدى (مثل المنسوجات وذلك لتسويقها في الارياف تحت رعاية تجار المدن اذ أن سكان الريف لم تكن لهم صناعتهم الخاصة وقد أشار "مارمول" الى هذه الازمة، فهو يرى أن سكان مستغانم " الذين يملكون طواحين عديدة بشليف لم يكونوا في أغلبيتهم الا من النساجين. (٣٩) – وكان أهل مزونة وقد حرموا من عوائد الارض التي ملكوها قديما " من النساجين الفقراء الذين يصنعون البسط والزرابي من الصوف " (٤٠) ، وأما سكان بريسك فكان جلّهم من القائمين على صناعة المنسوجات" ، وكانت السوق تتميّز بالكساد وهو ما أدّى الى قسوة المعاش وفقر السكان وتدهور الطلب لدى سكان الارياف حيث أثقل كاهلهم من جراء الضرائب والفرائض التي يرفعها الباى وعماله، وتلك كانت حال فلاحي مزونة الذين يقول فيهم " مارمول ".

(٣٩) أنظر كتاب " مارمول" ص : ٣٨٦ .
(٤٠) نفس المرجع ، ص : ٣٩٦

((كان عمال مازونة لا يربحون الا بقدر ما يدفعون من الضرائب الى الحكومة وأعوانها لحراثة أرضهم)) (٤١) ـ وكان ازدهار الصناعات منذ القرن السادس عشر مرتبطا بالمحافظة على السلطة والتحكم في الملكية أو بالتخصص في انتاج له فائدته من حيث الجانب النوعي بحيث يسدّ رغبة المدن الكبرى التي لها نفوذ كبير مثل قلعة بني راشد التي تقع بين شليف وسهل " ايغريس " رغم وجود عساكر الاتراك بمعسكر ، وهي كانت عبارة عن ((ولاية أو دولة خاصة)) لها عاصمتها حيث يقيم عدد كبير من الاشراف والاعيان ، كما " يسكنها التجار والصناع الذين طاب لهم فيها عيشهم " (٤٢) ، وكانت مدينة " ندرومة " " تحافظ على علاقاتها مع زناتة في الجبال" وأسواقها تروج بها " صناعات الزرابي والبسط من القطن في القبائل الذين كانوا من التجار المتعاملين مع الجزائر وتلمسان " (٤٣) ، وأما مليانة فهي في رخاء اذ بها " صناع الزرابي والسروج العربية" وبها " صناع الخراطة وآلات من الخشب المستعملة في المياه الصالحة للشراب المتوخاة في البلاد " ٠ (٤٤)

وأما دلس فيكثر بها الصباغون وهم رجال خير وفضل يغنون بآلات العزف من العود وغيرها من آلات الموسيقى ٠ (٤٥)

ولم يبلغ ازدهار هذه الجهات ما بلغته المدن من شرشال والكلية على يد الناسجين في مادة الحرير وما يقول مارمول في هذا المضمار ٠

((ففي شرشال أكثر من ٣٠٠ ألف ساكن قدموا من قشتالة والاندلس ومن مملكة بلنسية وهوءلاء السكان يتضاعف عددهم في كل يوم)) (٤٦)

((وأما في الكلية فيكثر شجر التوت لغذاء دودة الحرير وهي مصدر عوائدهم وأموالهم وبها الان أكثر من ٥ آلاف منزل)) (٤٧)

---

(٤١) نفس المرجع ، ونفس الصفحة ٠
(٤٢) نفس المرجع ، ص ٣٥٦ – ٣٥٧
(٤٣) نفس المرجع ، ص: ٣٢٤ ٠
(٤٤) أنظر " مارمول " في كتابه ،ص: ٣٩٦ – ٣٩٧ ٠
(٤٥) نفس المرجع ، ص: ٤٠٩ ٠
(٤٦) نفس المرجع ، ص: ٣٩٩
(٤٧) نفس المرجع ، ص: ٣٩٢

والملاحظ أن هذه المدن الثرية بصناعاتها كانت قريبة من الجزائر التي تتفوق عليها دون غيرها بالاضافة الى تفوق العاصمة الاخرى وهي تلمسان التي آلت الى الانهيار والتداعي وبها :

((الصناع الذين كانوا أهل فضل ورقّة وحسن سلوك في عملهم وهم يقومون على أعمال جيدة الصنع مثل أسترة الفرسان والزرابي الحسنة والعباءات اللطيفة التي لا تزن أكثر من أوقية واحدة وعدّة الفرس وآلاته وركابه وغيرها لا مثيل لها بافريقيا وكان العمال يقوون على عيشهم ويتوفرون على الحياة الكريمة)) (٤٨)٠

وخلال القرنين المواليين اتجه الانتاج الى صالح الطبقات الغنية من الاقطاعيين وأصحاب السفن والتجار واتّصف بخاصية الانتاج العالي٠ ويقدم " فونتور دى بارادیس" مثل ١٠٠٠ فرنك ١٩٥٥ القنطار الواحد من الشعير ثم سعر الحايك الفاخر سنة ١٧٨٨ بين ٢٥ و ٣٠ مرة لسعر الشعير ـ (القنطار) (أي بما قدره ٥٠ الى ٠٠٠ ٦٠ فرنك ١٩٥٥) ونفس السعر لحزام منقوش ذهبا ـ (٤٩) ٠

وكانت الصناعات التقليدية في خطر بحيث أن الطبقة الاقطاعية وان كانت لها الاموال الضخمة فهي تحصل بسهولة على البضائع من القرصنة التي كان يغنم منها الرؤساء وعمالهم وأعضاء الوجق، فهذه " المزاحمة" ودمج هذه الصناعات في التنظيم الاقطاعي لصالح الامناء وتلك الزيادات في ـ الضرائب من الظواهر التي تفسّر أن الذين ربحوا من الحركة التجارية لم يكونوا العمال أنفسهم فلم تكن لهم الاموال ولا وسائل الانتاج.

تدهور الاسواق الداخلية ومركزيتها

ولقد عرفت الحركة التجارية أوجه العرقلة من جراء القرصنة وكانت المبادلات يعوزها الامن وهو ما كان من أكبر العقبات ٠ وكانت الاشغال السلطانية للباى لاتتعهد الا المشاريع المجاورة للمدن الكبرى مثل الجزائر ووهران على مسافة لا تمتد أكثر من عشرة كيلومترات، ووضعت للادوات الحربية مساحات أكبر مما بذل للفلاحة وأصناف الصناعات اليهودية أو قوافل التجارة، ويقول " شاو" في ذلك :

---

(٤٨) نفس المرجع ، ص: ٣٣٢

(٤٩) أنظر " فونتور دى بارادیس" في كتابه المذكور٠

((ان أغلب المدن والقرى البربرية كانت بها منازل حسنة لاستقبال الاجانب . فكان جميع المسافرين يقيمون بها وينعمون بالراحة التامة خلال مقامهم على حساب جماعة السكان (٥٠) .

وحسبما أورده اليهودي سلمان الى " روزيت" في ما رواه له (٥١) ، يبدو أنه لم يطرأ تغيير يذكر في هذا الميدان طوال القرن الاخير من الحكم التركي وذلك في الحديث عن الطرق الرابطة من الجزائر ووهران وقسنطينة ، غير أن المبادلات الداخلية كانت محدودة لنقص وسائل النقل والمواصلات وبالخصوص لضعف طرق الاقتناء . فكان الفلاحون ومربو الماشية يقومون بالبيع في الاسواق الاسبوعية (٥٢) ، في مواد الحبوب مقابل الحيوان والصوف والالات وما يبيعونه من انتاجهم في المدن أو ما يقتنيه الباعة على عين المكان أي الارض (من حبوب وحيوان وصوف وجلود وشمع) ، وهو ما يسمح لهم بالحصول على اللباس والصناديق والجواهر (وذلك ضرب من ضروب الجمع والادخار) .

ولم تكن السوق الداخلية تنمو على أحسن الوجوه اذ أن أغلب المراكز التجارية قد كانت موءسسة على تزويد منطقة قروية مختلفة المساحة حسب أهمية المراقبة الفلاحية التي يقوم بها أصحاب المدن ، ويذكر" مارمول" في القرن السادس عشر أن الاسواق كانت مزدهرة في الاماكن التي تتبادل انتاج الارض مثل معسكر التي غنمت من استقلال بني راشد النسبي الذى كان لهم في الماضي القريب وكذلك استفادت من دور الجزائر السياسي والعسكري . ويقول" مارمول" في هذا الشأن :

((كان بمعسكر سوق أسبوعي يوم الاثنين حيث يبيع العرب والبربر حيوانهم والقمح والشعير والزبيب والعسل والشمع والزيت وغيرها من المنتوجات المتشابهة . وكان التجار يجلبون من تلمسان ومن غيرها القماش والبسط والمعاطف الواقية من الامطار والزرابي والسرج والحبال وأزياء الفرسان وسلع كثيرة وكانت الجهة كلها تفع الى المدينة للتزود من هذه الخيرات)) (٥٣) .

---

(٥٠) أنظر كتاب " شاو" المذكور .
(٥١) أنظر " روزيت" في كتابه المذكور .
(٥٢) جمع سوق أسواق سواء كان في المدن أو القرى .
(٥٣) أنظر كتاب " مارمول" المشار اليه ، ص: ٣٥٧ .

وفي أماكن أخرى كان الباعة المتجولون يكترون من بين أهل المدن وذلك لرواج السوق في الارياف مثل أحواز تلمسان " العبّاد " التي يكثر بها " تجار الجبال" ،وكانت السوق الريفية تشكو قلّة المنتوجات وانقراضها فقد يجد بحارة دلّس أنفسهم مرغمين على رفض السمك ((لانه لا يلقى رواجا من أحد)) ، فيهجرون الصيد .

ومن المدن التجارية التي حافظت على روابطها الاقتصادية طوال العصور الوسطى مع البلدان المجاورة هي تلمسان وقسنطينة ، وأدّى سقوط مملكة بني عبد الواد بالعديد من التجار المسلمين من تلمسان الى الهجرة الى المغرب وهاجر اليهود الى فاس. وتتفق الكتب المؤلفة في القرنين السادس عشر والسابع عشر على وصف العاصمة القديمة باعتبارها ملتقى القوافل التجارية المتعاملة مع المغرب ومع " جميع بلاد السودان" (٥٤) ، وتضاءل دور التجارة مع البندقية بعد سقوط وهران وتدهور حنين فضعف الاتجار مع البلاد الاروبية رغم أن مدينة الجزائر سعت الى تعويض تلك الخسارة ،ويضيف " مارمول" قائلا : " ان التجارة الرئيسية في بلاد غينيا التي يصدّرون اليها بضائعهم (تجار الجزائر) تتمثل في الحصول على الذهب من التبر والعنبر والمسك وفروا الحيوان والرقيق ، ولزم لشراء التجار أكثر من رحلة الى تلك البقاع" (٥٥) .

وكانت تنطلق من قسطينة سنويا عدّة قوافل الى تونس والصحراء وتجلب منها التمور والمنسوجات وريش النعام المصدّرة ومن تونس الفاخر من البضاعة مثل الثوب المطرّز والشاش والحجارة الكريمة وماء الورد والزرابي الواردة من المشرق العربي وكانت القوافل تصدر الجلود والحايك والبرنس والحناء ومسحوق الذهب والتمور والريش والحيوان وقدّرت قيمة المعاملات قبل الاحتلال بمليون فرنك (ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥) في حين أن عوائد مدينة الجزائر التي تجلب بها القوافل الزيت والصابون الاسود وأحمال التمور والحيوان" لم تتجاوز ٧٠٠٠٠ فرنك" في السنة ـ(٥٦) .

---

(٥٤) أنظر كتاب " درابير" .
(٥٥) أنظر كتاب " مارمول" ص: ٣٣٠ والتبر قطع من الذهب.
(٥٦) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية في الجزائر (١٨٤٠) ص: ٣٦٤ وتلك النسبة هي من الفرنك الذهبي ، وأنظر في هذا المجال " أ . نوشي " (NOUTCHI) في مجلة " كراسات تونس " ، ١٩٥٥ .

فالجزائر حازت بسرعة عملية المركزية للسوق الاستهلاكية ولاهم وحدات التصدير بحرا وذلك على حساب المدن الثانوية والحركة التجارية العامة، فهي ـ منذ عصر مارمول وقبل قرن واحد من توحيد البلاد ـ كانت الطرف الرئيسي في التجارة مع تينيس حيث تحمل ((القموح والشعير وغيرها من المنتوجات الى الجزائر والمدن الاخرى)) (٥٧)، ومن بريسك تصدر " أحسن ما لافريقيا من ثمار التين الى تينيس والجزائر وقسنطينة واذا كان التين مجففا فهو يرد الى تونس" (٥٨) وبالنسبة لندرومة فكان تجارها يبلغون الجزائر وتلمسان " (٥٩)، ويذكر مارمول في ذلك العصر : ((أن قافلات الابل المحملة كانت تدخل يوميا الى المدن بكل نفيس من بلاد البربر والصحراء وليبيا وبلاد السودان)) (٦٠).

وفي القرون الموالية ستعرض الجزائر : ـ دون أن ينخفض حجم المبادلات التجارية الداخلية التي كانت لها ـ نموا للمبادلات مع الحكم المركزي وتزايدا للرصيد المالي والثروة. فاذا صاحبت المركزية الاقتصادية المركزية السياسية فان ذلك وقع على كاهل الحركة التجارية المحلية والجهوية التي طرأ عليها الضعف بحكم انهيار النشاط في الارياف الذي انغلق على نفسه.

التجارة الخارجية

شدة تأثير الشركات التجارية

لقد تواصلت عملية التصدير بحرا في احتلالها المقام الهام في التجارة الخارجية ففي البداية كانت القرصنة هي السائدة. فكان التجار الاندلسيون واليهود يفضلون المشاركة في تسليح مراكب الرؤساء وفي القيام بالسمسرة في " الغنائم ، ولم تتوان القرصنة في اعتماد الطريقة المتوخاة في المبادلات التجارية فيذكر " مارمول" أنه كان ببجاية في القرن السادس عشر " عدد من السكان لا يخلفون وراءهم قوتا ذخرا ليوم آخر وذلك من أجل التجارة مع أروبا" (٦١)، وفي الجزائر تمتزج عملية تصدير بضائع القوافل التجارية والثروة من الاسرى في الحرب ويضيف مارمول قائلا :

---

(٥٧) أنظر كتاب " مارمول" ، ص: ٣٩١

(٥٨) نفس المرجع ص: ٣٢٤

(٥٩) نفس المرجع ونفس الصفحة.

(٦٠) نفس المرجع ، ص: ٣٣٢ .

(٦١) أنظر " مارمول" في كتابه ـ ص : ٤١٥ .

((لقد كانت افريقيا وكذلك أروبا لا تملك من الموانىء الهامة الامواني الجزائر ومنافذ أخرى على البحر والبر لان الميناء كان غالبا مشحونا بالمراكب المسيحية التي يجلبها القراصنة وعليها الاسرى والبضائع)) .

وبصفة عامة كانت أصول المبادلات التجارية التي تخضع الى الاتفاقيات والتنازلات والضرائب التي وضعها الدايات منافية لطرق القرصنة البحرية ولقد حافظت المعاهدات على العلاقات القارة مع المشرق العثماني وبالخصوص مع فرنسا ومرسيليا لكن التعامل مع أسبانيا كان متقطعا من جراء النزاعات البحريــة ولم تعرف التجارة الانقليزية تطورا الا في أواخر القرن الثامن عشر على حساب مرسيليا .

وشملت الاتفاقية مع التاجر المرسيلي " توماس لانش" (THOMAS LENCHE) سنة ١٥٢٠ قطاع الصيد البحرى في مادة المرجان بطبرقة على الحدود التونسية والحصول على مصرف لصالح فرنسا قرب القالة والتجارة البحرية في قسنطينــة وهذه المظاهر كانت من أول المؤشرات محلي التفتح على الخارج قبل تنصيب خير الدين . وكان مقابل هذه المعاهدة من المال في آخر القرن السابع عشر يقدر بمبلغ ٢٣٠٠٠ ليرة للداى و ٢٠٠٠ ليرة لباى قسنطينة ، وتمّ بمقتضى ذلك سيطرة التجار الفرنسيين الذين حلّوا محلّ التجار الايطاليين من جنوة ، وعمد هؤلاء التجار الى مختلف الطرق لتوسيع نفوذهم من مبالغات وانتهاكات للمعاهدة ديبلوماسيا أو بالاستنجاد بالبواخر الحربية لملك فرنسا فحصلوا على تعيين قنصل بالجزائر سنة ١٥٦٤ ، وكانوا يتعاطون عمليات تهريب الحبوب ويحتمون بالقــوات الفرنسية فأقاموا لجنة تنظر في الدفاع عن القوات التي تتنازع مع الحكومة التركية ، وكان هؤلاء التجار سببا في النزاع الفرنسي الجزائرى عند تخليهم عن دفــع الاتاوة وقدرها ١٦٠٠٠ ليرة سنة ١٦٠٤ وقاموا بتدعيم " الحصن الفرنسي" منــذ سنة ١٦٣٠ رغم المعاهدة المصادق عليها سنة ١٦٢٨ فجلبوا العساكر في حيــن اضطهدوا فريقا جزائريا بمرسيليا وعادت الحرب بين الجانبين ، ووقّعوا معاهدة أخرى كرّ لمن وجود مراكز جديدة في القالة وعنابة والقل (١٦٤٠) وفي سنة ١٦٩٤ تــمّ التوقيع على الاتفاقية النهائية التي أخضعت طوال قرن كامل سائر الحركة التجارية في قسنطينة الى ما سيطلق عليه فيما بعد سنة ١٧٠٠ اسم " شركة افريقيا" ، ومـع تعيين القنصل الفرنسي بمدينة الجزائر تمكّنت بعض الحجر التجارية الفرنسية من الاستقرار ، ووقعت القوات الاخرى مثل الولايات المتحدة (١٦٥٢) وانقلترا (١٦٥٥) ـ معاهدات سلام واتفاقيات تجارية واعفاء البضائع وأقامت القنصليات المتعددة ،

وفي القرن الثامن عشر شرعت كل من السويد والولايات المتحدة واسبانيا في اقامة علاقات مع الجزائر والتفاوض بشأن التبادل التجاري ـ واذا كانت هذه المعاهدات بين القوات الدولية التي وفرتها حركة القرصنة وفرضتها ،فان الحكومة الجزائرية غنمت من ذلك الاعتراف بها من لدن الديبلوماسيات الاروبية فعرّضت اللزمة التي كانت تدفعها بعض الدول للدولة بالثروات الطائلة التي جلبتها للاقتصاد الجزائري والداي حركة القرصنة التي أخذت في الانقراض. ومقابل الاملاك بالقالة وتجارة الفرنسيين والاسبان والانقليز واليهود الافرنج من ليفورنة المقيمين بالجزائر والموانىء الاخرى كانت الدولة تربح من كراء الملكيات والرخص ومراقبة الضرائب للخروج وغالب الارباح التجارية المستخرجة من الصادرات للبضائع المنخفضة السعر كانت لا تعود لصالح التجار الجزائريين فآل الوضع التجاري الى التداعي والنقص وان خفّت حدّة ذلك الحال في الموسم العادى ضدّ ما جاءت به نسبة العجز أي ٨٠ بالمائة حسب ما قدّمه" شالر" سنة ١٨٢٢ في أوج الازمة العامة دون اعتبار الامتيازات في التصدير التي كانت من مشمولات" شركة افريقيا" (٦٢) .

ولم يقدّم " فونتور دى باراديس" نسبا تقريبية عامة في هذا المضمار لكن يبدو من خلال ما أورده سنة ١٧٨٨ التي كانت مرجعة في توزيعه للانتاج والاطراف التجارية أن بنية التجارة الخارجية تحت حكم الدايات تتلاءم والارقام التي ذكرها وكانت البضائع المصدّرة للبلاد المسيحية لا تقف عند حدّ الصوف والجلود والشمع والعسل ولكن تمتد أيضا الى الحبوب والزيت والخضر ومواد الصباغة . فهو يقول :

((خرج سنة ١٧٨٨ من عنابة والجزائر وأرزيو وميناء معسكر ودلّس حوالي ٥٠٠ ١٥ حملا (حوالي ٠٠٠ ١٠٠ قنطارا) من القمح والشعير والخضر)) . (٦٣)

ففي ميناء عنابة كانت الصادرات من الحبوب قدّرت حسب المعاهدات بقيمة ٥٠٠ قفيز سعرها ٠٠٠ ١١ قرشا ، ووسقت" شركة افريقيا" ٠٠٠ ٢٠ جلدا مختلفة الحجم و ٣٠٠ أو ٤٠٠ قنطارا شمعا ونفس الكمية صوفا . (٦٤) ، ويذكر فونتور دى

---

(٦٢) أنظر كتاب " شالر" في الفصل : الجزائر قبل الاحتلال الاستعماري الفرنسي .

(٦٣) أنظر فونتور دى باراديس في كتابه ، ص: ٢١ .

(٦٤) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية في الجزائر (١٨٣٨) .

باراديس " في مادة الصوف أن الكمية المصدرة قد بلغت سنة ١٧٨٧ نسبة ٠٠٠ ٢٥ قنطارا، وحسب أرقامه التي عددها قدرت صادرات الصوف بمعدّل عام بلغ ٠٠٠ ٢٠٠ قرشا سنويا (أى ٢٠٠ و ٢٥٠ مليون فرنك ١٩٥٥) خرجت من عنابة والجزائر عن طريق تجار مرسيليا، وبلغت كمية الحبوب تقريبا نفس النسبة، وأمّا الجلود فهي صناعة من الامتيازات التي تدرّ على وكيل الخراج ٠٠٠ ١٠ قرشا شهريا الذى يبيعها بربح نسبة ٢٠٠ بالمائة الى تجار مرسيليا بالجزائر الذين يحققون ربحا لا يقل عن ٠٠٠ ١٠٠ ليرة في السنة الواحدة، فلاشك أن الصادرات قد بلغت رقما لا يستهان به في ذلك العصر بلغ أكثر من مليار من الفرنكات ١٩٥٥ وأما الواردات البحرية التي كانت محلّ تفاهم بين يهود ليفورنة ومرسيليا فهي تمثّل بالنسبة لميناء الجزائر فحسب ما قيمته مليونان ليرة منها ٧٠٠ و ٨٠٠ ألف من مرسيليا مقابل ٥ أو ٦ أحمال سنويا من السكر والقهوة والحديد والورق وآلات والقماش والحرير من ليون، ومليون واحد من ليفورنة مقابل ٣ أحمال من الكتان الالماني والقماش الموصلي من الهند والقطائف والسكر وغيرها و ٢٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ من تركيا والاسكندرية لثلاث حمولات ، وبالرجوع الى الارقام لاحصاء ٢٥ و ٣٠ مركب فرنسي وعدد مماثل من المراكب الاسبانية و ٨ بواخر من ليفورنة و ٣ مراكب عثمانية يمكن تقدير الحجم العام للواردات الجزائرية بمبلغ قدره ٤ أضعاف و ٥ أضعاف وهو ما يقارب مليارا أو مليارين من الفرنكات ١٩٥٥ أى واحد من مائة من قيمتها سنة ١٩٥٤ — (٦٥) ، واذا تمّ اعتبار ما كانت تتعرّض له في السوق الاروبية لقلة شأنها (٦٦) — تلك المنتوجات المصدرة وخاصة الانتاج الخام والانتاج الصناعي في مادة الحيوان والنباتات فانّه يستنتج أن حجم المبادلات كانت في مقام لا يستهان به في ذلك العصر .

ويمكن التساؤل في هذا النسق من الانتاج كيف أنّ أهمية القيم المالية المتجمّعة لا تؤدى الى تحويل طبيعة الانتاج والمبادلات، فهنالك مظاهر تصور الى حدّ بعيد ما كانت ترجع اليه جملة رأس المال بالاضافة الى أرباح التجار الاجانب واليهود وبعض التجار الاندلسيين . فلقد كان الباى يرفع على الحبوب المحملة الى أرزيو ربحا ما نسبته ٢٥٠ بالمائة كما أن وكيل الخراج كان يوظف

---

(٦٥) ان العتاد المخصص للجيش منذ ١٩٥٥ قد ضاعف في حجم المبادلات الخارجية .

(٦٦) فسعر الصوف المصدّر يبلغ ٨٠ فرنك للكيلو غرام الواحد اذا ربطت قيمته بوزنه، حسب ما يذهب اليه " فونتور دى باراديس" .

على الجلود التي اكتراها من القواد ما نسبته ٢٠٠ بالمائة ، فالملاحظة الهامة هي أن الاموال كانت تقريبا في حوزة القواد السامين في الوجق الذين حصلوا على الاراضي وادخروا المال وهم أيضا كانوا أقرب من غيرهم في عملية تجديد وسائل الانتاج. ففي حين كان المنتجون يتلقون أجورا منخفضة كانت الارستقراطية العسكرية تغنم من الثروات المجمّعة للحصول على امتيازات كراء الاعمال وتوسيع منهج الملكية الاقطاعية، وكانت الارستقراطية تنعم بالثروات على نسق أقل تواترا مما كانت عليه في الماضي عند فترة القرصنة الكبرى وحروبها وان درّت عليها الحرب مع فرنسا سنة ١٦٣٠ و ١٦٣٤ ثمانين مركبا و ١٣٣١ أسيرا قيمتها ٤٧٥٢٠٠٠ ليرة (عدة ملايير من الفرنكات ١٩٥٥).

تحول الابنية الاجتماعية

انقراض اليد العاملة الضعيفة لصالح نظام الاقطاع

كانت البنية الاجتماعية تتماثل والتنظيم الاقطاعي التقليدى فانعدمت قيمة خدمات العبيد وانخفض عددهم بسرعة كبيرة. فكان عدد الاسرى من النصارى حسب " هايدو" ٢٥٠٠٠ . وكانوا في القرن السابع عشر حسب" قراماي " (GRAMAY) ٣٥٠٠٠ أى أكثر من ربع سكان الجزائر، وذكر " شاو" سنة ١٧٣٠ ألفي أسير أى بانخفاض نسبته ٢ بالمائة من بين ١١٧٠٠٠ ساكن في المدينة وتقلّص عددهم سنة ١٧٨٨ حسب تعداد " فونتور دي باراديس" الى ٥٠٠ نصراني. وكانت عملية نقصانهم يسيرة اذا كانوا يدخلون في الاسلام ما يخوّل لهم الدخول الى الوجق وهو ما لم يبلغه الاهالي، وذكر" شاو" ألفي أسير من النصارى الى جانب ٣٠٠٠٠ من الكفرة على مجموع ١٠٠٠٠٠ مسلم رغم مجهودات السلطة للحيلولة دون اسلامهم وهو ما يجعلهم في منزلة العبيد دون التحرّر. وفي سنة ١٧٨٠ وعلى اثر القرار القاضي بابطال القرصنة الخاصة تضاءل استعمال الرقيق والاسرى في الصناعات التقليدية والاحواش كما توقف استغلال اليد العاملة واقتناؤها بقيم زهيدة، والاسرى المسيحيون الذين عاشوا الى فترة ما قبل تدمير الجزائر بقصف اللورد " ايكسموث" سنة ١٨١٦ كانوا من المشرفين على السجون الحكومية والذين كانوا يستغلّون في الاشغال العمومية اذا لم يكن لهم القيام على مخازن الشراب. أو يعملون في الخطائر لصناعة السفن مقابل أجور معينة وهو ما ييسر لهم توفير طريقة " الحصول على عتقهم في سنوات قليلة. ـ وأما السودان فقد كانت الروابط بينهم وبين أسيادهم مبنية على الخدمات المبذولة، ولهم في الاسلام ملجأ لتقرير مصيرهم يسمح لهم الاعتماد على القاضي الذى يحرّرهم في

حالات مضبوطة بالنّص أو بالانتماء الى العائلة بالنسبة للمرأة الام أو بالنسبة للمالكين فيصيروا من بين الورثة بعد موت الاسياد ، وظهرت شيئا فشيئا علاقات اجتماعية ذات شكل قبلي للولاء فاقتربت منزلة السودان الى حال الخدم فآلوا الى تأليف مجموعة متعددة العناصر لها من يشرف عليها وهو " المقدّم " (قائد الوصفان) ومالها من امتيازات تنظيمية من الغينيين ٠ (٦٧)

ومنذ عهد بعيد بدأت تحلّ محلّ اليد العاملة من العبيد في الحقول طبقة اقطاعية أو من القبائل المستعبدين في أغلبيتهم الساحقة ، وبالفعل كان ارتباط سكان القرى بالطبقات الثرية واضحا في المدن وهي ظاهرة عادية أخذت في التضاؤل في نفس الوقت مع مؤسسات حضرية أخرى ، ففي القرن السادس عشر مثلا غنمت طرارة وأولحاصة من انهيار حنين بعد أن كانت لها ـ حسب مارمول ـ خصومات كبرى مع المدن صارت في فقر ولم يكن لها القمح وانّما بعض القطيع من الحيوان غير أنّه بعد تدمير حنين صار الفلاحون يخدمون الاراضي على طول السواحل البحرية ، وهذه الحالة من نقصان درجة التمدّن تفسّر التطور الملحوظ حسب " درابيـر " (٦٨)

وفي نفس الوقت ظهرت للعيان بوادر فقر سكان الارياف والاراضي الخصبة العائدة الى المراكز المدنية التي بقيت في حيّز الوجود ومن ذلك أهل طرارة ((الذين كانوا أصدقاء لندرومة)) ، والذين كانوا في فقر مدقع وكذلك " بنو أورنيد الذين كانوا ينتمون الى تلمسان " الى المحجين الكبار " الذين كانوا من الافاضل " (٦٩) غير أن هنالك أشكال أخرى برزت للوجود من الترابط أكثر خطورة اذ تحول الفلاحون الى الخضوع الى طبقة الاقطاعيين المقيمين في المدن مثل مجانة الغنية ، " لكنّها كانت معرّضة للقرصنة القوية " وكذلك كان الملاكون العقاريون في المدن الذين دخلوا في حلفهم مع غيرهم مثل المسيلة " التي عمّرت بالفقراء وقد قهرهم الحكم في الارياف بانتزاع حبوبهم من قمح وحيوانهم (٧٠) ـ ومن

---

(٦٧) الترجمة الحرفية للفظ هي : سكّان غينيا ٠

(٦٨) أنظر " مارمول " في كتابه ، ص : ٣٨٨ وأرجع الى ص: ٣٢٥ فيما يتعلق بطرارة ٠

(٦٩) أنظر نفس المرجع ونفس الصفحة ٠

(٧٠) نفس المرجع ٠ ص: ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، وهي أشكال من الخضوع ظهرت منذ القدم مع الهلاليين وقد أشار اليها الادريسي وقد أثبتها الاتراك فيما بعد ٠

النماذج الاخرى مثال خدام الاتراك الذين ورثوا الحضارة القديمة ففي أرياف سطيف (طزطازة) حسبما يذكر مارمول " هنالك الفقراء الذين قهرهم الاتراك" باستعمال البدو وتكوين المخزن " وملك الريف " (٧١) ، وفي مزونة حلّ السكان محلّ الحضرية التقليدية في " جهة شاسعة " حيث لا يربح العمل ما يسدّدون به ضرائبهم للجزائر والحكام وذلك للحصول على ترخيص لخدمة الارض " (٧٢) — كثيرا ما يكون الوسيط هو في أهل المدينة مثل ما كان في تينيس وجيجل.

وبهذا الوضع من صور الخضوع في الارياف (٧٣) ، برزت أنواع من الارتباط حسب المعاهدات والضرائب نشأت عنها طبقة من الموالي ، ولم تكن تلك الصور مؤسسة على لم الثروة في المراكز الحضرية والمدن مثلما كان عليه الامر فيما مضى ، وأخذت ألوان الحياة الحضرية تتنافر مع صور الحياة القديمة دون أن تقضي عليها ، فنتج عن ذلك تأليف بين الاقطاعيين الجدد وبين الارستقراطية في المدينة. (٧٤) فكان في حواشي المتيجة وأحواز المدن الكبرى الخماسون يقيمون بجانب صغار الملاكين ، وفي الساتين هنالك المعمرون وقد ارتبطوا بالارض باتفاقيات المغارسة (فكان يخصص للمعمّر قسم من المزروعات والقسم الاخر للملاك) ، وكان أولئك جميعا يثقل كاهلهم دينا فهم يقبعون تحت الهيمنة والولاء وقد يمتدّ ذلك الى الاجيال الموالية الذين يجبرون على خدمة الارض الى مالا نهاية له .

وأما في السهول المنتجة للحبوب أى على امتداد الاراضي المراقبة فقد كانت القبائل (الرعيــة) يخصّصون قسما من الانتاج الى عمال المخزن ، وكانت قطاعات الباى فليس لاصحابها الى استنزاف الارض التي انتصبوا بها مقابل " الحكـر " ، وكانت أملاك الباى (الدولية) تمتدّ باطراد بمقتضى الشهوات لصاحب بيت المال.

ومن جرّاء تناقص الفرصة التي عوضتها شيئا فشيئا الاتفاقيات الدولية فان تحديد هذه التجارة بمفعول الاحتكارات والامتيازات والكراء جعل الاقطاعييــن

---

(٧١) نفس المرجع ، ص: ٤٢٢

(٧٢) نفس المرجع ، ص: ٣٩٥ — ٣٩٦

(٧٣) أنظر " مارمول" ص: ٣٩٧، ويقصد من ذلك " زتيمة" المذكورة العائدة لتينيس وأتراك الجزائر ، وكان الفلاح يقوم بدور الوسيط خدمة للحكومة. مثل " الشنوة" قرب شرشال الذين يخدمون الاتراك.

(٧٤) نفس المرجع ، ص: ٤١٩ " وكان العمال في أغلبهم من عمال اليوم " .

في الوجق والجيش والجماعات والقبائل الذين انظموا الى ادارتهم يتّجهون الى وضع الضرائب على انتاج الارض.

فلقد كانت طبقات المدن التي تقوم في معاشها على التجارة والصناعة التقليدية صاحبة أملاك من الاراضي تمكنهم من الثراء ورغد العيش، وبقدر تراجع أعمالهم بحكم الوجهة الفلاحية وهو من شأنه أن يضعف أساسهم الاجتماعي المتداعي . والمدن التي حافظت على تفوقها في التمدن هي التي كانت تبقى على أراضيها الشاسعة . (٧٥)

ولقد كانت ثروة المخص والمدينة مرتبطة بالازدهار وبدور الوجق في كل مدينة وهو ما يصوره مارمول في القرن السادس عشر فيذكر معددا المدن :

(١) + بجاية : كانت بجاية محاطة بالبساتين وخاصة من ناحية الشرق وكانت بها المنازل الجميلة وعدد كبير من المساجد والمدارس القديمة حيث تعلم الثقافة والعلوم (٧٦) .

(٢) + مليانة : كانت مليانة تحيط بها البساتين التي تحوى أحسن البقول والقوارص لجهة البربر وبها البرتقال المصدر الى تينيس وغيرها (٧٧) .

(٣) + ندرومة : " يحصد سكان ندرومة كميات كبيرة من الحنطة والشعير ولهم قطعان الحيوان " .

(٤) + تلمسان : ((كان حولها البساتين ومنازل الراحة حيث يقضي السكان أوقات الصيف في أحسن ظروف الهدوء والهناء ولها حقول بها الاشجار المثمرة والزيتون حيث تستخرج كميات ضخمة من الزيوت والقسطل وغير ذلك من الفواكه مثل ما كانت عليه أروبا وكانت آلات كبرى تحمل العنب السكرى المسكي الذى يجفف تحت الشمس)) . (٧٨)

---

(٧٥) ان العلاقة بين الظاهرتين لثروة المدن الواضحة منذ القرن الثاني عشر من خلال وصف الادريسي كانت أكثر واقعية في هذا السياق ـ أنظر الفصل الثالث .

(٧٦) أنظر " مارمول" في كتابه ـ ص: ٤١٥

(٧٧) نفس المرجع ، ص: ٣٩٧

(٧٨) نفس المرجع ـ ص: ٣٢٤

ففي تلمسان حضارة مندرسة تنتمي الى الماضي والى التمدن الذى عرفته هذه الجهة ويضيف مارمول عنها قوله٠ (٧٩)

" كانت بها الطرقات والانهج على أحسن تقويم وكانت دكاكين الصناع والتجار مرتبة مثل ما كانت عليه في فاس لكن المنازل لم تكن أنيقة البناء، وكانت بها مساجد عديدة لها أموالها الطائلة تزودها بكل ما تحتاجه ولها مدارس خمس لها شكل جميل أسسها بعض ملوك زناتة وبها الحمامات والفنادق " (٨٠)

وكانت مدينة الجزائر بدورها كعاصمة جديدة للبلاد تغنم الثروات العقارية والاستثمارات في البناء والتشييد فيقول مارمول في هذا المجال :

" كان حول البناءات حدائق منمّقة وبالحراش الطواحين وفي الجنوب أراض خصبة فيها القمح والمراعي وخاصة حقول المتيجة وهذه المدينة من أكثر مدن افريقيا ثراء " ٠ (٨١)

وهذه الثروة تبدو معالمها في العمران ويضيف مارمول :

((كانت المنازل تنطلق من الساحل البحرى وترتفع شيئا فشيئا درجات على الجبال ولها النوافذ والشرف فلا تمنع الروءية فيما بينها فهي مبنية في أحسن صورة وبها قصور عديدة ذات طابع عصرى متين أنشاها أمراء البحر الاتراك والموالي ٠٠٠ وكانت الساحات والانهج حسنة الموقع ولكل حرفة حي خاص، وكانت المياه ترد اليها وتتوزع على النواحي)) ٠ (٨٢)

وكانت الثروة الفلاحية من الخصائص العامة للمراكز الحضرية المختارة من طرف الوجق لاقامة الحكم ومن النواحي هنالك زمورة ((مدينة بلاد البربر الثرية بالقمح والحيوان)) (٨٣)، ثم معسكر التي لم تكن بعد الا عبارة عن بلدة صغيرة" وسيوفر

---

(٧٩) نفس المرجع ــ ص: ٣٢٩
(٨٠) نفس المرجع ــ ص: ٣٢٨
(٨١) نفس المرجع ــ ص: ٤٠١
(٨٢) نفس المرجع ــ ص: ٤٠٠
(٨٣) نفس المرجع ــ ص: ٤٢٢

لها فحصها تطورا وثراء بفضل " عدد هام من العساكر التي يشرف عليها قائد تعينه السلطة بالجزائر لردع السكان" (٨٤) ، ثم هنالك المدية التي يحصي مارمول سكانها بحوالي ٢٠٠٠ ساكن وهي التي عرفت ازدهارا من فحصها وتزايدا في السكان " مع حاكمها الذي كان معه ٨٠٠ تركي " (٨٥) ، واسترجعت مزونة أراضيها التي أقامت بها جموع (الكراغلة) ،وازدهرت البليدة بفضل البرتقال بعد أن عرفت تقهقرا في الماضي.

ففي أماكن الارستقراطية العقارية التركية الجديدة كثرت المدن وتطورت وانصرفت الطبقة الحضرية التقليدية لضمان بقائها الى توجيه مجمل الاستثمارات الى الفلاحة واستغلال خيرات الارض. واذا كان أهل الاحواش في المتيجة يملكون الخيرات المتنوعة الراجعة الى الروءساء وعائلاتهم والى بطانة الوجق فان أهل الحضر كانوا يقيمون بغير تلك البقاع اذا لم تكن لهم أملاك، وكانت البساتين والحقول السقوية من اختصاص الحضر الجدد أو القدامى وذلك حول المدن مثل قسنطينة وتلمسان فكان الحضر يغنمون أكبر الربح من انتاج الارض ومدخراتها الفلاحية بخدمة أحسن الاراضي انتاجا وفلحا وتنظيما مثل الارض المحروثة بالفحص حول المدن التي كانت ثرواتها من الفلاحة ، ومن المدن مثل " بريسك" ما قد انقرضت فيها الصناعة النسيجية التي قام بها الاندلسيون، ولحق الضرر اليهود وبعض الاهالي الذين لم يتوفروا على الاموال التي كانت للاندلسيين أو موالي " ليفورنة" ولم يدخلوا تحت التشريع الاسلامي لكي يصبحوا من الملاكين والفلاحين فكانوا يعملون في بعض البقاع الضيقة حول الاحياء الحضرية ويلجوءون الى حماية السلطة. ولكن أغلبية التجار والصناع الحضر وان كانوا لا يعملون مجانا للباى ويدفعون الضرائب المرتفعة، كانت تجد منفذا لحركتها الاقتصادية مع التضييق بحكم الوظائف وضرائب الجمارك والتذكرة ورخص التصدير والاحتكارات ، وبحكم ابطال العبيد فقد نقصت اليد العاملة المجانية دون أن تحررهم من الانتماء الى المعامل وهو ما سمح للطبقة التجارية بتحويل تجهيزاتها والانتقال الى فئة بورجوازية من الاعراف. والذين نجحوا من التخلص من السقوط هم الذين ارتبطوا بالحكم وبالخصوص بعض العائلات اليهودية الفرنسية ويهود " ليفورنة" ثم بعض الاندلسيين

(٨٤) نفس المرجع – ص: ٣٥٧
(٨٥) نفس المرجع – ص: ٤١٠

والبكريين و " بنو سناق" و " بنو زرماتي " الذين غنموا من الولاء حسب ما يشير اليه شالر في كتابه قائلا : (٨٦)

" فهؤلاء كانوا من الرعايا الجزائريين لهم حق التنقل والاستقرار فيما يرونه صالحهم من الاراضي ولهم حرية المهن المعترف به لدى الدولة.

ويضيف شالر: ((وهؤلاء كانوا وحدهم من رجال البنوك في مدينة الجزائر)) فجمعوا التجارة مع التجار الاجانب، فكان القسمان من التجار يعملان لفائدة الاحتكارات الحكومية: " فكان الباى" يضع على ذمّتهم أموالا طائلة وكذلك لليهود والتجار الاروبيين والقناصل دون ربح يذكر" حسب عبارة " فونتورى دى باراديس" (٨٧) وكانت شركة " جيمـون" تطالب الباى ليك – حسب الحسابيات لسنة ١٧٨٩ بقيمة ٨٠٠٠٠٠ ليرة (أى ما يفوق ٢٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥).

وبفضل هؤلاء التجار استطاع الداى أن يراقب الحركة المالية مانعا بذلك نشوء البورجوازية الصغرى التي عوّضها التجّار الاجانب وبالخصوص من التجار الفرنسيين وهو ما جعلهم يتصرّفون وكأنهم في مستعمرة ويرسلون بروؤس الاموال الى أروبا.

وهذه الظاهرة تبرز التباين بين تطور الطبقات الاقطاعية في البلاد الجزائرية، في القرن الثامن عشر في الحين الذى كانت أروبا الغربية نشأة بورجوازية صناعية، فهذه التجمعات الاقطاعية كانت تضمّ أعضاء الوجق الذين ملكوا أحواز المدن " والكوروغلية" في المدن العسكرية والذين ملكوا الارض مثل الاندلسيين من الحضر ويضاف اليهم القواد والشيوخ الذين حازوا الارث الذى كان للقبيلة ثم المخازنية الذين ملكوا أرض الرعية والتجمعات مقابل الخدمات المبذولة للباى الذى كان هو ذاته يجمع ممتلكات لا تحصى، فهذا النمو الاجتماعي جرّ الاقتصاد الجزائرى الى الانغلاق والضيق فاتّجه وجهة فلاحية بحتة وهو ما يثير مطامع الدول العظمى التي بدأت تعي بهذا التحول كما يجرّ الى النزاعات الداخلية بين طبقات السكان وفئة الاقطاعية التي كانت مدعّمة بطبقة سياسية كانت تدين بالاسلام لكنّها تتوخّى عادات مختلفة في المعتقد الديني هو المذهب الحنفي لا المالكي وهي كانت طبقة جلّها من الاجانب.

---

(٨٦) أنظر " شالـر" في كتابه المذكور – ص: ٨٦ – ٨٧
(٨٧) أنظر " فونتور دى باراديس" في كتابه – ص: ٨٧

٥ ـ القوى الدولية وانعدام التكامل الوطني للجزائر في حكم الدايات:

ان البلاد الجزائرية كانت مبدئيا تحت الحكم العثماني والدولة التركية القائمة على أساس اقطاعي في حدود المغرب الاوسط بعد التغيرات الطارئة مع الدولة الرستمية والحمادية وبني عبد الواد ، وهذه الحدود لن يدخل عليها تحويل يذكر عند الاحتلال الفرنسي . كما أن الجزائر لعبت دورا لايستهان به في الديبلوماسيه الاروبية اذ كانت تعالج المسائل ولها نفس الخط مع بقية الممالك الاجنبية مثل فرنسا وانكلترا واسبانيا .

الحكومة الجزائرية قوة دولية

وتتمثل أصول الحكم في أهمية القوة البحرية من السفن الحربية والقرصان الذين كانوا تحت قيادة الروءساء ، وتبلور ذلك اثر فشل الغزوات الاسبانية انطلاقا من هجوم شارل كين سنة ١٥٤١ الى أوريلي سنة ١٧٧٥ ، وصمود وهران أمام هجومات الاسبان سنة ١٧٩١ وهو ما جعل أروبا تقتنع ـ الى غزوة " اللورد ايكسموث" سنة ١٨١٦ ـ بأنه من الافضل اللجوء الى توقيع المعاهدات مع الحكومة الجزائرية في ميدان النشاط التجارى وتجنب خطر القرصنة وتجنب التردى في الاحتلال الذى لا فائدة من ورائه أو تجاهل قوة الاسطول الجزائرى ولقد أدّت المنافسات التجارية بالممالك الاروبية الى البحث عن طرد المزاحمين والاعداء والى التحالف مع القراصنة ضد المزاحمين بالاضافة الى الحصول على امتيازات خاصة لتجارة تلك الممالك .

وكانت فرنسا بالخصوص التي حصلت بحكم تحالفها ضد اسبانيا منذ ١٥٢٠ على رخصة صيد المرجان في طبرقة من طرف سليمان الثاني قد عمدت الى تحسين العلائق مع الجزائر التي لها بها الكثير من التجار بمرسيليا الذين كان لهم امتياز ملحوظ وفي سنة ١٥٦٠ ستتمكن فرنسا من السيطرة على احتكارات التجارة البحرية في جهة قسنطينة ثم من وضع "المعسكر الفرنسي" والقلعة بمدينة القالة ولفرنسا السبق في تعّيين أول قنصل أجنبي بالجزائر بعد فشلها في توخي القوة للاستيلاء حكم جيجل سنة ١٦٦٤ تحت قيادة دوق دى بوفور تدمير أسطول لويس الرابع عشر ، وهذه الاحداث كانت المرحلة الاخيرة من الحروب مما جعل فرنسا تحرز على صفة البلد الاكثر امتيازا وتجديد التسهيلات التجارية والبحرية وأهمية هذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين جعلت لفرنسا وقنصلها دورا ديبلوماسيا كبيرا

فالقنصل الفرنسي كان يمثل بقية الدول وبالخصوص الدول النصرانية بما أن الحكومتين غالبا ما وجهتا نفس الحروب ضد انكلترا واسبانيا .

وظهر ذلك ابان حرب الاستقلال في الولايات المتحدة اذ تواترت عمليات القرصنة على المراكب الانكليزية مما دعم التعاون مع المحاربين ، ويستنتج من خلال المراسلات بين الداى وحكومة الجمهورية الاولى الفرنسية أن المبادلات في مادة الحبوب كانت ميسّرة الى فرنسا تبعا لسياسة المساندة للجمهورية رغم تضيّقات انكلترا ، ويقول اسكير (ESQUER) :

((انه رغم الضغوط الانقليزية وان كانت السلطة تخفي ذلك بقناع الصداقة ورغم تحريض انكلترا على استغلال مشاكلهم الحالية لابطال المعاهدات المقدسة التي تربطنا بالامة الفرنسية لاننا نشعر أنكم في حربكم العامة ضد القوى الاروبية تجابهون مصاعب للحصول على المواد الغذائية وغيرها من الخيرات الضرورية ، ففي مثل هذه الظروف نسعى الى بذل كل ما في وسعنا من الحلم والفضل وسعة مشاعرنا نحوكم)) . (٨٨)

واذا كانت فرنسا هي الحليف التجارى الذى حاز الصدارة مع الجزائر بدور الحماية لتجارة الدول الاروبية الاخرى والذى كسب صداقة البلاد والدولة فان هناك قوى أخرى" رغبت في منافسة فرنسا لتحل محل الحجرة التجارية لمرسيليا وشركة افريقيا " ،وتعين نوابها الديبلوماسيين وهو ما قامت به كل من أنكلترا واسبانيا من أجل ذلك فقدمت هذه الدول الاعطيات والهدايا ومنها الولايات المتحدة ونابولي والسويد والدانمارك والبرتغال التي قدمت الاعطيات مع دفع سوى لكل منها ٢٤٠٠٠ قرشا (ما يعادل ٢٠ أو ٢٥ مليون فرنك ١٩٥٥) مقابل السماح لمراكب هذه القوى من التخلص من وقع القرصنة البحرية .

عدم اكتمال البناء الوطني في الجزائر في بداية القرن التاسع عشر

لقد كان الاطار الدولي للحكم الجزائرى مع الدايات يتميّز بالمزايدات المطردة لاستنزاف الاقتصاد الجزائرى بالاضافة الى انقراض عوائد حركة القرصنة والاعتماد

(٨٨) وذكر هذا النص في " اسكيـر" (ASQUER) في كتاب : الاستيلاء على الجزائر ــ طبعة باريس ١٩٣٠ .

على الارباح التي حققتها الحجر التجارية الاروبية وهي تفوق ما عليها ازاء الحكومة من الضرائب وهذا التنافس الذى كان مصدره الخوف من القرصنة سيتواحل بعد ذلك سعيا وراء تحقيق التوازن بين القوى الاجنبية المختلفة التي لا تسمح بواحدة منها بالسيطرة الكلية دون الاخرى مع الاعتراف بمنافسة الداى على حدة، الذى رأى نفوذه يتحدد ...

وان فرض الضرائب على المجموعات التي لم تكن تخضع لذلك وهو ما يضاعف من الضغط المالي على الارياف الجزائرية ولقد كان للداى من قطاع القرصنة قبل الاستيلاء على الجزائر وحسب تقدير الماريشال " دى بورمون " (DE BOURMONT) من الثورة أكثر من ٥٠ مليون حوالي ١٢ مليون فرنك ١٩٥٥، وهذه الضغوط من طرف الداى بقيت مرنة في حملتها (٨٩) ، ولكنها كانت غير منسجمة في الارياف حيث تسلط على أهل الريف بواسطة العمال من المدن أو المخزن ((أصدقاء الاتراك)) ــ وكانت بعض المدن تسعى الى التجمع تحت راية الوجق (وهي مدن لها دور الحليف بحكم انتمائها الى الحركة التجارية المتمركزة بالجزائر مثل ندرومة) (٩٠) ، ومدن المخزن مثل مزونة ومعسكر ومليانة والمدية أو الخاضعين الى السلطة مثل أولاد مقران أو المخازنية (البدو والرعاة) ، فمنذ القرن السادس عشر ظهرت بوادر الفقر للرعية حسب ما ذكره مارمول الذى (٩١) من مظاهر التقهقر .

وأما في النواحي الساحلية فقد كان جمع الضرائب سببا من أسباب فقر سكان الريف والعامة ونقصان الانتاج الفلاحي ومناسبة للنزاعات الداخلية التي بدأ من خلالها الوجق حاكما وازعاد حول دون نشأة بنية وطنية ، فتجاه السكان كان " فونتور دى باراديس " سنة ١٧٩٠ أن ((أعز المقرّبين للحكام الجزائريين كانوا قناصل أروبا الذين يقيمون عندهم والذين لا يغنمون شيئا من قيام الثورة)) (٩٢) وكان هذا المؤلف يصف حال الاقطاعيين وسكان المدن الحسن ــ ومنهم اليهود

---

(٨٩) أنظر ما سبق الفصل الرابع (٤) في موضوع التجارة البحرية .

(٩٠) أنظر أطن ولك " أندرى نوشي " .

(٩١) أنظر " مارمول " ص: ٣٢٤ ، كانت دول أروبا تعترف بالولاء للسلطان .

(٩٢) وان كانوا لا يبدون ذلك دائما ان لهم صداقة زناتة في جبل طرارة ــ كانت قرى شنوى غنية ولها اتصال بالترك (ص: ٢٩٣) وكان العرب يتقاضون الضرائب من مزونة و (ص: ٣٩٦) وكان أهل الفلاحة بسطيف في فقر .

والعبيد ـ مع اشارته أن للشخص الواحد من القوت ما لثلاثة أروبيين في بلدانهم ويقف المؤلف طويلا عند بؤس الفلاحين من الاندلسيين الذين كانوا يرتدون لباسا رثا ويقطنون في منازل متدهورة ولهم غذاء لا يوفي بمعاشهم فهم في منزلة تعيسة في الماضي والحاضر ويرى شالر أن الفرق كبير بين الاغنياء والفقراء . (٩٣)

فالاغنياء مهما كان انتماؤهم الديني كانوا يحصلون على اللحم والخبز والدجاج والسمك والحليب والزبدة والجبنة والزيت والزيتون والكسكسي ، وأما الفقراء الذين لا يملكون ما يوفر لهم اللحم فكانوا يعدون طعامهم بزيت الزيتون أو بالزبدة . ويقنع العمال بالخبز والزيت القليل وفي المواسم الخصبة كانت العائلات تنحر ثورا أو اثنين عندما تسمح الظروف بذلك . (٩٤)

واذا كان الذين تخلّصوا من الضرائب من البدو في السهول من القائمين على غرس الاشجار المثمرة بالجبال وينعمون برغد العيش فان القبائل حرصوا على الحصول على الثروات المالية وهاجروا الى المناطق الحكومية ليعملوا في الرعي والحرث والخدمة والحجابة ، وكانت أجورهم (بمبلغ قرشين ونصف في الشهر الواحد ، أى أقل من ٣٠٠٠ فرنك ١٩٥٥ لكن مقابل قدرة شرائية مرتفعة من خيرات الارض) تتلاءم مع حاجة الاسرة من الانتاج الفلاحي والصناعي . (٩٥)

وكانت العودة الى حياة البدو والرعاة مثل التي ظهرت في سهول عنابة في السنوات الاولى من القرن التاسع عشر حسب شالر سعيا وراء تجنب الوقوع تحت وطأة الضرائب من العوامل التي ضاعفت من عدم كفاية الاموال مع تفتّت الاقتصاد وخلل العلاقات بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، فكانت الرعية ترفض حكم الدايات مستنجدة بالمجموعات المستقبلة أو بالدول المجاورة وبالجماعات الدينية المقاومة أعوان الحكومة .

---

(٩٤) أنظر " فونتور دى باراديس" في كتابه ـ ص: ١٢٢

(٩٣) كذلك كان حال الفلاحة بسطيف والمتيجة ومزونة حسب " مارمول " .

(٩٥) أنظر " شالر" في كتابه ، ص ٨٥ وما يليها .

فكان تفجر النزاعات في حدود جهة القبائل وخاصة مع جماعات فليسة الزواوة في جرجرة الذين كانوا حسب العادة مصدر العساكر ، وفى ناحية قسنطينة الغربية وفي المملكة البربرية المدينة لبني عباس التي تولاها أولاد مقران وفي عنابة خرجت الحنانشة من سلطة الجزائر ولقد خرج مركز عن مهدى في جنوب الجزائر وقد سطرت فيه الفرق التيجانية عن الحكم واصبح مركزا شعاع لهذه الفرقة التى هدت في نفوذها نحو الشمال بانتشار ما أقامته من الزوايا ، ففي بداية القرن التاسع عشر ظهرت القوى الكبرى في وهران من حيث تشتت الحكم من طرف الزوايا التي كانت لدرقاوة الذين ساعدهم الملوك المغاربة وهو ما جرى الى الثورات التي ساندها باى وهران سنة ١٨١٤ وقد كان من غير الاتراك وانما هو من الكوروغلية . فالشعور السائد هو العداء ضد الحكم التركي الاقطاعي الذى لم يدخل تحت سيطرته أولئك المستفيدون منه مثل أهل المخزن والاعزال وغيرهم . وكان الحكم يلام على ربط علاقات مع الكفار وتفضيل التجار الاجانب ورجال الاعمال من اليهود على حساب المسلمين الجزائريين بالاضافة الى فرض الضرائب الشرعية عليهم وهو ما يخالف القرآن مع عدم المساواة بين الافراد .

في الجماعة الاسلامية ، وهذا النزاع المتمكن من النظام الاقطاعي حال دون اكتمال نشأة وطن حقيقي ، فقسمت البلاد وأثيرت الفرق ضد بعضها بعضا وان كانوا جميعا يتعلقون بخدمة الارض حيث يقيمون ولهم بعض الفوارق في اللغة والثقافة والمنزلة الاجتماعية ، ويملك تيسير الوحدة بالوعي بالانتساب المشترك الى الاسلام والارادة في الدفاع عن الوطن ضد النصارى وستكون سنة ١٨٣٠ عبارة عن نقطة الانطلاق للوجهة المتوخاة لبناء الوطن الجزائرى .

الفصـــل الثامــن

الجـــزائـــر قبـــل الغـــزو الاستعمـــارى الفرنســـي

ـ ((لقد بان للعيان ما قد اصطلح على تسميته بالغيرية عند العرب عند بدء التحول لمدلول الظلم بينهم وبين أروبا)) .

جـاك بيـرك ـ العـــرب ـ ص: ٣٦

ان قطع العلاقات التجارية التقليدية بين الدولة الجزائرية وفرنسا بعد استقرار النظام الامبراطورى لنابليون وتعويض هذا الطرف بالطرف البريطاني سيتبع ذلك التنافس بين الدولتين الرأسماليتين بعد اتفاقيات سنة ١٨١٥ من المعطيات التي ستخلف الفوضى في التجارة الخارجية للجزائر وتحرم الاقتصاد من الاسواق العادية وهو ما يسمح بالتدهور الاقتصادى وخطر الضغط في ميدان الضرائب فيلحق ذلك الضرر بالسكان المشتيين تحت دولة الدايات وهو ما سيدفع الى تعدد النزاعات الداخلية وما ينتج عن ذلك من مظاهر الوهن في الحكم قدحت في اطماح الدول الرأسمالية لتبرز واضحة الى العيان ولتفرض شروطا قاسية الى أن تبلور الخلاف الذى نشب مع الحكومة الفرنسية والوزير المتصلب " دى فيلال " (DE VILLELE) وظهور الحصار الذى دام ثلاث سنوات (١٨٢٧ ـ ١٨٣٠) لاضعاف الدولة واقتصاد البلاد لذا لم يبلغ بعد مستوى يؤهله الى خلق تنظيم وطني متكامل . ولكن ثروة الحكومة التي كانت جلية ملموسة ولها من الموارد ما يدعمها عند نزول القوات الاجنبية بسيدى فرج ، فجميع هذه الظواهر أوضحت الاطماح الاجنبية على الجزائر .

1 ـ الازمة الجزائرية في الربع الاول من القرن التاسع عشر فوضوية التجارة الخارجية التقليدية

فقطع العلاقات الفرنسية الجزائرية من جراء الحملة على مصر وتوسع نطاق الحصار البحرى من طرف فرنسا والحصار الانكليزى من الدوافع التي جعلت الجزائر تقطع الصلة بالمتعاملين معها منذ القديم من مرسيليا وليفورنة والموانىء الاسبانية دون أن تحل قضية الصفقات التجارية الموقعة اثر المعاهدات مع الجمهورية الفرنسية الاولى التي قام بها الداى نفسه وقد بلغت ٧ ملايين (أى حوالي مليار ونصف المليار من الفرنكات سنة ١٩٥٥) فحل النشاط التجارى البحرى محل الملاحة المرسيلية وحصلت الحكومة الانكليزية للتجارها على امتيازات كانت ترجع لشركة افريقيا .

حيث يتسلم الداى ٢٠٠ فرشا (حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ١٥٠٦ كيلو غرام من المرجان لكل مركب (سنة ١٨٠٦) وكانت السلطة الانقليزية تتولى الاحتكارات طوال عشر سنوات (١٨٠٦ ـ ١٨١٦) محددة بذلك الاسواق في وجه الصادرات الجزائرية العادية في الحين الذى كانت فيه فرنسا تعوض النقص في الحبوب الجزائرية الضرورية لحاجيات الولايات والمقاطعات الفرنسية والاطالية بالواردات من القمح الروسي الذى لم يكن يخضع للضرائب والمضايقات من طرف الشركات مما جعله أكثر رواجا ، وبهذا الامر وبعد حملة اللورد " ايكسموث " سنة ١٨١٦ عندما أبطل الداى المعاهدات مع بريطانيا العظمى كسدت منتوجات الحبوب الجزائرية في أسواق أروبا مع انخفاضها في السعر بسبب مشاكل النقل والتوزيع ، وبرزت في هذه الفترة الحبوب من أوكرانيا وكريمي أقل غلاء اذ كانت اليد العاملة المستغلة في الامبراطورية الروسية تسمح بانخفاض السعر ، ويعلل وزير الخارجية في خطابه المؤرخ في ١٠ جويلية ١٨٢٩ بمجلس النواب تقهقر المبادلات مع الجزائر بقوله :

((ان السبب في التراجع يعود الى انخفاض ملحوظ سجل أنذاك في أسعار المرجان والحبوب الى جانب كثرة الانتاج البحرى وورود قموح أوديسيا الى السوق)) ٠ (١)

وهنالك عوامل أخرى أدت الى تصنيف مجال المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا وهي مماطلة الحكومة الفرنسية ورفضها دفع ما عليها من الاموال التي وافقت عليها بعد معاهدة سنة ١٨١٧ متعللة بنقص التبادل التجارى ولجوئها مع بريطانيا العظمى الى ضغوط عسكرية جديدة مثل حملة الاسرال " فريمانتيل " (FREMANTELE) و " جيران" (JURIEN) سنة ١٨١٩ ، ولو يطبق مبدأ العودة الى نظام الامتيازات رغم المعاهدة الاولى سنة ١٨٢٠ الا بعد سنة ١٨٢٢ لصالح شركة " بارنيت" (PARNET) بمرسيليا التي أصبحت صاحبة شركة افريقيا دون منازع وداعي النظام التجارى وحطمت التجهيزات بالقالة سنة ١٨١٦ تبعا لتدمير اللورد " ايكسموث" للجزائر ، وكانت الاموال التي تقاضاها الداى من الحكومة الفرنسية مقابل التنازلات ضعيفة بالنسبة لما كان على أنكلترا دفعه (وتقدر تلك الاموال بمبلغ ٣٠٠٠٠ قرشا أى أكثر من ٣٠ مليون فرنك ١٩٥٥ و١٦٠ قرشا بالنسبة للمركب الواحد) ففي نهاية الامر كانت حكومة شارل العاشر تصطنع العقبات العديدة لتسوية النزاعات المالية المنجزة عن كميات الحبوب التي لم تخلص ، وكانت تلك الحكومة تقود انطلاقا من الجزائر المصالح الفرنسية والمسيحية والايطالية ، وما عمد اليه حسين داى في محاولة استرجاع مراقبة الصادرات من جهة قسنطينة بوضع ضريبة نسبتها ١٠ بالمائة (سنة ١٨٢٥) لم يكن لها نفع يذكر بل جرت الى تضاؤل العلاقات التجارية وخضوعه الى المعاهدات التجارية المضرّة بالاقتصاد الجزائرى كان يبدو لرعية ضربا من الاستسلام الى الملوكية الفرنسية وهي قوة غير مسلمة وهو ما يضيف الحكم ضعفا ٠

الخلل الاقتصادى وتأزم الوضع

من أبرز مظاهر الانهيار التجارى حصول انقباض جديد في زراعة الحبوب التي كانت الى ذلك الوقت متواصلة في السهول المجاورة للموانىء (مثل المتيجة وعنابة وأرزيو) حسب حاجيات الاسواق الخارجية رغم القرب من جمع الضرائب

---

(١) وهو خطاب ألقي بمجلس النواب الفرنسي في ١٠ جويلية ١٨٢٩ ٠

وعلى حسب الحبوب كثرت المراعي وتربية الماشية وهي حقيقة مفروغ منها عند المعاصرين وهو ما تتضمنه جميع النصوص الحكومية وفي الروايات الكثيرة في المؤلفات التي خلفها الافراد الذين شاركوا في الحملات الفرنسية ومنها ما كتبه الجنرال " ديبريز" قائد القوات العليا للجيش الافريقي عندما يقول: (٢)

((أن السعر المنخفض للحبوب الواردة من كريمي قضى على الفلاحة على سواحل بلاد البربر والاندلسيون في الارياف أخذوا في النقصان)) .

ومن النتائج الاخرى نقصان حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا وهو ما حرص على تداركه تجار مرسيليا الذين كانوا يتحينون لتوخي القوة لفرض حكمهم الاقتصادى الفرنسي وسيطرته على التجارة الانكليزية ، ويذكر شالر سنة ١٨٢٢ (٣) ، أن حظها من الواردات الجزائرية قد ارتفع بنسبة ٤٠ بالمائة (٥٠٠ ٠٠٠ قرشا أى حوالي ٦٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥ من المنسوجات والمصنوعات) وأما حظ التجارة الفرنسية فقد انخفض بنسبة ١٧ بالمائة من الواردات (٢٠٠ ٠٠٠ قرشا أى ما يفوق ٢٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) وهي نسبة أقل مما حصلت عليه اسبانيا (٢٥ بالمائة أى ٣٠٠ ٠٠٠ قرشا) وذلك في نفس السلع والمنتوجات (مثل السكر والقهوة والفلفل) .

فالحجم الجملي (؟) للمبادلات الخارجية الجزائرية قد تدهور كما أن حجم المعاملات مع فرنسا قد انخفض انخفاضا كبيرا - ويذكر شالر أن قيمة الواردات سنة ١٨٢٢ قد كانت بلغت ٠٠٠ ٢٠٠ ١ قرشا أى حوالي مليار ونصف المليار من الفرنكات ١٩٥٥ وهو الجزء من المائة مما صارت عليه اليوم وهو رقم يسترعي الانتباه لكنه في تقهقر بالنظر الى تطور الاقتصاد الرأسمالى في أروبا في ذلك الوقت وأما حجم الصادرات فكان منخفضا جدا ويقدرها شالر بحوالي ٠٠٠ ٢٧٣ قرشا (أى ما يفوق نصف المليار من الفرنكات ١٩٥٥) - وهكذا أبرز بوضوح العجز الخطير الذى ميّز الاقتصاد الخاضع للقوات الاجنبية والذى لن تسمح له المبادلات التجارية في داخل القارة الافريقية بالانعتاق والذى لا يسوى سقوطه الا بالاموال العامة التي يتصرف فيها الدايات وهي أموال في تناقص مستمر واستنزاف ، وهذا

---

(٢) أنظر " مذكرات قائد عسكرى لجيش افريقيا " وهو كتاب مذكور ضمن قائمة المصادر والمراجع .

(٣) أنظر " شالر" في كتابه المذكور.

العجز مرتبط بطبيعة المبادلات الاقتصادية فلم تكن الجزائر تصدر الا المواد الخام (٢٠٠٠٠ قنطارا صوفا و ١٠٠٠٠ قنطار جلودا وشمعا) وتستورد المواد المصنوعة وتضاعفت الازمة بسوء تقدير المواد المصدرة من طرف التجار الاجانب الذين يراقبون التجار وكأنهم في مستعمرة.

وهو ما جرّ الى ظهور سيطرة شبه استعمارية للقوى الرأسمالية العظمى سمحت بها طريقة الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة الاقطاعية بمساندة رجال المال اليهود من أصل فرنسي وهو عامل من عوامل انهيار البلاد واغراء هذه القوى للحصول نهائيا على هذه السيطرة .

2 ـ اطماع القوى الاستعمارية وتدهور القوة العسكرية والسياسية للدولة الجزائرية في عصر الدايات

ـــ مضاعفة التدخلات الاجنبية بعد سنة ١٨١٥ ـــ

وتعددت التدخلات الاجنبية خلال وجود دولة الدايات أي طوال الخمس والعشرين سنة الاخيرة من الحكم التركي. فمنذ البداية عمد نابليون سنة ١٨٠٦ الى اعداد العدوان على الجزائر بعد القطيعة وتفاقم التأثير الانقليزي ولقد اعتمد نابليون على المعلومات التي جمعها الطليعة "بوتين" (BOUTIN) الذى أرسل الى الجزائر سنة ١٨٠٨ واستفاد منها قائد الجيش الفرنسي في اعداد مجموعة، وفي سنة ١٨١٦ وسعيا وراء السلم مع الولايات المتحدة التي كانت في حرب مع الداى منذ ١٨١٢ لم نطالق الحكومة ما كانت تتقاضاه (١٢٠٠٠ قرشا سنويا) حسب المعاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة لسنة ١٧٩٦. وفي نفس السنة لم تجدد الامتيازات الحكومية وأرسلت انقلترا أسطولا تحت قيادة الاميرال الهولندى " فان كابلين " (VAN CAPELLEN) و " اللورد ايكسموث " للمطالبة باستخلاص آلات تجهيز السفن من خشب وحبال وأسلحة وغيرها من التجهيزات البحرية التي افتنتها حكومة الداى سنة ١٨١٠ .

فالنجاح الذى لقيته لاول مرة ديبلوماسية المدفع الى جانب تدمير الاسطول الجزائرى الذى كان يتركب من خمس وحدات وثلاث بواخر وأقلعة وسفن حربية وثلاثين سفينة مجهزة بالمدافع من بوادر التشجيع للقوى الاجنبية على اعادة الكرة وهو ما سمح في سنة ١٨١٩ للباخرة الانقليزية الفرنسية أن تعد الباى المجرد من قواته البحرية بقرارات موءتمر " ايكس لا شابيل " وفرض منع التنقل البحرى تحت التهديد وهو ما يدل على القضاء الفاصل على القوة البحرية الجزائرية ودورها الدولي وفي سنة ١٨٢٤ تمكنت الموءسسات الفرنسية في عنابة والقالة من مساندة معصودة ثورة القبائل وتزويدهم بالاضافة الى ما لقوه من تشجيع من لدن القناصل والهيئات البرلمانية الانقليزية.

ولئن سارع الداى وراء شعور بالاستقلال الى طرد القنصل الانقليزى وحجز الموءسسات الفرنسية وفرض عقوبات اقتصادية ـ رفع الوظائف الجمركية على الواردات الفرنسية ـ فانه صار من البديهي أن حكمه قد مر شيئا فشيئا وبصورة

شاملة الى حوزة القوى المهيمنة ، ومن مميزات ذلك العصر بروز المشاريع الاستعمارية في جلاء وبيان فقد أنهى القنصل الامريكي كتابه المنشور سنة ١٨٢٦ مقترحا استيلاء الانقليز على الجزائر في الوقت الذى ضاعفت فيه الحجرة التجارية رغم المنافسات الفرنسية الانقليزية عجزت بما قامت به من أعمال عن تخفيف حدة النزاعات التي ظهرت بينها وبين السلطة الفرنسية.

واحتجز اثنان من البواخر المسيحية سنة ١٨٢٦ بعد كثرة التظاهرات البحرية آلت مطامع شالر العاشر والاستيلاء على الساحل القسنطيني الى التدخلات في مؤسسات عنابة والقالة وصار أدنى شيء يتخذ ذريعة للتدخل لوضع حد لاستقلال الدولة الجزائرية المتداعية.

ومن جراء هذه التدخلات المتلاحقة لن يهد الاسطول الجزائرى فحطم بعد ترميم جزئي سنة ١٨٢٦ وذلك في وفعة نافرين سنة ١٨٢٧ حيث واجه مع البواخر التركية الحضور الانقليزى الفرنسي الروسي ، وأصبح يتركب سنة ١٨٣٠ من ثلاث قطع وباخرتين وما بين ٨ و ١٠ سفن وبوارج وعدة " شباك" و ٣٢ مدفعا(١).

فكان تتابع هذه الهجومات من أهم العوامل التي حطمت الاسطول الجزائرى وقوتها الحربية في البحار والقضاء المبرم على الحركة البحرية كما أن مجهودات الدايات العديدة للحصول على البواخر أو اصلاحها أوبناء السفن الحربية لم يكن لها من نتيجة الا مضاعفة المصاريف والبحث عن الضرائب وفرضها على السكان في الداخل وخلق التوتر بينهم وبين الدولة.

ـــ قمة انهيار الحكم السياسي للدولة ـــ

لقد ساهم الضغط الاجنبي في تبين وجهة السيطرة من صنف الاستعمارية على البلاد وفي انهيار القوة الخارجية للدايات ونفوذهم الداخلي،فثارت القبائل في الغالب على هيمنتهم ولم يتوانوا في قبول ما أشرنا اليه ـ مساعدة التجار المهربين الفرنسيين سنة ١٨٢٤ في صراعهم مع طبقة " الاقطاعيين" واذا كانت مثل هذه الانتخابات وما تجلبه من الضرر بحيث تسمح ببروز محاولات الغلبة الاروبية ومشاريعها فان طابعها الجماعي كان يتصف بيقضة قوية تضامنية اسلامية

(١) أنظر هذه الاحصائيات في كتاب "روزيت" ((Rozet))

في المغرب العربي شارك في بلورتها أقسام البلاد الجزائرية منددة بضعف الحكم التركي ازاء القوى المسيحية والتجار اليهود الذين تدعمت مصالحهم وما لاح من السلطة من خرق الاصول الاسلامية من المساواة واستعباد المؤمنين من السكـان .

فبروز هذا الصنف من الوجهة الموالية لنشأة وحدة جميع السكان الجزائريين ضد الفئة الحاكمة كان سببا في ظهور فرق مثل" درقاوة" التي لقيت التأييـد من طرف المملكة المغربية الشريفية بفاس، ومن بين الظواهر المميزة لدى سكـان جبال المدية الذين سئلوا سنة ١٨٣٠ من لدن قادة الجيش الفرنسي عن سبب ((أدائهم للخراج وخضوعهم وطاعتهم للاتراك منذ عهد طويل وهم قد كانوا أشد قسوة منا)) فأجابوا بقولهم " ان التشابه في الدين هو الذى عودهم بالنظام التركي وأنهم لن يطيعوا في وطنهم من غير الله أحدا ورسوله العظيم " . (٢)

ومن بين المميزات أن قبيلة هاشم التي انتمى اليها الامير عبد القادر تحت تأثير والده محي الدين لمقاومة القوة الاستعمارية كانت متصلة بالقادرية وفي مقدمة حركة التحرر التي ظهرت في ذلك العصر .

فكانت انتفاضات وهران تحت زعامة "درقاوة" ابن شريف الذى استولى على معسكر وحاصر الجيش في " مشوار" تلمسان ثم ثورات نفس الجماعات سنـة ١٨١٤ و ١٨١٥ في القبائل لدى " بابور" وجرجرة (فليسـة" و" أولاد جر" عبارة عن مجهود جماعي مشترك على طريق تكوين مجموعة كبرى ، وقاوموا حركات الاقطاعية من التيجانية كعين مهدى التي اعتمد عليها المستعمر الفرنسي بعد الحكـام الشريفيين ،ولكن عدم التنسيق بين الحركات التحررية في مواجهة الادارة التركية سيسهل الغزو الاستعمارى ومن هناك باءت فرص النجاح بالفشل .

ـــ تسارع السقوط بعد العدوان الاول من طرف شالر العاشر ـــ

ان الشروع في القيام بالعدوان الواضح بعد اعلان الحرب في ١١ جوان ١٨٢٧ من طرف وزارة " دى فيلال" المتطرف (٣) ، ضاعف من خطوة وضع

---

(٢) أنظر " تيودور دى كتربارب"(TH QUATREBARBES) في مؤلفـة بعنوان : ذكرايات الريف في افريقيا ــ ص: ١٠٤ ــ

(٣) أنظر الفصل السابق .

الدولة التركية والاقتصاد الجزائرى في الثلاث سنوات التي سبقت النزول بسيدى فرج ، ونهاية التجارة البحرية آلت الى قطع العلائق مع أبرز الاطراف الاقتصادية الذين لقوا أثقل الخسائر والى المحاصرة للسواحل الجزائرية من طرف البواخر الحربية الفرنسية فمنذ القطيعة انعدمت الحركة التجارية بعنابة والقالة بعد تدمير المؤسسات الفرنسية سنة ١٨٣٠ وأصبحت القالة خرابا وانخفض عدد سكان عنابة من ٤٠٠٠ الى ١٥٠٠ نسمة وهو ما أعطى للقل وجيجل أهمية سرعان ما أمحت اثر النزاعات في القرن الثامن عشر، فيقول "روزيت" في عنابة :((كان السكان بعنابة منذ سنوات قد بلغ عددهم نسبة كبيرة ولكنهم الان بلغوا ١٦٠٠ نسمة عند حلول الجيوش الفرنسية بها وتداعت المنازل المهجورة الى السقوط (٤)٠

ومن خلال فشل الاسطول الجزائرى في ٤ أكتوبر ١٨٢٧ في محاولة تحطيم القاعدة الفرنسية (كاكسين CAXINE) التي انطلق منها الحصار البحرى انقرضت كل العلاقات البحرية والمواصلات بين الجزائر التي فقدت سيادتها على البحر الابيض المتوسط وبين الاطراف الاجنبية من تجار انكلترا وليفورنة والموانىء الشرقية الراجعة الى النفوذ التركي، وكانت المقارنات بين ما ورد لدى شالر سنة ١٨٢٦ وما تضمنته مختلف مذكرات العسكريين للفيلق الاستعمارى الفرنسي توضح عموما الدور السيء للحصار الملكي على التجارة والحياة الاقتصادية في الموانىء الجزائرية وعلى النشاط الفلاحي في جملته ، فمدن البليدة والكلية وقد أصيبت بعد الزلزال لسنة ١٨٢٥ لم توفّر من الخيرات ما تشدّ به أزرها ووهنت قوة الدولة ومناعتها بحكم تناقص الموارد المالية وبالخصوص بانقطاع البناء العسكرى اذ لم ينتدب من الجيش ما يكفي للمدافعة بعد الاستيلاء على الممرّ البحرى مع القسطنطينية بالاضافة الى أن السلطان العثماني كان غير راض بضعف حليف ودولة لم تتراجع سنة ١٨١٢ في الهجوم على البواخر التركية.

فالحكم الملكي الفرنسي عند الغزو أمامه دولة في حال التقهقر والوهن وبلاد تراجعت قوتها ولم يمنع هذا الحال البعض من الذين شاركوا في الغزو الاستعمارى ولهم نظر مقام على الكراهية والاشمئزاز من أن يتعلق بما بقي للبلاد من الثروات الجمّة ومن النمو الاقتصادى والاجتماعي.

---

(٤) أنظر في كتاب " روزيت ".

أصول الدولة الجزائرية ونشأة الوطن
الدولة الجزائرية سنة ١٨٣٠

لقد ساهم الحصار البحرى بقسط كبير في عزلة الحكم وبالتالي في استقلالية الداى ونزوعه نحو السلطة الملوكية. ففي الحين الذى كان فيه المؤلفون في القرن الثامن عشر يؤكدون على هيمنة الوجق على الداى عن طريق الديوان كان البعض الاخر سنة ١٨٣٠ يبرزون حكمه المطلق الذى يرى فيه" روزيت " السبب في تدهور الدولة الجزائرية هو الحكم القهرى (٥)_ وكانت الطبقة الحاكمة تسعى في هذه الاثناء الى تدعيم ميلها الى الانسجام مع معطيات البلاد. ففي سنة ١٨١٧ عهد علي باى الى طلب مساندة الاهالي في المدن (من الاندلسيين الذين انتموا الى الجيش الاسلامي) ضد ثورة أشبال عسكر الاتراك ويلاحظ شالر ذلك سنة ١٨٢٦ بقوله :

((لئن كان الحكم من اختصاص الاتراك فان ثرواتهم كانت تعود الى العائلات الجزائرية)) (٦)، وكان الاتراك" يعتبرون الجزائر بلادهم ويرمون الى القرار بها مع أهاليهم " (٧) _ ونشأ شيئا فشيئا نوع من التحول والتشاكل بين المجموعات المختلفة التي ربطت بأرض واحدة وتباينت حسب مقاييس طبقية اجتماعية بعيدا عن الفروق الاصلية ويلاحظ شالر أنه لا وجود " لبروز التعصب الغريب والكره تجاه من كانوا يدينون بغير الاسلام ". (٨)

ويجب أن لا يبحث عن أسباب المقاومة الشعبية في هذه الظواهر الحساسة الهينة كما ظن أصحاب النظريات في النظام الاستعمارى الذين قدموا معطيات مجانية لا أساس لها والتي اعتمدت في الكثير من المؤلفات العلمية وفي نظام التعليم الفرنسي. وانما الاسباب الحقيقية تكمن في التعلق بالوطن الذى استشهد به جميع أصحاب المذكرات في سنة ١٨٣٠، ولقد كتب أحد العسكريين عن حسن داى الذى جرد من الحكم مع الاحتلال قائلا : (٩)

---

(٥) أنظر كتاب " روزيت" الجزء الثالث، ص: ٣٩٩
(٦) أنظر كتاب " شالر" المذكور _ ص: ٧٢ _
(٧) نفس المرجع _ ص: ٣٨ _
(٨) أنظر نفس المرجع _ ص: ٧٥ _
(٩) أنظر الحملة على افريقيا سنة ١٨٣٠ " لاحد القادة العسكريين للجيش الاستعمارى _ باريس ١٨٣١ _

كـان حسن داى ينطق عن مرارة النخبة الواعيـة من السكان" ويضيـف" روزيت بقوله :

((لم يحدثني المسلمون الوافدون من الاندلس قط عن الاتراك بسوء)) (١٠)
وبحكم توجيه التجارة نحو المبادلات البرية انطلاقا من قسنطينة نحو تونس ومن تلمسان نحو المغرب كان للحصار الفرنسي مفعول آخر زيادة على القضاء علـى الخلافات ضمن الوطن وهو تحديد المركزية الادارية في البلاد وابطالها .

حدة اللامركزية الادارية وعدم التوازن القانوني بين الجهات

كانت البلاد سنة ١٨٣٠ موزعة حسب ثلاث مناطق تعود الى حكم البايـات وهي وهران وقسنطينة والمدية وهي مناطق غير متعادلة فالباى في المدية حرم من ادارة جهته التي كان يتولى أمرها حاكم كما أنه منع من التنقل البحرى علـى السواحل الغنية التي خصصت لدار السلطان وليس له الا بعض القواعد العسكرية والثكنات (في المدية وسور الغزلان (١١) والرواغية) ولا تمتـد مراقبته المباشرة الا على أربع قايدات يشارك فيها أصحاب المخزن الذين كان أقلته من حيـث العدد ، فالباى حاكم كبار الاقطاعيين البدو الذين كـانوا هم أنفسهم من الاسياد الورثة للتلال وما الى الاطلس الصحراوى وكانت ممتلكات الباى " والاعزال" محدودة وبقيت أغلب الاراضي في نطاق الملكية المشتركة والعرش.

وأما منطقة وهران فقد كانت متسعة اتساعا كبيرا بحيث أن قسمها الشرقي الذى آل اليوم الى جهة الجزائر قد ألف عاصمة قائمة بالشرق الجزائرى يحكمها " خليفة الشرق" في مدينة مليانة وفي الغرب ولاية وهران في المستقبل ، كانت قبائل المخزن تتقاضى مقابل ولائها الاراضي المشتركة من أخصب التربة حيث تقوم على خدمة السهول الساحلية الغربية وساحل وهران عند سفح شليف والسهول الداخلية من مقرة الى مينة التي كانت توءلف محورا ضخما للتنقلات والمرور لجيوش الترك ، وكـانت الكراغلـة أصحاب الممتلكات الكبرى في المراكز الحضرية والمدن والاراضي السقوية يحكمون الاوطان النائية التي تتقلص فيها سلطة قواد المخزن

---

(١٠) أنظر كتاب " روزيت" .
(١١) وقد أطلق عليها اسم " عومال" (AOUMAL) .

اعتمادا على الجيش في المدن والمعسكرات (مثل تلمسان ومعسكر وبرج مزونة ومستغانم) وبهذه الصفة كانت قلة من المدن في أملاك الرعية وخاصة مدن التل وأراضيها الفلاحية (مثل ندرومة والقلعة التي يراقبها البرج) فآلوا الى الحياة الجبلية ولم تظهر المراقبة التي قام بها كبار الشيوخ الا في منطقة الجنوب حيث أولاد سيدى الشيخ الذين يتولون المنطقة وما اليها من الاطلس الصحراوى وفي اطار " الخليفة" الحكومية الشرقية هنالك تنظيم مماثل جعل من سهل شليف محور المواصلات وهو راجع الى جماعات المخزن وقوادها الذين حافظوا على السلطة بوسائلهم الخاصة وذلك في مناطق " الظهواء" شمالا والورسنيس جنوبا ، وكانت مدينة مليانة دائما بأراضيها الفلاحية مركز أملاك الكراغلة.

وأما منطقة قسنطينة ، هي التي ستستقر في الولاية اليوم ففيها أملاك الدولة والمراقبة التي يقوم بها قواد جماعات المخزن والرعية والشيوخ الاعيان من الاقطاعيين الوراثيين الذين الفوا " مساحات" هامشية على الحدود التونسية مثل الحنانشة والنمامشة من عائلات بن عز الدين وبن عاشور في فرجيوة وزواوة في جهة القبائل الصغرى وعائلة المقراني في مملكة بني عباس وما بين الحضنة والبيبان عائلة أولاد دوظفل في ريغة جنوب سطيف وعائلة بن علي الشريف في سهل الصومام وبالخصوص عائلة " بن قانة" الذين كان لهم لقب " شيخ العرب" ويحكمون التخوم الصحراوية جميعها وأهمية الممتلكات الشاسعة تحدد من أراضي الرعية الراجعة الى مراقبة المخزن فهي جهات مشتتة حول عنابة وسطيف والبويرة والمسيلة والعوائد للمخزن كانت تبذل في مراقبة فلاحة الاشجار المثمرة التابعة للباى وأملاك أهل المدن والاعيان والتجار في قسنطينة ، وهي أرض تمتد بالاضافة الى الحامة والاحواز الى طرف الحدود الشمالية الغربية للمنطقة.

فهذا التنظيم للاملاك الكبرى للاقطاعيات الفردية كان سائدا في دار السلطان حول الجزائر حيث يقيم مخزن الخوجة في تفرق على الحواشي التي يدافع عنها القواد وان كانوا لا يوءلفون جماعة منها سكة.

وعلى هذه الوتيرة تجسدت السلطة الجزائرية في صور متعددة النظام الزراعي وأوجه النشاط الاقتصادى المختلفة وكان الحكم يمتد على مساحة ١٥ ٣٦٥ ٠٠٠ هكتارا (١٢)، حسبما ذكره " لويس رين" (L. RINN) أى ما يعادل ثلاثة أرباع

(١٢) أنظر كتاب " لويس رين" المذكور - ص : ١٣١ -

البلاد الجزائرية شمالا حسب التحدي القانوني وهنالك أمكنة لا تضمنها السلطة تحت رعايتها فالاتراك تخلوا عنها لمدة زمنية معينة كما هو الشأن في أرض المراعي للبدو وفي الصحراء وفي الجبال قرب بعض المجموعات أو القبائل مثل " بني مصرة " الذين قسموا ميدان المتيجة الى " أحواش " في حين تحول سهل الحراش الى ملجأ وكذلك حال مجموعة " البلزمة " التي كان لها سهول يراقبها الشيوخ المعيّنون من طرف السلطة. والى جانب هذا التخلي هنالك نشأة المنظمات السياسية المستقلة التي خضعت الى الحكومة أو حالفتها لكنّها حصلت على تنظيمها الخاص بها مثل عدد كبير من أهالي " القصور " والواحات الصحراوية العليا مثل المزاب ووادي ريغ والسوف ومراكز الفرقة التيجانية وجمعيات القبائل الكبرى في جرجرة و "الدوغ" ، وكانت المخازن تراقب المدن عن قرب مثل بجاية والبويرة وسهل سباو حول جرجرة وبسكرة وتبسة والحدود الاوراسية والصحراوية. وهنالك أخيرا " المقاطعات " التي انفصلت عن الباى ليك في الفترة الاخيرة من الاضطرابات مثل جماعة الحنانشة شرقا الذين لم يكن لرئيسهم الا حكم شرفي وبني مناصر الذين استقلوا عن أوطان شرشال وبعض الذين انتموا الى المخزن أو الرعية وقد انعزلوا وسط الجماعـات المستقلة أو الذين انظموا الى الثورة مع " درقاوة " مثل مغراوة في الظهرة ومكناسة ومطماطة في الورسنيس أو في ميناء القل. فكانت الكثرة لا من الخارجين عن الحكم ولكن من السكان الذين لم تر الادارة ضرورة حمايتهم ومراقبتهم لان ذلك يجـر الى المصاريف الضخمة وان فرض عليهم عدد من الضرائب. وكان أهل القبائل يجلبون انتاجهم الى الاسواق حيث يدفعون المكوس ويزودون التجارة الداخلية بما تحتاجه وكانوا مستقلين ولهم تنظيمهم التقليدى الراجع الى النظام التركي.

وفي جميع الحالات كانت العلائق الاقطاعية لا تصدّع وحدة الدولة الجزائرية حسبما يتضح من مراسلة أحمد باى قسنطينة مع الداى حسين في سنوات ١٨٢٨ - ١٨٢٩ كما نشرها الاستاذ " ايمريت " (EMERIT) (١٣) ، فكانت الاقطاعيـات والموالي تنصهر في الاوطان عكس ما كان " يراه رين " وكان البايات يحترمون السلطة التي سمحت بها لهم الحكومة بالجزائر، ولم تكف الاراضي والاملاك التابعة للمخزن لتوءلف أملاكا دولية حسب المفهوم الاستعمارى الفرنسي المتحمد في نوابا اخرى وانما كانت أرضا جمعتها الدولة والاشراف والاعوان التابعون لها وحافظت أرض الرعية على دفعها الخراج الى هوءلاء العمال وكان النصف الاخر من الاراضي

(١٣) أنظر "مارسيل ايمريت" في كتابه : الجزائر في عصر الامير عبد القادر - الجزائر - ١٩٥١ -

حسب راى " ريـن" الراجعة الى مراقبة الشيوخ قد استقرت فيه أملاك اقطاعيـة في مكان الاراضي المشتركة، وليس هذا المظهر الا صورة للاختلافات في الانتفاع بخيرات الارض وامتلاكها وليس ذلك عنوان الانتماء السياسي المتعدد الاوجه أو هي درجات في الارتباط بالحكومة في الجزائر.

3 — بنية المجتمع الجزائرى الاقتصادية في سنة ١٨٣٠

ان الفوارق في صور امتلاك الاراضي حسب ما تدلي به الشهادات في ذلك العصر تتجلى في تنظيم مختلف وتقييم غير مكافىء للانتاج الفلاحي .

الملكية الحضرية والزراعية المكثفة

كانت الاراضي الحسنة والتي عظم انتاجها هي البساتين والحقول والزراعات السقوية حول المدن (فحوصها) الموزعة بين الارستقراطية الحضرية والطبقة العسكرية والتجارية من أعيان الوجق والكوروغلية ومجموعات المخزن وكبار التجار الحضر الذين اعتمدوا على استعباد العمال وتوخي استعمال الفلاحين من ناحية القبائل ، وظهرت الاشغال الكبرى في ميدان المياه التي قام بها الباى ليك أو المجموعات من الفلاحين وكان تنظيم طرق لرى نتيجة كبيرة في جعل هذه الاراضي منطقة غنية في الخضر والفواكه ويصف " روزيت " أحواز الجزائر بأنها كانت تغطيها منازل جميلة في الحقول تحيط بها الحدائق والبساتين المجيبة ، على مسافة كيلومترين غربا الى بئر خادم جنوبا ، ويبدى قائد عسكرى مجهول اعجابه قائلا :

((أن هذه الارض التي صورت لنا وكأنها بلقع خراب كانت تكثر بها منازل ريفية حسنة الشكل تحيط بها البساتين وهي مبنية على مرتفعات لها حركات دائرية تتقابل مع الجفاف الذى كان بالسواحل . . . (ص: ٢٥) وكانت الخضرة رائعة وعيون الماء لا تحصى ولا تعد ومجارى المياه تحبل الارض بالخصب وكانت بها الفواكه متوفرة)) (ص: ٧٨) .

ويبدى نفس المؤلف ما كان له من لذة عند رؤية مجارى المياه " التي قام على تعهدها بمهارة أهل الجزائر " (ص: ٨١) ويصف " دى كتربارب " (١) الدروب بين " ستاولي " (STAOUELI) والجزائر بقوله :

---

(١) أنظر كتاب " دى كاتربارب " ص: ٤٥

((كانت بالجزائر المنازل البيضاء تحيط بها البساتين وشجر الزيتون والتين والسرو والرمان والكروم ذات الحسن الرائق في العيون وهذا المجال النادر يصور ثراء السكان ، والى جانب ذلك غابات البرتقال والقوارص)) ٠

وكانت البليدة حسب البيانات الخطية لذلك العهد محاطة بالاشجار المثمرة وخاصة البرتقال وكان بها أكثر من ٤٠٠ هكتار سقوية يقول فيها " روزيت" ٠(٢)

((كانت للبليدة عناية فائقة في خدمة الارض ولها الفواكه الكثيرة وكان سكانها يقومون أيضا على الكروم)) ٠

ويقول بعد ذلك (٣) :

((كانت الاشجار حسنة التنضيد والارض في أفضل فلح وعند أصل كل شجرة وحولها أحواض حفرت بعناية توصل المياه عبر السواقي المارة بين صفين من الشجر وهي أشجار لا مثيل لها من غير البليدة أو أشجارنا بأروبا وغيرها ٠ ولقد كنا بها فريقا من العساكر نعدّ ٨٠٠٠ محاربا يأكل أحدنا ٥٠ برتقالة أو يتلفها تحطيما فمجموع ذلك ٤٠٠٠٠٠ برتقالة ، فكانت هذه الحالة لا تتبادر لاذهاننا عند رجوعنا ولم يبد ذلك على الاشجار وبعد شهر عندما عدنا من المدية صار سكان البليدة يبيعون ستّة برتقالات بدرهم واحد)) ٠

ويرى " روزيت" أن المدية (٤) :

((كانت بها من الجانب الجنوبي البساتين الكثيرة والخضر المكدّسة وما يحيط بها من الهضاب الخصبة كانت تكثر بها الكروم ومغطاة بالاشجار والحقول المحروثة وحولها الحواجز على مسافة تبلغ نصف فرسخ شمالا وكذلك شرقا وجنوبا)) ٠

وبعد القتال والحروب الاستعمارية تعرّضت التقارير الرسمية (٥) الى مستغانم بالوصف فورد في تقرير مدير الداخلية ما يلي :

---

(٢) أنظر كتاب " روزيت" الجزء الثالث ص: ١٩٨ وما بعدها ٠
(٣) نفس المرجع ـ الجزء الاول ـ ص: ٢٠١ ـ ٢٠٢
(٤) نفس المرجع ـ الجزء الاول ـ ص: ٢٢٤ وما يليها ٠
(٥) أنظر تقرير مدير الشوءون الداخلية بتاريخ ٢٣ مارس ١٨٤٣

((كان بمستغانم بعد القتال من الاراضي الكثيرة وقد سقيت بعيون المياه الغزيرة والابار والاحواض والنواعير الهوائية والى جانبها بقايا حطام المنازل والحدائق والكروم والاشجار تمتدّ على مساحة ٨٠٠٠ هكتارا وبها علامات الزراعات الثرية وحتى المكثفة)) .

وليس الامر في تعداد وصف هذه الاراضي حول المدن يقصد منه مجرد المدح بل أن أملاك شرشال وتنيس وجيجل وميلة ومليانة وندرومة كانت صورة صادقة تظهر لنا أن السكان في هذه المدن كانوا أسياد أثرياء لهذه الحقول التي جعلتهم يستقرون ويحصلون على العوائد المالية، فملكية هذه الارض وخدمتها ترتبطان بتجميع قسم كبير من الثروة لدى هؤلاء السكان بفضل التجارة التي توفر لها المنتوجات الفلاحية موردا هاما (ويذكر " طارطارو" أن تلمسان تبيع سنويا الزيت الى المغرب(٦) مقابل ٣ أو ٤ آلاف فرنك أى ١٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥) وذلك بفضل دورهم كاقطاعيين.

وكان الانتاج الفلاحي متنوعا ففي أحواز معسكر ((وعلى مقربة من المدينة كانت الحدائق الكثيرة وبها الخضر والكروم والفواكه والتين والزيتون واللوز والسفرجل)) (٧) ، وفي الميلة أغلب الفواكه الاروبية، وكانت البساتين في المدن شاسعة مثل ما هو الشأن بقسنطينة على عدة كيلومترات" حيث كانت البساتين والحقول تكثر على ضفتي الوادي بشمال المدينة في الحي المسمى بالحامة" (٨) وتلمسان يصف " طارطارو" (٩) الارض المحروثة التي تتوازى بها البساتين وحقول الحبوب وأشجار عجيبة من الزيتون" الممتدة بشهية بما هي عليه اليوم قرب المدينة وأطرافها وعلى القرى المجاورة لها حيث هناك نفس الطريقة من قنوات المياه والرى الباطني" ، مثل قرية عين الحوت" المحاطة بغابات الزيتون" وعين الحجر وأرزيدان" وهي مجمع غابات" الى " حناية" حيث مناطق الزيتون الشاسعة ، وكانت جميع هذه الاماكن باستثناء سيدى بومدين من أملاك الكوروغلية.

---

(٦) ولقد تعرّض لذلك " ايمريت" في مؤلفة " الجزائر في عصر الامير عبد القادر ص: ٧٩ وما بعدها ــ الجزائر ــ ١٩٥١

(٧) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٣٧) ص: ٨٠ وما يليها.

(٨) نفس المرجع (١٨٣٨) ــ ص : ٢٦٣ و ٢٦٤

(٩) وقد أشار الى ذلك " ايمريت" في كتاب: الجزائر في عصر الامير عبد القادر.

وانه لمن الخطأ أن نعتقد أن المدن التي كانت تحيط بها الفحوص هي وحدها التي غنمت من الثروة الفلاحية . فلقد كانت قبائل المخزن الذين ملكوا الاراضي الخصبة تستعمل الخماسين وهم من الفلاحين النشطين ومنهم جماعات اقطاعية تنتمي الى قائد " زمالة" في سهل الحبرة وفي منية وقد كان الاتراك حسبما ورد في جداول المؤسسات الفرنسية قد بنوا على واد مينة وفي رلزان سدا ، ويروى " سالمون" أحد التجار اليهود الى " روزيت" قائلا :

((كانت تكثر بالجهة الدوار والحقول المخدومة على أحسن وجه وكان بها العرب يزرعون القمح والشعير ولهم الارز والبطيخ وأحسن أنواع الدلاع في منطقة البربر ويجلبون ذلك الى الجزائر)) .

" الاعزال والمخزن والحواش
الاملاك الفلاحية الشاسعة ، والاملاك الصغرى المنتجة

وكان هذا النظام من الاستغلال الفلاحي غير المباشر لصالح الاقطاعيين في المدن أو قبائل المخزن له طابع الكثافة والامتداد الشاسع ففي المتيجة مثلا وهي جسملورد في المؤلفات عبارة عن سبخة وبائية أصلحتها المساعدة الفرنسية كثرت " الحواشي" سنة ١٨٣٠ وتحولت الى ضيعات كبرى يعمل بها المحتبسون أو الخماسة اعتمادا على العمال المحليين المقيمين بالخيام أو على الجبليين المهاجرين القاطنين بالاكواخ ، واذا كانت أغلب الاراضي قد خصّصت لتربية الماشية من قطيع الحكومة والملاكين والعمال فان ما يحيط بالحقول كان به الزرع والبساتين والى جانب ذلك هنالك أرض الحبوب الموسمية ولقد احتلت هذه المنطقة حسب تقديرات المعاصرين ما بين الثمن وواحد من اثني عشر من مجموع المساحة .

ويقول " روزيت" (١٠) في هذه الارض :

((كانت تكثر بضيعات هذا السهل البساتين من البرتقال)) وذلك على أرض كانت ملك أهم الاعيان في البلاد مثل البايات في " تيترى ووهران وقسنطينة وآغة الجزائر " والداى حسين نفسه الذى كان له حسب " روزيت" ربع الاراضي .

(١٠) أنظر الجداول (١٨٤٣ - ١٨٤٤) = في فصل الاشفال العامة ص: ٢٠٠

وفي قسنطينة كانت القرى (الدشرة) موزعة على الملاكين في أوسط المنطقة الفلاحية ، وكانت الاعزال عبارة عن حقل دائم مخصص للحبوب الموسمية (مرتان أو ثلاث مرات في السنة) ، وكان حال الاراضي التي استقر بها الخماسة مماثلة ويذكر لنا المؤلفون هذا التوزيع في تصوير دقيق فكانت الدوار القريبة (حوالي نصف مليون هكتار) تؤلف مساحة تابعة لقسنطينة تملكها حكومة الباي أو الاغنياء من السكان الاتراك أو الاندلسيين وبعيدا تقيم جماعات سكنية أخرى نصف حضرية وكان قسم كبير من الاراضي المجاورة لقسنطينة ينتمي الى القطاع العمومي حيث يستفيد منها نخبة عمال الدولة وكان العرب يتقاضون في خدمتهم الفلاحية الخمس من الانتاج وهو يعتبر أجرا كافيا لهم حسب التربة الخصبة الصالحة للفلاحة.

وهذا النوع من الزراعات لا يختلف عما كان يتبع في الفلاحة بكامل حوض البحر الابيض المتوسط من الاملاك الكبرى حيث نجد جنبا الى جنب الحبوب وتربية المواشي وكان هذا التنظيم متبعا في قسم كبير من فرنسا وايطاليا واسبانيا وهو شمل سنة ١٨٣٠ الاراضي حيث ظهرت أصناف الروابط الفلاحية الاقطاعية لفائدة الاتراك والعساكر وأعيان المخزن الذين ملكوا القطاعات الفردية التي حصلوا عليها من مجموعات الرعايا (العرش) وقد كان يعمل بها هؤلاء المقيمون عليها مثلما كان الامر في سهول شليف والبويرة وسهل تلمسان في الارض النائية حسبما يذكر " طارطارو" (١١) اذ يقول :

((كانت سهول تلمسان عجيبة الفلح والزراعات ولها أشجار الزيتون التي كانت تخترقها)) والى جانبها الحواشي وهي أملاك كبرى يعمل بها أصحاب " الدشرة" .

أملاك " العروش" في السهول الداخلية
تربية الماشية وزراعة الحبوب

وكانت السهول الكبرى الاخرى مستغلة بدون انقطاع على مساحات شاسعة مثل أحواز وهران حيث يعمل أصحاب المخزن من " الدوائر" و " الزمالة" ، وفي السهول العليا بقسنطينة ومعسكر ومقرة أهل الرعية الذين كانوا معرضين الى الغزو ومن طرف المخزن وكانت بها الحبوب على امتداد متوسط لكنها كثيرة الى جانب تربية الماشية الضأنية.

(١١) أنظر كتاب " روزيت" الجزء الثالث.

وكانت تربية الماشية ينقصها التعهّد الحسن رغم التنقلات الموسمية التي تدفع اليها أسباب شتى مثل التخلص من الخراج أو دفع الضرائب، ويذكر "طارطارو" أنه كان في سهل " اغريس" المحتلة بالقرب من معسكر من طرف المخزن" هاشـم " (قبيلة الامير عبد القادر) " وكانت الارض مجموعة متحجّرة تنعدم فيها الاشجار وتنتج " الصابات الحسنة رغم هضاب الاشواك" التي لا تقوى عليها آلات الحراثة لاولئك الفلاحين المربين وكان سـهل" تيليوين سفيصف شرق سيدى بلعباس" تغطية الزراعات والارض المعشبة (١٢) وهي منطقة للحبوب لرعية بني عامر في حين كان الغرب تعمّ فيه الارض الغنية وبها السوائم، فهذا النمط من الفلاحة بعكس ما سبقه سمح بالمحافظة على الملكية المشتركة للقبيلة" العرش".

" الملـك الجبلـي" : مساحـات كثيفـة الاستغـلال

كانت المناطق الجبلية يقيم بها أهل الرعية والمجموعات السكنية التي لا تعرف الضرائب وهي مناطق تلجأ اليها الفرق بقطع النظر عن لغتها وهي جبال القبائل تستغل بعناية ولطف في أجزاء صغيرة من الارض ويلاحظ " طارطارو " ذلك عند المرور بالجبال بين وهران ومعسكر وبين معسكر وتلمسان فيقول: " كانـت هذه الجبال قليلة الارتفاع وبها الحجارة لكنها مزروعة نسبيا" (١٣) ويصف سهل " تارنـي" التي أصبحت اليوم خلاء ـ بالقرب من تلمسان " بأنه كان كثيف الزراعة وان انعدمت به الاشجار" وكان سكان الجبال يحافظون على الاراضي الخصبة بكل ثراعة مثل قبائل الاطلس في البليدة الذين كانوا يقيمون على مناطق جنوب المتيجة الى القرب من بوفاريك حسب اشارة "روزيت" وبها قسم آخر من الارض الغنية مخصّص في الزراعات والمغروسات المختلفة فيضيف قائلا :

---

(١٢) أنظر كتاب " روزيت" الجزء الاول ص: ٢٠١ وأنظر أيضا في " دوماس " (DAUMAS) في العادات والتقاليد في الجزائر الذى يذكر أهمية الثروة قبل الاحتلال في منطقة المتيجة بقوله اعلم أن المتيجة كانت سنة ١٨٢٢ تزود الجزائر وتوفر غذاء ١٥٠٠٠٠ فلاحا، وانظر أيضا كتـاب " ايسنارد" المذكور بعنوان : الدراسات القطاعية.

(١٣) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية في الجزائر (١٨٣٧) ص: ٨٠ ـ ٨٤ .

((كانت أراضي بني مشرة حسنة الفلح وكان سفح الجبال والسهل القريب منها تغطيه الحقول من كل جانب والهضاب والبساتين حيث تجمعات صغرى من البيوت ذات السقف من التبن وكانت أشجار الزيتون كثيرة وتوءلف في السهل غابات بعيدة)) .

وفي " بني صالح" كانت سهول الوادى الكبير كثيرة الاشجار والحقول وكان الجبل يحوى قطعا من الارض والحواجز السهلة الحرث حيث تحمل البغال انتاج الفواكه من القسطل والجوز والكرز والاجاص والتفاح والرمان والبرتقال والاشجار كانت مروية عبر السواقي وعيون المياه حيث تقام الاكواخ مصطفة أربعة أربعة حول ساحة مربعة الشكل تسكنها عائلة واحدة. (١٤)

ويذكر " روزيت" من بين زراعات الحبوب والكتان والبطاطة ولم تكن الزراعات الكبرى وقفا على نواحي المتيجة وانما هي سائدة في التلال من "طرارة الى ايدوغ" مع اختلافات اذ هناك قسم كبير للحبوب في طرارة وجبال وهران وشليف وقسم أوسع للفلاحة بين الاشجار حول الاراضي الصالحة للاستغلال في " ايدوغ" وجبال "القل" وجيجل وعند القبائل بجرجرة وبابور تكثر الاشجار المثمرة والزيتون. وفي جميع الحالات كانت الملكية في هذه البقاع عائلية يحافظ على وحدتها جميع أفراد العائلة وهو ما يحول دون تشتتها، فالمجموعة القبائلية كانت ذات نظام بعيد عن النظام القبلي وانما هم جماعات من القوى (تدارت) لهم جماعة لها نفوذ ادارى وسياسي مستقل يسمح بتسيير الاراضي الشاسعة والفلاحة في انسجام وتناسق . (١٥)

تركيب الملكية ونوع التنظيم الفلاحي

كانت مختلف الاراضي الجزائرية ـ ضد ما كان يذهب اليه رجال التشريع والمادحون للاستعمار ـ مخدومة عامرة وموزعة بين أشكال متعددة من الملكية والانتاج المتكاملة بعضها البعض.

---

(١٤) أنظر كتاب " روزيت" المشار اليه.

(١٥) انظر كتاب "أميريت "في الجزائر في عصر الامير عبد القادر ص: ٥٦، ٥٩، ٨٠ -

فالعرش عبارة عن صورة جماعية للملكية تؤدي الى القيام على المراعي في مناطق القبائل المربية للحيوان أو لدى القائمين على الحبوب كما ظهرت عملية توزيع الاراضي في حالة الاهمال أو وفاة الورثة في الاسرة المالكة وذلك حسب حاجيات العائلات في المجتمع ، الذى كان يتوفر على حد أدنى من التوازن بين الضعيف والقوى بحكم روابط الاتحاد بين القائمين على الاشجار المثمرة في هذه الاملاك ٠ (١٦)

فالملك ضرب من الرزق العائلي لا يخضع الى التفريق من جراء المحافظة على وحدة الارث دون القضاء على تدخل الاسرة أو العرش في حالة غموض الروابط الاجتماعية في الحصول على الارض المقتطعة سواء كان حظ بها أو بدوية دينية (حبوس) ، فكانت الاشغال الجماعية ذات الفائدة العامة في تسيير شؤون الري أو في حالة أزمة (المجاعة أو غيرها) ذات تكاليف منخفضة ٠ (١٧)

وكانت الاراضي غير المشتركة سواء رجعت الى الدولة أو الى ملاك كبير ـ مثلما هو الحال في عدد من الحواشي ـ أو الى مجموعة دينية (الحبوس) تخضع الى الضرائب الخاصة مقابل الفوائد التي كان يحصل عليها أصحاب الملكا ٠

وكانت الحبوس بالخصوص مبذولة الى الفرق الدينية تتحرر من قيد الضرائب والتبعية أحيانا وهي عبارة عن أرض عمومية تعود الى المساجد والزاويات والاقطاعيين المتديّنين الذين كانوا يتقاضون مقابلا ماليا من العمال (التويزة) ولكنهم يهتمون تبعا لذلك بشؤون العبادة والتعاون والتعليم القرآني المحتاجة الى الاموال ٠ (١٨)

وكان الى جانب كل صنف من الاجتماع البدوى أشكال مختلفة من الانتاج الفلاحي يخصص لسد الحاجيات للمجموعات المحلية والمجاورة من السكان ، وكان أهل الريف يبنون منازلهم الخاصة سواء بيوتا من الخيام أو منازل الفلاحين أو الاكواخ. وكانت المرأة الريفية تنسج أغلب اللباس للعائلة من الصوف وكان

(١٦) أنظر ذلك في كتاب " ايمريت " الجزائر في عصر الامير عبد القادر ص:٥٦ ، ٧٩ ٠

(١٧) أنظر " روزيت " في كتابه ـ الجزء الثالث ، ص: ١٩٨ ـ ٢٠٠

(١٨) وكانت الروابط بين الرؤساء والخاضعين للضرائب على هذا النمط من التنظيم وهم عبارة عن بديل اقطاعي للخدمات المبذولة بعيدا عن النظام الاقطاعي القديم ٠

الرجال يصنعون آلات المنزل والحراثة وبالخصوص في القبائل حيث تكثر معامل الحدادة وتنوع الانتاج ينجر عنه حتما كثرة المبادلات الداخلية وكانت قيمة " العشور " المجموعة تصور حجم الانتاج ففي قسنطينة كانت أرض الفلاحين تدرّ ثلث مجموع الانتاج بكامل المنطقة (١٩) أى ما يبلغ مليونين قنطار من القمح أو قدر ٤ ملايين قنطار من الشعير على المساحة المزروعة الممتدة بين ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٠٠ ٠٠٠ هكتارا ٠ (٢٠)

وتظهر المقارنة بين مجموع الضرائب المخلعة في قسنطينة ووهران وتيهرى ودار السلطان أن الانتاج الخارج من أراضي العشور يبلغ ضعفين ونصف من خراج الحبوب الملاحظة في تلك المناطق ، وكان انتاج الحبوب العام في البلاد بلغ قدرا مساويا لما كان عليه في السنوات الاولى من الاحصائيات الفرنسية بعد ٣٠ سنة من حرب الاحتلال ، ففي سنة ١٨٦٣ هنالك ٢٥ ٥٠٨ ٠٠٠ هكتولتر أى ما يعادل أرفع النسب في الاعوام الاخيرة (٢١ ٨٣٢ ٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥٢) ٠ وهذه الارقام هي الحد الادنى اذا اعتبرنا تدمير الاحتلال للقطيع الحيواني (٧ أو ٨ مليون من السائمة ومليون بقرة) وهو عدد مرتفع بالنسبة لسنة ١٨٦٠ ٠

ففي آخر الامر كانت غابات الزيتون شاسعة الى جانب الاراضي الخصبة وهو ما يظهر أن الانتاج الفلاحي الجزائرى جدير بالاهتمام وهو يبقى حتى في الازمات على حيز مرن في ميدان التسويق ٠

---

(١٩) كانت الارض الكبرى التابعة للشيوخ والاراضي الخاضعة للغرامة (وهي مختصة في تربية الماشية) تدفع اللزمة مثل نخيل الصحراء وهي تسمح ضعفي الاراضي الراجعة الى " العشور " ويدخل في حيز الاعتبار مساحات الحبوس والارض الخاصة (الاعزال) التي تدفع " الحكر " ٠

(٢٠) أى ٢ ٨٨٠ ٠٠٠ فرنك ذهبي حسب ما ورد في " جدول المؤسسات " (ص: ١٧ – ملحوظة عدد ٢) وحسب تقدير " وسو " الذى ذكر المساحة (٢٥٠٠٠ زويجة) أى ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠٠٠ هكتار ، ويقدر فارني (أطروحة نوشي) المساحة بـ: ٣٣٠٠٠ زويجة منها ١٣٠٠٠ أعزال ويذكر " نوشي " مقدار العشور للمساحة المشار اليها : ٤٠٠ ٠٠٠ فرنك ذهبي ٠

4 ــ أهمية التجارة والصناعات التقليدية نسبيا

نظـام التجـارة الداخليـــة

نسبة أهمية التجارة : لقد كانت العلائق التجارية ذات أهمية متصلة بين المجموعات الريفية فهنالك الاسواق الاسبوعية الباقية الى اليوم في أماكن عديدة حسب أيام الاسبوع (سوق الاربعاء مثلا) وفي كل وطن أو عرش سوق محدد بيوم معين يجتمع به جميع سكان الجهة وكان توزيع الاسواق مصدر للتجارة في توفير مصادر أخرى من الثروات فكثرت الاسواق بالمتيجة والبليدة حيث يبيع مربو الماشية حيوانهم من البقر والخيل وكانت بوفاريك المركز الرئيسي في ذلك وكانت الخرفان والصوف تباع بداخل الاسواق ويجلب أهل الجبال انتاجهم من الفواكه الجافة والزيتون والحلويات والزيت والعسل والشمع وبعض الالات الفلاحية من الحديد مثل آلات الحصاد والحراثة وخدمة التربة وغير ذلك ، وكان السكان من القبائل أو العرب يتوافدون على الاسواق في المدن حيث الاسواق المحيطة بها مثل باب عزون بالجزائر الذى كان حسب وصف" المريست" يعج بالفلاحين واصحاب النوق والقوافل المتنقلة من مدينة الى أخرى حيث يبيع أهل الريف انتاجهم وحيوانهم الفائض على نسبة الضرائب من حبوب وفول وحيوان وجلود خام وصوف وهي تلبي رغبات المدن وتزود تجارتهم ويقتنون مقابل ذلك من اليهود أو تجار المدن منتوجات الصناعات المحلية أو المستوردة الضرورية مثل الاثاث المنزلي والخزف وآلات الحديد والمنسوجات فالروابط بين المدن والريف لم تكن فحسب علاقة ضرائبية اذ كان الباعة من الحضر وخاصة اليهود منهم ينتقلون في الدوار بحيوانهم بحثا عن ترويج سلعهم المصنوعة من نسيج وأسلحة ولهم دور الوسيط في الانتاج الفلاحي الذى يحملونه الى المدن.

وأما العلاقات بين المدن بعضها بعضا فقد عرفت ازدهارا ملحوظا ولم تكن طرق المواصلات بينها مجرّد طرقات مرور وان كانت العناية غير مرضية في جميع الاوقات ولكنها كانت تسمح بمرور القوافل وفي بعض الحالات فرق الجيش التركي وهنا لك الطرق حول المدن على مسافات كبرى مثل الساحل الجزائرى. وسهول وهران وتلمسان وكانت الجسور على الاودية حسنة البناء مثل جسر صفصاف في جهة تلمسان وعلى سباخ بوفاريك بين الجزائر والبليدة وعلى شليف بين مليانة ووهران وعلى الطرقات الفنادق للراحة وهي تنظم حركة التناقل للقوافل مثل الفندق قرب

المتيجة وهو المرحلة الاولى نحو قسنطينة وغيرها من الفنادق المحفوفة بالابراج دفاعية ويتولى شوءونها أهل المخزن، والى جانب ذلك هنالك الطرق الوعرة في الحركة التجارية فاتجه التجار من المسلمين واليهود الى التجارة المنظمة فكان يرفع على الحمل الواحد على الخيل أو النوق ضريبة معينة قرب المدن عند الدخول وعند الخروج، وهذه الصعوبات جعلت الاسعار مختلفة حسب نوعية المواد سواء الفلاحية أو المصنوعة وسواء بيعت من طرف المنتج أو بعد تنقل طويل تدخل الى المدن أو كانت محدرة، ولئن كان الحصار قد انقص من فاعلية ملاحة المراكب (الضادل) في الموانىء المراقبة مثل شرشال وجيجل أو غير المراقبة مثل تينيس وكولو التي كانت يتواحل بها تشييد السفن أو تجهيز أسطول ضخم فان غالب الجهات الجزائرية كانت توءلف حزبا من السوق المشتركة في سنة ١٨٣٠.

تـواصـل المبـادلات الخـارجيـة

لم تنقرض الحركة التجارية مع الخارج وتضاعفت مع الصحراء الداخلية بفضل قوافل المزابيين وقوافل بسكرة وارتفعت قيم الحمولات ارتفاعا كبيرا أدى الى انقراض نوع من المزاحمة فقد ارتفعت حمولة بغل واحد رابطة بين قسنطينة وتونس بمعدل ١٠٠ فرنك في ذلك الوقت وكان زمن حركة النقل قد زاد بنسبة ٥٠ بالمائة من سعر البضائع وكانت تلمسان تحافظ على دورها كمخزن للمنتوجات الواردة من المغرب أو المارة بها حيث يقول " طارطارو ". (١)

((كانت تمرّ بتلمسان القطن والبهار والحرير والاحذية (البابوج) والجلود (الماعز) والخشب للاسلحة وأقمشة جبل طارق وكان يصلها أيضا ريش النعام والصوف وبعض العاج وسلع أخرى من الصحراء)).

ولم تنقطع المبادلات عن طريق البحر رغم الحصار الفرنسي فهي متواترة بوهران وبالخصوص نحو أسبانيا ويفصلهما بحر ضيّق لا تخرقه المراكب الفرنسية وكان أهم الحركة التجارية متمركزا في أرزيو ووهران ورشغون وميناء تلمسان وهي موانىء تنطلق لميات ضخمة من البضائع " فمن ميناء أرزيو تخرج سنويا ٢٥٠ أو ٣٠٠ مركبا من الحبوب وفي سنة ١٨١٤ حدّر من نفس الميناء ٤٠٠٠٠ بقرة لفائدة الجيش الانقليزي باسبانيا ".

---

(١) وهي مراكب شراعية من الخشب لها من الحمولة ما بين ٥ و ١٠ طنة (الطنة مقياس دولي لسعة السفن يساوى ٩،٨٣ متر مكعب).

واذا كانت التجارة الداخلية تتصف بقلة الاموال حسب " طارطارو" (٢) ليس هناك بتلمسان بمبلغ ٥٠٠ أو ٦٠٠ فرنك (حوالي ١٢٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) بضائع في أكبر الدكاكين مع نسان المخازن المختفية من الضرائب ـ فان التجارة البحرية كانت نشيطة، ففي عنابة الشركات الفرنسية رجعت أسواق كبرى للتقدير لصالح التجار الجزائريين من المسلمين وخاصة من اليهود الذين جمعوا أموالا ضخمة جعلت من الاسعار الداخلية تنخفض بنسبة كبيرة فكان سعر الكبش الواحد بوهران ثلاث أرباع (البوجو) (أى ١،٤٥ فرنك وهو ربع السعر عما كان عليه في عصر " فونتور دى باراديس") ٠ (٣)

((كان يصل الى جبل طارق سنة ١٨٢٩ من القمح والشعير (٤) ٧٠ ٠٠٠ فناقا للتاجر الواحد من وهران وما يعادلها الى تلك البقاع ، وكان المصدر في نفس السنة يبيع ٣٠٠٠ بيضة)) حسب تقرير رسمي وهو رأس مال يبلغ عدة ملايين من الفرنكات ١٩٥٥ فمما لا شك فيه أن التجارة بالرغم من المحاصرة البحرية سمحت ببروز الثروات الطائلة في المدن ٠

مستوى الصناعة التقليدية وانحدارها

ان تجميع رؤوس الاموال لم يؤد الى نشأة أسس للصناعة الحديثة زد على ذلك أن الصناعات التقليدية في المدن لا تلقى رواجا في الارياف التي تقوم على الصناعات العائلية فيما عدا الواردات (من منسوجات وسكر وشاي ومواد البناء والخياطة والجواهر والحديد والصلب) بالاضافة الى أن للمنتوجات الفلاحية قد نقصت قيمها بالمقارنة مع المنتوجات المصنوعة في الازمة فحبس " روزيست " ان سعر الحبوب (٣ بوجو أو ٥،٤٠ فرنك ذهبي للصاع الواحد من القمح) واللحوم (٨ بوجو أو ١٤،٤٠ فرنك ذهبي للبقرة التي تزن ١٠٠ كيلوغراما) قد انخفض عكسا ما كان عليه في المدن فكانت الاسر العربية تصنع المنسوجات من (الفليج) والخيام والحايك واللحاف وتصنع ما يأتي الباعة لاقتنائه لبيعه في المدن والاسواق ، وكان الحدادون من القبائل وباعة الاسلحة لا يكتفون بصنع آلات الفلح والمدافع يستعملوها هم أنفسهم وانما لفلاحي السهول والبدو وأهل المدن ،

---

(٢) وقد ذكر ذلك " ايمريست" في كتابه ص: ٨٧ ٠

(٣) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٣٠ - ١٨٣٧) ص: ٣١٩ - ٣٢٤

(٤) أنظر " ايمريست" في مؤلفه المذكور ـ ص: ٨٧ ٠

ولم يكن هذا الانتاج عديم الجدوى فصناعة الخيمة من الصوف عبارة عن مسكن للبدو وكذلك لعدد كبير من سكان الارياف والرعاة، والخيمة اليوم ذات سعر مرتفع وعمل طويل مقابل عدة مئات من الفرنكات وهو ما يتجاوز قيمة المنازل الحالية لاغلبية الجزائريين اليوم.

فالصناعات التقليدية التي كانت مخصّصة لتسديد حاجة الطبقات الغنية في المدن كسدت سوقها بالاضافة الى أن التجارة ساهمت في نقصان عدد المشتغلين بالصناعات بحكم تدهورها المتزايد، ففي اطار امتيازات المعامل التي كانت حسب المحتلين الفرنسيين الاوائل ملك الاندلسيين هنالك نسبة ٣أو ٥ عملة في المعمل الواحد جلّهم من الرقيق السودان يتقاضون أجرا زهيدا وهم حسب" روزيت" (٥) يقومون بجميع ما عرف بأروبا من الصناعات وهم من الصباغين والاسكافيين والسرّاجين والبرادعية والنساجين في الصوف والقطن والحرير، والطرازين والبراملية والحطّابين والنجارين والحدادين وباعة الاسلحة والمجوهرات. وكان صناع الجلود يعملون بضائع للتصدير ولباس فرسان المخزن والبدو وبابوج سكان المدن وركاب الخيل، وقدرت قيم الصناعة بعد الاحتلال وان تناقصت المنتوجات في معامل مدينة قسنطينة حسب تقرير رسمي بما يفوق ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك، أى أكثر من ٣٠٠ مليون فرنك ١٩٥٥ (٦) اعتبارا بالاسعار المعينة أنذاك (٣ فرنكات للحذاء الواحد و٣ فرنكات للجلد المصبوغ).

---

(٥) يساوى الفناق الواحد بتينيس ٢،٦ قنطارا، وكان فناق وهران: ١٠٢ لترا أى ٧،٠ أو ٨،٠ قنطار.

(٦) ان نقصان الاسعار لا يناقض زيادة قيم حمولات القوافل المذكورة فيما سبق ولسببها غلاء النقل، فالنقصان مناسب للاجور في الميدان الفلاحي المرتبطة بانخفاض الاجور (أنظر ما سبق). وانجرّ عن ذلك ارتفاع في الاسعار والاجور سنة ١٨٠٨ (ذكر ذلك BOUTIN) بحكم تزايد الاسبان بالنسبة لسنة ١٧٩٠ كانت الاسعار المذكورة بالنسبة للقنطار الواحد من القمح ١٠ فرنك (٢٥٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ٥ وحدات للرطل الواحد من اللحم البقرى (١٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ١٠ وحدات للحم الخروف (١٢٠ فرنك ١٩٥٥) والى جانب تحسن الحال ارتفعت الاجور للعمال: ١٥ أو ١٨ فرنك من اليوم (٢٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ٣٠ أو ٣٥ فرنك للمعين (٤٠٠ أو ٥٠٠ فرنك ١٩٥٥).

وكان النساجون يصنعون بالاضافة الى " الحايك " والاحزمة المطروزة والزرابي المشابهة لزرابي المشرق للاغنياء من المدن البرانس والقندورة والطيلسان لحمولات الحيوان وهي تباع في الارياف، وكانت أسعار الطيلسان المنسوج بقسنطينة بعد الاحتلال حسب جدول الاسعار في ذلك الوقت سنة ١٨٤٠ أكثر من ٤٠٠ ١٠٠ فرنك بالنسبة الى ١٠ آلاف أو ٤٠٠ ١٢ قطعة فلذلك لا يعقل التفكير بأن مثل هذه الصناعة التقليدية وان كانت في انهيار قد حققت حاليا للبلاد قيمة بلغت عدة مليارات من الفرنكات . (٧)

ويجب أن يدخل في الاعتبار الى جانب انتاج بعض القطاعات الاخرى التي كانت عند اليهود (مثل الصهر والساعات والجوهر والحديد والبلور والخياطة والسمكرية) لها قيمة كبرى في بناء مساكن ضخمة في المدن وأحوازها وبقيت بعضها شاهدا على ذلك الى يومنا هذا . واذا كانت البناءات العمومية والمعالم وطرق الرى قد استعملت فيها يد عاملة نحسة ـ وان كان عملها يمثل قيمة فعلية ـ فان عددا من صناع الزليج والاجر والحجارة والبنائين والدهانين الاندلسيين والسودان والنصارى كانوا يعملون لصالح طلب متزايد، فمصانع الاجر العديدة حول باب الواد بالجزائر كانت حسب " روزيت " تحتوى على افران للخزف والجير وأقسام للتجفيف، ويلاحظ " روزيت " (٨) أن الخزف يصنع كما هو الحال بفرنسا، وكذلك صنع الاجر ويتحدث عن مهارة البنائين ويبالغ في المدح لتلك الاشغال الكبرى في البناء، وبالخصوص ((تلك القنوات العديدة لجلب المياه الى المدينة والتي كان الكثير يقطعون المسافات للحصول عليها. وكانت القنوات جميعها باطنية أو مصنوعة من عبوات من البناء)) . (٩)

وكانت المدن تحتوى على الصناعات الغذائية والطواحين للتغذية المحلية والرحي المنزلية ومعاصر الزيتون والنواعير الهوائية المائية المنتجة للطاقة مثل ناعورة تلمسان بفوارة وقسنطينة برمال واستعملت هذه الطاقة في الجبال في الرحي والحدادة الريفية، وتضاف الى ذلك صناعة السفن لا فحسب ما يرجع الى داى الجزائر وانما دور الصناعة الخاصة في الموانىء مثل جيجل وشرشال، فكل هذه

(٧) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٣٠ ـ ١٨٣٧) ص: ٣١٩ ـ ٣٢٤ .

(٨) أنظر كتابه في الجزئين الثاني والثالث .

(٩) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٤٠) ص: ٣٦٥ وما يليها وأرجع الى أ . نوشي في مقال له نشر في الكراسات التونسية ١٩٥٥ .

النشاطات تبدى جليا أن الصناعة والبناء لا تقل أهمية في الجزائر عما هي عليه في البلدان الاخرى غير المصنعة مثل بلدان أروبا الجنوبية كايطاليا الجنوبية وأسبانيا والمملكة النمساوية ، فالهوة لم تكن كبيرة في وقت كانت فيه فرنسا لا تنتج أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ١ طنا من الفحم الحجرى ، ومما لا شك فيه أن الفرق في القيمة النمو الحاصل بعد التصنع قد ضاعف من الفوارق في الانتاج وان كانت الطاقة الحيوانية والبشرية هي وحدها المستعملة في ذلك العصر . (١٠)

(١٠) أنظر الملحوظة الاولى الباب الرابع فلننظرللحالة الاقتصادية آنذاك كانت الاسعار تمثل النصف أو الثلث مما هي عليه الان .

البـــدو والحضـــر

5 ــ عدد السكان بالجزائر يبلغ ٣ ملايين نسمة

تتراءى لنا الصورة التي تبرز الجزائر بلاد اخلاء لا خصب فيها ولا انتاج ولا مدن بالمقابلة مع المغرب وتونس صورة باطلة.

فلقد سعى الكثير موءخرا في الاوساط الرسمية الى تزييف الارقام والملاحظات قبل الاحتلال في تحديد عدد السكان الجزائريين لا براز البلاد خلوا من السكان لتبرير الاحتلال لمكان خراب حسب الافكار المقابلية، ولقد استغل المستعمرون الارقام النسبية المفترضة التي قدمتها بعض التقارير الرسمية التي تذكر أن عـــدد السكان كان مليون نسمة بتوخي تعداد السكان الجملي بحوالي ٢،٦ مليون نسمـــة المقدم من طرف "شـــاو" في بداية القرن الثامن عشر وهو تناسب بين ٢،٦ وواحد الملاحظ بين عدد السكان المذكور لدى شاو لمدينة الجزائر بمفردها وعدد الذين أحصوهم بداخل العاصمة ونفس هوءلاء المستعمرين زعموا أن مهمة فرنسا سمحـت بتزايد عدد السكان ٥ مرات على ما كانت عليه سنة ١٨٣٠ ووفرت لهم العيش على الارض الجزائرية، وهو ما يعني أن الجزائر كانت تعد مليونين من السكان في عهد الاحتلال الفرنسي وهي نظرة خاطئة اذ بذلك يعتقد أن السكان المسلمين قد زاد عددهم طوال العمليات الحربية للاحتلال مدة أربعين سنة غير أن الاحصائيات التي أوضحت نقصانا بين تعداد سنة ١٨٦١ وسنة ١٨٧١ (من ٨٥١ ٧٣٢ ٢ الـــى ٠٥٢ ١٢٥ ٢) (١) توءكد على أن العكس هو الصحيح وأما الزيادة المسجلة أي

(١) أنظر كتابه المذكور.

٤٢٥٠٠٠ نسمة بين تعداد سنة ١٨٥٦ و ١٨٦١ بحكم أنه يستحيل تقدير غير الاقتراحات فيما يتعلق القبائل (سنة ١٨٥٦) فهي تكفي لتعليل سوء التقييم لهذا التعداد وهو تعداد اعتمدته بقية الاحصائيات في ذلك العهد ـ لان السكان كانوا يفرون من التعداد ـ دون أن نغفل أن قسما كبيرا من المناطق الجنوبية كانت لا تخضع الى الحكم الفرنسي الى منتهى القرن التاسع عشر ولم تعبر في المناطق التي شملها التعداد ـ وأقرب الاحصائيات الى الصحة هي التي قدمها " كاريت " في كتابه سنة ١٨٥٣ (٢) والتي اعتمد فيها على القوات العسكرية للقبائل المبالغ فيها في الحبوب وقد وصل الى ٣ ملايين نسمة وهو ما يسمح بتقدير عدد سكان الجزائر شمالا عند الاحتلال ما بين مليونين ونصف و ٣ ملايين نسمة (٣) وكانت احصائيات السكان تبدى تزايدا منسجما دقيقا الى ما بين الحربين العالميتين وتضاعفت الارقام في السنوات الاخيرة لاسباب ادارية وشخصية (اسناد المنح والتجهيزات) .

وبالفعل كانت نسبة الوفايات العالية المسجلة في دفاتر الحالة المدنية في البلديات المنظمة قد قابلتها بعد أعوام نسبة مرتفعة من الولادات .

أصناف السكان ٥٠ بالمائة في المدن في رخاء وانحدار نسبة سكان الحاضرة وشدة الفوارق بينهم

ومن المزاعم التي لا أساس لها والمنتشرة فكرة انعدام السكان بالمدن ،وهذا المذهب متواتر لدى موءرخي المغرب العربي الذين يخلطون بين العبارة الاسلامية " الحضرية" وهي طبقة بورجوازية ثقافية والمفهوم الجغرافي للسكان في المدينة مما أدى ببعضهم الى أن يعتبر تلمسان المدينة الوحيدة في الجزائر سنة ١٨٣٠ .

وبالفعل كانت المدن سنة ١٨٣٠ قد تناقص فيها عدد السكان بالنسبة للقرن الخامس عشر حيث كان لتلمسان وقسطنطينة ١٠٠ ٠٠٠ ساكن ، وبالنسبة للقرن

---

(٢) أنظر في : ملاحظات حول الحكومة الجزائرية (١٨٣٠) .

(٣) كانت هذه العشرية قاسية جدا اذ كانت بها المجاعة فمن ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨ وهلك من جرائها ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة (أنظر الابواب الموالية) ، وسجل نقص في ١٨٦١ و ١٨٦٦ بلغ ٨٠ ٠٠٠ نسمة وكانت أعوام الاحتلال أكثر عسرا من تلك العشرية .

الثامن عشر حيث كانت الجزائر تعد أكثر من ذلك الرقم ، ومن خلال وصف المدن الكبرى يمكن اثبات حركة السكان ، ففي مدينة الجزائر حسب تعداد سنة ١٨٣١ وبعد فرار ثلث السكان ونصف الخمس حسبما ذكر " روزيت " هناك ١٦٠٠٠ نسمة مما يؤدي الى تقدير العدد الجملي بما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ نسمة وفي قسنطينة حوالي ٢٥٠٠٠ نسمة باعتبار ما ذهب اليه المؤلفون ـ وبتلمسان (حسب طارطارو (٤)) بين ١٢٠٠٠ و ١٤٠٠٠ نسمة وبمعسكر ١٠٠٠٠ نسمة ويذكر " روزيت " أن بمليانة والمدية ما بين ٧ آلاف و ٨ آلاف نسمة ونفس العدد بالبليدة قبل الزلزال وبوهران ١٠٠٠٠ والقلة ٣٠٠٠ (٥) . وكانت بعض المدن لها بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ ساكن تلعب دورا حضاريا هاما مثل المسيلة وزمورة وميلة وبوسعادة وتبسة وبسكرة في ناحية قسنطينة ومزونة والقلعة والبرج وندرومة بناحية وهران وهنالك الى جانب ذلك الموانئ التي بقي لها شيء من النشاط وذلك على السواحل مثل عنابة وشرشال وبجاية وجيجل والقل وتنيس ودلس ولها بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ ساكن وكانت مستغانم مركزا عسكريا وبها عدد هام من السكان فمجموع السكان الحضر يبلغ ١٥٠٠٠٠ ساكن أي نسبة ٥ أو ٦ بالمائة من المجموع العام للسكان وهو ما يفوق في نفس العصر نسبة السكان في اليونان التي حصلت على استقلالها بفضل القوى الاجنبية . (٦)

وتجمع هذه المدن نشاطات صناعية وتجارية وتقليدية وعسكرية ادارية وثقافية كما هي مركز المداخيل للطبقات الغنية وكان التركيب السكني معقدا ففي الجزائر يقيم ٤٠٠٠ تركي و ١٨٠٠٠ (٧) ، من الحضر الاندلسيين والكوروغليين و ١٠٠٠ من البربر والعرب (وهم قدموا من داخل البلاد) . (٨)

---

(٤) أنظر كاريت في كتابه المذكور (١٨٥٣) ص: ٣٤١ ، ويذكر عدد السكان المنضمين في مجموعات باستثناء المدن والكوروغلية واليهود وهو ٢٦٧٠٤١٠ نسمة (ص: ٣٣٩) منهم ١٢٩٣٨١٠ في ناحية قسنطينة و ٧٨٧٨٠٠ في ناحية الجزائر و ٤٨٨٨٠٠ في ناحية وهران وراجع العدد المماثل المسجل سنة ١٨٤٤ في جدول ناحية وهران في حكومة عبد القادر ضمن جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٤٤) .

(٥) أنظر في الخلاصة المقال " كاسافي ياكونو " في المجلة الافريقية ـ ١٩٥٤ .

(٦) أنظر جدول المؤسسات الفرنسية (١٨٤٠) .

(٧) أنظر " ايمريت " في كتابه .

(٨) أنظر كتاب " روزيت " .

وبها ٠٠٠ ٥ يهودي و ٠٠٠ ٢ من السودان (٩) ، وكان بتلمسان ٤٠٠٠ تركي وكوروغلي وما بين ٦ و ٧ آلاف حضري و ٠٠٠ ٢ يهودي ، وبصفة عامة كانت المدن تجمع هذه الاجناس المتنوعة التي كان لكل منها دور خاص فالاتراك والكوروغلية يوءلفون قوام الجيش وأرزاقهم من الخارج كما كان الشأن بالنسبة لاعيان المخزن في معسكر ، وهناك الحضر من المدن العتيقة وفدوا مهاجرين من الاندلس أو هم من النصارى الذين أسلموا ولهم بجانب التجارة أو الصناعة بساتين في أحواز المدن ، وهنالك أهل المزاب من الفرقة الاباضية الوافدين من واحات الجنوب وقد كانوا يتعهدون حرف الجزارة والطحن والحمامات ومن بسكرة العديد من العمال والحراس الى جانب السودان المحررين وأصحاب الموسيقى والبناء والعمال اليوميين والقبائل يوفرون اليد العاملة ذات الاجور المرتبة ، وكان اليهود من الاهالي أو غير المسلمين يتعاطون الصناعات التقليدية أو التجارة الصغرى أو من أهل ليفرنة الذين يشرفون على القوة المالية . وكانت جميع هذه الاصناف توءلف تجمعات منظمة .

النشـــاطـــات الحضريـــــة

كانت المدن أنـذاك مركزا مشعا للحياة الاجتماعية والثروة الحقيقية فالتجار والصناع كانوا يعملون جنبا الى جنب مع الطبقة الحضرية السائدة وبالخصوص في المدن الكبرى حيث كانت تلك الطبقة قوية لتاثير من حيث العدد وهي تراقب أحواز المدن الكبرى مثل الجزائر حيث كان الداى – كما يرى روزيت – يملك ربع البناءات ثم معسكر حيث كان الاعيان التابعون للمخزن يملكون حسب ابراهيم باى – (١٠) أكثر من ٨٣ منزلا وكذلك كان الحال في تلمسان وقسنطينة ، وكانت الجزائر بالاضافة الى الموءسسات العمومية (من معامل الحديد والسباكة والاعمال المتوعية وبناء السفن) تكثر بمنازلها الدكاكين والمخازن وكانت شوارعها الكبرى محفوفة بالحوانيت ومعارض الصناعات التقليدية وبها عدة مطاعم صغيرة بها السمك للفلاحين وبها ٦٠ مقهى وأماكن للاجتماع مثل دكاكين الحلاقة والحمامات ، وكان التجار الاجانب يشرفون على العديد من البازارات ويقيمون مع سلعهم في الفنادق ،وهناك بباب عزون في مفترق الطرق الداخلية الصباغون وصنّاع الغليون وجماعة من الحدادين يصنعون أدوات الحرث وصفائح الخيل وكانت أغلبية المنازل عبارة عن حوانيت

---

(٩) نفس المرجع .

(١٠) أنظر ما ذكره " ايمريت " .

للفواكه والخضر واللحوم" تحيط بسوق كبرى للحيوانات" (١١). وأما فيما يخص مدينة قسنطينة فتذكر الوثيقة لسنة ١٨٤٠ أن صناعة الجلد بمفردها توفر ٣٣ معملا للصباغة و ٧٥ معملا للسراجين و ١٦٧ للاسكافيين حيث يستغل حوالي ١٥٠ أو ٢١٠ أو ٤٨٠ عاملا (أكثر من ١٥ بالمائة من اليد العاملة الفعلية).

وكان ربض" كدية عطي" خارج سور المدينة يقيم به الصناع بجانب الفنادق واسطبلات الباى وهنالك ١٨ مخزن توزع الخبز على الجيش وبجانب الطواحين الهوائية هنالك ٢٢ طاحونة مائية توفر الدقيق للفلاحين ويضاف الى معمل الاسلحة التابع للباى الذى يشغل عشرات العمال معمل الصوف والمعادن. (١٢)

وبتلمسان ٥٠٠ حرفة في قطاع النسيج وعدد من معامل الجلد والخشب والحديد. (١٣) واذا كانت المدن الصغرى تسود بها أنماط الحياة الريفية (مثل المدية حيث كان مدخل المنازل يستعمل اسطبلا للبقر حسب ذكر روزيت) لان أهل المدن يساهمون فيها بصورة غير مباشرة في خدمة الارض أكثر من غيرهم من الحضر الذين كانوا يملكون المزرعات أو العبيد فان هذه المدن الصغرى لا تشبه في أى مظهر القرى فكانت البليدة: ((يكثر بها الاسكافيون والنساجون (الكتان والصوف) والحدادون والسراجون وصناع آلات الحراثة والفوءوس وكانت أغلبية التجار من باعة البهارات والتبغ)) ويضاف اليهم الصباغون وأصحاب المقاهي (١٤)، ويذكر " روزيت" أنه شاهد بالمدينة ((عدة نجارين وصناع الخشب وحدادين وصباغين، وهناك النساجون الذين يصنعون البرنس الخشن والحايك وبعض القماش ويقل عدد الاسكافيين عما هو عليه في الجزائر والبليدة وكانت الدكاكين تشرف على الانهج الكبرى وتلتقي في بطحاء طويلة ضيقة وبها اليهود من باعة الخضر والتبغ وفي البطحاء حيث السوق نلاحظ مقهى اندلسيا جميلا وبعيدا عن تلك الشوارع يوجد فندق كبير حسن البناء والمرافق عما كانت عليه فنادق الجزائر)).

وليس من المفيد أن تعدد هذه الاوصاف للنشاطات المتنوعة وهي مذكورة في كتاب روزيت فيما يتعلق في مدن مليانة ووهران والكلية وفي كتاب طارطارو وفيما يخص مدينة معسكر وغيرها.

---

(١١) أنظر " روزيت" في كتابه وبالخصوص ص: ١٢١ – ١٢٢ .
(١٢) أنظر جدول الموءسسات الفرنسية (١٨٤٠) ص: ٣٦٥ وما بعدها.
(١٣) نفس المرجع (١٨٣٠ – ١٨٣٧) ص: ٨٠ – ٨٤ وأنظر مقال نوشي بعنوان: " قسنطينة ما قبل الاحتلال" في مجلة : كراسات تونسية ١٩٥٥.
(١٤) أنظر كتاب " ايمريت".

كان أهل المدن الذين يتعاطون هذه الحرف والمهن من الاثرياء فهم بالاضافة الى صناعتهم يعيشون بفضل أراضيهم وبساتينهم وحيوانهم . فكان التجار والصناع من ملاك أرض الاغنيــاء أو من الفلاحين المتوسطين لكنهم لا يقيمون جنبا الى جنب مع أهل الريف ففي ندرومة كان ملاك ١٤٨ حرفة في النسيج من أصحاب الارض ولهم ٢٦٧ مالك مثل حال بقية الاعيان من الاسر الاسلامية ولم تكن مداخيل الصناعات التقليدية حقيرة ففي قسطنينة أبرزت وثيقة لسنة ١٨٤٠ أن انتاج المصبغة شهريا تشغل ٣ أو ٥ عملة بمبلغ ٥٤٠ فرنك منها ٢٥٠ فرنك للاجرة أى بمعدل فردى أدنى قدره ٥٠ فرنك (ولهم قدرة شرائية مرتفعة أكثر من ١٠ أو ٠٠٠ ١٥ فرنك ١٩٥٥) . (١٥)

وكان ذلك بعد الاحتلال(١٦) الذى انجر عنه ارتفاع الاسعار في المواد الاولية في حين أن المواد الحكومية مع الاتراك لم تتجاوز نسبة واحـد بالمائة من قيمة الانتاج مقابل امتيازات كبرى ولئن كانت بعض العدالة سائدة في المدن الصغرى فان الفوارق بين الطبقات الاجتماعية قد تبلورت في المراكز الكبرى ففي قسطنينة نفسها كانت الاجور غير منسجمة بين الاعراف والعمال وبالجزائر كان الاعراف حسب عبارة روزيت ((يملكون العبيد السودان لا استمرار لهم وكانوا يقضون أوقاتهـم في التدخين وشرب القهوة)) (١٧) ، فالمدن كانت تضم الى جانب كونها مجمـع الملاكين والاقطاعيين والتجار والاعراف والمعامل جمعا غفيرا من العمال الذيـــن كانوا يرتدون لباسا متواضعا (سراويل من القماش الخشن والقمصان والشباب)وكان غذاؤهم نادرا (الكسرة والحليب والفواكه والقهوة وشيء من اللحم) عكس ما كان

(١٥) أنظر كتاب " روزيـت " ص: ١٩٨ وما بعدها ثم ص: ٢٣٨ و ٢٢٤ وما يليها .

(١٦) وهي أرقام ذكرت في شهادة الدراسات العليا بكلية الاداب بباريس (ماى ـ أن بربنون ١٩٥٦) .

(١٧) أنظر الوثيقة ص: ٢١٤ ـ فان أكان الاجر الواحد يمثل ثلث ما ذكره "بوتين" (١٨٠٨) وفنتور دى بارادیس (١٧٨٨) فان سعر الخروف قد انخفض بنسبة ٨٠ بالمائة وتمكن البقرة بنسبة ٧٠ بالمائة وارتفع نسبيا سعر الزيت وسعـر الربية بوجو كان ٢٧،٦٠ فرنك ذهبي وكان ربح الطالب في الشهر يتراوح بين ١٣،٨٠ و ٢٧،٦٠ فرنك ذهبي أى بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ فرنك ١٩٥٥ وفي الواقع أكثر من ذلك نظرا للحالة الاقتصادية.

عليه الاعراف ، ويمكن أن تكون لنا رؤية بمقارنة الارباح بالاسعار حسب ما يذكره روزيت اذ كان العمال من القبائل يتقاضون " ٥ أفلاسا في اليوم و٤ خبزات سود " أى سعر ٥ خرفان في الشهر أو ٧٠ كيلوغرام من اللحم البقرى أو ٥ لترات من الزيت أو ١٠٠ كيلوغرام من البرتقال أو ٣ أحذية ، وكان المعلم القرآني الذى يعلم ١٠ أو ١٥ تلميذ يتقاضى من كل واحد من التلاميذ ((٣ أو ٤ ربيد بوجو شهريا)) أى مجموع ٢ أو ٣ مرات أكثر من العمال وبالرغم من ذلك كان مستوى المعيشة للطبقات الفقيرة في المدن مرتفعا نسبيا بالنظر الى انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية وخاصة تربية الماشية. (١٨)

الوضع السكني في الحياة الحضرية

ان علامات الثراء توحي بها أوجه تأثيث المنازل والبيوت وتبرز عمليات مصادرة البيوت في المدن التي قام بها المستعمرون أو الاحصائيات التي قدموها أن المساكن لم تكن مزاحمة بعضها بعض ففي تلمسان ١٠٤٣ مسكنا (أى بمعدل مسكن لكل ١٤ شخصا) وفي معسكر ٨١٢ منزلا (بمعدل مسكن لعشرة أو ١٢ شخصا) وبمليانة أكثر من ٤٠٠ منزلا ونفس العدد بالمدية وكان ببجاية ٢٦٥ منزلا وبندرومة ٢٦٣ منزلا وهو ما يقابل كثافة أسرة واحدة لكل منزل، وكانت المنازل في أغلب الاحيان ضخمة البناء (١٩) فيقول روزيت حول منازل المدية : (٢٠)

((كان المنزل في وسطه فناء مربع الشكل تحيط به الغرف وبه قسم أرضي أو طابق واحد وكانت الاروقة الدائرة بالفناء مقامة على الاعمدة)). (٢١)

وكانت منازل الطبقات الحاكمة تتميز بكثرة التنميق والتزويق من مواد باهضة وأعمدة الرخام والفسيفساء والخزف والاتساع في البيوت بالاضافة الى الحنفيات والفسقيات والاحواض، وهناك عدد كبير من الصناديق واللحاف والزرابي والمساند

---

(١٨) أنظر جدول الموءسسات (١٨٤٠).

(١٩) أنظر كتاب روزيت الجزء الثاني . ص: ٣ .

(٢٠) ارجع الى ما سبق في موضوع انحدار الصناعات التقليدية.

(٢١) أنظر روزيت في كتابه ص: ٢٢٥ .

البديعة والمناضد وهي تميّز البيت الذى يحوى دائما الشاى وآلة طبخ برنزيـة ومحفظة نقود لربة البيت يغذيها الزوج بالاموال ٠ (٢٢)

ولم يكن الثراء مرتبطا بالانتماء الى الفئة الاجتماعية التي ترجع اليها كل عائلة من العائلات ، فيذكر روزيت أن عددا كبيرا من السودان ((كانوا يعيشون عيشة البرجوازيين)) وكانت أحياء اليهود بالجزائر من " أقذر ما كانت عليه الانهج " في المدينة وكانت الكثافة السكنية تبلغ في البيت الواحد ٦٥ شخصا على مستوى ثلاثة طوابق في المنزل بمعدل عائلة واحدة في غرفة أو غرفتين وسبب ذلك يرجع الى أن هذه الاحياء (مثل حال تلمسان) كانت تأوى عامة الصناع الفقراء الباحثين عن القرار بعيد عن المنافسات وللظهور بمظهر الضعيف أمام الضرائب وقريبا من حماية السلطان الامنية ، وكانت بعض منازلهم حسب روزيت نفسه ـ بالجزائر ((حسنة الترتيب مماثلة لمنازل المسلمين)) وهي منازل يهود فرنسا (فرنجة) من أصل أجنبي مثل " البكرى وديران وبنزامون " الذين كانوا من بطانة الداى (٢٣) وفيَ ندرومة وبجانب المخزن هناك ٣٤٠ يهودى لهم ٧٠ منزلا في حين كان المسلمون وعددهم ٢٠٠ ٢ نسمة لا يملكون الا ١٩٣ منزلا (٢٤) ولم يثقل كاهل اليهود بالجزية فكانوا بقسنطينة يدفعون ٩٠٠٠ فرنك على مجموع ٨٣٠ ٧١ فرنك من الضرائـب في المدينة وكان عددهم ٠٠٠ ٣ ساكن (حوالي ١٠ بالمائة من السكـان) ٠

فكانت الحياة الحضرية سائدة بحيث نظمت الشوارع ومنعت البناءات الضخمة حولها ، ويكفي أن نتفحص تخطيط مدينة تلمسان لنلاحظ الترتيب بين المنازل والاحياء التي جمعت السكان حسب مجموعات في أماكن مختلفة تفصلها الجدران وحولها الفضاء الواسع والحدائق والمياه في مجتمع متماسك الروابط حريص على حياته الجماعية دون اكتراث بالانهيار أو الخطر ويتحدث روزيت على أنهج البليدة ((فهي أوسع من أنهج الجزائر ومستقيمة)) وشوارع المدية ((بها الارصفة وفـي وسطها قناة)) ٠ (٢٥)

---

(٢٢) وهي أرقام ذكرها " مارى أن بوينون" في بحثها الذى لم ينشر ٠
(٢٣) أنظر روزيـت في كتابه ٠
(٢٤) نفس المرجع ـ ص: ٢٠٠ و ٢٢٥ ٠
(٢٥) نفس المرجع ٠

وفي المدن قنوات التطهير من الخزف وعبوات المياه ففي المدية " قناة مرتفعة تجلب المياه من هضاب الشمال " ، وفي البليدة ((كانت المياه (من الاطلس) غزيرة تغذى الحنفيات العديدة)) وفي منازل مليانة وتلمسان وندرومة المياه الصالحة للشراب والقنوات وكذلك بمدينة الجزائر. ففي الجملة كانت المدن الجزائرية تعجب المستعمرين الفرنسيين فيقول روزيت في المدية ((كانت ألوان المنازل المائلة الى لون الغروب والاجر الذي يشد سقفها من الصور المعهودة في ارباض الفرنسية بمنطقة شالون في برغونيـا)) وكذلك منازل البليدة المغطاة بالاجر المحفور الشبيه بما هو بفرنسا ، ورغم الانهيار الذي تستعرفه الحياة الحضرية فان النشاط العـام يماثل الحركة الاروبية في القرن التاسع عشر في المستوى الثقافي والبنية الاجتماعية للمدن.

سكـان الريـف : ٩٥ بالمائـة من المجموع السكـني

كان سكان الريف هو الطبقة المتفوقة عددا (نسبة ٩٣ أو ٩٥ بالمائة من المجموع السكاني) وفيهم اختلاف في الدرجات المادية ولم يكونوا في رخاء حسب الفوارق من حيث البناء الفلاحي والطبقي. فكان أهل الجبال القائمون على الاشجار فيمـا يسمى بالقبائل وان لم يكونوا يتكلمون كلهم اللغة البربرية يعيشون بانتاجهـم الفلاحي وتربية المواشي في مناطق الرعي والغابات الراجعة الى الملكية المشتركة في القرى أو الى التجمعات كما كانوا يوفرون كسبهم من الصناعات التقليدية مثل خدمة المعادن الكريمة (لدى بني ينّي في منطقة القبائل الكبرى) ومواد الخيوط النباتية (لدى بني سنوس قرب تلمسان) والاسلحة في نفس المناطق والخزف (في مصيردة بطرارة) والادوات والاسلحة والزيت والصابون الاسود والاصبـاغ والزرابي التي نسجها النسوة. وكان أهل الريف يجتمعون في (الخروبـة) القرى ويقطنون بمنازل من الاجر مثل (الورسنيس والظهرة والاطلس بالبليدة) أو من الحجارة مثل (طرارة والمدية ومليانة والقبائل) وسقفها من التبن أو الطين (مثل طرارة) أو من الاجر (في القبائل) وكان السكان يقيمون بغرف تختلف عما كان عليه الحال في أروبا اذ كانت الحياة الريفية الفرنسية يلاحظ فيها السكن مع الحيوان ، وأهل الريف الجزائرى يفصلون بين القسمين بغناء المسكن ، وأما قوتهم فهو من الانتاج العائلي وكانت المرأة تخيط الثياب ولهم قسم من الميزانية في صورة أموال ، وكانت القضايا والنزاعات بين الملاكين قد أمحت في اطار المجتمع سواء ارتبطوا بالحاكم المركزى أم لم يرتبطوا بمقتضى قانون أو حسب الجماعة وهـم أعيان يعينون من طرف السكان ومثل هذا المجلس يمثل قوة تضامنية بين الافراد

في القرى (التديرت أو التقبيلت) بحيث يحافظ على التماسك وهو ما ينقص الفروق والتشتت خاصة في الجبال الاهلة بالسكان بحكم النفور من السهول وهروبا من الضرائب التي يرفعها المخزن ، وكانت قسارة الملكية لعدد كبير من أهل الجبال تدفعهم الى البحث عن الموارد في حركة الهجرة الى المدينة أو القرية فيعملون ضمن الخماسة أو عملة الفلاحيين وخاصة في " الحواشي " بالمتيجة حيث لا يربحون سنة ١٨٣٠ الا ٦ أفلاس في اليوم الواحد (وهو سعر رطل من اللحم أو ٣ كيلوغرام من الحبوب) أو يقيمون " الدشرة " (عبارة عن مجموعة أكواخ) حول الاراضي ، وكان عدد هوءلاء القبائل يناهز حسب احصاء " كاريت " ٥٠ بالمائة من السكان الفلاحيين .

وكانت فلاحة الحبوب وتربية المواشي تمكن أصحابها من استغلال العروش التي ترجع اليهم (المخزن أو بعض الرعية) أو الى المنتمين الى المخزن وكانوا يضعون المعاهدات بينهم وبين كبار الفلاحين (مثل المتيجة) في موضوع المراعي (العشابة) وهو ما يسمح لهم بجلب قطعان الحيوان للرعي في الاراضي مقابل عملهم ولقد عرفوا تنظيما اقطاعيا وتراتيب جماعية قوية سواء كانوا من المتنقلين أو المنتجعين مثل الاغلبية منهم بالسهول الساحلية أو على طول السهول الشمالية أو كانوا من الرحل مثل الذين كانوا عبر السهول العليا ، وكانت الملكية المشتركة لارض العرش تحقق حاجة المقيمين بها من حيث الانتاج الفلاحي أو الحق في التنقل في المراعي ، ونظرا للنظام الاقطاعي كانت بعض الافراد (القواد والشيوخ) أو الجماعات (المخزن) ترفع المكوس على أعمال الاخرين وضرائب مرتفعة تثقل كاهل الخماسة الذين كثيرا ما استعبدوا لعجزهم عن أداء ديونهم . وكان الاقطاعيون يسكنون الخيام أو الديار في المناطق التي يشتغل فيها الخماسة حيث يجمعون في " المشتى " (كوخ موسمي) في حمق أن الرعاة يتنقلون في طلب الكلا عبر الهضاب والسهول وأما القبائل التي كانت سيدة شوءونها فهي كانت تقوم بتربية المواشي والخيل والابل في أخصب البقاع على كامل فصول السنة . فكان المخازنية والبدو بالجنوب يسكنون الخيام المتركبة من " الفليج " وهي قطع صوف تقوم بنسجها النسوة من انتاج الحيوان وتغطي بها مساحات كبرى وهي غالية السعر (عدة مئات الالاف من الفرنك ١٩٥٥) وكان " المشتى " يتركب من الخيام أقل ثمنا وهي مساكن الخماسة والعمال في " الحواش " وأحيانا يتركب من الاكواخ من الخشب أو القصب وكان تأثيث المنازل رفيعا في الديار والخيام لدى الاغنياء الذين نعموا من عمل النسوة أو العبيد ومن الاموال الخارجة من عوائد الارض أو أعمالهم وأما أكواخ الفلاحين فقد كانت لا تتوفر على الاثاث وهم اذا وفروا لباسهم

فهم يتداينون لدى الاقطاعيين ويخضعون اليهم. وكان معاشهم من الكسكسي والكسرة ومن الموالح في الزيت والدلاع والقصوة والتبغ وفي القليل النادر شيء من اللحم وكان البدو لا يعرفون اللحوم وانما يعولون على مواد الحليب الكثيرة، وفي الجنوب كانت قبائل البدو تضم أهل الواحات الذين دخلوا في نظام الخماسة وهم من القصور وفي الندامهم كانوا يستعملون العبيد ويرفع عليهم أربعة أخماس من محصولات التمور ويترك لهم التصرف الحر في الجنوب والحضر وكان أهل القصور يقومون بالحراسة لمخازن الانتاج المرتفعة.

ففي الجملة كانت قبائل المخزن تشمل ١٠ أو ٢٠ بالمائة من هوءلاء السكان الريفيين وكان الفلاح في عيش قاس لكنه مرتبط بالاتفاقيات العديدة ومحدود في تصرفه وكانت الحياة الريفية تتكيف أحيانا بالصفة المشتركة بحكم الملكية "العرش".

6 ـ واقـــع الحـيـــاة الثـقـــافـيـــة

كانت العلاقة الثقافية الاسلامية هي الرابط بين هذه التجمعات البشرية ذات المصالح المختلفة أو المتضاربة أحيانا ، وكانت الثقافة الاسلامية تجمع تحت لوائها ٩٩ بالمائة من مجموع السكان اذا اعتبر عدد اليهود ٣٠٠٠٠ ٠ ولم تكن أسس المجتمع دينية فحسب وانما هي أيضا معطيات تعليمية وتنظيمية تشريعية وعلاقات اجتماعية موضوعية .

ومن الاراء المتقابلية الاعتقاد السائد من أن الشعب الجزائرى غير متعلم وأن الاستعمار وفّر له التعليم وليس ثمة أكثر من هذا الغلط فحشا يـرى روزيت سنة ١٨٣٠ أن هذا الشعب له من التربية ما قد يفوق الشعب الفرنسي فكانت أغلبيـة الناس تعرف القراءة والكتابة والحساب (١) وهو كذلك رأى " فلسين استرهازى" الذى أورده الاستاذ " ايفريت" عندما يذكر أن نسبة غير المتعلمين كانت أقل مما كانت عليه في فرنسا في ذلك العهد حيث كانت بفرنسا تتجاوز نسبة ٤٠ بالمائة (٢) والشاهد على ذلك توقيع السكان وامضاءهم في دفاتر الحالة المدنية باللغـة العربية في السنوات الاولى من الاحتلال الفرنسي ، ففي المدن كان الاطفال يتعلمون بالمدارس (الكتاب) ويلاحظ روزيت (٣) أن مدينة الجزائر ((كان بها ١٠٠ مدرسة عمومية وخاصة قبل حلولنا وبها يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة للقرآن وبعض الحساب)) وبكل مدرسة حوالي ١٠ أو ١٥ طفلا ، وبتلمسان يلاحظ " طارطارو" (٤) ((عددا كبيرا من المدارس الصغرى)) مثل الذى كان في المدينة (حسب روزيت) .

وكان الطلبة يتعهدون هذه المدارس بتعلم النصوص القرآنية واللغة العربية وكان التلاميذ يتخرجون من تلك المدارس ثم يتولون التعليم بأنفسهم وكانت ميزانية هذه المؤسسات التعليمية ذات مصدر معين اذ هي من العوائد (الحبوس) وكان تعليم الطلبة أنفسهم بفضل هذه الاملاك الحبوس التي تشرف عليها الفرق

---

(١) أنظر كتاب " روزيـت " الجزء الثاني ، ص: ٧٥ .
(٢) أنظر كتاب " ايمريـت " ، ص: ١٢ و ٨٩ و ٩٢ و ١٩٩ .
(٣) أنظر كتاب " روزيـت" المشار اليه .
(٤) أنظر كتاب " ايمريـت" المشار اليه .

الدينية من مكة أو المدينة وفي الزاويات وهي مجموعات دينية وفي المدارس وهي عبارة عن معاهد مدنية وفي كل ولاية ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ مدرسة حسب " ايمريت" (٥) وكانت المدن مراكز ثقافية وبالخصوص قسنطينة وتلمسان التي كان بها ٢٠٠٠ تلميذ في ٥٠ مدرسة وبها ٦٠٠ طالب في المدرستين الكبيرتين وفي الجامع الكبير حيث التشابه في طرق التعليم التشريعي والفقهي ولا يختلف ذلك عما كان في جامعتنا عند الحكم البائد ولقد أكد على ذلك " ايمريت" عند بلورته وظيفة هذا النظام التربوي في الزاويات المنتشرة في الارياف (هنالك ٣٠ زاوية في ولاية تلمسان) وهي ذات دور شبيه بما كان بأزوبا في العصور الوسطى يشرف عليها رجل دين صالح وهي مقام أو مركز للفرق الدينية التي تقوم بنشر دعواتها المختلفة مثل الصوفية لدى فرقة " درقاوة" من العلماء مثل القادرية وهم يحرصون الاخوان على توعية الاخوان بالوحدة الثقافية والانتماء الى مجتمع واحد وكانت الزاوية مبعث اشعاع تعليمي بالنسبة للطلبة ويندر الا ترسل المجموعات السكنية بطالب اليها لاستقاء العلم .

وكانت عمليات الاشراف والتعاون والادارة التشريعية تلقي المدد المالي من عوائد الحبوس وهنالك الكثير من الزاويات التي أخذت على عاتقها مهمة جمع الزكاة واعانة المساكين والمرضى والعجز بدون عائلة والمرضى الذين لم تقدر أسرتهم على علاجهم وكانت الحبوس عمدة في انقاذ من كانوا لايجدون قوتهم وبدونها يهلكون ، وكان العديد من شيوخ الزاويات يداوون المرضى بالطرق البدائية باسم البركة ولقد هرع الكثير من غير المسلمين الى اللجوء الى هذه الطريقة طمعا في الشفاء .

ومن بين طلبة هذه المدارس أو الطلبة الذين واصلوا تعليمهم بجامعات شهيرة في الاسلام مثل فاس والقيروان وجامع الزيتونة بتونس أو في القاهرة ينتدب موظفو الدولة والادارة العمومية والائمة المشرفين على الصلاة والعلماء المكلفين بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وكان القضاة يشرفون على الزواج والارث وحل النزاعات المدنية — وهي قضايا يتقاضون مقابلها أجورهم من الخصوم وهم كذلك يعتنون بالمؤسسات العدلية ، وهم يعيّنون من طرف الادارة التركية — وهم أنفسهم من المسلمين — من بين العلماء وبعد اقتراحهم يدفعون مقابل وظيفهم وقبل مباشرتهم مبلغا معينا تتكلف به ادارة الحبوس.

(٥) نفس المرجع .

وكان المظهر الاسلامي للمجتمع بارز الوجود في خاصية المساواة والتسامح وهو ما يعود الى المفهوم الديني للتنظيم الاجتماعي ، ففي ميدان العدل كان لكل مجموعة محاكمها الخاصة تتعهدها وتدير شوءونها ، فالاتراك يمثلون أمام القضاة من الحنيفية وأما عامة السكان فيرجعون بالنظر الى القاضي المالكي والمزابيون يعودون الى القاضي الاباضي واليهود الى الرباني ، وفي حالة النزاعات بين المجموعات المختلفة يختار المسلمون القاضي الذى يرونه أصلح لقضيتهم والحالة الوحيدة التي يمثل فيها المتهم أمام القاضي المسلم هي حالة قتل مسلم أو يهودى ، ولم يكن هناك حائل يحول دون اليهود أن يشرفوا على مدارسهم الدينية حيث يعلمون الكتابة العبرية وبعض الحساب والتراة فالتصرف في هذه المجموعات كان حرا بالنسبة للسودان الذين كان يمثلهم قائد الوصفان وله حق الدفاع عن العبيد وبالنسبة للاباضية أو اليهود ولم يكن هناك خرق لحرمة " أهل الكتاب " ففي الجزائر كنيسة للمسيحيين ومعبد لليهود وهنالك مساجد للاباضية والحنفية وكانت مختلف الفرق المالكية تختار موضع المساجد في المدن بعد موافقة أهل المذاهب أو الفرق التي يوجد بها الموضع المعين .

ومن الخصائص المميّزة للمجتمع الجزائرى منزلة المرأة فهي سيدة البيت لكنها محجوبة عن الشوارع ومحرومة من التعلم والشغل فالمسلمات في المدن لايجدن حرجا في تكليف الرجل بالمهمات خارج البيت وهو ما يسمح لهن بالانتهادة من الفراغ وهن حسبما يقول " شالر " . (٦)

((يتحرّرن من أزواجهن ولم يكن مستعبدات أو محل أفكار مظلمة أو عبارة عن زينة أو آداب)) ، وهو ما نجده عند نساء اليهود واذا كانت المرأة في الريف تخرج من البيت فهي من أجل الشغل فهي تعمل لفائدة الرجل وان كان تعدد الزوجات مفقودا في الريف الا لدى الاقطاعيين .

ولم تكن العلاقات التي ساعدت على نشأتها الثقافة الموحدة تكفي لخلق مجموعة وطنية متماسكة اذ كانت هنالك الفوارق الكثيرة في كامل البلاد الجزائرية التي أخذت من الاسلام قطع الشغل عن المرأة رغم ما كانت تحظى به من الاحترام ومبدأ التخالف الذى كان يقام على أساس ديني المجموعات السكانية ، ولكن

(٦) أنظر كتاب " شالر " ، ص: ٨٤ .

اقتباس المفاهيم الجديدة المرتبطة بحقائق اجتماعية جديدة وخاصة توحيد السوق بكامل التراب الوطني كان كفيلا بخلق وعي اجتماعي بالانتماء الى المجتمع الواحد وبالاصالة.

فالجزائر لم تكن مجموعة من السكان لا يربطهم الا الانتماء الى المجتمع الخاضع الى الحكم التركي وانما كانت البلاد سنة ١٨٣٠ تؤلف مجموعة ترابية تميّزها جملة من المعطيات عبر قرون طويلة من التطور حيث قامت في مظهر مستويات متعددة تلك التقسيمات الاجتماعية والروابط الاقتصادية والتشريعية بين مجموعات شديدة الاتصال وان كانت مختلفة التركيب.

ولئن مرّ الاقتصاد الجزائري بأزمة حادة لعلها كانت الباعث لظهور قوى ولدت في حالة أولى بدائية لكنها قادرة على السيطرة على المنزلة المتدهورة وتغيير الوجهة التي توخاها الاقتصاد الجزائري، وكانت الازمة الاقتصادية شديدة الوقع بحيث لم تتمكن القوى الاجنبية التي ساهمت في حدتها من فرض نفسها على الواقع الجزائري فلذلك لم يكن الاستعمار الفرنسي يستطيع حل الازمة بل زادها خطورة وتعقيدا بما عمد اليه من اتلاف الثروات المتوفرة آنذاك ثم ـ وبدون مضاعفة الانتاج في شتى القطاعات باحتكار الفوائد المنجرة عن التحولات الطارئة وهو ما سيؤدي الى المقاومة الموحدة القوية، وما لقيه المستعمرون من النجاح العسكري ضد المقاومة في مرحلة الغزو ـ الى سنة ١٨٧١ ـ لن يسمح الا ببلورة صور أخرى حديثة لصالح التحولات الاجتماعية المنجزة عن النظام الاستعماري.

المصادر والمراجع
في الفصلين
الرابع والخامس

(١) — المؤلفات المعاصرة للمرحلة المذكورة في الفصول :

— ليون الافريقي — وصف افريقيا .
— أ . دابير — وصف افريقيا — امستردام ١٦٨٦ .
— مارمول : افريقيا مارمول — ترجمة فرنسية لدابلانكور — ١٦٦٧ .
— شاو في ترجمة : رحلات الاستاذ شاو — لاهاى ١٧٤٨ .
— فونتور دى باراديس: الجزائر في القرن الثامن عشر — طبعة الجزائر ١٨٩٨ .
— هايدو — وصف عام للجزائر وتاريخها — ترجمة في المجلة الافريقية ١٨٧٠ .
— و . شالر — مقدمة للدولة الجزائرية — بوستون — ١٨٢٦ .
— الجنرال ديسبريس — مذكرات قائد في الجيش الافريقي — باريس ١٨٣١ .
— قائد من الجيش الاستعمارى : حملة افريقيا سنة ١٨٣٠ باريس ١٨٣١ .
— ت . كاتربارب — ذكرايات الحملة على افريقيا — أنجي — ١٨٣١ .
— روزيت — رحلة في البلاد الجزائرية — ١٨٣٣ .

وبالنسبة للارقام والوثائق الرسمية المجموعة أنظر في :

— جدول وضع المؤسسات الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠ — ١٨٣٧ — ١٨٣٨ — ١٨٤٠) باريس المطبعة الملكية .

(٢) — المؤلفات التاريخية :

— كاريت — أبحاث في أصول أهم القبائل الافريقية الشمالية وحركات الهجرة باريس ١٨٥٣ .
— دى ماس — لاطرى — العلاقات التجارية بين افريقيا الشمالية والممالك المسيحية في القرون الوسطى — باريس ١٨٨٦ .

— ب . ماسون ـ تاريخ المؤسسات الفرنسية والتجارة في افريقيا البربرية (١٥٦٠ – ١٧٩٣).
— ل . رين ـ مملكة الجزائر في حكم آخر الدايات ـ الجزائر ١٩٠٠ .
— ج . ايسكير ـ الاستيلاء على الجزائر ـ الجزائر ـ ١٩٣٠ .
— م . ايمريت ـ الجزائر في عصر الامير عبد القادر ـ الجزائر ـ ١٩٥١ .
— ياكونو ـ هل يمكن احصاء سكان الجزائر قبل الاحتلال؟ المجلة الافريقية ١٩٥٤ .
— أ . نوشي : "قسنطينة قبل الاحتلال الفرنسي" في كراسات تونسية سنة ١٩٥٥ .

— ملاحظات حول الحياة التقليدية لسكان الغابات بالجزائر حوليات جغرافية ١٩٦٠ .

الفصـــل الســـادس

الغـزو الاستعمـاري الفـرنســي
أصـولـه ونتائجـه

((أفضل أن أكون عربي القـرن
الخامس على أن أكون فرنســي
القرن التاسع عشر)) .

استنـدال : عن الحـب .

ان التاريخ الرسمي يعتبر بصفة عامة ، سنة ١٨٣٠ كنقطة انطلاق ((لخدمات فرنسا الجسيمة في الجزائر)) وذلك الغزو في نظرها كان من شأنه أن يخلص هـذه البلاد من ((عش القراصنة الذين كانوا يكدرون راحة أروبا)) والذين ((كانوا يسلمون البلاد للجدب والقحول باستبدادهم)) . لم تكن أسباب الغزو سوى ((جفاء)) الداى حسين . أما كل التطور الذى عرفته الجزائر فانه يفسّر كتقدم مستمر و ((اصلاح الانتاج)) الذى لم يعرقله الا ((ديموغرافية هائلة)) . وعلى أقل تقدير فالحرب التي نشأ عنها هذا التقدم لم تكن الا نتيجة سلسلة الاعتداءات التي كان يقوم بها ضد ((معمرين مسالمين)) أقوام من الاهالي تسوقهم العصبية وهم غير قادرين على فهم فوائدهم الحقيقية .

ان منظر الجزائر في سنة ١٨٣٠ يبرز لنا بلادا خالية من الاراضي الشاغرة وأن المعاصرين يتعجبون من كونهم لم يجدوا فيها أثرا ((للعصبية)) والحروب التي شنها الجزائريون في السنين اللاحقة كانت حروب صمود ضد سلسلة اعتداءات غير مبررة التي كانت أسبابها الحقيقية غير مصرح بها لان التصريح بها شيء مستقبح والتي ساعدت أساليبها الوحشية ـ لا على اصلاح الاراضي . بل على اجحاف البلاد اكثر منه في أى وقت مضى ، وعلى تمهيد الطريق لسلب خيراتها . فذلك التخريب الجذرى المنتظم الذى مهد الطريق لسلب منتظم هو الذى كان سببا في صمود ومقاومة اكتست لاول مرة صفات اتحاد وطني ، مقاومة لا يستطيع خنقها مدة قرن تقريبا بعد أربعين سنة من الحرب والقمع اللا انساني الا القوة وحدها .

أصــول الاحتــلال الاستعمـاري الفرنســي

ان تصوير الحال تصويرا مستهجنا يتمثل في تقديم حملة ١٨٣٠ لاطفــال المدارس الابتدائية كجواب لشتم ((فرنسـا)) بضربة ألحقها الداى بالقنصل دوفال (DEVAL) بمنشة ، دون أى اشارة لاسباب ذلك الشتم على الاقل . ان كتاب ايزاك ألبا (ISSAAC - ABBA) لم يطلع تلامذة الثانويات على شيء آخر . أما في كتاب كلف موراز (KOLF - MORAZE) فانه ينـص علــى ((الحـادث التافـه)) ليس في الحقيقة الا أعذارا اتخذه الملك شارل العاشر (CHARLES X) ((ليكسب حكومة بولنياك (POLIGNAC) حظـوة لدى الشعب الفرنسي)) على فرض أن حربا مثل هذه كانت ((محبـذة)) عنـد الشعب وعلى هذا السياق كان الكتاب يذكرون ((قرصنة الشمال الافريقي في البحر الابيض المتوسط)) ويقدمونها كتفسير مبرر والحال يشهد أنها كانت معدومة في ذلك العهد ، ولاسيما فيما يخص فرنسا حليفتهم . بيد أن هناك كتابا واحدا ــ كتـاب ترسيــن (TERSEN) ينـص على تعصب قنصلنا ويشيـر على أن أصـل الحادث يرجع الى ((النزاع المالي الذى شجر بين الداى من جهة وتاجريـن : بكرى (BAKRI) وبوشناق (BOUSHNACH) من جهة أخرى ويحقق أن فرنسا كانت مدينة . ولتبرير ذلك الاعتداء رأى أنه من الواجب أن تسوق أعذارا تشرفها : ((ان أروبا لم يعوزها مظلمة من جانب داى الجزائر بسبب أعمال القرصنة)) . وفي موضع آخر من الكتاب : ((ان اهمال القضية كان من شأنه أن يدوس كرامتها)) . ان المسئولية حسب ما ورد في هذا الكتاب مشتركة ومبنية بجهد في سبيل الموضوعية غير أن الاسباب الاساسية لم تبين بوضوح . فلا غرو اذا أن الفرنسيين يؤمنون بمشروعية حق الاستعماريين .

الواقع ان كانت الضربة بالمروحة الا سببا مزعوما فالقرصنة وقضية بكـرى وبوشناق كانتا كذلك غير كافيتين لتبرير الحملة ، لان الاولى ما كانت تعني فرنسا وفيما يخص الثانية فالحكومة الفرنسية كانت ظالمة . اذا هذه المعاذر لا تلعب دورها الا مع ارادة بينة لشن حرب ((يحبذها الشعب)) حسب زعم بعض الاوساط التجارية ولاسيما المضاربين في التجارة الذين لا يزعهـم ورع والذين كانت الحكومة تساندهم . بيد أن الرأى العام المسامح في فرنسا كان يقاومهم لمضادتهم لفوائد فرنسا الاساسية . فبالتحقيق لم تحصل الموافقة على اعطاء النزاع شكل حملة عسكرية الا بنية مقاومة ذلك الرأى العام المسامح الذى أوشك أن يقلب وضع ((الشرعيين)) بثورة ١٨٣٠ .

قضيـة بكـري ـ بوشنـاق

خصام ظالم كان يرجوه شارل العاشر

ان سوء نية حكم المملكة الفرنسية وممثليها في القضية التي استخدمت كعذر للاعتداء ـ ألا وهي قضية مطالب بكري في المحاسبة المالية ـ تشهد على ارادة ثابتة لافساد العلائق وتعكير الجو. والامر يرجع أصلا الى نزاع في المحاسبة بين فرنسا والجزائر ناشيء عن تأخر فرنسا عن أداء ثمن الحبوب التي استوردتها من الجزائر في عهد حكومة الديركتوار (DIRECTOIRE) بفضل مبالغ من الاموال سبقها الداى تبلغ ٧٠٠٠٠ قرش(PIASTRES) أى ٣٥٠٠٠٠ فرنك ذهبي (يقابلها ٩٠ مليون فرنك في سنة ١٩٥٥) بواسطة تاجرين جزائريين يهوديين ، بكرى وبوشناق كان الداى يستخدمهما في الشؤون المالية. ففي سنة ١٨٠٠ كان رأس المال يبلغ اذ ذاك ٧٩٤٢٩٩٢ فرنك (هي مليارات فرنك على أقل تقدير في عام ١٩٥٥).

كانت مطالب بكرى تبلغ ١١٣٥٤٠٠٠ فرنك. منها ١٢٥٠٠٠٠ ترجع لبعض الاشخاص (من بينهم الداى). وفي شهر أغشت ١٨٠٠ حدد وزير المالية الدين بـ : ٩٩١٢٠٠٠ فرنك.

بقطع النظر عن الفوائد المتوفرة وعن تعويضات مختلفة لم تقض.

ان الدين الذى ارتكبته فرنسا كان يبلغ ـ باضافة الفوائد المتوفرة ـ وقت توقيع معاهدة ١٨٠١ ما يقرب من ضعف المبلغ المذكور (١٤ مليون فرنك لذلك الوقت لم تكن منصوصة في كتاب). وكان للداى أيضا الحق في مطالبة دفع غرامة مبلغها ٢٠٠٠٠٠ قرش (مليون فرنك يومئذ) التي افترضنا منه سلطان القسطنطينية الذى كان يعترف بولائه كتعويض، وان شئت ككفارة ، لتموينه فرنسا بالحبوب أيام حملتها على مصر. لم يتصل الداى بأى جواب لرسالة كان وجهها الى القنصل الاول في ١٣ أغشت ١٨٠٢ يطالبه فيها بقضاء الديون التي ارتكبها نحو بكرى وبوشناق وكان قد وعد بأدائها وبقضاء التعويضات عن الغرامة التي ألزمه الباب العالي بدفعها نظرا لموقفه الودى نحو فرنسا. وبما أن المحاسبة لم تقع بسبب المماطلة وأن الدين بقي ثابتا ، تراكمت الفوائد الى أن بلغت الديون ـ زمان عودة الحكم الملكي (RESTAURATION) ما يبلغ ٢٤ مليون (هي ست ملايير في سنة ١٩٥٥ وهي في الواقع أكثر من ذلك ، أى ما يقدر بأضعاف مبلغ تجارة الجزائر الخارجية سنويا في ذلك الزمان؟).

وبحكم أن الداى كان معنيا بتلك الديون وأنه جعل على عاتقه احتجاجات اليهود وهم من أهل ذمته، رضي بالصلح الذى وقع في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨١٧ وقبل خفض الديون الى مبلغ سبعة ملايين. فحصلت المصادقة على هذه الاعتمادات في مجلسي باريس في ٢١ جوان ١٨٢٠ لكن بشرط رفع ضريبة الرخصة التي كانت تتمتع بها الشرطة الافريقية الى مبلغ ٢١٤٠٠٠ فرنك. غير أن الدين المعترف به في هذه الاتفاقية لم يقض أبدا وزيادة على ذلك عزمت فرنسا أن لا تدفع في مقابلة امتيازات الشركة الا ٨٠٠٠٠ فرنك سنويا خلافا للاتفاقيات التي تمت المصادقة عليها آنفا. وبقصد نقض ذلك الاتفاق كلفت الحكومة الفرنسية لجنة من مستشارى الدولة بتحقيق المبلغ الذى حجز سنة ١٨١٠ في ديوان قنصلية فرنسا في الجزائر زيادة على التعويضات التي حجزت جبرا لتعويض الشركة الافريقية عن الخسائر التي ترتبت عن توقيف العلاقات التجارية وعن ديون مزعومة ارتكبتها شركة باكرى في فرنسا والحق أنها لم يكن عليها دين كما بيّنه النائب المسامح أ. لابورد (A. LABORDE) (١) ،ان خفض مبلغ الدين الى ٤،٥ ملايين التي تم دفعها لباكرى دون أن يدفع هذا الاخير من دوره القدر الذى يرجع منها الى الداى كان يمثل للنائب لابورد ((عملا سياسيا لا غير)) بيد أن ((السادة مستشارى الدولة كان من الواجب عليهم أن ينكروا كل ما هو خارج عن مهمتهم)) (٢) ان ذلك العمل السياسي كان من شأنه أن يسمح بابطال احتجاجات الداى المسلوب. وقد صار مفعوله خطيرا لما رفض طلب الداى الرامي الى تسليم المواطن جاكوب كوهين بكرى (JACOB COHENBAKRI) الذى أخذ منذ عهد قريب الجنسية الفرنسية التي تسمح له بترك قضاء ديونه. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لما رفضت مطالب الداى الشرعية وقوبلت بسلسلة من الادعاءات وبمطالب لا أساس لها . فهكذا كانت قضية بكرى لم تلعب الا دور عذر مزعوم باطل في الاعتداء الذى سبب ((الضربة بالمروحة)) المشهورة.

اعتداءات حكومة المملكة الفرنسية المجاوزة للحدود لصالح بعض الاوساط التجارية في أصل النزاع

بمناسبة ذلك الخلاف المالي قام الرجال السياسيون المتطرفون (ULTRAS) الذين كان بأيديهم زمام الحكم في عهد الملك شارل العاشر (CHARLES X)

---

(١) رسالة دولابرد (DE LABORDE) : ((الى الملك والى المجلسين عن حقيقة أسباب قطع العلائق مع الجزائر ، باريس ١٨٣٠، ص: ٣٩ .

(٢) في نفس المرجع ، ص: ١٦ .

فعلا باعتداءات تتلخص في انكار سلطة الداي لصالح فرنسا. فهكذا ظهر ـ مخالفة للعهود ولكل ما تقتضيه الشريعة الاسلامية ـ ادعاء.

((ملكية حصن فرنسا)) بلا مقابل مالي، وملكية الحق في صيد المرجان بلا مزاحم وحق المولا ((على عرب مزولة(مجموعة قبائل في ناحية القل))) (٣) ادعاء صرح به لاول مرة القنصل دوفال (DEVAL) سنة ١٨١٩ تحت حماية مدافع أسطول ((الحلف المقدس)). تكرر هذا الادعاء وتأكد الى حد صار معه وزير الشؤون الخارجية يدعي سنة ١٨٢٩ بكل جراءة:

((أن سلطة فرنسا على تلك القطعة الارضية الكائنة بين وادى السيروز ورأس روكس(ROUX) بقرب القل والتي كانت في حيازتها منذ منتصف القرن الخامس عشر)) (٤) وبالاضافة الى ذلك نتذكر أن قبائل زواوة عندما ثاروا سنة ١٨٢٤ كانت تأتيهم المنى من ((عنابة عن طريق الشاطئ التابع للممتلكات الفرنسية)). فتحملت حكومة المتطرفين بهذا العمل مسئولية التدخل في شؤون البلاد الداخلية، وقد جدّدت هذا التدخل باحتجاجها ضد عمليات التفتيش في المتاجر وضد رسم ضريبة عشرة في المائة التي فرضها الداى في ٧ ديسمبر ١٨٢٥ عقابا لعمليات التهريب في الشاطئ الممنوح. فهكذا استحقت فرنسا أن تدعي تلك السلطة المزعومة.

أخذت حكومة المتطرفين على عاتقها العمل الذى قام به دوك طسكان الكبير (GRAND DUC DE TOSCANE) الذى امتنع في شهر أبريل ١٨٢٧ من انجاز العهود التي كان يلزمها قبل، والتي تقضي بدفع ضمان سنويا ضد القرصنة كما أنه جعل نفسه ممثلا لدولة البابا والناطق بلسانه باحتجاجه ضد أخذ سفينتين من سفنه. فهكذا صارت فرنسا تهيمن على سياسة الداى الخارجية: والواقع أن الداى لم يجهز سفن القرصنة ضد المراكب الرومانية الا بسبب نقض الحكومة الفرنسية نفسها لعهودها. ولما أمر الداى بالقاء القبض على جاكوب بكرى في ١٨ أغشت ١٨٢٦ وأجبره على تسليم ما بقي عنده من السفاجد التي لم يتقاضاها من فرنسا أصبح مستعدا للمفاوضة غير أن .. ادعاءات فرنسا وحدها حالت دون نجاح تلك المفاوضة في المحادثات التي أجريت في ٢٢ أكتوبر ١٨٢٦. كتب الداى حسين رسالة الى الملك شارل العاشر في ذلك الشأن لكنها بقيت بلا جواب.

---

(٣) الماركيز دوبارتيا (LE MARQUIS DE BARTILLA).

(٤) خطبة السابق في ١٠ جويلية ١٨٢٩.

ان حادث أبريل ١٨٢٧ الذى استخدم كعذر لاعلان الحرب كان مهيأ بتراكم تلك الادعاءات . ففي أثناء مقابلة تشكى الداى واحتجّ على أن الرسالة التي شرح فيها أسباب توتر العلائق بين الدولتين بقيت بلا جواب . ان السبة الاولى صدرت من القنصل دوفال لما زعم أن ملك فرنسا لا تسمح له مكانته بالتنازل الى مراسلة داى الجزائر مباشرة . فكان جواب ذلك التحدى ((الضربة بالمروحة)) المشهورة . وكان ذلك التحدى هو الذى سمح بتقديم شروط غير مقبولة الى الداى في شكل تهديد نهائي بدون لفت النظر الى مطالبه العادلة فيما يتعلق بديون فرنسا : اشترطوا عليه أداء ثمن السفن الرومانية والطسكانية وزيادة على ذلك ثمن البضائع التي حجزت من مركب اسباني و ((عقـاب)) روءساء البحر الذين لم يرتكبوا ذنبا سوى تنفيذ أوامره ، كما شرطوا عليه ((ضمانـا)) فيما يخص ((الممتلكـات الفرنسية)) في القطر الجزائرى وهي ـ كما رأينا ـ ليس لها أصل شرعي . لم يفعل القنصل دوفال شيئا في تنفيذ شروط ذلك التهديد بل خرج مسرعا وغادر الجزائر حاملا معه علم القنصولية في ١١ جوان ١٨٢٧ ، فكان معنى ذلك اعلان الحرب .

ان كان الامر مقصورا على نيل تعويضات كان ذلك الموقف غير مقبولا عقلا . ان موقف حكومة المتطرفين من بد ولاسيما بعد تنصيب حكومة بولنياك (POLIGNAC) يبين بكل وضوح عزما صارما على الانتهاء الى حملة عسكرية : ان الحصار الذى طال ثلاثة أعوام كلف بيت مال فرنسا أكثر من خمسة ملايين سنويا (أكثر من مليار فرنك سنة ١٩٥٥) بقطع النظر عن توقيف التجارة في البحر الابيض المتوسط ، لاسيما التجارة المارسيلية . فكانت تلك السنوات الثلاث وبالاعلى مصلحة فرنسا الوطنية . وبالاضافة الى ذلك رفضت حكومة المتطرفين اللجوء الى تدخل غير مباشر بواسطة محمد علي ، باشا مصر ، وصديق فرنسا الذى اقترحته ، وقتا ، حكومة مارتينياك (MARTIGNAC) المعتدلة ، كما أن المتطرفين استغلوا ـ بعد عودتهم الى الحكم من جديد حادثا حدث رغم أنف الداى وهو ضرب سفينة برلمانيـة فرنسية في ٣ أغشت ١٨٢٩ بالمدافع سهوا عند خروجها من ميناء الجزائر . فأصابوا في ذلك الحادث عذرا لقطع القلائق التي كانت حكومة مارتينياك قد سعت في توطيدها بالتنازل عن عدة ادعاءات فيلال (VILLELE) . فكان عزمهم على الحرب لاشك فيه لما حصل لنا العلم بأن الداى أخبر قنصل سردينيا الموكل بالشوءون الفرنسية بعد قطع العلائق بأنه قد أنكر الجريمة وفندها وأنه عزل وكيل الخراج وعاقب روءساء المدفعية . غير أن تلك الارادة لاتفسر الابنية التحفظ على فوائد خاصة وبالرغبة في ارضاء الاوساط المالية أمام المعارضة المسامحة .

دور الفوائد الشخصية والتجارة المارسيلية

ان استلام القنصل دوفال لمناورات الذين كانوا يرجون قطع العلائق سعيا وراء تحقيق فوائده الخاصة أمر لاشك فيه لاسيما بعد الابحاث التي قام بها الاستاذ ايمرى (EMERIT) كان ايقال الخصام في اعتقاده خير ذريعة يتذرع بها لطمس المحاسبة واخفاء الخيانة التي كانت من طبيعته والتي اقترفها بمشاركة جاكوب كوهين بكرى وتحت وقاية طاليران (TALLEYRAND) .فمنذ سنة ١٨١٦ كان دوفال قد تقاضى من حكومة الملك لويس الثامن عشر (LOUIS XVIII) ٨٩١ – ٤٧٨ فرنك ذهبي (١٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) ((لقضاء ديون الجزائريين الملحة)) (٥) ، دون أن يقدم عن ذلك حسابا . وظهر بعد أنه هو الذى حصل من بكرى – ونحن نعلم بأى شروط . على قبول الداى للمناورات الخبيثة التي جرت عام ١٨٢٠ والتي سمحت للتاجر أن يتقاضى بعض ما كان له من ديون على حساب حقوق الداى . فكان – خلافا لما جرت به العادة – يحتل في الجزائر منصبا دبلوماسيا وفي نفس الوقت يشتغل بشؤون تجارية لصالح فائدته الخاصة : انه هو الذى أيد الغرائم المرهقة التي افترضت على الشعب الفرنسي لاعانة دار تجارة بارى (Mon PARET) على كسب الامتياز في الممتلكات الافريقية . كما كان ابن أخيه عام ١٨٢٥ (حيث كان نائب قنصل في عنابة) قد سعى في احتلال بعض المراكز بالقوة العسكرية في عنابة والقل وفي تحصينها ومدها بالمدافع والرجال المسلحين كما هو الشأن في الاراضي التي تملكتها فرنسا . (٦)

نفهم اذا أنه (دوفال) تحمل مسؤولية تفاقم الامور وفساد العلائق وأن له يدا في حدوث واقعة ٣٠ أبريل ١٨٢٧ وفي توقيف المفاوضات وفي التصريح بالحرب في ١٢ جوان والحال أن وزير الشؤون الخارجية كان يزعم في مداولات ١٠ جويلية ١٨٢٩ أن مبادرة قطع العلائق قد صدرت من الجزائر يوم ١٥ جوان أى أربعة أيام بعد التصريح السابق الذكر . لكن بالاضافة الى مصالح المحرضين على غزو الجزائر أن الاوساط التجارية وبصفة خاصة الاوساط المرسيلية قد ساهموا في توجيه الحكومة . ان رئيس الحكومة وقتئذ – فيلال – الذى كان على رأس القضية – كان نفسه معمرا في جزيرة بربون (ILE BOURBON) التي أصيبت بالازمة التي أصابت المستعمرات القديمة . فهكذا تأكد أن تخطيط استعداد الحرب كان في اطار ..

(٥) دوبارتيلا (DE BERTILLA) مرجع سبق ذكره .

(٦) أ . دولابرد (DE BERTILLA) .. سبق ذكره ، ص: ٢٥ ..

التنافس الفرنسي ـ البريطاني : قد رأينا أن الادعاءات السياسية الفرنسية على الجزائر كانت مسببة بخفض تجارة شركة بارى في الاراضي الممنوحة (CONCESSIONS) لصالح الانكليز وأن المطالب الاساسية التي طرحت على الداى كانت ترمي الى تسهيل تلك التجارة : بامتلاك الشاطىء ٠٠ العنابي وبالاعفاء عن الضرائب الجمركية وبخفض كراء الاراضي الممنوحة وبتحصين المخازن التجارية وأخيرا باحترام الجزائر ((الامتيـازات)) (CAPITULATIONS) التي أمضيت منذ ثلاثة قرون مضت ـ لا مع حكومة الجزائر ـ بل مع الخليفة العثماني الذى كان الدايات يبايعونـه كرئيس روحي ٠ كان السعي لتحصيل هذه المطالب هو الذى سبب المقاطعة ٠

بيد أن الحصار لم يكن لصالح الاستعماريين (COLONIALISTES) حيـث أنه عرقل العلاقات التجارية التي لازالت اذ ذاك مثمرة على ضآلتها ٠ ان ارادة الغزو قد عرضت بوقاحة وبذاءة من طرف وزير الحرب الذى اقترح سنة ١٨٢٧ على الملك :

((اغتنام فرصة الورطة التي كانت تتخبط فيها انكليترا يومئذ لغزو الدولة الجزائرية ولفرض الحكم الفرنسي في القارة الافريقية)) ٠ (٧)

ما أبعد ما كانت النوايا النبيلة ؟ لقد عبر العالم بأصول الرأسمالية النامية ، سيسمندى (SISMONDI) عن المطالب التي استوجبها ((الاستعماريون)) بقوله : انهم لم يكتفوا بالحصول على ما كانوا يطالبون به في النقط المتنازع فيها ، بل كان قصدهم غزو البلاد :

((لا نكتفي بغزو المملكة الجزائرية ، بل نجعل منها مستعمرة وقطرا جديدا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا ونشاطها اليه)) ٠ (٨)

لاشك في أن تقرير الحملة كان نتيجة عزم ارضاء هذا الصنف من البرجوازية ، ومن جراء ذلك ، ايجاد وسيلة لتفريق المعارضة المسامحة ٠ فبصفة خاصة كانت ارادة ارضاء رغبات التجار المارسيليين الذين جرت العادة باتصالهم بالجزائر ، ورغبات صناع الحرير الليونيين (LYONNAIS) المهتمين بتسويق أقمشتهم ، تتمثل

---

(٧) تدخل المركي كليرمون طنير (CLEMONT TONNERE) في مجلس وزارى عقد في ١٤ أكتوبر ١٨٢٧ ٠

(٨) سيسموندى (SISMONDI) مجلة دائرة المعارف ٠ ماى ١٨٣٠ ـ ذكرها فالي وجوليان ٠

في تصريح ألقاه الجينرال دوبرمون (DE BOURMONT) في الغرفة التجاريـة المارسيلية التي أقلقها امتداد الحصار وبعدهم فيه :

((بأن فرنسا ستحتل الجزائر لتأسيس مستعمرة ولربما دولة، تحت حكم أمير (فرنسي))) . (٩)

جـيـش الانـقـلاب

لكن لم تكن العملية السياسية مقصورة على جلب جزء من البرجوازية بقي الى حد الان في المعارضة فحسب. لقد بين الاستاذ أميرى (EMERIT) أن الامـر كان يعني أيضا الحكومة المستبدة الخائرة التي كانت تهتم بتطبيب خواطر الجيش بمنحه غنائم طائلة في الجزائر بقصد استخدامه في سياسة الانقلابات. ان شخصية قائد جيش الحملة، وزير الحرب، الجينرال كونت دوبرمون (DE BOURMON) — من فئة الشوان (CHOUANS) المتمردة سابقا، الذى انحاز الى العدو ليلة معركة واترلو (WATERLOO) تبين الصبغة السياسية التي اكتستها الحملة. فبعدما صدر الأمر في ١١ أغشت ١٨٣٠ بالزام الجنود حمل الشارة المستديـرة المثلثة الالوان بعد ثورة جويلية التي حصل العلم بنتائجها يوم العاشر، أصدر المجلس الحربي لجيش افريقيا الامر بمبايعة الدوك دوبردو (DUE DE BORDEAUX) كملك (تلبية لرغبات شارل العاشر) باسم هانرى الخامس (HENRI V) وبانفاذ وفد لوصي المملكة. وفي انتظار جوابه الرسمي يبقى علم الحملة أى العلم الابيض علم الغزو الرسمي . (١٠)

حتى أن ديسبرى (DESPREZ) الذى كان يميل الى طمس تلك الذكريات اعترف نفسه بأن العلم المثلث الالوان لم يرفع الا يوم ١٧ أغشت . (١١)

كان جيش افريقيا جيش انقلابات دولية. لا محالة. وكانت مهمته أن ينقلب على الشعب الفرنسي بعد أن احتل الجزائر لصالح الاستعماريين المارسيليين : ان ديسبرى (DESPREZ) وكاتروبارب (QUATREBARBES) اللذين عانا من جملة الضباط قد اعترفا ضمنا بذلك مع العلم بأن أكبر عائق للعملية هو معارضة

---

(٩) دارسي (DARCY) مائة سنة من المنافسة الاستعمارية . ذكره فالـي .

(١٠) كـاتروبارب (QUATREBARBE) سبقت الاشارة اليه .

(١١) يوميات ضابط جيش افريقيا . ص: ٢٧٢ — ٢٧٥ .

أمير البحر دوبيرى (DUPERRÉ) قائد الاسطول وقتئذ . وكان برمون قد استعد للحملة: لما ترامت اليه أوائل أخبار ثورة جويلية (في رابع أغشت) أعطى أمـرا للامير دوبيرى بأن يرسل فورا طائفتين من السفن ويحمل الكتائب التي أنزلت بوهران وعنابة على متنها . ففي حالة الشك والحنق واللوعة التي خيمت عليهم أول الوقت لم يستسلم لنقض عهده.

علق كاترو بارب على ذلك قائلا : ((لم يستسلم أمام شعب باريس)) .وأضاف قائلا في شيء من الامتعاض: ((لكن القوات البحرية امتنعت من المشاركة في هذا التدخل وسعت في اقامة العراقل الكبيرة دون عودة الجيش)) . أما دوبرى(DUPERRE) فقد اعترف :

((بأن المراكب كانت غير كافية ، وعلى فرض ايجادها كانت ارادة أمير البحر حاجزا مانعا لا سبيل الى احتيازه)) :

((فبتغطيـة)) نهب بيت مال الجزائر في القصبة استطاع دوبرمون ـ حسـب ما يقال ـ أن يستميل الجيش: ان أكثرية قدماء الضباط اجتهدوا حقا في مذاكرتهم في أن يدروءوا عن أنفسهم التهم التي ألحقتهم بها ، قبل اندلاع ثورة جويلية ، صحف المعارضة الحرة . وبقصد تطبيب الخواطر وارجاع الهدوء ،استطاعت لجنة التحقيق التي بعثتها حكومة لويس ـ فيليب (LOUIS PHILIPPE) الذى كان يهتم باسكات حزب الجمهوريين وبتجشمه مسئولية الاحتلال ، استطاعـت أن تبرىء ذمة الناظر العام لجيش الاحتلال . بيد أن ديسمبرى (DESPREZ)رأى من الواجب أن يعترف :

((بأن الداى حسين طلب استرداد صندوق يحتوى ٣٠٠٠٠ نقد ذهبي بقي في قصره ، وأن الاغا قد أقرّ أن صندوقا له يحتوى ٧٠٠٠ نقد ذهبي بقي في القصبة)) . (١٢)

نعم انه اتهم بعض اليهود بانتهاز فرصة الفوضى لاشباع حرصهم المفرط على المال ، لكنه لا يستطيع أن يخفي أن الامتعة التي تركت في الصناديق ذهبت فريسة بين أيدى العساكر . لكن بارتيا (BARTILLAT) كان أقرب للصواب : فبعد أن ألقى مسئولية النهب على عواتق الداى والانكليز واليهود اعترف ـ لطمأنـة

(١٢) كاتروبارب ـ سبق ذكره .

ضميره ــ بأن قدر المال المنهوب كان يبلغ ثلاثين مليون قرش ذهبي (١٣) كما اعترف قائلا :

((ان انتقص بثلثيه وبجميع الحجرات النفيسة فذلك لانه كان من السهل أن ينهب مثل هذه الاشياء)) .

ان تهديد ذلك الجند الذى كان يؤيد الوضع الراهن الذى يسمح له بأن يستغني بالنهب الى حد صار معه عدد كبير من الضباط يقدمون استقالتهم بعد مبايعة مملكة جويلية ، هو الذى جعل المعارضة الحرة والمعارضة الشرعية يتخوفان من غزو الجزائر . والامر الذى يلقي ضوءا على تلك الحال هو كون أحد مؤيدى الحملة المخلصين استشاط غيضا لما بلغه :

((أن الصحف الفرنسية تقول ــ وكل فرنسا تعتقد ــ أن السبب الحقيقي في اعلان الحرب ضد الداى كان في اعداد الجيش الفرنسي لمحاربة الباريسيين)) .

المعارضة ضد الاستعماريين

ان من الخطأ أن يظن ــ كما جرت به العادة ــ أن المعارضة البرلمانية التي تتمثل في بعض فرق البرجوازية المسامحة المؤيدة لتحرير المبادلات لم تعترض الحملة الا بانتهازية سياسية أمام الملكية الشرعية . وكان حقد تلك المعارضة على حرب الجزائر بطبيعته حجة للنزاع بين اليسار البرلماني والوزير بولنياك (POLIGNAC) حجة كافية استخدمها هذا الاخير في طلب الاعتمادات المالية التي كانت تصرف للحصار سنويا من المجلسين دون أن يعلمهما بمشروع الحملة قبل حلهما يوم ١٩ ماى ١٨٣٠ . كان بولنياك يعرف جيدا المصير منذ احتجاج بنيون (BIGNON) ممثل ولاية اللور (L'HEURE) في جلسة ١٨٢٩ حيث قال :

((يكفينا ما رأينا لفهم أن أسباب المقاطعة لا تستحق بذل عشر التضحيات التي فرضت علينا)) .

---

(١٣) ٣٠ مليون هي : ٣٠ مليار في عام ١٩٥٥ .

كما أن مقرّر اللجنة المكلفة بدرس الاعتمادات المطلوبة من أجل النزاع قد صرح : ((كان من الممكن أن نسوى النزاع دون أن تمسّ كرامة فرنسا بسوء)) ٠(١٤)

كان موقف الدستوريين خاضعا لاعتناقهم تعاليم الاقتصاد الحر التي وضعها ج٠ب٠ ساى (J. B. SAY) الملائمة لفوائد بعض فرق البرجوازية الذين هددوا بمنافسة المحصولات الصادرة من المستعمرات وبصفة خاصة في منطقة الشمال الغربي من فرنسا الذين كان نشاطهم – في زمان كانت فيه المواصلات بطيئة – متجها الى نواحي أخرى من التجارة، ودعتهم الحاجة لاستمالة الشعب الى المدافعة عن حقوق الطبقات العاملة والى المدافعة عن الوضع البرلماني والمصلحة الوطنية وبالتالي الى التنديد بحرب غير عادلة٠

كان لابرد (A. LABORDE) وقتئذ الناطق بلسان المعارضة اليسارية الاكثر وعيا ، فحاول بعد حل المجلسين أن ينشط حركة الرأى العام بخطابه الى الملك والى المجلسين٠ فأصاب الاستعماريون الفرصة لمهاجمته واتهامه (بالانتهازية السياسية)) والحق أن ميوله الى الانتهازية لم يحصل الا بعد قلب موقفه ، بعد نجاح حزبه وتمكنه من زمام الحكم ومن الاستفادة من الغزو٠ فبعد أن أثبت الحقيقة التاريخية التي أحقتها الدعاية الرسمية ذكر أن :

((الوئام وحسن الجوار بين فرنسا والجزائر لم يعكر طيلة مدة مائة وثمان وثلاثين سنة)) وبين طيب نية الداى وندد بتعمد الحكومة الفرنسية وبادعاءاتها التوسعية الباطلة٠

وفي الاخير عارض الحملة لاسباب ترجع الى مصلحة الوطن ، فقال :

((أنرضى بأن البرلمان يتخلى عن حقه في مراقبة استعمال مائة مليون؟ ٠٠٠ ان الحرب التي من شأنها أن تكون نتيجة أسباب قاهرة أصبحت منجما يستغله الطموح والحرص المفرط على المال)) ٠

ثم أنكر الصفقات التي تمت مع الذين يزودون الحرب بالعتاد قائلا :

((لابد من اجراء تحقيق على كل هذه القضية من بدايتها الى آخر الصفقات التي تمت بدون اعتماد مالي مفتوح وبدون علم البرلمان٠٠٠٠ تحقيق

---

(١٤) الوثائق البرلمانية ٠ ج ، ٦١ – ١٠ جويلية ١٨٢٩ – ذكره فالي٠

يطالب به جمهور من العمال اكثر من نصفهم لا يأكلون في فرنسا الا خبزا أسود يشترونه بثماني عشرة ساعة من العمل والذين سوف يرون أموالا باهضة تذهب سدى تحت أعينهم دون أن يفهموا لها سببا ولا قصدا عما يطالب به آلاف من العائلات التي تنزع منها أبناؤها الذين ربما تختطفهم رياح افريقيا بلا رجوع، انه تحقيق لازم ولا سيما نظرا الى نظام دستورنا الحالي))٠(١٥)

وفي الختام ندد بظلم العملية وبعدم فائدتها ومخالفتها للشرع فقال:

((وأخيرا، هل هي حرب عادلة؟ كلا ؟ لا أخاف أن أقول لا ٠ ان كانت هناك لجنة فحص سياسية للخصت القضية قائلة: ((طالب الداى بحقه فسرق، واحتجّ فشتم واغتاظ فقتل)) ٠ هل في هذه الحرب فائدة ؟ هل لفرنسا فائدة لامتلاك الجزائر دون أن تستطيع استبقاءها في يدها؟ هل تستحق هذه الحملة بذل الرجال والاموال التي تصرف من أجلها؟ من يعتقد ذلك؟ وأخيرا، لما كانت هذه الحرب غير عادلة ولا صالحة هل هي شرعية؟ ليست من ذلك في شيء ٠٠٠٠ ان كانت مجاوزة ميزانية مائة مليون وجمع جيش أمرا ممكنا مع وجود البرلمان وحتى مع عدم وجوده فلا يبقى معنى لحكومة نيابية)) ٠ (١٦)

وباعتبار أن (دولابرد) قد حرض بعد تعيينه ممثلا للبرجوازية الحاكمة، على الحفاظ بالجزائر حتى تصبح العملية مفيدة، لطبقته فهذا أمر طبيعي، فالمهم أنه بين بكل وضوح ظلم الغزو وعدم شرعيته كما بين عدم صلاحيته من الناحية الوطنية٠ يحسن أن نلاحظ أنه لما عارض كانت معارضته باسم الطبقة العاملة وأنه أنكر الغزو في ندائه لتلك الطبقة٠ ان المعارضة الحرة المنصوص عليها في فحوى صعود ثورة جويلية كانت من أصول التقاليد الوطنية التي تبناها اليسار الفرنسي المعارض للاستعمار٠ فبهذه الصفة كانت المعارضة بعيدة من أن تكون مظاهرة ((سوء التفاهم)) فيما يخص دور الاستعمار ـ ان واصلت حكومة جويلية الملكية ـ بعد تمكن البرجوازية الحريصة على نيل حوائجها من تسيير الثورة ـ السياسة الجزائرية التي كانت حاربتها قبل في حكم شارل العاشر، فان المعارضة الجمهورية نددت من دورها

---

(١٥) لابـرد: الى الملك والى البرلمان فيما يخص الاسباب الحقيقية لقطع العلائق مع الجزائر٠

(١٦) لابـرد ٠ نفس المرجع ٠

((بالحرب الظالمة غير الصالحة وغير الشرعية)) . ان تلك التقاليد القديمة التي تقرب فوائد فرنسا الوطنية من آمال الشعب الجزائري في الاستقلال تستحق أن تذكر اليوم لمن نسوها .

تنصيب السلطة الاستعمارية الفرنسية

كان احتلال الجزائر العاصمة يوم ٤ جويلية ١٨٣٠ والاحاطة بالحكم التركي الهدفين المصرح بهما من الحملة الفرنسية . وكان تحقيقهما في مدة ثلاثة أسابيع بعد النزول في سيدى فرج . ان الحملة الافريقية التي وصفت للسلطات ولاسيما الانكليترا كمجرّد حملة عقوبية لم ينو امتدادها أبعد من ذلك ، لكن حكومة جويلية الملكية ظهر لها أن تنتهز سقوط الادارة البايلكية لتحل محلها ولاستخدام أنقاضها في مصلحتها ، فانساقت هكذا الى نقض العهود التي أبرمتها مع الداى حسين .

لقد تبين فعلا أن شكل ذلك الحكم غير المباشر لم يكن لصالح مؤيديه لانه لم يكن مرضيا عنه من جهة ولانه كان يكلف نفقة باهضة من الرجال والاموال دون أن يجر الفوائد التي كانت تنتظر منه ، من جهة أخرى . فكان من الواجب على الذين كانوا يرجون توسيع الاستعمار أن يلجؤوا الى سياسة الابادة الكفيلة وحدها بجعل حد للصمود والى قهر المعارضة الجديدة ضد الاستعمار الذى أثارته مخاوف الرأى العام الفرنسي .

غـــزو الجـزائـــر

كثيرا ما كانت تعرض الحملة كجولة عسكرية . لاشيء أبعد من ذلك من الصواب رغم قصر المدة بين نزول الفرنسيين (١٤ جوان ١٨٣٠) وبين استسلام الداى (٥ جويلية ١٨٣٠) الذى يحمل على التوهم : ان الجينرال برمون نفسه كان يقدر في تقريره لاول سبتمبر عدد الموتى بـ : ١٢٠٠ معترفا بأن جيش الحملة الذى كان يتألف ابتداء من ٠٠٠ ٣٥ مقاتل صار عدده ٩٧٥ ٢٨ . فهكذا كلفت الحملة ـ مع حصر مدتها ـ خسارة ٦٠٠٠ رجل بين القتلى والجرحى والمرضى ، أى خمس عدد الرجال الذين أنزلوا . هذا وان تقارير ٢٢ جوان و ٨ جويلية الرسمية ، رغم

أنها مائلة الى انتقاص مبلغ الخسارات قد عدّت ٥٧ قتيلا و ٤٧٣ جريح في معركة اسطاوعلي وحدها ، فكان معدل القتلى وحدهم عشرين رجلا يوميا ٠ (١٧)

بيد أن هذه الحملة قد حققت الاهداف الرسمية التي كانت ترجى منها كما هو مبين في جدول أعمال اليوم الذى حرره الجينرال برمون في تاريخ ٦ جويلية ٠ لكن الاتفاق الذى وقع عليه الداى في اليوم السابق كان مقصورا على تسليم الجزائر (العاصمة) حصونها وقصبتها فحسب ولا يتعدى الى نقل السلطة الى الدولة الفرنسية وهو نقل يستوجب قانونيا امضاء الباب العالي .

ان اتفاق ٥ جوان — حتى فيما يخص احتلال الجزائر — قد نص على بعض الضمانات : ان قائد الجيش العام ، دو برمون (DE BOURMONT) يضمن لكل جنود الداى مثل المنافع والحماية التي ضمنها للمدنيين. القيام بشعائر الدين الاسلامي يكون حرا ٠ كما أن حيرة السكان مع اختلاف طبقاتهم ، ودينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم لا يلحقها ضرر ٠ (١٨)

لم يمض أى اتفاق فيما يخص مستقبل سياسة الجزائر ولاسيما فيما يخص نقل سلطة الديوان أو الداى الى أى سلطة شرعية ٠ كما انه لم يقع قبل ١٨٣٤ اعلان لاى موقف سياسي تتخذه الحكومة الفرنسية ولا لاى عهد ولا لاى اعتراف دبلوماسي مطلوب رسميا ٠ ان احتلال بلد بالقوة العسكرية لا يمحو شخصية الدولة حسب قوانين الدولة ٠ والحال أن الوطن الجزائرى باستثناء بعض الاراضي المتفرقة لم يحتل ، وكان التخوف من معارضة بريطانيا يمنع الحكومة الفرنسية من اعلان نواياها الحقيقية .

اذا لم تبدل حكومة جويلية شيئا من نظام الجزائر الشرعي بصفة رسمية ، فكأنها كان على سبيل الاضمان تعترف بالسلطات الراهنة أى بالسلطات التركية : لما أعلن باى (تترى) استسلامه يوم ٦ جويلية ١٨٣٠ أقرّت له سلطته ، وفي ١٥ جويلية عرض دو برمون على الباب العالي في تقرير رسمي هذا الاقتراح ٠ يبقى له ملك عمالة وهران ((تمتلك فرنسا عمالة قسطنطينة والجزائر والاراضي المجاورة

---

(١٧) تقرير الجينرال برمون (Gr BOURMONT) يوم ١ سبتمبر و ٢٢ جوان و ٨ جويلية ١٨٣٠ ٠

(١٨) نص اتفاق ٥ جويلية ١٨٣٠ ٠

لها)) (١٩) وفي ٢٢ جويلية ظهر لنفس الجينرال برمون ـ على عكس ذلك ـ أن يثبت في وهران الباي حسن الذي عرض عليه ((أن يدفع له نفس الخراج الذي كان يدفعه لداي الجزائر بشرط الاعتراف بسلطته)) (٢٠) كذلك لم ينو ابتداء أمام صمود أحمد باي في قسنطينة الا استبدال سلطته بسلطة اسلامية، سلطة باي تونس مع ارضائه بمنحه بعض الاراضي على ساحل القطر. ان موقف الحكم الملكي الجديد (RESTAURATION) وحكم مملكة جويلية بعد، ان كان يفسّر نيتهما في الاشراف الفعال على القطر الجزائري، فانه يتمثل في البحث عن الوسيلة التي تبلغ ذلك الهدف باقرار سلطة اسلامية سواء كانت جزائرية أو تونسية أو تركية، اعتراف يتيح لفرنسا أن تستغل البلاد بدون أن يكلفها ذلك مصاريف كثيرة. وعلى أية حال لم تعتزم فرنسا العمل على امتلاك مباشر بتنصيب سلطة دولة غير الدولة الجزائرية. والدليل على ذلك أن معاهدة ديسميشال (DESMICHEL) خمس سنين بعدئذ ومعاهدة التافنة، سبع سنين بعد ذلك لا يرميان سوى الى الاعتراف بالامير كسلطة اسلامية.

حاول قادة جيش الاحتلال الفرنسي في البداية الاعتماد، بطبيعة الحال، على رجال الارستقراطية التركية وعلى رجال المخزن الاقطاعيين مثل ملاك أراضي الدوير والزملة في وهران. وبطبيعة الحال قد رضي أولائك الاقطاعيون بذلك أن رأوا فيه وسيلة لتوطيد سلطتهم التي انهزت بسقوط الجزائر. لكن المساندة التي قدموها وتزايد تعسف حكمهم وظلمه ـ لا بتفاقم استبدادهم فحسب، لكن بجعله في مصالح السلطة المحتلة الكافرة، وضعف النفوذ الذي حصلوا عليه لم يسمح لهم أن يكونوا وسطاء بين السلطة المحتلة وبين الاهالي وبالتالي لم يسمح لهم استبقاء ثقة الذين لا تقهرهم الا القوة وحدها. لم تصلح مساندتهم الا لزيادة تبغيظ السلطة الفرنسية ولحمل قوة استعمارية راغبة في استغلال ممتلكاتها على نقض العهود التي كانت فرضتها والتي تقيدها وعلى البحث عن وسائل رقابة أكثر مباشرة بتوسيع تدريجي للعمليات العسكرية وفي جميع أنحاء القطر الجزائري رغم العهود التي التزمت بها.

---

(١٩) الجينرال دوبرمون : تقرير ١٥ جويلية ١٨٣٠ .
(٢٠) نفس المرجع : تقرير ٢٢ جويلية ١٨٣٠ .

العزم على الاستغلال الاستعماري

سبب لنقض العهود

لم تحترم مملكة جويلية فعلا أي ضمان وعدت به وأي هدف من الاهداف الرسمية للحرب وأي سلطة كانت اعترفت بها. وباعتبارها غزو الجزائر ((كوصية باهضة الثمن أوصت بها الحكومة الجديدة، انساقت لاستغلال تلك الوصية الى هضم الحقوق التي اعترفت بها بلا فتور، والى النزاع في العهود ونقضها بمجرّد ابرامها وهكذا الى خلق أسباب جديدة للحرب بالتعديات والهجومات والتخريب بلا فتور. فهكذا عانت الجزائر شدة حرب متواصلة مدة ٢٧ سنة تركتها في فقر منكر عميق. وشيئا فشيئا هيأت تلك الحروب شروط شكل جديد للاتحاد وهو عبارة عن آمال تكتسي صبغة وطنية غير منازع. آمال ثبتت عبر الحروب، ثم في نواحي معينة لكن شعلتها لم تنطفىء الى عام ١٨٧١.

بعد احتلال الجزائر بقليل نرى أنفس الذين كانوا معارضين للحملة من أجل ما كانت تكلفه من أموال أصبحوا – لما تقلدوا زمام الحكم – يفكرون في استغلال تلك المصارف. كذلك كان موقف الكسندر دولابرد (ALEXANDRE DE LA BORDE) الذي كان يرفض امتلاك الجزائر ((من دون قدرة على حفاظها)) وكذلك كانت نية ملكية برجوازية أيام كانت نواياها المسالمة التي أقرها لها المؤرخون عبر ترددات‌ها.

منذ ١٢ نوفمبر ١٨٣٠ أكد الماريشال جيرارد (GERARD) بعد تسلم أوامر الملك أنه أعلم جينرال جيش افريقيا كلوزيل (CLAUZEL) أن ((الحكومة الفرنسية عزمت على الاحتفاظ بالجزائر لفتح أراض واسعة للفائض من سكانها ولتسويق انتاج مصانعنا)). (٢١)

والحال أن كلوزيل الذي كان له فوائد في استغلال سهل متيجة أيد الحكومة في نواياها وأطمعها بوعد كاذب.

---

(٢١) ورد في كتاب دوبوا وتيري (DUBOIS ET TERRIER) :مائة عام من التوسع الاستعماري، ص: ٢٩٤ .

انه كامل لاحتلال مدينة الجزائر وبعض المراكز على شاطئ البلاد بجيش لايزيد عدده على عشرة آلاف جندي وبأموال قليلة بقصد تأسيس مستعمرة مهمة في تراب الجزائر ٠ (٢٢)

وفي عام ١٨٣٢ بعد أن ألزمت الانهزامات المذكورة أمام المدية الماريشال سلت (SOULT) وزير الحرب وقتئذ ، أن يقترح على الملك في ٧ جويلية للرد على المعارضة للاستعمال ((قد تمت ووجدت حلها رغم سكوت الحكومة)) ٠ (٢٣)

لم تكن ارادة التوسع وبالتالي نقض المعاهدات في هذا المضمار سوى عبارات عن آمال أوساط ذوى الاغراض المادية الفرنسيين وغير الفرنسيين ٠ ان كلوزيل هو الذى أطمع في استخراج ((مبلغ مائتي مليون من البضائع الصادرة من المستعمرة)) لسنة ١٨٤٠ وأكد ـ لتبرير الاستعماريين من الخزى ـ قائلا :

((ان أنكليترا راضية بأن تستعمر الجزائر ٠٠٠٠ ذلك لان الجزائر تستقبل اليوم من المراكب في مدة ستة أشهر ،أكثر مما كانت تستقبله قديما في مدة ثلاثة أعوام ٠ ويمكنني أن أضيف في هذا الموضوع أن العميل الانكليزى جاءني في مركز قيادتي العامة بالجزائر ليقول لي بأن له توصيات خاصة من حكومته بأن لا يعارض في أى شيء أعمال الجينرال الفرنسي في سبيل الاستعمار)) ٠

ان نفس الماريشال جعل من نفسه سمسارا للرأسماليين المستفيدين من المضاربات المالية ، ولاسيما التي كانت تقوم بها ٠ حسب ما صرح به في خطبته يوم ١٣ جوان ١٨٣٣ ـ شركتان باريسيتان كان يبلغ رأس مالهما مليونين وثلاثة ملايين (هي ٤٠٠ و ٦٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) وشركتان مارسيليتان مبلغ رأس مالهما خمسة أو ستة ملايين (أكثر من مليار فرنك في عام ١٩٥٥) وحتى ديار انكليترا ٠ (٢٤)

ان النائب المارسيلي رينارد (RINARD) كان قد سعى في ٢١ مارس ١٨٣٢ في اثبات فوائد شركة ((على وشك التكوين لبناء بواخر تزيد الملاحة بين

---

(٢٢) كلوزيل ٠ ملاحظات ١٨٣١ ، ذكره فالي (VALLEE) ٠

(٢٣) تقارير اللجنة المعينة من طرف الملك في ٧ جويلية ١٨٣٣ ، ص: ١٣ ٠

(٢٤) كلوزيل ٠ خطبة في مجلس النواب ٢٠ مارس ١٨٣٢ ٠

الجزائر ومرسيلية أكثر أمنا وسرعة)) ،كما أن مجهزى المراكب والمستوردين والمصدرين المارسليين قد أسسوا ((غرفة تجارية في الجزائر)) وهمية بقض رفع احتجاج في ٢١ أبريل ١٨٣٣ ضد ((تـرك الاستعمـار)) المزعوم . ولم تكن الفوائد المعنية بالامر الا فوائد .

((فئة المضاربين الذين انقضوا على الجزائر لشراء عقارات المدينة أولا ثم أراضيها بثمن بخس لبيعها بسرعة في أقرب وقت ، والحال أن الاهالي كـانـوا لايوءمنون ببقائنا في الوطن وظنوا منهم أننا سوف نطرد منه عن قريب ولهذا أخذوا يبيعون أملاكهم)) . (٢٥)

بمقتضى عهود ضمنية تحملتها الحكومة نحو الفلاحين المعمرين وأرباب الصنائع والرأسماليين الذين سمحت لهم بالاقامة في الوطن . (٢٦) أى نحو المضاربين صادقت اللجنة الافريقية عام ١٨٣٣ بسبعة أصوات ضد صوت واحد على استبقاء الجزائر واقترحت ((توسيع الاستعمار تحت حماية الجيش لكسب ثمرة الجهود الجسيمة التي بذلتها . واعترفت فعلا بأن الفلاحة لا تنجح ولا تزدهر الا في ظل حماية الجيش)) (٢٧) . ان الحكومة الفرنسية الى حد الان كانت بترخيصها لعمليات المضاربين وبالتزامها بصفة ضمنية قد تعمدت اختراق العهود التي أعطتها السلطة الجزائرية المرة بعد الاخرى . ففي سنة ١٨٣٧ أى في نفس السنة التي أمضت الحكومة الفرنسية مع الامير عبد القادر عهد التافنة بعد عهد ديميشيل (DESMICHEL) كان عرض دواعي منح الاعتمادات للجزائر أمام البرلمان سنة ١٨٣٨ قد قدم اقتراحا ((لمطاردة ولابادة الاهالي)) من هذا نفهم أن المفاوضات التي أجرتها حكومة جويلية لا تمثل لديها الا ذرائع تتوصل بها لفتح باب الاعتداءات .

---

(٢٥) لارشي (LARCHET) : مختصر الشرع الجزائرى . باريس ١٩١١ . ج ٢ – ص : ٣١ .

(٢٦) محضر تقارير اللجنة المعينة من طرف الملك ، ٧ جويلية ١٨٣٣ .

(٢٧) حسب قول دسجوبير (DESJOBERT) : الجزائر في ١٨٣٨ – باريس ١٨٣٨ – ص : ٥٢ .

الفرنسيون ومساعدوهم

مشتركون في فضائع السنين الاولى من الاحتلال

بعد اختراق معاهدة استسلام الجزائر فعلا منذ ١٨٣٠ وبعد سلب ٠٠٠ ٧٠٠ ٥١ فرنك ذهبي من بيت مال الجزائر طرد دو برمون بلا شرط ولا استثناء العزاب المنخرطين في الاوجاق وكان عددهم ٣٠٠ ١ مقاتل وكانت العادة قد نصت على استبقائهم وحمايتهم. وأكثر من ذلك، منذ ٣٠ جويلية، أى شهر بعد ذلك طرد الجنود المتزوجون من دورهم مع عائلاتهم الجزائرية وكان عددهم يبلغ ١٥٠٠ مقاتل. بزعم تفادى ثورة. وفي الحقيقة كان ذلك لارضاء اليهود والسكان الحضر الذين كانوا ممثلين في المجلس البلدى للتوغل في احتلال البلاد. وفي ٣١ جويلية صدر الحكم باعدام ((متآمرين)) بعد شبه محاكمة. وفي ٢ أغشت قرر تنظيم محاكم استثنائية تحكم بلا استئناف. هكذا كان انجاز الوعد والمحافظة على ((حرية السكان مع اختلاف طبقاتهم)) ؟.

لم تحظ الاموال ولا الدين باحترام أكثر من ذلك. فمنذ ٨ سبتمبر ١٨٣٠ اتخذ برمون قرارا يرمي الى تثقيف أملاك أتراك الجزائر المطرودين والاملاك المحبسة على مكة والمدينة، والاملاك المحبسة على لوازم اقامة شعائر الدين وتعليم القرآن الكريم وذلك بادراجها ظلما في الاملاك العمومية أملاك لايسوغ سقوطها في أيدي الكفار بدون اعتداء. وفي سنة ١٨٣٢ لم يتردد سافرى (SAVARY) صاحب شرطة نابليون سابقا ودوك دور فيجو (DUC DEROVIGO) في الاعتداء على جامع كتشاوى لتحويله لكاتدرالية الجزائر وفي اهانة المسلمين وخسفهم. هكذا نرى كيف كان الدين والاموال ((لا تهتك)) في تلك المدة وفيما بعدها. فمن ذلك العهد لا يفهم الاهالي من كل توغلات جيش الاحتلال في البلاد سوى التهديد بنزع الملكية وهتك مبادىء الاسلام وتعاليمه.

لم يحظ الاتفاق الذى أمضي مع حسن باى وهران باحترام أكثر من معاهدة ٥ جويلية: لقد أثار ذلك الاتفاق في البداية تمرد سكان وهران وسكان عمالتها ضد الباى. فأخلى البلدة من سكانها باستثناء اليهود والجنود القائمين بحراستها: ان ضعف نفوذ الباى حمل لويس دو برمون على ابقاء معسكر في المرسى الكبير وفي أحصنة وهران رغم شروط المعاهدات السابقة بقصد الاحتياط وبقصد حفاظ نفوذ

الباى ومراقبته. لكن تلك المعاهدات لم تدم الا مادامت في صالح المحتلين :فلما ظهر أن الباى لم يبق في أعين رعيته الا موضع حنقهم وكرههم لاتهامه بالتعسف الذى قام به الفرنسيون ،أمر كلوزيل بنفيه الى مصر (مارس١٩٣١)وباستبداله بمقتضى عهد ١٨ ديسمبر ١٨٣٠ الذى أمضاه مع باى تونس بآغا أحمد باى ممثل هذا الاخير . قال الجينرال بواى (BOYER) قائد فرقة وهران معرضا بذلك الموظف السخيف (FANTOCHE) : ((لم تعرف مدينة وهران قط حكما أسوأ من ذلك)) .

لم يتم تطبيق معاهدة كلوزيل التي لم تحصل المصادقة عليها قط الا بعد مدة ثمانية أشهر لامكان الجنود الفرنسيين من النزول بوهران ومستغانم كما أنه لم تقع المصادقة على المعاهدة التي تمنح لممثل الدولة التونسية ولاية قسنطينة ولم يحصل شروع في التطبيق لان الصمود القومي تحت قيادة أحمد باى لم يسمح باحتلال عنابة الا مدة قليلة.

فهكذا لم يقصد من وراء تلك المعاهدات التي أمضيت الا فتح الطريق للتوغل العسكرى في البلاد ومن ورائه توغل المعمرين ((فمنذ ٣ أغشت ١٨٣٠ استبشر دوبرمون بامكان زرع بذور الخلاف بين شعوب داخل البلاد)) وأكد في ٢٣ أغشت قائلا :

((ان الجواسيس المبثوثين في داخل البلاد سوف يساعدون شيئا فشيئا على انفجار التفرقة بينهم)) . (٢٨)

تلك هي ((الحضارة)) التي أرادوا أن يقدموها الى ((البربر الوحشيين وتلك هي نية الجينرال في احترام كلمته)) . ان مثل تلك الاماني لا يكون حليفها الا الخيبة.

ان محاولات التوغل العسكرى في البلاد لم تفتر اذ كانت تتحين فرص اسفاضات فئات من سكان الوطن من ذوى الاغراض . بقوة الجيش ضد الاهالي الذين كانوا يستغلونهم بشكل أو بآخر. فمنذ ٢٣ جويلية بادعاء الحماية التي طلبها جزائريون من الموكلين بتموين الجزائر، حاول الجيش احتلال البليدة لكن هذه

(٢٨) دوبرمون : تقرير الى وزارة الحرب (٣ أغشت و ٢٣ أغشت ١٨٣٠) .

المحاولة فشلت أمام صمود حاد. وفي نفس الوقت قام القسنطينيون الذين بقوا بجانب أحمد باى ضد الغزاة وخلصوا عنابة من الاحتلال الذى كان يرجوه التجار الذين بقوا في المدينة لاستئناف علاقاتهم التجارية القديمة مع مارسيلية. كما أن بجاية صمدت أمام المحتلين ومنعتهم من النزول على شاطىء خليجها. ولما أرغم باى تيترى من طرف رعيته على استئناف المقاومة وجدت القيادة الفرنسية في ذلك فرصة سانحة لعزله رغم العهود التي أبرمت معه ولارسال جيش الى المدية. لكن اشتداد المقاومة ألجأت فرنسا الى تعزيزه بخمسة آلاف جندي لانقاذه.

ان مثل هذه الحملات كان من شأنها أن تحمل معها التدمير والتخريب. نرى روزى (ROSET) يتحدث عن باب الواد ((كأنه يتحدث عن ضاحية قد خربنا بعضها)) (٢٩) منذ سنة ١٨٣١ ومثله حي باب عزون كما أن قنوات المياه في العاصمة ونواحيها قد خربت وخرقت ((لتشريب الخيل)) حسب ما جاء في مذكرات جميع الاخباريين. وأشار روزى أن جنودنا في وهران خربوا أكثر الديار والمنازل الجميلة ((ليستعملوا خشب سقوفها للطهي)) وذكر أن قبائل نواحي البليدة قد نهبوا مثل القبائل التي نهبها الجينرال برتوزين (BERTHEZENE) أثناء حملتنا شهر ماى ١٨٣١ وأن جنودنا المحميين في سهل المتيجة كسروا وأحرقوا شجر الزيتون في سفح فجج موزاية لتوسيع رحبتهم وأن المتيجة نفسها في ناحية بئر التوتة لم تزرع ((الا بعد انصراف جنودنا)). وكان روزى نفسه يتصور مستقبل الاستعمار في أخصب أراضي المتيجة على هذا النمط : ((سوف تلزمنا الحاجة الى ابادة جميع البربر الساكنين في جبال بني مناد وشنوة الخ...

لم يكن ذلك افتراض ضابط فحسب بل كان هو الواقع. ففي عام ١٨٣٢ في عهد الوالي العام، الجينرال دوروفيجو (DE ROVIGO) دارت رحى الحرب على قبيلة الاوفياء التي أطلق على أراضيها اسم منظم ملحمة سادس أبريل :

((هجمت سارية في الصباح الباكر على قبيلة الاوفياء وفاجأتهم وهم نائمون في خيامهم وذبحتهم دون أن يفكر أحد في الذود عن نفسه: كل ما كان حيا كان مصيره الموت دون ماتمييز بين الصغير والكبير والذكر والانثى. وبعد العودة من تلك الملحمة الفظيعة كان فرساننا حاملين رؤوسا في أعالي رماحهم ...

---

(٢٩) روزى (ROZET) : قد سبق ذكره، ص: ١٢٠.

أخذت كل الانعام وبيعت الى قنصل الدانمرك . أما بقية الغنائم وهي جثث قتلى الملحمة المدرجة بالدماء فانها عرضت في سوق باب عزون . انه لمنظر هائل في أقصى درجات الشناعة : أساوير نساء لازالت عالقة بمعاصم مقطوعة وأقراط آذان متدلية من قطع لحم . قسم محصول ذلك البيع بين الذباحين وفي ٨ أبريل كان اعلان خبر تلك الملحمة الوحشية واعلان ارتياح الجينرال ومسرته)) .

((كانت تلك الحملة المثال الاصلي لعمليات كررت مرارا فيما بعد : في سنة ١٨٣٣ حررت لجنة افريقيا المحصول الشامل ((من الامان الفرنسي)) جاء فيه :

((اذا وقفنا هنيهة على الكيفية التي عامل بها جيش الاحتلال الاهالي راينا أنها كانت مناقضة لا للعدالة وحدها بل حتى للعقل)) .

((لقد هتكنا شروط الاستسلام وكلمة الشرف واعتدينا على حقوق الاقوام الاكثر منها بساطة وطبيعة وبهذا أنكرنا جميع حقوق الاهالي وفوائدهم وهتكنا أعراضهم واعتدينا على كيانهم . ثم بعد ذلك طلبنا الاستسلام الخالص الكامل من سكان لم يستسلموا قط لاحد)) .

لقد ألحقنا الاوقاف بالاملاك العمومية وضممناها اليها وثقفنا أملاك جماعة من السكان كنا وعدناهم باحترام أملاكهم . شرعنا في تطبيق سلطتنا بأعمال تعسفية ووضعنا أيدينا على الاملاك الخاصة بدون تعويض : زيادة على ذلك ، بلغ بنا الامر على اجبار الملاكين المسلمين بهذه الكيفية على أداء ثمن ديارهم وحتى على هدم جامع . كرينا ديارا من الاملاك العمومية لاشخاص وتقاضينا أثمان كرائها مسبقا وفي غد ذلك اليوم أمرنا بهدم تلك المباني بلا ارجاع الثمن وبلا تعويض. انتهكنا حرمة الجوامع والمساجد والمقابر واقتحمنا المساكن على سكانها واعتدينا على شرفهم . نعلم أن الحرب قد تفرض أعمالا ولوازم مستنكرة لا خيار فيها لكن كان من اللياقة أن نتخذ في انجازها وتطبيقها طريقة فيها شكل العدالة لاخفاء ما فيها من الفضاعة ، حكمنا بالاعدام بمجرد تهمة وبلا محاكمة ، على أناس أبرياء دون أن نتحقق من جريمتهم ، وسلبنا أموال ورثتهم . نعم ان الحكومة ردت عليهم أموالهم لكنها لم تستطع رد الحياة لاب مقتول ظلما .

قتلنا أناسا حاملين أوراق الامان وجواز المرور ، وذبحنا لمجرد تهمة أقواما كاملة تبينت لنا بعد براءتهم . وقذفنا الى المحاكمة برجال مبجلين مكرمين من أهل الصلاح في عشيرتهم لانهم أظهروا الشجاعة في تعرضهم لوحشيتنا ليشفعوا

في مواطنيهم البؤساء. لقد وجد هناك حكام ليحكموا عليهم ورجال متحضرون (مسطر تحته في النص الاصلي) لينفذوا فيهم الحكم .

زججنا في السجون بأسياد القبائل بأن تلك القبائل قد آوت الهاربين من الجندية وزينا الخدعة باسم المفاوضة (مسطر تحته في النص الاصلي) ولقبنا المكايد الشنيعة بأعمال دبلوماسية. وخلاصة القول أننا جاوزنا في الاعمال الوحشية ((البربار)) الذين جئنا لتمدينهم ومع ذلك نشكو أننا لم ننجح معهم. (٣٠) أن أعضاء اللجنة الذين حرروا هذا الملخص مع أنهم قرروا أن الجزائر تحفظ لفرنسا وأن تعمير البلاد يستمر، لم يفعلوا ذلك الا للبحث عن أسباب اخفاق تلك الاساليب.

عهود دسميشيل والتافنة ونقضها

كان ذلك المأزق السياسي الناتج عن تلك الطريقة في احترام اتفاقات الامر الوحيد الذى ألزم القادة العسكريين الفرنسيين أن يستأنفوا المفاوضات وأن يحاولوا الاتصال بذوى النفوذ من ممثلي الشعب الجزائرى لما تبين لهم أن استعمال القوة وحده لا يكفي لبسط نفوذهم.

قد تعين لهم أن يتفاوضوا بالدرجة الاولى مع الامير عبد القادر اذ كان أعظم سلطة يعتد بها لابرام اتفاقيات من شأنها أن تنقض مهما كان في نقضها صلاح الاستعمار.

هكذا كان الامر في العهد الذى أمضاه الجينرال ديميشيل (DESMICHEL) في وهران في ٦ يناير ١٨٣٤ . ان هذا العهد الذى يثبت الامر الواقع لا يعترف لفرنسا سوى الحق في احتلال وهران ومستغانم دون أن يسمح للمسلمين المقيمين فيها بالتنقل بغير اذن ولا بجواز البضائع الواردة من دولة الامير عبد القادر الذى ثبتت سلطته بتبادل القناصل.

(٣٠) اللجنة المعينة من طرف الملك في ٧ جويلية ١٨٣٣ ـ تقارير محضر . باريس ١٨٣٤ ـ ص: ٣٢٣ .

كانت الشروط التي تقبلها الجينرال قائد فرقة وهران لتخفيف ثقل مصارف الحرب في ناحيتي الجزائر وقسنطينة لا تضمن للاستعمار استقرارا ولا توسعا ولذا لم يقر والي الجزائر العام فوارول (VOIROL) العهد وان كان قد تمت المصادقة عليه. بعد مواصلة عمليات القمع والارهاب ضد قبائل حجوط في غربي المتيجة في شهر جويلية ١٨٣٤ ظهر له أن يجعل حدا لنفوذ الامير عبد القادر في الشرق عند حدود بايلك وهران الشرقية أى عند نهر الشليف وفي نفس الوقت يسوى قضية أراضي بايلك تيترى دون أن يكون لها فيه أى حق، بينما كان عبد القادر قادرا على اثبات حقه عليها في شهر أبريل ١٨٣٥ . وأكثر من ذلك، لما امتنع عبد القادر من المشاركة في الجهاد الذى دعاه اليه الدرقاوى حاج موسى مراعاة لشروط العهد: فان الجينرال تريزال (TREZEL) الذى خلف دسميشيل في وهران نكث العهد مباشرة في شهر جوان من نفس السنة بامضاءه اتفاقا مع روءساء الفئات المخزنية القديمة، دوير وزمالة ((لحمايــة)) أراضيهم التي كانت تابعة لدولة عبد القادر لاغرائهم مع كراغلة تلمسان بالخروج على سلطانهم الشرعي. كان تعمد نكث العهد مثبتا بتزوير نصه الفرنسي في مقدمته حيث كان منصوصا عليه في النص العربي ((الدولتان اللتان دعيتا لتعيشا جنبا لجنب)) . فأبدلت الجملة في النص الفرنسي بعد ترجمتها بجملة ((لتعيشا تحت سلطة واحدة)) . كان من طبيعة ذلك العهد أن يفتح الطريق لتوغل جديد في داخل البلاد تحت قيادة كلوزيل مع نفس العنف ونفس عمليات القمع والارهاب ونهب المدن كتلمسان ومعسكر لكن بلا نتيجة أكثر مما حصل عليه في الماضي.

بعد الخيبات العسكرية ولاسيما الهزيمة التي لقيها الجيش الفرنسي أمام قسنطينة وبقصد تركيز القوى اللازمة لاخذ تلك المدينة واسقاط حكم أحمد باى عينت حكومة لويس ـ فيليب المارشال بيجو (MARECHAL BUGEAUD) منتدبا مفوضا للاتفاق مع عبد القادر على عهد جديد وقع امضاوءه قرب نهر التافنة في ٣٠ ماى ١٨٣٧ . لكن الحكومة الفرنسية لم تكن لتحترم عهد التافنة أكثر من احترامها للاتفاقات السابقة.

ان الشروط السرية التي تضمنها العهد والتي كشف الاستاذ امريت (EMERIT) وجودها لم تنفذ بالطبع أبدا. انما قبلها بيجو بشرط أن يدفع له مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ بوجو (١٨٠٠٠ فرنك ذهبي أى ٤٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) أعدها ليستعين بها على تحسين سمعته كنائب في البرلمان. لقد اعترف بيجو نفسه بذلك أثناء محاكمة الجينرال بروصار (DE BROSSARD) ، الشاهد المضايق على عملياته

كانت الشروط التي تقبلها الجينرال قائد فرقة وهران لتخفيف ثقل مصارف الحرب في ناحيتي الجزائر وقسنطينة لا تضمن للاستعمار استقرارا ولا توسعا ولذا لم يقر والي الجزائر العام فوارول.(VOIROL) العهد وان كان قد تمت المصادقة عليه. بعد مواصلة عمليات القمع والارهاب ضد قبائل حجوط في غربي المتيجة في شهر جويلية ١٨٣٤ ظهر له أن يجعل حدا لنفوذ الامير عبد القادر في الشرق عند حدود بايلك وهران الشرقية أى عند نهر الشليف وفي نفس الوقت يسوى قضية أراضي بايلك تيترى دون أن يكون لها فيه أى حق، بينما كان عبد القادر قادرا على اثبات حقه عليها في شهر أبريل ١٨٣٥ . وأكثر من ذلك، لما امتنع عبد القادر من المشاركة في الجهاد الذى دعاه اليه الدرقاوى حاج موسى مراعاة لشروط العهد: فان الجينرال تريزال (TREZEL) الذى خلف دسميشيل في وهران نكث العهد مباشرة في شهر جوان من نفس السنة بامضاءه اتفاقا مع روءساء الفئات المخزنية القديمة، دوير وزمالة ((لحمايـة)) أراضيهم التي كانت تابعة لدولة عبد القادر لاغرائهم مع كراغلة تلمسان بالخروج على سلطانهم الشرعي. كان تعمد نكث العهد مثبتا بتزوير نصه الفرنسي في مقدمته حيث كان منصوصا عليه في النص العربي ((الدولتان اللتان دعيتا لتعيشا جنبا لجنب)) . فابدلت الجملة في النص الفرنسي بعد ترجمتها بجملة ((لتعيشا تحت سلطة واحدة)) . كان من طبيعة ذلك العهد أن يفتح الطريق لتوغل جديد في داخل البلاد تحت قيادة كلوزيل مع نفس العنف ونفس عمليات القمع والارهاب ونهب المدن كتلمسان ومعسكر لكن بلا نتيجة أكثر مما حصل عليه في الماضي.

بعد الخيبات العسكرية ولاسيما الهزيمة التي لقيها الجيش الفرنسي أمام قسنطينة وبقصد تركيز القوى اللازمة لاخذ تلك المدينة واسقاط حكم أحمد باى عينت حكومة لويس ـ فيليب المارشال بيجو (MARECHAL BUGEAUD) منتدبا مفوضا للاتفاق مع عبد القادر على عهد جديد وقع امضاوءه قرب نهر التافنة في ٣٠ ماى ١٨٣٧ . لكن الحكومة الفرنسية لم تكن لتحترم عهد التافنة أكثر من احترامها للاتفاقات السابقة.

ان الشروط السرية التي تضمنها العهد والتي كشف الاستاذ امريت (EMERIT) وجودها لم تنفذ بالطبع أبدا. انما قبلها بيجو بشرط أن يدفع له مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ بوجو (١٨٠٠٠ فرنك ذهبي أى ٤٠ مليون فرنك في عام ١٩٥٥) أعدها ليستعين بها على تحسين سمعته كنائب في البرلمان. لقد اعترف بيجو نفسه بذلك أثناء محاكمة الجينرال بروصار (DE BROSSARD) ،الشاهد المضايق على عملياته

الخبيثة. وكان بيجو قد رافعه الى المحكمة الحربية باتهامه أنه رخص للتاجر الوهراني ابن دوران (BEN DURAN) في بيع المؤنة التي دفعها له عبد القادر مجانا ، بثمن باهض الى وكالة الجنود وذلك بمقابل مالي :

((كان في نيتي ان أنفق ۱۰۰۰۰۰ فرنك لتعبيد الطرق القروية في عمالتي وأن أوزع ۸۰۰۰۰ فرنك على الجنود الذين امتازوا في خدماتهم أكثر من غيرهم)) .

ان الشروط التي تطلب عبد القادر تنفيذها قد ثبتها تقرير فارني(VARNIER) والمراسلات بين الامير وبيجو التي نشرها أميرى (EMERIT) وتتضمن تلك الشروط بالاخص الرخصة لجنود عبد القادر في التخييم والاقامة في جبال ساحل وهران . وابعاد الاغا ابن اسماعيل ودفع ۳۰۰۰ بندقية .

كان عهد التافنة يعترف ويقر سلطة عبد القادر على القطر الجزائرى كله ، باستثناء قسنطينة التي بقيت مستقلة تحت حكم أحمد باى وباستثناء بعض الاراضي التي احتلها المعمرون منها : المتيجة المحدودة شرقا بوادى كدارى وما فوقه لكن الوالي العام فالي (VALÉE) نكث العهد بعد سقوط أحمد باى والاستيلاء على قسنطينة اذ تعدى على الشروط التي تخص أراضي بايلك التيترى القديمة ولوصل قسنطينة بالجزائر . كان ذلك الاعتداء مبيتا اذ أمرت الحكومة الفرنسية منذ ۱۸۳۷ بطمس الاوراق التي سجل فيها النص العربي للعهد لاخفاء تغيير النص الفرنسي بابدال كلمة ((وما فوقه)) بكلمة ((وما وراءه)) . وفي سنة ۱۸۳۸ – ۱۸۳۹ ، سعى فالي بأمر من الحكومة الفرنسية في اثبات روايته بالحاق نص بالعهد بمشاورة عبد القادر لكن هذا الاخير لم يقره فكان ذلك السعي بدون جدوى .

كان نقض عهد التافنة من طرف السلطات الفرنسية ، لا من طرف الامير عبد القادر كما هو مزعوم في الكتب المدرسية . كان هو السبب في استئناف الحرب العامة سنة ۱۸۳۹ . ان الاستعمار الفرنسي قد رأى استئناف الحرب أمرا ضروريا وممكنا معا بعد هزيمة المعارضة الحرة الفرنسية وبعد القضاء على صمود أحمد باى في ناحية قسنطينة وبعد ظهور الاخطار المتمثلة في تكتل الامال الوطنية وتبلورها في ظل الدولة الجزائرية الحقيقية التي أسسها عبد القادر .

مواضبة المعارضة الضد ـ الاستعمارية في فرنسا
وأشكال صمود الشعب الجزائري الاولى (١٨٣٠ ـ ١٨٣٩)

المعارضة الضد ـ الاستعمارية في فرنسا

ان أحد أسباب الصعوبات التي لقيها أنصار الاستعمار في جهودهم في مواصلة الغزو يتمثل بعد ثورة جويلية ١٨٣٠ في معارضة الاحرار من الوسط السياسي لمواصلة الاستعمار باسم المصلحة الوطنية الفرنسية المتمثلة في طائفة من البرجوازية لوعي الشعب الجزائري أمام احتلال ترابه بصفة غير مقبولة.

لقد كثر في البرلمان عدد النواب الذين استكبروا الثقل الذي أنزله احتلال الجزائر على كواهل الشعب الفرنسي. وبقياس المصارف الزائدة التي فرضت على المواطنين بالمنافع التي يرجى حصولها كان أكثر النواب يعتبرون الغزو كأمر واقع يؤسف له. وفيما يعني أعضاء اللجنة الافريقية الذين سيصادقون على كل حال على الحفاظ بالجزائر عام ١٨٣٣ بسبعة أصوات ضد صوت واحد، كانوا يعتبرون الغزو أمرا منكرا كلف فرنسا عددا كبيرا من الانفس وكثيرا من الاموال وسوف يفرض عليهم تضحيات مدة طويلة. كان ذلك الغزو عطية مكلفة من العطايا التي أهدتها الملكية الجديدة الى ثورة جويلية. فلا غرو أن ذلك الغزو كان من شأنه أن يترك. ان كسب الجزائر سيبقى مدة طويلة ولربما دائما كسبا مخسرا أكثر منه مربحا. فان وضعنا في كفتي الميزان الفوائد والمضار فلا شك في أن الجلاء في الحين يكون أقرب للصواب.

حتى الجينرال تريزيل (TREZEL) ذلك الذي تحمل مسؤولية نقض عهد ديميشال (DESMICHEL) قد اعترف:

ان كانت قضية الجزائر مقصورة على مقارنته ما صرف لاجلها من النفقات بما حصل منها من الفوائد كان من الواجب التخلي عن البلاد. (٣١)

بيد أن ممثلين آخرين كانوا أكثر ميولا الى المنطق والى العمل بمقتضى ضميرهم، فكشفوا عن أغراض زملائهم في استسلامهم واقترحوا حلولا أخرى غير

---

(٣١) عروض أحوال اللجنة العالية التي عينت بأمر ملكي المؤرخة في ١٢ ديسمبر ١٩٣٣.

مواصلة الغزو من جملتهم الكونت دوصاد (LE COMITE DE SADE) والعالم الاقتصادى الحر هيبوليت باسي (HIPPOLYTE PASSY) الذى سوف يكون وزيرا لنابليون الثالث (NAPOLEON III) وكان وقتئذ مقرر لجنة اللذين صوتا كلاهما لصالح الجلاء عن الجزائر في ضمن اللجنة العالية. ومثلهما نائب عمالة السين الاسفل (SEINEINFERIEUR) دسجوبير (DESJOBERT) الذى ندد بالتضحيات التي فرضت لا على المصلحة الوطنية فحسب بل بالاخص على الطبقة البرجوازية التي كان يمثلها لصالح الذين كشفهم كانتهازيين بلا ضمير، ذلك في البرلمان وفي تأليف نشره بين الجماهير تحت عنوان ((قضية الجزائر)) الذى ظهر سنة ١٨٣٨ .

منذ ١٨٣٠ ندد الكونت دوصاد في خطبة القاها في نوفمبر بالتكاليف المالية الناتجة عن كسب المستعمرات وبأحوال السوق الاصطناعية التي خلقتها الامتيازات المناطة بمحصولاتها اذ كانت تلك المحصولات قادرة اما على منافسة المحصولات الوطنية كما تبين ذلك فيما يتعلق بالخمور واما على رفع الاسعار. وفيما يخص التكاليف المالية زاد مؤكدا :

ليس لدىّ الوسائل لتقويم النفقات التي ستضخم ميزانيتنا السنوية : أعتقد أن رفع تقويمها من عشرة ملايين الى خمسة عشر مليونا (من مليارين الى ثلاثة ملايير عام ١٩٥٥) . يبقى التقويم دون الحقيقة (٣٢) .وقد ذكر ثلاث سنين بعد أن ((كل توسيع في الاراضي لايكلف لزاما ازديادا في القوة والعزة)) .وفي ٢٨ أبريل احتج بمقابلة ٣٧ مليون من النفقات المبذولة بـ: ٠٠٠ ٦٠٠ ١ من المنتجات المحلية الحاصلة. ان كانت اللجنة العالية تعترف على وجه التعميم في سنة ١٨٣٤ بأن المعمرين المستفيدين من تلك التضحيات كانوا ((ينتمون غالبا الى سفلت المجتمع)) وكانت تلك اللجنة الممثلة الوفية البرجوازية تخاف أن تضطر الى خلق تسعير باهض مانع يحرمنا من الاستفادة بالمنافع . (٣٣) كان دسجو بير (DESJOBERT) نائب عمالة مصانع النسيج، يتخوف قبل كل شيء من مساعدة المعمرين الزراعيين للقطن في أرض الجزائر لمنتجات أسفل نوعية من القطن الامريكي ويقول : ((اني أتساءل كيف تستطيع مصانعنا مجابهة منافسة المصانع الاجنبية)) . كان يقابل الفوائد التي تسوقها الحرب الاستعمارية بالفوائد التي تحصل من الاقتصاد في النفقات التي

---

(٣٢) دوصاد : خطبة في البرلمان في ١٦ نوفمبر ١٨٣٠ . وبالفعل كانت النفقات أكثر من ذلك .

(٣٣) دسجوبير (DESJOBERT) : خطبة في البرلمان في ٢٠ ماى ١٨٣٥ .

تتطلبها الحرب ، نفقات كان من الممكن أن تصرف في فرنسا في ((تحسين المواصلات مثلا عوض أن تنزع من التجارة الداخلية)) كما كان يقابل تلك الفوائد المزعومة بالتضحيات بالانفس.

وأكد قائلا :

((النتيجة الوحيدة هي نقل المعاملات التجارية التي كانت موزعة على الوطن الفرنسي الى مارسيليا)) .

وزاد قائلا :

((لم يكن المعمرون في الواقع الا عدد قليل من المحتكرين اكتسبوا الاراضي بثمن بخس وبصفة خيالية على أن يبيعوها مغالين في ثمنها بعد سقيها بدماء جنودنا . ما أفضعها مهنة)) .

كان هوءلاء وأولائك يقدرون استعمال الاموال التي أنفقت في غزو الجزائر في تجهيز فرنسا وفي عقد علاقات ودية مع الدولة الجزائرية معترف بها . كما كانوا يعترضون قبل كل شيء لاستعمار يرون فيه أصلا صمود وطني وللحرب . كان هيبوليت باسي (HIPPOLYTE PASSY) مقرر ميزانية الحرب سنة ١٨٣٦ يلاحظ :

تتمثل عوائق الاستعمار في افريقيا في أمر لا يسوغ لاحد ازالته ألا وهو وجود قوم من الاهالي متعودين للحرب لا يصبرون على الظلم مخالفين لفرنسا بعقائدهم وعوائدهم وبماضيهم مخالفة لا تسمح لهم بعقد علائق طيبة مع رجال لا يرون فيهم الا أعداءا جاوءوا ليطردهم من الاراضي التي كانت أملاكا لهم . (٣٤)

وفي نفس الموضوع ذكر دوصاد : (DE SADE)

لم تكن الاراضي شاغرة. فلا بد من ابادة الاهالي قبل أخذها . ومنذ خمس سنوات لم نصلح من الاراضي سوى ٢٨٠٠ هكتار ، وكان يعترض لتلك الابادة ولذلك الطرد .ومثل باسي كان دوصاد يقترح : منع أو على الاقل تحديد امتلاك الاراضي وتعمير المزارع في مناطق معينة الحدود (٣٥) ، لدرء اشعال نار الحرب .

---

(٣٤) هيبوليت باسي : خطبة في البرلمان ، ٢١ أبريل ١٨٣٥ .
(٣٥) دوصاد : خطبة في البرلمان . ١٩ ماى ١٨٣٥ .

وقد قال منذ ١٨٣٠ :

يجب علينا أن نعامل ذلك الوطن معاملة تسمح لنا في انشاء علائق ودية معه وفي المبادلات التجارية معه دون أن يتعرض تجارنا للاعتداء وفي استيراد الحبوب لتموين أقاليمنا الجنوبية في أعوام الغلاء. وعليه فلا حاجة لنا في امتلاك الاراضي بنفقات باهضة وبتحمل صرف أموال على حكومتها تفوق بكثير الفوائد الحاصلة من مثل هذه التجارة.

من جراء ذلك ونظرا لسير بلاد الجزائر المستمر نحو اتحادها في ضمن صمودها وفي ضمن دولة عبد القادر، أخذت فكرة الاعتراف بدولة جزائرية مستقلة تنتشر. اقترح دسجوبير تنصيب ملك جزائري والاعتراف بجنسية جزائرية. وفي أمس يوم امضاء عهد التافنة اقترح هيبوليت باسي المفاوضة مع ((السلطات الموجودة في البلاد)) كهدف نهائي. فهكذا كان أولائك الخطباء الممثلون للبرجوازية المنتصرة لحرية المبادلات يفكرون في المصلحة الوطنية تفكيرا سليما وفي الحفاظ على فوائد الجيل الصاعد ويفكرون في نفس الوقت في حقيقة جزائرية ذات صبغة وطنية. نعم ان انتصار الاستعمار كاحتلال قسنطينة في أكتوبر ١٨٣٧ الذى كان يؤذن بانتهاء النفقات العسكرية كان من طبيعته أن يهدم ضغط المعارضة الاستعمارية كما أن فتح الجزائر سبع سنين قبل ذلك كان كافيا لقلب وجهة نظر رجل مثل ألكسندر دو لابرد (ALEXANDRE DE LABORDE). وعلى كل حال أن المعارضة المواضبة مدة سبع سنين لم تحصل على شيء ماعدا خلق العراقل لمشارع الحكومة التوسعية مع أنها لعبت دورها في اثبات شرعية النصوص مثل عهد دسميشيل وعهد التافنة وفي فتح الباب لتقوية صمود جزائري ذى صبغة وطنية وتبلوره في دولة حول الامير عبد القادر.

في سنة ١٨٣٠ كان ديجوربير الذى لم يتغير مادام نائبا (الى ١٨٤٦) يستطيع أن يصرح فيما يخص ميزانية حرب الجزائر ((لا أسمح لها برجل ولا بفلس)) وأسفرت نظرية الاستعمار العسكرى التي أحكم بيجو ضبطها الى حد بعيد مدة حربه لعبد القادر (١٨٣٩ — ١٩٤٧) عن نزاع بين السلطات العسكرية والمعمرين قال فيه :

مهما يكن لكم جينرال أيما كانت مهارته وشهرته وجيش جرار في افريقيا، فبطبيعة تلك الحكومة العسكرية تتعرّضون دائما للحرب.

صمود الشعب الجزائري

دوام بايلك قسنطينة

لما تسببت سرية فرنسية في نقض عهد التافنة بمجاوزتها جبال البيبان سنة ١٨٣٩ سقط بايلك قسنطينة وهو آخر جزء من الدولة التركية الجزائرية. لكن في وهران وفي نواحي الجزائر قد أسس الامير عبد القادر دولة ذات شكل جديد ، جزائرية أصيلة وموحدة طامحة الى اعتمادها على قواعد وطنية وقد ورثت في شرقي البلاد جزءا من البايلك القديم.

كان أحمد ، باى قسنطينة هو الوحيد بين البايات التابعين لداى الجزائر الذى استطاع أن يحافظ على سلطته مدة أكثر من سبع سنين وأن يخيب محاولات فرنسا في التوغل في البلاد ولا شك في أن دوام تلك السلطة كان يرجع الى سعة ذلك البايلك والى كثرة خيراته ، لكن ولاء واخلاص.. السكان للباى يفسر أيضا بنظام ذلك البايلك وبالمواقف التي اتخذها أحمد باى. كان أعضاء الوجاق أقل عددا مما هو في غيره : لا يتجاوز تسع مائة . ومن جراء ذلك كانت الارستقراطية تتألف من اقطاعيين أهليين تجمع شملهم أواصر متينة استحكمت واستقرت بينهم وبين أعضاء عائلة الباى. ان توسع الاملاك الفردية في بلاد القبائل (الاعزال التي كانت تحت تصرف كمال البايلك وأملاك العائلات الكبرى التي كان يخدمها الخماسون) على حساب أملاك العرش قد ساعد على التكتل والتركز حول.. عاصمة الولاية أى حول قسنطينة حيث كان يسكن كبار ملاك الاراضي في جوار كبار أصحاب الرتب تجمعهم الالفة والوئام. حتى أن الباى لم يكن تركيا بل كرغليا. لقد فرض غرائم متساوية على كل ملاك الاراضي في ايالته وقضى على نفوذ الوجاق وسلطانه. أما جنوده فعوض أن تكون موءلفة من بعض العناصر الممتازة كانت تجمع الى الوحدات الدائمة الخارجة من الشعب كل الاشخاص من أعلى درجات الاقطاعية الى أحقر المستفيدين الذين كان من الواجب عليهم أن يدافعوا عن المنافع التي يستخرجونها من أراضيهم سواء كانوا ملاكا لها أم لا . بينما كان باى وهران وباى التيترى يرون في الفرنسيين الدعامة الوحيدة التي يعتمدون عليها لمجابهة رعية حانقة عليهم ، كان أحمد باى يعتمد على رعيته نفسها فتيسر له أن يرأسها في مقاومة الغزاة. وبفضل صموده استطاع أن يتمكن من سلطة لم يحصل عليها حكم الوجاق قط وأن يصبح بالفعل سلطان مملكة منظمة.

لقد استطاع القسنطينيون أن يدحروا السرية الفرنسية وأن يطردوها من عنابة في شهر أغشت ١٨٣٠ بفضل تلك الظروف الخاصة التي ساعدتهم ، وبفضل نفس الظروف لم يتأت للفرنسيين أن يحتلوا بجاية عام ١٨٣١ الا بعد معركة ضارية في الدروب طالت خمسة أيام . وبفضل نفس الظروف انتهى غزو قسنطينة الاول في نوفمبر ١٨٣٦ بهزيمة كلوزيل. ومن ٥ الى ١٣ أكتوبر ١٨٣٧ لم يتيسر لسرية الجينرال فالي (Gr VALÉE) أن يحتل المدينة الا بعد حصار طال ثمانية أيام واستخدام المدفعية مدة أربعة أيام ومقاومة عنيفة في الدروب كلفتها خسائر باهضة من الانفس وقتل فيها الوالي العام دنريمون (DANREMONT).ان تلك الاحوال هي التي أتاحت لاحمد باى أن يجد ملجأ عند رعاياه القديمة لاسيما عند سكان الجبال الذين كانوا قبل متمردين على الادارة التركية وأن يواصل الكفاح في الاوراس ولو أن هذا الباى كان قد ندد في رسائله عام ١٨٣٩ بأصالة أدب الامير عبد القادر فبفضل صموده الطويل ساعد دولة الامير على توسعها خارج منطقة الحرب الرئيسية وأتاح للامير أن يكون هو الوارث الطبيعي للاراضي الواقعة في تخوم قسنطينة العربية . ومن جراء ذلك صار أتباع أحمد باى وأنصار عبد القادر يقاومون معا العدو الوحيد .

ان هذه الاحوال تفسر لنا أيضا كيف استطاعت الادارة العسكرية الفرنسية ، بعد احتلال قسنطينة أن تنجح في مساعيها باعتمادها على الاقطاعية المحلية في قسنطينة أكثر من اعتمادها على الارستقراطية التركية الممقوتة التي حجرتها من بعد وعطلتها من كل نفوذ . كما تفسر أيضا امتناع الادارة الاستعمارية الفرنسية من التعدي على فوائد الاقطاعيين لكسب مساندتهم .فهكذا استبقى أولائك الملاك الكبار أراضيهم وأفلتوا من المصادرة .

أصول الصمود الجزائري في نواحي وهران والجزائر

خلافا للحالة الراهنة في قسنطينة اصطدم البايات والوجاق في الجزائر الوسطى والجزائر الغربية بتمرد عناصر من شعب كان يعاني استبداد الحكم . ففي الجزائر العاصمة قد طردوا فورا رغم الاتفاقات واختار جيش الاحتلال معاملة السكان من الحضر واليهود . وفي المدية عزل باى تيترى مصطفى بو مرزاق بعد أن اعترفت به السلطات الفرنسية، وذلك بعد أن اضطرته رعيته على الرجوع عن استسلامه الاول وعن مبايعته نظرا لظلم الحكم الفرنسي . فاستخدم هذا الاخير رغبة الحضر ـ

فرسان الداى سابقا ـ في استبقاء امتيازاتهم على سكان القرى وولى حضريا جزائريا ـ مصطفى بن الحاج عمر ـ تولية سرعان ما أصبحت تشريفية عارية عن كل نفوذ مع لزومه المقام في الجزائر. وفي وهران عارضت هجرة السكان الحضر الى القرى وضربهم الحصار على المدينة محاولات بسط الحكم الفرنسي بواسطة حسن باى أولا وبواسطة باى تونس أخيرا. ان معسكرات الاتراك والكراغلة الذين بايعوا الفرنسيين اضطرارا وابتغاء مساندتهم والذين استبقتهم السلطة الفرنسية في مستغانم وفي تلمسان جزاء لمبايعتهم أصبحوا محصورين في مراكزهم من طرف السكان ولم يصمدوا الا رجاء في اسعاف يأتيهم من الفرنسيين. فمن الممكن أن يقال أن اضمحلال الاتراك أو دخولهم في الطاعة لم يعترض توسع الصمود التلقائي في أى شيء.

لم يكن السبب في ذلك ـ كما سعى في ترويجه بعض الزاعمين ـ استبدال حقد الاتراك بحقد الفرنسيين: لما صمد الاتراك هم الاخرون في المقاومة كصمودهم مثلا لمنع الفرنسيين من دخول المدية في أكتوبر ١٨٣٠ استطاعوا أن يؤلبوا حولهم سكان تلك الناحية في موزاية. ولم يحظ طردهم من الجزائر باقبال الحضر: ان ((قضية البليدة)) التي نشبت في ٢٣ أكتوبر ١٨٣٠ كافية للدلالة على أن الاتفاقات قد حصلت بين الحضر وسكان الجبال بني صالح. وحتى اقطاعيو المخزن مثل قبيلة حجوط في المتيجة والدواير والزمالة في السهول الوهرانية كانوا ـ في البداية على الاقل ـ على رأس الصمود. ان الاجراءات التي اتخذتها السلطة الفرنسية مثل تثقيف أملاك البايلك وأحواش(ضيعات) ضاحية الجزائر سواء كانت داخلة في الاقطاعات أم لا وتثقيف الاوقاف كان من طبيعتها أن تحمل الجزائريين المسلمين على الكفاح. فبصفة عامة كانت النتائج السيئة لجميع طبقات السكان التي نشأت عن التدخل الفرنسي في كل مكان اضطرت الذين كانوا يعلقون عليه الامل لاستبقاء امتيازاتهم أو لتوسيع تجارتهم الى الصمود والمقاومة. فمن الواجب أن نذكر أن نزول الفرنسيين في كل مكان كان سبب تخلف الحياة التجارية الاهلية فضلا عن التخريب والتهديم والمصادرات والنهب لصالح مغامرى الاستعمار. ففي الجزائر نفسها انحطت التجارة مع بقية البلاد المستقلة في ظرف سنتين (١٨٣٤ ـ ١٨٣٦) من ٤١٢ ٦١٢ فرنك ذهبي الى ٣٩١ ٢٧١، بينما توسعت التجارة مع فرنسا بفضل الحاجة الى تزويد الجيش مع أن تلك التجارة لم يستفد منها الا طائفة من الانتهازيين الفرنسيين المضاربين في التجارة. وأما في تلمسان فقد انقطعت المدينة عن علاقتها التجارية التقليدية مع المغرب بسبب مساندة الجينرال بوايـي (BOYER) قائد فرقة وهران منذ ١٨٣١ ضد المغاربة الذين

كانوا بايعوا والد الامير عبد القادر بالخلافة برضاء الحضر، وفي سنة ١٨٣٦ لما دخل الفرنسيون تلمسان خلت المدينة من سكانها • وعلى حد قول كافنياك (CAVAIGNAC) •

((تعطلت فيها تجارة الحضر الذين أجبروا على العودة اليها وانقطع العيش فيها وفر منها كل من كانت له قدرة على الهروب)) •

أصبحت سوق المدينة ميدان معركة لا يظهر فيها الا القوى • أما الباى مصطفى عميل كلوزيل (CLAUZEL) فلم يفكر الا في جمع الاموال ••• والاستفادة من الاملاك المصادرة • (٣٦)

كان العربي اذا دخل السوق للبيع ((ملزما بتسليم ربع أو ثلث أو كل بضاعته)) • على ضوء ما ذكر يسهل فهم أن تلمسان المحتلة الخالية من سكانها المثقلة بالغرائم الباهضة الى حد صار معه مجلس النواب يعطي أوامر بتعويض المسلوبين • كانت تلمسان بسبب احتلالها منقطعة لا عن المغرب وحده بل عن سوقها الجهوى العادى أى عن الارياف المحيطة بها التي بقي سكانها ناقمين على محتل غير قادر على مراقبتهم ومرحبين بمن هجر اليهم من المدينة • كان الامر هكذا في كل مدن الجزائر كلما دخلها الاستعمار •

فضلا عن ذلك كان الجيش الفرنسي في افريقيا بدلا من أن يجد طبقات عاملة يعتمد عليها لم يجد الا الاعتماد على ((بعض الرذال حريصين على جمع الافلاس في انتظار تعيينهم كولاة أقاليم)) • وهكذا كان يصف كافنياك الاقطاعيين في العهد التركي سابقا الذين دخلوا في خدمته وقد ندد بالاخص بالباى مصطفى الذى كان يعاون جشع اليهود الذين كانوا يشترون كل ما في أيدى العرب ليبيعوه لنا بمثل وزنه ذهبا •

أراد بعض المؤرخين أن يلقوا مسؤولية الفضائع على العملاء الاتراك لكن المحتمل للمسؤولية حقا هو الوضع الاستعمارى وعملاؤه وهم الاعوان الاقطاعيون الذين كانوا يستخدمونهم وقد لجؤوا اليهم ظنا منهم •

---

(٣٦) كافنياك : رسالة الى الجينرال ليطان (Gl LETANG) المؤرخة في ١٥ جانفي ١٨٣٧ ، نشرها ايمريت (EMERIT) •

((أن ليس هناك الا وسيلة واحدة لاصطناع الاشخاص واستمالهم في هذه البلاد تتلخص في تأييد المطامع غير العادلة ومساندة الاعمال الاثمة)) • (٣٧)

لقد وجد الاستعماريون الفرنسيون في الجزائر الاعوان الذين يستحقونهم وكان العتاب الكبير الذى كان يوجه الى الاعوان الاتراك من قبل أسيادهم الفرنسيين هو اتهامهم بقلة حرصهم وضعف صرامتهم • وكان كافنياك يتأسف من كونه لم يلق تركيا واحدا من رجال الحرب قادرا على أن يحمل رايته الى القبائل على رأس ٣٠٠ أو ٤٠٠ تركي فيقطع ١٠٠٠ أو ١٢٠٠ رأس فترتجف له الاقاليم ثم يعود الى مركزه مثقلا بالغنائم •

نفهم اذا أن الجزائريين استوعوا بسرعة ضرورة تضامنهم أمام عدو من هذا النوع وامكان اتحادهم بفضل الانعزال الذى وقع فيه ذلك الخصم •

ان كان هذا القوم لم يخضع لحكم الوجاق الا من أجل وحدة الدين الذى كان يجمعهم واياه ((فسرعان ما رأى في الوضع الفرنسي الا عنف الترك وظلمهم في أيدى المسيحيين)) •

كما كان ينبه عنه بتلطف أحد الجلادين الذى نراه عشرة سنين من بعد في باريس جلاد ثوار شهر جوان• وزاد قائلا : ((منذ ست سنوات العرب يتمتعون باستقلالهم ويدافعون عنه بكل طاقتهم)) •

---

(٣٧) كافنيـاك : رسالة الى الجينرال ليطـان ، ٥ جانفي ١٨٣٧ نشرها ايمريت •

الفصل السابع

صمود عبد القادر

خصائص دولته وتقويم هدمها من طرف القوة الاستعمارية

((ليس هناك وسائل آخرى لقهر ذلك الشعب العجيب واخضاعه)) .
الماريشال بيجو: فيما يخص تخريب القرى واحراق الغلات في قبيلة بني مناصر (رسالة الى الماريشال سلت (Mr SOULT) في شهر أبريل ١٨٤٢) .

لم يكن الاستقلال الذى تحدث عنه كافنياك في شكل فوضى. ففي الفراغ السياسي الذى تركه سقوط الداى وبسبب عجز عملائه القدماء الذين أصبحوا كعملاء القوة الاستعمارية تطور الصمود التلقائي الذى استنهض جموعا متفرقة ضد التوغل الفرنسي في البلاد بسرعة الى الاعتراف بسلطة واحدة هي سلطة الامير عبد القادر.

ولئن كانت تلك السلطة دينية فبطبيعة الشريعة الاسلامية وهي الرابطة الاساسية بين أقوام بقوا متشتتين وطبيعة خصم مخالف لهم في الدين كافيتان لاثبات تلك السلطة. وان كانت تلك السلطة مشتقة من فرقة دينية ـ طريقة القادرية ـ فذلك لان الاواصر التي كانت تربط الاخوان بعضهم ببعض كانت متينة جدا قادرة على جمع طوائف اجتماعية مختلفة في ذلك العهد. وعلى أن تلك السلطة قد اكتست بسرعة صبغة حكم دولي رغم الخلافات الكبيرة في النظام الاجتماعي الذى تركه الحكم الاقطاعي التركي في البلاد بعد الممالك الصنهاجية فهذا دليل على امكان تحويل تلك الانظمة الى هيكل وطني تتضمنه سلطة مثلها متمتعة بجذور راسخة يختلف عمقها من جهة الى أخرى.

خصائص دولة عبد القادر ودورها

الصمود محرك تكوين دولة جزائرية

ان تلك السلطة قد اصطبغت منذ البداية بصبغة جزائرية خاصة. ان والد عبد القادر، محي الدين ، الذى كان مقدم الطريقة القادرية في القطر الجزائرى كله، ووجيه قبيلة بني هاشم الذين كانت زاويتهم ، زاوية الوطن، موءسسة محترمة وموقرة بصفة خاصة في مدينة معسكر المجاورة لها، كان ذلك الوالد قد وجه طريقته اتجاها ناقما على الحكم التركي. ولما قبل سنة ١٨٣١ ـ توسيع نفوذه على تلمسان بصفته خليفة السلطان كان قصده جعل حدّا للنزاع الذى كان ناشبا بين الحضر والكراغلة ، نزاع كان السلطان الشريفي مولاى عبد الرحمن يذكيه بمساندة الطريقة المضادة للقادرية ، طريقة الطيبية. وفضلا عن كونه معارضا للتدخل المغربي، كان حاقدا بالخصوص للتوغل الاستعمارى الفرنسي في البلاد: لقد كان يدعو للجهاد ضد فرنسا مثل ما فعل غيره من الشيوخ المسلمين لحماية المسلمين من حكم الكفار.

هنا يوجد المحرك الجوهرى: هو الذى حمل عبد القادر ولد محي الدين الذى أعلنت مبايعته أميرا في ٢٥ نوفمبر ١٨٣٢ من قبل موءتمر القبائل واعترف به في معسكر وتلمسان، على توحيد شيئا فشيئا جميع الاهالي الذين لم يتناولهم الحكم الفرنسي الى ذلك الحين أى جميع أهالي القطر الجزائرى أيما كانت لغتهم وأيما كانت مكانتهم في السلم الاقطاعي. كما كان، على عكس ذلك مستعد الترك واهمال الاهالي التابعين للمخزن أو المتمسكين بامتيازات خاصة الذين قبلوا أن يخضعوا لحكم الكفار.

نذكر من بين الاحداث التي تميّز ذلك المحرك الحدث التالي: لما دخلت قبيلتا الدواير والزمالة اللتان كانتا تكوّنان مخزن وهران في خدمة تريزيل بعد جوان ١٨٣٥ باتفاق أمضي مع هذا الاخير، تخلى الامير عن المسوءولية التي كان يتحملها نحوهم وأكثر من ذلك، سعى جاهدا في ابعاد روءسائهم. وبمقتضى عهد دسميشيل الذى أمضي سنة ١٨٣٤ حصل على أن لايقام أى عائق دون خروج المسلمين من الاراضي المسلمة للمستعمرين، وعلى أن قنصله في وهران يمثل فوائد المسلمين الذين بقوا ساكنين في المدينة. فكان اذا لهذا الوضع فكرة ارتباطه بنظام شرعي أى بدولة. مع أنها فكرة لازالت بعيدة عن الفكرة الوطنية.

لم تكن تلك الفكرة الشخصية فكرة قبلية بل كانت تتناسق مع الاطارات الارضية.

لم تكن قبيلة بني هاشم لتكون مخزنا جديدا. واما المخزن القديم الذى فقد احترام الرعايا التي كانت دائما في خدمة حكومة حريصة على الكسب ظالمة ممقوتة فانه انحل وتبعثر: وكما نص عليه أربين (URBAIN) لم يكن عبد القادر يقلد دولة الدايات عن ردالة خلافا لما كان يفعله الفرنسيون.

لم يبحث عن المساندة والتعزيز حيث كان الترك يبحثون. ان تجنيد الجنود بطريقة منتظمة نقص بدفعة واحدة أهمية المخزن الذى انسلخ عن جميع الوظائف الادارية. (١)

لقد أنكر العلاقات الاقطاعية وتوخى أن يولي في كل مكان روءساء مرحبين لدى الاهالي الذين رئسوا عليهم: فهكذا عين سنة ١٨٣٢ خليفة في تلمسان عضوا قادريا من مجموعة قبائل الطرارة، الوحاسي بوحمدى، وعين قائدا له تاجرا من نفس المدينة. وفي مليانة اعتمد سنة ١٨٣٥ على شيوخ الدين التقليديين للمدينة، سيدى علي الخلادى وسيدى الحاج الذى عينه خليفة قبل أن يعين مكانه الاغا القديم الذى ولته فرنسا، ابن علال. وفي المدية نصب رجلا من عائلة بركان الذى كانت أسرته متسيطرة سيطرة وراثية على أراضي بني مناصر الواسعة النطاق. كما كان يستخدم، ان اقتضى الحال، عملاء غير مسلمين مثل الاسرائيلي ابن دوران (BEN DURAN) الذى عينه قنصلا في الجزائر. ومثل نويل مانكسي (NOEL MANUCCI) الذى أصبح اكبر الرجال المكلفين بشوءون دولته المالية. كما كان يستعمل رجالا مسيحيين، اعتنقوا الاسلام أم لا، من أشهرهم صاحب كتابته الخاص ليون روش (LEON ROCHE). فهكذا نرى سنة ١٨٤٠ يهود مليانة يتبعون العرب في مغادرة المدينة.

وضع اداري موحّد

كانت الاطارات الاقليمية موروثة من فكرة الاوطان التي اعتمدتها الادارة التركية. كان عبد القادر كلما اتسع نفوذه الى أن شمل معظم الوطن الجزائري، قسم البلاد الى خليفيلك أى دائرات هي عبارة عن أيالات محددة قسمها هي الاخرى

(١) أربين (URBAIN) مقالة عن اقليم تيترى القديم. ١٨٤٣ - ص: ٤٢٨

الى أغايلك كل واحد يجمع عددا من القبائل. ففي سنة ١٨٣٩ أي في وقت كانت دولة عبد القادر أوسع منه في أي وقت مضى كانت الدولة تتألف من ثمانية خليفيلك: اثنين في غربي وهران القديم (تلمسان ومعسكر) واحد في شرقي وهران الذي أضيف اليه الظهرة وغربي الجزائر (مليانـــة) وواحد في التيترى القديم (مديـــة)، وآخر في بلاد القبائل واثنين في جهة قسنطينة (مجنة والزيبان) وآخر في صحراء الجزائر ووهران.

ان الخليفة والاغا والقائد الذين كانوا يديرون تلك الايالات يشكـلون منذ ذلك الزمان سلما اداريا موحدا مضبوطا كل الضبط : ولما كانوا موظفين لهم رواتب معينة انسلخوا عن الوضع الاقطاعي وعن الانظمة والامتيازات المضطربة. وخلافا لما كان عليه أسلافهم في النظام التركي لم يفكروا في اعلان استقلالهم ولا في جعل حكمهم ميراثيا . فهكذا أصبحت مراقبة الدولة اكثر فعالية وتيسر تنفيذها علـى المجموعات المخزنية القديمة. مثل مجموعة حجوط وعلى ((شيخات)) وراثيـة قديمة لم يربطها بالدولة الا رابط الخضوع (مثل بني المناصر والمجنة) وعلى مجموعات قبائل بقيت الى ذلك العهد على هامش الادارة (مثل الظهرة والطرارة والورسنيس وعمراوة بلاد القبائل) وحتى على الرعايا القديمة.

هكذا أصبح السكان خاضعين لنظام وحيد مهما كان نظامهم سابقا. ألغي مغرم الرعية (الخـراج). فلم يبق هناك داع لجعل المجموعات الملتزمة بالمغرم تحت تصرف رجال مستبدين. آل الامر من جديد الى الشريعة الاسلامية التي لم تفرض على المسلمين الا القيام بواجباتهم: أداء الزكاة والعشر والمشاركة فـي الجهاد ان دعت الحاجة اليه. كان الامتناع من أداء ذلك الواجب وحده يستوجب تطبيق العقوبات من طرف جماعة المسلمين: هكذا لما عارضت قبائل السبخة في ناحية نهر الشلف الاسفل في شهر مارس ١٨٣٥، على غرار ما فعلته قبائل درقاوة، عارضت توسع نفوذ الامير شرقا. ألزمت بدفع ٥٠٠ ((دورو)) وألف بندقية ومائة من الخيل. وفي شهر أبريل حل العقاب بقبائل درقاوة في الورسنيس وفي ناحية الشليف الاعلى وألزموا بدفع المغرم لتمرّدهم وخروجهم عن الطاعة. كانت مهمة خلفاء السبو والمجنة بعد تنصيبهم المتأخر قبض ما تخلف من المغارم وعقـاب العصاة.

كما نفذت العقوبات على المجموعات المخزنية سابقا التي كانت تتآمر مع العدو المحتل، مثل برحية ودواير وزمالة في نواحي وهران ودواير وعبيد في ناحية الجزائر، بتشتيتهم وبمصادرة أملاكهم. هذا ولم يكن القصد أبدا تحويل المجموعات

المعاقبة الى مجموعات ذمية بل انزال العقوبات في أحوال مخالفات معينة : ((من يستسلم للكفار يعاقب. من يعن العدو بماله ينزع منه ماله)). فهكذا كان عبد القادر، كما أكد عليه الاستاذ ايمريت. ((قبل كل شيء ،الرجل الذى ألغى التفرقة بين قبائل المخزن وقبائل الرعية وأبطل الخراج)).

فبعمله ذلك هدم أركان الاقطاعية الاساسية في بلاد اسلامية وجاء بخطة تغيير اجتماعي وخلقي في القطر الجزائرى.

جهد في سبيل توحيد مستمر للبلاد

لم يجعل عبد القادر ذلك التغيير والاصلاح هدفه النهائي كما فعل قبله وبعده اخوان الدرقاوة الذين جعلوا ذلك التغيير هدفهم الوحيد وكان غرضهم اعطاء التسيير الذاتي للمجتمعات الجبلية المنطوية على نفسها حسب التقاليد الصفرية القديمة : وكان هو نفسه يعتزّ لا بأصله العربي فحسب بل بانتسابه الى أهل بيت الرسول (ص). كان تكوينه الثقافي تكوينا حضريا، برجوازيا مثقف، وكان مقدم طريقة ذات نزعة ارستقراطية حظي والده بسمعة طيّبة لدى قبيلة المخزن القديمة التي كانت تعتزّ بزاويتها وقد أهّلته تلك السمعة لتعيينه شيخ مجموعة القبائل التي التفت حول قبيلته في الاشهر الاولى من الجهاد الذى بادروا باعلانه ضد المحتلين الفرنسيين. وباعتماده على مبادىء القرآن العمومية كان يعارض نفسه الرجوع الى تجزئة القبيلة أو المشيخة. لكنه لم يكن غرضه ، خلافا لما كان يزعمه بعض الزاعمين، بالعودة الى الانضمام في جماعة اسلامية عالمية. وأثناء مقامه بمصر بعد عودته من الحج استفاد من الجهود التي بذلها السلطان محمد علي في سبيل توحيد البلاد وتطورها الاقتصادى، كان اصلاحه يرمي الى وضع أسس وحدة دولة جزائرية. لقد وجد في مبادىء القرآن أصولا لشرعية ملائمة لوحدة البلاد الثقافية. وكان يقول : ((سوف أحكم والشريعة بين يدى)) لكن وجد نفسه في ظروف سياسية خاصة ولهذا لم يعتبر تلك المبادىء مجمدة : نراه يطلب من علماء فاس والقاهرة الفتاوى التي تتطلبها الاجراءات الدبلوماسية. فهكذا حصل على تبرير مقاومته معارضة المسلمين لسياسته. وتبرير العلاقات السلمية التي كان ينشئها ويسعى في توسيعها مع فرنسا، وتبرير رفضه تلبية النداءات للجهاد الذى أعلنه رجال لا مسئولية لهم مثل الحاج موسى. كان لا محالة يعترف بخلافة السلطان الشريفي ليستفيد من مساندته، لكنه كان حريصا على اثبات سلطته بحمل لقب الامير والسلطان. قال الاستاذ ايمريت :

((كان هدفه الوحيد تأسيس جنسية عربية في الجزائر... وكان طموحه استقلال العرب في الجزائر ملتفين تحت رايته. فكرة جديدة لا محالة. لكن لا نجد لها أصلا في القرآن الذى لا ينص على مبدأ الجنسيات)).

كان طموحه ذلك مبنيا على الضرورة: اذ كان الوسيلة الوحيدة لحماية الشعب الجزائرى من سلب أملاكه.

((ان كنتم تكتفوا بشواطىء افريقيا، ان قصرتم احتلالكم على الجزائر وعنابة ووهران. يمكنني أن أصبر على جواركم: لا سلطة لي على البحر حيث أنني لا أملك السفن. لكنكم تريدون الشواطىء وتريدون أيضا كسب السهول ومدن داخل البلاد. ولكم طمع في كسب جبالنا)).

هذا ما كان يتحدث به بكل وعي أسيره أوكست دو فرانس (AUGUSTE DE FRANCE) أن الشريعة الاسلامية تفرض عليه حماية كلية أرض اسلامية. وتبرر صرامته وتصلبه حول هذه القضية أمام لويس فيليب (LOUIS PHILIPPE). ولذلك نراه يرفض قبول شروط أخرى بالعبارات الاتية:

((انك تطلب منّي التخلّي عن القبائل التي أعطتني بيعتها. واقبلت على نفسها لاداء الزكاة التي فرضها القرآن، والتي رجتني ولازالت ترجوني أن أسيّر أمورها. انكم تطلبون مني أن آمر نفس تلك القبائل بأن يدخلوا في طاعة المسيحيين؟ لا، ان كان الفرنسيون أصدقائي فلا يمكنهم ارادة شيء يحط من قدر حليفهم في نظر شعبه)). (٢)

لكنه في نفس الرسالة يعرف كيف يؤول عن وعي مخالفته لحرفية القرآن.
((سعيا في توطيد أركان السلم اليوم على الابد)).

ان القرآن والحديث يبرّران سعيه وراء توحيد الجماعة:
((المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا)).
((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الاعضاء بالسهر والحمّى)).

---

(٢) عبد القادر. رسالة الى لويس فيليب (مارس ١٨٣٩) ذكرها آزان في كتابه: الامير عبد القادر ١٩٢٥.

لكن ضرورة ذلك الاتحاد حملته على هتك الاطارات الاجتماعية القديمة وعلى انشاء علاقات مخالفة لما يقتضيه الجهاد مع المحتلين المسيحيين وعلى اجبار المسلمين على احترامها. ان القرآن لا ينهى عن السعي وراء اصلاح معيشة المسلمين وتسويتهم، بالعكس، لقد وجد عبد القادر في ذلك الاسمنت الذى يبني به اتحاد الجزائريين المسلمين. ففي سنة ١٨٣٩ لما فرض مغرم حرب خارق للعادة أعطى المثل ببيع حلي أسرته لصالح بيت المال. قال سنة ١٨٣٧ :

((ان شاء الله أعمل على سعادة العرب وان انتهك السلم فلا جناح علي)) . (٣)

ان وعيه لمسؤولية أمام شعبه، الشعب الجزائرى، الذى فرض عليه الصرامة في الحفاظ على التراب الوطني، وعزمه على توفير أسباب السعادة لرعيته حتى بتوقيف الجهاد فكرتان جديدتان تفرضان على الدولة واجبات جديدة لتدعيم السلم وتطوير الاقتصاد: قال في رسالته للويس فيليب (المذكورة سابقا) :

((ان اندلعت الحرب من جديد لا تبقى تجارة ولا الفوائد التي تغلها، ولا يبقى امن للمعمرين تتضخم المصارف الحربية وتقل الخيرات وتسيل دماء أبناء بلادك وتذهب هدرا وتكون حرب عصابات لا هوادة فيها)) .

... وبالعكس ان آثرت السلم يكون بلدنا بلدا واحدا يتمتع فيه أحقر رجل من رعيتك بالامن التام ((المطرد في جميع قبائلنا. تصبح التجارة حرة لا يعرقلها شيء، ويزداد اختلاط شعوبنا من يوم الى آخر ويكون لك الفضل والفخر بادخالك في قطرنا، بدون سفك دماء، تلك الحضارة التي قام المسيحيون بنشرها)) .

ان هذا النص، ان غضضنا الطرف عما فيه من تنويه دبلوماسي، يبين أن هذا الامير المثقف بثقافة حضرية ، ان لا نقول برجوازية، لم يكن من ((المرابطين التقليديين)) منغلقا للتطورات الحديثة كما وصفه بعض النقاد. كان الاضطرار الى حماية وطن موحد هو الذى أثار الامال التي اكتست صفة وطنية. وكانت تلك الامال هي التي حملت الامير، لا على هدم الانظمة الاقطاعية فحسب، بل على خلق سلطة دولية مركزية وعلى دعم تلك السلطة بادخال أحدث الاساليب على الانتاج.

---

(٣) بيجو: رسالة الى موءلي في ٢ جوان ١٨٣٧ ، ذكرها أزان (AZAN) .

دولـــة عـبـــد الـقـــادر

لم يكن الامير القائد البسيط للجهاد : ان اقتداره على حفاظ سلطته وعلى توسيعها في أيام السلم يبين أن حكم الكولنيل أزان (Cl AZAN) كان باطلا كما يبين أنه وضع أسس دولة دائمة . نعم ، ان جهاد الدولة ، نظرا للظروف الراهنة ، بقي متجها الى تنظيم جيش قادر على مجابهة مقاومة ألزمه اياها عدو متمتع بنظام وسلاح حديثين .

كان ذلك الجيش قائما على نمط جديد في الجزائر ، مخالف كل المخالفة للنمط الاقطاعي : كان يتألف من نواة جيش دائم كان عدده ٥٩٦٠ جندى حسب تقدير ليون روش (LEON ROCHE) سنة ١٨٣٩ و ٩٤٠٠ حسب تقدير فرسين (GARCIN) سنة ١٨٤٠ . كانت تلك النواة المتألفة من عساكر اكثرهم رجالة (لا فرسان اقطاعيين) ومن مدفعية بعيدة كل البعد عن الشبه بجنود الطوائف والموالي : كانت الدولة هي التي تجهزه وتقوم بشؤونه وبأداء أجور الجنود وبتوزيع العساكر على الخلافات . فالنظام والقوانين وألبسة العساكر وشعارات الرتب والاوسمة والاسلحة والتمارين والمناورات ، والارتقاء في الرتب وواجبات الضباط كانت مسطرة بكل دقة في ترتيب يتناول أيضا تنظيم مصلحة الصحة ومصلحة المحاسبة . وفي حالة الحرب كانت الخلافات تضع جنودها تحت أوامر الامير . كما كانت ملتزمة بامداده بجنود اضافيين غير المجندين من مجاهدين ومتطوعين ومن مرتزقين يكثر أو يقل عددهم حسب امكانيات الايالة ويتحملون موءنة التجهيز والانفاق على أنفسهم لعمليات محددة . كانت وظيفة أولائك الاعوان المشاركة في تحقيق المراقبة في جهتهم وقد يدعون الى المساهمة في حملة . كانت أهمية أولائك الاعوان تزيد وتنقص حسب زيادة ونقصان نفوذ الامير : ففي سنة ١٨٣٩ مثلا كان عددهم ٥٠٠٠٠ حسب تقدير ليون روش منهم ٤٠٠٠ في بلاد القبائل وليس فيهم أحد من نواحي قسنطينة حيث كان ممثلو الامير يتنازعون السلطة مع أحمد باى الذى طرد من مقر حكمه ومع الفرنسيين الذين حلوا محلـه .

كان من الواجب انشاء نظام مالي مركزى للانفاق على لوازم ذلك الجيش . كان دخل بيت المال يتمثل في العشر الذى افترضته الشريعة الاسلامية وفي الغرامات التي كانت تفرض على المخالفين عقابا لهم وتوءخذ منهم نقدا أو عرضا . لم يكن ذلك الدخل مبلغا يستهان به : ففي سنة ١٨٣٩ كان ليون روش يقدره

بمليون ونصف فرنك (٤٠٠ مليون فرنك في سنة ١٩٥٥) أى ربع ما كان دخل ميزانية الدولة التركية تقريبا . كانت تلك الموارد تضاف الى مخزونات الاجهزة والمواشي والدواب والاغذية والقذائف والى التموين بالمواد الاولية التي جمعت في السنين السابقة . وعند عجز القطاع الخاص كانت الدولة ، بتسيير الجزائرى الاسرائلي يودة بن دوران (JUDA BEN DURAN) تبادر بمباشرة نشاطات اقتصادية مثل زراعة أراضيها واستخراج الملح والمعادن والتجارة الخارجية والصناعة التي بدأت نشأتها . فهكذا حصلت الدولة على موارد اضافية وقللت نفقاتها . وتمكنت من مراقبة صرف النقود باحتكارها لضرب النقود . فهكذا احتفظت من تبذير وعبث الجباة الذى ابتلي به العهد التركي .

لم تكن موارد الدولة مقصورة على الانفاق على الجيش بل كانت تنفق أيضا على المصالح العامة لفائدة السكان بنسبة ضئيلة لقلتها ونظرا لما تكلفه الحرب من جهود لكنها نسبة كافية لاعطاء الوضع صفة جديدة : فحبوب العشر لا تخزن كلها في مخازن الدولة بل يذخر نصيب منها في كل أيالة في مطامر تحت مسوءولية القائد ويخرج عند الحاجة لتموين الجنود عند مرورها والاسعاف للمجتمعات في حالة الجدب . نابت الدولة عن المؤسسات الدينية التي كانت منفصلة عنها في العهد التركي : أصبحت هي المتصرفة في الاوقاف والمسيرة للعدالة والتعليم .

أصبح القضاة تحت سلطة الامير الذى كان يعينهم في كل ايالة صغيرة أو كبيرة ، يتقاضون أجورهم لتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية على المتخاصمين . ان المخالفات الخطيرة لمبادىء الشريعة ترفع الى مجلس العلماء وفي امكان كل مسلم أن يرفع شكايته الى مجلس عبد القادر نفسه اذا لحقه ضرر من موظفين أو حكام عديمي النزاهة كالضرب والتعذيب والسلب والرشوة . فمجلس العلماء وحكم الامير يكونان نوعا ما مجلسا عاليا ووسيلة لاستئناف الحكم يسمحان بمراقبة حسن تسيير الدولة . ونظرا لوجوب تطبيق الاحكام الشرعية على جميع المؤسسات الشرعية فمن الممكن أن تعرض القضايا الصعبة على المجالس الاسلامية العليا مثل مجلس علماء فاس أو القاهرة . ان صبغتها الدينية كفيلة بتسوية العقوبات التي كانت معدومة في الحكم التركي ، كما أنها تتضمن ، بالاضافة الى مخالفات التصرف العادى الذى يلتزمه كل مسلم طيب السلوك مثل تجنب الخمر والميسر والزنا ، المحافظة على التراث الديني والثقافي المشترك . فبهذه الصفة تتحد مع الحفاظ على السلامة العمومية بعقاب الخيانة . فبهذا أصبح الامن الوطني ومراقبة الاسواق مضمونين بشكل لم يعرف الى حد الآن .

أصبح التعليم لاول مرة مهمة حكومية: لما كان الوسيلة الوحيدة للتفقيه في مبادىء الدين تعين أنه أمر ضروري. وصارت الدولة، التي أسسها رجل مثقف، تجرى النفقات على ((الطلبة))القائمين بالتعليم. كما بذلت جهودا كبيرة في سبيل بعث الاسلام بانشاء مكتبة في تقدمت.

أما الحكومة، ان بقيت ارستوقراطية، فلم تعد تكون حكومة طوائف. كان الاعيان الذين كان الامير يوءلف منهم مجلسه، موظفيه الرئيسيين وممثلي المجتمعات المحلية وعلماء بينما كان الديوان التركي لا يمثل الا الوجاق. وان كانوا يشاركون في القرارات الهامة لم تبق لهم سلطة مطلقة، سلطة الاقطاعيين على رعيتهم، وذلك يرجع على الاقل الى امكان شكاية أمرهم الى الامير نفسه والى التسوية الصارمة في تطبيق الاحكام. كان الامير نفسه يجعل شرفه في عدم انفراده في تسيير أمور الدولة: لا يصح عنده شيء الا ما قرره المجلس الذى يمثل في نظره ارادة شعبه وابتغاءه اللازم. كان يقول للويس فيليب:

((انك تعرف خيرا مني أنه لا يصح تدبير ان لم يكن مقرونا برضى الشعب)). (٤)

ان القرارات التي كان يتخذها مجلس العظماء والعلماء لم تتخذ بدون اعتماد على مبادىء: كانت الاحكام القرآنية هي التي يتمثل فيها الدستور. وهي التي تفسر وتوءول عند تطبيقها على حالات جوهرية، وعند حدودها وفي اطارها تمضي القرارات الاقتصادية والسياسية مع ضمان السلطان الشريف مولاى عبد الرحمن المعترف له بالخلافة.

الجهد في سبيل تأسيس قواعد اقتصادية لدولة مركزة

ان هذا الجهد يرمي الى خلق وسائل لانتاج العتاد والتموين اللازمين لتكوين جيش قوى قادر على حماية وطن موحد في حالة احتمال اعتداء دولة متطورة: فرنسا. ولما كانت الوسائل والمبادرات معدومة في القطاع الخاص كان على الدولة وحدها أن تقوم بهذا الواجب وأن تبذل الجهود اللازمة لادائه.

---

(٤) عبد القادر: رسالة الى لويس فيليب. في ٢ مارس ١٨٣٩ — نشرها ايمريت.

تشجيـع الاقتصـاد القـروى

ان من اللازم على الزراعة وعلى تربية الانعام أن توفرا المواد الغذائية والذخائر ووسائل المبادلات مع الاجانب. وكان من طبيعة الغاء الخراج أن يساعد على تطورهما . كما كان العشر والضرائب المفروضة على الجنايات والمخالفات توفر ذخائر كفيلة حسب ليون روش بتموين سنتين. واحتراما للشريعة الاسلامية التي تحرم على المسلمين انشاء العلاقات مع الكفار، كلف الامير التاجر الاسرائلي ابن دوران بشراء الفائض من الغلات لتصديرها اما الى جبل طارق واما الى اسبانيا أو لبيعها للمؤسسات الفرنسية في القطر الجزائرى بمقابل من المواد الاولية والعتاد ومنتوجات المصانع والاسلحة التي يحتاجها. فالعملية، ان كانت رابحة لابن دوران الذى كان يبيع بـ: ٣٦ فرنكا القنطار الذى اشتراه بـ: ١٦ فرنكا، فهي عملية مفيدة للدولة وللفلاحين الذين وجدوا بابا مفتوحا لبيع غلاتهم بابا فقدوه منذ قرن. ارتفعت المساحات المزروعة الى مستوى عال أى الى ما كانت عليه في السنين الماضية على الاقل. والدليل على ذلك لما نهب الفرنسيون عام ١٨٤١ ٥٠٠ ٢ قنطار من الحبوب في سهل اغريس، كتب أكابير القطر الذى بقي في أيدى عبد القادر أى السهول الوهرانية العليا وحدها الى الجينرال بيجو أنه لم يحتج الا جزءا من عشرين من سهل اغريس ذاكرين له أسماء ثلاثين أرض فلاحة عظيمة بقيت في حوزتهم.

نشـــأة الصنـــاعـــة

ان الحاجة الى العتاد الذى لاتكفي المبادلات التجارية تغطيتها اضطرت الامير الى محاولة خلق تشكيلات للانتاج الصناعي التي تتمثل بصفة خاصة في مصانع الاسلحة ومصانع المعادن والمناجم المعدة لتموينها. ولانشائها لم يتردد الامير في استدعاء عمال فرنسيين واسبانيين يستخدمهم عن طريق التعاقد أو كاجراء، غير مكتف في ذلك باستخدام الهاربين من الجنود والاسرى الذين قبضوا في الحرب. فبمساعدتهم شرع في استخراج الحديد والنحاس من المناجم : أمر بتشييد كور في مليانة قرب مناجم الزكار تحت اشراف مختص بعلم المعادن، الكيير ــ كاز الذى اعتنق الاسلام.

((كان بناء المصنع الرئيسي الذى يبلغ خمسة وعشرين مترا طولا وثمانية أمتارا عرضا مبنيا بالحجارة ومسقفا بالقرمد. على واجهته الحديثة الشكل

ثلاثة أقواس متماثلة الشكل. يحتوى البناء على خمسة كيران على شكل (كتان تمدها ممصة يبلغ علو قواعدها ستة أمتار وجلب لها مياه عناصر الجبال. كانت تلك المياه المتدفقة من الخزانة تحرك مطرقة كبيرة)) . (٥)

وفي تلمسان انشأ مصنعا لتذويب النحاس والبرونز مصحوبا بمعمل المدافع الذى أنتج له في مدة عامين من الحرب عشرين مدفعا. وفي معسكر التي أراد أن يتخذها عاصمة له ومخزنا للسلاح قبل أن تكون مهددة بالخطر، جمع لتحقيق ذلك المشروع نفرا كثيرا من العمال وذلك قبل امضاء عهد دسميشيل. لكن تخريب كلوزيل للمدينة بعد أخذها سنة ١٨٣٦ ونكثه للعهد، اضطره الى نقل جهده في سبيل التطوير الجوهرى الى الجنوب.

فعند حدود التل والسهول العليا التي تشكل نقاط الاتصالات الاقتصادية التكميلية، حيث مواقع الامصار القديمة الجزائرية الاصيلة مثل تاهرت وأشير والقلعة، أسس سلسلة من المدن تم بناؤها في أيامه: بوغار قرب المدية وتعازه قرب مليانة وسعيدة قرب معسكر، والقلعة والبرج ومزونة وتافروت تلمسان وتقدمت بالاخص، على عشرين كيلومترا في جنوب غربي تاهرت العتيقة (تيارت) تقدمت التي ستكون العاصمة الجديدة بفضل موقعها المركزى وبفضل قربها من معسكر.

المؤسسات المدنية

لم تكن تلك البناءات كما يظنه بعض الناس، ملاجىء لاستقبال سكان المدن المهجورة في أيام الحرب، فحسب. نعم، كانت تتضمن قصبات محصنة ومعسكرات لكن القصد منها هو خلق شبكة مدن دائمة بالاضافة الى وظيفتها العسكرية، كما هو مبين في الكتابة المنقوشة على حجرة في تعازه:

" ان الله يشهد لي أن هذا العمل عملي وسيبقى محفوظا في مذكرة الخلف، كل من يقربون مني ويقبلون على أراضينا السعيدة طلبا للامن والطمأنينة، يجدون بعدى والى الابد أسوة في خدماتي وأعمالي الصالحة ". (٦)

(٥) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر (١٨٤٠) ص: ١٨ — ٢٢ .

(٦) أزان (AZAN) سبق ذكره.

زيادة على الجنود المعسكرة وعلى الكراغلة الذين نقلوا من مدن التل المحتلة وأحيطوا بمن يراقبهم خشية خيانتهم ، سكن الامير الهاربين من المؤسسات الفرنسية بالجزائر خصوصا ، قرب العمال الذين جمعهم والاسرى والهاربين من جيش العدو الذين يخدمون بجانبهم . كان أولائك اللاجئون ان وجدوا عند لحاقهم سكنا وقدرا طفيفا من المال ، سرعان ما اضطروا الى العمل للارتزاق . فهكذا تشكل في المصانع وورشات المدن الجديدة نظام الاجارة .

في بداية الحرب عام ١٨٣٩ كانت تعازة التي بنيت سنة ١٨٣٨ تتألف من حوالي ثلاثين كوخا ، وبعد سقوطها في أيدى العدو سنة ١٨٤٠ ، كان عدد مساكنها خمسين بيتا مبنية بالحجارة مغطاة بالخشب والحشيش تخترقها طرق واسعة وترويها مياه قناة ، وبفضل جهاز كانت تلك المياه تدير مطحنتين . (٧)

كان يسكنها مائات عديدة من السكان ، ومثلها سعيدة التي بنيت عام ١٨٣٩ والتي لم تعمر الا بمن بنوها ومثلها بوغار التي لازالت خالية في أكتوبر ١٨٣٩ وما اهتم الامير بها وأمر ببناء ثكنة ومخبزة ومستشفى ومخزن كبير كما أمر ببناء ديار من الحجارة في القرية .

كانت تقدمت في سنة ١٨٤٠ تجمع ، حسب غرسين (GARCIN) أكثر من ألفين ساكن منهم مائتان أو ثلاث مائات عائلة كرغلية ، والعمال الفرنسيين ومائة تقريبا من المسجونين والحضر اللاجئين من مستغانم ومزغران ومنهم الزمالة التي تجمع كل أقاريب الامير وأعوانه المباشرين . وحسب قائمة المؤسسات الفرنسية :

كانت المدينة تتألف من ثلاث مئات بيت مسقفة بالخشب وبني في وسطها ثماني أو عشر ديارا مغطاة بسطوح أو بالقراميد .

تم بناء تلك المؤسسات في ظرف أربع سنين دون أن يترك لاجلها بناء معسكر التي احترقت أثناء حملة كلوزيل وقد وجد فيها الفرنسيون بعد احتلالها من جديد ذخائر من الجير ومن التراب الصالح لصناعة الجص ومنازل لم يتم بناؤها . وفي أثناء الحرب الى الاحتلال غصت تلك المدن باللاجئين كلما أفرغت مدن التل من سكانها بعد سقوطها في أيدى المحتل . كانت تلك النهضة المدنية تابعة لنهضة النشاطات في سبيل تمصير الامصار .

---

(٧) مذكرات الى وزارة الحرب (أغشت و ٢ أكتوبر ١٨٤٠) نشرها ايمريت .

ان كانت طفروات عبارة عن قلعة ومستودع للموءنة والاعتدة الحربية ، كانت بوغار تحتضن معامل لصناعة البرانس ومدابغ ومخازن كبيرة للكبريت والصود ومعدن الرصاص، كما كانت تعازة تحتضن زيادة على المرافق المنشأة لمصلحة السكان، ((مستودعا للقمح والحديد والنحاس والرصاص والكبريت والبناديق ونصيبا من الالات المبعوثة من باريس)) ٠ (٨) وكل ما يحتاج اليه لتكوين خزانة أسلحة٠ كانت سعيدة التي كان بعض سكانها حضرا مطرودين من معسكر ومن تلمسان سنة ١٨٣٦ بعد حملة كلوزيل ، مستودعا للقمح والحديد وقد بنى فيها خليفة معسكر منزلا جميلا ينم عن ذوق أصيل ، أما تقدمت فقد كانت سنة ١٨٣٩ :

((مستودعا كبيرا للالات المصدرة من باريس، يوجد فيها دار لضرب النقود وأكبر مستودع لدقيق الحديد والرصاص والنحاس والفضة والقذائف وذخائر من القمح والشعير والسمن ومخزن للخيام ٠٠٠ ويوجد فيها ، فضلا عن القلعتين مبنى عظيم لتأسيس مصنع الاسلحة باستعمال آلات ميكانيكية ٠٠٠ ومطحنة مائية ومنازل للاشخاص)) ٠

منذ سنة ١٨٤٠ كان ذلك المصنع القائم على ضفة نهر محركا بواسطة دولاب تديرها مياه النهر٠ وكان الميكانيكيون وصناع الاسلحة الفرنسيون المشرفون عليه يخرجون ثلاث بندقيات يوميا ٠ في ماى ١٨٤١ احتل الفرنسيون تقدمت ووجدوا فيها فضلا عن مصنع الاسلحة معملا للنجارة ومخازن٠ يخبرنا غرسين (GARCIN) أن الامير كان يريد أن ينشىء معملا لصناعة الورق وأنسجة الصوف في بلاده غير أن العراقل وعظم النفقات صدته عن مرامه٠ ومهما كان الحال تم انشاء مصنع الانسجة٠

عـراقـل تطـويـر الاجهـزة

١ ــ لا يسوغ لنا تقدير الجهود في سبيل التجهيز حق قدرها الذى يبدو لنا اليوم في نهاية الضآلة الا بعد الوعي أن مصانع الحديد في فرنسا ١٨٢٨ التي كانت تستعمل كيرانا كطلونية ما كانت تنتج أكثر من ٠٠٠ ٢٢١ طن من الحديد الخام (ذخائر عبد القادر لا تتجاوز ٢٠٠ طن) وأن المكينات البخارية لا

(٨) ليون روش(LEON ROCHE) : ترجمة عبد القادر ، ١٨٨٩ ــ نشرهـا ايمريـت٠

تنتج الا بضعة آلاف من الاحصنة. وزيادة على ذلك لم ينطلق ذلك الجهد بصفة حقيقية الا بعد امضاء عهد التافنة الذى سمح بشراء المكينات واستخدام التقنيين لكن ذلك الجهد توقف بعد عام أو عامين بعد خسارة مراكز أسست بصعوبة. ان تلك المبادرات في اقتصاد تقدمي مبني على استعمال المكينات في ضمن حرب ضد دولة عظيمة في طريق النمو الصناعي كان مصيرها التحطيم بمفاعيل تلك الحرب الاولى.

٢ — ان تنمية تيارات تجارية جديدة مع الخارج التي كان هدفها الاول تكديس عتاد يسمح بمواصلة الحرب، لم تكن كافية لتوفير الوسائل في مدة عامين لحماية موءسسات الانتاج الجديدة الدائمة: لقد خلق عبد القادر تلك العلاقات وسعى في تنميتها مع المغرب وبواسطة هذا الاخير مع انجليترا وبشكل تهريب قام به رجال الحاجات من الاسرائليين مثل نويل مانكسي وبودة بن دوران مع القطر التونسي وجبل طارق ومن ثم مع انجليترا أيضا ومع أسبانيا.

لقد موّن المغرب الجزائر في مدة السلم القصيرة ، حسب ليون روش بـ: ١٦٠ قنطار من البارود — و ٤٥٠٠ بندقية انجليزية وبأربعة مدافع من عيار رطل وبجميع الخيام التي يملكها الجيش وكمية كبيرة من الكبريت ، والبوابيج والسيوف. كان الاحتلال الفرنسي يمنع الامير من التمون عبر البحر كما كان يريده فمنذ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٤ اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا يمنع الاجانب من التجارة في الموانىء غير المحتلة فكان ذلك بمثابة حصار يتنافى ومقتضيات عهد دسميشيل الحديثة العهد، أما الفرنسيون فكانوا يقتصرون علاقاتهم مع داخل البلاد على المحصولات التي كانوا يبتغون احتكارها : كانت تصديراتهم الى داخل البلاد ، من سنة ١٨٣٥ الى سنة ١٨٣٧ لا تتجاوز ٩٨٦ ٣١١ فرنك في سنة ١٨٣٧ أى ١١ في المائة من مجموع تصديراتهم من الموانىء المحتلة. بيد أن نسائج القطن تمثل سنة ١٨٣٧ ٥١٧ ١٧٥ فرنك أى نسبة ٥٦ في المائة، مقابل ١٠ في المائة للحديد الخام (٠٩٩ ٣٣ فرنك) و ٤ في المائة(٠٠٢ ١٣ فرنك) للالات الحديدية. كانت تلك التصديرات تقدر بأقل من نصف ما كان يستورد من الداخل(٣٧٦ ٦٥٨ فرنك) في شكل الحبوب والزيوت والجلود والمونة للنقاط المحتلة بيد أن الميزانية في عام ١٨٣٥ كانت متعادلة (٤٠١ ٢٧١ فرنك مقابل ٦١٢ ٢٨٦ فرنك) . هذا مع أن تلك الاستيرادات الفرنسية من الدولة الجزائرية ما كانت تمثل الا ٢ في المائة من مجموع الاستيرادات اذ كان أكثرها مصدرا من فرنسا، حتى أن الصفقات التي

تم ابرامها بصفة رسمية مع الحكومة الفرنسية لم تنفذ: ان تم تسليم الاعتدة لتجهيز مصانع تعازة وتقدمت بالفعل، رأينا أن ٣٠٠٠ بندقية التي وعد بها بيجو في الملحقات السرية لعهد التافنة لم تسلم أبدا. وباستعمال الفائض الزراعي الذى جمعه بن دوران كنقود مبادلات استطاع عبد القادر أن يبقي نوعا من النشاط في دلس وتنيس ورشقون، حتى بعد سقوط أرزيو في أيدى العدو. وفي عام ١٨٤٣ اضطر أن يحاول في أيام الحرب استخدام التنافس الفرنسي الابريطاني بمنح تجارة تنيس التي لازالت تحت تصرفه لشركة انجليزية. لكن تلك الجهود لم تكلل بالنجاح.

يمكن القول بأن دولة عبد القادر بالرغم من ارادتها التفتح على الخارج رأت تجارتها تختنق بسبب مجاورة المراكز الاستعمارية الفرنسية.

٣ ـ كان استغراق الجهود العسكرى لجميع موارد بلاد منقطعة عن مراكزة التجارية الرئيسية (الموانىء المحتلة وقسنطينة) وفي نفس الوقت عن مصادر الاموال الوحيدة، لا يستطيع تخليف أموال كافية لتحقيق تجهيز حديث. كانت جزائر عبد القادر مضطرة، نظرا الى مستوى اقتصادها الى الاكتفاء بمواردها الزراعية وحدها، وبوسائلها المالية الضئيلة والخراج القليل المحصول من أراضيها وكان مجموع ذلك غير كاف لسد حوائج السكان.

بلغ فقر الدولة حدا حيث صارت النقود المضروبة في تقدمت لا تتعدى مليارا من النقود النحاسية وأصبح عبد القادر عند اندلاع الحرب غير قادر على أداء أرزاق العساكر بصفة مستمرة، وعلى حمل الخراج الذى لم يزود بشيء والذى كان يتكل عليه لترقيع ذلك الفقر يقطع عنه عددا كبيرا من السكان. فكان من العجيب أن مقاومته وصموده طالتا الى ١٨٤٧ . فكانت تلك المقاومة دليلا على عمق جذور ذلك الجهد وعمق مفاعيله في سبيل بناء الوطن.

جمع الاراضي الجزائرية

كان عبد القادر من سنة ١٨٣٢ الى ١٨٤٧ كرّس جل سياسته على امتداد سلطة دولته الى كلية الاراضي الخارجة عن الحكم الفرنسي. ففي اطار هذا الجهد في سبيل توحيد البلاد تدخل حملة الامير الدبلوماسية والعسكرية بالاضافة الى

التنظيم الاداري والاقتصادي: وفعلا قد بحث عن كل الفرص وعن كل المساندات الصالحة لتحقيق تلك الخطة لدى السكان ولدى القوات الاجنبية مثل المغرب وانجليترا وحتى فرنسا لقد حاول أن يحطم كل الصعوبات دون تلك الوحدة فهكذا اصطدم لا بالهجوم الفرنسي فحسب بل بمطامح الاقطاعيين وكل من كانوا يسعون في كسب السلطة والامتيازات الاقطاعية.

عرف عبد القادر طيلة تلك المدة كيف يستفيد من مجاملة الفرنسيين وحياد السلطات الفرنسية الذين كانوا يطمعون في استخدامه ومن حماية المغرب ومصالح الانجليز: فاغتنم الفرصة لاثبات سلطته وتحطيم الاقطاعيين والطرق الدينية المختلفة ولتوسيع رقعته. لما خلف والده محي الدين في قياد الجهاد في ٢٣ نوفمبر ١٨٣٢، لم يبايعه بالامارة الا قبائل جهة معسكر. وباعترافه بالخلافة (كخليفة الرسول) للسلطان الشريفي مولاى عبد الرحمن كان يقصد الترحيب بنوايا ملوك المغرب في حلولهم محل السلاطين العثمانيين في تلك الرتبة وتلك النوايا هي التي دفعت بهم سابقا الى تولية والده محي الدين على تلمسان سنة ١٨٣١.

لقد أعطاه المغرب العهد ومن جرّاء ذلك استطاع أن يوسع نفوذه غربا الى حدود المغرب مستعانا بعواطف الفلاحين والحضر المضادة للحكم التركي على حساب الكراغلة الذين ضرب عليهم الحصار في قصبتهم، مشور تلمسان: لقد عرف كيف يضم اليه ضد أصحاب الامتيازات المنحازين الى الفرنسيين (مترشحون لمناصب البايلك وكراغلة مستغانم وقبائل الدوائر والزمالة والبرجية) قبائل الشليف ومدية، ونغص الحياة للعساكر الفرنسيين في وهران طيلة سنة ١٨٣٣ وقطع عنهم الاعوان وسبل التموين، بهذا كله استطاع أن يبرهن للجينرال دسميشيل انه الرجل اللازم، القادر على الصمود أمام حملاته والذى لا مهرب من جعله في الحساب. فهكذا اضطر دسميشيل الذى كان يرجو أن يجعل منه حليفا في جهة وهران، أن يطلب منه توقيف سفك الدماء بين الشعبين وأن يعترف به بعهد ٢٦ فبراير ١٨٣٤ الذى يتضمن قبول الشروط التي اشترطها ((العــرب)) مثل قبول شروط ((الفرنسيــين))، أى الاعتراف بالامر الواقع: احتلال وهران ومستغانم. ان منطوق العهد الذى يعطي لعبد القادر لقب "الاميــر" ولممثليه في وهران ومستغانم والجزائر لقب "القنصــل" يتضمن الاعتراف بسلطانه، أما التصريح المبدئي الذى يدعو ((الشعبين أن يعيشا تحت حكم واحد)) المنصوص عليه في الترجمة الفرنسية وحدها فلا يعني في نظر المسلمين (حكما فرنسيا) أى حكم الكفار، الحال أن ذلك الادعاء قد أبطل حرية البيع والشراء التي منحت

للفرنسيين المتمتعين برخص من الامير وفقا للاتفاق الذى حصل مع دسميشيل لم تمنع عبد القادر من تحديد استيراد ات وهران ومستغانم وقصرها على التموين اللازم ومن احتكاره لاسواق أرزيو.

ورغم أن تلك الشروط كانت مناقضة لتعليمات الحكومة الفرنسية اضطرت هذه الحكومة الى امضائها تحت ضغط الرأى العام المضاد للاستعمار.

لقد أتاح ذلك الاعتراف للامير أن يبسط نفوذه على كل بايلك وهران القديم الى مليانة شرقا وفي نفس الوقت أتاح له أن يقمع اطارات القبائل القديمة الذين اعتقدوا أن انتهاء الجهاد قد رفع عنهم كل تكليف، كما يقمع مطامع الاقطاعيين الذين يطمعون في الاستفادة من التباس الوضع الراهن.

وأتاح له الامر أن يمهد الطريق لتوسيع نفوذه الى نواحي الجزائر بتمكنه من التصرف في مصالح قبيلة حجوط في المتيجة ضد تدخلات الوالي العام فوارول (VOIROL) الغير شرعية (١٨٣٤) أن رفضه الالتحاق بالدرقاوى حاج موسى لاعلان الجهاد من جديد ضد الفرنسيين ـ مراعاة لشروط العهد ـ أتاح له أن يحطم هذا العائق بترحيب الوالي العام دورى درلون(DROUET D'ERLONE) في أبريل ١٨٣٥ وأن يثبت سلطته في المدينة وفي بايلك تيطرى القديم. فهكذا أصبح الامير السلطة الاسلامية الوحيدة في الجزائر باستثناء الباى أحمد في قسنطينة، الامر الذى لم تكن تريده السلطات الفرنسية التي لم تكن تتوقع نجاحا سريعا مثل هذا.

لقد صمد عبد القادر لتطاولهم على ملكه ـ ففي ١٦ جوان ١٨٣٥ لمّا ضمّ الجينرال الفرنسي تريزيل اليه أراضي الدواير الزمالة وجعلها تحت حمايته في مقابل خدمات القبيلتين مخالفة لعهد دسميشيل الذى ترك تلك الاراضي للامير، لم يتردد عبد القادر في عقابهما وتثقيف الاملاك والاراضي والديار التي كان أولائك الاقطاعيون يملكون في معسكر. أعلن مقاطعتهم واثنى عشر يوما بعد ذلك استطاع أن يهزم جيش تريزيل في المقطع بعد أن نكث ذلك الجينرال العهد بصفة صريحة بتوغله في بلاده. لقد عرف عبد القادر كيف يجعل الحق بجانبه وكيف يبرهن للوالي دروى عن صبره أمام تلك الاعتداءات، واستطاع أن يحمله على توبيخ تريزيل واتهامه بانه انتهز أول فرصة للتدخل بالسلاح في النزاعات الناشئة بين عبد القادر والقبائل التي اعترف الملك بعهد أنها تابعة للامير تحت حكمه.

لما تأكدت ارادة حكومة فرنسا على القضاء على عبد القادر واعتزمت مواصلة العمليات العسكرية بعد استبدال كلوزيل بدروى، وجعلت الامير أمام قوات متفوقة بكثير على قواته عرف أنه اذا سلم مدينتي معسكر وتلمسان للعدو ولعسفه يخلق لرعاياه أسبابا جديدة لانضمامهم اليه وحتى للكراغلة الذين شرعوا في المفاوضة معه في تلمسان ويرغم الجيش الفرنسي بتمكنه من البلاد، وبحصره للمعسكرات على بذل جهود عسكرية لا يطيق مواصلتها. وباختياره الفرص السانحة لا لحاقهم ضربات باسترداد المدنية وحصر مخيم التافنة ومقاتلتهم في السكاك أزغم أركان الحرب الفرنسية التي انهزمت أمام قسنطينة انهزاما منكرا أثناء مقاومتها لاحمد باى، أرغمها على التسرع في طلب السلم لانقاذ معسكراتها المحصورة. ان تلك الظروف الصالحة هي التي استخدمها لاكراه بيجو على الاعتراف في ٣٠ ماى ١٨٣٧ بسلطته على عامة القطر الجزائرى باستثناء النقاط المحتلة (الجزائر ووهران وضواحيها) الى حدود بايلك قسنطينة.

ولما انهارت سلطة أحمد باى، ستة أشهر بعد ذلك، اثر سقوط عاصمته (أكتوبر ١٨٣٧) نافس عبد القادر الفرنسيين لتوسيع نفوذه خلال ذلك (الخلو السياسي). كان تحت حكمه في بلاد القبائل خليفة قوى النفوذ في قبيلة عمراوة (ابن سالم) وأنشأ خليفة في مجانة ضد الاقطاعي المقراني الذى اعترفت به فرنسا، وآخر في الزيبان صاحب بسكرة ضد الاقطاعي ابن قانة مثل السابق، في خدمة فرنسا — في سنة ١٨٣٩ رأى ليون روش من الواجب أن يعترف بأن نفوذ السلطة الفرنسية في تلك الاقطاعات القسنطينية لم يكن زائدا على نفوذ الامير. (٩)

كان خلفاء الامير يستغلون الزاب والجريد وأراضي البيبان وسطيف أو يتحكمون فيها وكان خلفاؤنا لا يطيقون منافستهم ومنازعتهم الملك بلا مساعدة.

هكذا، لما عبرت سرية الوالي العام فالي والدوك درليان (DUE D'ORLEANS) المجنة وخليفيلك ابن سالم، للوصل بين قسنطينة والجزائر عبر البيبان، وهتكت بهذه العملية عهد التافنة، كان الامير يفرض سلطته على عامة القطر الجزائرى باستثناء النقاط التي كانت تحت حكم جنود الحملة الفرنسية وقد كرس جهوده سنة ١٨٣٨ على اسقاط نفوذ التيجانية واسقاط شيخهم التيجاني صاحب قصر عين الماضي في الصحراء.

---

(٩) ل. روش: سبق ذكره.

هـدم دولـة عبـد القـادر بالحـرب

(١٨٣٩ — ١٨٤٧)

نقـض عهـد التافنـة

الذى افترضته ادعاءات الفرنسيين واعتداءاتهـم .

كانت الاعتداءات والتهديدات للحقوق التي اعترف بها عهد التافنة للامير عبد القادر هي التي اضطرت هذا الاخير الى اعلان الحرب .

ان التاريـخ الرسمي الفرنسي يتهم دائما عبد القادر بأنه المتسبب في المقاطعة وفي اعلان الحرب . لقد ورد في كتاب التعليم الثانوى الذى ألفه مالي (MALET) واسحاق (ISAAC) ما يلي :

وفجأة في نوفمبر ١٨٣٩ حمل على سهل الجزائر ، المتيجة : فذهب وأحرق وقتل . ان هذا البهتان صريح . لكن كاتبا رزينا مثل الكولونيل أزان (Cl AZAN) يعتبر أن نكث عهد التافنة المتكرر هو الذى هيأ الفرصة لاستئناف الجهاد ، حتى أن الاستاذ ايمريت يسلم بأن مجاوزات العهد تلك هي التي أعطت الامير فرصة ، فبينما كان يعتبر أزان أن الدعوة للجهاد كانت هدف الامير البعيد ، كان الاستاذ ايمريت يعتبرها أمرا ضروريا للامير لاتمام توحيد دولته . ان عبد القادر قد فند مثل هذه الافكار بالصبر الذى أظهره أمام الاعتداءات المستمرة والمتكررة منذ سنة ١٨٣٨ وبحرصه الملحّ على الحفاظ على السلم قبل العمليات العسكرية التي قام بها في خريف ١٨٣٩ وبالوعي الذى أظهره فيما يخص ضعفه بالنسبة للتقنية والعدد .

١) كان ازان نفسه يظهر التعمد الفرنسي اذ كان بيجو ، منذ ٨ جوان ١٨٣٨ ، يلح على زملائه النواب بأن يهتكوا السلم الذى أمضاه هو نفسه وذلك سعيا في منع خيانته من الظهور في ضوء النهار ، فاقترح تضخيم عدد الجنود وتكوين زهاء عشر سريات تتألف كل واحدة منها من ١٠٠٠٠ رجل ((لمنع الاهالي من الزرع والفرس والحصاد)) (١٠) وكان يوهم أن الحدود المبهمة التي تحدد منطقة الجزائر

(١٠) بيجـو : خطبة في البرلمان — سبق ذكره .

الفرنسية الى ((وادى كدارة وما وراءه)) من شأنها أن تلغى على أساس أنه كان وقت المفاوضات ((مستعجلا)) وادعى بوقاحة أن مفهوم قوله ((وما وراءه)) : الى اقليم قسنطينة . و ((أن العهود ، على كل حال ، لم تقيد الدول الا مادامت توافق مصالحها)) .

من جراء ذلك اعتزمت الحكومة الفرنسية أن تفرض على عبد القادر قبول عهد اضافي يرمي الى اجباره على قبول تأويل بيجو لعهد التافنة باضافة شروط تتناقض والشروط التي أمضتها تلك الحكومة نفسها سابقا بابدال حدود وادى كدارة بحدود ((الطريق الملكي الجزائر ـ قسنطينة)) وبتسليم كمية من الحبوب في اطار العلاقات التجارية وأداء جزية سنوية التي تجعل الامير تحت حكم العدو. ان مثل تلك التحريفات للنص تظهر جليا أن حكومة جويليــة لم تستطع الاعتماد على ذلك النص لتبرير ادعاءاتها. كما تفسر ضغط الحكومة الفرنسية والحاحها على سفير عبد القادر، مولود بن حراش، لحمله على المصادقة على العهد الاضافي ((الذى لا ينفذ الا بامضاء الامير)) . (١١)

أمام رفض هذا الاخير لامضاء النص ورغم حضور الرسل الفرنسيين لرفضه من طرف جماعة الاعيان، وبناء على تصريح الماريشال سلت (SOULT) القائل بأن ((تملك بلاد ما وراء وادى كدارة شيء مضمون)) كان تصرف الوالي العام فالي على أساس أن العهد الاضافي قد قبل ورفع عنه كل تكليف، قد جعل الامير أمام تهديد جديد باعتداءات لا تقيه اياها اتفاقيات يعتبرها أعداؤه ملغاة.

لقد تبيّن صبر عبد القادر وارادته السلم لا في تأنيه وحده الى مجاوزة البيبان التي كانت نتيجتها الوحيدة ، حسب آزان، التي كان من حق الماريشال فالي أن ينتظرها هي استئناف الاعمال العدائية لكن أيضا في مساعيه لدى السلطات الفرنسية لتحامي الاعتداءات ودرء أسباب الحرب.

في شهر مارس ١٨٣٩ كتب الامير أول رسالة الى لويس ـ فيليب يطلب اليه فيها ترك التهديد باعلان الحرب الذى يتمثل في افتراضه امضاء العهد الاضافي الذى ألحق بالعهد الاصلي في جوان ١٨٣٨ . قال فيها :

(١١) آزان : سبق ذكره.

((ان سعادة شعبينا مرهونة اليك . يقولون لي : (امض أو لا تمض لكن رفضك معناه الحرب) ها أنا لا أمضي ، أريد السلم لا شيء غير السلم)) . (١٢)

رغم السبة المتمثلة في عدم الجواب المتكرر للرسالة السابقة الذكر كتب الامير رسالة أخرى الى الملك في ١٥ أبريل ١٨٣٩ يندد فيها ((بعملائه العسكريين خاصة الذين لا يبتغون سوى القتال والاستيلاء على البلاد)) وأتبعها برسائل الى الملك باسم الانسانية، والى تيير (THIERS) باسم ازدهار فرنسا والى الماريشال جيرار (GERARD) لتذكيره بمبادىء الاسلام . وأكد سعيه بأعمال كتقريره فيما يخص استئناف الحرب (التي كان يتوقعها نظرا لارتفاع أعداد الجنود الفرنسيين التى ارتفعت بين أوائل ١٨٣٨ وأوائل ١٨٤٠ من ٦٠١ ٤٤ جندى الى ٦٨٢ ٦١) بأن اشارة الهجوم لا تعطى .

((الا اذا اقترف الفرنسيون انتقاضا صريحا من جديد لمعاهدة التافنـة)) . ومثل ذلك رد فعله رد رجل ((مبهوت مغتاظ)) (كما وصفه ليون روش) بعد اطلاعه على أن عدوه تحمل مسئولية هتك المهادنة . لكنه اعتزم أن يبين ((أنه لايريد أن تنسب اليه تلك المسئولية)) كما أقربه أزان نفسه . كما اعتزم أنه لا يبتغي أن يتحمل آخرون مسئولية كان يرفضها .

تبين الرسالة التي كتبها الى فالي في ١٥ أبريل ١٨٤٠ بالفعل أن وعيه بضعفه ومشاريع الاصلاح التي كان يفكر فيها أدت به الى الرجاء ــ حتى وان كانت الحرب لا بد منها . أن يقع الاصطدام في أبعد وقت ممكن . رغم أنه لم ينهزم كان يعرض:

((وليبق كل منا في البلاد التي تحت يده مدة اثنتي عشر سنة ابتداء من اليوم . ستكون مملكتي اذا في العشرين من عمرها : كل عام من عمر مملكتي يعد بقرن من مملكتكم فنتحارب اذا)) . (١٣)

كان غرضه من موقفه هذا تدعيم المهادنة من جديد ليتاح له شراء الاسلحة قبل الخوض في الحرب لانه كان يعلم أن فرنسا تملك جنودا عديدة والشيء الكثير من أعتدة الحرب . لقد اتضح أن خدماته في سبيل بناء دولته اقتصاديا وسياسيا

---

(١٢) رسالة الى لويس فيليب . سبق ذكرها .

(١٣) عبد القادر : رسالة الى فالي . ذكرها أزان .

تتطلب سنين عديدة وقد توقفت بصفة عنيفة بسبب القوة الاستعمارية التي كانت تتمتع بتفوقها الذى لا حد له في الاسلحة والذخائر والعدد .

٢) كان دخول عبد القادر في الحرب أمرا متوقعا ومنتظرا . والحال أنه بعث بواسطة بن دوران رسالة يعلن فيها الحرب الى فالي الذى اتصل بها في ٢٠ نوفمبر ١٨٣٩ . وقبل ارسالها كان قد كتب الى الوالي رسالتين بقيتا بلا جواب يعرض عليه فيهما الخيار بين القتال وبين التعويض عن اختراقه البيبان وذلك بعد قرار صارم اتخذه مجلسه وبعد تهديد صدر من فالي . أقر أنه اعتزم الحرب منضما في ذلك الى الرأى العام ومبينا أنه صريح لا يغدر . ان التقريرات الرسمية عن العمليات الحربية الأولى لا تنص على أى نهب أو تقتيل اقترفته الجنود الجزائرية وقت هجوم ٢٠ سبتمبر ١٨٣٩ . انها على عكس ذلك تحقق فيما يخص معمرين المتيجة أن اكثرهم اضطروا الى مهاجرة السهل والى الالتجاء الى الجزائر . فهذا دليل على أن الوقت بقي لديهم للفرار .

في الواقع ان كان الامير قد اعتزم استئناف الجهاد فلانه اضطر الى هذه الوسيلة الوحيدة لتفادى اعتداءات جديدة تكون نتيجتها انهيار دولته بالتدريج : كان غرضه سبق العدو في الحصول على انتصارات عسكرية .

الحرب : من انتصارات عبد القادر الى المقاومة العصابية في بداية العمليات الحربية حقق الامير انتصارات عسكرية كافية لبيان الاهداف التي حصل عليها : في ٢٠ نوفمبر ١٨٣٩ كسر عبرا فرنسيا . وفي غد ذلك اليوم هجم على المتيجة وقتل ١٠٨ رجل من العدو وأكره السلطة الاستعمارية على التخلي من المخيمات العسكرية التي نصبها في السهل حتى مخيم الحراش الذى يبعد عن الجزائر بأثني عشر كلم . وفي شهر فبراير ١٨٤٠ كان خلفاوءه على جانب من القوة حيث استطاعوا أن يضربوا الحصار على مستغانم وأن يهجموا في شهر مارس على الكرمة وعلى مسرغين في ضاحية وهران .

في الفترة التي تتراوح بين ١٨٤٠ و ١٨٤٢ والتي استولى فيها العدو على المراكز الاقتصادية التي أنشأها في المدن ، بقي الامير قادرا على مراقبة جميع المزارع وأن يصعب الحياة للفرنسيين في المدن المحصنة رغم أن عددهم ازداد عام ١٨٤٢ الى أن بلغ ٧٨ ٠٠٠ رجل . ان من الخطأ أن يتوهم متوهم أنه ، خلافا لما كان يظن به ، أنه اعتزم ترك تلك المدن لان سكانها كانوا يحقدونه : ان هروبهم

منها عند دخول الفرنسيين دليل كاف لتفنيد تلك الدعوى. ان الجهود الباهضة التي بذلها لاستبقاء المدية التي سقطت في أيدى الفرنسيين بعد مكابدتهم الخسائر الجسيمة في مضيق موزاية، ومحاولاته لاسترداد مليانة عام ١٨٤١ وتلمسان عام ١٨٤٢ وأخذه لبسكرة من ١٨٤١ الى ١٨٤٤، واصراره على تجديد بناء تقدمت بعد تدميرها عام ١٨٤١ أدلة كافية على اكتراثه بتلك المدن. غير أنها تشكل أهدافا تصعب حمايتها ولا تثبت أمام عمل السرايا الموجهة نحوها. في ١٦ مارس ١٨٤٠ سقطت شرشال في أيدى الفرنسيين والمدية في ١٧ ماى ومليانة في ٨ جوان من نفس السنة بينما سقطت بسكرة في أيدى بن غانة.

لكن الى ١٨٤١، بقيت المدن المحتلة محصورة ومنعزلة عن المتيجة دون أن يسود الامن في أى مكان حتى في الضاحية القريبة من الجزائر. (١٤)

كان يلزم القوافل الحاملة للمونة أن تخوض معارك ضاربة. ففي مليانة مثلا مات ٨٠٠ رجل من ١٢٠٠ في صيف ١٨٤٠ بسبب مالقوا من عذاب فقط. ان تزايد أعداد الفرنسيين المستمر، والاثخان المنظم الذى قام به بيجو بالافساد والتقتيل الارهابي هما اللذان حالا دون استرداد المدن التي بناها الامير ودون منعها من الهلاك: في شهر ماى ١٨٤١ أخذت معسكر وبوغار وسعيدة وتعازة واكتسحت ومثلها تاقدمت والمسيلة في اقليم قسنطينة. وفي سنة ١٨٤٢ سقطت تلمسان من دورها سقوطا نهائيا وبعد هدها. في ماى ١٨٤٣ الزمالة أى العاصمة المنتقلة التي أحدثها الامير عقب سقوط تاقدمت والمدن الصحراوية الاخيرة: تاجموت والاغواط والمرس الوحيد، تنس. ان خسران تلك القواعد لسلطة مهلهلة كان من طبيعته أن يزيد في ضعفها وأن يطمع الاقطاعيين في استرداد امتيازاتهم بمساندة بيجو.

لم يكن عبد القادر قادرا على التمكن من بلاد لم يبق له منها سوى أرياف تابعة تقليديا لعائلات كبيرة أو لقبائل مختلفة النزاعات، أرياف معرضة لقطع أسباب معيشتها من غلات ومواش وحتى من رجال.

كانت المرحلة الثالثة من سنة ١٨٤٣ الى سنة ١٨٤٤ مرحلة اخضاع الارياف: كان الفرنسيون يتغلبون عليها بعد تكبد خسائر وتحمل المشاق والشدائد ــ على حد قول بيجو ــ ثم تسقط في أيدى العرب بعد انسحاب الجنود الفرنسية. كانت

(١٤) أزان.

المناطق الوحيدة التي حفظن من الاتلاف منطقة القبائل تحت حكم ابن سالـم والمنطقة الواقعة في حدود المغرب. في بداية عام ١٨٤٤ كان يمكن لعبد القادر أن يتكل على مساعدة المملكة الشريفية لكن بعد هزيمة الجيش المغربي في وادى اسلي في ١٤ آغشت ١٨٤٤ فقد تلك المساندة. ان المعاهدة الفرنسية ـ المغربية التي أبرمت في ١٨ مارس ١٨٤٥ لم تبق له شرعا الطمع في النزول والاقامة وراء الحدود.

كانت المرحلة الرابعة والاخيرة مرحلة حرب العصابات التي برهنت بطولها وبانتصاراتها على تعلق الجزائريين بعبد القادر وقضيته كما كانت صورة مسبقة للثورات الكبرى التي تتابعت بعد ـ فمنذ ١٨٤١ لما تضخمت القوات الفرنسية كان عبد القادر ينذر بيجو:

((ان من الحماقة أن نتعرض لكل القوات التي تجرها ورائي، لكننا نتعبهم ونناوشهم الكرة بعد الكرة ونهلكهم شيئا فشيئا. نشن عليهم الغارات متى تهيأت لنا الفرصة)). (١٥)

ان تنفيذ هذا العزم الذى بدأ منذ ذلك العهد مصحوبا بعمليات دفاعية يبرهن على تضامن الشعب تضامنا عليا بعد انهيار الدولة. في بداية عام ١٨٤٥ سنحت الفرص بقيام سكان الجبال التي تحف نهر الشليف بتحريض الدرقاوة وقائدهم الشهير أبو معزة. فاغتنم عبد القادر الفرصة ليدخل الى القطر الجزائرى مع أفلال جيشه، جمع تحت رايته جميع سكان المنطقة الوهرانية تقريبا من قبائل الطرارة. وهزم الجنود الفرنسية باعانتهم وكبّدهم خسائر جسيمة في سيدى ابراهيم وعين تمشنت وقتل منهم أو أسر ٦٠٠ جندى ما بين ٢٢ و ٢٧ سبتمبر ١٨٤٥ . ضم اليه الثائرين من جبال ورسنيس وفي شهر ينابر ١٨٤٦ حقق الوصل بينه وبين ابن سالم في بلاد القبائل وأصبحت الجزائر كلها بيده ما عادى المدن. فكان في امكانه أن يجول فيها طيلة النصف الاول كله من سنة ١٨٤٦ يسانده تارة أولاد نايل وتارة قبائل جنوب المدية وأخرى الثائرون من سكان جبال ورسنيس. ولما رحل الى المغرب في شهر جويلية ١٨٤٦ برفقة بومعزة بقيت الثورة متواصلة حسب أوامره وتوجيهاته. ان استسلامه في شهر ديسمبر ١٨٤٧ بسبب عداوة السلطان الشريفي، وثمانية أشهر قبلها بعداوة بومعزة التي لم تكن أقل منها خطورة، وبعداوة بن سالم في فبراير وعداوة أحمد باى في الاوراس في شهر ماى ١٨٤٨، ان

---

(١٥) رسالة الى بيجـــو.

ذلك الاستسلام لم يجعل حدا للثورة. وان فشلت الاصلاحات التي شرع فيها في الجزائر وتحطمت فان رفض الخضوع للحكم الفرنسي الذى حققه سيستمر بالكفاح المسلح لكنه كفاح غير متواصل .

استعـــراض تهـديـم دولـــة عبـد القـــادر

ان الحرب التي شنتها فرنسا ضد دولة عبد القادر لا تشكل الا الطور الخطير لغزو الجزائر الاستعمارى، الطور الذى صدمت فيه بشكل نظامي متقدم في تطوره. لم يتيسّر ذلك التهديم الا باللجوء الى استعمال أساليب الارهاب من طرف جيش الاحتلال الذى كان يتمتع بتفوق ساحق في العدد بيد أن تلك الاساليب الابادية لم تكن خاصة لاعمال بيجو بل كانت مستعملة قبله كما استعملت بعده. وكان مآلها القضاء على طاقة الجزائر الاقتصادية التي اجتهد الامير في تنميتها. فباعتمادها على القوات الرجعية المتطرفة وعلى مطامع الاقطاعيين والخلافات والنزاعات القبلية تسببت في تقهقر اجتماعي الذى اجتهد الاستعمار في ابقائه .لكن الحصول على مثل هذه النتائج لم يتحقق الا بثمن مجهودات عسكرية عظيمة لا يمكن مقارنتها بالتي افترضتها أغلبية الحروب الاستعمارية. بيد أنها لم تحل دون بقاء قوات الصمودحية التي مددت الكفاح الى الثورة العامة ثورة ١٨٧١ . ان هذا لدليل على رسوخ الوعي الوطني الذى نفخه عبد القادر في صدور مواطنيه، الوعي الذى أعطته الاعمال الارهابية الاستعمارية وما يتبعها من سلب ونهب أشكالا جديدة .

تهـديـــم الـــدولـــة

في عام ١٨٤٧ أى وقت استسلام الامير يمكن القول بأن الدولة التي أسسها قد زالت منذ عهد بعيد . فبعد القضاء على مراكزه الاقتصادية كان أخذ زمالته في ١٤ ماى ١٨٤٣ قد قضى على كيان ادارة مركزة. لم تكن دائرته الصغيرة التي كتب لها البقاء مدة ولا انحياز ثائر مثل بومعزة اليه عام ١٨٤٦ ليسمح له في مستقبل الايام بايقاد نيران ثورة ١٨٤٥ ـ ٤٦ ولا بمباشرة تدبير أمور جزء من القطر الجزائرى على الاقل.

أيفهم من ذلك ـ كما كان يعتقد أزان ((أن خطأ الامير الاساسي كان ارادته خلق قومية اسلامية في الجزائر وقد كان ذلك الهدف حلما لا يتأتى تحقيقه نظرا

لما كان عليه الشمال الافريقي في الماضي ونظرا للمجموعات البلدية أو القبلية أو الاقطاعية التي يطلق عليها الفرنسيون اسم القبائل بدون تمييز)) .

لقد تحقق أن عبد القادر وجد نفسه أمام عمل عظيم وهو جمع شمل تلك المجموعات. فاصطدم بلا منازع بصمود أكابير القوم وبامتناع المجموعات القبلية من الخروج من عزلتهم وبامتناع القرى القبائلية من الخضوع للدولة. ان موجب خروج آغا قبيلة الدوائر في نواحي وهران، مصطفى بن اسماعيل عام ١٨٣٤ عن طاعته بصفة نهائية كان ـ ولاشك في ذلك ـ قضية طبقية : ((ان الذين كانوا بالامس خدامي أصبحوا اليوم يتكلمون أمامي ويرفعون أصواتهم فوق صوتي)) (١٦)، ان الاصرار على استبقاء الامتيازات أو على استردادها بخدمة الفرنسيين هو الذى دفع بالمزرى ـ حفيد بن اسماعيل ـ عام ١٨٣٦ وكبار شيوخ الجهة القسنطينية كابن قانة والمقراني بعد ١٨٣٧ والاكابير الاتراك مثل ابراهيم باى ومصطفى باى منذ ١٨٣٤ وشيخ الطريقة التيجاني عام ١٨٣٨ على محاربة عبد القادر . وبعد زمان، أثناء غزو بلاد القبائل دخل شيخ زاوية الشلالة، ابن علي الشريف عام ١٨٥١ وأقطاعي الصومام الكبير، أمزيان أورابح عام ١٨٤٩ في خدمة الغزاة . وبصفة عامة انساقت الفئات المخزنية من قبيلتي الدوائر والزمالة في جهة وهران، وبرجية الشليف الاسفل مع كبرائها المخفي وسيدى العربي والدوائر والعبيد في الجهة الجزائرية، بسبب عداوتهم لعبد القادر الى الدخول في خدمة الغزاة الفرنسيين ومثلهم الكراغلة.

وفي ميدان آخر كانت القرى القبائلية الخاضعة لمجموعة الزواوة مثلا قصر مساندتها على استقبال الامير بحفاوة فحسب بينما نراهم يدافعون عن أراضيهم بكل طاقتهم عشر سنين بعد ذاك. وفي سنة ١٨٣٥ تحتم على الامير أن يحارب القبائل التي كانت تعيش منطوية على نفسها في الورسنيس بينما نراهم مستعدين، رغم رفضهم لكل سلطة عليا، للتجمع للجهاد في نفس السنة وراء الدرقاوى الحاج موسى، وفي سنة ١٨٤٥ وراء بومعزة وفي سنة ١٨٤٦ نراهم يستقبلون عبد القادر في وقت لم تعد تبقى له سلطة رئيس دولة، لكن كمجاهد عصابي.

ان اقتران خيانة أصحاب الامتيازات ورجال الخيام الكبيرة وهروب القبائل من ساحة القتال واستسلام المدن لم يظهر أثرها على كل حال الا بعد انهيار

---

(١٦) أزان : سبق ذكر كتابه.

قواعد الدولة. والامر الذى يثير الاعجاب هو ثبوت النظام المركزى وصموده مدة طويلة أمام نظام داخلي متشعب وأمام قوات عظيمة. من خلال ذلك تظهر القوات العميقة التي استعملها الامير لمقاومة عوامل الانحلال معتمدا تارة العنف لاخضاع الاقطاعيين (غماري، قائد أنقاد الذى صدر الحكم باعدامه سنة ١٨٣٥ وشيوخ الكراغلة الذين كسروا في وادى الزيتون سنة ١٨٣٨، وعبيد تطرى الذين عوقبوا بعد استسلامهم سنة ١٨٤٥ الخ...) وتارة ارضاء رغبات القبائل لضمهم اليه (القبائل التي تبعت الحاج موسى سنة ١٨٣٥) . هذا دليل على أن القوات القادرة على الاتحاد في أحضان دولة كانت أعظم من عوامل التخلف والانحلال، ولم يتوفر لها الوقت للانتصار وتحقيق رغباتها من أجل التفوق العسكرى الذى كانت تتمتع به القوات الاستعمارية ومن أجل التخريب الذى جاءت به.

الجهد العسكرى الفرنسي وأساليبه في الابادة

ان الاعمال الارهابية التي اقترفها جنرالات بيجو وضباطه والتي تتمثل بعد في الاعمال التعسفية ضد الحركات القومية الفرنسية أصبحت اليوم أمرا معروفا. لكن يلزم تذكيرها . والامر الذى يجب تحقيقه هو أنها كانت منظمة سواء كانت نتيجة الغزو قبل بيجو وبعده أو في زمان حكمه. الا أن الجرائم التي ارتكبت في عهد بيجو كانت أشهر من غيرها نظرا لعظم الوسائل التي كانت بيده ، وسائل كانت واسعة المفعول في القضاء على اقتصاد الجزائر بصفة لاتسمح لهذا الوطن بالنهوض قبل عشرات من الاعوام ولا بالنهوض على الاطلاق في بعض المناطق التي لاتهم المعمرين. فلا ريب أن التوازن السكاني قد اختل اما من أجل الملحمات واما من أجل الجدب والمجاعات التي عقبتها.

ان حكومة لويس فيليب تتحمل كل المسئولية في ذلك التخريب المتعمد : ان بعث بيجو في ٢٩ ديسمبر ١٨٤٠ ليخلف فالي في الولاية العامة فلانه كان متأكدا أنه يبالغ في أعمال النهب والسلب والتقتيل بلا رحمة أعمال يعتبرها الوسيلة الوحيدة للقضاء على عبد القادر. ان النائب بيجو الذى تسبب في ملحمة نهج ترانسنونان في باريس سنة ١٨٣٤ ألقى خطبة في البرلمان في ١٤ ماى ١٨٤٠ يستعرض فيها مذهبه فيما يخص حرب الجزائر ويرشح لها نفسه. محتجا أن الاجراءات التي اتخذت الى ذلك الحين كانت مقصورة على احراق الديار وادخال الجنود الى المستشفى، واقترح شن حرب وحشية لا هوادة فيها باستعمال قوات عظيمة.

يجب أن نقوم في افريقية بحملة كبيرة شبيهة بما كان يفعل الافرنج وما كان يفعل القوط ٠ (١٧) والحال أن الاساليب التي كان ينتقد ضعفها عند سابقيه كانت أساليب عنف وعسف ضد السكان المدنيين :ولنذكر ابادة الاوفياء التي اقترفها روفيقو، رئيس شرطة نابليون والاراء التى أدلت بها اللجنة الافريقية سنة ١٨٣٣ ٠ وبعد ذلك نستطيع أن نذكر على سبيل التمثيل، أن ديميشال ـ قبل ابرام معاهدته سنة ١٨٣٤ ـ كان يعتبر ((اختطاف النساء وسلب المواشي)) في قبيلة الغرابة في سهل أرزيو مفخرة٠ وفي أثناء الحرب التي قامت من جديد بعد نقض المعاهدة دخل كلوزيل معسكر ونهبها وأفسد فيها من ٦ الى ٩ ديسمبر ١٩٣٥٠

((قضى مدة اقامته القصيرة في تخريب المؤسسات العسكرية التي كلفت الامير جهودا كبيرة، ومخازن الكبريت والبارود ومعمل الاسلحة وذخائر الحبوب الوافرة٠٠٠٠ وفي صبيحة ٩ ديسمبر، لما انصرفت السرية قافلة كانت النيران تلتهم الاحياء المختلفة)) (١٨) بعد ذلك النهب جاء في وصف مسجل في الوثائق الرسمية أن حي عرقوب اسماعيل قد انهدم وخلا من السكان وفي حي باب علي الاكثر سكانا٠

كان أغلبية السكان يسكنون أكواخا بنوها على أطلال ديارهم التي هدمت أيام الحملة٠ بعد معركة السكاك انقلب بيجو راجعا من وهران واخترق وطن بني عامر دون أن يجد مقاومة لكنه نهب وأحرق كل ما وجد في طريقه ٠ حتى بعد معاهدة التافنة استمر نهب الانعام : لكن ذلك النهب بقي مقصورا على اقليم قسنطينة٠ ففي شهر مارس ١٨٣٩، بادعائه الانتقام من قتل شيخ قد انحاز الى الفرنسيين وقد صدر الحكم بالاعدام على ثمانية من المتهمين لاجله ((نهب ٢٥٠٠ من الاغنام و ٦٠٠ من البقر)) في بطن من بطون حركتة، حسب ماورد في عرض حال رسمي مظهرا الفخر بتلك العملية الشنيعة٠ وبعد مرور سنة قامت سرية بمثل العملية من جديد واخذت من نفس البطن عددا كبيرا من الانعام٠

لما استأنفت الحرب عوّض فالي انهزاماته باكتساح الاراضي، ففي مسيرته الى شرشال في غربي المتيجة ((خرب جميع دوائر حجوط)) في ١٢ و ١٣ مارس ١٩٤٠ حسب ما ورد في عرض حال رسمي ٠ وبما أن المعارك قد وقعت في أوطان

---

(١٧) بيجو : خطبة في البرلمان في ١٤ ماى ١٨٤٠ ٠

(١٨) أزان٠

القبائل عاقب فالي زواوة موزاية وبني صالح في جبال البليدة أشد العقاب في يومي ٢٧ و ٢٨ أغشت كما عاقب بني مناد في شرقي شرشال وفي تلك الاثناء كان لامور سيير (LAMORICIERE) يكتسح من جديد بني عامر والغرابة وبني يعقوب وأولاد خلفة في وهران. وفي نفس الوقت ذهبت ريغة في جنوبي سطيف فريسة للنهب والتخريب من أجل انضمامها الى عبد القادر ومثلها بنو صالح في ناحية عنابة الذين مكنوا العدو من غنائم جسيمة. ولم تنج المدن المحتلة من النهب والفساد :

ذهبت مليانة فريسة الحريق بعد هروب سكانها وخربت بمقتضى لوازم الاحتلال العسكرى .كما أحرقت المدية هي الاخرى .

لقد كرّس بيجو جهوده للقيام بتطبيق هذه الاساليب . انتشرت أخبار تلك العمليات الارهابية التي اقترفت بأمره عن طريق نشر رسائل الضباط الذين تحملوا مسئوليتها مفاخرين بها أو عن طريق مذكرات بعض الضباط التي كشفت تلك الفضائع .

لم يستطع أولائك الضباط طرد عبد القادر وابعاده من تلك الاوطان سنة ١٨٤١ – ١٨٤٢ ، ومنع جنوده من العودة اليها الا باكتساح الاراضي وتحويلها صحارى .

قرر الجنرال سانت ـ أرنو (St ARNAUT) في رسالة له كتبها في ماى ١٨٤١ أنه سيبقى ((الى نهاية شهر جوان في اقليم وهران ولا يبرحه حتى يخرب جميع المدن)) (١٩) وفي ذلك العهد كان الكولونيل منتانياك (MONTAGNAC) يفخر بقائده لامور سيير ((الذى كان يخرج العرب من أوكارهم في محيط يبعد بمائة كيلومتر عن مركزه وينتزع منهم كل ما يملكون من نساء وأطفال ومن أغنام وبهائم)) (٢٠) وكان هو نفسه يمتعض ويتذمر أحيانا من نتائج أعماله بعد ابادة سعيدة في ١٩ نوفمبر ١٨٤١ كان يكتب :

((دائما التخريب؟ انها لاعمال تبعث في قلوبنا الحزن والندم عندما نفكر في الوسائل الحقيرة التي كان عبد القادر ذلك الرجل العظيم الممتاز يستعملها في تشييد مثل تلك المؤسسات)) . (٢١)

---

(١٩) سانت أرنو : رسائل الماريشال سانت أرنو . (Mr SAINT ARNAUD)

(٢٠) منتانياك : رسالة جندي .

(٢١) سانت . أرنو .

لكن ذلك لم يمنعه في السنة التالية من تطبيق نفس الاساليب في ابادة السكان ، الاساليب التي تعودتها سرايا الجيش الفرنسي الافريقي. ففي ١٧ جانفي ١٨٤٢ سجل أنه انتزع من ((العـدو)) في نواحي معسكر النساء والاطفال والدواب والقمح والشعير، بينما كان بودو يكتب في ١١ فبراير : ((خرج ليعاقب قبيلة على ضفتي نهر الشليف ... فأخذ النساء والاطفال والبهائم قهرا. وفي نفس الوقت كان سانت ــ أرنو يشن غارة على بني مناصر في ناحية مليانة ويفتخر قائلا :

((لا نطلق النار ببندقياتنا الا نادرا : نحرق الدوائر والمدن وجميع الاكواخ))

واضاف قائـــلاشهريــن بعد ذلـك :

((نكتسح البلاد ونحرق وننهب ونخرب الديار والاشجار)).

الحال أن تلك الحوادث تدخل في اطار سلوك مبيّت في حرب ضد أمـة ولم تبررها العمليات العسكرية: الدليل على ذلك هو كون الاعمال الارهابية ازدادت شدة وعسفا وتواترا كلما ضعفت قوة عبد القادر العسكرية: اكتست تلك العمليات صفتها الفضيعة في قمع ثورة بومعزة وخنق رهط الصبيحة بالدخان الذى قام به كافنيان وعملية الابادة التي اقترفها بيليسي ضد أولاد رياح وقتلهـا منهم ٧٦٠ شخص في ١٩ جوان سنة ١٨٤٥ ، والملحمة التي قام بها سانت .أرنو في تنس وذهب ضحيتها ٥٠٠ شخص من قبيلة بني معدون حسب اقراره. ولتغطية تلك الفضائع وتفادى عرضها على مجلس الشيوخ في باريس وفتح باب المناقشة فيها اكتفى سانت أرنو ((بتحرير عرض حال سرى وبارساله الى بيجو بدون تفصيل ولا تصوير)) (٢٢). غير أن الاشاعات التي أثارتها الملحمة في أولاد رياح أعانت على العثور على رسائل الضباط الذين لطخوا أيديهم بدمائها وعلى كشفهم. نشرت احداها في مجلة ((افريقيا الفرنسية)) التي كان يديرها كريستيان وشاع أمرها وقد جاء فيها أن عملية الخنق بالدخان أصابت عددا كبيرا من اللاجئين الى الغار.

((رجالا ونساء واطفالا وبهائم. ولم يستطع الخروج الا ستون شخصا حملوا على عربات الاسعاف في حالة خطيرة)).

وقد أكد بعض الضباط أن الجنود الفرنسيين القائمين بحراسة مدخل الكهف الذى أطلق الدخان في داخله أطلقوا النار على الذين خرجوا ليلا فرارا من الموت.

(٢٢) سانت أرنو.

ان مثل هذه الفضائع لا تقع المسئولية فيها الا على أشخاص معينين. نعم ان الفائدة الشخصية قد لعبت دورها في أخذ قسنطينة عام ١٨٣٧ ووصف سانت أرنو نهبها قائلا :

النهب الذى بدأ فيه الجنود امتدّ الى الضباط بحيث كانت أوفر الغنائم وأنفسها من أسهم قائد الجيش وضباط أركان الحرب كما هي العادة.

كان تشجيع تلك الرذائل وسيلة للقيادة العليا لاشراك الجنود في تلك الجرائم. ويؤكد ديريسون أن في أيام احتلال بلاد القبائل سنة ١٨٥٧ كانت، آذان الاهالي تساوى ١٠ فرنكا للزوج وكانت النساء فريسات مثل الرجال سهلة المنال. (٢٣) حسب اقراره كان ثمن الاذان يدفع بالجنود الى قطع آذان من مات من أصحابهم، قائلين : ((عشرة فرنك زائدة في الجيب لا يستهان بها)) كما أقر أنه أثناء سرية في الجنوب التي لم يقع فيها قتال جمع ((برميلا من الاذان مجموعة أزواجا أزواجا)) وأنه في نفس الوقت أحرق ونهب القرى واكتسح ذخائر جسيمة من التمر وقطع النخيل وأشجار المشمش.

كان الميول الى تلك الاعمال الشنيعة مستخدما لتحقيق نوايا بينة : قطع كل الموارد على السكان وابادتهم لاخلاء المكان للتعمير مثلما كان يفعل الامريكيون في ذلك العهد مع الهنود ـ القضاء على كل امكانيات المقاومة والصمود بالقضاء على الرجال أنفسهم والانتفاع من عمليات التخريب كان بيجو هو الذى أمر الكولونيل بيليس في ١١ جوان ١٨٤٥ بقتل أولاد رياح في الكهف بالدخان : ((ان جاء أولائك اللصوص الى كهوفهم فافعل معهم مثلما فعل كافنياك بقبيلة الصبيحة. شدد في تدخينهم حتى يموتوا كالذئاب.

كان في العام السابق قد بعث آخر انذار لقبائل فليسة وعمراوة وبني خلفون في ناحيتي وادى يسّر ووادى السبو محاولا اخضاع خليفليك بني سالم في بلاد القبائل، انذار جاء فيه :

((أقبلوا عليّ في مخيمي على وادى يسّر. أطردوا بن سالم من بلادكم، أدخلوا في طاعة فرنسا ولا يمسّكم أذى. وان تأخرتم سأتسلق جبالكم وأحرق قراكم ودياركم وأقطع أشجاركم ...)).

---

(٢٣) كنت ديريسون.

وعند تنفيذ ذلك التهديد تذكر سانت ـ أرنو أشجار البرتقال الجميلة التي كلف باجتياحها وقال في رسائله :

((اليوم أحرق أملاك بن سالم وبلقاسم وديارهم)) . (٢٤) ومن خلال ما جاء في أعراض الاحوال الرسمية يمكننا تقدير مدى الاجتياح الذى تسبب فيه بيجو : في شهر مأى ١٨٤٤ فتك بيجو بتسعة عشر بطنا من بطون قبيلة فليسة وخرب جميع منازلهم دون أن يجعل حدّا للمقاومة والصمود .

كان من بين أغراض تلك الابادات وعمليات التخريب الاستفادة من الامتعة التي أبقي عليها : كانت ميزانية الجزائر تتضمن كل سنة الى عام ١٨٧٢ فصلا خاصا ((بالغنائم المأخوذة من العدو)) تسجل فيه الموارد الحاصلة من بيع الاعراض المسلوبة . من بيـن الغنائم المنصوص عليها . الغلات المنهوبة من المطامر والانعام وحتى بنو آدم : ان أعراض أحوال الرسمية تذكر مثلا ، بعد الغارة التي شنت في عين تلمسيل ضد بني مناصر ((أن الجيش استاق ٣٠٠٠ أسير و ١٥٠٠ جمل و ٣٠٠ رأس من الخيل والبغال و ١٥٠٠٠ أو ١٦٠٠٠ رأس من المواشي)) .

لقد ورد في رسائل منتانياك :

((أن جميع السكان الذين لا يقبلون شروطنا يعاقبون باكتساح أملاكهم أو أخذها وبالاسار والقتل بدون تمييز بين الذكور والاناث والصغار والكبار)) .

وزاد موضحا فيما يخص جانب الانتفاع المالي الذى تدرّه تلك العقوبات ، في جوابه عن سؤال :

((ما نفعل بالنساء اللواتي نسبيها ؟ نمسك بعضهن كرهائن ونستبدل الاخريات بالخيل ونبيع ما تبقى منهن في سوق المزايدة مثل الدواب)) . (٢٥)

كان سلب الاموال غير مانع من الفتك بأصحابها وتقتيلهم : كان منتانياك يعترف بجرائمه ((قد أقطع الرؤوس لطرد الخواطر المحزنة التي تساورني أحيانا)) .

---

(٢٤) رسائل الماريشال سانت أرنو ـ ٢ أكتوبر ١٨٤٤ .
(٢٥) منتانياك : رسائل جندى .

ويصف أعمال الاغتيال قائلا :

((النساء والاولاد المتشبثون بالاشواك وأعشاب الغابات التي لاذوا اليها يسلمون أنفسهم الينا: فنقتل ونذبح. ويختلط صراخ القتلى والمروّعين باصوات البهائم)) .

كانت الخسائر التي تلحق المنكوبين في أموالهم وأنفسهم لا تحفظهم من أداء الجزية التي يفرضها عليهم المعتدون وليس هنا مبرر لتلك العقوبات : بينما كانت تلك الاساليب تطبّق وتعمم شيئا فشيئا ، كانت الوثائق الرسمية تلاحظ أن الجزائريين ((لا يقتلون الاسارى في مخيماتهم بل يبقون على حياتهم)) . أما فيما يخص اعدام ٣٠٠ أسير فرنسي في سيدى ابراهيم وعين تموشنت في ٢٤ أبريل ١٨٤٦ الذى أثار غضب السلطات الفرنسية فان الواقع أن هؤلاء المقتولين قد ذهبوا فريسة لتصميم بيجو على رفض مبادلتهم بالمسلمين التي عرضت عليهم . وبيان ذلك أن عبد القادر استطاع أن يكتب بحق لليون روش في ١١ جويلية ١٨٤٤ :

((أما فيما يخص الروح الانسانية فالاحسن لك أن تنصح الفرنسيين بمراعاة النصائح التي يقدمونها اليّ . قل لي ، من ذا الذين يهتكون قوانين الانسانية أكثر من غيرهم ؟ هل الذين أرسلوا جيوشهم لغزو بلاد العرب الذين لم يمسوهم بسوء ولا نزال الشر والرعب في وسط خيامهم أم الذى نهض يكافح لدفع ذلك الاعتداء الظالم ؟)) .

يتبين من خلال قراءة الوثائق الرسمية أن ((الشر والروع)) لم تنج منهما قطعة من التراب الجزائرى. ان اقتصرنا على قراءة ما جاء ملخصا في ((جداول المؤسسات الفرنسية في الجزائر)) أطلعنا على ما ورد فيها من تخريب المدن (بغار وتعازة ومعسكر وتاكدمت في شهر ماى ١٨٤١ قطنة - مسقط رأس الامير - وسعيدة في سبتمبر ١٨٤١) ومن عقاب عدد كثير من السكان : ففي عهد بيجو ألقي القبض على جميع الخلق الذين كانوا في الزمالة واعتبر ذلك الاختطاف مفخرة عندهم . كما تطلعنا تلك الوثائق على الفتك بالونوغة وببو طالب عام ١٨٤٦ وعلى الملحمات التي ذهب أولاد رياح وشرفاء الظهرة ضحيتها وقد سجلوها ((كاجراءات شديدة)) وقد تبين لنا ما يفهم من وراء هذه التسمية . وبالاضافة الى ذلك نذكر اكتساح الغلات مثل الذى أمر به بيجو في أولاد دفلتان في جبال ورسنيس في ٢٦

ماى ١٨٤٥ ((لحمل جميع القبائل على الطاعة والاستسلام)) ٠ (٢٦) انه لغصب منظم ، غصب المواشي وما يتبعها : اغتصب بيجو في فنكه بأولاد دفلتان ٣٠٠٠ رأس من الانعام وسبى عددا كبيرا من النساء٠ وفي الاوراس، في ماى ١٨٤٥ شن دربيون غارات ضد قبيلتي الاوجانة وأولاد سعيد ، وفي نوفمبر فتك بسكان نواحي وهران الذين لجأوا الى الطزارة والحقهم خسائرة جسيمة٠ كما فتك بالسكان العزل لاخذ ((الثـأر)) من الذين كسروا سرية منتانياك في سيدى ابراهيم ؟ في عام ١٨٤٦ كل يوم ((تلتحق جنودنا ببطن من بطون أولاد نايل وينتزعون منه قطعانا هامة من الغنم)) وفي أبريل أخذ من قبيلة مويدات في جنوبي المدية ((٥٠٠ من الغنم و ٣٥٠ من البقر و ٥٠ من الابل)) وفي ماى أرغمت قبائل جبل عمور ((في ظرف ثلاثة أيام بدفع جزية تبلغ ٣٠٠٠ من البقر و ٧٠٠٠ من الغنم)) وفي نفس تلك المدة شن جنود غارة في أرض المغرب ((وغنموا ٧٠٠ من البقر و ٢٠٠٠ من الغنم و ٧٠٠ رأس من الدواب و ٣٠ جملا)) أخذوها من ثلاث قبائل من ضواحي تلمسان لجأت الى تلك الارض٠ ثم أعادوا الكرة وأخذوا منها ((١٠٠٠ من البقر و ٠٠٠ ١٥ من الغنم وألقوا القبض على ٧٠٠ أو ٨٠٠ شخصا)) ٠ ثم توغلوا في الجنوب وعاقبوا قبيلة حميان لاستقبالها الامير وسلبوا منها ، زيادة على ٤٠٠٠ رأس من الغنم التي أخذت منها عام ١٨٤٦ ((٠٠٠ ٣٣ و ٥٠٠ جمل والخيل والخيام وألقوا القبض على عدد كبير من الرجال)) وذلك في ١٣ يناير ١٨٤٧ ٠ وفي شهر جوان من نفس السنة شنت غارة على بطن من بطون نممشة في أقصى البلاد لخروجهم من الطاعة وأخذ منهم ((٠٠٠ ٢٠ شاة و ٨٠٠ ثور و ٥٠٠ جمل)) ٠

يضاف الى تلك الغارات والى نهب الاموال وأسر الرجال تخريب القرى : فهكذا في عام ١٨٤٥ أرغم أولاد عبدى في الاوراس على الاستسلام ((بعد أن رأوا قراهم تأكلها النار)) وفي ١٠ يناير ١٨٤٧ جاء دور أولاد يونس في الظهرة الذين اتهموا بايوائهم بومعزة٠ وفي ١٣ يناير كان دور ستة دوائر من أولاد نايل وفي ١٥ من نفس الشهر كان دور دوار آخر ((فخرّب لتفادى كل محاولة)) يضاف الى أعمال التخريب والنهب والسلب الغرائم التي فرضت على السكان بعد نكبتهم : نذكر منها ٠٠٠ ٥٨ فرنك ذهبي ألزمت بلزمة بدفعها في مدة عشرة أيام سنة ١٨٤٤ ، وغرامة فادحة أخذ سانت أرنو من قبيلتي بني حيجة وبني معدون في تنس عام ١٨٤٥ بعد قيامه بعملية التدخين ، وغرائم أخرى أخذت في بلاد القبائل من قبيلتي فليسات البحر وبني وقنون بعد احراق غلاتهم وقراهم ، و ٠٠٠ ١٢٥ فرنك أخذت

(٢٦) جدول المؤسسات الفرنسية في الجزائر٠

من بني شقران في ناحية وهران . وفي سنة ١٨٤٦ ألزمت قبيلة أولاد عبدى بدفع مبلغ ٢٠ ٠٠٠ فرنك بعد احراق قراها ، وقبيلة حرار في الشط الشرقي بدفع ٢٠٠ أو ٣٠٠ فرنك عن كل شخص (مبلغ يساوى ما يأخذه جزائرى متوسط أجرة اليوم في عامين) . وألزمت قبيلة حموشة في بلاد القبائل الصغرى بغرم ٢٠ ٠٠٠ فرنك . وقبيلة أولاد سيدى يحيى في تبسة بغرم ٣٠ ٠٠٠ في ظرف ثلاثة أيام . وقبيلة في جنوب سكيكدة بغرم ٥٥ ٠٠٠ من أجل قتل قائد . وفي ١٨٤٧ نزلت المصيبة بأولاد جلال في الزيبان فغرموا ٥٠ ٠٠٠ فرنك . في ١٠ يناير بعد محاولة بومعزة دخول أرضهم .

لئن استطاع الشعب الجزائرى الصمود أمام تلك الاعمال التعسفية فبفضل عزمه وقوة ارادة لا نستطيع تقديرها الا اذا تذكرنا أن جيش افريقيا قد بلغ عدد جنوده عام ١٨٤٦ – ١٨٤٧ لمجابهة الثورة العامة ١٠٦ ٠٠٠ رجل أى ازداد بما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ رجل على ما كان عليه في المدة التي كان فيها عبد القادر يملك بلادا منظّمة وجيشا . معنى ذلك أنه كان اذ ذاك في الجزائر جندى فرنسي في مقابلة ثلاثين من السكان وأن ذلك الجيش الجرار لم يستطع اخضاع الشعب حتى باستخدام تلك الاساليب الارهابية التي عممت في كل البلاد . ولئن لجأت فئات الى استسلام شكلي بعد فقد كل مواردها فلانها لم تبق لها وسائل للخلاص من الشر الذى يهددها سوى استئناف الكفاح ضد الذين أرغموهم به كلما وجدوا لذلك سبيلا .

كانت نتيجة استمرار المقاومة حتى بعد استسلام عبد القادر وبن سالم وبومعزة وأحمد بايْ وبعد غزو الاراضي التي بقيت خارجة عن الطاعة سنة ١٨٤٧ ، امتداد استعمال القمع والارهاب الى القضاء على موارد الاهالي قضاء مبرما ، بعد ثورة ١٨٧١ . وتحقق ذلك بالعجز عن الانتاج والاستغلال وباكتساح الامتعة والاعراض الدائمة وبالسلب الذى كان يتفاقم يوما بعد يوم لصالح الاستعمار .

الصمـود والثـورات والقمـع
الـى انهـاء الاحتـلال

في وقت استسلام عبد القادر لم يكن القطر الجزائرى كله خاضعا للحكم الاستعمارى : فضلا عن البلاد الصحراوية التي لا تتم الهيمنة عليها الا في بداية القرن العشرين ، كانت المجتمعات المدنية أو الاقطاعية في بلاد القبائل محافظة

على استقلالها وبامتدادها من المتيجة الى سكيكدة، حاجزا مانعا للمواصلات بين الساحل وداخل البلاد، ولم تستطع القوة الاستعمارية التغلب عليها الا بتطبيق الاساليب التي تعودت استعمالها من تخريب وتدمير. فتحتم عليها أن تستبقي في سنة ١٨٥٩ عددا من الجنود يبلغ ٨٣٠٠٠ رجل، أى أكثر من العدد الذى كان في زمان دولة عبد القادر.

فيما بين سنتي ١٨٤٨ - ١٨٥٠، لجأت الجمهورية الثانية الفرنسية، لمجابهة الثورات المستمرة، الى أساليب القمع التي لا تقل قساوة وفظاظة عن التي استعملتها المملكة البرجوازية قبلها: فهكذا نزلت المصيبة على أقوام الجنوب من الاقليم الوهراني الذين الفوا حول أولاد سيدى الشيخ وثاروا، وعلى أقوام الاوراس والزيبان وعلى الزواغة في شمال قسنطينة، وزواوة جرجرة. وفيما يخص تخريب المساكن والقرى نذكر ١٣٠ خيمة لبني سنوس ومنهم بطن تمكسالت بقرب تلمسان الذى ضرب عليه الحصار في شهر سبتمبر ١٨٤٨ وخرب ونهبت كل أموال أهله لا من أجل امتناعهم من أداء العشر. كما نذكر نكبة ((دشور)) أوجانة في الاوراس ونكبة قصور مغرار طهطاني وفوكاني في قبيلة أولاد سيدى الشيخ في تواريخ ١٥ - ١٦ - ١٧ أبريل ١٨٤٩ دون أن يقع قتال. ونكبة زاوية عزيز في جنوب المدية. لكن النكبة الكبرى نزلت بقرى زاعتشة في الزيبان وبقرى نارة في الاوراس عقابا لهم لصمودهم. ففي زاعتشة التي أخذت بعد هجوم فاشل وبعد حصار طال أربعين يوما في نوفمبر ١٨٤٩.

((خربت الديار بعدالقتال وبعد سقوطها الواحدة تلو الاخرى، وقتل كل من كانوا يدافعون عنها بلا استثناء. أما في نارة كل من اعتصموا بها أقتلوا رميا بالاسلحة أو ماتوا بسقوط سقوف المنازل عليهم: طال اكتساح ذلك الملجأ مدة سبع ساعات)) (٢٧)

انصبت الغرائم على الاهالي سنة ١٨٤٨ من جديد في بني زقزوق وأولاد دفلتان في الورسنيس الذين تمردوا وفي بني مناد الذين طردوا جباة الضرائب وفي ربغة وبني حسن في تيطرى الذين امتنعوا من دفع الضرائب وطردوا القائد. كما انصبت الغرائم عام ١٨٤٩ على بوسعادة حيث أقيمت الحواجز في دروبها لمنع الدخول وعلى أولاد فراج في ناحية بوسعادة فغرموا ١٠٠٠٠ فرنك وعلى أولاد

(٢٧) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

سلطان وأولاد سيلام في الورسنيس ، ومن جديد على أولاد يونس في الظهرة ، وفي سنة ١٨٥٠ على الحراقطة والشعنية في جبال الحضنة الذين ثاروا على الاقطاعي المقراني. تكررت الاغتيالات. ففي ١٨٤٨ وقع الفتك بقبيلة حميان على أنهم لم يؤدوا غرامة ١٠٠٠٠٠ فرنك التي فرضت عليهم بتمامها: فاغتيل سكان عشرة من دوائرها . في عام ١٨٤٩ سلبت أغنام ثلاث قبائل في الجهة الوهرانية وأغنام بطن من نممشة . وفي ١٨٥٠ نهبت أموال قبيلتين نازلتين بحدود المغرب فأخذ من كل منهما ٣٠٠٠ شاة.

ان تلك العمليات لم تكن بدون تقتيل: ان عملية جمع العشر في بطن من بطون بني سنوس في ٢٧ سبتمبر ١٨٤٩ وحدها أدت الى قتل ((أربعين من رجالهم وأسر أربعة رجال و ٢٩ امرأة من نسائهم. كانت تلك الاساليب هي الوسائل الوحيدة التي يسرت بالفعل غزو البابور من بلاد القبائل ابتداء من سنة ١٨٥١ وجرجرة حوالي ١٨٥٧ . فأضافت عمليات التخريب الى التي كانت تابعة للمعركات الضارية.

لقد تبين منذ ١٨٤٨ أن استسلام بن سالم لم يكن معناه خضوع سكان جبال القبائل امتنع منية في ضاحية بجاية من أداء الخراج وطردوا قائدهم ، فاستوجب عقابهم شنّ غارة واحراق قراهم. وفي صومام كانت سنة ١٨٤٧ موسومة بغارات شديدة الوطء ضد الممالك القبائلية القديمة مملكة بني عباس، ومملكة زواوة ، ففي الكرة الاولى أسفرت الحملة عن اجتياح قراهم وذخائرهم. وفي سنة ١٨٥٠ دارت الرحى على نهر السبو فخربت قرى تغرة وعلى وادى قرقور فأحرقت فيه قرى بني أمل.

ابتداء من عام ١٨٥١ شن سانت. أرنو غارات مبيدة عبر القبائل الصغرى حيث لم يسبق له أن يحارب الا بجيش متفوق العدد بكثير: في ١٠ ماى دخلت جنوده الساحل وأحرقت قرية سلوم وقتلوا جميع من اعتصم بها. وفي ١٢ ماى أحرقوا قرى بني ميمون وأولاد عسكر في مجرى الواد الكبير السفلي. وفي ١٩ ماى خربوا في بلاد بني عمران أكثر من خمسين قرية محفوفة بالمزارع والبساتين. وفي ٢٥ و ٢٧ دخلوا أرض بني فوتال في جيجل وقتلوا خلقا كثيرا وأحرقوا قراهم بدون خسارة. وفي ٩ جوان في غربي جيجل أحرقوا ثلاث قريات لبني عيسى ، ومثل العدد في جويلية لقبائل جلابة وأولاد عيدون وعشاش بين الوادى الكبير والقل.

في نفس المدة شنت غارة ضد بوبغلة في وادى قرقور وكانت نتيجتها سقوط قلعة بني عباس في ٨ جويلية وفي أثناء تلك الغارات أحرقت في ٢٣ ماى ست قريات بقرب الميس في الصومام كما أحرق في ١ جوان عدد كبير من القرى لقبيلة غبولة على نهر بوسالم وفي ٢٥ جوان كان دور قرى أوزلاقن وفي ٣ جويلية دور قرى بطن من بطون بني عيدل وكان ذلك الاجتياح متبوعا باحراق الحصد لاسيما في أرض بني أمل وأرض بني عيدل.

بيد ان عمليات التخريب والاجتياح المتكررة لم تكن لتصد القبائل عن المقاومة: لقد أعادت السوارى الكرة في السنة اللاحقة، فأحرقت في الوادى الكبير حصائد أولاد عيدون وحصائد مشات وخملته من قراها. واحدى عشر من ضيعاتها. ولئن جنح الاقطاعيون مثل سي جودى شيخ زواوة جرجرة الى الخضوع والاستسلام فان القروبين قد صمدوا مدة خمس سنوات في نفس الجبال للدفاع عن أراضيهم ضد الغزاة. ففي كل سنة كان مرور السوارى الفرنسية المجحف يستأصل مواردهم بافساد أشجار تلك المنطقة الفاخرة بفواكهها وافسدوا سائر الانتاج لمدة سنين، لكنه لم يستطع تحطيم الصمود الا بالقضاء على أسباب المعيشة.

في أثناء الحملة على بلاد القبائل سنة ١٨٥١ كان سانت ـ أرنو يقر:

((تركت ورائي حريقا هائلا: أحرق نحو مائتين من القرى، أجحفت جميع البساتين وقطعت جميع أشجار الزيتون)).

لما كان الحصار ومنع الاسواق في القبائل الكبرى لتجويع الخلق بلا نتيجة سوى تحريض السكان على التصميم على الصمود، حمل ٦٠٠ ١١ رجل من ٣ جوان الى ٦ جويلية على نهر السبو الاعلى وشنوا غارات ضارية قبل أن يقوموا بعمليات التخريب الواسعة النطاق.

هدمت منازل السكان في كل مكان .... وقطعت الاشجار المثمرة وأشجار التين والزيتون.

ان ذلك العنف الوحشي وقتل بوبغلة في ديسمبر ١٨٥٤ لم يحصل منهما سوى سنة واحدة من الهدوء.

في يناير ١٨٥٦ ثارت بلاد القبائل من جديد من نهر السبو الى البابور رغم ما كانت تعانيه من الحصار وتحركت القيادة العسكرية بجيشين لقمعها وعقابها : ((فأخذت القرى وخربت ، وقطعت الاشجار المثمرة)) .

وفي التالي ألزم الوالي رندون (RANDON) بجمع ٢٥٠٠٠ رجل في الكتلة الجبلية عام ١٨٥٧ . سقطت قرية أشريدان في ١٤ جوان غير أن سقوطها لم يوقف الحرب التي استمرت الى ١٢ جويلية .كانت المقاومة ضارية .وكان كل صمود مقابـلا باحراق القرى واجحاف الغلات ونهب الاموال ولم تنج منه القبائل التي كانت مستعدة للاستسلام . لقد ذكر بريسون الجرائم التي ارتكبها الجنرال يوسف الذى رفض استسلام قبيلة قائلا :

((هناك عن يسارنا الكولونان الشجاع الذى لم يحصل على شيء فلنترك له هذه القبيلة ليفترسها وتسجل له مفخرة ثم نعطيهم الامن)) . (٢٨)

كان ذلك التخريب وذلك الاجحاف العديمي النفع يعبران عن قصد تحطيم اقتصاد الاهالي والقضاء عليه قضاء مبرما لتعويضه في أوسع ما أمكن من الاراضي باقتصاد استعمارى . لقد صرح بيجو قبل توليته قائلا :

يلزمنا أن ننزل المعمرين في كل مكان كانت مياهه عذبة وأرضه خصبة دون أن نسأل عن ملاكها : يجب أن توزع عليهم أملاكا خالصة . ان الهجرة التي أكره عليها السكان وأدنى معصية ظهرت منهم وصمودهم لسلطة لا يلزمهم أى شعرى الاعتراف بها وبالاحرى الثورة على المحتل كانت فرصة لتثقيف الاملاك ومصادرتها بمقتضى الامر الملكي الذى صدر في ٢١ جويلية ١٨٤٦ . بينما كان يتواصل توسع الاحتلال في بلاد القبائل وأثناء الاعوام اللاحقة كانت الثورات تتيح الفرصة للسلب والاكتساح : ففي سنة ١٨٥٢ كان قيام سكان شرقي قسنطينة متبوعا بضرب الجزية على قبيلة الحراقطة وأخذ ١٦٠٠٠ شاة و ٨٥٠ بقرة منهم ، وألزم لحنانشة بدفع ١٢٠٠٠ من الغنم وألزمت الاغواط بدفع ٢٩٠٠٠ من الغنم و ٣٧٠٠ مـن الابل أخذت من قبائل الجنوب : ورقلة والاغواط وأولاد ساسي ومسعاد وأولاد سيدى الشيخ . (٢٩)

---

(٢٨) ديريسون : سبق ذكره .

(٢٩) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر .

ما ان تم ، احتلال جبال جرجرة حتى قامت الجموع سنة ١٨٥٨ و ١٨٥٩ في الوادى الكبير وفي الاوراس و بلزمة من جديد ، وكذلك بصفة خاصة في اقليم وهران عند حدود المغرب حيث أرسل عدد كبير من الجنود ضد بني سناسن. في سنة ١٨٦٠ استمرت الحرب في الوادى الكبير الذى كان اجتاحه سانت أرنو عشر سنوات قبل. شمل القتال كل البلد الكائن بين ميلة وجيجل بينما ثار سكان التوات والشعانبة في الجنوب . اذا استثنينا سنة ١٨٦١ لم يمض عام دون أن تضرم نار الحرب في طرف من أطراف الجزائر ، حرب يتبعها موكب من العقوبات والغرائم الفادحة.

التهبنا نار الحرب من جديد سنة ١٨٦٤ بعد مناداة أولاد سيدى الشيخ بالجهاد فاستطاعوا القضاء على السرية التي كان على رأسها الكولونيل بوبريتر (BEAUPRETRE) قرب البيض. وفي فصل الربيع لبّى جميع أهالي الهضبات العليا دعوة الجهاد وألحقوا السوارى القمعية خسائر جسيمة وانضموا الى قبائل وادى مينة. وفي الخريف امتدت الثورة الى تل وهران وتل قسنطينة. ولقد استوجب قمعها حضور أعداد كبيرة من الجنود بلغت سنة ١٨٦٤ – ٩٢٨٢٧ رجل ومواصلة العمليات العسكرية سنة ١٨٦٥ في ناحية سطيف والجنوب الوهراني. الا أن العودة الى استخدام أساليب الابادة كانت الوسيلة الوحيدة لامكان القوة الاستعمارية من فرض سلطتها من جديد : فكان اكتساح نخيل قبيلة البيض سيدى الشيخ وسلب أغنام حرار و ٣٠٠ من الابل و ١٥٠٠ من البقر للسكان البدو في جنو ب الجزائر وافساد الابار ووسائل الرى ، ذلك في حين كان يدعي فيه نابليون الثالث أنه المحافظ على ((مملكة عربية)) لاقناع الجزائريين بقبول السلطة الاستعمارية.

فهكذا كانت الثورات الدائمة التي تسبب في اثارتها الاستعمار بسلبه الاراضي الجزائرية وقد كان يذكيها اليأس الذى استولى على الاهالي من جراء السلب والاجحاف وأساليب القمع الوحشي الذى كانوا يعانون به ، قائمة لا تنطفىء نيرانها الا بتعميم تخريب اقتصاد الاهالي الذى استوجبه قمعها . ولئن كانت سنوات ١٨٦٦ – ١٨٧٠ بلا حدث تستحق الذكر فلانها كانت سنوات المجاعة.

القضاء على اقتصاد الجزائر
بحرب أربعين سنة

لم تكن الحالة المالية لاقتصاد الغزو مقصورة على القضاء على الاقتصاد المحلي . ففي وقت كان اقتصاد الاستعمار لا يتمثل الا في شيء ضئيل كان معنى ذلك التخريب منع الاقتصاد الجزائري من الانتاج مدة طويلة .

لقد كان سبب تحطيم اقتصاد الاهالي بلاشك سلب خير الاراضي غير أن الشر الكبير كان ناشئا عن عمليات الاجحاف وعن اختلال العلاقات التجارية لعشرات من السنين . لم يكن افقار البلاد دفعة واحدة بل كان مستمرا وسيتواصل حتى بعد الامبراطورية الثانية بينما كان الانتاج الاستعماري في طريق النمو منذ عهد بعيد . وعليه كان من الصعب اختيار سنة معينة لضبط نتائج الحرب لكن في امكاننا أن نتبيّن الاجراج التي امتد مفعولها الى أيامنا .

تخلف الاقتصاد البلدي

يتمثل ذلك التخلف في تخريب المدن وفي انحطاط الاقتصاد وانحطاط المجتمع الحضري التقليدي انحطاطا كليا . ففي أثناء الحرب خرج عدد كبير من المؤسسات المدنية بصفة لا تسمح لها بالنهوض كما كان الحال في طازة وتاكدمت وفي بوغار بدرجة أقل ، وفي مدن أخرى استبدلت السكان الاصليين بسكان أوربيين . وكان ذلك الاستبدال يرجع الى عوامل عديدة ، منها الافساد المادي ; خربت سعيدة واحرق معظم المدية ومليانة ومعسكر . كما أفسدت المؤسسات والاجهزة في مليانة . ((كان الحريق والهدم التابعان للغزو سببا في افساد أنابيب توزيع الماء والبلاليع في عدة مواضيع . وفي المدية كسرت القناة التي كانت تمون المدينة بالماء . في مليانة وتلمسان ومعسكر كان أول عمل شرع فيه من أجل الاعمال العسكرية هدم عدد كبير من الديار لفصل الاسوار ولشق طروق مستقيمة وحتى في مدينة الجزائر هدمت الديار في أحياء باب عزون وباب الواد من أجل شق طروق جديدة ، وكانت الديار المهدومة تعد بالمائات .

وكان العامل الثاني في الاستبدال المذكور سابقا الهجرة أي هروب السكان أمام الجنود الفرنسيين : لما دخلت الجنود شرشال والمدية ومعسكر ومليانة وتنس وجدوها خالية من سكانها ، وحتى اليهود خرجوا من مليانة وهربوا الى جبل بني

مناصر مع مواطنيهم المسلمين. يقدر عدد المهاجرين من الجزائر وتلمسان وقسنطينة بثلث سكانها. فصودرت أملاكهم وكان عددها ٨١٢ عمارة في معسكر و ٤٩٠ في مليانة ومثل العدد في المدية و ١٠٣٣ في تلمسان و ٦٠ في جيجل الخ..

خلقت أوضاع اقتصادية جديدة لم تساعد على النهوض بل بالعكس. كان انعزال السكان في أرياف أصابها الجدب والفقر، واستيطان التجار الاوربيين الذين يبيعون المحصولات الصناعية المصدرة من فرنسا، وفقدان الزبناء المدنيين الذين هاجروا، وانفكاك نظام جمعية المحترفين، وقدرة الموارد المالية كان كل ذلك يحكم بالانحطاط على الانتاج الصناعي، وعلى المبادلات التجارية. ففي قسنطينة مثلا:

من جراء الخسائر التي سببتها الحرب والهجرات العظيمة التي تلت الاحتلال الفرنسي انخفض عدد السكان الى ٢٠٠٠٠ نسمة من بينهم بضع مائات من المسيحيين و ٣٠٠٠ يهودي والبقية مسلمين. وكان لنفس تلك الاسباب، كما هو متوقع، أثر شيء في النشاط الصناعي والتجاري في تلك المدينة، تركت المؤسسات الرئيسية فيها وتعطلت علاقاتها مدة مع القبائل. (٣٠)

فحسب الوثيقة السالفة الذكر، اشتد تعرقل الانتاج بسبب ارتفاع أسعار المواد الاولية نحو ارتفاع سعر جلود الضأن من ١٥،٠ فرنك الى ٥٠،٠ والصوف من ٧٥،٠ الى ٥٠،٢ فرنك فمن جراء ذلك انخفض عدد ((الحياك)) المبيعة سنة ١٨٤٠ الى ثلثه. وجاء في وثيقة سابقة مؤرخة في ١٨٣٧ أن في عامة الاقليم القسنطيني.

قدوم الاوربيين وتزايد عددهم قد كان وبالا على التجارة الصغيرة.. كما أن هجرة أكثر الاغنياء المسلمين، وهدم الديار لتسوية الطروق وارتفاع أثمان الكراء قد كانت ضربة قاسية للبعاة المسلمين. (٣١)

لم يكن انحطاط النشاط ذلك مقصورا على تلك الناحية، انه قد لوحظ أيضا في مدن ذات أهمية كبيرة مثل الجزائر ومعسكر الخ.. وبقي ذلك النشاط معطلا مدة طويلة دون أن يعوض بنشاط الاوربيين الذين قصروا جهودهم في المدن

(٣٠) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.
(٣١) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

القديمة وفي المراكز الجديدة على كسب الاموال عن طرق غير شرعية وبيع الامتعة للجنود حول المعسكرات. لقد كان هذا الامر منصوصا بتنديد في التقريرات الرسمية فيما يخص جميع المنشآت كسطيف والاصنام وغيرهما.

على هذا لن يعود عدد سكان المدن المسلمين الى ما كان عليه في عام ١٨٣٠ قبل مدة طويلة: قبل ١٩٠٦ فيما يخص الجزائر، وقبل ١٨٧٢ فيما يخص القليعة وشرشال وقبل ١٨٩١ فيما يخص تلمسان. أما معسكر فانها استرجعت عدد سكانها عام ١٩٠١ وقسنطينة عام ١٩١١ . بيد أن مليانة لم تسترجعه الى يومنا هذا. أما الجزائر فرغم مازيدت به من الاوربيين لم تسترجع عدد السكان الذين كانوا يسكنونها قبل احتلالها الا في عام ١٨٦١ . وقسنطينة في عام ١٨٧١ ومعسكر في عام ١٨٧٦ وتلمسان في عام ١٨٨٦ .

اذ كان تحطيم اقتصاد المدن نتيجة دائمة للغزو.

تخلف اقتصاد الارياف

لئن كان تخلف النشاط الزراعي والرعائي غير بارز لعدم امكان ضبطه فانه أمر لاشك فيه. حسبنا أن نفكر في ضخامة اجتياح المواشي والغلات والبذور وفي الزام سكان الارياف حمل السلاح والتخلي عن أراضيهم وحتى الهجرة الى المغرب.

ان خسائر المواشي بين ١٨٣٠ و ١٨٤٥ فحسبا، التي سببها القمع كانت تقدر بـ: ١٨ مليونا من الغنم و ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ من البقر ومليون من الابل. أي ثلاثة أو خمسة أضعاف أعداد الانعام والغنم في أيامنا. اذا فكرنا في أن سلب المواشي قد استمر بسرعة مماثلة مدة أكثر من أربعين سنة يمكننا أن نقدر أن هذا المال قد تكرر تكوينه ست أو ثماني مرات في مدة أربعين سنة. ان الاحصاءات الفرنسية رغم أنها كانت متكاملة أكثر فأكثر على مرّ السنين، قد سجلت تخلفا في عدد الاغنام بين ١٨٥٤ (العام الذى لم تدخل فيه بلاد القبائل في هذا الاحصاء) و ١٨٦٤ : انخفض مثلا عدد الاغنام من عشرة ملايين الى سبعة ملايين ونصف. وان أدرجنا في الحساب أن مجاعة سنة ١٨٦٧ وحدها قد نقصت هذا العدد بنصفه يتضح لنا بسهولة أن خسارة المواشي في ظروف الحرب كانت فادحة. ان الاعداد التي قدمت في سنة ١٨٦٤ لا تمثل حقا الا مجموعا ضئيلا بالنسبة لما كانت في سنة ١٨٣٠ .

لقد نقصت الاراضي المزروعة نقصا فادحا: ان ثورة ١٨٦٤ – ١٨٦٥ خفضت المساحات المزروعة الى ربعها (من ٠٠٠ ٢١٠ ٢ هكتار سنة ١٨٦٣ الى ١٤٩٧٠٠٠ سنة ١٨٦٥) كما أن مجاعة ١٨٦٧ نقصتها بنصفها (من ٠٠٠ ٩٤٥ ١ هكتار سنة ١٨٦٦ الى ٠٠٠ ١٩١ ١ سنة ١٨٦٧) من أجل قلة اليد العاملة. يمكننا أن تتبين الاخطار التي جرتها هجرة الاراضي في أثناء الحرب الاستعمارية جهات بكليتها قد هجرت ولم تعد اليها سكانها الا بعد عشرات من السنين. تلك هي الحالة فيما يخص السهول الوهرانية: قبيلة هاشم في سهل أغريس، وبني عامر في نواحي سيدى بلعباس وعين تموشنت، وأولاد رباح وبني ورنيد في ضواحي تلمسان كلهم هجروا بلادهم ونزحوا عشرات عشرات من الالاف الى المغرب تاركين أراضيهم بائرة مهملة، هذا وقد قتل المغاربة عددا كبيرا من أهل بني عامر. قد اعتبرت الاراضي المهجورة أملاكا شاغرة وثقفت وضمت الى ادارة الاملاك العمومية دون أن توزع أو تمنح فورا، فبقيت هكذا مهملة. تناول نفس المصير أراضي السكان الذين ذهبوا ضحية الابادة. في كل سنة كان احراق الغلات في مساحة تختلف، يسبب نقصا في الانتاج بقدر ملموس. وفي الجهات المحفوفة بقيت الاراضي مهملة ولم تزرع. ونذكر أخيرا أن الخسائر البشرية في الحروب حرمت المزارع من اليد العاملة. ان كمية غلات سنة ١٨٥٤ التي أحصتها السلطات الفرنسية – باستثناء بلاد القبائل التي لم يتم احتلالها وقتئذ – كان يتمثل مبلغها في مجموع ٥٢٠٠ ٨ هكتولتر من الحبوب (أى ٠٠٠ ٠٠٠ ٧ قنطار) في مساحة ٧٠٠٠٠٠ هكتار فيما يخص الفلاحة الاهلية. يمكننا أن نتبين مبلغ انخفاض ذلك الانتاج بالنسبة الى ما كان عليه في أيام الهدنة اذا لاحظنا أن في سنة ١٨٦٣ كانت ثلاث سنين من الهدنة كافية لرفع كمية نفس المحصول الى ٠٠٠ ٥٠٨ ٢٥ هكتولتر (أى ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ قنطار) في مساحة ٤٥١٠٠٠ ٢ هكتار. والحق يقال: كان هذا المبلغ يشمل عامة الوطن والظروف ميسّرة.

بالنسبة الى ذلك التخلف الخطير كان التعويض الذى حققه المعمرون بزرع الاراضي تافها: اذ يتمثل ذلك التعويض في عشرة في المائة من مجموع الانتاج في سبعة أو ثمانية في المائة من الاراضي سواء في سنة ١٨٥٤ أو في سنة ١٨٦٤. وعلى أى حال كان مبلغ الاراضي المصلحة ضئيلا بالنسبة الى الاراضي الخصبة التي يزرعها الفلاحون قديما: كانت مساحتها في عام ١٨٦٤، ٣٠٢ ١٣٣ هكتار من ٠٠٠ ٥٦٧ هكتار التي نقلت الى المعمرين، والحال أن بعض تلك الاراضي بقي مهملا من أجل الحرب. ويضاف الى ذلك قطع الاشجار المثمرة في بلاد القبائل وكان لذلك الاجحاف نتائج خطيرة في انتاج محصول أساسي كالزيت.

يتبين اذن أن نتائج الحرب الاستعمارية فيما يخص الانتاج الزراعي تتمثل في تخلف خطير بالنسبة الى ما كان عليه سنة ١٨٣٠ لعامة القطر الجزائرى . يفسر ذلك التخلف بافقار الاقتصاد المحلي بصفة منكرة بسبب غصب خير الاراضي من جهة واخلال نظام المجتمعات الريفية من جهة أخرى.

التخلــــف البشــــرى

لم يكن التخلف البشرى أقل من التخلف الاقتصادى. وكان سببه الهجرة والخسائر البشرية في أثناء الحروب ، وابادة أقوام بكليتهم والمجاعات الناتجة عن اخلال الاقتصاد واتلاف الارزاق والعروض الضرورية وعن غصب الاموال.

نعم ليس لدينا أى احصاءات للخسائر البشرية التي أسفرت عنها الحروب وعمليات التقتيل لكن في امكاننا أن نتاكد أن تلك الخسائر عظيمة: الخسائر التي سجلت في الملخصات التاريخية لقائمات الموءسسات الفرنسية في الجزائر. كانت وحدها تقدر فيما يخص أهم المعارك بعدد ٢٠٠٠ قتيل في ١٨٤٠ ، ٨٠٠ في ١٨٤١ ، ٤٨٠ في ١٨٤٢ ، ٩٥٠ في ١٨٤٣ ، أكثر من ٦٠٠ في ١٨٤٤ ، ١١٣٦ في ١٨٥١ ، ٨٨٠ في ١٨٥٢ الخ... والحالة أن تلك الخسائر لم يقع احصاوءها الا في حالات خاصة. ففي غالب الاحيان كان يشار اليها بعبارة ((خسائر ملموسة)) أو ((خسائر عظيمة)) كما هو الامر فيما يخص معركة جوهرية كمعركة موزاية في سنة ١٨٤٠ .

وأحيانا لا يشار اليها بأية عبارة كما هو الحال فيما يخص معركة باب طازة (في الطـرارة) في أبريل ١٨٤٢ التي أسفرت ، حسب أزان ، عن ٢٠٠ قتيل في موقف عبد القادر. والحالة أن عدد القتلى في أكبر المعارك فحسب ، كمعركة المقطع في ٢٨ جوان ١٨٣٥ ، قد أحصي ، حسب ما نص عليه أزان بين ١٨٠٠ قتيل جزائرى و ٢٠٠٠ . وفي الحملة على مخيم التافنة في ٢٥ أبريل ١٨٣٦ كانت الخسائر ٢٠٠٠ بين القتلى والجرحى ، وفي السكاك ، في ٦ جويلية ١٨٣٧ كانت تقدر بعدة مائات من القتلى والحال أن تلك المعارك الكبيرة كانت مسبوقة ومتبوعة بمناوشات يومية كانت الخسائر فيها ثقيلة: كانت معركة المقطع مثلا مسبوقة يومين قبل وقوعها بمعركة بوسماعيل ، وكان احتلال معسكر في نفس السنة مسبوقا بمناوشات في السيق والهبرة طالت ثلاثة أيام. وكان احتلال تلمسان سنة ١٩٣٦ متبوعا بثلاث معارك طالت اثنى عشر يوما مات في يوم واحد منها ٣٠٠ شخص. ويضاف

الى تلك المعارك المناوشات ومقاومة العصابات التي عوضت المعارك الكبرى على مرّ السنين مع تلاشي عيش عبد القادر وعدم قدرته على مقاومة واسعة النطاق: في أثناء حملة سانت أرنو على القبائل الصغرى سنة ١٨٥١ كلما دخل أرض قبيلة كانت معركة ضارية أودت بحياة العديد من تلك القبيلة وضعفت صفوفها. وفي سنة ١٨٥٧ نلاحظ نفس الشيء في حملة راندون على بلاد القبائل الكبرى. شهدت ثورة ١٨٦٤ – ١٨٦٥ ، معارك ضارية طال القتال فيها يوما أو عدة أيام وعليه فلا نغالي اذا قدرنا عدد القتلى في ساحة القتال بمعدل سنوى يتردد بين العشرة آلاف وعدة عشرات ، وهذه الاعداد تمثل في مدة أربعين سنة عدة مائات ألف من القتلى.

ازداد ذلك النزف تفاقما بابادة المجتمعات : لقد أودت عمليات الخنق بالتدخين سنة ١٨٤٥ بحياة ٢٠٠٠ شخص. وقتل أقوام آخرون عن آخرهم مثل ما وقع في زعاطشة وفي نارة مثلا. وكان كل اغتيال وكل اجحاف للغلات واحراق القرى متبوعا بتعذيب العديد من السكان غير المحاربين تعذيبا وحشيا يوءدى بحياتهم. كما أن أسر عدد كبير من الاشخاص (٤٠٠٠ أسير عقب أخذ زمالة عبد القادر) كان فرصة لقتـل كثير من البشر. فلا غرو أن الخسائر البشرية فيما يخص السكان غير المحاربين كانت تعد بالعشرات من الالاف.

أما الهجرة فكانت بالاخص تنحصر في سكان *الاقليم الوهراني* القريبين من الحدود المغربية : فمن جرائها خلت السهول الممتدة بين وهران وتلك الحدود من سكانها. وكانت تلك الهجرة سببا في نقص العمران بخسائر بشرية تقدر بالعشرات من الالاف نسمة.

أما الخسائر التي جرتها العواقب الاقتصادية كانت ، لامراء ، أثقل من ذلك . لا عجب في ذلك حيث أننا نعلم أن في سنة ١٨٤٥ مثلا كل غلات القبائل التي ثارت في الورسنيس قد أحرقت وأن كل استسلام قبيلة ، حسب النصوص الرسمية الموثوق بها ، لم يقع الا بعد انعدام كل أسباب المعيشة : تعددت المجاعات من أجل التخريب المتكرر واهمال الاراضي التابعة له ومن أجل غصب الاراضي والزام القبائل الخاضعة بالغرائم الفادحة ، لقد ورد في عرض حال حرر سنة ١٨٥٠ .

أن العرب بدأوا الان يفهمون أن السلم وحده يوفّر لهم الوسائل لترميم الاجحافات التي نشأت عن سنتين من المجاعة (١٨٤٨ – ١٨٤٩).

ان اعواز الموادر هو الذى زاد وباء الطاعون خطورة، ذلك الوباء الذى انتشر عام ١٨٦٧ الذى كان نتيجة سنتين من الجدب والذى هيأ الظروف لمجاعة أخرى: لم يعد السكان قادرين على تحمل مثل تلك الافات وأعراض الاحوال الرسمية تعترف أن الوباء كان أشد فتكا في الاهالي لعريهم وسوء غذائهم ولموت الاراضي وكان ذلك الهلاك متصلا بعدم الامن فيما يخص الانفس والاموال. وحسب نفس الاعراض كانت المجاعة التي حلت بالوطن من جراء ذلك سنة ١٨٦٨ تجبر السكان على النزول من الهضبات العليا، الى السهول طامعين في الحصول على القمح والشعير. لكن التل قد حلت به نفس المصيبة وبلغ الامر بسكانه أن غادروا دواويرهم أفواجا مكثفة وجاؤوا يلتمسون رحمة المعمرين. فاكتضت مدننا بتلك الاقوام الجياع ويقدر عدد الموتى ب: ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة. (٣٢)

كان عدد الموتى الذين سجلوا في دفاتر الحالة المدنية في بلدة صغيرة مثل مليانة التي كان يسكنها ٣٠٠٠ نسمة قد ارتفع الى ٨١٠ نسمة ١٨٦٧ والى ١٠٣ ١ سنة ١٨٦٨. لقد لوحظ بين احصاءات السكان التي أجريت سنة ١٨٦٦ والتي أجريت سنة ١٨٧٢ أن عدد السكان المسلمين قد انخفض من ٠٠٠ ٦٥٢ ٢ الى ٠٠٠ ١٢٥ ٢ أى نقص بعشرين في المائة في مدة ست سنين، على ضوء هذه الاحصاءات يمكننا أن نستبين الخسائر البشرية الباهضة التي تراكمت بسبب الحرب ان حسبنا أن تلك الطامة كانت نتيجة خمس وثلاثين سنة من الغزو المتواصل. ان نابليون الثالث نفسه كان وقت اتجاهه الى سياسة ((مملكة العرب)) واعيا بالامر لما كان يذكر رسالة بعث بها اليه فرنسي قاطن بالجزائر ((ذو خبرة واسعة فيما يخص الشؤون العربية)) سنة ١٨٦٥ وقال فيها:

الامر الذى يسترعي الانتباه هو كون البؤس الذى يحل بالاهالي يزداد بقدر ما يقتربون من المراكز الاوربية الكبيرة: بينما كانت القبائل الصحراوية غنية كان عرب التل مفلسين. (٣٣)

في سنوات ١٨٦٠ — ١٨٧٠ أى في وقت وقفت فيه الحروب المتتابعة يمكننا أن نحكم عن يقين أن الاقتصاد الجزائرى قد حطم بكليته بصفة منكرة دون أن يوجد له تعويض من نشاط الاوربيين. وبالاحرى كان ذلك الشر المستطير أشد وطءا

---

(٣٢) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

(٣٣) نابليون الثالث: رسالة الى الدوك دو مجنتة (ماك مهون) ٢٠ جوان ١٨٦٥.

على سكان الاهالي. ان ذلك الشر المحدق كان وحده يفسر انتهاء الصمود ولاسيما بعد تفاقمه اثر ثورة ١٨٧١ التي أحدثت مع شدة الملاك الذى أصاب السكان وهم الاراضي الشاغرة وأعطت حجة للمعمرين للاستيلاء على الاراضي الجزائرية. وقد كـان على ذلك الاشكال الاولى التي اتسم بها انحلال المجتمع الجزائرى.

التخلـف الاجتماعـي ورسـوخ قـدم الاقطاعيـة

كان انتصار القوة الاستعمارية على دولة عبد القادر انتصار الاقطاعية أيضا. كان الاقطاعيون أحلافا لتلك القوة كلما اتسع نفوذها منحت لعائلاتهم سلطتها وامتيازاتها ليكونوا أعوانا لادارتها.

ان تنظيم بايلك قسنطينة الذى يكون الجزء الاكبر من التراب الجزائرى الذى اندرج تحت حكم القوة الاستعمارية ابتداء من سنة ١٨٣٧ يمثل التظافر الذى حصل بين الاقطاعية والاستعمار، بحيث أصبحت الادارة تعتمد على ((شيوخ الخيام الكبيرة)). أقرّت السلطة الفرنسية أصحاب الاقطاعات الكبيرة الوراثية المقراني في المجنة وابن حبيلس في التل وابن عاشور في الفرجيونة وابن غانة في الزيبان وسمتهم خلفاء على الاراضي التي كانوا شيوخا عليها. ولئن كان هؤلاء الاقطاعيون مسمّين من طرف السلطة الفرنسية فان نفوذهم الوراثي بقي ثابتا في أسرهم. فالى يومنا هذا، ان استثنينا عائلة المقراني التي كانت رأس ثورة ١٨٧١، لا زالت السلطة الفرنسية تعين من بين ذرياتهم أعضاء المجلس المالي ونواب المجلس الجزائرى الذين يحملون ألقاب الاغا والباش آغا، انهم كما كانوا في العهد التركي مكلفون قبل كل شيء بجباية المغرم في اياالاتهم فبينما كان عبد القادر يعين أولائك الخلفاء بصفتهم موظفين لهم مرتب معين فان فرنسا بعد تعيينها لهم دعتهم أن يتقاضوا مرتبهم من رعاياهم.

كان الثلثان من المغرم يدفعان الى بيت المال والثلث الباقي يترك للخلفاء ويكون لهم شبـه مرتب لا يأخذون غيره. (٣٤)

كانوا يعينون الشيخ حسب هواهم وأطلقت لهم اليد في تنصيب من شاؤوا من ذويهم وأقاربهم. فهكذا توطدت علاقات اللامساواة وتعلق الاشخاص بروؤسائهم

---

(٣٤) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

بفضل مساندة سلطة أقوى من سلطة الترك، وتيسرت حيازة أراضي كان يطلق عليه اسم ((العـرش)) وبصفة أكثر من ذى قبل أصبح الفلاحون عمالا لاملك لهم على الارض التي يخدمونها.

استحكمت اللامساواة في الاوضاع وتفاقم أمرها : فبجانب الخليفة سمي القياد الذين تناول نفوذهم المجموعات التي كان يديرها ممثلوها الذين قد اعترف بهم الحكم التركي أو مجموعات منضمّة بعضها الى بعض دون أن يكون لاحداها سلطان على الاخرى. هكذا كان الوضع فيما يخص الحنانشة في الحدود التونسية والحراكطة في الجنوب الشرقي من السهول العليا واعمر شراقة في الوادى الوناني. هكذا أفقدت تلك المجموعات حقها في مراقبة الشيوخ التقليديين وفي نفس الوقت التمتع الكامل بملكية أراضيهم وباستثمارها لمنفعتهم.

أما الفلاحون الذين كانوا يحتلون أراضي البايلك ويستغلونها فقد سلـب منهم أكثر من ٢٠٠٠٠٠ هكتار أى ٢٤٠٠٠ ((زويجـة)).

صارت أملاك البايلك في حيازة الدولة وجعلت تحت تصرف مجلس الاقليم مثل الاملاك المثقفة. وأصبحت فرعا من الموارد العمومية التي أتاحت في مستقبل الايـام تأسيس مستعمرات أوربية بمنـح الاراضي للمستوطنين الاوربيين. (٣٥)

وفي انتظار اتمام الغصب كانت الادارة تلزم الفلاحين أداء كراء باهض بالاضافة الى ما كانوا يدفعونه من خراج. بينما كان ما يؤدونه في الحكم التركي من كراء معوضا باعفائهم من الضرائب العامة.

يحكم وضع اليد الفعال، أثناء غزو بلاد القبائل الكبرى، على أقاليم لم تخضع قط لحكم الاقطاعيين، أصبحت تلك الاوطان تحت سلطتهم : هكذا أمسى آل المقراني يتصرفون في الجبال المحيطة بالبيبان، وآل أورابح وابن علي الشريف الذين كانت سلطتهم لا تزيد على سلطة شيخ صف أو شيخ زاوية امتد نفوذهم على جانبي نهر الصومام وتحكموا في المجموعات البلدية القديمة.

---

(٣٥) قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر.

هكذا لم يكتف الغزو الفرنسي بغصب الاراضي ومنحها للشركات ذوات الاسهام كما كان الامر في سطيف والورادى الزناتي ، بل هدمت أوضاع الاراضي القديمة لصالح الاقطاعية .

ان هذا السعي في تعميم الاقطاعية يعتبر فيما يخص اقليم قسنطينة امتدادا للوضع التركي وتقوية له ، ويمثل فيما يخص بقية الوطن الجزائرى تخلفا بينا بالنسبة الى الوضع الذى سعى عبد القادر في احكامه ، في المناطق التي احتلت منذ زمان بعيد ، كالمتيجة مثلا ، نقلت الضيعات الكبيرة التي كان يملكها أكابر الاتراك بكل بساطة سنة ١٨٤٧ الى المعمرين الاوربيين الكبار وبمعنتها عدد كبير من المزارع الصغيرة التي ألحقت بها تحت اسم ((حـوش)) لكن ، بجانب الاوطان المهجورة التي أخذت لتوزع على المعمرين ، مثل كلية سهل مكرة تقريبا ، طبق الوضع التركي بكليته على المناطق التي نزعت لمن يلتجئون اليها من الاهالي : قسمت المنطقة العسكرية الى ((أغاليـك)) وقسم كل أغاليك الى ((قيـادات)) على كل قيادة قائد مختار بين أفراد العائلات الكبيرة التي انحازت الى السلطة الراهنة . وكان القياد يتقاضون أرزاقهم من رعاياهم . أما الشيوخ المنتخبون الذين يمثلون الجماعات الصغيرة فلا نفوذ لهم مهما لم تنصّبهم السلطة الاستعمارية . هكذا كان جزء كبير من المغرم يسقط بين أيدى الاغاوات والقياد الذين صار عددهم أكثر مما كان عليه في العهد التركي وتمولوا على حساب الرعية . فيما يخص الاهالي كان احياء هذا النظام بزعم استبقاء العوائد التقليدية سببا في تضاعف المغارم من جهة وفي حرمان الرعايا من الاملاك الشائعة التي ذهبت فريسة لمطامع الاقطاعيين والمعمرين من جهة أخرى . وكان خير بيان لتلك الحالة العرض الذى حرره نابليون الثالث نفسه لما أطلع على حقيقة ذلك الانقلاب وخطورته .

ان المبادرات السيئة التي قام بها الحكام أيام الغزو أحدثت الفوضى في النظام الاجتماعي العربي القديم . لقد أطيح بالنظام الذى كان يلائم تقاليد العرب وعاداتهم دون أن يعوض . لم يشكل المجتمع العربي نظاما اقطاعيا كما يزعمه بعض المرجفين ...

لقد حاول الحكام لتحليل القبيلة فجأة وتشتيت شملها ، وأفسدوا نظام العدالة الاسلامية ، وأخيرا حطّموا التقاليد القديمة التي كانت عليها أمة لم تكسب العناصر اللازمة لتأسيس ديمقراطية مضمونة البقاء . بحيث أصبحت تلك الامة المسكينة تائهة بلا دليل في متاهي المغامرات ، ليس لها شيء تعتمد عليه الا

عصبيتها وجهلها . لقد أخضعوا القبائل لبيروقراطية الادارة وجعلها ذلك السلب الجزئي مهدّدة بحملة شاملة . وبالاضافة الى ذلك كراء معظم الاملاك المثقفة الى هوءلاء العرب الذين أصبحوا مكتارين لاراض كانوا يملكونها ، ان التقدم الزراعي لم يكن ليبرّر ذلك النوع من السلب . فالاراضي التي منحت للشركات الفرنسية والاجنبية تقدم للناظرين منظر أوطان واسعة النطاق تركت مهملة منذ سنين .

هكذا طرد العربي وأبعد عن أراضي السهول الخصبة وقهر على الالتجاء الى الجبال . ولقي هناك ادارة الغابات التي استولت على مساحات واسعة من الجبال ومنعته من سرح أغنامه . وفي نفس المناطق التي تركت للاهالي كانت مصلحة الغابات تعنّت السكان وتضايقهم بكل صرامة .

في نفس الوقت الذى كان يكتب فيه هذا النص كان نابليون يفكّر في انشاء مخزن جديد أى طائفة عسكرية جديدة ذات امتيازات خاصة بها . ويمنح مبلغا قدره مائة مليون فرنك ذهبي مائة الف هكتار الى الشركة العامة الجزائرية التي ستقوم بتسيير تلك الاراضي بشكل غير مباشر أى بواسطة المكتارين .

هكذا كان الغزو وبالا على نمو الجزائر بهدم اقتصادها وافقار سكانها من جهة وبسلب أراضيها لصالح الاستعمار من جهة أخرى ويضاف الى ذلك استبقاء الاقطاعية وتقويتها بشريعة دائمة . فهكذا قابل الاستعمار قوة التقدم التي كان يمثلها عبد القادر بقوة الرجعية الاجتماعية والاقتصادية المعرقلة .

ما تحملتـه فـرنسـا بسبـب الغـزو

لقد كلّف غزو الجزائر فرنسا جهودا عسكرية باهضة وخيمة العواقب بالنسبة الى الدولة الفرنسية باستثناء الذين كانوا يستفدون مباشرة من امتلاك الاراضي بالحيل التجارية وبسيطرتهم على الاسواق على حساب الدولة بفضل وجود جنود كثيرين ليس لهم أرزاق جارية عادية ، ففي سنة ١٨٦٥ كان يمكن لنابليون الثالث أن يكتب :

تملك فرنسا الجزائر منذ خمس وثلاثين سنة : فمن اللازم أن تكون نتيجة غزو هذه البلاد مضاعفة قوتها في المستقبل لا سببا لانحطاطها وضعفها (٣٦) كان

(٣٦) نابليون الثالث : رسالة الى الدوك دو ماجلته (ماك مهون) ٢٠ جوان ١٨٦٥ .

ذلك الضعف يتمثل في الخسائر البشرية الفادحة وفي ثقل النفقات العسكرية وفي تخلف طاقات التقدم الفرنسي وذلك باطماع العمال الفرنسيين واغوائهم من جهة وبتكوين في الجزائر جيش معد للقمع في خدمة القوى الرجعية من جهة أخرى .

ان الحاجة الى العدد الكثير من الجنود الذى كانت تتطلبه هذه الحرب خلافا لغيرها من الحروب الاستعمارية دعت الى استخدام الجنود المرتزقين وحتى الشبان المدعوّين الى أداء الخدمة الوطنية وزيادة على ذلك لم يتيسّر للسلطة العسكرية الفرنسية بحكم تعميم الصمود ، أن توءلف جيشها الافريقي من المساعدين الاهالي بنسبة ملموسة : لم يبلغ عدد هوءلاء المساعدين سنة ١٨٤٤ الا ٩٠٦٥٤ مقاتل من عليه ٨٦٢ ٨٠ وفي سنة ١٨٥٩ الا ٢٥٩ ١٣ من ٨٧٠ ٨٣ أي ما يكون نسبة ١٦ / فهكذا كان الجيش متألفا من ٠٠٠ ١٠٠ جندى فرنسي سنة ١٨٤٦ – ١٨٤٧ ومن أكثر من ٠٠٠ ٨٠ سنة ١٨٥٧ و ١٨٦٤ وأكثر من ٠٠٠ ٧٠ سنة ١٨٧١ أى في السنوات التي اشتد فيها وطيس الحرب. من بين الجنود التي جهزت لمقاومة ثورة ١٨٧١ نذكر الحراس القوميين المتنقلين والفرق التاسعة والحادية والعشرين والرابعة والعشرين وأضيف اليهم فيلقان من الكوت دور (COTE D'OR) فيلق آخر من البوى دو ضوم (PUY DE DOME) التي أنفذت الى الجزائر عوض أن تساهم في الدفاع الوطني ، يفهم من ذلك أن الخسائر البشرية عمت مصيبتها على الشعب الفرنسي. لم تكن موضع احصاء رسمي لكنها كانت جسيمة : ان عدد الرجال الذين كانوا في المستشفيات وفي العربات الصحية يزيد على ١٢٥٠٠٠ بين ١٨٣٠ و ١٨٧١ . ان كان بين هوءلاء مرضى قد ذهبوا هم الاخرون فرائس الحرب والعذاب الاليم الذى عانوا به فان أكثرهم جرحوا في القتال بينما كان عدد الموتى في المستشفيات في أعوام الهدنة يمثل نسبة ضئيلة من الجنود ، قريبة من نسبة الموتى من المدنيين (٥ / سنة ١٨٣٨ ، ٤ / سنة ١٨٤٧ وحوالي ٢ / سنة ١٨٥٢ الى ١٨٥٥ وحوالي ١ / من ١٨٦١ الى ١٨٦٣) .

وصار اضعاف ذلك في أعوام الحرب : ارتفع الى ١٠ / تقريبا في ١٨٣٢ – ١٨٣٣ و ١٨٣٦ – ١٨٣٧ وبلغ ١٥ / و ١٢ / من مجموعة الجنود سنة ١٨٤٠ حيث مات ٥٦٧ ٩ جندى وأدخل ٧٨٠٢ المستشفى ، وفي كل عام من ١٨٤٢ الى ١٨٥١ سجل ما بين ٤٠٠٠ و ٠٠٠ ١٠ من الموتى ، ومثل هذه الاعداد نجده سنة ١٨٥٧ – ١٨٥٩ و ١٨٧١ رغم تقدم العمليات الجراحية أى أربعة أضعاف عدد الموتى من المدنيين. يمكننا اذن أن نقدر أن الحرب تسببت مباشرة في موت أكثر من ٠٠٠ ٨٠ شاب فرنسي في المستشفيات.

لكن هذا العدد بقي منخفضا بالنسبة الى عامة الخسائر في ميدان القتال وباضافة الذين ماتوا في ذلك العهد من جراح حيث لم يتيسّر نقلهم الى المستشفيات. ان عظمة الخسائر في المعارك الكبرى تعطينا فكرة عن الخسائر التي أحدثتها حرب العصابات: ففي سنة ١٨٣٥ قتل في معركة المقطع ٢٥٤ فرنسي منهم ١٥ ضابط وجرح ١٥٠ ، وفي سنة ١٨٣٦ قتل في المعارك التي جرت حول مخيم تافنة عدة مائات من الفرنسيين في ظرف يومين وسجلت في ١٥ و ١٧ أبريل ١٨٣٧ خسائر أكبر منها ، وكلفت فرنسا معركة السكاك وحدها ٣٢ قتيلا و ٧٠ جريح في السادس جويلية كما كلفتها هجومات قسنطينة في نفس السنوات أكثر من ألف قتيل. أسفر هجوم عبد القادر في المتيجة في ٢١ نوفمبر ١٨٨٩ عن ١٠٨ من الجيش الافريقي في معركة واحدة. وخسرت فرنسا في فج موزاية في ١٢ ماى ١٨٤٠، ٣٠٠ جندى قتل منهم ٤٠ وجرح ٢١٢ منهم جنرال وكولونال وفي يوم العشرين من نفس الشهر ٣٠ قتيلا وفي ١٥ جوان ٢٩١ جريح في نفس المكان. وفي سنة ١٨٤٥ أودت معركة سيدى ابراهيم بحياة أكثر من ٤٠٠ جندى فرنسي. وقد كان سبب هزيمة زعاطشة في ١٦ جويلية ١٨٤٩ كثرة الخسائر البشرية الخ ، ان قتل جنرال وكومندان وضابطين في الهجوم على الاغواط في ٤ ديسمبر ١٨٥٢ يعطينا فكرة عن الخسائر التي ألحق الجيش الفرنسي اياها ، وفي أثناء ثورة ١٨٦٤ كسرت السرية التي كان يرأسها الكولونال بوبريتر (BEAPRETRE) عن آخرها في معركة ٨ أبريل فعلى ضوء ذلك يمكننا تقدير الخسائر التي ألحقت الجيش الفرنسي بلا مغالات بالعشرات من الالاف: أى ما بين ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ قتيل.

أما الخسائر المالية فكانت بقدر القوات التي استعملت ، ففيما يخص الدخل الميزاني الذى كان مبلغه بين سنتي ١٨٣١ ــ ١٨٤٩ ما يقرب من ٢٠٠ مليون (هي ٤٠ مليار سنة ١٩٥٥) كانت مساعدة بيت المال الفرنسي الداخلة في حسابه تبلغ الربع تقريبا (٤٣ مليون فرنك ذهبي أى ٩ ملايير فرنك سنة ١٩٥٥) ان لوحة تصاعد مبالغ تلك المساعدات تبين جليا عجز المصالح الاستعمارية المتزايد في تلك المدة لمواجهة المصاريف التي استوجبها احتلال بعض النقاط المقطوعة عن مراكزها.

١٨٣١ ــ ١٨٣٥ = = = = = = = = = = ١ ٢٧٧ ٧٤٨ فرنك.
١٨٣٦ ــ ١٨٤٠ = = = = = = = = = = ٥ ٢٥٠ ٩٦٦ فرنك.
١٨٤١ ــ ١٨٤٥ = = = = = = = = = = ٢٠ ٨٨٠ ٧٥٥ فرنك.
١٨٤٦ ــ ١٨٤٩ = = = = = = = = = = ١٤ ٠٠٢ ٩١٢ فرنك.

زيادة على تلك المساعدات المالية ان أتاحت بصفة عادية نوعا من البسط المالي الرسمي الى سنة ١٨٤٦ (باستثناء عام ١٨٣٩ — ١٨٤٠) أى في مدة لم تتحمل فيها فرنسا تسيير الوطن، فانها لم تحل دون تفاقم العجز الميزاني لما أصبحت الجزائر تحت تصرف السلطة الاستعمارية وصارت مواردها المنهارة غير كافية لتلبية حاجيات متزايدة لادارة مفلسة .

كان العجز الميزاني الذى تراكم الى سنة ١٨٧١ يبلغ أكثر من ٧١ مليونا فرنك ذهبي وتضاف اليه مصاريف الموظفين الملحقين مباشرة بالوزارة (عدالة، التعليم الوطني، الشوءون الدينية والمالية) التي كان يتحملها أيضا المكلفون الفرنسيون ،فبالجملة كانت الماليات العمومية الفرنسية قد دفعت من سنة ١٨٣١ الى ١٨٧١ أكثر من ١٩٢ مليون فرنك ذهبي للمصاريف المدنية وحدها التي جرها الغزو (أى ٤٠ مليار فرنك في ١٩٥٥ تقريبا) . (٣٧)

السنة	مجمــــوع المصاريف العمومية من آلاف فرنـك ذهـــبي	مساعدات بين المال الفرنسي :		الموارد المحليــة	
		آلاف فرنك ذهــبي	نسبـــة مائوية	آلاف فرنك ذهــبي	نسبـــة مائوية
١٨٣٦	٧ ٦٢٢	٢ ٥١١	٣٣	٥ ٥١١	٦٧
١٨٣٩	٨ ٥٠٨	٣ ١٥١	٣٧	٥ ٣٥٦	٦٣
١٨٤١	٢٤ ٣٩٦	٨ ٥٤٨	٣٥	١٥ ٨٤٩	٦٥
١٨٤٤	٢٩ ٦٦٩	١٢ ٨٦٥	٤٠	١٢ ٨١٥	٤٣
الفرق الذى يخص هذه السنة الاخيرة آت من اضافة ما تبقى في ميزانية السنة السابقة					

ان مطالعة بعض المحاصيل السنوية كافية لبيان أن الموارد المحلية لم تكف في الواقع لتموين مصاريف الغزو والاحتلال الا بنسبة ضئيلـــة : (أنظر الى الجدول السابق) .

(٣٧) حسب الارقام المسجلة في دليل قائمة المؤسسات الفرنسية في الجزائر .

في الواقع قد صرفت تلك المبالغ في مصاريف غير مثمرة على أساس أن ثلاثة أرباعها صرفت في المصاريف العادية، هذا فيما يخص النفقات التي جرها الغزو والاحتلال، أما النفقات الجسيمة فانها تتمثل في النفقات التي استوجبتها الحرب.

يمكننا أن نأخذ فكرة عن ثقل المصاريف الحربية بملاحظة أهمية بعضها الذى لم يرد ذكره في الحسابات المالية الجزائرية.

كانت تلك المصاريف تقدر بالمبالغ الاتية: ففي سنة ١٨٣٩ أنفقت مصلحة الصحة ٠٣٨ ١٩٣ ٤ فرنك، ومصلحة الخدمات العسكرية، ٠٠٠ ٧٠٠ ٢ فرنك فكان مجموع نفقات المصلحتين ٠٣٨ ٨٩٣ ٦ أى مبلغ ميزانية الجزائر ونصفه في سنوات هدوء نسبي، وفيما يخص سنة ١٨٦٣ وحدها كانت النفقات الحربية تقدر بمبلغ ٥٥٣ ٠٦٧ ٦٢ فرنك ذهبي (أى ١٥ مليار فرنك سنة ١٩٥٥) أى ثلاثة أضعاف المصاريف المدنية (٠٠٠ ٠٥٠ ٢١ فرنك ذهبي) التي كانت هي الاخرى زائدة بمبلغ ٠٠٠ ٣١٦ ٢ فرنك على الموارد المحلية، ففي الواقع كان العجز الميزاني الذى سببته العمليات العسكرية وحدها يقدر بعدة ملايير فرنك ذهبي (أى أكثر من ألف مليار فرنك سنة ١٩٥٥).

لقد استعملت تلك النفقات في ضبط تعليم الجيش الافريقي وسائل القمع: فالضباط الذين لقنوا تلك الوسائل لم يقتصروا على النهب والاحراق والهدم وتقتيل أقوام من الجزائريين، لقد تحمل الجنرال بيجو مسؤولية ملحمة نهج ترانسنونان في باريس قبل أن يتولى قيادة الجيش في الجزائر، وفي سنة ١٨٤٨ ترأس الجنود الملكية التي جردت القمع ثورة فبراير، أما كافنياك فكان هو المدبر لوسائل القمع التي اتخذت ضد ثوار جوان ١٨٤٨ — وفي نفس السنة وبعد الملاحم التي فتكت بسكان بلاد القبائل الصغرى كان سانت أرنو في مقدمة العسكريين الذين ساهموا في الانقلاب الدولي الذى دبره لويس نابليون بونابرت في ثاني ديسمبر.

لم يكلف غزو الجزائر الشعب الفرنسي العشرات من الالاف من الجنود القتلى والمائات من الملايين (حسب تقويم سنة ١٩٥٥) فحسب، بل تكن البرجوازية الفرنسية من قوات تستخدمها في تحطيم الحركات الثورية.

من جراء كسر الصمود الجزائرى أصبحت الجزائر بلادا خالية من السكان فقيرة من أجل نقص مواردها الاقتصادية بقطع النظر عن نقل ثروات أهاليها الى المعمرين ، كان تحطيم تلك المقاومة سببا في افساد العلاقات الاجتماعية بدون أن ندخل في الحساب اخضاع عامة السكان الاهالي لاقلية من الداخلين الجدد كما كان سببا في تأخر القوات الاجتماعية التي برهنت عن قدرتها على تشكيل نظام قومي .

فمن ذلك الحين فصاعدا ربطت العلاقات الاستعمارية الشاذة مصير سياسة تلك البلاد بمصير سياسة فرنسا التي قد دفع شعبها الثمن لاخضاع الجزائر للرأسماليين الذين كانوا يستغلونها وحدهم .

وبحكم تنظيم علاقات جديدة فيما يخص الانتاج بين الاقلية الاستعمارية والاقطاعيين المرتبطين بها من جهة وبين عامة الشعب الجزائرى من جهة أخرى لجأت المقاومة الجزائرية الى اتخاذ أساليب وتدابير جديدة من جملتها المقاومة ضد النظام الاستعمارى التي سوف تحل محل المقاومة المسلحة ضد العنف العسكرى الفرنسي .

وبالفعل أخذت تلك الاساليب تظهر في ثورة ١٨٧١ .

ثــــورة ١٨٧١

يعتبر نهوض الجزائر العام الى المقاومة المسلحة سنة ١٨٧١ آخر ثورة نهضت اليها الجزائر قبل أول نوفمبر ١٩٥٤ ، ان ذلك النهوض يظهر في تسلسل الحوادث كآخر وثبة وثبتها حرب المقاومة بيد أن أصوله لم تكن كما هو الحال مثلا في ثورة ١٨٦٤ راجعة الى صمود لاستبقاء الارض أو استرجاعها أو الى معارضة عمليات القوات العسكرية الاستعمارية فحسب ، بل كانت ترجع الى أسباب سياسية .

قدم بعض المرجفين ثورة ١٨٧١ تارة كثورة قامت بها بعض الجماعـات ((القبائليــة)) احتجاجا ضد الاندماج في دولة أوسع رحبة ، وتارة ((كثورة المقراني)) ذلك القائـد الذى يشخص الاقطاعيين في امتناعهم من التضحية بامتيازاتهم والذى ترأس حركة صمود اجتماعي ، كان هذا التأثير ملموسا في جميع الكتب المدرسية وحتى في الكتاب المعد لقسم الباكلوريا من ((منتخبات هوبي)) :

كانت أسباب الثورة الرئيسية ترجع الى هزيمة فرنسا العسكرية ومن جراء ذلك هبوط ابهتها والى استبدال الحكم العسكرى في الجزائر بوضع مدني (مما أدّى الى عدم استقرار الولاة : لقد تعاقب خمسة ولاة من جويلية ١٨٧٠ الى مارس ١٨٧١) والى قانون كريميو (CREMIEUX) في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ الذى منح اليهود حقوق المواطنين الاصليين دون أن يمنح أى شيء للمسلمين.

انها حرب اقطاعيين (تحت قيادة الباش آغا المقراني) وجهاد (بمساندة طريقة الاخوان) دارت رحاها على بلاد القبائل والتل القسنطيني دون أن تمس الاقليم الوهراني ، هكذا قدمت الثورة كنهوض عدواني ضد اجراءات تقدمية في الظاهر (الوضع المدني ، منح فئة من الجزائريين الجنسية الفرنسية) وضد الجمهورية الحديثة العهد التي اتخذت تلك التدابير كأنها (الثورة) منبعثة عن القوات الرجعية (الاقطاعيين والطريقة الدينية) وكأنها محصورة في منطقة ضيقة النطاق.

أسباب الثورة الحقيقية

في الواقع ، كان الاثر الحقيقي للتدابير التي اتخذت والتي تتضمن أيضا تنصيب محاكم الجرائم ، غير الاثر الذى يتبين لنا اليوم ، هناك أسباب أكثر عموما من التي كانت تسجل عادة ، كتوسيع نطاق التعمير مع ما يترتب عليه من نتائج اجتماعية ، وكتجنيد المسلمين وبعث وحدات عسكرية محلية منهم الى فرنسا ضد المانيا ، دفعت بالجزائريين الى النهوض.

ان ادخال الادارة المدنية في المناطق العسكرية لم يشكل تحسنا واصلاحا للوضع الشعبي ، ان هذا الامر يرجع بالدرجة الاولى الى أن السلطة العسكرية كانت تستهدف قبل كل شيء تفادى الاضطرابات ، وان ((المكاتب العربية)) كانت ملتزمة باحترام العادات والانظمة التقليدية ، وبالوقوف ضد كل المحاولات لتوسيع التعمير ، فارتجاء ((لكسب محبة العرب بأعمال صالحة ايجابية)) قد أتاح نابليون الثالث بصورة خاصة تنظيم مراقبة الاقطاعيين الذين كانوا عملاء فرنسا ومراقبة ادارتهم (بالخصوص ادارة أملاك الدولة وادارة المياه والغابات) وكلفت مجموعات المناطق العسكرية بتلك المراقبة مع الاعتراف بنظام الجماعات المكلفة بجباية الخراج و ((بملازمة ومراقبة)) الشيوخ الاهالى أعوان المكاتب العربية ، كانت جماعة بسكرة مثلا تتمتع بسلطة محلية تلقائية وقد كلفها مؤسسوها بمراقبة القائد

وبفرض الغرائم وامساك أملاك المعاندين والمتعرضين للمصلحة العامة، وباعادة النظر في أحكام القياد واللجان التأديبية.

كانت السلطة العسكرية في بلاد القبائل ترخص للجماعة في تطبيق القوانين التقليدية وفي تنظيم الهيئات الدينية التي كانت قادرة بحكم التاريخ على منع نشأة الاقطاعيين وفي زمان تطبيق القانون الذى صادق عليه مجلس الشيوخ سنة ١٨٦٣ في باريس استطاع عدد من الدوائر بفضل المطالب التي قدمتها فيما يخص الاملاك المحبسة و ((الاعــراش)) التي كانت تسيّرها، أن تحمي المجموعات المحلية من السلب وأن تحفظ *تلك الاملاك من ادراجها* في ((*الامــلاك الدولية*)) أو في قائمة الاملاك التي يمكن بيعها للاوربيين.

أما في مناطق الحكم المدني كانت نتيجة تطبيق ذلك القانون مخالفة للهدف المرجو، وآل ذلك التطبيق في غالب الاحيان الى قرض جزء من الاراضي وتحويله الى أرض بلدية أو ملك دولي أو ملك متروكا للمضاربات، اشترى عدد كبير من الاوربيين أملاكا، بعـد تصحيح ملكياتها، اما باستباحة امساكها بسبب الديون، واما بشرائها بثمن بخس باستعمال التهديد، أما في المنطقة العسكرية فمثل تلك العملية صعب جدا ويصطدم احتجاجات الجماعات التي تفوز غالبا بتأييد المكاتب العربية، لكن فيما يخص أملاك الدولة كانت الادارة المكلفة بتقسيمها وبمنحها بعد تحويلها الى أراض مدنية تتردد وتتوقف في سعيها في المناطق العسكرية خشية عودة تلك الاملاك الى ملاكها الاولين عن طريق الشراء، لقد بين ماك ماعون (MACMAHON) ذلك قائلا :

((ان الاراضي المعنية بالامر (٢٠٧ ٣١٤ هكتار دولية التي امتنعت الادارة من تسليمها) كلها تقريبا بعيدة عن مراكز نشاط الاوربيين، لكن التجربة بينت أن الاراضي كلما بيعت في حالات انعزالها، استرجعها الاهالي عن طريق الشراء أو باعها ملاكها الاوربيون من جديد الى الاهالي)).

ان أحدا من الاهالي هو الذى اشترى في الثالث من هذا الشهر بثمن ٣٥٠٠٠ فرنك الفندق الموجود في مدينة يسر، ومنذ بضعة أيام مضت شاهدنا نفس العملية في الفرجيوة بقرب الاماكن التي تملك فيها الدولة عددا كبيرا من ((العزول)) (التي طرد منها الاهالي الذين كانوا يستغلونها) : عرضت السلطة الشرعية ٥٧ عمارة تشمل مساحتها أكثر من ١٨٠٠ هكتار للبيع بعد اعلان واسع النطاق،

فاشتراها كلها الاهالي (٣٨) بخلاف المناطق المدنية فانها لم تمنح أى ضمان للمسلمين، فالقائد بدلا من أن يكون تحت مراقبة الجماعة، كان تحت تصرف المجالس البلدية التي تمثل فوائد المعمرين ولم يشارك في تلك المجالس الا أقلية من المسلمين تتمثل في بعض الاعيان معينين من طرف السلطة الفرنسية، الاملاك الدولية التي أنشئت فيها البلديات كانت مكونة ، خصوصا في اقليم قسنطينة من ((العـزول)) التي وزعت من جديد بعد طرد مستغليها :

منذ قدوم الفرنسيين الذين استولوا على أراضي ((البايلـك)) طردنا والتجأنا الى نزول أراض أكثرها غير صالحة للزراعة، في عهد الترك لم تصل تعاستنا الى هذا الحد لان أغلبية السكان كانوا نازلين في أراضي البايلك التي كانت عهدئذ خير الاراضي أكثرها ماء، حقا لم يكن لنا الا مجرّد التمتع بتلك الاراضي، لكن في نهاية الامر كنا نزرعها وكان مردودها أكثر من المساحات التي نحتلها اليوم (٣٩) هكذا كان وصف مـاك ماعون (MAC MAHON) لاحتجاجات المسلمين فيما يخص اعادة توزيع ((العزول)) في مناطق المدية للمعمرين.

لم يكن خطر تعميم الوضع المدني مهددا الاراضي فحسب، بل كان أيضـا سببا في تضخم الغرائم ، لقد قال نابليون الثالث في هذا الموضوع :

ان كانت الغرامة في المنطقة العسكرية ثقيلة فانها لم تكن جائرة: كانت مضبوطة بدقة وكان العربي يعرف ما يلزمه أداوءه الى الحكومة والى صندوق السنتيمات الاضافية المجعولة لتحسين أحوال القبيلة، أما في المنطقة المدنية كانت الامور على خلاف ذلك: فالاهالي يطالبون الكرة بعد الكرة بدفع مجموع الضرائب البلدية المختلفة وينتمون باللجوء الى احتجاجات متكررة متعبة. (٤٠)

زيادة على ذلك كان انضمام الدوائر الى البلديات التامة النفوذ في الوضع المدني، يتيح استغلالا اضافيا: كان خراج الدوائر مرغوبا فيه من طرف المجالس

---

(٣٨) ماك ماعون: عرض لمجلس الحكومة العالي.
(٣٩) ماك ماعون: عرض الى مجلس الحكومة العالي.
(٤٠) نابليون: رسالة الى ماك ماعون.

البلدية الممثلة للاستعمار حيث كانت تمكنها من موارد اضافية تصرفها لسد حوائج الاوربيين خاصة. فأصبحت الغرامة مثقلة بأحمال اضافية تصرف لمصالح الاستعمار وحدها.

كان المعمرون يطالبون بالحاح واستمرار توسيع الادارة المدنية، الامر الذى جعلهم يعارضون الادارة العسكرية منذ عشرين سنة، فكان ذلك القرار ((الديمقراطي)) في الواقع تدبيرا رجعيا معدا لتيسير توسيع جديد الاراضي لصالح المضاربين الاوربيين والغاء وسائل المراقبة التي وفرت للجماعات ولتوفير موارد جبائية جديدة على حساب الاهالي الذين سلبت أراضيهم، ان تحزب فرنسيي الجزائر للحكم الجمهورى المزعوم كان معللا بتلك الظواهر كما كانت عداوتهم لنابليون الثالث لدى تصويتهم ضده في استنطاق الشعب الفرنسي سنة ١٨٧٠.

أما الاقطاعيون فكان الضرر الذى لحقهم من أجل ذلك القرار أقل مما يزعم الزاعمون: ان ما خسروه من سلطة أمام الدولة بسبب نقل تعلقهم بالمكاتب العربية الى البلديات لقد ربحوه بانفلاتهم من مراقبة الجماعات ومن جهة أخرى كان المعمرون مستعدين لاشراكهم في تسيير الامور بصفتهم أعوان ضروريين ويغضون الطرف عن استبدادهم، هذه هي الحقيقة والذى يؤكدها هو كون اعراض أحوال الرسمية التي حرّرت عهدئذ ألقت الشكوك على الدافع الحقيقي الذى حمل المقراني على تقلد رئاسة الثورة.

ب ـ لقد أتى انشاء محاكم الجنايات بشكل آخر لقهر المسلمين كان ذلك الانشاء يفسّر باستبدال حكماء ممثلين لحكومة حريصة على ملاطفة الاهالي المسلمين لتفادى مشاكل عسكرية، بجماعة محلفين متكونة قانونيا من أعضاء فرنسيي الجنسية خاصة أى بعبارة أخرى، من المعمرين الذين كانت مصالحهم منافضة لمصالح المسلمين ،هكذا كان ذلك التدبير ((الجمهورى)) المزعوم يمثل في جعل المتهمين تحت حكم أعدائهم فكان ذلك يمثل هو الاخر تفاقم الحكم الاستعمارى الرجعي.

جـ ـ اعطاء قرار كريميو الجنسية الفرنسية للجزائريين اليهود، بدلا من أن يفتح الباب للسكان الجزائريين للحصول تدريجيا على المساواة في الحقوق السياسية، كان يمثل في الواقع انتقال جزء من أولائك السكان الى صفوف المستبدين في وقت كانت عامة المسلمين في حالات منحطة أشد انحطاط من ذى قبل ولئن أثار ذلك

التدريب غضب المسلمين بصفة قاسية على أنه لا يخص الا صنفا أقليا من الجزائريين فانه أمر ممكن: بالطبع كان القصد منه التفرقة، ولقد رأى بعض الجزائريين في قبوله من اليهود نوعا من العذر: ففي عدة حالات كان اليهود والمسلمون أثناء الغزو متظافرين مجمعين على اتخاذ موقف واحد في الصمود كما كان هو الامر في مليانة، كان الغرض من منح الجنسية الفرنسية لليهود نقلهم الى صفوف الاستعمار، كان من طبيعة نظرية كلود مرتين فيما يخص اليهود الجزائريين أن تقنع المؤرخين بأن تلك التفرقة الشرعية التي أرادت الرجعية استعمالها لتنمية العنصرية على اساس اختلاف بسيط في الديانة لم تكن (التفرقة) على أى حال سببا في الثورة.

د ـ ان بعث جنود مخزن المسلمين الى فرنسا كان يعتبره الجزائريون غضاضة ولاسيما لما تبيّن لهم أن هذا الواجب فرض عليهم دون أن تمنح لهم الحقوق المناسبة التي منحت لمواطنيهم اليهود كان هذا الواجب لا يمثل في نظرهم حملا فحسب، بل اعتبروه سبّة واهانة: فلتلبية مطالب حرب ١٨٧٠ نقلت وحدات عسكرية من الاهالي خارج التراب الجزائرى الى فرنسا وقد كانت تستخدم خاصة الى حد الان، في داخل الوطن وتكون شكلا من المخزن في أرض الاسلام، ان نقلهم الى فرنسا يمثل جبرا على مخالفة التعاليم الاسلامية التي تحرم على المسلمين خدمة دولة كافرة رغم أنفهم، كان الصمود ضد ذهاب المخزنيين الى فرنسا الذى أدى الى الثورة، يكتسي اذن صبغة احتجاج وطني.

مما لا نزاع فيه ان وعي الجنود الجزائريين في فرنسا وبعدهم عن وعي الذين شاهدوا الاضطرابات التي نشبت في الجزائر اثر انهيار الامبراطوريات وشاهدوا وجود نزاعات داخل فرنسا أكد للجزائريين أن للدولة التي يقاومونها أعداء في وطنها نفسه لقد وافقت ثورة ١٨٧١ قيام الحكم الثورى في باريس، في الزمان وأرغمت حكومة تيير (THIERS) على قسم قوات القمع بين جبهتين فهكذا كانت الظروف مساعدة لقيام الثورة.

من خلال تحليل هذه الاسباب يتبين أن ثورة ١٨٧١ كانت حركة قومية ودفاعا اجتماعيا ضد التدابير الرجعية وفي نفس الوقت عبارة غامضة لصمود قومي، فتظافرت تلك الاسباب ومساعي الاقطاعيين للقبض على عنان الحركة ومع حركة بعض الفرق الدينية ضد الاهانة التي بلي بها الاسلام من أجل رفع مقام الاهالي غير المسلمين وحدهم، غير أن المبادرة لم تقم بها تلك النزاعات: ان تعاقب أحداث الثورة يكفي لبيانه.

تعاقب أحداث الثورة

ان أوائل ما يسمى ((ثورة المقراني)) وبعبارة أخرى ((ثورة القبائل)) لاتدين في شيء الى المقراني ولم تجر حوادثها في بلاد القبائل لقد مر شهران تقريبا من النهوض الاول (٢٢ يناير) وبين انحياز المقراني الى الثورة.

كان امتناع ((صبايحية)) عين قطار بقرب سوق أهراس، من الركوب الى فرنسا، بضعة أيام قبل توقيف الحرب الفرنسية ـ الالمانية، يمثل أول عمل ثوري: لقد احتجوا باحتجاج صحيح بأن بمقتضى التعاقد الذى يربطهم ... لا وجه لاستدعائهم للخدمة خارج المستعمرة، كان ذلك التمرد عمل جنود مرتزقين حقا، لكنه يشكل في نفس الوقت تكوين وعي في ضمير الذين كانوا الى ذلك العهد مخلصين في خدمتهم السلطة الاستعمارية فبحكم تكليفهم بمراقبة السكان المحيطة بهم تكونت بينهم وبين هؤلاء السكان علاقة طيبة حقيقية: ففي مساء ذلك اليوم التجأوا اليهم (الى الحنانشة) وجرّوهم معهم الى الهجوم على سوق أهراس.

ان السيد الحاج محمد المقراني الذى خلف واليه أحمد كخليفة الفرنسيين لما رأى ابدال لقبه قبل اجراء الحكم المدني بلقب، باش، آغا، التحق بالثورة وكانت هذه قد ضمت اليها فضلا عن الحنانشة سكان القل والواد الكبير الذين ذهبوا منذ عشرين سنة مضت ضحية اشخان سانت أرنو ثم عمليات القمع التي أصابت سنة ١٨٦٤ فرجيوة والنمامشة ونواحي تبسة وحتى أولاد سيدى الشيخ في اقليم وهران الذين ابتلوا ست سنوات من قبل بقمع ١٨٦٥ وبقوا في حالة تمرد خفي اندلعت اذن حركات أولائك القوم الذين عانوا بتلك الاعمال الارهابية أكثر من غيرهم في أماكن متباعدة بعضها عن بعض في شهرى فبراير ومارس، وظهرت كنتيجة لعداوة كادت تكون عامة ضد وضع استعمارى جائر، وفي الواقع لم تتوقف الحرب: لم يكن دخول أولاد سيدى الشيخ في الثورة في شهر يناير فيما يخصهم الا استئناف المقاومة التي قاموا بها منذ ١٨٦٩ ضد الساريات الفرنسية التي اخترقت بلادهم سنة ١٨٧٠ الى نواحي بشار. ولئن كانت الحركة تلقائية فالتناسق حصل بفضل مساعدة اخوان الطريقة الرحمانية، طريقة سيدى عبد الرحمن الغبريني. من المستبعد أن تكون تلك الطريقة عبارة عن قوات دينية متعصبة رجعية، انها كانت بالاحرى تشكل جمعية متسترة تعمل خفية في سبيل الصمود. بعد نشأتها فى الجماعات القبائلية ذات النظام الديمقراطي تفرعت وانتشرت الى أن عمت كل

السكان الذين نظموا أحوالهم لمقاومة الاحتلال الاستعمارى. فبفضل اتساعها نالت حدة طبعها الديني الاصلي وامست تشارك في الدسائس كاغتيال القياد وقتلهم وكاعانة الثورات المحلية الخ...

ان الوثائق المدرجة في الاحصاءات العامة للجزائر تقول في هذا الموضوع: ان هذه الجمعية التي تشبه في نظامها الماسونية، حظيت منذ عشرة أعوام بنمو كبير وانتشرت في كلية اقليم قسنطينة وبلاد القبائل الكبرى. وكان أعضاؤها يماشون الرأى العام في تطوراتهم بصفة فردية. (٤١)

هكذا كانت ((شبكة)) الصمود التي دفعت حركات عين قطار وسوق أهراس وتبسة شبيهة في تشكيلها ((بالكاربونرية)) . (CARBONARI)

كانت قوة مثل هذا النظام هي التي أقنعت الباش آغا المقراني بالدخول في المقاومة في ١٦ مارس ١٨٧١ ان كانت الساريات الفرنسية في هذا التاريخ قد أنقذت سوق أهراس من الحصار الذى ضرب عليها وأرغمت صباحية عين قطار على اللجوء الى القطر التونسي، كانت في اشتباك مع ثوار تبسة والوادى الكبير وأولاد سيدى الشيخ، وقد تيقن الباش آغا أن الطريقة الرحمانية كانت حركتها تكاد تعمم الثورة على جميع بلاد القبائل من المتيجة الى سكيكدة.

كان الى ذلك العهد يكتفي بمضايقة السلطات الفرنسية اما بعرض مساعدته في الحرب الفرنسية الالمانية واما بتقديم استقالته كباش آغا، المرة بعد الاخرى. وقد كان الجزء الكبير من اقطاعته الوراثية، أى مملكة بني عباس قديمة، يمتد الى منطقة نفوذ الرحمانية في بلاد القبائل. فبادر الى مقاطعة السلطات الاستعمارية ليتأتى له أن يتمكن من زمام الثورة وأن يستخدم نفوذه الذى لازال كاملا سالما. (٤٢)

ان المدة القصيرة ((١٥ مارس الى ٥ ماى)) التي كان المقراني فيها على رأس الثورة لا تمثل الا مرحلة اشتباك الثورة الى حدها الاقصى. كان حظوه يمثل ضمان مساندة عسكرية لكن لم يكن هو الباعث للثورة، لم تكن هذه قادرة

---

(٤١) احصائيات الجزائر العامة. ((١٨٦٧ - ٧٢)) مقدمة ص: ٦ .
(٤٢) فيما يخص المسئوليات التي كان المقراني يشعر بها نحو ذويه والتي حملته على النهوض (فصل ٩ ص: ٣٧٦ - ٣٧٧).

على الانتشار الى المتيجة الا بفضل عزم الاهالي على استرجاع الاراضي التي سلبت منهم ، كما هو الامر في دلس، وعلى تخلصهم من ((الخماسة)) في أراضي المعمرين. مثل بالسطرو ((الاخضرية)) ومن الوضع الذى جعلهم مستأجرين فلاحيـن كما كان الامر في بودواو.

لم يستطع محمد المقراني أن يعطي الثورة الاتجاه الذى كان يتمناه : أى أن يحصل من الادارة الاستعمارية على العودة الى أساليب الحكم غير المباشر ، بواسطة الاقطاعيين. فبعكس ذلك ، كان احتلال برج بوعريريج ((باستثناء قصبتها)) التي كان المقراني يملك فيها ديارا ضخمة ويسعى في ابعاد الحرب عنها ، واحتلال مراكز أوربية أخرى مثل برج منايل وبودوار الاخضرية في تخوم بلاد القبائل والمتيجة المعمرة ، واحتلال نقاط ذات اهمية مثل الميلية في الواد الكبير والاربعاء ناث ايراثن ((١٧ أفريل)) وتيزى وزو ((١٨ أفريل)) ودلس ((٢٢ أفريل)) كان ذلك الاحتلال يمثل عمليات ترمي الى استرجاع الاراضي والاملاك المغصوبة.

بعد مقتل الباش آغا في اشتباك وقع في ٥ ماى بين الفوتين تمكن للثائرين أن يعطوا مقاومتهم صبغة قومية تتمثل في طرد القوات الاستعمارية وفي الهيمنة على أكبر مساحة من تراب الوطن الجزائرى. وهكذا أرغموا الحاميات العسكرية والمعمرين على اخلاء بلاد القبائل وجميع الهضبات العليا القسنطينية الى جبال الاوراس ((باستثناء باتنة وسطيف)) وسهول الحضنة ومدينتي المسيلة وبوسعادة اللتين استقبلتا بومزراق ، اخ الباش آغا وخليفته بترحيب ، وجبل زكار الذى انضم سكانه ، بنو منصر الى الحركة وهددوا السكة الحديدية بين الجزائر ووهران. لكن انهزام أولاد سيدى الشيخ حال وحده دون تعميم الثورة في المنطقة الوهرانية. ضرب الحصار على بجاية ابتداء من ٠٨ ماى ، وفي جوان على جيجل ، وفي جويلية وغوشت على شرشال. هكذا تجاوز توسع الثورة مناطق نفوذ الرحمانية تجاوزا كبيرا.

هـذا وقد استسلم مقدم الطريقة ، سـي عزيز بن شيخ الحداد ، في ١٣ جويلية بعد هزيمته في معركة أشريدان التي أرغمته على الاقلاع عن حصار الاربعاء ناث ايراثن. فاضطرت القوات العسكرية الاستعمارية الى طلب المدد ، وأجيبت في ذلك بفضل تغلب الحكومة الفرنسية على ثوار باريس وتحطيم قواتهم. هكذا تأتى لها أن تقوم بعمليات القمع والارهاب في بني مناصر في نواحي شرشال وفي مدينتي المسيلة وبوسعادة ، قبل القيام بالهجوم العام ، من ٧ أكتوبر الى ١٢ أكتوبر ،

على معاقل بوطالب في جبال الحضنة التي اعتصم بها الثوار بعد انتصارهم . بيد أن هزيمة أتباع بوطالب لم تكن لتمنع بومزراق المقراني من نقل الثورة الى الجنوب حتى توقورت وورقلة حيث أخذ وأسر في ٢٠ يناير ١٨٧٢ :

أهميـــة ثــــورة ١٨٧١

ان أهمية ثورة ١٨٧١ لم ترجع الى اتساعها (الى الاقليم القسنطيني والاقليم الجزائري كلهما تقريبا والى نفس المدن الى الجنوب الوهراني) ان طول مدتها (عام كامل بالضبط) فحسب أن فشلها بعد انتصارات عديدة محصورة ، وعلى اثرها تمكن القوات الاستعمارية من البلاد قد ساعدا على تغيير القضية الجزائريـــة وعلى اعطاء سمة جديدة للصراع الذى بقي مستمرا بين المستعمرين والاستعمار ، نعم لقد نشبت ثورات محلية بعد ذلك : ثورة أولاد سيدى الشيخ من جديد في ماى ١٨٨١ ، بقيادة بوعمامة وثورة الشاوية في الاوراس سنة ١٩١٦ التي اصطبغن بصبغة احتجاج لغرض معين وهو رفض التجنيد مدة حرب ١٩١٤ واتسمت بسيمـة حركة قومية التي تتسم بها الان ، لكن بصفة عامة ، أخذت المعارضة ضد الاستعمار منذ ذلك العهد أشكالا سياسية عملت على تكوين قواعد حركة قومية تبلورت بين الحربين العالميتين ، وارتبطت بصلة وثيقة مع دفاع المطالب الاجتماعية والاقتصادية والمطالب السياسية في نفس الوقت .

ان هزيمة بومزراق المقراني النهائية أظهرت ضعف انسجام الجزائريين وتظافرهم لبلوغ أهدافهم بوسائل عسكرية بعد حرب طالت أربعين سنة وبعد اختلال النظام وانحلال الانظمة القديمة لقد أتيح للقوات الاستعمارية أن تتغلب على الثائرين ، طائفة بعد طائفة ، لما نهض سكان مجنة آخر شهر مارس كان الحنانشة يعانون باعمال عذاب القمع وكانت ثورة التبسة وثورة أولاد سيدى الشيخ قد أوشكتا على الفشل والهلاك ، أما بلاد القبائل فلم تنهض الا بعد شهر ، أى بعد عشرين يوما مقتــل الباشــا ــ آغا المقراني ، ولم يضرب بني مناصر الحصار على شرشال الا بعد استسلام الرحمانية وبعد أن كانت قلعة بني عباس والمسيلة وبوسعادة على وشك السقوط بين أيدى المستعمرين والتنكيل بهم ، ولم ينهض الجنوب الا بعد انكسار بوطالب وخضوع نواحي وهران وقد بعث قمع أولاد سيدى الشيخ الرّعب في قلوب رجاله فعزلوا أنفسهم بعد ذلك عن المقاومة المسلحة .

ان ذلك التشتيت الذى عانته الثورة يسفر عن تشتيت الطوائف المحلية وقد حرص الاحتلال الفرنسي على لبقاء التفرقة في الجزائر باهتمامه بالعائلات الاقطاعية الكبرى ان الدور الذى لعبه محمد المقراني في الحركة الثورية، رغم أنه لم يكن رائدها، يبيّن جيدا كيف استطاع الاقطاعيون أن يسترجعوا النفوذ الذى فقدوه في عهد عبد القادر: أصبح الاهالي لا يفكرون في عملية عسكرية دون أن يجعلوا أولائك الاقطاعيين على رأسهم ودون أن يشكلوا من جديد الصفوف القديمة والمجموعات القبلية القديمة.

غير أن البواعث التي سببت الثورة كانت بواعث جديدة، نعم لقد كانت مصطبغة بصبغة دينية فسلطة الرحمانية استطاعت وحدها أن تعمم الحركة في بلاد القبائل - وبصبغة الجهاد ضد الكفار الذين اعتادوا على المسلمين. لكن الشغف باسترجاع الاراضي، ورفض الاستغلال الاستعمارى والحرب لصالح الاستعماريين ورفض الخضوع لوضع جائر واللا مساواة في الميدان الشرعي والادارى والسياسي تلك هي الدوافع الحقيقية الفعالة التي تستمد من النظام الاقتصادى والاجتماعي الاستعمارى الجديد بذور وحدة عميقة، أكثر دواما، مستعدة للنمو بمعية تناقض الطبقات، ان فكرة امكان تلاقي مصالح الحركات الشعبية الفرنسية ومصالح حركة قومية جزائرية تجد ثمة أصولها، وكان لقاء بومزراق المقراني ولويز ميشيل في منفى كاليدونيا الجديدة (NOUVELLE CALEDONIE) يعتبر رمزا لتلك الحالة.

ان قمع الثورة تكلف وحده تعميم الدور المتفوق الذى لعبته النزاعات الاقتصادية والاجتماعية بسلب الاراضي والاموال وبتحديد علاقات الانتاج الرأسمالية بين المستعمرين والمستعمرين.

ان فرض جزية حرب خارقة للعادة مبلغها ٠٠٠ ٤٢٠ ٢٧ فرنك ذهبي (٥ ملايير في عام ١٩٥٥) (٤٣) التي تمثل مجموع الموارد الميزانية الجزائرية السنوية والتي وزع اداوءها بين سنتي (١٨٧١ و ٧٢) هو الذى حرم أقواما بكليتها من كل الوسائل المالية وجعلهم فريسة للمرابين وساقهم الى الفقر والى بيع عضلاتهم ونذكر في هذا الصدد وبالدرجة الاولى تثقيف أراضي المجموعات التي ساهمت بصفة فعالة في الثورة ولاسيما الاراضي الصالحة للتعمير ومن جهة أخرى قد استولت ادارة

(٤٣) يجدر أن يضاف الى هذا المبلغ بقية ما وقع أداوءه لاسترجاع الاملاك المثقفة عن طريق الشراء.

الاملاك الدولية أيضا على عدد كبير من العمارات البلدية ولاسيما على ٤٤٦ ٤٠٦ هكتار(٤٤) أى مساحة تقدر بضعفي ما غصبته المرة الاولى طرد المستغلون القدماء من أراضيهم ان بعض الجهات التي نقل ملكها الى الاوربيين عهدئذ تكون اليوم في خريطة الجزائر لمعا منخفضة الكثافة مثل ما هو في المجنة، مهد أولاد مقران أو في فرجيوة أما ((الاعــزال)) التي استبقيت لتكون لمستعطيها القدماء والاملاك المثقفة فانها وزعت بكثرة على المعمرين الجدد ولاسيما على اللاجئين من عمالتي الزاس ـ لورين(ALSACE - LORRAINE):ان المشكل الذى اجتهدت الادارة في أن تجد له حلا هو ايجاد عدد كاف من المعمرين وكان الهدف الحقيقي الذى استهدفه قانون فارنية (VARNIER) سنة ١٨٧٣ هو منح المضاربة الخاصة وسائل صالحـة لعمليات المضاربين فبين سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٤ وطن الاستعمار الرسمي المعمرين في ٢٠٦١٦١ هكتار لتعمير نواحي قليلة الامن: ١١٧١٥٠ هكتار في اقليم قسنطينة (ثلاث هذا المبلغ من الاعزال) و ٥٧٠٤٥ هكتار في الجهة الجزائرية خصوصا في بلاد القبائل المتاخمة للمتيجة وحول أرض بني مناصر.

كانت ثورة ١٨٧١ آخر مقاومة للمرحلة المسلحة، وكانت أيضا بعد الفشل الذى الحقه الغزو الفرنسي محاولة عبد القادر في خلق قومية جزائرية، علامة انشاء الحركة القومية الراهنة، كان انشاء تلك الحركة يتجاوب مع ظروف جديدة تتمثل في وجود الاستعمار والاوربيين في كل مكان بدرجات تختلف في اندماج الجزائريين مهما كان أصلهم، في مواقف اجتماعية متعارضة أحيانا في اقتصاد رأسمالي وحيد استعمارى الطبيعة.

---

(٤٤) هذا هو العدد الرسمي ولمعرفة مبلغ المساحات المغصوبة ينبغي الرجوع الى الفصل التالي.

المصـــادر والمـراجـع للفصليــــن
الســـادس والسابـــع

(١٠) ــ المؤلفـات والوثائــق المعاصــرة :

ــ حوليات الدولة الجزائرية ــ باريس ١٨٣٣ ٠
ــ بارتيات : الحملة الافريقية سنة ١٨٣٠ ــ باريس ــ ١٨٣٣ ٠
ــ كريستيان : افريقيا الفرنسية ــ باريس ١٨٦٣ ٠
ــ دي جوبـار : الجزائر في سنة ١٨٣٨ ــ باريس ١٨٣٨ ٠
ــ أونفونتين : احتلال الجزائر ــ باريس ١٨٤٣ ٠
ــ الكونت هيريسون : طرد الرجال ــ باريس ــ ١٨٦٦ ٠
ــ لابـورد : الملك والمجالس حول الاسباب الحقيقية للقطعية مع الجزائر ــ باريس ١٨٣٠ ٠
ــ الكولونيل مونتانياك : مذكرات ــ جزءان ــ باريس ١٨٥٨ ٠
ــ الكولونيل مونتانياك : مذكرات جندى ــ باريس ١٨٨٥ ٠
ــ الماريشال سان أرنو : مذكرات ــ جزءان ــ باريس ١٨٥٨ ٠
ــ محاضر الجلسات والتقارير للجنة السلطانية في ٧ جويلية ١٨٣٣ ــ باريس ١٨٣٤ ٠
ــ تقارير اللجنة في ١٢ ديسمبر ١٨٣٣ ــ باريس ١٨٣٤ ٠
ــ جداول المؤسسات الفرنسية بالجزائر ٠

(٢٠) ــ أعمــال المؤرخيــــن :

ــ الكولونيل أزان : الامير عبد القادر ــ باريس ١٩١٥ ٠
ــ ايمريت : الجزائر في عصر الامير عبد القادر ٠
ــ ايكسي : احتلال الجزائر ــ الجزائر ١٨٣٠ ٠
ــ ش ٠ أ ٠ جوليان : تاريخ افريقيا الشمالية ــ باريس ١٩٣١ ٠
ــ ر٠ فالـي : افريقيا تجاه البرلمان في القرن التاسع عشر ــ باريس ــ ١٩٢٤ ٠

المصـــادر والمـراجـع للفصليـــــن

الســـادس والسـابـــع

(١٠) ــ المـؤلفـات والوثائـق المعاصـرة :

ــ حوليات الدولة الجزائرية ـ باريس ١٨٣٣ ٠
ــ بارتيات : الحملة الافريقية سنة ١٨٣٠ ـ باريس ـ ١٨٣٣ ٠
ــ كريستيان : افريقيا الفرنسية ـ باريس ١٨٦٣ ٠
ــ دى جوبـار : الجزائر في سنة ١٨٣٨ ـ باريس ١٨٣٨ ٠
ــ أونفونتين : احتلال الجزائر ـ باريس ١٨٤٣ ٠
ــ الكونت هيريسون : طرد الرجال ـ باريس ـ ١٨٦٦ ٠
ــ لابـورد : الملك والمجالس حول الاسباب الحقيقية للقطعية مع الجزائر ـ باريس ١٨٣٠ ٠
ــ الكولونيل مونتانياك : مذكرات ـ جزءان ـ باريس ١٨٥٨ ٠
ــ الكولونيل مونتانياك : مذكرات جندى ـ باريس ١٨٨٥ ٠
ــ الماريشال سان أرنو : مذكرات ـ جزءان ـ باريس ١٨٥٨ ٠
ــ محاضر الجلسات والتقارير للجنة السلطانية في ٧ جويلية ١٨٣٣ ـ باريس ١٨٣٤ ٠
ــ تقارير اللجنة في ١٢ ديسمبر ١٨٣٣ ـ باريس ١٨٣٤ ٠
ــ جداول المؤسسات الفرنسية بالجزائر ٠

(٢٠) ــ أعمـال المـؤرخيــــن :

ــ الكولونيل أزان : الامير عبد القادر ـ باريس ١٩١٥ ٠
ــ ايمريت : الجزائر في عصر الامير عبد القادر ٠
ــ ايكسـي : احتلال الجزائر ـ الجزائر ١٨٣٠ ٠
ــ ش ٠ أ ٠ جوليان : تاريخ افريقيا الشمالية ـ باريس ١٩٣١ ٠
ــ ر ٠ فالـي : افريقيا تجاه البرلمان في القرن التاسع عشر ـ باريس ـ ١٩٢٤ ٠

الفصـــل الثـــامـــن

الجزائـر بيــــن ١٨٣٠ و ١٨٦٣
تكريـس الحكـم الاستعمـارى

I ـ تنصيب الحكم الاستعمـارى : البداية المرتجلة (١٨٣٠ ـ ١٨٤٥) : السلطة :

لقد غيّرت الجيوش الفرنسية عند احتلالها الجزائر في ٥ جويلية ١٨٣٠ من حال الادارة السابقة فلاشك أن استسلام الداى أمام " دى بورمون" في ذلك اليوم كان يهدف من ورائه الى فرض الادارة الفرنسية دون تغيير في الاشخاص والمكتسبات والديانة للجزائريين لكن قدوم الفيلق العسكرى الفرنسي قلب الوضع فأهملت السلطة الجديدة الاتصال بالموظفين الاتراك تجاهلا لموجودهم وتجنبا للاطلاع على الوثائق الادارية التركية ولم يبق من التنظيم السابق شيء يذكر وهذا ـ التجريـــديقابل الفوضى الادارية .(١) وهذا الوضع أقلق الادارة الجزائرية ودوائرها القريبة الى حد أن الحكومة الفرنسية قد حاولت فيما بعد المحافظة على حال الادارة التركية في مناطق وهران وقسنطينة .

فحضور الفيلق العسكرى وبالخصوص احتلال المدن الساحلية من أسباب خلق وضع مخالف لما تنص عليه وثيقة الاستسلام المؤرخة في ٥ جويلية ، ونتج عن الاتصال بين السكان والادارة الفرنسية تأسيس" مكتب عربي" وهو عبارة عن هيكل متعدد الصلاحيات له دور قيادى في فضّ المشاكل اليومية الكثيرة وسرعان ما أصبح هذا المكتب ضرورة أكيدة لادارة البلاد .

---

(١) ولنذكر ما كتبه " باليسي دى رينو" المسؤول عن " المكتب العربي" في " الحوليات الجزائرية " قائلا : ((ان الادارة الفرنسية تتصرّف وكأنها مقتنعة بأنّ الجزائريين لا يمثلون الا مجموعة من الاشخاص دون صلات تشدّهم بعضهم بعضا وينعدم فيهم التنظيم الاجتماعي)) . (أنظر الجزء الاول ـ ص: ٧) .

وعلى هذا الاساس وجب على السلطة العسكرية الذين يرجع اليهم القواد والخواص العرب أن تنظر في القضايا ذات الصيغة المحلية أو العامة. فالقائد العسكرى بالجزائر فرض عليه وضع سياسة عربية لم يتفطن اليها المشرفون على الحملة سنة ١٨٣٠، وتبيّن الوثائق والاحداث بوضوح مجالات التردّد في توخّي هذه السياسة فليس للقائد العسكرى اختيار مذكور اذ أن حكومة باريس لا تعرف هل أن الجزائر يجب الاحتفاظ بها أم لا. ففي نهاية سنة ١٨٣٠ عندما سعى "كلوزيل" الى التفاوض مع باى تونس حتى يتصرف بعض الامراء (باسم فرنسا) في منطقتي وهران وقسنطينة رفضت الحكومة الفرنسية المصادقة على المعاهدات الموقعة من طرف "كلوزيل" الذى استقال من منصبه (فيفرى ١٨٣١).

وأرسلت الحكومة ١٨٣٣ لجنة برلمانية مؤلفة من الاعضاء والنواب للتحقيق في الوضع العام وتقديم تقرير وعرضه على لجنة أخرى صادقت بأغلبية مطلقة (١٧ صوتا ضد ٢) على أن فرنسا يجب أن تحتفظ بمستعمرتها وأمرت بالفصل بين الادارة المدنية والادارة العسكرية لتنسيقها في ادارة البلاد، ونتيجة لذلك قرر نص الامر الملكي المؤرخ في ٢٢ جويلية ١٨٣٤ تسليم ادارة "الممتلكات في شمال افريقيا" الى حاكم عام يساعده وكيل عام ومقتصد وهؤلاء ثلاثتهم يعودون بالنظر الى وزير الحرب المشرف على الجزائر.

فدور الحاكم العام هو الاشراف على السياسة العامة على المستويين العسكرى والمدني أى أنه يتصرف في كل ما يتعلق بالعمليات العسكرية وقراراته يؤيدها وزير الحربية، وللحاكم العام التفاوض في المعاهدات والموافقة عليها وأما النائب العام فمهمته تنظيم أمور القضاء في حين أن المقتصد يشرف على شؤون المالية والضرائب والقمارق والادارة المدنية. وهذا التنظيم المرن لن يطرأ عليه تغيير الى سنة ١٨٤٨، وفي سنة ١٨٣٩ ألغي منصب المقتصد وعوّض بمدير الشؤون الداخلية ومدير المالية.

وفي فيفرى ١٨٤٤ أنشئت "المكاتب العربية بصفة رسمية وأصبحت من أهم المؤسسات في الادارة الفرنسية بالجزائر". فالادارة العامة للشؤون العربية في مدينة الجزائر تشرف على عدة فروع ادارية تراقب أقسام عديدة ودوائر ويرجع الى هذه الادارة قادة المكاتب العربية القادمين من مناصب عسكرية كسبوا من خلاله تنظيما محكما مختصّا يحسدهم البعض من زملائهم عليه.

خروج المراكز الاستعمارية عن السلطة العسكرية بعد سنة ١٨٤٥

تنقسم البلاد الجزائرية سنة ١٨٤٥ الى ثلاث مناطق : مدنية وعربية ومختلطة ، ففي الاولى يكثر الاوربيون الخاضعون الى القانون العام وطبقت لائحة ٢٨ سبتمبر ١٨٤٧ على الجزائر قانون فرنسا لسنة ١٨٣٧ الخاص بالبلديات فالمزج كان كليا بين فرنسا وبعض المناطق الجزائرية غير أن المناطق العربية والمختلطة كانت تخضع الى السلطة العسكرية عن طريق المكاتب العربية التي تولّي الروؤساء العرب الذين يتقاضون أجورهم من الضرائب المجموعة (العشر) ، وبصفة عامة واحتلت فرنسا التمسّك بنفوذها الواسع في صورته الاولى قبل الاحتلال فيعوّض الاداريون بأشخاص من نفس العائلات يشغلون المناصب الشاغرة وهو ما خلق منافسات بين عناصر المجموعة الواحدة أو الفرقة الواحدة وهو ما سمح بظهور توازن يغنم منه المستعمر.

وأما المنطقة العربية فهي تنقسم الى دوائر مختلفة المساحة والاهمية وهذا النوع من التنظيم يوازى الادارة العربية التقليدية من " باش آغة لبك " وآغة لبك وقايدات ومشيخات ، ويشرف الشيوخ والقادة والباش آغة على عدد معين من الفرق وكان منهم أصحاب النفوذ الكبير مثل الباش آغة في مجانة وشيخ النمامشة أو فرجيوة وزواغة (وهم من جهة قسنطينة) ويسهرون على آلاف الافراد وهذا التنظيم الادارى يدفع الى بعض الملاحظات في جهة القبائل والورسنيس والاوراس حيث يتولى القرى الجماعات التي يساهم فيها أصحاب النفوذ فكل جماعة مستقلة بنفسها والصلة الجامعة الوحيدة هي صلة الرحم التي تربط بين عدة قرى وهو ما يفسّر وضع قانون مضبوط من الضرائب بين السكان فالقانون عبارة عن مكوس وغوارم تعود الى الترتيب الشرعي والاخلاقي والاقتصادى الجارى به العرف في هذه التجمعات القروية.

الجمهورية الثانية

الادماج لدي المعمّرين

آدت ثورة فيفرى ١٨٤٨ الى نتائج هامة لها وقعها على الادارة والسياسة في الجزائر ففي شهر مارس صادقت الجمهورية الجديدة على نداء الى المعمّرين بالجزائر جاء فيه :

خروج المراكز الاستعمارية عن السلطة العسكرية بعد سنة ١٨٤٥

تنقسم البلاد الجزائرية سنة ١٨٤٥ الى ثلاث مناطق : مدنية وعربية ومختلطة ، ففي الاولى يكثر الاوربيون الخاضعون الى القانون العام وطبقت لائحة ٢٨ سبتمبر ١٨٤٧ على الجزائر قانون فرنسا لسنة ١٨٣٧ الخاص بالبلديات فالمزج كان كليا بين فرنسا وبعض المناطق الجزائرية غير أن المناطق العربية والمختلطة كانت تخضع الى السلطة العسكرية عن طريق المكاتب العربية التي تولّي الروءساء العرب الذين يتقاضون آجورهم من الضرائب المجموعة (العشــر) ، وبصفة عامة واحتلت فرنسا التمسّك بنفوذها الواسع في صورته الاولى قبل الاحتلال فيعوّض الاداريون بأشخاص من نفس العائلات يشغلون المناصب الشاغرة وهو ما خلق منافسات بين عناصر المجموعة الواحدة أو الفرقة الواحدة وهو ما سمح بظهور توازن يغنم منـه المستعمر .

وأما المنطقة العربية فهي تنقسم الى دوائر مختلفة المساحة والاهمية وهذا النوع من التنظيم يوازى الادارة العربية التقليدية من " باش آغة ليك " وآغة ليك وقايدات ومشيخات ، ويشرف الشيوخ والقادة والباش آغة على عدد معين من الفرق وكان منهم أصحاب النفوذ الكبير مثل الباش آغة في مجانة وشيخ النمامشة أو فرجيوة وزواغة (وهم من جهة قسنطينة) ويسهرون على آلاف الافراد وهذا التنظيم الادارى يدفع الى بعض الملاحظات في جهة القبائل والورسنيس والاوراس حيث يتولى القرى الجماعات التي يساهم فيها أصحاب النفوذ فكل جماعة مستقلة بنفسهـا والصلة الجامعة الوحيدة هي صلة الرحم التي تربط بين عدة قرى وهو ما يفسّر وضع قانون مضبوط من الضرائب بين السكان فالقانون عبارة عن مكوس وغوارم تعود الى الترتيب الشرعي والاخلاقي والاقتصادى الجارى به العرف في هـذه التجمعات القروية .

الجمهـوريـــــة الثـانيــــة

الادمـــاج لـــدى المعمّـــريـــــــن

أدت ثورة فيفرى ١٨٤٨ الى نتائج هامة لها وقعها على الادارة والسياسة في الجزائر ففي شهر مارس صادقت الجمهورية الجديدة على نداء الى المعمّريــن بالجزائر جاء فيه :

((أيها المعمرون بالجزائر : ان الحكومة الموءقتة منشغلة جدا بوضعكم الخطير التي ترديتم فيه منذ زمان طويل وهي تعرف أن جلّ حيرتكم متأتية من فقدأن اليقين المخيم الى الان على مستقبل الجزائر • ان الجمهورية ستدافع على الجزائر كدفاعها على الارض الفرنسية وسيقع النظر في مصالحكم المادية والمعنوية وتحقيقها)) •

ويضيف التصريح في خاتمته بأن الحكومة الموءقتة تفكر بجدية في ((ادماج مرحلي للموءسسات الجزائرية في الادارة الفرنسية)) • وبالفعل يبين الفصل عدد ١٠٩ من الدستور الجديد بتاريخ نوفمبر ١٨٤٨ : ((أن الاراضي الجزائرية والمستعمرات هي جزء من الارض الفرنسية وسيتصرّف فيها بمقتضى قوانين خصوصية الى أن يصدر قانون يسمح بادخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل)) •

فمثل هذا النص يوهم بأن الادارة والتنظيم السابق قد انقلبت وأن التقسيم الى مناطق مدنية ومختلطة وعربية قد انقرض ولم يكن شيء من ذلك فالتقسيم للاراضي الجزائرية بقي على حاله المعهودة، وبروز عبارة" الارض الفرنسية" واطلاقها على الارض الجزائرية ليس بالامر الجديد اذ أن لائحة ٢٢ جويلية ١٨٣٤ قد تحدث عن الجزائر باعتبارها ((تنتمي الى الممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا)) • والتحويل الوحيد هو الذي يخص المعمرين الذين صاروا ــ مثل سكان فرنسا ــ ينتخبون النواب (عضو لكل مقاطعة) : فلقد عرفت الجزائر آنذاك تحركا سياسيا فكانت الصحف والمرشحون في حركة دائبة لتقديم الوعود للدفاع عن المبادىء الكبرى العامة والمصالح المحلية وفي واقع الامر انما تدافع هذه الاوساط عن مصالحها الخاصة أي مصلحة المعمرين لان السكان كانوا في اهمال تام وليس لهم من يمثلهم من النواب واذا كان هنالك بعض النواب الجزائريين المنتخبين في الجمعية الوطنية فدورهم لا يتجاوز قرارات الحكومة في مادة الادارة الجزائرية التي لا تحفل بهم معتمدة على اصدار القوانين حسب قرارات معينة فكان سلطان الحاكم العام جائرا اذ أنه يجمع السلطة التشريعية المحلية والسلطة التنفيذية والادارة الاستعمارية وهذه الصفة الاستثنائية التي دعمها الاحتلال صارت القاعدة المتّبعة في الادارة الجزائرية •

فعلى الصعيد البلدى واصلت ثورة ١٨٤٨ عملية الادماج التي شرع فيها حسب لائحة سبتمبر ١٨٤٧ فبقرار من صاحب السلطة التنفيذية بتاريخ ١٦ أوت ١٨٤٨ أصبحت المجالس البلدية الجزائرية تعيّن بالانتخاب ويشارك فيه الفرنسيون

والمقيمون الاجانب الذين لهم حق الترشح كالفرنسيين والفرق الوحيد هو في تحديد عددهم الاقصى في المجلس اذ يجب ألا تتجاوز ثلث المجموع .

وأما على المستوى الاداري فقد انقسمت المناطق الثلاث الى دوائر يتولاها ولاة ومساعدوهم لهم مجالس ولايته، وتمتاز الولايات الجزائرية عن فرنسا بأنها تنعدم فيها المجالس العامة التي لن تنشأ الا سنة ١٨٥٨ بقرار من نابليون الثالث وتعيّن الادارة الاعضاء بدون انتخاب.

ويشرف الحاكم العام على الولايات التي تعود بالنظر الى وزارة الحرب لا وزارة الداخلية، وليس للولاة الا سلطة مدنية في حين أن القادة العسكريين يديرون الاراضي المختلطة والمناطق العربية الكثيفة بالسكان ووضعهم مخالف لما عليه الولاة في فرنسا فالادارة الجزائرية تتصف بلون مغاير لما عليه الحال بفرنسا رغم تماثل التسمية فنفس الصورة لا تتضمّن نفس المادة.

واذا كان الحاكم العام هو ممثل الحكومة فهناك بعض المصالح (العدل والتعليم العمومي والمالية) التي ترتبط مباشرة مع باريس، ويساعد الحاكم العام مجلسا حكومي وهو في الاصل عبارة عن ((لجنة حكومية)) ثم ((مجلس حكومي)) قد اتسع نفوذه فيما بعد لكنه بقي مؤسسة استشارية(٢) مؤلفة من الموظفين السامين وقد أبطل هذا المجلس سنة ١٨٥٨ عند انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات.

النزاع بين الامبراطورية الثانية والمعمّرين

تراجعت الامبراطورية منذ ١٨٥٢ في نص قرارات التغيير لسنة ١٨٤٨ وهذا التراجع يهم بالدرجة الاولى الحياة السياسية للاروبيين في الجزائر الذين ارتفع عددهم وألفوا معارضة قوية ظهرت في النوادى (ذات صبغة اشتراكية) وفي التجمعات والصحف (الاطلس التي كان رئيس تحريرها " فاريني") وفي صورة انقلابات (مثل انقلاب وهران الذى اكتشف سنة ١٨٥٠) . ورغم حراسة الشرطة المشدّدة والمضايقات الادارية فقد لقيت المعارضة تأييدا اجماعيا اثر الاستشارة فعدد المؤيدين لرفع الرقابة يفوق بكثير عدد الرافضين (مثل منطقة قسنطينة)

---

(٢) وتسمية المجلس الحكومي ظهرت أول ما ظهرت سنة ١٨٤٨ .

واذا أضيفت الاصوات الغائبة فان المعارضة تلقى المناصرة العامة، وسعى الولاة الى تدارك الامر بتوقيع نصوص وفاء للملك الرئيس، فكانت آراء فرنسا حول الجزائر " سيئة" وهو ما سمح بالرأى العام الاروبي بانتقاد الحكومة وعرفت المعارضة الجمهورية نفس المضايقات التي عرفتها المعارضة بفرنسا مثل التتبعات والمحاكمات والسجن أو الحجز.

وضاعف العسكريون وعلى رأسهم الجنرال "رأندون" (RANDON) الذى أصبح حاكما عاما من سلطتهم على كافة الادارة الجزائرية ،وكان "حكم السيف" كما يسميه المعارضون هو السائد في المناطق المدنية والعسكرية العربية الى موفّى سنة ١٨٥٨ حيث قررت فرنسا تسليم ولاية الجزائر الى الامير " جيروم" الذى عيّن وزيرا للجزائر والمستعمرات فجمع هذا الوزير المعروف بأفكاره التحررية كل المصالح الادارية الجزائرية في باريس ولم يبق بالجزائر الا قائد أعلى للقوات البرية والبحرية وهو ما أدّى الى تدعيم نفوذ الولاة الجزائريين الذين كانوا مساعدين من طرف مجالس عامة.

وبفضل الامير " جيروم" تضاءلت مراقبة المعارضة والصحافة فالصحف سمح لها بمناقشة القضايا ((ذات الفائدة المحلية ومصالح المعمرين والملكية الصناعية والتجارية للبلاد)) والحدود المذكورة هي التي حددت في ١٧ فيفرى ١٨٥٢ و ١٤ مارس ١٨٥٥ (٣) ووراء هذا البرنامج البسيط سرعان ما وجّهت المعارضة نقدها الى الصياغة العامة للسياسة السلطانية ، وتجربة وزارة الجزائر هامة نظريا لكنها كانت محل نقد في جملة من الجوانب ومنها :

١) ـ لم يكن الامير " جيروم " يعير العناية اللازمة لتنسيق القرارات التي يتسرّع فيها أحيانا .
٢) ـ كثيرا ما يقع الجهل المطلق للواقع المحلّي والظلم يتطرّق الى بعض الاجراءات (مثل التقسيم الجهوى) .
٣) ـ كان بعد باريس ومشقّة المواصلات من أسباب الصعوبات التي تحول دون تحقيق نجاعة الادارة.

---

(٣) الوثائق الوطنية .ف. ٨٠٦٤٤ ـ نصّ الامير " جيروم " الى الولاة والقادة السامين (كتمان شديد) في نوفمبر ١٨٥٩ .

ولم تعمّر هذه التجربة طويلا رغم تعويض الامير" جيروم " بالكونت ((دى شاسلوب ـ لوبات)) ففي سنة ١٨٦٠ حذفت وزارة الجزائر وحلّت محلّها حكومة عامة رأسها " بيليسي" (PELISSIER) المعيّن من طرف الامبراطور.

وفي الجانب البلدى كانت بوادر التجديد هزيلة (سنة ١٨٤٨) ، ففي ١٨٥٠ حلّت المجالس البلدية ثم أبطلت وعوّضت بجمعيات بلدية تعيّنها الادارة، وبعد أربع سنوات يعود التنظيم البلدى الى الوجود بمقتضى قانون ٨ جويلية الذى أبطل قانون ١٨٤٨ وسيتواصل العمل بهذا النظام الى سنة ١٨٦٦ .

فلقد بدا جليّا منذ الاحتلال أن هناك ادارة مضاعفة في الجزائر. ففي الاولى سعت فرنسا الى نقل بعض الاطارات الادارية من العاصمة باريس مع ادخال بعض التحويلات مثل المقاطعات والبلديات وفي الثانية سلمت فرنسا الى الجيش ادارة السكان، اعتقادا منها بحلّ مشاكل الاحتلال، وتظاهر قادة الجيش بعدم التدخل في الشؤون الادارية للسكان العرب وما شغلوا به هي القضايا ذات الصبغة العمومية أى الامن مثل مكافحة الامراض المعدية التي شدّت انتباههم ، وكانت الاراضي العربية تهمّ الادارة العسكرية من ناحية الضرائب وهذه الثنائية الادارية الواضحة منذ البداية لها مفعولها الكبير على تاريخ الجزائر من انطلاق الاحتلال الاستعمارى وهو ما سيتواصل في السنوات الموالية.

II ـــ السياسة الاستعمارية من الاحتلال الى الاستشارة سنة ١٨٦٣ : الهياكل الخاضعة الى الاستعمار :

ان الجزائر تحت النظام العسكرى كانت تمثل" توازنا حركيا" قبل الاحتلال ولنذكر انها كانت في ذلك العهد تنتج المحاصيل الفلاحية الكبرى وباشر الفلاح في الجبال أو الفحص الطرق العصرية مثل اعداد الحراثة واستعمال الاسمدة وطرق الرى وهو ما يسمح بتعويض مصاعب الاستغلال وكان هذا الانتاج يجد الشويق الضرورى حيث وفر في المواسم الحسنة أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ كيلا من الحبوب تصدّر من حقول افريقيا الملوكية.

وكانت الضرائب (٤) ضعيفة في هذه المنتوجات وكانت المحاصيل والحيوان تكوّن أصل الضرائب أكثر من خراج الارض ويضاف الى الضرائب الكبرى العينية

---

(٤) وفيما عدا دراستنا حول منطقة قسنطينة فانه لا وجود لبحث في موضوع الضرائب التركية في الجهات الجزائرية.

المختلفة من باى ليك الى أخرى(٥) بعض المكوس اليسيرة أثقلها وقعا الدنوش وهو مكس يقدّم الى الداى تكاليف الهدايا المخصصة للباى عند زيارته الموسمية أو مهر الباشا ويرفع لنقل الدنوش الى الجزائر، وتمثل الضرائب الكبرى (مثل العشور والزكاة والحكر واللزمة والغرامة) أربعة أخماس جملة الضرائب المجموعة وكانت نسبة الدنوش ومهر الباشا ١٥،٧ بالمائة وأما المكوس القارة فكانت تبلغ نسبة ٤ بالمائة وهذه الضرائب التركية كانت أقل أهمية ممّا أبداه بعض المؤرخين، ففي قسنطينة لم تتعدّ الضرائب ٤ ملايين فرنك أى حوالي نسبة ٣ فرنكات ذهبا للشخص الواحد (وما قدره نصف حمل أو ٦٠ كيلو غراما من القمح الصلب) وكانت الضرائب العينية يسيرة على الفلاّح وكان الباى يوزّع الحبوب بأثمان زهيدة عند المجاعة وهذا الضرب من التامين ضدّ المجاعة تدعّمه مخازن الحبوب (المطمورة) التي كانت تحفر في أراضي الفرق.

ولم يمنع جمع الضرائب المبادلات التجارية في الطرق الصحراوية والسواحل ومحاور المواصلات عبر الجزائر من سوق الى سوق وبلغ نسق الحركة التجارية في منطقة قسنطينة بمفردها ٥ ملايين فرنك ذهبا وكانت أسباب الازمة الفلاحية مرتبطة ببروز الامراض النباتية في القرن الثامن عشر وتنوّع الموارد المالية التي تسهّل عمليات المضاربات واختلاف الوزن والكيل وأهمية التجارة والمقايضة وكانت التجارة في الجملة قبل الاحتلال مركزة على الداخل أكثر ممّا تتركز على المراكز البحرية رغم وجود ميناء عنابة.

وكان الاقتصاد الجزائرى قبل تطور الاستعمار متوازنا حيث تتماسك كل العناصر وتؤلف حدّا تجاه الاخطار التي تهدّد السكان وساهم المجتمع في هذا النشاط الاقتصادى وكانت الفرق تؤلف واجهة منيعة لا يستهان بها وذلك لان الدين الاسلامي وصلات القرابة كانت تفرض عند المجاعة أو الجفاف أن يساعد القوى الضعيف، وكان يعسر تحديد نسبة الاغنياء(٦) ويقدّم " هوقونو" رئيس المكتب العربي قديما في احصائياته سنة ١٨٥٨ (٧) نسبة ٤٠٠ ٠٠٠ خيمة تأوى ٢ ٥٠٠ ٠٠٠

---

(٥) وذلك مثل الجبرى الذى كان الى حكم أحمد باى الضريبة الخاصة بمنطقة قسنطينة وليس معها ضرائب أخرى.

(٦) يجب ادخال مفهوم الطاقة الشرائية أى قضية الاسعار في قطاع المنتوجات والتطور المالي.

(٧) أنظر في مجال الازمة الفصل الرابع .

نسمة وكانت ٤٠ خيمة توفر ١٠٠ ٠٠٠ فرنك ـ ذهبا (أى ٢٥ مليون فرنك ١٩٥٥). وكانت ٢٠٠ خيمة تحقّق كل واحدة ٥٠ ٠٠٠ فرنك ذهبا (حوالي ١٢،٥ مليون فرنك ١٩٥٥) و ١٠٠٠ خيمة تحقّق كل واحدة ٢٠ ٠٠٠ (حوالي ٥ ملايين فرنك ١٩٥٥) و ٥٠٠٠ خيمة تحقّق كل واحدة ١٠ ٠٠٠ (حوالي ٢،٥ مليون فرنك ١٩٥٥) و ١٠ ٠٠٠ خيمة تحقق الواحدة ٥٠٠٠ (١ ١٢٥ مليون فرنك ١٩٥٥) أى ١٦٢٤٠ خيمة تملك ١٣٤ مليون فرنك ذهبا فالنسبة هي ٤،٠٦ بالمائة ، وكانت ٥٠٠٠٠ خيمة توفّر الواحدة ٢٠٠٠ فرنك (أى ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) و ١٠٠ ٠٠٠ تحقّق ١ ٠٠٠ فرنك (أى ٢٥٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) والنسبة هنا هي ٣٧،٥ بالمائة والبقية لها أقل من ١٠٠٠ فرنك لكل خيمة. وتسمح احصائيات " هوقونو" بتقسيم اجتماعي فهنالك أولا عدد كبير من المحظوظين من كبار الاغنياء الذين يوفّرون أموالا طائلة ونجد ثانيا قسما من الاغنياء الملاكين ثم ثالثا نلاحظ جمعا غفيرا من الفقراء ولكن هذا التوزيع ليس متكاملا لانه يوجد من بين الخيام الثرية التي يقدّر معدّل ثرائها بنسبة أدنى من ١٠٠٠ فرنك وذلك يخصّ حوالي ٦٠ بالمائة من السكان الجزائريين. وقد كان سبر الاراء الذى وقع في قسنطينة بيّن ان الدخل الفردى العام يقدّر بحوالي ٣٠ فرنك ذهبا (أى بمعدل ٦ أفراد في كل خيمة أو ١٨٠ فرنك ذهبا أو ٥٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) وكان الدخل الخاص يبلغ ٧٥ أو ١٥٠ فرنك ذهبا (أى من ٤٥٠ الى ٩٠٠ فرنك (٨) أو من ١٢٠٠٠٠ الى ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥). وللمزيد من الدقّة يبرز من بين غير الملاكين الرباعة والخماسة (٩) الذين لا يتجاوز دخلهم ١٢٠ أو ١٤٠ فرنك ذهبا (حوالي ٣٠ ٠٠٠ أو ٤٠ ٠٠٠ فرنك ١٩٥٥) ، دون اعتبار بعض الامتيازات العينية الممنوحة من طرف أصحاب الاملاك ويؤلف هؤلاء الرباعة والخماسة الربع أو الثلث من مجموع السكان الجزائريين (١٠) . ويجب أن نشير الى أن المجتمع الجزائرى لم يعرف العمال اليوميين في قطاع الفلاحة فالعامل لايملك الارض وانّما همّه تقديم ساعده لمن يريد من أجل الشغل. ولاشك أن القبائل كانوا ينزلون من جبالهم الى السهول في جهة سطيف أو الجزائر للعمل في الحصاد والحرث لكن بصورة غير منتظمة وكان البعض يقيم بمتيجة أو في قطع الارض في مناطق القبائل دون أن يكون هذا النشاط أهمّ ما لديهم فهم يفلحون أرضهم وهنالك الخماسة بكثرة وينعدم العمال اليوميون.

---

(٨) يجب اضافة بعض الضبط لارقام هوقونو : اضافة ضارب انخفاض لان الاسعار قد ارتفعت منذ الاحتلال الفرنسي بالجزائر.

(٩) كان الخماسة والرباعة يتقاضون خمس الصابة أو ربعها.

(١٠) أنظر أطروحتنا للمزيد من الضبط في هذه الارقام.

فالمجتمع مثلما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد يظهر في " صحّـة" حسنة وان لم تعرف الجزائر عصر الصناعة والرأسمالية الاروبية لسنوات ١٨٣٠، ويمكن توجيه النقد الى تجاهل الطرق العصرية في الفلاحة التي توفر الانتاج الضخم والتي تستعمل الاراضي الشاسعة في الرعي لكن المجتمع الجزائرى له ما يشبهه من البلدان حوله من أروبا من حيث البناء الاقتصادى ويبقى التنظيم منسجما مع سكان البلاد.

بداية الاستعمار: مصادرة أملاك الباى ليك والمضاربة الفوضوية

لقد صدّعت عملية الاحتلال العسكرى هذا التوازن بسرعة بصورة مباشرة وغير مباشرة. فحيث كانت تحلّ الجيوش كانت الدولة تصادر أملاك الدولة التركية (١١) وتحولها الى أرض للمعمرين وتعلّل عمليات المصادرة بتعليلين الاول بكون الدولة التركية قد انقرضت ففرنسا تستولي على الامتيازات التركية السابقة والثاني بكون الادارة الفرنسية تحتاج الى أماكن للعمل، ولقد حودرت أملاك الحبوس التي كانت تزود المدارس والمساجد والموءسسات الخيرية.

ويلي الجيوش رجال الاعمال والتجار المضاربون فسرعان ما كثرت المضاربات في الارض والمنازل وخاصة مع انعدام النصوص القانونية في هذا الميدان فتباع الاراضي وتشترى وليس لها دليل على وجودها فعلا ويشارك في هذه العمليات الاعيان وكذلك قادة الجيش (الجنرال " أوزر" في عنابة) والقائد " كلوزيل" وكان بعضهم يرى بأنه من الهيّن الحصول على الارض بوضع السوق في حوزة الفرق فيقول:

((اذا أردنا يمكن أن نحصل على أراضيكم لكننا نطلب ذلك منكم أن تسلموها لنا فلن تصمدوا أمامنا ولا تريد حكومتنا استعمال جميع قوّتها وانما تريد أن نحصل منكم على ذلك بالاقناع وهو مالا ردّ لكم فيه لمدافعنا وبهذا الاسلوب من التفكير – يختم القائد العسكرى " بوانسو" قائلا: يبدو من يقيني أن نحصل من البدوى على تخليه عن أرضه وهجرته عما نحتاجه من أرض مقابل شروط لاتكلف كثيرا من المال ان لزم الامر تحمل مثل هذه التكاليف المالية)). (١٢)

---

(١١) وذلك رغم ما ورد في الاتفاقية بين الداى حسين والماريشال (دى بورمون) في ٥ جويلية ١٨٣٠.

(١٢) الارشيف الوطني ،ف ١٦٧١ ٨٠، تقرير " بوانسو" الى رئيس مجلس الوزراء في ١ جوان ١٨٣٤.

ونلاحظ أنّ المدن المحتلّة وحدها هي التي كثرت فيها المصادرات مثل الجزائر والمتيجة وعنابة ووهران وحافظت قبائل البدو في غيرها على املاكها ، وحودرت أراضي قسنطينة من طرف الادارة الفرنسية التي اكترتها بالمزاد العلني (١٣) وعزل الفلاحون من طرف المضاربين الذين يكرون الارض بأثمان مرتفعة دون استغلالها ويهمل استخلاص الكراء للادارة الفرنسية. ففي سنة ١٨٣٧ استغل الاروبيون أقل من ١٠ ٠٠٠ هكتارا من المساحات الشاسعة المخصّصة للعلق وكانت تدرّ ربحا كبيرا وكانت أغلب المؤسسات في متيجة وحول الجزائر (٧ ٨٧٩ هكتارا).

وخلق هجوم الامير عبد القادر على هذه المنطقة سنة ١٨٣٩ هلعا كبيرا وتقهقرا للمعمرين الاوائل الذين انحدروا الى السواحل وسيبقون كذلك سنوات عديدة قبل الشروع في سيرهم نحو داخل البلاد.

انتزاع أملاك البدو قانونيا : ارتفاع الاسعار وتزايد الضرائب (١٨٣٨ – ١٨٤٥)

لقد أرزحت البعثات العسكرية التي قادها " بيجـو" ومساعدوه في الغرب أو الوسط أو الشرق الجزائرى القبائل تحت وطأة المستعمر (١٤) فكأن تلك المجموعات المهاربة قد قبلت قانون الغالب. وصدرت سنة ١٨٤٤ وسنة ١٨٤٦ لائحتان الغاية منهما القضاء على المضاربات وتوسيع مساحات الارض المسلمة الى المعمّرين وصارت

---

(١٣) أرض الباى ليك تعود الى الباى أو الداى وكانت تبذل في تعهد الادارة والجيش.

(١٤) ونذكر جهود " بيليسي" في الظهرة وانتصارات " سان أرنو" وبار أقوى ديلي " و " بيدو" في قسنطينة ويلاحظ " ديفو" في مذكراته " ان المغازى والهجومات العديدة والحرائق وتحطيم مخازن الحبوب في بني ولبان في منطقة برج بوعريريج وفي زردزة لدى أولاد جبارة" ويلاحظ في حريق قرية بني راشد بقوله: ((بعد العشاء كانت جميع المنازل قد التهبت بالحطب الذى بنيت منه وكانت سيول اللهب تتصاعد ، فكم كانت هذه العملية جريئة من طرف جيوشنا فرغم الجرائم فلا أنسى قساوة حياة هؤلاء المساكين في فصل الخريف القريب وكم من امرأة وطفل قد هلكوا؟ فلقد خسروا في ذلك اليوم مالا يقدّر لان المنزل الواحد كان يقدّر بحوالي ٢٠٠ فرنك دون تقدير الاثاث ومصدره وقيمته ما أقسى هذا العمل. لقد ظهر لنا الغبار المتصاعد في الجو يغطي الهضاب بياضا وسوادا وصراخا. لقد كان مشهدا مروّعا)) ـ أنظر الفصل السابق.

الفرق المقيمة على أرض العروش الى فقدان أملاكها التي دخلت تحت اشراف الدولة وجمعت أراضيها التي كانت محلّ ترجلهم ورعيهم فأثقل كاهل تربية الماشية والزراعة بالضرائب وأصبح الانقلاب في مستوى المعيشة متوقعا بالنسبة للفلاح الجزائرى اذا طبقت تلك اللوائح والنصوص.

ففي المتيجة فقد الفلاحون ٩٥٠٠٠ هكتارا (٧٩٦ ٩٤ هكتارا) الحقت بالاراضي الدولية ولم يعد للعائلات الا معدل ١٢ هكتارا وهي ((مساحة غير عادلة)) لاتفي بالقيام بتربية الماشية والزراعات الكبرى . وسيجرّ تطبيق اللوائح الى مشاكل يعسر تجاوزها (مثل القالة) فكان القائمون على ذلك ((يرون أنه ليس من الضرورى تطبيق اللوائح)) .

وخضوع الامير عبد القادر سنة ١٨٤٧ يحدّد نهاية المقاومة المسلحة لقبائل التلال في مناطق وهران والجزائر وهو ما سمح للادارة بالتصرف المطلق في الارض وبالتالي تسهيل تمركز الاستعمار التوطيني ، وبالاضافة الى ذلك كان وقع الاحتلال كبيرا على الفلاح فلقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية وكذلك الحبوب ففي سنة ١٨٣٠ كان سعر الصاع من القمح بالجزائر (١٢٠ ليترا) من الصنف الاول يبلغ ٨٠ ١ فرنك وفي سنة ١٨٣٨ صار السعر ٣٢ ٩ فرنك وسعر الصاع من الشعير ٥٨ ٤ فرنك فكانت الزيادة بنسبة ٢٥٩ بالمائة للقمح و ٢٥٤ بالمائة للشعير. وكان الارتفاع في الاسعار هاما في قسنطينة فنسبة ٣٥٧ بالمائة للقمح و ٣١٤ بالمائة للشعير (١٥) وهو ما أدى الى كثرة تنوع العملة المعمول بها في عمليات المضاربة فكان النقد الردىء يعوّض النقد الحسن وكان أهل الفلاحة يحصلون على الضعيف من الاموال لمنتوجاتهم ويدفعون المال الحسن والاقوى ذهبا فكانت خسارتهم مضاعفة وجرّ احتلال السواحل الى اضطراب النشاط الاقتصادى التقليدى ولم يمكن للقبائل الاتجار في الاسواق الساحلية وانما تحولوا الى الاسواق الداخلية وعرفت بعض الجهات اختناقا اقتصاديا . (١٦)

وصادفت سنوات ١٨٣٠ – ١٨٤٠ والعمليات العسكرية بروز سلسلة من الامراض المعدية التي هتكت البلاد مثل الحمى والطاعون والحمى السوداء ، ويصرّح الباى أحمد بقسنطينة بقوله : ((لقد بلغت الوفاة أوجها الى حدّ أن ملك الموت قد

---

(١٥) وهي عبارة " بيجو نفسه " .

(١٦) يقصد منها أرض الحواش – أنظر " ايسنارد " .

خلّف طابعه في بلادنا (١٧) ويضاف الى هذه الاخطار تلاحق المواسم الكاسدة وهجرة فلح الارض والبساتين التي أتلفت والضرائب والغرامات التي فرضت على القبائل الرحل، ففي سنة ١٨٤٣ أثناء غزوات أربع ضد قبائل الدوغ (عنابــة) وزردزة (جهة عين البيضاء) رفع الجنرال " بارقواي ديلييار" مليون فرنك ذهبا في شكل فرائض ونقود ، وكانت الخسائر مرتفعة في وهران وتيتري والجزائر وقسنطينة حيث كانت تدور الحرب بين أنصار الامير عبد القادر والجيش الفرنسي٠ (١٨)

وفي آخر المطاف فرضت الادارة الفرنسية على السكان العرب دون سواهم الضرائب المباشرة فارتفعت الضرائب في جهة قسنطينة بالنظر لما كانت عليه مع الاتراك فبلغ العشور ٠٠٠ ٨٩٨ فرنك سنة ١٨٤٥ ٠

وبلغت اللزمة ما بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٧٢٠ فرنك وأما الحكر فقد بقي كما هو عليه أي ٠٠٠ ٩٤٩ فرنك٠ وارتفعت نسبة الى ١٠٠ بالمائة في أربع سنوات من ١٨٤١ الى ١٨٤٥ ، واضافت الادارة الفرنسية الى الضرائب العربية جملة من المكوس والحقوق القمرقية، وصار الفلاح يدفع نقد الضرائب لا عينا وذلك منذ سنة ١٨٤٥ وهو ما يجرّ الى مضاعفة ظلم السكان الذين كانوا يتعاطون المقارضة٠ (١٩)

تكثيف الاستعمار الرسمي بعد سنة ١٨٤٦ وأزمة ١٨٤٨ — ١٨٥٠

ستعرف الجزائر بداية من سنة ١٨٤٦ بفضل لوائح ١٨٤٤ و ١٨٤٦ وارادة فرنسا في اقامة الاستعمار حركة متزايدة للمهاجرين اليها وهم من كبار الملاكين الرأسماليين وكذلك من صغار المعمّرين الذين قدموا الى البلاد في سنتي ١٨٤٨ و ١٨٤٩ وهذا المدّ البشرى سيحول وجه البلاد فارتفع عدد الاجانب الاوروبيين الذى كان سنة ١٨٤١ — ٢٠٤ ٢٧ نسمة الى ٦٠٧ ١١٢ نسمة في غرة جانفي ١٨٥٠ (٢٠)

---

(١٧) نفس المرجع ٠

(١٨) وكانت أقصى النسب قد سجلت في التمور اذ كانت الزيارة تقدر بنسبــة ١ ٦٠٠ بالمائة وتصرف الباى أحمد في جنوب منطقة قسنطينة وتحكمــه في طرق نقل التمور هو الذى يفسد ذلك٠

(١٩) أنظر الفصل الرابع ــ الباب الرابع ٠

(٢٠) تطور عدد السكان الاوروبيين بالجزائر كما يلي :

١ — ١ — ١٨٤١ : ٩٨٧ ٢٦ نسمــة٠

١ — ١ — ١٨٤٢ : ٧٢٧ ٣٥ نسمة ٠

وبلغت نسبتهم أربعة أضعاف في مدة تسع سنوات فكانت نسب الاجانب هامة جدا فهم يوءلفون نسبة ٥٥ بالمائة من السكان سنة ١٨٤١ وأكثر من ٤٨ بالمائة سنة ١٨٥٠ من بينهم الاسبان والايطاليون والانقليز الملطيون.

وهذا المدّ من المهاجرين جرّ الى وضع برامج مخططة للاستعمار أهمها مخطط " لاموريسيار" بوهران ومخطط " بيـدو" في قسنطينة، حيث يرمي الاول الى توفير ٨٠٠٠٠ هكتارا الى ٥٠٠٠ ملاك ويرمي الثاني الى اسناد ١٦٠٠٠٠ هكتارا موزّعة الى قطع ذات ١٥ هكتارا في شكل قرى ريفية تضم كل واحدة ١٢٠ أسرة. لكن هذه المشاريع كانت غير متكافئة في نظر بيجو الذى يحبّذ التعمير العسكرى الذى لا يتطلب تكاليف مرتفعة وستفشل السياسة الاستعمارية مثلما كان الشأن لبقية المشاريع التي سعى الى تحقيقها الخواص أو الدولة. فكان البعض يملك مساحات كبرى أو صغرى وفي الحالتين هم لا يستغلون الارض وانما يكتفون بكراء الارض الى العرب من بين الفلاحين القدامى وفشلت سياسة الدولة في هذا المجال وأهمّ أوجه ذلك الفشل ما كان في المستعمرات سنة ١٨٤٨، وورد في قانون ١٩ سبتمبر ١٨٤٨ تأسيس عدد من مراكز التعمير منها ١٢ مركزا بالجزائر و ٢١ مركزا في وهران و ٩ مراكز في قسنطينة. ورغم مساعدة الدولة بتوزيع البذور وآلات الفلاحة وبعث أعمال الرى فان هذه المستعمرات لم تنجح في توفير النمو وان كان بها المنشطون الذين كلفوا بارشاد المعمرين الاوائل في سنة ١٨٤٨ . وكان انتقاء المعمرين غير منظم اذا لـم يكن فيهم الكثير من الفلاحين (٢١) غير أن مساحة الاراضي (من ٢ الى ١٠ هكتارات) والازمة الاقتصادية في ١٨٤٧ — ١٨٤٨ والامراض المتفشية فيما بين ١٨٤٩ و ١٨٥٠ قد ساعدت على تضاؤل فرص النجاح.

---

١ — ١ — ١٨٤٣ : ٤٦ ٢٩٨ نسمة.
١ — ١ — ١٨٤٤ : ٥٩ ١٨٦ نسمة.
١ — ١ — ١٨٤٥ : ٧٥ ٤٢٠ نسمة.
١ — ١ — ١٨٤٧ : ١٠٧ ١٦٨ نسمة.
١ — ١ — ١٨٤٨ : ١٠٣ ٨٩٣ نسمة.
١ — ١ — ١٨٤٩ : ١١٥ ١٠١ نسمة.
١ — ١ — ١٨٥٠ : ١١٢ ٦٠٧ نسمة.

(٢١) هنالك عدد من الاشتراكيين ، حسب " لويس ريبو" المكلّف بالتحقيق في المستعمرات سنة ١٨٤٨ .

وكانت الازمة والامراض والاستعمار تثقل كاهل الفلاحين ففي ١٨٤٥ و ١٨٤٧ تعدّدت أنواع الجراد والجفاف لتسحق الارض لمدّة ٣ سنوات متلاحقة ولم يكن للقبائل من المدخّرات ما يكفي للقوت في فصل الخريف في سنوات ١٨٤٧ و ١٨٤٨ ٠ التي كانت قاسية البرد وقد أتت الامطار على المزروعات فارتفعت أسعار الحبوب وصار سعر القنطار من القمح بعنابة في نهاية سنة ١٨٤٤ — ١٤،٢٥ فرنكا أى وسعر الهيكتوليتر من القمح (٨٠ كيلوغراما) في جانفي ١٨٤٨ يتراوح من ٢٧ و ٣٢ فرنكا أى أن سعر القنطار يبلغ ٣٣،٧٥ أو ٤٠ فرنكا٠

وينص الامر الثاني على منح الجنسية المدنية الفرنسية لليهود وأما الامر الثالث فيبقى على وضع ارادة السكان العرب ولكن قانون ٢٤ ديسمبر قسم الارض الى مدنية وعسكرية وتحولت الاراضي المتخامة للاراضي المدنية الى السلطة المدنية وتجدد ذلك مرتين في السنة ومن ذلك الحين بدأ المعمرون في تولّي حكم البلاد وان كانوا أقلية٠

وصادفت نهاية سنة ١٨٧٠ وبداية ١٨٧١ تحركات المعمرين بالجزائر الذين استغلوا الظروف لتدعيم مركزهم على حساب الفراغ الحكومي وذلك منذ ٤ سبتمبر فظهرت دويلات مستقلة بالجزائر وقسنطينة وفي جميع المدن حيث يوجد عدد كبير من الاوروبيين ، وأشهر هذه المراكز السياسية كانت بالجزائر التي تجاوزت النطاق البلدى لتزاحم الحكومة المركزية مع " فيليمرموز" ففرضت المدنية قانونها ولقي الجيش الصعاب الكبرى وأجبر أعضاء الدولة الى قبول المشاريع بالرغم مما تتضمنه من أخطار ، وعادت الحياة الى مجراها عند قدوم " قيــدون" بأسلحته مع أصحابه وصديقه" فابــر" فانتهت الثورة في اطار القانون الادارى ولقد تدعم نفوذ الحاكم العام المدني بعد احالة الحصار أثناء ثورة المقراني (ماى ١٨٧١) وكانت المصالح الاوروبية بالغة الاهمية من الجانب الاقتصادى والاجتماعي وهو ما أرضى العديد منهم وتخفيف حدة العداوة تجاه " قيــدون" ٠

وحصل الاوروبيون على فوائد سياسية كانوا يطالبون بها وهو انتخاب عضو في الجمعية البرلمانية ينوب عن كل منطقة ولهم حق الاختيار والتعيين بالجزائر لاعضاء المجلس الاستشارى في الحكومة العامة الجزائرية وهم يساعدون الحاكم على ادارة البلاد وفي الجانب البلدى يختارون مجالسهم البلدية وحتى على رأس المجالس المختلطة أعوان مدنيون يعودون بالنظر الى الوالي وأصبحت المكاتب العربية " مكاتب شؤون الاهالي" وهو ما أثار عدة احتجاجات لدى المسؤولين العرب الذين استقالوا من مناصبهم وقد رفض " قيــدون" ذلك وطمأنهم ٠

وكانت هذه الاجراءات الادارية والمصادرات تحولا تشريعيا له تأثيره على البلاد وبعثت الى الوجود المحاكم العدلية في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ يعمل بها الفرنسيون فحس مثلما هو الشأن في فرنسا فلا يرجى من القضاء عدل لان المعمرين قد ارتكبوا من الافعال الكثير والحقوها بالعرب وكان حرص الاوروبيين أن يقضوا السكان الاصليين وهدفهم ذلك خفيا تحت تعلاق عديدة ولم يكن للقضاء الا النظر في القضايا الخاصة بالحالة الشخصية.

وفي سنة ١٨٧٤ صدرت نصوص عديدة أقامت نظاما تشريعيا خاصا بالسكان العرب أى الاهالي وسياسة التمييز التي تهمل القانون العام وتحاصر السكان في سلسلة من العقوبات والتهم وقدمت الادارة الحجج الكثيرة لتبرير هذا الاجراء القضائي مثل التأخر الحضارى لدى السكان الذين لا يفقهون لطف قوانينا التشريعية وكذلك تفاديا لتكرر الانتفاضات مثل التي كانت سنة ١٨٧١ ولقد كرست سياسة الاهلية تقنين بعض الاجحاف مثل السماح للادارة بمحاكمة الموظفين فالفترة ١٨٦٠ و ١٨٨١ بلورت حلف النطاق السياسي والادارى والاقتصادى الانتقال من حالة متوازنة نسبيا الى وضع يدعم مركز الاوروبيين الذين أصبحوا سادة الادارة والحياة السياسية في الجزائر بالاضافة الى الحياة الاقتصادية وهذا التفوق سيتزايد رغم اصلاحات ١٨٩٨ و ١٩٠٠ الى نهاية الحرب العالمية الاولى لا ن المنزلة السياسية للسكان لم يطرأ عليها تغيير يذكر.

انخرام التوازن الاقتصادي لفائدة الاستعمار

تصدع الابنية الاجتماعية التقليدية بعد الاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٦٣

لقد عرفت الجزائر فيما بين ١٨٨٣ و ١٨٨١ عددا من التحولات الثورية لها وقعها فيما بعد فلقد تصدع التوازن الذى كان بين الاستعمار والمجتمع والاقتصاد التقليدى وذلك في السنوات الموالية للاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٨٣ ولقد تخلّى الفلاحون عن أراضيهم الخصبة الى المعمرين الذين لم يتورعوا في خدمتها ولاشك انهم تحملوا نتائج ادماج اقتصادهم في النشاط الفرنسي والاوروبي مثل التضخم المالي ، وحسب المصادر الرسمية كانت المساحات التي تحصّل عليها المعمّرون من ١٨٤٠ الى ١٨٦٠ تقدر بحوالي ٣٦٥ ألف هكتارا و ١٥٠٠٠ هكتارا من سنة ١٨٤٠ الى ١٨٥٠ و ٢٥٠٠٠٠ هكتارا من ١٨٥٠ الى ١٨٦٠ واستنزاف مخازن الحبوب والتحولات العالمية وهي ظواهر لم يكونوا يتوقعونها ولم تمس بنية الحياة التشريعية والاجتماعية التي عاشوا في اطارها .

فكانت القبيلة هي الخلية الاجتماعية الاساسية التي يشدّ بعضها بعضا بصلات وثيقة ولم تتحقق أمنية نشر الملكية الخاصة وبقيت الاحلاف القبلية درعا حصينا ضد الطوارئ الطبيعية ومكنت أراضي عرش الفلاحين من التخلص من أطماع المعمّرين الذين لم يدركوا غايتهم في الاستيلاء على الارض .

وكانت الاستشارة المؤرخة في ٢٢ أفريل ١٨٦٣ أول اجراء فجر القبلية وحل أسباب وحدتها فقسمت الى دوار لها بعض الانسجام لكل واحدة نوعها الخاص وبداخلها تكونت جمعيات للملكية الفردية وسمحت الاستشارة بجعل القبائل يملكون الاراضي التي غنموا منها منذ القدم بصفة من الصفات .

وبهذا الامر قطعت السبل أمام مطالب المعمّرين بأراضي القبائل ومقابل ذلك كسرت أواصر الاحاد التقليدية وليس الامر الا في الحفاظ على تلك المصالح الفردية وذلك لتسهيل تنقل الارض من يد الى يد أى تدعيم مشارع الاستعمار وكان لهذه

الاجراءات تأثير سياسي لانه يحد من نفوذ الاعيان العرب وهم أئمة القبيلة الروحيون (١) وهو ما ترمي اليه الجمعيات المكلفة بتطبيق ما ورد بنص الاستشارة البرلمانية •

وما أن عرف نصّ الاستشارة حتى سعى الرأى العام الاوروبي الى افشال مشروع الامبراطور وقد ساند ذلك العمل الحاكم (بيليسي) ولكن الامبراطور لم يحد عن قراره وساندت جماعة المسلمين هذا المشروع رغم انقسامها وعملت الادارة الجزائرية بذلك النص والذى دخل حيز الانجاز ، هو احصاء الثروات ولتقسيم القبيلة الى " دواوير" (٢) وأحل العمل بقانون الملكية الفردية التي نادى بها الاوروبيون ، ولعب التقسيم دوره في تفريق التراكيب الاجتماعية وأوحت مبادىء القرار بالقوانين الخاصة بالارض الفلاحية وكانت أهمية الاستشارة كبيرة ولكن العمل بها توقف في ديسمبر ١٨٧٠ ورجع اليها في قانون ٢٦ جويلية ١٨٧٣ الذى بلور الفصل الاجتماعي والاقتصادى•

الازمة الفلاحية والمجاعة (١٨٦٦ – ١٨٧٠)

عاشت الجزائر أزمات حادة تواصلت من ١٨٦٦ الى ١٨٧٠ ولحقت الاضرار بالخصوص السكان الاصليين ولم يمس الاوروبيين الذين كانوا يعدون سنة ١٨٦١ حوالي ٢٢٠٠٠٠ نسمة وصاروا سنة ١٨٧٢ حوالي ٢٧٩٠٠٠ نسمة في حين تدحرج عدد المسلمين من ٢٧٠٠٠٠٠ نسمة الى ٢١٠٠٠٠٠ نسمة (وهذا النقص بنسبة ٢٢ / يختلف حسب الجهات فكانت المناطق المتضررة أكثر من غيرها هي الجنوب والصحراء وكانت السواحل أقل تأثّما وتضرّرا من الكوارث التي أصابت البلاد في ذلك العصر فكانت البلاد تشكو من الجفاف والامطار نادرة في سنوات ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ – وكانت فصول الخريف قارسة جدا في فصول ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٦٩ وهو ما ضاعف بوءس الاهالي وآل تأخر الامطار (خريف ١٨٦٧ – ١٨٦٨) الى اضطراب موعد الحراثة وتحديد المساحات المستغلة فالتقت مجموعة من الكواريث لتوءدى الى انحدار المحصولات الفلاحية من الحبوب والمراعي

---

(١) يقول الجنرال أولار في موضوع الاستشارة أمام المجلس ، ان هدف الحكومة السياسي هو اضعاف دور قادة العرب وانحدار القبيلة•

(٢) طبّق التقسيم على ٣٧٢ قبيلة بها ١٠٣٧٠٦٦ ساكنا أى حوالي نصف مجموع القبائل وخمسي مجموع السكان الجزائريين•

الطبيعية ويضاف الى ذلك هجوم الجراد ولقد وصف ، أ ٠ دودى وصفا دقيقا الحشرات الجرارة التي غطت السماء وقضت على الخضر وبالرغم من مجهودات الفلاحين الذين كانت تنقصهم المواد الغذائية فان أسراب الجراد قضت على الحبوب والبساتين والحقول والادهى في كل ذلك أن الجراد يخلف بيضا يفرخ في السنة الموالية حشرات خطيرة فتضاءل انتاج قسنطينة من :٣٢٥٢٢٨٣ هيكتولتر من القمح الصلب (٢٤٣٩٢١٣ قنطارا) (٣) و ٥٣٠٥٠٦٦ هكتولتر (٤٢٤٤٠٥٢ قنطارا) من الشعير سنة ١٨٦٤ الى ١٤٢٧٠١٢ قنطار من القمح الصلب و ٩٥٦٣٢٧ قنطار من الشعير سنة ١٨٦٧ ٠ (٤)

وارتفعت الاسعار وتجاوزت مستوى ٥٠ فرنك للقنطار الواحد من القمح الصلب و ٤٠ فرنك للقنطار من الشعير في ربيع ١٨٦٨ وبالمقارنة مع القمح عرف الشعير زيادة كبيرة لاقبال الفلاحين عليه لرخصه ولاداء الضرائب كان الفلاحون يبيعون حيواناتهم ولكن الماشية لحقها الضرر من جراء الجفاف وكان صيف ١٨٦٧ فصل المجاعة ووصف " لافيجيـرى" هذه المشاهد المرعبة بقوله (٥) :

((منذ عدة أشهر والعرب لم يجدوا ما يقتاتون به الا الاعشاب في الحقول أو أوراق الاشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان والان مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا فهم عراة يرتدون لباسا رثا يتكسعون ضالين على الطرق وحول المدن التي أخرجوا منها خوفا من الفوضى التي قد يتسبّبون فيها فهم ينتظرون جمع النفايات والفواضل للصراع حولها فلا يرجعهم شيئا ويحفرون الارض للقوت من الحيوانات الجيفة وهم يغيرون علف حيوان المعمّرين الذين كانوا يحرسون حقولهم بالسلاح والافضح في كل ذلك موت الكثير عبر الحقول وتناثرهم كلّ صباح دون حركة حياة)) ٠

---

(٣) هي أرقام رسمية ويمكن اعتبار سبب تزايد الاوروبيين يرجع الى الهجرة من الالزاس ولورين والاجانب لكن الدراسة التفصيلية تبيّن عكس ذلك ان كانت الهجرة ضعيفة من ١٨٦١ الى ١٨٧١ ولم تصبح هامة الا بعد ١٨٧٢ ٠

(٤) يعيـش الاوروبيـون المعمّرون في السواحل وهو ما يفسّـر عدم تضررهم مـن الازمة٠

(٥) يحصى انتاج ١٨٦٤ بوحدة الهكتوليتر وحولنا ذلك الى وحدة القنطار على أساس ٧٥ كلغ للهكتوليتر الواحد من القمح الصلب و ٦٠ كلغ للشعير ٠

وذكرت عدة حالات من الموتى والجثث الملقاة عبر الحقول وزاد سوء التغذية في انتشار الاوبئة مثل الكوليرا في خريف ١٨٦٦ – ١٨٦٧ ثم الطاعون والحمى في ربيع ١٨٦٧ الى موتى حتى نوفمبر من نفس السنة وظهرت المجاعة ونقصت المواد الغذائية في خريف ١٨٧٦ – ١٨٦٨ وربيع ١٨٦٩ وتلاحق ذلك منذ صائفة ١٨٦٨ وفتكت هذه الامراض بالسكان فاكتضت السجون بهم وبالمرضى حتى أن الادارة قد جمعتهم في حقول ومحتشدات ولم تتضح الحالة الا في ربيع ١٨٧٠ فلقد انخفض عدد السكان الجزائريين من جراء أزمة ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ وأصيب العرب أكثر من الاوروبيين الذين كانوا يقيمون بمناطق غنية بالامطار وهم يشتغلون بالارض الخصبة والمروية ويقطنون المدن التي تتوفر بها الصحة والتجارة أجبر الفلاحون على افراغ مخازن الحبوب التي كانت لهم ذخرا قبل سنوات الجفاف والجدب. (٦)

وجعلت الازمة الثروات الفلاحية في انخفاض متواصل وقضى على الحيوانات وتربية الماشية كانت في مناطق تقاوم الجفاف وهجرت العائلات أراضيها بسبب النزوح الى المناطق الرطبة المناخ وقاومت بعض الاسر وعمدت الى الافتراض. وأضعفت ازمة السكان الجزائريين بينما كانت نعمة للمعمّرين لمهاجمة الادارة الجزائرية أو السياسة الامبراطورية في الجزائر.

ادخـال الحكـم المدنـي وثـروة ١٨٧١

لقد كان المعمّرون من المعارضين للامبراطورية لا رائهم الجمهورية وانتمائهم للمذهب الاشتراكي وتغيرت مواقفهم بمقتضى أسباب اقتصادية فالازمة فرصة لهم للتنديد بسياسة المملكة العربية أو ما يطلقون عليه عبارة" حكـم السيـف " أي ادارة المجموعات القبلية من طرف المكاتب العربية التي منعت تطبيق ما ورد في الاستشارة البرلمانية من حيث شراء الارض التابعة للعروش ويقول أ . كومبار في هذا الشان: (٧) ان الامبراوطرية والمملكة العربية في نظرنا توءلفان كلا متماسكا وهم يريدون تعميم الادارة المدنية وتشجيع الملكية الخاصة في القبائل وبذلك يتسنّى لهم فرض نفوذهم على الاراضي والحياة اليومية للفلاح ويمكن بذلك ابطال

---

(٦) نشرت رسالة قديس الجزائر " لافيجيرى" في مجلة المصور ١٨٦٨ الجزء ٥١ ص: ١٨ .

(٧) أنظر في موضوع معطيات الازمة الناتجة عن الحرب في الفصل السابع " مقاومة عبد القادر" .

معالم الازمة التي أصابت الحركة الاستعمارية وفي الواقع لم يحرص المعمّرون على استغلال ما تسلموه سنة ١٨٦٠ و ١٨٧٠ من أرض وتقدر مساحتها بحوالي ١١٦٠٠٠هـ. فهي مصدر الاموال المستخرجة من الاكتراء الى الفلاحين فبقدر زيادة المساحات ترتفع ثروة المعمّرين (٨) فهاجموا هجوما شديدا الاتفاقيات بين الحكومة الامبراطورية والشركة العامة الجزائرية ليفريمي وطلبوت التي حصلت سنة ١٨٦٥ على ١٠٠٠٠٠ هكتارا مقابل روءوس أموال تبذل لتجهيز البلاد اقتصاديا وبفضل ما لهم من صحف ومجلات وعلاقات مع باريس والمعارضة بها توصلوا الى التأثير على السياسة الامبراطورية ، اذ أن تحرير الحياة بفرنسا يتبعه تحرير مقابل بالجزائر.

فأدركوا هدفهم في ربيع سنة ١٨٧٠ وصادق الجهاز التشريعي بأغلبية مطلقة (٢٤٢ صوتا على ٢٤٢) على برنامج يرى " ان النظام المدني يوفق بين مصالح الاوروبيين والجزائريين" ومنذ ذلك الحين أظهر الاوروبيون طموحاتهم لكف الجزائريين أبدوا شكوكهم في وضعهم ورفضوا ما تفاءل به الاوروبيون .وساعدت حرب ١٨٧٠ على اهمال هذا البرنامج وكانت الهزيمة في جانب الامبراطورية وحكم السيف بالجزائر فانتصر المعمّرون المعارضون وسادوا في البلاد وقبلوا هياكل الادارة الجزائرية وتأكد فقدان التوازن بين الفلاحين وأعادت نصوص ٢٤ أكتوبر ١٨٧٠ تنظيم الجزائر سياسيا لكف احدها كان يبقى على الحالة كما هي بالنسبة للسكان العرب ومدت الحكومة في ٢٤ ديسمبر ١٨٧٠ الاراضي المدنية لارضاء ارادة التوسع التي أهملت طويلا بالجزائر فانتقل ملك القبائل الى السلطة المدنية وخار القادة من السكان من المساعدين البلديين ووزعت الاموال المجموعة في المناطق التي يقطنها القبائل على الجهات الكبرى والولايات ولم يخف المعمّرون أنهم سيصبحون أسياد الارض العربية (٩) وستثير هذه التصريحات قلق الفلاحين بالاضافة الى حدة الازمات في وسطهم منذ جويلية ١٨٧٠ فانقطعت البنوك على مساعدتهم مثلما كان الامر في أزمة ١٨٦٦ — ١٨٧٠ ، وحرص البنك على استرجاع أرباحه وغضب المساهمون فيه مثل سكان برج بوعريريج وسطيف وفي الجزائر وقسنطينة ووهران ظهر تفوق المدنيين الاوروبيين على العسكريين الذين اتهموا بالخذلان في الهزيمة الاخيرة فأرسلوا الجيوش الى فرنسا لمحاربة النمسويين ولم يخفوا أطماعهم في الاراضي الفلاحية وهو ما يدعم فكرة معينة لدى القبائل وهي أن الادارة

---

(٨) أنظر أطروحتنا للمزيد من التفصيل.

(٩) ومنها قرار كريمي (CREMIEUX) الذى يمنح لليهود الجزائريين حق الانتماء الشخصي الى فرنسا.

المدنية ستقلب الوضع الاقتصادي والاجتماعي في معاشهم التقليدي ولاح رفضهم في صورة تجمعات بالاسواق ومشاجرة عديدة لمدة ثلاثة أشهر من سنة ١٨٧١ حيث تكررت الثورات ضد الحكم الاستعماري فهاجم سكان القبائل برج الملية وتكونت ((الشرطية)) وهي عبارة لجان ثورية تجمع بين ١٠ و ١٢ شخصا وهم مجموعات من الفلاحين والعامة قامت بحراسة القايد وتعيين الغرائم وحجز أموال الخارجين عن القضية المشتركة واشترت الخيل والاسلحة والذخيرة وأصلحت الاحكام القضائية وقوانين مجالس التأديب. (١٠)

ولكي تنشر الثورة يجب اختيار قائدنا فكان محمد الحاج المقراني من أقوى ما عرفته الجزائر من الزعماء الاثرياء الكبار وتجاوزت شهرته جهة مجانة التي كان يسود فيها فلقد لبّى دعوة الامبراطور فزار فونتانبلو وكانت ثروته وعزه وسلطته من العوامل التي تفسر سعي الحاكم العام ماك ماعون في سنة ١٨٦٨ لانقاذ القبائل البدوية من الازمة فكان المقراني يقترض ويجمع الحبوب لدى البنوك والتجار ويساندهم معنويا ماك ماعون ولكن موقف المقراني سرعان ما انقلب فلم يعترف بالحاكم المدني وثار على الثورة (١١) وذلك لتدهور الانتاج والازمة المالية ١٨٧٠ والاصلاحات الادارية وتفوق المدنيين الملحوظ وضرورة ارجاع المقراني لديونه المتراكمة فقاد الغاضبين في ١٥ مارس ١٨٧١ ولحقت ثورة المقراني جميع منطقة قسنطينة والقبائل الى مدينة الجزائر، وجبل شنوة الى شرشال وبالجنوب الى توقرت وساعدت سلطة الفرقة الرحمانية الدينية التي يقودها الشيخ الحداد على انتشار الثورة ولكنها لم تتبلور الا في ديسمبر ١٨٧٠ عندما لحقت القرارات الادارية جميع الفلاحين.

---

(١٠) وتتفق جميع الشهادات العربية المجموعة من طرف لجنة التحقيق حول أعمال حكومة الدفاع الوطني على ذلك.

(١١) وهي عبارة أخ المقراني أمام المحكمة بقسنطينة سنة ١٨٧٢ وأنظر في ذلك أطروحتنا ، ولفظ ثورة يصح في كلام بومزراق على وضع الحاكم المدني أى التحول في قاموس الجمهوريين والاشتراكيين لفائدة المعمّرين الناتج عن انخراق التوازن النسبي الذى حافظت عليه السياسة النابليونية الى ذلك الحين.

ازدهار الاستعمار بعد ثورة المقراني
المصادرات أخطر أنواع الاغتصاب السياسي لصالح المعمرين

تواصلت ثورة المقراني (١) سنة كاملة حالت أثناءها الجيوش في المناطق الثائرة ورغم وفاة القائد في ماي ١٨٧١ فان الثورة تواصلت ومكنت الجيوش والاوروبيين من ابراز حقيقة مشاعرهم فخربت الحقول والبساتين ولم تنفع نداءات الحاكم المدني ديفيدان وقضاء على قطعان الحيوان قضاءا مبرما.

وكثرت عمليات التقتيل والحرق للقوى العربية التي لم تعاقب (٢) وتحت ضغوط الرأى العام الاروبي وجبر خسائر الحرب قرر الحاكم العام فرض اجراءات معينة ومنها أولا فرض مساهمة في الحرب على القبائل الثائرة يدفعها الفلاحون في الحين وهذه الغرامة بلغت أضعاف الخراج ثم ثانيا فرض المصادرة الشخصية على الاملاك العقارية والاثاث للاشخاص الذين كان لهم دور في الثورة وثالثا فرض المصادرة الجماعية على أراضي القبائل الثائرة.

وثالث هذه القرارات يعتبر ابتداءا في القانون الفرنسي اذ أن من لا ينطوى تحت المصادرة الجماعية يجب أن يبدى ما يثبت عدم مشاركته في الثورة وبالرغم من تقديم هذه الحجة فالفلاحون كثيرا ما يطبق عليهم العمل بالمصادرة نظرا لرفض الادارة لشهاداتهم ومن بين البدع السماح للقبائل من التخلص من المصادرة

---

(١) أنظر في موضوع اتساع نطاق الثورة ١٨٧١ ما سبق في الفصل السابع الفقرة الرابعة.

(٢) ويتعرّض بأسعاب " ل ، رين " سنة ١٨٧١ في كتابه الى اتلاف السكان والمنازل لكنه لا يتحدث عن الاعدام والتقتيل والحرائق في القرى الجزائرية، ونحن نذكر بعض الامثلة المشهورة في ذلك العهد مثل مجزرة عين تغرورت حيث رمي بالرصاص ٣٦ عربيا أسروا ونقلوا الى قسنطينة تحت حراسة الجيش الاروبي وكان رميهم من خلف من طرف الحراس.

قانون ١٨٧٣ وتيسير أوجه المضاربة في ميدان أراضي الجزائريين

لقد حقق هذا القانون التشتت المادىْ والاقتصادى المزمع ادراكه والذى لم يحصل بالاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٦٣ وبالرغم من الغموض ونقاط الغلط والتناقض جلب هذا النص (١٨٧٣) نتائج هامة للفلاحين. (٥)

فحذف التمييز بين أرض العرش والملك وتوخّي القانون الفرنسي في أنواع الاملاك ومن حق كل الملاكين المطالبة بتطبيق النص حسب الفصل ٨١٥ من القانون المدني والذى يقضي بأنه يجب ألّا يبقى شيء دون توزيع " واستغل الاروبيون هذا الفصل للمطالبة بعدم تقسيم الارض حتى وان ملكوا قطعة لا وزن لها ولم تكن الاراضي لكل مساهم في الملكية عبارة عن جزء سهل التقسيم فالمشاكل الوراثية في القرى تحصل من العسير تقسيم الاراضي الفلاحية اذ حظ الشخص الواحد لن يتجاوز الشيء القليل وكثيرا ما تتشعب عمليات التحديد والتوزيع (٦) وتتطلب عناية فائقة وهو ما سمح للمضاربين بأن يغنموا من القانون الجديد وسحق ضعاف الفلاحين الذين اختنقوا بالضرائب والاقتراض فهجروا أملاكهم أو اشتغلوا في أراضيهم لغيرهم وتتطلب خدمة الارض أعمال التقسيم والتحديد أى مصاريف صادرة من الضرائب على المسلمين دون سواهم. واذا بانت الاختلافات والمعارضات ترى المفتشين الاقوياء في الظاهر يقترحون اجراءات استبدادية ويظلمون الملاكين الحقيقيين.

ومكن القانون المعمّرين من الحصول على الاراضي بأثمان زهيدة في منطقتي وهران والجزائر فانتزع من أهالي شليف من جرّاء المضاربات ما بين ٦ و ٧ آلاف

---

(٥) واهم ما ينظر فيه قانون ١٨٧٣ وضع أرض العروش لان في الملك يكون كل فلاح مالكا حقيقيا في قطعته.

(٦) أنظر انتقادات " ل. فرانك شوفو". وكان " فارني" مقرر القانون يرمي الى الحصول على ٣ أو ٤ ملايين هكتارا للدولة لان القبائل لم يكن لها نصوص تثبت حق الملكية وكانت بعض القرى بوادى شليف تعد ٨٠٥ هكتارات بالنسبة الى ٥٥ ملاكا. وأقصى جزء هو ما يعادل:

٢ ٦٤٠ ٠٠٠ / ١٩ ٨٠٠ ٠٠٠ وأدناه ٥٠ ٦٨٨ / ١٩ ٨٠٠ ٠٠٠

هكتار حسب " ياكونو " (٧) وبفضل قانون ١٨٧٣ وبالخصوص بفضل المصادرة والمساهمات في الحرب سلمت الادارة الى المعمّرين من ١٨٧١ الى ١٨٨٠ أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ هكتارا (٤٠١ ٠٠٠ بالضبط) (٨) أى مدة عشر سنوات ما يقارب ما كان بين ١٨٣٠ و ١٨٧٠ (٤٨١ ٠٠٠ هكتارا) في حين أن السكان الفرنسيين لم يتزايد عددهم الا بحوالي ٦٥ ٥٢٠ ساكن من ١٨٧١ الى ١٨٨٠ .

الابنية الجديدة للتعمير الفلاحي

بـروز ظاهـرة التوكيــل والمـركـزيـــة

ان تطور حركة الاستعمار في ذلك الوقت كانت ظاهرة عامة فالى جانب المصادرة وقانون ١٨٧٣ نقل سكان الالزاس واللورين الذين اختاروا فرنسا وحصلوا على ١٠٠ ٠٠٠ هكتارا من أراضي الدولة بالاضافة الى سياسة " دى قيدون" و "شانزى" اللذين يقدمان نجاح الاستعمار على كل شيء آخر وتم توسيع المدن على نسق متسارع وأسست بوهران ٥٤ مركزا سكنيا و ٦٠ بالجزائر و ١٤٤ بقسنطينة وضمّ قانون ٣٠ سبتمبر ١٨٧٨ أمر استقرار المعمرين وفرض الاقامة عليهم لمـدة معينة على اثرها يحصلون على حق الملكية النهائي. ولكن هذا القانون يضايق المعمرين عند الاقتراض الذى لايطمئنون اليه لفقد أن بيان الملكية وهو ما آل بالمشروع الى الفشل وهو ما يفسر المزارعة بالتوكيل وهو ما مثل نقطة تدهور الاستعمار الفلاحي بالجزائر والاكتراء بالتوكيل لا يمنع من الحصول على الارباح الطائلة وقد يكرى الفلاح الارض ولكنه سرعان ما يهجرها لشراهة الاروبيين في الربح واذا زار أحد المفتشين الارض وسأل عن الفلاحة يجاب بأن الارض ستشغل قريبا ، وفي واقع الامر كان الملاكون ينتظرون مرور ٥ سنوات ، وهي مدة الاقامة للعودة الى فرنسا أو للتنازل عن الملكية ولا يهمّهم الانتاج الفلاحي ويفسر قانون ٣٠ سبتمبر ١٨٧٨ هذا الفشل .لكن هنالك أسباب أخرى فكثيرا ما لم يكن التوفيق جليا في اختيار المراكز والملاكين وقلّة المواصلات .

لم تساعد على هذه الاعمال بالاضافة الى قلّة القروض الكبرى والى جانب هذه الاسباب المباشرة للاستعمار هناك الحالة الاقتصادية التي تدهورت فيما بين ١٨٧٥ .

(٧) دون اعتبار المساحات التي يحصل عليها وكانت تمثل ٦ ٠٠٠ هكتارا يضاف اليها ٤٠ ٠٠٠ هكتارا أى سدس المساحة العامة الشليف .

(٨) تسليم ٤٠ ٠٠٠ هكتارا للمعمرين لا يعني انتزاع ذلك فحسب من الفلاحين.

ولقد جرت ظاهرة الفلاحة بالتوكيل الى تدعيم تجميع الملكية في بعض الفلاحين المعمرين فتقهقرت المراكز بسرعة وهجر الملاك الاوائل الاراضي الى غيرهم وكثرت الشكايات الى الحاكم العام عند زياراته ولقد كثرت مطالبات المعمرين بالمزيد من الاراضي واستغلال الفلاحين استغلالا فاحشا (٩) ـ ولقد رفض نواب سكان العرب الضرائب الثقيلة ونادوا برفع عدد ممثليهم في المجالس العامة بالنظر لدورهم في المثالية الجزائرية لكنهم لقوا ردّا عنيفا من طرف زملائهم الاروبيين الذين لم يعترفوا لهم بشيء ((يسمح لهم بالمسوءولية في مجالسنا البرلمانية أو الاستشارية ولنتذكر ـ حسب رأيهم ـ أسباب احتلال الجزائر لكي نتيقّن من أن العرب ليس لهم حق التمثيل في مجالسنا وفي مجلس النواب)) ٠ (١٠)

ولم يمكن للحاكم العام أن يضع حدا يكبح من جماح الاطماع فهو في منزلة ضعيفة وسيطر عليه أعضاء المجالس البلدية والجهوية الذين اتسع نفوذهم ومن انتمى اليهم من أعوان وخاصة النواب البرلمانيون الجزائريون الذين سعوا الى جعل الجزائر " أرضا مراقبة ، لصالح المعمّرين " ٠

---

(٩) ورد ذلك في رسالة المعمرين في عين سلطان جهة برج بوعريريج موجهة سنة ١٨٨٢ الى المستشار العام " داياك " وورد فيها ((يجب أن تقتنع الادارة بشيء واضح اذا أرادت الحفاظ على الاراضي وهو عدم الاحتفاظ بالمعمرين فنحن جئنا هنا لتولي الارض لا للادارة)) ـ (أرشيف قسنطينة ـ سلسلة عدد ٢ عين سلطان ـ برج بوعريريج) ٠

(١٠) أنظر المجلس العام بقسنطينة ، دورة ١٨٨١ ٠

الفصل التاسع

انهيار المملكة العربية وتطور السياسة الاستعمارية (١٨٦٠ – ١٨٨١)

١ ـ موقف المعمّرين

سياسة المملكة العربية ومعارضة المعمّرين للحكم الامبراطوري

لقد تميّزت عودة المصالح الادارية وتولية الحكومة العامة سنة ١٨٦٠ لعودة البلاد الى سلطة العسكريين ولقد ساعد على ذلك حكم "بيليسي" (PELISSIER) العنيف ولكن ذلك لايكفي لتفسير سيطرة الجيش على المدنيين فأهم هؤلاء منزلة هو مدير الشؤون المدنية يأتي في رتبة متأخرة عن الحاكم ومساعده وهو من الجيش ويجب انتظار قانون ١٨٦٤ لربط الولاة بالقادة العسكريين في النواحي الثلاث الجزائرية ولكن الواقع أن الولاة مجبورون على اعتبار أوامر الجيش واذا خالفها أحدهم تفجرت النزاعات فيتخلّى الوالي عن منصبه لان الحاكم الماريشال يساند رجاله المقرّبين .

ولقد كان نابليون الثالث عند زياراته الجزائر يندهش((للصراع بين السواعد واللباس الاسود)) وتفاديا لهذه الخصومات التي قد تشلّ الادارة ونجاعتها أصدر الامبراطور أوامره في جويلية ١٨٦٤ بحيث أصبح الجيش والحاكم العام هم أصحاب السلطة في البلاد أمام المدنيين والمعمّرين الذين أرجعوا الاضرار والاخطاء الى " حكم السيف" .(١)

---

(١) أنظر في هذا الصدد مقدمتنا في مراسلة الدكتور " أ . فيتيل " مع " أوربين" (١٨٤٥ – ١٨٤٧) وهو كتاب في المصادر والمراجع .

وكان الحاكم العام يرجع بالنظر الى وزير الحربية لكن علاقته كانت وثيقة مع الامبراطور وهو ما جرّ الى خلق المنافسات بين الحاكم والوزير ، وكان للامبراطور تنظيمه الخاص يوازى الادارة الرسمية مما يجعله مطلعا على ما قد تخفيه عنه المصالح الادارية وكانت زياراته في ١٨٦٠ و ١٨٦٥ الى الجزائر مناسبة لتنظيم الاحتفالات الكبرى والتحقيقات التي دلّت الى قرارات جريئة ومنها أولا الاستثارة البرلمانية في ٢٢ أفريل ١٨٦٣ الخاصة بالملكية العقارية وثانيا الاستثارة المؤرخة في ١٤ جويلية ١٨٦٥ وهو نص يعترف للسكان الجزائريين بأحقيــة الحصول على الجنسية الفرنسية بشرط التنازل عن حالتهم الشخصية وهو ما لم يجد صدى لدى السكان الا بعض اليهود .

ومما شجّع المعارضين على بروز الازمة الاقتصادية الجزائرية (١٨٦٦ - ١٨٧٠) ويحرّر الحكم الامبراطورى بفرنسا ثم الصراع الخفي الذى كان بين " ماك ماعون " والمكاتب الباريسية ، وصحبت الاستثارة في سنة ١٨٦٣ جملة من الحرائق بالغابات في ١٨٦٤ و ١٨٦٥ وظهرت الثورات بين ١٨٦٤ و ١٨٦٥ بالاضافة الى الازمة التي فتكت بالبلاد لمدة أربع سنوات . ولقد نشط المعارضون في اطار البرلمان بأعضائه اليساريين أو اليمينيين فكافحوا الحكم الملوكي كفاحا مريرا مما نتج عنه ارسال لجنة تحقيق رأسها الكونت " لوهــون " .

وقد كانت مهمة هذه اللجنة " التحقيــق الفلاحــي " في المناطق الجزائرية الثلاث والدفاع عن القضايا السياسية (١٨٦٨) وعند عودة اللجنة الى فرنسا وضعت السياسة الجزائرية على بساط البحث والنظر وكان النائب البرلماني "بيبهيك" المكلف باعداد التقرير قد حصل على ارساء النظام المدني ولكن النص القانوني المكرّس لمبدأ التحول الادارى قد صدر في ربيع ١٨٧٠ فتحولت الجزائر من السلطة العسكرية الى السلطة المدنية .

ومنذ ٣١ ماى ١٨٧٠ صدر قانون يجعل الولاة مستقلين عن القادة العسكريين الذين اكتفوا بالاشراف على النواحي العسكرية وجاء أمر ١١ جوان ١٨٧٠ ليضع قاعدة الانتخاب في المجالس العامة لسكان المناطق المدنية وانتخب الاعيان في الاراضي الراجعة الى الحكم العسكرى .

وأمام هذه التحولات استقال " ماك ماعــون" رغم رفض الامبراطور لذلك وعاد الى فرنسا عند حرب جويلية وهو ما فتح عهدا ثــوريا في تاريخ الادارة الجزائرية .

واذا كانت الامبراطورية قد دعمت الحكم العسكرى منذ ١٨٥٤ في المستوى الجزائرى وفي مستوى المناطق فان التوزيع البلدى وتحرير الحياة العامة قد شرع فيهما في نهاية سنة ١٨٦٦ فقد صدر أمر ٢٧ ديسمبر وورد فيه مضمون نص سنة ١٨٤٨ والقاضي بانتخاب المجالس البلدية وتخصيص مقاعد للسكان المسلمين واليهود والاجانب بشرط أن يبلغ عدد الجاليات على الاقل ١٠٠ ساكن في المنطقة البلدية وعيّن الامبراطور الولاة ومساعديهم وهذه البلديات لها استقلالها التام .

وأسست في المناطق العسكرية التي يقل فيها عدد الاروبيين مجالس مختلطة (٢) ويشرف على ادارتها جمعيات من الاعوان والسكان الراجعين الى البلدية والوالي هو الذى يتولّى النفوذ العسكرى في الجهة وبجانبه مسوءول عن الشوءون المدنية ولكن أهمية المناطق العسكرية وحدود الجهات المدنية تنقص من فاعلية الاصلاحات لسنة ١٨٦٦.

سقوط الامبراطورية وانتصار المعمّرين

لقد أثر سقوط الامبراطورية على السياسة الفرنسية بالجزائر في جميع الميادين فتعاظم دور المدنيين وكانت صعوبة الاتصال واضطراب الحكومة بعد هزيمة " صيدان" (SEDAN) وفقد أن التنظيم العسكرى في جيوش افريقيا من العوامل التي شجّعت على كثرة المبادرات ، وبعثت " لجان جمهورية" لتقوم بالامور العامة.

وبايعاز من هذه اللجان اتخذت اجراءات جارمة من طرف " كريمي" المكلف بالداخلية في حكومة الدفاع الوطني وذلك بداية من ٢٤ أكتوبر وهذه الاوامر تقضي بحذف منصب الحاكم العام ونائبه والكاتب العام والمجلس الاعلى والمجلس الحكومي وقسمت الجزائر الى ثلاث مناطق فرنسية ويتولّى السلطة حاكم عام مدني وأما السلطة العسكرية فيتولاها قائد الجيوش البرية والبحرية ويساعد الحاكم المدني مجلس استشارى ومجلس حكومي أعلى وبصورة موءقتة يكلف بمهمة الحاكم العام مفتش سام للجمهورية ومن أكتوبر ١٨٧٠ الى مارس ١٨٧١ تداول على هذا المنصب العديد من الاشخاص قبل قدوم الاميرال" دى قيدون" (DE GUEYDON)

(٢) ونذكر البلديات الصغرى التي كانت تتولى في القرى والتي أسست بمقتضى الاستشارة البرلمانية لسنة ١٨٦٣ وتضمّ المجموعات القبلية حيث كان عدد الاروبيين نادرا.

والحاكم العام موظف سام يعينه مجلس الوزراء وهو مكلف بتطبيق توجيهات الحكومة ويشرف على الولايات الثلاث ، التي ينتخب أعضاءها من طرف المقيمين الفرنسيين دون غيرهم ويعيّن وزير الداخلية ستة أعضاء مسلمين في هذه المجالس الولائية .

في "فيلبفيــل" المجاورة لعنابة ، وكان سعر الشعير للقنطار الواحد يبلغ بعنابة في نهاية سنة ١٨٤٤ حدّا أدنى يقدر بحوالي ١١،٥٠ فرنكا وبلغ ١٥ فرنكا للهكتوليتر الواحد (٦٠ كيلوغراما) وكان السعر الاقصى يبلغ ٢١،٦٠ فرنكا أي ما يتراوح بين ٢٥ و ٣٦ فرنكا للقنطار الواحد . وكان القمح بسهول سطيف يتجاوز ٣٧ فرنكا للهكتوليتر الواحد والشعير ١٢ فرنكا في نفس الفترة . وبالرغم من توزيع الحبوب والنداءات للاعانة فان الفلاحين قد تضرّروا من المجاعة الى أواخر سنة ١٨٤٨ وخففت محاصيل الشعير من وطأة النقص وانخفضت الاسعار تبعا لذلك وتحسنت منزلة الفلاح لان انتاج سنة ١٨٤٩ أدّى الى تدهور في الاسعار والى جانب ذلك تفشى مرض الطاعون في شتاء سنة ١٨٤٩ واكتضت المستشفيات العسكرية بالمصابين ولم يمنع عدد الاطباء وأعوان الصحة من انتشار هذا المرض عبر الجزائر (٣) ويقول الطبيب " بـول" رئيس أطباء الجيش الافريقي ((ان الامر قد آل الى اخلاء بعض القرى من السكان ويجد هذا الرأي صدى لدى القائد العسكري في "فيلبفيــل" (٤) الذي يقول :كانت اصابات الكوليرا ضخمة وانقرضت عدة قرى بأتمها وشاهدنا رعاة القطيع يتساقطون ويهلكون وهم مهملين في الحقول ...)) .

واذا رجعنا الى الاوربيين فحسب في المستعمرات الفلاحية بجهة قسنطينة لاحظنا أن الكوليرا قد هلكت ثلثهم سنة ١٨٤٩ .

وظهرت الكوليرا من جديد في المجموعات القبلية في سنة ١٨٥٠ وكان الحال ميئوسا منها بين سكان جبال بجاية ويحرص الفلاحون على اعتبار الاحياء لا الاموات عند اختفاء المرض سنة ١٨٥٠ .

---

(٣) يلاحظ أن السلطات الفرنسية قد استوردت الحبوب .
(٤) يجب أن نشير الى فقدان الدراسات اللازمة ولم تدرس الا منطقة قسنطينة في أطروحتها .

التنظيم التجاري للاستعمار في بداية الامبراطورية الثانية

وضع السوق والقروض والاملاك الكبرى

لقد تغيّرت معطيات القضية الجزائرية منذ سنة ١٨٥١ اذ ارتفع عدد الاروبيين بالاضافة الى تغيّر الحكم الفرنسي مع " لويس فيليب بونابرت " غير أن التناقص الحاصل من جرّاء محاولة ارضاء المستعمرين ورفض المصالح البسيطة للجزائريين جرّ الحكومة الملوكية الى سياسة مضطربة في بداية هذا التحول السياسي .

فمنذ جانفي ١٨٥١ ظهر قانون جديد يتعلق بالعلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر وهو قانون ذو صبغة تحررية يسمح بحرية التصدير للمنتوجات الفلاحية الجزائرية وحرية محدودة منقوصة للمصنوعات في حين أن فرنسا لها أفضلية التوريد بالنسبة للبلدان الاجنبية الا في مجال المنتوجات التي يغنم منها المعمرون وارتعاد الصادرات الفلاحية الجزائرية ونشطت حركة الموانىء مثل عنابة وفيلبيفيل وبجّاية والجزائر ووهران وصار الفلاح يقبل على الاسواق بالحبوب والماشية وبذلك يصلح من حالة بعد سنوات الازمة وستتطور الحركة التجارية مع حرب/ القرم من التي انقطعت من جرائها تموينات الجيوش الفرنسية التي كانت تعتمد الحبوب الروسية فارتفعت الاسعار ومنعت الحكومة الفرنسية لسنة ١٨٥٤ الصادرات نحو الموانىء الايطالية ولم تقم قبائل البدو الا على تربية الحيوان مع خدمة الارض الشاسعة مثل جماعة " حركات " (جهة عين البيضاء) .وامتدت المساحات المزروعة من سنة ١٨٥٢ الى سنة ١٨٥٥ في منطقة قسنطينة وارتفعت بزيادة ٣٢ بالمائة ولم يترك الفلاحون الا بعض الارض لم تزرع دون مراعاة ما يعترض الماشية من صعوبات أو هم يستنزفون طاقة الارض بدون انقطاع ولكن هذا الازدهار لم يطل ومنذ سنة ١٨٥٦ ظهرت المشاكل من جديد والذى حاول الحكم الامبراطورى حلّها اى قضية .. توسيع نطاق الاستعمار مع المحافظة بقدر المستطاع على بعض مصالح السكان)) . (٥)

ويقضي القانون التجارى لجانفي ١٨٥١ بتنمية العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر وأنشىء صندوق للقرض لهذا الغرض وهو البنك الجزائرى ومهمة (١) اصدار الاوراق المالية (٢) اسقاط (خصم) الاوراق المالية ذات الفائدة المنخفضة وفتحت

---

(٥) نصّ غير مؤرّخ (قد يكون لسنة ١٨٥٣) للحاكم العام بالجزائر في الوثائق الحكومية .

مكاتب بنكية سنة ١٨٥٣ بوهران و ١٨٥٧ في قسنطينة لكل التجار وحدهم لهم حق الاسقاط النقدى وكانت طبقة الفلاحين الاروبيين والاهليين لا تحصل على القروض ذات الامد القصير أو الطويل ولم يقدم صندوق القرض الفلاحي الا بعض المنح لعدد قليل من الخواص وحرم صغار المحمرون وكبارهم وكذلك الفلاحون العرب. وكان فشل الاستعمار الشامل الرسمي أو الخاص واضحا مما أدى بالحكومة الملوكية الى التفكير في ارساء الشركات الرأسمالية الكبرى بالجزائر وهي التي ستبعث قرى استعمارية شاعدها الدولة في أشغالها ذات المصلحة العامة وستقوم هذه الشركات ببناء المنازل التي سيخلصها المعمرون الذين يجب عليهم الحصول على الاموال اللازمة لذلك. ولقد حصلت شركة جنوة الايطالية سنة ١٨٥٣ حول سطيف ٢٠٠٠٠ هكتارا منها ١٠٠٠٠ ملكا تاما عند توفر الاسباب الواردة في كراس الشروط: وبذلك، تم بناء ١٠ قرى وتعميرها بالسكان الاجانب ورغم الدعاية حول هذه المشاريع لجلب المعمرين بدا جليا أن الشركة ليس لها من غاية الا الحصول على المزيد من الارباح وهو ما يفسر سرعة الانجاز والكراء بأعلى الاثمان جريا وراء المال فالشركة لها هدف أوحد وهو الحصول على ١٠٠٠٠ هكتار في أسرع وقت ممكن(٦) وهو ما لم يمنعها من القيام بنفس العملية على أسس أخرى وأراضي أوسع أى ٨٠٠٠٠ هكتارا. وكان الفشل ذريعا مما جرّ الحكومة الى مواصلة هذه المشاريع وقد نتج عن ارساء هذه الشركة هلع لدى الفلاحين التقليديين للاراضي العائدة الى شركة جنوة.

سياسة تحديد الاراضي

عمدت الحكومة سعيا وراء تسهيل التمركز الاستعمارى الخاص الى تحديد أقسام الاراضي لدى المجموعات القبلية التي اعتبرت شاسعة وتجاوز حاجتهم الحقيقية وهو ما يضطرهم الى التخلّي عنها الى الدولة. ولم تكن فكرة تقسيم الفلاحين جديدة اذ أنها برزت سنة ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ومقابل ذلك تمنح الادارة حق الملكية الفردية للفلاحين الجزائريين الذين هم محل ثقتها.

ولقد اعتبر دعاة الاستعمار هذا التحديد عملا من أعمال الازدهار اذ يوفر الملكية الخاصة عند السكان البدو والفلاحين وفي واقع الامر لم تحمد الادارة الفرنسية الى هذا الضرب من الملكية وانما اكتفت بانتزاع أحسن الاراضي من

(٦) وحصلت في الواقع على أكثر من ١٢٠٠٠ هكتار، أنظر كتاب "باسرون".

الفلاحين ولقد خسر من جرّاء ذلك أولاد كسير بوادي شليف ١٢٠٠٠ هكتارا من أفضل الارض على مجموع ٣٩٠٠٠ هكتارا التي كانت ملكهم ، وكان الفلاحون بجهة جمّاب وقد تخلّوا عن ١٨٠ ٣٠ هكتارا من الاراضي الصالحة للزراعة والغابات لم يبق لهم الا ٤٧٦ ٧ هكتارات وفيها ٤٤٩ ٤ هكتارات في المنطقة الخصبة حيث كان المعمرون يحتاجون الى ٢٠٠ ١ هكتارا وانتزعت المراعي والسهول ولم يبق الا ٨٤٠ ٢ هكتارا بالنسبة الى ١٥٠ ٣ فلاحا ، ولقد جرّ هذا التحديد الى نقصان الاراضي لدى المجتمع القبلي وهو عكس ما ورد في النصوص الرسمية (٧) . واعتماد سياسة التحديد يخالف روح القانون الفلاحي المؤرخ في جوان ١٨٥١ وتتناقض مع السياسة المتوخاة من طرف المكتب العربي الذى كان يسعى الى تقوية المجتمع الريفي الجزائرى بربطه بالارض وخلق الزراعات وتوفير الطرق العصرية في الفلاحة .

ونجاعة هذا التقسيم لا تتحقق الا بتوفر بعض الاسباب مثل العمال ووضع ميزانية هامة ووضع ميزانية خم كسب ثقة السكان الاهالي ، وبالرغم من الجهود الملحوظة لم تتم النتيجة النهائية لهذا المشروع اذ كان النقص كبيرا من العمال والاموال بالاضافة الى ما جرّت اليه الضرائب المجحّفة والتحديدات والمطالب الفلاحية من طرف المعمّرين من تدهور الحالة العامة للفلاح وتفجّرت بعض الحركات الثورية في منطقة قسنطينة سنة ١٨٥٢ وجاهر المرابطون لظلم السلطات للفلاحين باسم الاستعمار وشجّعوا على الهجرة الى تونس أو البلدان الاسلامية الاخرى ، ووجدت المكاتب العربية نفسها في حرج لتحقيق شيء من استقرار الفلاحين عند محاولة التخفيض من انتزاعات الاراضي من الافراد الذين يريدون خدمتها أو البناء بها ، والمحمرون فاستغلوا قضية " دوانو" (٨) وانتقدوا ((حكم السيف)) الذى تمثله المكاتب العربية لمهاجمتهم من كراهية وقد كان المعمرون واعين بوضعهم الخطر .

وعلى اثر الفترة القصيرة " جيروم نابليون ج" الذى كان يؤيد المعمرين (١٨٥٨ - ١٨٦٠) التي تولى فيها وزارة الجزائر والمستعمرات سعى ممثلو المعمرين

---

(٧) وحسبما أدلى به العضو البرلماني الجنرال " ألار" المفتش الحكومي يوم ٩ مارس ١٨٦٣ كان لكل فلاح ٥ هكتارات ولكن الامثلة المعروفة تبيّن أن القطع لا تتجاوز ٣ هكتارات .

(٨) اتهم " دوانو" وهو قائد المكتب العربي بتلمسان بتواطئه في جريمة قتل عند الهجوم على بعض العربات .

من العسكريين والمدنيين الى توجيه نابليون الثالث نحو سياسة منسجمة، وهو قد زار الجزائر سنة ١٨٦٠ للاطلاع على الامر عن قرب، وبعد سنوات صدر قانون تحديدي جديد مخالف لما توخى الى ذلك الوقت ونظر المكاتب الوزارية في نص ((قد يقيم الملكية لفائدة الاهالي)) ولقد بيّن الامبراطور الخطوط الكبرى لهذا المشروع الذى سيصبح أساس الاستخارة البرلمانية في ٢٢ أفريل ١٨٦٣ وورد كل ذلك في الرسالة الموجهة من طرف نابليون الى"بيليسي" الحاكم العام بالجزائر.

من العسكريين والمدنيين الى توجيه نابيلون الثالث نحو سياسة منسجمة، وهو قد زار الجزائر سنة ١٨٦٠ للاطلاع على الامر عن قرب، وبعد سنوات صدر قانون تحديدى جديد مخالف لما توخى الى ذلك الوقت ونظر المكاتب الوزارية في نص ((قد يقيم الملكية لفائدة الاهالي)) ولقد بيّن الامبراطور الخطوط الكبرى لهذا المشروع الذى سيصبح أساس الاستخارة البرلمانية في ٢٢ أفريل ١٨٦٣ وورد كل ذلك في الرسالة الموجهة من طرف نابليون الى"بيليسي" الحاكم العام بالجزائر.

الفصـــل العاشـــر

نجاح السياسة الاستعمارية الكبرى وغزو الصحراء (١٨٨١ ــ ١٩٠٠)

١ ــ تطور الاقتصاد الاستعماري العقاري:

ارتبطت انطلاقة الاستعمار بالمصادرة وبقانون ١٨٧٣ بيــن ١٨٧٠ و ١٨٨٠ وتميّزت الفترة فيها بين ١٨٨٠ ــ ١٩٠٠ بتطور الاستعمار تطورا كبيرا . فلقد توسعت القرى التي تمّ بناؤها من قبل أو تدعّمت أسسها حتى وان كان السكان الاصليون الذين هجروها قد حل محلّهم سكان آخرون. وبلغ السكان الاروبيون فيما بين ١٨٨١ و ١٩٠١ تزايدا من ٤١٨ ١٩٥ الى ٢٥٧ ٣٦٤ ساكنا أي بزيادة ٨٣٩ ١٦٨ مواطنا. ويبيّن تحليل الاحصائيات بدقة أن نسبة عدد الاسبان والايطاليين في الفترة الممتدة بين ١٨٨١ و ١٩٠١ قد انخفضت وبلغت ٧٥ بالمائة فما فوق في سنة ١٨٨١ الى ٥٣ بالمائة في سنة ١٩٠١ . ويفسّر هذا التضاؤل بتطبيق قانون ١٨٨٩ القاضي بتجنيس الاطفال الاجانب مباشرة والذين ولدوا في الجزائر الا اذا طالبوا في سنّ الواحدة والعشرين من عمرهم بجنسيتهم الاصلية وهذا الاجراء هام لانه يمكن من خلق نمط من السكان الجزائريين لهم أصل أروبي لا أجنبي لكنه لا يمتّ الى فرنسا بصلة. واذا كانت العائلات الاجنبية تحافظ على روابط بوطنها الاصلي فان الاطفال لو تعد لهم تلك الصلات ماعدا لغـة الام التي يندر أن تبقى على صفائها الاول وكثيرا ما تمتزج بالكلمات العربية فسرعان ما تتميّز اللغة اليومية بطرافة خاصة من حيث النبرة والكلام العامي المختلف من وهران الى عنابة ومن حيث التراكيب النحوية البعيدة عن تراكيب الفرنسية والعربية والاسبانية والايطالية أو المالطية ومن حيث الصور البلاغية التي لا يفقه كنهها خارج الجزائر.(١)

---

(١) البطــل الشعبي الــذى يجسّد أكـثر من غيره تلك الفترة هو" كاقايوس" (KAGAYOUS) الذى ابتكره (موزيت) (MUZETTE) وهو عبارة عن عودة الى ما بذله (كاقايوس) في الحروب.

فهؤلاء // الفرنسيون الجدد // أو هؤلاء الجزائريون من مورد أجنبي هم العناصر الذين يتصفون بحركية كبرى من بين المستعمرين. ويتركب منهم قسم لايستهان به من سكان المراكز الجديدة رغم توصيات الادارة المركزية التي تريد أن تخصّص ثلثي التنازلات للفرنسيين من أصل باريسي.

وهؤلاء الفرنسيون كانوا لاينجحون في القرى الاستعمارية الا اذا توفّرت لديهم رؤوس الاموال الكبيرة في حين أن // الفرنسيين // الذين ولدوا بالجزائر كانوا يعرفون كيف يحصلون على الربح من تلك الامتيازات : فمن ناحية كانوا على جانب كبير من التجربة الفرنسية التي لا يمكن تعويضها أي خبرة (معنى الارض) ومن ناحية أخرى يوفّر لهم وجود عائلاتهم (طريقا انعطافيا) مؤمنا في حالة الفشل المحدود وبالخصوص امكانية الحصول على المعدّات أو الاموال الضرورية لاستغلال الارض التي حصلوا عليها. (٢) فسياسة التعمير في هذه السنوات تشابه تفريعا انطلاقا من مراكز ثابتة وبالرغم من رفض البرلمان التصويت لفائدة قرض يبلغ ٥٠ مليون فرنك طالب به المعمّرون في سنة ١٨٨٣ فان الاستعمار أثبت جذوره بالجزائر بفضل زراعة الكروم.

ازدهـــار زراعــــة الكـــروم

بدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل ١٨٨٠ غير أن الازمة الناتجة من جرّاء الاصابة بقمل النبات (فيلوكسيريا) للكروم الفرنسية في السنوات ١٨٨٠ ووضع الطرق في زراعة الكروم المتناسقة مع المناخ الجزائري قد جعل الادارة تشجع على توسيع زراعة الكروم في المقاطعات الجزائرية وبالاضافة الى ذلك وعند تجديد الامتياز الذي تحصل عليه بنك الجزائر سنة ١٨٨٠ في الميدان النقدي تمكنت الحكومة من أن تجعل من البنك يخصّص ٢٠ مليونا على ذمة الفلاحة وبذلك تتوفّر القروض ذات الفائدة الضعيفة لدى المعمرين. وبفضل عمل البنك تأسست مصارف اسقاط في جميع الجهات التي تقوم بخصم أسهم الفلاحين. وهؤلاء يمكن لهم أن يحصلوا على التجهيزات وأن يوسعوا حقولهم وأن يقترضوا بدون استثناء فالمستقبل يبدو مشعا فلقد لاحظنا في سنوات قليلة

---

(٢) تبيّن الدراسات الدقيقة أن المعمّرين كانوا أكثر ثروة مما يعتقد عادة. أنظر كتاب، ك. ياكونو (YACONO) بعنوان : الاستعمار في سهول الشليف.
La colonisation dans les plaines du Chelif.

ارتفاعا في الثروات (٣) فزراعة الكروم ظهرت وكأنها الزراعة الوحيدة الاكثر تناسبا مع النشاط المفيد عند المعمرين، وفي غمرة الفرح بالنجاح يقع نسيان القروض وهي حجر الزاوية لكل هذا البناء وأنّ تسديد القروض لابد منه في يوم من الايام.

لكن هذه الفترة تصادف انتشار مرض قمل النبات وسلسلة من السنوات الرديئة (١٨٨٧ – ١٨٩٢) وبداية تجديد زراعة الكروم الفرنسية. فالخمور التي كانت تباع من قبل في فرنسا وهو ما يمثل رهانا للمستقبل أصبحت لا تروج سوقها أو لاتباع قط اذ زاحمتها خمور الجنوب الفرنسي وبيع الهكتوليتر من الخمر الجزائرى بثلاثة فرنكات في ميناء عنابة في سنة ١٨٩٣ . وتباعا لذلك تفشى مرض قمل النبات في مساحات شاسعة . وحتى تتمكن الادارة من حماية الكروم التي لم تصب اتخذت قرارات للحماية انقسم على اثرها الفلاحون لزراعة الكروم فقضت حشرات الكروم على المساحات الكبيرة. فالمعمرون الذين أقاموا كامل مستقبلهم على أساس زراعة الكروم عرّضوا أنفسهم للاخطار فظهرت علامات الافلاس جلية ومن أهم المؤسسات التي انهارت نذكر (DEBENE) . فكان أصحاب فلاحة الكروم يبحثون عن المتسبب فيما أصابهم من المكاره ولم يعلموا أنهم هم أنفسهم أول من صنع أفلاسهم فانقلبوا يتهمون بحقد البنك الجزائرى الذى قدم لهم قروضا كثيرة والذى قد يكون دفع بهم الى طريق الهلاك الذى سلكوه. فنرى أحد المعمرين يقول بأن هذه البلاد الجميلة لها (دودة قارضة) المتمثلة في البنك الجزائرى. ولم يتردد بعضهم من أن ينسب الى البنك أحلاما شخصية تسمح له باحتكار الكروم والضيعات والغابات أى أن البنك لم يعد بنكا استعماريا وانما هو عبارة عن (مركيز كراباس) (MARQUIS DE CARABAS) وفي الحقيقة فان البنك يسعى لكراء الاراضي للملاكين القدامى نظرا للصعوبة التي يواجهها والناتجة عن تفاقم الاملاك العقارية التي لا يمكنها أن تتصرّف فيها بكل مقدرة. (٤)

---

(٣) في هذا المجال، أنظر (ايسنارد) (ISNARD) في كتابه «الكروم في الجزائر الذى يذكر الارتفاع السريع "لديبونو" (DE BONEAU) .

(٤) أنظر في حدد عمل البنك مجلدات التقارير للجنة المجلس البرلماني (رقم III ۷ ×) باشراف // جول فيرى// (J. FERRY) .

٦

نتائج أزمة الكروم

المركزية العقارية والتغلب السياسي للسياسة الاستعمارية الكبرى

ان أزمة الخمور كانت لها نتائج خطيرة فهي تقضي دون رحمة الفئة الضعيفة أى الملاكين الصغار لفائدة كبار الحقول وذلك من جرآء استنزاف مدخراتهم المالية بسبب كساد السوق... (فمحصولاتهم يسيرة لا تمكنهم من الوفاء بديونهم ولا من العيش في انتظار الزيادة في تحسن الانتاج) ثم ان تغيير الكروم المصابة بمرض قمل النبات والذى يتطلب تكاليف باهضة (من ١٧٠٠ الى ٢٠٠٠ فرنك نهبا في الهكتار الواحد (٥) لا يقوم عليه الا أصحاب روءوس الاموال. فنتج عن ذلك تصدّع في تنظيم البنية الاجتماعية حيث أن الصغير من غارسي الكروم يمحي وجوده أو يصبح عاملا فلاحيا أو تكون وجهته الهجرة فيعوض بأكبر الملاكين أو بجمعية رأسمالية. ويصحب تجميع الارض ضرب من التحول الاقتصادى: فمن الحالة التقليدية البدائية الى نوع من الصناعة الرأسمالية. فينجرّ عن هجرة زارعي الكروم انهيار عدد معين من مراكز الاستعمار.

فمن حيث الجانب السياسي أثارت الازمة غليانا اجتماعيا امتدّ على سنوات كثيرة. وكان لاحداث (دريفوس) (DREYFUS) وهجاء (دروموند) (DRUMOND) حدى عميق الاثر في الجزائر فارتبطت مقاومة الرأسمالية من طرف الجزائريين المتطرفين مع السياسة المتخالفة ضد السامية والقومية الكبرى لدى الاجانب الذين دخلوا في الجنسية الفرنسية (٦) والبطل لدى الجزائريين كان // ماكسيمليانو ريجيس// (MAXIMILIEN REGIS) اذ أن النساء في العاصمة الجزائرية كنّ يهدين له قيودا من الذهب عندما ألقي عليه القبض وسجن.

وأما من حيث الجانب الادارى فلقد ساهمت الازمة في التنديد نهائيا بنظام // الالحاق// (ضمّ مسبّق) الذى وضع في سنة ١٨٨١. فمن ذلك الحين اختصّ الحاكم العام بنوع من الاستقلال الذاتي، وفي آخر الامر وفي سنة ١٩٠٠ وإثر انشاء الوفود المالية ظهرت في المستوى المالي استحالة ادماج الجزائر في

---

(٥) أى حوالي نصف مليون فرنك في سنة ١٩٥٥.

(٦) كان // كاقايوس// (KAGAYOUS)، وهو فرنسي من أصل أجنبي) ضد اليهود.

البلاد الفرنسية وبرزت عند ذلك خصوصية كل منهما بالنسبة للاخرى لكن المعمرين في الجمعية الجديدة حرصوا على توخي سلطة متغلبة مثلما هو الشأن في المجالس العامة أو المجالس البلدية (٧) وكانت السياسة تتجاوز قوة نفوذهم الاقتصادى ومن الاخرى قيمتهم العددية. ولم يبدأ التفوق السياسي للمعمرين على الحياة السياسية الجزائرية من آخر القرن، فقلب هذا الملك فتح المجال لهذا التفوق الذى دعّمه نظام // الالحـاق // فالبلديات والمجالس العامة لاتمثل الا مصالح الاستعمار الذى جعل من البرلمانيين الجزائريين قوة تدافع على حوزته، فاقل الاعضاء له سلطة قائمة على الولاة العامين والمعتمدين ، فتكونت أضعاف من // الزبائـن // محددة في كل مقاطعة ويعتبر العضو البرلماني سيّد حلفه من الاعوان المساندين في الانتخابات والذين يتولون الحكم في أحد الجهات ، فهنالك تبادل بين الخدمات بين المعمرين وأعضاء البرلمان لايريد حكام فرنسا أو لايستطيعون أن يحطّموه.

ويتجه التفكير في أن بمثل هذا التنظيم سيمكن التآلف مع التمثيل البرلماني للجزائريين عندما يكون فعليا وفي الحالة الشاذة، تسعى بعض الرجالات أن يبلغوا صوتهم المعارض غير أن ذلك لا يلقي له استجابة. فالسكان العرب لم يكن لهـم أدنى تعبير أو تمثيل سياسي (٨) فالبلديات المختلطة التي تجمع أغلبية المسلمين كان بديرها الحكام يعيّنهم الحاكم العام ولهم الحكم المطلق. فمثلا اذا قدمت بشكوى ضدّهم من طرف أحد المواطنين العرب فان هذه القضية يعالجها الحاكم نفسه ويقدّم جميع الادلة التي من شأنها أن تجعل الحق من ناحيته وأن ترد دعوى الشاكي الذى يجد نفسه فجأة مخالفا لقانون الاستيطان فيحكم عليه بغرامة مالية أو يبلغ به ذلك الى السجن، وتصل بعض الشكايات الى باريس لاعضاء البرلمان الذين يقاومون مثل هذا النظام كالشيخ (بوليات) (PAULIAT) أو (ألبيـن روزيـت) (A. ROZET). ومن رجال الصحافة من يشهر بهذه السياسة مثل //ب. ليروا بوليي// (P. LEROY BEAULIEU) و // فينيـون // (VIGNON) ولكن دون جدوى. فيطفى على ندائهم معارضة البرلمانيين والصحف الجزائرية التي لا تدخر جهدا في السخرية منهم. وعند زيارة اللجنة البرلمانية الى الجزائر التي قادها

---

(٧) تضمّ الوفود أقساما عديدة منها المعمّرين وغير المعمّرين والقبائل والعرب. أنظر ما يلي: الفصل.

(٨) ان اختيار المعتمدين العرب والقبائل في الجمعيات البلدية التي تساعد الحاكم في مهامه مرتبط بالادارة أي الحاكم مثلما هو الامر بالنسبة للمستشارين العامين للمعتمد.

(ج. فيرى) بمعيّة ثمانية عشر عضوا في سنة ١٨٩٢ برزت للعيان جميع المطالب والاحقاد المكنونة منذ زمن طويل ونددت تقارير أعضاء اللجنة بشدة بالنهج المتبع في الجزائر وذلك سواء من حيث السياسة أو المالية أو ادارة الغابات والاراضي . ويضيف المعمّرون الى صوت المواطنين أهل البلد فيجدون بذلك فدية يتخلّى عن منصبه وهو الحاكم العام (تيرمان) (TIRMAN) .

٢ — تراجع النمو الاستعماري : افقار طبقة الفلاحين الجزائريين :

اقصاء الفلاحين عن الغابات

عكس الانفجار الكبير للاستعمار الوضع المتدهور للفلاحين فقد آل أمرهم في سنة ١٨٧٥ الى منزلة خطيرة فالجفاف وهلاك القطيع الحيواني تعاقدا معا استئصال الحيوان ونقصان حقول القمح. وفي سنة ١٨٨١ هبّت حرائق مروعة في مقاطعة قسنطينة فوضعت بذلك قضية الغابات في أشدّ صورها على ميدان النظم ومنحت الامبراطورية الثانية تنازلات هامة من الغابات للشركات الراسمالية التي تريد استغلال أشجار (بلوط ـ الفلّين) الكثيرة وبالخصوص على المناطق الساحلية لكن أصحاب الامتياز يطالبون باحترام أحقية الاستعمال (الغابة العادية المراعي والارض الحبيسة) للقبائل التي يقوم معاشها على الغابات. فحرائق سنة ١٨٦٣ وخاصة حريق سنة ١٨٦٥ سمحت لاصحاب الامتياز بأن يحصلوا على فوائد ثابتة اذ أتلفت في كل الممتلكات أقسام أتت عليها النيران مع اضافة ربع المساحات التي لم تمسّها النيران وتمّ اشتراء ما بقي منها باثمان بخسة ممتدة على عشرين عاما. وقرّر الحكم الامبراطورى في ربيع ١٨٧٠ أن يسقط من ثمن البيع السابق ثمّ تحصل على كل مالحقته الحرائق من ١ جانفي ١٨٦٣ الى ٣٠ جوان ١٨٧٠ مع ثلث الغابات التي لم تصبها النيران ورأى أن يرفع في نسبة تبرّعاته.

وسمحت حرائق ١٨٨١ التي نشبت بالخصوص في غابات قسنطينة للاوربيين بأن يفرضوا على الدوار والقبائل حيث الغابات مغارم كثيرة ومصادرات أبادت معاش المقيمين بالغابات . وضاعف قانون ١٨٨٥ في وسائل القمع وكان مناسبة في رفع المغارم اذا خالف الفلاحون قانون الغابات. فحذفت الاراضي الحبيسة في الغابات كما منعت حقوق الاستعمال العادى. وآلت تربية الماشية المنهارة وعدة دواوير الى وضع متدهور الى حد أن اللجنة البرلمانية التي أشرف عليها (J. ferry)

قد أبدت اندهاشها: لقد تحولت الغابة التي كانت : هبة الهية فيما مضى الى عدو للفلاح: حسب ما أدلى به عضو البرلمان// جونـار// (JONNART) فلقد كان النظام الغابي صارما شديد الصرامة مما ، جعل بالبرلمان أن يقوم بتعديله في سنة ١٩٠٣ .

بيع الفلاحيـن المسلميـن أراضيهـم غصبـا

وفي الحقيقة لم يكن الفلاح يوجه نقده الى نظام الغابات فحسب ولكن الى النظام العقارى والمالي والسياسي عامة وذلك كله يزيد في حدة آلامه من جراء سنوات الازمة. فقانون ٢٦ جويلية ١٨٧٣ ما يزال به يقع التصرف في الملكية في الجزائر لكن ادخلت عليه تحويلات بمقتضى قانون أبريل ١٨٨٧ الذى يسمح بتيسير توغل الاروبيين في أرض العروش واستيلاء الدولة على الاراضي التي تحصل عليها من لجان التحقيق. وتناولت محتويات قانون ١٨٨٧ موضوع الاسراع بتطبيق ما ورد من اجراءات الاستشارة البرلمانية التي جرت في سنة ١٨٦٣ (٩) وذلك بمقتضى وجهة سلبية للفلاحين ففقدوا الارض الصالحة للمرعى وتربية الماشية وعوضوا ذلك بالتنقل المحضور حول القرى الاستعمارية وحقول المعمّرين واذا كانت الاراضي الفلاحية لا تــف بحاجتهم فهم لا يترددون في حرث الارض المحرّمة عليهم ولقد منح قانون ١٨٨٧ للدولة رسميا الحق في انتزاع ٦٠٥ ١٥٩ هكتارا، من الفلاحين بالاضافة الى الممتلكات البلدية التي بلغت ٧٣٤ ٥٩ هكتارا، وبذلك يكون المجموع اكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ هكتارا (٣٣٩ ٢١٩ هكتارا) (١٠) في حين أن القانون المتمّم لقانون ١٨٧٣ قد تمّ تطبيقه على ٣١٨ قبيلة يبلغ عدد سكانها ٥٨٩ ٦٦٩ نسمة وتسمح ٠٩٥ ٢٣٩ ٢ هكتارا وذلك يعني أن الدولة تحصلت على ١٠ بالمائة مـن الارض المستولى عليها والادارة تقدّم عند ذلك الى السياسة التعميرية الرسميـة ٠٩٧ ٢٩٦ هكتارا في الفترة الممتدة من ١٨٨١ الى ١٩٠٠ .

---

(٩) يطلق المهندسون الفلاحيون الجزائريون على قانون ١٨٨٧ عبارة "الاستشارة البرلمانية الصغيرة" . (PETIT SENATUS CONSULTE)

(١٠) وتضاف تلك المساحة الى ما تحصل عليه المعمّرون قبل قانون ١٨٧٣ أى ٨٩٧ ٣٤٣ هكتارا ففي ٧٠ سنة ومنذ الاحتلال انتزع المعمّرون والبلديات ٢٣٦ ٥٣٦ هكتارا بدون اعتبار المساحات المصادرة.

فالمصادرات المنجرّة عن حرائق سنة ١٨٨١ وقانون ١٨٨٧ ارتبطت نتائجها ببيع الجزائريين المسلمين أراضيهم الى الاوروبيين فلقد تخلّى الفلاحون ، من سنة ١٨٨٠ الى ١٨٩٨ بدخول الغاية، عن مساحة قدرها ١٥١ ١٢ ٥ هكتارا بلغ ثمنها من الفرنكات الذهبية ٥١ مليونا في حين أنهم لم يقتنوا من المعمّرين الا ١٢١ ٨٤٢ هكتارا فكانت خسارتهم ٣٠٩ ٣٩٠ هكتارا (١١). ولذلك يمكن تفسير ما وقع بمقاطعة قسنطينة حيث أن المساحة التي يملكها الفلاح الواحد تنخفض من ٦٥ ٢ هكتارا الى ٥٨ ١ هكتارا أي بنقص ٤١ بالمائة في حين أن ملكية المعمر ترتفع من ١٣٢٦ هكتارا الى ١٥٩٦ هكتاراً أي بزيادة ٢٠ بالمائة. فبقدر ما كانت بيوعات الفلاحين هامة كانت الحالة العامة سلبية للفلاحة الجزائرية.

الازمـة الفلاحيـة فـي الجزائـر فـي أواخـر القـرن التاسـع عشـر

أخذت الفلاحة في الجزائر منذ ١٨٨٠ مثلما هو الشأن للفلاحة في أوروبا تشكو من مزاحمة البلدان الجديدة أو المستعمرة وما تقدمه من منتوجات بأسعار تتحدى كل المنافسات . فانهارت أسواق العملة الدولية فأصبح الفلاح الجزائري أو باذر الحبوب لا يقدر على توفير ما تتطلبه الفلاحة من مصاريف ويضاف الى هذا الجانب السلبي تكاليف النقل المرتفعة ارتفاعا فاحشا زد على ذلك أن وسائل النقل لا تلبّي قدر الكفاية (١٢) وحتى وان توفّرت وسائل النقل فان تسعيرتها كانت مرتفعة جدّا فزراعة الحبوب لاتدرّ ربحا والادهى من ذلك أنها تجرّ الى النقصان

---

(١١) يجب ملاحظة أن ثمن الشراء من طرف الفلاحين يتجاوز ثمن الاراضي التي يبيعونها للاوروبيين فالهكتار الواحد يشترى من الاوروبيين في الفترة بين ١٨٧٧ و ١٨٩٨ بمعدل ٩٠ ١٥٢ فرنكا بينما الفلاح يبيع أرضه بثمن قدره: ٢١ ١٠٠ فرنكا. فالمساحة المشار اليها تتضمن المضاربات بين الخواص مع مجموع التحويلات المسجلة على حساب الفلاح ولفائدة المعمّرين.

(١٢) في هذه الفترة شرع في انشاء شبكة السكك الحديدية في الجزائر ففي سنة ١٨٧٨ تكونت أجزاء حديدية في : الجزائر ــ البليدة ــ وهران ــ سان دني ــ قسنطينة ــ فيليبفيل ــ أرزيو ــ سعيدة ــ عنابة ــ قالمة ــ قسنطينة ــ سطيف مع فرع الى تونس. وبسكرة. وتبسة .وعين الصفراء. وتلمسان. وبجاية . وتيزي وزو . والمشكل الكبير هو اختلاف الشركات المالكة لمختلف الاقسام مما يجرّ الى اختلاف في الاسعار وأحيانا زيادات نفس البضاعات المنقولة.

في الاموال. فالفلاح ليس له الا هذا النوع من الفلاحة في حين أن سكان الجبال يقومون على غراسة الاشجار اذا لم تنزع المصادرة في سنة ١٨٧٢ أراضيهم الموروثة عن العائلة فمحتوى القضية اذن قاتم جدا وتتفاقم القتامة بهجومات الجراد الذى فتك بالبلاد بين سنة ١٨٨٦ وسنة ١٨٩٠ فالجفاف الذى ساعد على تواجد الحشرات قضى على الحيوان. فسارعت الادارة الى فتح ورشات الاشغال ووزعت الاعانات وأمرت بالتخفيض من الضرائب كما نظمت أعيادا تعاونية. وفي مقدمة الجهات المتضرّرة من هذا الوضع الجهات التي تشكو نقصا في المياه، وبعد سنتين من الركود (من ١٨٩٠ الى ١٨٩٢) عادت السنوات العجاف لتستمر بشدّة الى آخر القرن التاسع عشر فاجتمعت مظاهر الجفاف والجراد والزوابع الثلجية لتفتك بالمحصولات الفلاحية وتهتك القطيع الحيواني فأقبل الفلاح على بيع أرضه بعد تخلّصه من الماشية ويذهب بعد ذلك لمضاعفة (الجيش العرمـرم) من العاطلين الذين يتهمهم المستعمرون بشتّى التهم مثل المس بالامن وتعاطي أسلوب البشارة (١٣) بدون النظر الى الاسباب العميقة لعملية الافقار المدقع فاذا بالمستعمرين ينادون بتوخّي سياسة متصلبة ويرتاحون الى الاحكام بالاعدام المتعددة التي يقضي بها حكام من الاروبيين دون غيرهم (١٤) وهؤلاء القضاة يعتبرون مثل هذه القرارات هي وحدها الكفيلة بتوفير الامن في البلاد.

وعلى النطاق المالي نلاحظ نفس الاهمال في ادراك الازمة التي يعاني منها الفلاح فلقد انخفضت العوائد المالية بداية من سنة ١٨٨٠ بالرغم من الضرائب الفردية الموظفة على العرب الذين لا يستفيدون من الميزانية التي تبذل في تجهيز المعمّرين (اقامة الطرقات والاشغال العمومية) وفي تشييد بناءات ضخمة للولايات (١٥) وفي دفع الاجور لعمال الادارة والشرطة. ففي قسنطينة كلفت العناية بالمساكن وشبكة الطرقات ٦٤ ٧٢ بالمائة من ميزانية المجالس المختلطة التي يقطن بها الفلاحون فحسب، وبلغت تكاليف التصرف الاداري نسبة ٤١ ١٤ بالمائة، والشرطة ٦ ٣٥ بالمائة ثم نسبة ٦٠ ٦ بالمائة خصّصت للشؤون الدينية والمؤسسات الخيرية

---

(١٣) البشارة عبارة عن الخبر المفيد الذى يقدّمه من يعرف مكان الحيوان المفقود سرقة وتتطلب دفع قيمة مالية معيّنة.

(١٤) ان قراءة الصحافة الجزائرية في هذا الصدد مفيدة جدّا.

(١٥) لقد ناهض // جول فيرى// بشدة هذه المصاريف الضخمة في تقارير لجنة الاعضاء.

والمساعدات والتعليم يحتل فيها التعليم العمومي نسبة ٦٠ ٣ بالمائة. ويلاحظ أن حظ التعليم العمومي في البلديات المستقلة من نفس الناحية قد بلغ نسبة ٩٨ ٢٠ بالمائة اذ أن المستعمرين كانوا متعددين ويسعون الى تعليم أطفالهم في حين أن التعليم في النواحي الاخرى ليس له " جدوى " اذ هو سبب في تكوين مجموعات من ((الساخطين الثوار المقاومين لفرنسا)) (١٦) فالوضع واضح وضوحا تنبه اليه " جول فيرى" في زيارته الى الجزائر، فنتج عن ذلك انتشار الامية وفي الوقت نفسه ارتفاع سكني رغم بعض المشاريع الهامة . (١٧)

فالازمات وتحويل الفلاحين الى طبقة كادحة وارتفاع نسبة الاجرام ، ووضع = الجيش العرمرم = ونقصان العوائد المالية دفعت بالادارة الى اعادة النظر في السياسة المتوخاة ازاء الفلاحين. فمن ذلك تكوين شركات احتياطية للمواطنين = (S.I.P.) وتطويرها . مهمتها مدّ يد المساعدة لمشتركين بتوزيع الحبوب أو اسناد القروض المالية في فترات الازمة كما تساعد هذه الشركات الفلاحين على تنمية المعدّات الفلاحية. وبمقتضى قانون ١٨٩٣ اكتسبت الشركات وضعها القانوني والتنظيمي الموحد في المقاطعات الجزائرية الثلاث ، فتحولت الشركات التي كانت تسمى = المخازن الاحتياطية = الى صناديق للقروض الفلاحية ، فالزيادة العددية من الاموال تنزع الى تجاوز المخزون من الحبوب ويضاف الى ذلك أن قسما ضئيلا من الفلاحين قد شاركوا في = شركات الاحتياط للمواطنين = في حين أن الذين كانوا أكثر فقرا وحاجة لا ينظرون تحت هذه الشركات فهم يرزحون تحت وطأة القرابين مع أن القروض كانت حقيرة. ومع هذا كله كثيرا ما يصاحب توزيع القروض والحبوب على الفلاحين ضربٌ من المناورات المتعمدة ومن التدليس على حساب الفلاح ولفائدة = القايد = (CAID .) فسرعان ما تنعدم الثقة في الكادحين من الفلاحين.

وخلاصة القول أن هذه المرحلة التي بلغت ٢٠ سنة قد كانت دليلا قويا على تفوق السياسة الاستعمارية وذلك عبارة عن تغلب الاقوياء من المعمرين

---

(١٦) ذلك هو رأي المجالس البلدية والمجالس العامة والجمعيات المالية والصحف الجزائرية أو بعبارة أخرى ذلك هو موقف الرأي العلم الاروبي في الجزائر.

(١٧) يبيّن التعداد السكني الرسمي أن عدد السكان من مواطني البلاد قد تحول من ٤٩٧ ٨٤٢ ٢ ساكنا في سنة ١٨٨١ الى ٨٩ ٠٧٢ ٤ ساكنا في سنة ١٩٠١ .

وأصحاب العمل الموهوبين وأما من كانوا من الضعفاء (الفلاحون وصغار المعمرين) فقد كان مالهم السحق النهائي ـ فالحدث في حد ذاته هام لانه يساعد على توضيح الخصائص الكبرى لمظهر للجزائر في العصر الحديث. ومن ناحية أخرى أدّى قانون ١٨٨٩ القاضي بتجنيس الاجانب المولودين بالجزائر الى ابراز الاصالة الجنسية للمجتمع الجزائرى فهذه المجموعة من = الفرنسيين الجدد = التي دخلوا في السياسة الفرنسية قبل السكان المسلمين ستخلق تحولا في مجرى الحياة السياسية في الجزائر، ويتجلّى ذلك في الدور الرئيسي لاخر القرن التاسع عشر في الاصطدامات ضد اليهود، وتلك المجموعة هي السبب في تصلب البرلمانيين الجزائريين تجاه الموقف من قضية الاهالي. وبما أن هذه المجموعة وقفت أكثر من الفرنسيين (القادمين من فرنسا) في السياسة الاستعمارية التي ستبلور شيئا فشيئا، خصائصها السابقة الا في بعض الاحيان.

٣ ـ نظام = الالحاق : قرار سنة ١٨٨١ :

يحمل التنظيم الجديد في الادارة المعلن عنه بمقتضى قرار ٢٦ أوت ١٨٨١ اسم = نظام الالحاق = (١٨) (SYSTEME DES RATTACHEMENTS). فضم الادارة الجزائرية نظريا الى الادارة الفرنسية في العاصمة عامل من عوامل تحديد دور الحاكم العام. وكانت العملية منذ بدايتها موجّهة ضدّ // ألبير قريفي // (A. GREVY) شقيق رئيس الجمهورية // يولس قريفي // (JULES GREVY) من طرف // قمبتا // (GAMBETTA) وخلفه من الباريسين والجزائريين لكنها سرعان ما اتسع نطاقها وآلت الى تفتيت سلطة الحاكم العام الادارية وتوزيعها على مختلف الوزارات الباريسية التي تولى الحاكم مقابل ذلك مهمات سياسية يبذل من أجلها الحاكم كل ما لديه من المهارة والمفاوضات الطويلة وخاصة وأنه في خلاف مع الوزارات التي يعزّ عليها التخلّي عن نفوذها ويعارضه أيضا البرلمانيون الجزائريون الذين لهم تأثير مباشر في عمل الحاكم العام عوض أن يستشيروا السلطة في الجزائر.

ويقصد من الناحية النظرية من وضع // نظام الالحاق // الى نجاعة الادارة الجزائرية فيمكن البتّ في القضايا بسرعة في باريس كما أن المراقبة البرلمانية

---

(١٨) هي عبارة آخر من كتبوا في الموضوع وهو المؤرخ (ك. فينس) (K. VIGNES) في كتابه : **الحاكم العام (تيرمان) ونظام الالحاق** ١٩٥٨.

ستقوم بدورها على أحسن وجه وتتحصل الجزائر على الاموال الوافرة بصورة أفضل من ذى قبل. وبمقتضى الامر القانوني المؤرخ في ٢٦ أوت الذى يتمّمه قانون ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ والقاضي بتعيين (ل . تيرمان) (L. TIRMAN) حاكما عاما أسندت مهام ادارة السكان المواطنين في الاراضي المحتلة الى وكيل الفيلق التاسع عشر. وهذه المهام الادارية بدأت في احياء (نظام السيف) (REGIME DU SABRE) المشهّر به في الماضي وكانت سببا في خلق مشاكل كبرى من حيث المحادثات بين الحاكم العام وقائد الفيلق التاسع عشر، بالاضافة الى أمر الرتبة الادارية بين الطرفين. ولتفادى النزاعات الممكنة تمّ التراجع في قرار ٢٦ نوفمبر وتعويضه بقرار ٦ أفريل ١٨٨٢ الذى يعيد للحاكم العام مقاليد ادارة السكان المواطنين المقيمين في أراضي النفوذ الفرنسي ويفضّ القانون الطرف عن الانتفاضات المحلية ويبدو مسبّقا وبصورة علنية أن الجيش قد أسندت اليه آنذاك مسؤولية القيام بالعمليات العسكرية وبالتالي التصرف في الشؤون الادارية للاراضي الجزائرية.

واتخذت تدابير ماكموسة تتكامل مع السياسة الادماجية (سياسة الالحاق) منها :

(١) ـ مضاعفة عدد الاعضاء الجزائريين في البرلمان

(٢) ـ زيادة القطاع المدني الذى ارتفع من ٦٥٠ ٤٨ كلم مربعا في سنة ١٨٧٨ الى ٠٠٠ ٩٨ كلم مربعا في سنة ١٨٨٦ . (١٩)

(٣) ـ رفع عدد البلديات العاملة التي تزايدت من ١٩٨ في سنة ١٨٨٢ الى ٢٤٨ في سنة ١٨٩٠ .

(٤) ـ تطبيق قانون ١٨٨٤ على الجزائر الخاص بالبلديات والذى يخول لها انتخاب روءساء البلديات ومساعديهم الذين كانوا يعينون من طرف الحاكم العام الى سنة ١٨٨٢ واتخذت هذه الاجراءات مثلما هو الشأن بالنسبة لنظام الالحاق لغاية تدعيم مصالح المعمرين بالجزائر ، وفي هذا المجال فان مضاعفة عدد البرلمانيين تنزع الى تقوية وزن الانتخابات الجزائرية في الحياة البرلمانية الفرنسية ، مع العلم أن الجزائر هي الشغل الشاغل لاقلية من البرلمانيين أو الشيوخ في المجلس الشريعي.

---

(١٩) تسمح هذه الزيادة بالخصوص منطقة التلال.

الحاق الدوار الى نفوذ البلديات
مصدر للمداخيـل في الميزانيـة الاستعماريـة

لقد طالب المعمّرون بالزيادة في مساحة اراضي المدينة وفي عدد البلديات حتى يتمكّنوا من تولّي الحكم في السكان العرب في الدوار والقرى التي تمول الميزانية الاستعمارية. وفي بعض البلديات تبلغ نسبة الاروبيين أقلّ من ٥ بالمائة من مجموع السكان مثال ذلك :

تيزى وزو	٣٠٤ ناخب أروبي		مقابل	٢٤ ٠٠٠	مواطـن.	
وادى زناتي	١٨٥	=	=	=	١٣ ٩٩٧	=
فورناسيونال	١٨٦	=	=	=	١٣ ٨٨٣	=
تيار سفيل	٢٨٠	=	=	=	١٣ ٦٠٥	=

ونشأت مناوشات شديدة بين منطقتين بلديتين بسبب ضمّ القرى المتنافس عليها لتغذية المداخيل فالسكان الاصليون كانوا على وعي تام بدورهم ويعرفون أن الحاق الدوار الى البلديات ونفوذها ليس من ورائه فائدة ترجى وليس أدل على ذلك المعنى من الشواهد الشعرية المكتوبة بالبربرية للشاعـر (بوليفـه) .

//فمـن بـدعـة حكومـــة الوالـي
أصبحنا الى أعظـم المـآســي
فهر امتصّنا والتهمنا ثعبانـــــا
فهلاكنا علينا بـاد وما يخفـى
حطاما سقوطـا فلا نفيـــــــق
وكل ما نصيب من قوت بارد حامض//

ولابيـات هذا الشاعر صـدى في نصّ مكتـوب وزير الداخلية (ساريـان) (SARRIEN) الى (تيرمـان) بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٦ وهذا النص هو :

((أريد أن ألفت انتباهكم الى ما ينشأ من خلل في البلديات الجديدة من حيث نسبة السكان الاصليين ونسبة السكان الفرنسيين : ففي بلدية (فيكان) يبلغ عدد السكان ١٣٨ ٢ نسمة ينقسمون الى ٨٤١ ١ نسمة من السكان الاصليين، وفي بلدية (طاريـا) ٦٧٠ ١ ساكنا صنفهم ٣٦٩ ١ من السكان الاصليين، وفي بلدية (تيار سفيل) يبلغ عدد السكان ٨٨٥ ٣ نسمة منهم ٦٠٥ ٣ مواطن أصلي. فهذه

الارقام تشهد بأن الحاق الاراضي الشاسعة في البلديات الجديدة يقصد من ورائه الحصول على الموارد الكافية وتحقيق التوازن في الميزانية المالية بدون اعتبار فائدة السكان الاصليين في هذا المجال. وكثيرا ما تهدر المجالس البلدية هذه المصلحة لفائدة الميزانية المالية، ولا تعرض هذه المجالس البلدية اقتراح ضمّ الاراضي الاصلية اليها الا لفرض الزيادة الفاحشة في مداخيلها)) .

ونتيجة ذلك يهمل السكان الاصليون في تلك الاراضي وتبدى البلديات، بحافز طبيعي، استعدادا ملحوظا لانفاق أموال البلدية لصالح الاروبيين الذين يمنحونها أصواتهم الانتخابية مع اهمال السكان الاصليين الذين ليس لهم في الانتخابات من الحظ الا النزر اليسير مع أنهم يزوّدون البلدية بأكبر قسط من الموارد المالية. فهذه نزعات لا تشجّع الادارة العليا عليها وأرى أنه طالما لا تكون المراكز الاروبية كثيفة السكان أولها من الثروة ما يجعلها توفي بقوتها على الاقل من مواردها الخاصة فانه يجب النظر مع التحفّظ الشديد المقترحات التي ستؤدى الى اقامة هذه المراكز وجعلها من البلديات ذات النفوذ الكامل والتي لا يمكن تحقيقها الا بالالحاق الصحيح لتلك الاراضي الاصلية. ويختم وزير الداخلية قائلا : ((فليس مصلحة السكان الاصليين هي وحدها الممدّدة وانما أيضا مصلحة الادارة والمصلحة العليا للامن هما معنيان في هذه القضية)) . (٢٠)

فلقد أصبح الامر واضحا اذ أن السكان الاصليين قد صمدوا صمودا كبيرا أمام عمليات الالحاق التي لا خير لهم فيها. اذ أنهم لا يقومون الا بدور محدود لا معنى له في الحياة البلدية فكان لهم عدد أقصى يتكون من ستة أعضاء بلديين وربع المقاعد في المجلس البلدى. ولذلك، ولو فرضنا أن هؤلاء الاعضاء البلديين يريدون القيام بعمل تشاوري من أجل انتخابهم، فهم يصطدمون دائما بقانون – (يبدو أنه ديمقراطي) – الاغلبية : وبالفعل فان الشكل الديمقراطي متوفر لكن ليس له أية صلة بالواقع اذ تفرض أقلية قانونها على الاغلبية، وهو ما يناقض تماما ما يجرى في العاصمة الفرنسية، فسياسة الالحاق تخترق جهرا من طرق أشدّ الانصار تعلّقا بها – وتزداد خطورة تشويه القانون العام نظرا الى أن الجزائريين ليسوا من المواطنين الفرنسيين والحال أنه يجب أن يعتبروا كذلك لان الجزائر عبارة عن مجموعة ضمن المقاطعات الثلاث الفرنسية..

---

(٢٠) أنظر (فيني) (K. VIGNES) . في كتابه المذكور.

سياسة التبعية الاهلية : حكم استثنائي غايته المسلمون

ان جميع ما سبق لم يكن معتبرا أمام (نظام التبعية الاهلية) الذى تمّ ترضيه لسياسة السكان الاصليين وبصفتهم من (السكان الاصليين) أو من المسلمين وهو ما يسمح لفرنسا ، بعد احتلال تونس والمغرب الاقصى ، أن تعمّم من تلك السياسة على التونسيين والمغاربة الذين يقيمون أو يعملون بالجزائر باعتبارهم من السكان الاصليين أو المسلمين فسياسة التبعية هي النمط النموذجي للاجراءات التي لا أساس لها الا العنصرية وهذا الشعور سواء كان باطنا أو ظاهرا والذى تندّد به السنة التاريخية الفرنسية قد بدأ في الانتشار في مستوى التشريع الفرنسي وسيبقى ذلك مدة عشرات السنين لانه بالرغم من تدخلات بعض البرلمانيين من العاصمة الفرنسية الذين يعارضون هذه السياسة فان نظام التبعية قد استمرّ وتسانده ا غلبية البرلمانيين الجزائريين والرأى العام الاروبي الذين يخشون عودة العنف فلا يكترثون للقواعد القانونية أو الاخلاقية فهم يسعون الى المحافظة على الهيمنة والقهر التام المسلط على السكان الذين ساهم هؤلاء في تفقيرهم ، وللحاكم العام (تيرمـان) أن يعلن في سنة ١٨٨٧ قائلا :

((ان فرنسا قبلت في حدود الامكان السكان الاهليين طبقا لقانوننا العام))

وأن يزعم : ((أن المليونين من السكان الاهليين سيغنمون قريبا من اعفاءات النظام البلدى)) ، وفي واقع الامر يحجب (تيرمـان) بافتراء ـ عن وعي أو عن لا وعي ـ حقيقة لا يمكن تحمّلها اذ هي تكمن في رفض (الالحاق) والقانون الفرنسي العام . (٢١)

فلقد بعثت سياسة التبعية في المناطق البلدية بمقتضى قوانين ٢٩ أوت و ١١ سبتمبر ١٨٧٤ ثمّ عمّمت في البلديات المختلطة في سنة ١٨٨١ عندما اتسعت اراضي المدينـة على حساب الاراضي الـتي ترجع الى الحكـم العسكرى وسيـزيد قانون ١٥ جويلية ١٩١٤ في ضبط بعض مشمولات السياسة المذكورة دون أن تقضي

(٢١) أنظـر في موضـوع هـذه السياسـة التحليـل النقدى للكـاتبين (لارشي) (LARCHER) و (ريكتفالد) (RICTEÑWALD) في مؤلفهما بعنوان : (مبادئ في التشريع الجزائرى) ، المجلد ١ ص: ٤٧٥ وما بعد . ولا يمكن أن نوافق المؤلفين عندما يسعيان لتدعيم تلك السياسة الـتي ((تتنكر لمبادئ تنظيمنا السياسي والادارى والتشريعي)) حسب لفظهما .

على ما يبدو فيها من الجوانب المثيرة للانتقاد . فالسياسة الاهلية سمحت للاداريين في البلدية المختلطة بتولّي منصب القاضي وبذلك يزول الفصل المعتاد بين السلط الذى بقي سارى المفعول في البلديات الاخرى المستقلة حيث يتولّى القضاة الاحكام دون تعقيب في مخالفات قانون السياسة الاهلية .

(١) ـ أقوال ضد فرنسا والحكومة .
(٢) ـ رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بهما .
(٣) ـ رفض الاعوان المساعدين توفير ـ مقابل استرجاع فورى ـ الاغذية والنقل للموظفين .
(٤) ـ عدم تطبيق الاوامر الواردة في نصّ قوانين ٢٦ جويلية ١٨٧٣ و ٢٨ أبريل ١٨٨٧ و ٢٣ مارس ١٨٨٢ ،
(٥) ـ الاخلال بالمقررات الادارية الخاصة باسناد الاراضي الجماعية ،
(٦) ـ التأخر في رفع الضرائب .
(٧) ـ رفض دعوة القابض .
(٨) ـ عدم التصريح بالمواد الموظفة .
(٩) ـ حجز الحيوانات الضائعة أكثر من أربع وعشرين ساعة .
(١٠) ـ حق اللجوء لكل شخص أجنبي بدون رخصة تجوّل .
(١١) ـ الاخطاء في تسجيل الاسلحة النارية ،
(١٢) ـ المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والاقامة على الاماكن المحرّمة .
(١٣) ـ الخروج من المنطقة البلدية بدون اعلان والخروج من الاقامة بدون جواز سفر .
(١٤) ـ التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الاماكن التي تتجاوز فيها الاقامة أكثر من ٢٤ ساعة .
(١٥) ـ التعرض للقانون لكل من لا يحمل ترخيصا في استعمال الحيوان .
(١٦) ـ الخصومات والشكايات وأعمال العنف .
(١٧) ـ الرفض أو التهاون في الاشغال والخدمات وفي تقديم النجدة في الحوادث والضجيج أو الاضرار وكذلك في حالة الانتفاضة .
(١٨) ـ الاجتماع بدون ترخيص لاكثر من ٢٠ شخص في مناسبات الزردة أو الزيارة (الحج والاكل) .
(١٩) ـ فتح المدارس الدينية أو التعليمية بدون رخصة .
(٢٠) ـ امتهان حرفة التعليم الابتدائي دون اذن .
(٢١) ـ رفض المثول أمام الشرطة العدلية .

وتهمل هذه القائمة الطويلة عددا من المخالفات المصنّفة في سنة ١٨٨١ مثل ((الاعمال أو الاقوال التي تمسّ السلطة أو عون من أعوانها))(٢٢) و ((عدم امتلاك جواز السفر ورخصة السفر وبطاقة الامن ودفتر الشغل)) و ((التواطوء في جلب المواد الموظفة) . وتمت مراجعة قوائم سنتي ١٨٨١ و ١٨٩٠ في سنة ١٩٠٤ لغاية التنسيق بين المخالفات وكان ذلك خاصة سنة ١٩١٤ . وهذا القانون القديم يعالج المخالفات لكنّه يحافظ على روح السياسة التبعية .

والملاحظ أن هذا القانون يتضمّن مخالفات توصف وصفا سطحيا تحت عبارات .. الاخطاء والاعمال المنكرة والعصيان وأعمال العنف وهو من شأنه أن يسمح بالتأويل الشخصي والتصرّف في تلك المادة وهو ما يعاكس القانون الفرنسي الذى يبحث عن الانتهاكات التي تجرّ الى المعاقبة بحثا يتميّز بالدقة(٢٣) والى جانب ذلك يحدد ترتيب الاحكام نسبة الغرامة وهي ١٥ فرنكا و ٥ أيام سجنا لكل ذنب من غير أن يمنع تعدّد العقوبات(٢٤) وآخر ما يجلب الاهتمام أن الادارة تحول الاحكام بالسجن أو الغرامات الى أداءات مالية تثقل كاهل المعاقبين لمدّة طويلة من الزمن . ويضاف الى هذا القانون مخالفات أخرى خاصة بالاهالي مثل امتلاك السلاح والذخيرة (تجرّ الى غرامة قدرها يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٠٠٠ فرنكا ومن شهر الى عامين سجنا) . مخالفة حماية الغابات في فصل الصيف (يوءدى الى غرامات تبلغ ٢٠ أو ٥٠٠ فرنكا مع سجن تتراوح مدته بين ٦ أيام و ٦ أشهر) مع تتبعات

---

(٢٢) وسيرفع أحد البرلمانيين صوته قائلا : ((أعمال وقحة ذلك هو تهديد (جيسلير) (GESSLER) وذلك في شهر ماى سنة ١٨٨٨ ذكره (Larcher) ص : ٥٠١)) .

(٢٣) لئن سعى قانون جويلية ١٩١٤ الى الحدّ من التأويل الشخصي وصفة الغموض للمخالفات فنذكر نصّ احداها وهو : ((أعمال الفوضى في الاسواق أو غيرها من أماكن التجمع وحول صنابير الماء العمومية وموارده وهي أعمال قد لا توفّر صفة المخالفة لدرجة خطورتها)) كما نلاحظ هذه المخالفة لشهر جويلية ١٩١٤ ونصّها ((التقاعس أو الرفض تسجيل الاطفال في سنّ الدراسة في التعليم عندما تكون المدرسة لا تبعد أكثر من ٣ كيلومترات ومن غير أن يقدّم عذرا لذلك)) .

(٢٤) يقرّ القانون الجنائي الفرنسي بالحق الى اللجوء الى الاستئناف اذا كانت قيمة العقوبة ٥ فرنكات أو أكثر من ٢٤ ساعة سجنا ولكن في الجزائر لاتوجد امكانيات الاستئناف في الاحكام .

السلطة في حالة نشوب الحرائق، ثم المخالفة المتعلقة برخصة ضرورية للقيام بالحجّ أو السفر الى الخارج. ومن جملة العقوبات المسلطة على الاهالي نذكر الاعتقالات الادارية التي توءدى الى الطرد، والغرامة الجماعية والمصادرات والعقوبتان الاخيرتان جرّت كما رأينا، الى نتائج وخيمة اقتصاديا على منزلة الفلاح.

ان هذه الشبكة المتصلبة من المحرّمات وتلك الحرية في وضع الاحكام تعتبر في نظر الاروبيين مصدرا لا يوفي بحماية مصالحهم فلذلك يلحون في وضع اجراءات جديدة مما ادى الى نظم الى قسوة متعمدة في المحاكم التي يقضون فيها وهو ما يجعل من العدالة عملا يتصف بالظلم المسلط على الاهالي وهذا كله بعيد بعدا واضحا عن القانون العام الفرنسي وهو عبارة عن تحدّ لنظام الالحاق.

الصعوبات الادارية لنظام (الالحاق)

فهذا الترتيب له نقائص أخرى يبرزها العمل الاداري بوضوح فنقل الادارة المركزية الجزائرية الى باريس يوءدى الى تشتت مضرّ في محاولة المشاكل فلقد تأخر تأسيس المركز الخاص بالسياسة الاستعمارية لانها كانت من المسائل الراجعة الى :

(١) ـ وزير الداخلية الذى له أن يراقب جميع المشاريع الاستعمارية.
(٢) ـ وزير الاشغال العمومية الذى يختصّ في مسائل المياه للفلاحة.
(٣) ـ وزير الفلاحة عندما تكون الاراضي التي يشملها المركز تحتوى على الغابات أو الارض البور.
(٤) ـ وزير التعليم العمومي لانشاء المدارس وكانت هذه المصالح تحت نفوذ الحاكم العام بالجزائر.

وكثيرا ما كانت المصالح ترجع الملفات اذ أنها تجهل ما كان من مهامها من الشوءون الجزائرية وبالجملة فلم تكن للجزائر سلطة شرعية لاقتراح الحلول العملية للمشاكل المطروحة لكن الادارة في باريس لا تكترث بذلك أو هي غير قادرة على القيام بذلك العمل فتكون اذن جميع النتائج سلبية (٢٥) ومن ناحية أخرى كان يعسر على نظام الالحاق أن يوحّد الادارة الجزائرية بل جرّ الى تفكيكها، فكان حاكم الشرطة يجهل هوية الوالي أو يرفض له سلطته وكان من الافضل في عملهم أن

---

(٢٥) يذكر (VIGNES) في كتابه مسائل عديدة معلّقة طوال سنوات.

يؤيد كل منهما العضو البرلماني في المقاطعة التي يتولونها ـ وكان الاتصال مع وزير الداخلية مباشرا، ولقد كتب أحد الصحافيين في سنة ١٨٩١ قائلا:

((في السنوات الاخيرة لم يكن يوجد حكم واحد بل هنالك من السلط ثلاثا أو أربعا واحد أو اثنان في الجزائر العاصمة، ثم سلطة واحدة في وهران وأخرى في قسنطينة)).

وكانت سلطة الحاكم "تيرمان" من أشدّ السلط تذبذبا وتردّدا ودون شك فان شخصية الحاكم نفسها هي المورطة مباشرة في خلق هذا الوضع فهو ما هو في التنقل بين المتناقضات همّه أن يرضي الجميع ولذلك كان محلّ جميع أنواع السخط ولقد سجلت اللجنة البرلمانية للاعضاء الثمانية عشر في سنة ١٨٩٢ الخيبات والانتقادات: فالحاكم العام المتخلّي(٢٦) والنظام وبصورة عامة السياسة العامة لفرنسا بالجزائر. كل ذلك كان محل انتقاد وتنديد،وسيطول الانتظار في موافقة باريس على الاصلاحات المتوقعة.

4 ـ نظام اللجان المالية: مجلس طبقي تتفوّق فيه الاقلية الجنسية:

كان الحاكم "تيرمان"قد خامرته فكرة وضع ميزانية خاصة لاخفاء الضرر الذى تولّد عن نظام الالحاق بالجزائر وذلك في سنة ١٨٨٧ غير أنه لم يقدّم برنامجه الى البرلمان الا في سنة ١٨٩١ : فهذه الفكرة التي يبدو أنها مخالفة لمفهوم سياسة الالحاق قد قاومتها المجالس التي لم تتلق بعد تقارير اللجنة التي أشرف عليها" جول فيرى" وهو ما جعل" تيرمان" يقدّم استقالته بعد فشله، وفي واقع الامر ورد المشروع منذ سنوات عديدة قبل ذلك التاريخ فبعد سنوات طويلة من الفوضى والازمات صادقت باريس على منح الجزائر الاذن بالقضاء على نظام الالحاق (١٨٩٦) وتقليد الحاكم العام نفوذا أوسع من ذى قبل حيث أنه أصبح يشرف على الادارة العليا في البلاد الجزائرية ويتولى أمر المسؤولين عن الاقسام الادارية في الاراضي الراجعة الى السلطة الفرنسية في حين أن مصالح العدالة غير الاسلامية والتعليم العمومي لا تدخل تحت نفوذه بالاضافة الى مصالح المالية والقمارق التي ألحقت مباشرة بباريس(أمر قانون مؤرخ في ٢٣ أوت ١٨٩٨).

---

(٢٦) استقال الحاكم العام في سنة ١٨٩١ .

وفي نفس هذا التاريخ منح أمر قانون جديد الى الجزائر " شخصيتها المعنوية " وميزانية خاصة وبعثت لجان مالية مهمّتها ((أن تقدم للحاكم العام في الجزائر مساعدة الرأى العام الحرّ والاراء النيّرة والاقـتراحات المدروسة يعرضها الممثّلون عن المساهمين الجزائريين وذلك فيما يخصّ جميع مسائل الضرائب والنصوص الراجعة اليها)) ٠

فالاصلاحات تستجيب لطموحات الاروبيين والمعمرين الجزائريين الذين سيستغلون استغلالا كبيرا المجلس الجديد لخدمة مصالحهم ٠

ويتركب مجلس اللجان المالية من ثلاثة أقسام : الاول يضمّ ٢٤ عضوا من المعمرين والقسم الثاني يضمّ ٢٤ عضوا من غير المعمرين والقسم الثالث به ٢١ عضوا من الاهالي منهم ٦ أعضاء من القبائل، ومن بينهم يختار الحاكم العام ٦ أشخاصا لتمثيل الاراضي العائدة الى النفوذ الفرنسي ٠ وهؤلاء الاعضاء المكونون للجان المالية ينتخبون لمدة ستّ سنوات مع تجديد الفترة في كل ثلاث سنوات ويمكن لهم تقديم آرائهم حول المسائل التي هي من مشمولاتهم أثناء المناقشات والاجتماعات ٠ وصلاحيتهم مبدئيا لا تتجاوز معالجة المسائل المالية ، وفي الواقع تجد جميع مظاهر النشاط الاقتصادى والسياسي الجزائرى حداها لدى اللجان المالية ٠ وتجتمع كل لجنة على حدة ولا يلتئم اجتماع الاقسام الثلاثة الا بطلب من الحاكم أو اثر دعوته الخاصة أو عند المصادقة على الميزانية ، وفي نهاية الامر فليس دور اللجان المالية الا دورا استشاري ٠٠

فنشاط هذا المجلس يغلب فيه المعمرون وغير المعمرين ومن أهم الميـزات للمجلس التفوق في التمثيل المفرط للاروبيين عموما وللمعمرين بصفة خاصة فيشترط في انتخاب الاعضاء المعمّرين أن يكون المنتخب معمّرا أيضا في حين أن غير المعمّرين الذين ينتخبون نظريا أعضاء ليسوا من المعمّرين يختارون غالبا من كانت مصالحهم العقارية تفوق مصالحهم غير العقارية مثل المحامين والوكلاء والتجار من ناحية قسنطينة الذين أصبحوا من أثرياء الملاكين والذين يمثلون غير المعمرين في اللجان المالية ٠ ونلاحظ في نهاية المطاف أن الاعضاء الاهليين يمثلون الملكية العربية الكبرى ، فيمكن القول بان هذه اللجان كانت في الوقت نفسه مجلسا طبقيا لكنه مجلس تؤول الغلبة فيه الى أقلية جنسية ليس لها ما يؤهلها أن تكون موضوعيا ديمقراطيا ٠

فبالرغم من ارادة المشرّع أن ينفي عن اللجان المناقشات والخوض في المسائل السياسية فان المجلس " يتعاطى السياسة" : وما الاعضاء الاهليون الا عبارة عن صورة لا دور لها تنتظر أوامر الادارة وكانت ترتفع أصواتهم أحيانا عندما تنذر منزلة موكّليهم بالخطر لكن حمتهم له دلالته في معالجة مسألة الاصلاح المالي في سنة ١٩١٢ ولم يساهم في المداولات الا الاعضاء الاربيون رغم أن ذلك يهمّ أربعة على خمسة من الاهليين ففي هذا المجال مثلما هو الشأن في غيره يقنع الاعضاء الاهليون بالمشاركة في الانتخاب سعيا وراء رضى الادارة وهذا التنظيم يستمرّ الى الحرب العالمية الثانية دون أن يطرأ عليه تغيير يذكر وجاءت وثيقة ١٩٤٤ لتلغي التدابير الخاصة المتعلقة بالمسلمين وسيعوض القانون الاساسي لسنة ١٩٤٧ اللجان بمجلس جزائري يتولى فيه الامر نفس الاشخاص للمجلس السابق .

وتواصلت التطورات السابقة على نسق دقيق وستبيّن المرحلة الطويلة لنظام الالحاق والتبعية بوضوح استحالة ادماج الجزائر في فرنسا وبالتالي تبرز معالم الخصوصية الجزائرية. فالنتائج لا تتناسق والتحليل اذ كان من المنطقي أن تؤدي التجربة الى محاولة الوصول الى الحكم الذاتي بالجزائر مع تصوّر الحلول الجريئة لخلق الانسجام بين التعاش وادارة شؤون الرعايا الاروبيين والسكان الاهليين. لكن الرسم المشوّه للاستغلال الذاتي الذى ساعدت على توفيره الاصلاحات بين ١٨٩٨ و ١٩٠٠ بالاضافة الى التنكر الى مبادئ الديمقراطية الليبرالية وطرقها، والتي تهدف الى المحافظة على الامتيازات غير المشروعة لدى الاقلية الاروبية تتضمّن بذورا لمشاكل خطرة ـ والحرب العالمية الاولى ونهضة الشعور القومي لدى " البلدان الاستعمارية" ستضاعفان من حدّة التوتّر السياسي وحتمية التخلص من الاستعمار المنهار منذ زمان طويل.

5 ـ تمـــام الاحتـــلال : توسّع الحكم الاستعماري الى الصحراء الجزائرية

ان الفترة الكبرى للتوسع الاستعماري صحبها امتداد الاراضي العسكرية الجزائرية ليشمل الجزء الشمالي من الصحراء الغربية. ولم يعد الامر يتعلق بمنح الاراضي الى الاستعمار الفلاحي وانما بعملية واسعة النطاق مرتبطة دفع مماثل على الاراضي السودانية المحتلة وموافقة لبداية الحماية في تونس(١٨٨١) وفي آخرها الوصول الى احتلال المغرب الاقصى فضمّ القسم الاكبر من الصحراء الجزائرية يدخل في اطار المرحلة الامبريالية القاضية باقتسام القارة الافريقية على القوى العظمى.

وهذه العملية لها صبغة استراتيجية وتجارية بحيث يمكن خلق روابط بين القارات وبين العناصر المشتتة لامبراطورية استعمارية تأسست انطلاقا من مراكز ساحلية نحو فروع تجارية داخلية.

التوغل في الصحراء قبل الاحتلال الشامل

فلمّا تمّ القضاء على الثورة سنة ١٨٧١ الذى جعل حدّا فاصلا لغزو الشمال الجزائرى كانت الصحراء قد بلغتها التوغّلات الاستعمارية. فجل أقسامها التي تكوّن جزءا واحدا ، بصفة عامة، وقد انطوت في تنظيم الدويلات بالمغرب الاوسط قبل الاحتلال (٢٧) وبالخصوص الدولة الجزائرية التركية. قد وقع تجميعها من طرف الدولة الاستعمارية.

وحـدة الصحـراء الجزائريـة

ففي جنوب قسنطينة كانت الواحات بوادى ريغ بالاضافة الى توقورت وما يلي مدينة ورقلة التي تمرّ بها القوافل، في علاقة مع الجزائر حتى وان كان استخـلاص " اللزامـة" لا يتحقّق سنويا ويتطلّب دوريا عمليّات عسكرية حقيقية . وفي منطقة الاغواط وقعت الموافقة بالاجماع بين أهل المزاب والدولة المستعمرة يقضي بمنـح المزابيين المهاجرين الى مدن التل وضعا تحترم فيه شخصيتهم الدينية والثقافية بالاضافة الى امتيازات مادية (في المجزرة والحمامات) ، وشارك ٤٠٠٠ من المزاب في الدفاع عن مدينة الجزائر في سنة ١٨٣٠ . وفي حقيقة الامر فان الاطلس الصحراوى لم يعتبر حدّا من الحدود فتنقّلات أولاد سيدى الشيخ مثلا كانت تمسح جبال " القصـور" ممتدة على جنوب السهول الكبرى بوهران وعلى كثبان الرمال الغربية الكبرى. وكان بنو " الاربعاء" بين جبل" عمّـور" وجبال " أولاد نايل" يتنقّلون سنويا بين الظهر الصحراوى بجنوب " مـزى" والسهول " الوسيلية " في " سرسو" (٢٨) وتوءلف ممتلكات " العـروش" الاراضي الجنوبية حيث يقيمون في المراعي المحدّدة بالمواسم والاحوال الجوية في كل فصل من فصول السنة ،

---

(٢٧) فلنذكر خاصة امتداد المملكة الاباضية في تيهرت الى وسط التل وجنوبه والسهول الكبرى والصحراء .

(٢٨) أنظر"ج . ديبوا" (J. DESPOIS) في : **شمال افريقيا** وفي : **"جبل عمّور"** .

وفي الصيف يتحوّلون الى السهول " الفـوق تليـة" حيث يلتزمون بعقود "العشابة" مع زرّاعي الحبوب ليسمح لهم في موسم الحصاد في مقابل حق المرعى في تلك المساحات .

فالابنية الاجتماعية لا تختلف كثيرا من حدود التلال الى قلب الصحراء وهي تنزع نحو خلق نوع من الروابط بين البدو والرعاة وأهل الريف أو الحضـر وأصحاب غراسة الاشجار المثمرة أو الصنّاع والتجّار بمقتضى التخصّص في العمل وأهمية احدى الصناعات بالنسبة لغيرها من النشاطات . وأما في جنوب منطقة وهران تعود الاولية الى البدو وتجّار القوافل والقائمين على تربية الغنم والابـل وذلك بالنسبة لسكان " القصـور" الذين لا يذكر لهم نشاط في المدينة : فلقد كانت " القصـور" وسكّانها بالاضافة الى الجبال الجنوبية في " الشط الشرقي " موزّعة على " حميـان" بالسهول الكبرى (عين الصفراء ، صفيصيفا وموغرار فوقاني وتحتاني والعش) وهوءلاء كانوا يدفعون اللزامة الى الاتراك ، وأولاد سيدى الشيخ في الهضاب الرملية (القصور البيضاء السبعة ، ستتين ، مشرية ، رسول وبريزينة) الذين كانت علاقتهم بالجزائر المدينة فاترة . فكان كل منهم يملك قطعانه الكثيرة (ويذكر" دوماس" (DAUMAS) قطعانا تبلغ ٢٠٠٠ رأسا لاكبر الاغنيـاء من " حميان" ترعى موزّعة على ٤٠٠ رأسا لكل مجموعة) (٢٩) ـ ويجب ذكر طرقهم المشتركة أو أراضيهم المزروعة ومخازن الحبوب المشدّة في القصور . وبالرغم من البقاء على حلات الرحم (بعضهم من البربر وبعضهم الاخر من العرب) فانهم كانوا يوءلفون طبقة اجتماعية قوية النفوذ وأقلية ارستقراطية ضمن جماعات البدو الذين لا يملكون الارض المزروعة . وهذه الطبقة تتكون بصورة خاصة من " القصوريين " الذين يمثلون أغلبية الفلاحين والذين يرتبطون بعضهم ببعض بحلات القرابـة أو الولاء القريبة من العلاقات الاقطاعية اذا لم نقل بروابط الرق ـ وحسب مـا يذكره" دوماس" ينتمي جموع القصوريين الى " حميان" (HAMYAN) الذين يضمون ٢٠٠٠ فارسا (أى ما يقارب ١٠٠٠٠ نفرا) ويسكنون ١٣٧٠ منزلا (أى حوالي ١٢٠٠٠ من السكان) ، وأما الذين يرتبطون باولاد سيدى الشيخ فلهم ٥٠٠ منزلا (أى حوالي ٥٠٠٠ ساكنا) بالنسبة الى ٥٠٠ فارس . وفي هذين الميدانيـن كان عدد الرقيق محدودا جدا ، ومصيرها ماجدا في مناطق " القصور" الجنوبية حيث يكثر النخيل : واعتبر السكان السود أو الذين يشو به السواد من " الحراطين"

(٢٩) أنظر " دوماس" (DAUMAS) في كتابه المشار اليه ـ ١٨٤٢ .

وفي الصيف يتحوّلون الى انسهول " الفـوق تليـة " حيث يلتزمون بعقود "العشابة" مع زرّاعي الحبوب ليسمح لهم في موسم الحصاد في مقابل حق المرعى في تلك المساحات .

فالابنية الاجتماعية لا تختلف كثيرا من حدود التلال الى قلب الصحراء وهي تنزع نحو خلق نوع من الروابط بين البدو والرعاة وأهل الريف أو الحضر وأصحاب غراسة الاشجار المثمرة أو الصنّاع والتجّار بمقتضى التخصّص في العمل وأهمية احدى الصناعات بالنسبة لغيرها من النشاطات . وأما في جنوب منطقة وهران تعود الاولية الى البدو وتجّار القوافل والقائمين على تربية الغنم والابل وذلك بالنسبة لسكان " القصـور" الذين لا يذكر لهم نشاط في المدينة : فلقد كانت " القصـور" وسكّانها بالاضافة الى الجبال الجنوبية في " الشط الشرقي " موزّعة على " حميـان" بالسهول الكبرى (عين الصفراء ، صفيصيفا وموغرار فوقاني وتحتاني والعش) وهوءلاء كانوا يدفعون اللزامة الى الاتراك ، وأولاد سيدى الشيخ في الهضاب الرملية (القصور البيضاء السبعة ، ستتين ، مشرية ، رسول وبربزينة) الذين كانت علاقتهم بالجزائر المدينة فاترة . فكان كل منهم يملك قطعانه الكثيرة (ويذكر" دوماس" (DAUMAS) قطعانا تبلغ ٢٠٠٠ رأسا لاكبر الاغنيـاء من " حميان" ترعى موزّعة على ٤٠٠ رأسا لكل مجموعة) (٢٩) ـ ويجب ذكر طرقهم المشتركة أو أراضيهم المزروعة ومخازن الحبوب المشدّة في القصور. وبالرغم من البقاء على حلات الرحم (بعضهم من البربر وبعضهم الاخر من العرب) فانهم كانوا يوءلفون طبقة اجتماعية قوية النفوذ وأقلية ارستقراطية ضمن جماعات البدو الذين لا يملكون الارض المزروعة . وهذه الطبقة تتكون بصورة خاصة من " القصوريين " الذين يمثلون أغلبية الفلاحين والذين يرتبطون بعضهم ببعض بحلات القرابـة أو الولاء القريبة من العلاقات الاقطاعية اذا لم نقل بروابط الرق ـ وحسب ما يذكره" دوماس" ينتمي جموع القصوريين الى " حميان" (HAMYAN) الذين يضمون ٢٠٠٠ فارسا (أى ما يقارب ١٠٠٠٠ نفرا) ويسكنون ١٣٧٠ منزلا (أى حوالي ١٢٠٠٠ من السكان) ، وأما الذين يرتبطون بأولاد سيدى الشيخ فلهم ٥٠٠ منزلا (أى حوالي ٥٠٠٠ ساكنا) بالنسبة الى ٥٠٠ فارس. وفي هذين الميدانيـن كان عدد الرقيق محدودا جدا ، ومصيرها ماجدا في مناطق " القصور" الجنوبية حيث يكثر النخيل : واعتبر السكان السود أو الذين يشو به السواد من " الحراطين"

(٢٩) أنظر " دوماس" (DAUMAS) في كتابه المشار اليه ـ ١٨٤٢ .

(مفرده " حرطاني" من الذين يرجعون الى العبيد ، سواء حرروا أو لم يحرروا ، القادمين من السودان وتحول عدد كبير منهم الى " رقّ" في " الخماسات" ويبدو أن الصنفين من العمّال قد كانوا منذ القديم يتعايشون جنبا الى جنب . فكانت طبقة الخماسة من البيضان أو السودان تمثّل أصولا قديمة من أهل الفلح من البربر والعرب المقيمين في السهول العليا أو الصحراء والذين لهم علائق بالحلف والولاء مع البدو والعرب أو البربر وهم لا يحتفظون بملكية قطيعهم مثلما ما هو الحال بالنسبة لاهل القرى الذين حكمهم " الهلاليون العموريون" في جبل عمّور (أنظر كتـاب (J. DESPOIS) المذكـور) ـ والـى جانب ذلـك هناك مـن السـودان الذين يعودون الى الرقيق الوافد من بلاد السودان . غير أن تقهقر عدد القصوريين كان من المظاهر الواضحة في الاحداث التاريخية مثلما أنه من اليقين أن السودان كـان مصدرهم الصحراء منذ عصر ما قبل التاريخ ، (أنظر في هذا الصدد الى كتاب (R. CAPOT REY) المشار اليه) .

ولقد كان " القصوريون" يتعهدون بمهمة" السواقي" الموزعة انطلاقا من الاودية أو العيون ويفلحون قطع الارض البدوية فيغرسونها أشجارا مثمرة مختلفة على السهول الكبرى ونخيلا وأشجارا مثمرة في جنوب الاطلس . ويحصل من كان منهم من الخماسين عند جني الصابة التي قام بها البدو ، على الخمس أو الخمسين من التمور . ويتصرّفون في المنتوجات السنوية التي تؤلف المورد الوحيد لعيش العبيد . وأما في الواحات الشمالية فكان المناخ يسمح لهم بالزراعة البعلية للشعير في أرض العروش . وكانت كل منطقة " قصوريـة" تقيم مسجدا ومدرسة قرآنية والجماعة والشيخ الذى يمثلها ازاء شيوخ البدو ، وكانت لاهم القصور سوق حيث يقع تبادل المنتوجات الفلاحية وانتاج تربية الماشية (من أغنام وحليب وصوف) والسلع التي ترد بها القوافل التي يقوم بها سكان " القصـر" وكان بعض أهل الصناعة من المسلمين أو اليهود يعملون لفائدة البدو أو الحضر .

فلم يكن هنالك ما يميّز هذه الابنية لجنوب المنطقة الوهرانية عن " طريق النخيل" (وادى سوارة توات وقورارة) الا اذا اعتبرنا كثرة النخيل وتوفّر اليد العاملة المنخفضة والتي تكثر ضمن " الحرطانية" بنسبة كبيرة واستعمال طرق الريّ التي تتطلب عملا دقيقا (الابـار) و " الفجّارة" (قناة تحت الارض تأتي بمياه البئر) : فالتحولات في الاحوال الطبيعية تحتم هذه الطرق كما تحتّم أهمية ما يقوم به من أعمال . فالبدو " الجزائريون" يساهمون في الحياة التجارية عبر " طريق النخيل" مع البدو المغاربة الذين سلكوا هذه الطريق لاحتلال السودان

في القرن السادس عشر. وان كانت الحملات باسم السلطان الشريف فان "الحميين" وأولاد سيدى الشيخ قد اقتسموا مع " دوى منيـــة" المنضمين الى زاوية " قنادحة" وزاوية " قرزاز" تحالفا مع " القصور " في " ساوورة" ، الحركة التجارية بين "الفجيج" و " تــوات".

وكان الحضر في جنوب المنطقة الجزائرية ومنطقة قسنطينة يتفوّقون على البدو في مراقبة تجارة القوافل وفي استغلال الارض والمياه ، فلم تنجح عملية اجلاء السكان عن الحاضرة وبالخصوص في " توات" (TOUAT) بالاضافــة الى انهيار " القصور" اليهودية" تامريتيت" (TAMERITIT) في القرن الخامس عشر ــ ولقد بقي " المــزاب" حول الجزائر من أكبر المراكز التجارية عند الاباضية الذين ملكوا بساتينهم الانيقة وحفروا الابار باستعمال الرقيق والسودان ، فكانت " الزيبـــان" وهي موضع " شيخ العرب" خادم قسنطينة توءلف تجمعا سكنيا تحت الادارة السياسية لمدينة بسكرة مرتبطا بالبدو ومن " أولاد نايل" بمقتضى عقود " العشابة" وتبادل الخدمات في النقل بالابل مقابل" ضريبة أخوية" وكانت المجموعة من القرى وعددها ٣٥ وهي تابعة " لوادى ريغ " توءلف دويلة عاصمتها توقورت باستثناء " تمسين" التي كانت مستقلة (٣٠) ــ والتي لا تدفع من الضرائب الا ما كانت تقدّمه الى باى قسنطينة منذ حملة صالح باى في نهاية القرن الثامن عشر للميلاد ، فالفئة " الحدارة" لها ملكها يشتغل فيه السودان مــن الــرقيــق و " الحراطين" للتنقيب والبحث في أعماق الارض وبين ١٠٠ و ٤٠٠ مترا عن الابار الارتوازية (٣٠٠ سنة ١٨٥٦) واستغلال مياه وادى (البحر التحتاني) الذى يستخرج منه ١٨٠ ٣ مترا مكعبا في الساعة لرىّ ٣٦٠٠٠٠ من النخيل. ولا يتقاضى البدو الا مقابل أعمالهم عند جني الانتاج أو مصاريف التنقل بالابل والرجال للقيام على القوافل الكبرى. فلقد ارتبطت أهمية الحاضرة المستمرّة بسيطرتهـا على التجارة التي توسّع من التأثير الجزائرى في هذا الميدان ليبلغ حدود الطوارق الشمالية، فالبضاعة تمرّ عن بوسعادة وبسكرة لتصل الجزائر وقسنطينة . ويتمّ الوصول الى السودان بمساعدة القوافل" الطوارقية" عن طريق مدن ذات أبنية اقتصادية واجتماعية مماثلة وان كانت خارج النفوذ الراجع الى الجزائر مثل "ورقلة" التي لم تنضم الى الجزائر الا في فترات متقطعة (٣١) وعين صالح عاصمة واحات

---

(٣٠) أنظر كتاب (DAUMAS) المذكور.

(٣١) ولنذكر خضوع " هرقلة" في سنة ١٥٥٢ الى " عين صالح" في نفس الوقت الذى خضعت فيه " توقورت".

" تيديكالت" ، وكانت جماعات " الطوارق" تقيم بصحراء جنوب " عين صالح" وهم فئات قليلة العدد تنتمي الى قبيلة صنهاجة البربرية ومعاشهم تربية المعز والابل مستقلون في مناطقهم مقابل تخليهم عن بعض النشاط التجارى في المجال الصحراوى. وتنظيم حياتهم القبلية عبارة عن ملوك وتابعين " عمراد" ولهم السيادة على العبيد السودان" والحراطين" " عكلان" . وهذا التنظيم الاجتماعي كان بسيطا اذ يحكمهم سيّد" الامين قال" وكانت أحلاف (الهوقار) و (الهجار) مرتبطة بالمفاوضات التجارية في الصحراء الجزائرية وبالخصوص مع " عين صالح" وكان كل حلف من هذه الاحلاف لا ينضوى الى البناء الجماعي في التجارة الكبرى عبر الصحراء، فيقنع كل حلف اما بمدّ التجار والقوافل بالانعام أو الرجال لتجار المدن" الشعانبة" أو رفع ضرائب على الواردين الى مواطنهم. فهم بهذه الحالة مبعدون عن النشاط التجارى فعمدوا الى خلالهم الحربية للتعرض للقوافل التي لا تؤدى ما عليها من الضرائب والقيام بغزوات على الحيوان في المراعي..

فبذلك اذن كانت الصحراء الجزائرية ذات فائدة كبرى، وامتدادها من " تيديكلت" الى " توات" الى " غرارة" ثم الى " سوارة" يؤلف امتدادا للدولة الحاكمة ، وتتداخل التأثيرات الجزائرية والمغربية في الاراضي القريبة من تلك المواطن الصحراوية، وكان " الطوارق" في الصحراء الوسطى قد وقعوا معاهدة جماعية مع الاحلاف الموالية للجزائر وفاس غير أن بعض الاختلافات كانت تدور بينهم من حين الى آخر.

التوسّع الصحراوى للاحتلال الاستعمارى المعاصر في الصحراء الجزائرية

لقد أقحم القسم الصحراوى التابع لمدينة الجزائر قبل سنة ١٨٣٠ في الحروب خافتها القوة الاستعمارية ضد قوات المقاومة الجزائرية وذلك بسبب مشاركة تلك القوات في الحروب وكذلك سعيا لمراقبة الحكومة الفرنسية للتجارة الصحراوية .

ولذلك نفقة طموحات" بوجود" (BUGEAUD) الذى كان يسعى الى الاشراف على مرور المواد المصنوعة القادمة من أسواق التل متوخّية الطرق الصحراوية وبصفة رسمية واضحة قام وزير الحربية تحت " لويس فيليب" وهو الماريشال "سولت" (SOULT) في سنة ١٨٤٥ في تقرير رفعه الى الملك ، بتحديد الغايتين الاستراتيجية والتجارية من توسيع الاحتلال الى الجنوب (٣٢) وجاء في التقرير.

---

(٣٢) نصّ أورده " مينيرفيل" (MENERVILLE) في: **المعجم في التشريع الجزائرى.**

((يجب أن تؤلف الصحراء الجزائرية أو بعبارة أخرى المناطق الواقعة بعد التلال، صنفا ثالثا من الجهات الادارية. ففي هذه الجهات لا أثر للمعمّرين ولا تطؤها الجيوش الا عرضا لقمع الفوضى أو لاعداد ظروف ملائمة لاقامة العلاقات التجارية أو توسيعها، وهي مناطق تفتح لنا المجال لطرق هامة في الحركة التجارية المؤمنة. ومن علامات تغلبنا أنّ جلالتكم تقضي بتعيين قوّاد من الاهالي في هذه الاراضي)).

والاغراض التجارية الواضحة منذ بداية الاحتلال الفرنسي وقع تنفيذها بعدد ضخم من " المهمّات " التي تصحب الوحدات العسكرية أو تسبقها وذلك للقيام بمعاينة المكان لتسيير الغزو وبدراسات مضبوطة للاسواق التجارية: فمنذ سنة ١٨٤٨ قام التجار الذين استقروا بقسنطينة بغزو سوق " توقورت " ، ونشر "براكس" (PRAX) في سنة ١٨٥١ دراسة حول ((العلاقات التجارية الجزائرية مع مكة والسودان)) وفي سنة ١٨٥٩ قام " هنري ديفيري " (H. DUVEYRIER) وهو من أبناء أحد أنصار "سان سيمون" ، برحلة أدرك أثرها "القليعة" (EL. GOLEA) ثم دخل في حماية الامير" الطوارقي" ايخونوكان" بطلب من شيخ " أولاد سيدى الشيخ" وذلك للقيام بزيارة سوق " غدامس" وجمع الوثائق والمعلومات التي نشرها سنة ١٨٦٤ تحت عنوان : **" الطوارق في الشمال"**.

فلم تلق هذه العمليات الاستطلاعية الى ذلك الحين شيئا من الحواجز وان كان القصد منها تعويض السكان الاهليين من أهل التجارة. فكان روءساء تلك المناطق وسكانها وحتى الرحالة أنفسهم يرون في هذا التصرّف فرصة لربط علاقات متوازنة بفصل الوحدة القديمة بين التلّ والصحراء الجزائرية ــ ولكن الواقع كان غير ذلك اذ أن الجيش يرد مباشرة اثر تلك البعثات التجارية وفي حالة وصول الجيوش قبل البعثات فانّهم يسرعون بالشروع في استقصاء الاسواق لفائدة الاستعمار التجارى وبنفس المناسبة يتعرفون على القوة العسكرية المحلية وهو الذى أنيط بعهدة بعض الدراسات مثل دراسة (DAUMAS) بعنوان **" الصحراء الجزائرية "** ــ سنة ١٨٤٢ ، أو دراسة " دى كولومب " (DE COLOMB) بعنوان : **(اكتشاف " القصور " وصحراء جهة وهران ــ سنة ١٨٥٨)**.

وتوخّي نفس الطرق (استنطاق الاسرى وفي دراسة يورد أقوال أحد "الشعانبة" من " متليلي " (METLILI) الذى قاد ثلاث قوافل من العبيد من بلاد "الحواسة" (HAOUSSA) حتى يمكن له تقييم الامكانيات في استعمال طريق القوافل من

" ورقلـة" الى " أقاديس" مرورا عن "القليعة" و " تيميمون" و " عين صالح" و " الهوقار" وبحث عنوانه : (الصحراء الكبرى – ١٨٤٨) .

وأما الجيش الفرنسي فقد لقي مقاومة عنيفة فالخاصية الجزائرية في الصحراء الجنوبية راسخة رسوخا كبيرا في تلك المناطق الى حدّ مشاركة السكان في التحركات في نفس الفترة التي تحرك فيها السكان في شمال الجزائر . ولنذكر أن نفوذ الامير عبد القادر كان على غاية من القوة في سنة ١٨٣٩ جعلت " خليفته" يزيح الفرنسيين عن بسكرة و " الزيبان" . وكانت " الاغواط " تدفع له الاتاوة بعد القضاء على " التيجانية" في " عين ماضى" وامتدّت سلطته الى وادى " ريغ " و " المزاب " ، وسيرحب بمقدمه أولاد سيدى الشيخ وأولاد نايل عند حروبه الوطنية وانضم اليه أهالي " القصور" في جنوب وهران و" حميان" وشملتهم دولته .

فيقول (DAUMAS) : ((كان الامير عبد القادر)) في عزّ مجده قد أشعر القرى الجبلية بعمله وتجلت علاماته لدى أهلها ، فكان يرسل بعد مواسم الحصاد بالعمال لرفع الخراج وهو العشر (٣٣) .

فكانت بداية التوغّل في الصحراء مصحوبة بمحاربة الامير عبد القادر، فاحتلت بسكرة والاغواط لاول مرة في سنة ١٨٤٤ وأعلنت " توقورت" و " وادى ريغ " ارتباطهما بالسلطة . وفي سنة ١٨٤٥ استولى " جـيرى" (GERY) على " قصور حميان" و " ستيطين" و " رسول" و " برازينه" قبل أن يبلغ في سنة ١٨٤٧ مناطق " أولاد سيدى الشيخ " الى وادى " ناموس" . وانضمت الصحراء الى الثورات الجزائرية بموءازرة سكان المناطق الجنوبية . وأثناء احتلال القبائل الشرقية والاوراس عنوة ثارت" الحضنة" و" الزيبان" الموءيّدين من طرف" المزاب" ويجب أن نشير الى ما صحب الاحتلال من الاقصاءات والتقتيل عند السيطرة النهائية على مناطق " زعاطشة" و " بوسعادة" سنة ١٨٤٩ (٣٤) والى المحاصرة التي تواصلت ثلاث ساعات واستعمال المتفجّرات قبل استسلام الاغواط التي قاومت المستعمر سنة ١٨٥٢ وقاتل السكان بيتا بيتا وجماعات الاحتلال . وجرّت ثورة أولاد سيدى الشيخ في سنة ١٨٦٤ الى النتائج المعروفة لا في الصحراء فحسب ولكن في جميع النواحي الوهرانية .

---

(٣٣) أنظر كتاب (DAUMAS)المذكور تحت عنوان : " الصحراء الجزائرية" سنة ١٨٤٢ .

(٣٤) أنظر ما سبق . الفصل XIII – ص .

ولم يزد القمع لهذه الثورة الا انعكاسا في أقصى الجنوب على الكثبان الرملية التي يقيم بها سكان " سوارة" وسيتّسع نطاق هذه الانتفاضة الى الشمال بمناسبة ثورة ١٨٧١ قبل أن تمتد في النهاية سنة ١٨٨١ الى " بنو عمامة" وقد ساهم جميع الساكنين بالصحراء في ثورة ١٨٧١ وبالخصوص الخليفة السابق لعبد القادر في الزيبان الذى عاد الى المقاومة فعمد الى استئصال النخيل في " بنغانة" (BENGANA) ومهاجمة حلفائه. ونعرف أن مغامرة " بومزراق المقراني" بعد أن ناصره " أولاد نايل" قد فشلت في " توقورت".

وبانت وحدة الصحراء الجزائرية للعيان خلال ثلاثين سنة من الكفاح، فبقدر ما تراجعت المقاومة نحو الجنوب استمرت معها أعمال التعسّف والقمع. فالاستيلاء النهائي على الاغواط سمح للماريشال (RANDON) أن يمدّ في نفوذه الى "ورقلة" (سنة ١٨٥٣) وفرض معاهدة على المزاب (في ٢٤ جانفي ١٨٥٣) الذى أصبح حماية تابعة الى الجزائر مثلما كان الشأن في عهد الدايات، وطغيان " دى كولومب" ضد أولاد سيدى الشيخ قاده الى " فجيج" (FIGUIG) سنة ١٨٦٦ كما بلغ "ومبفين" (WIMPFERN) الى "غيـر" (GHIR) سنة ١٨٧٠ وهي المناطق التي يتولاها الخليفة من البيت الشريفي والتي لم تعيّن حدودها في معاهدة سنة ١٨٤٥ (وهي: أولاد جرير، ذوى منيه، بني قيل). ونتج عن ثورة " توقورت" سنة ١٨٧١ انشاء تجمّع عسكرى كما هو الحال في جهة " هرقلة" وتمّ طرد سكان " الغوليا" (EL GOLEA) سنة ١٨٧٣.

فخمود المقاومة المسلحة الجزائرية في التلال علامة على اكتمال الاحتلال الاستعمارى في جميع الصحراء الجزائرية، وجعلت عمليات " القمع للفوضى" الجيوش الفرنسية تدرك حدود الاراضي المستقلة أو الخاضعة الى المغرب وتحاصر منبعا للقتال تجاوز الحدود العادية الراجعة الى الجزائر في الجنوب ولكن القمع لم ينجح في ((فتح طرقات التجارة الكبرى وتأمينها)) وهو ما ورد في تقرير " سولت" وقد تحولت تلك الطرقات التجارية الى مناطق نائية ولم تفسح المجال للاحتلال.

مشكل العلاقات بين المناطق الصحراوية في التجارة الاستعمارية الجزائرية من ١٨٧١ الى ١٨٩٠ لقد حول المستعمرون بالجزائر وجهة رحلة القوافل التجارية منذ البداية عن بلاد السودان فمنذ الغزو الفرنسي أهملت المسالك التجارية بين " وادى ريغ " والمزاب لصالح طرقات طرابلس مرورا بغدامس والمغرب مرورا بـ(سوارة) (SAOURA). فهذه الطرق تلتقي في البلدان الاسلامية، ولم يتردد المستعمر

من وضع الحواجز القمرقية بمقتضى قرار المملكة الفرنسية في سنة ١٨٤٣ ٠ فأثر ذلك في المنتوجات الفرنسية الواردة على الجزائر والتي ستمرّ عبر الصحراء الى بلدان اخرى، كما نلاحظ أن هذا القانون القمرقي يقضي بمنع الصادرات البرية وذلك حماية للتجار الفرنسيين ممّا أدّى الى كساد التجارة الصحراوية بالجزائر سواء كان ذلك في المناطق المحتلة أو غير المحتلة٠ وهو ما يفسّر خيبة الادارة الاستعمارية عندما تلاحظ نقصا في التبادل التجاري في المناطق المحتلّة وهو ما يناقض مالديها من المعلومات والاستخبارات٠

وكان الباشا في طرابلس منذ سنة ١٨٤٢ استولى على " غدامس" فأصبحت في حوزته طريق تجارة القوافل الشرقية، وأمام تهديد الأستعمار الفرنسي طالب " الطـوارق" من " عجـار" (AJJER) الباب العالـي العثمانـي باستثمـارهـا " الامين قال" (AMENDKAL) ففتحوا في سنة ١٨٧٤ قلعة " غاط" (GHAT) الواقعة على طريق التجارة ليستقرّ بها الجيش التركي الطرابلسي، وفي سنة ١٨٧٣ وبعد احتلال " الغوليا" ، توطدت الحلات بين المجموعات بالصحراء الجزائرية والتي لم يبلغها الاحتلال، والمغرب وأعلنت جماعة " عين صالح" و " تيميمون" مناصرتها وطالب " قايد ذوى منيه" وهم بدو " ريـغ" الذين يضمون حلف "قصور" "فجيج" وبعض " تافيلالت" بتولية السلطان الشريفي٠ وبذلك توجد منافذ التجارة الاستعمارية في الصحراء ويضاف الى هذا الوضع أن خرقا ديبلوماسيا قد ظهر للعيان كان مصدره بعض البلدان الافريقية مثل طرابلس التركية وتونس والمغرب، والدول الاروبية التي تتنافس فيما بينها أو باستعمال حلفائها على هذه الطرق التجارية، ومنها بريطانيا العظمى وألمانيا وايطاليا٠ (٣٥)

ونظرا لهذا الوضع سعى التجار الفرنسيون في هذه الفترة الى تعويض تجار القوافل المتخلّين والى البحث على عين المكان عن أحلافهم من الصحراء والسودان فأبطل الحماية القمرقية في سنة ١٨٦٠ لتسمح للصناعات الفرنسيـة المعفاة من الضريبة بالوصول، عبر الجزائر ـ الى مناطق نائية تمتد الى ما وراء طريق ((" جيرى فيل" ـ بسكرة)) ولكن بدون جدوى٠ وفي نفس السنة اقترح

---

(٣٥) كان الانكليز يقومون بالتجارة مرورا بالمغرب بواسطة مواليهم من اليهود المفرنجة بطرابلس ثم عبر مصر بعد سنة ١٨٧٩، والايطاليون في تونس الى سنة ١٨٨١ حيث توجه اهتمام الى طرابلس ، وكانت المغرب مركز اهتمام الالمان بعد سنة ١٨٨٤ ٠

" دى كولومب" في دراسته حول " توات" و" غرارة" أن يوءسس على الجانب الشمالي من الصحراء الى الاغواط و "جيرى فيل" مجموعة من المراكز التجارية يرمي من ورائها الى تنمية نظام تجارى بالصحراء يتعاطى الرقيق، ولكن الذى كان ينقص هذه المراكز هو وجود المشرفين على القوافل التجارية.

وعادت الابحاث التجارية الى الظهور لكنها اصطدمت هذه المرة بالحذر بعد " المعاهـدة" التجارية التي تحصل عليها" ديفيرى" مع " ايخينوخان" سنة ١٨٦٢ والتي يلتزم بمقتضاها " الطوارق" في الشرق بأن ((يساعدوا مرور التجار الفرنسيين أو الاهليين الجزائريين عبر أراضيهم مع الالتزام بحمايتهم الى وصولهم الى السودان)) وهي مجهودات عديمة الفائدة، القصد منها منافسة أهل التجارة بغدامس فكانت نتيجتها قتل التاجر" دورنو – ديبيرى " (DOURNAUX - DUPERE) وأطرد "بول سولي" (PAUL SOLEILLET) سنة ١٨٧٤ من "تيديكلت" وكان قد كلفته الحجرة التجارية بالجزائر بمهمة ((تقديم بعض منتوجاتنا الصناعية لسكان الصحراء الوسطى)) وفي سنة ١٨٧٥ ورد " فيكتور لارجو" (V. LARGEAU) رفقة ابن " ج . ب . ساى" (J. B. SAY) طمعا أن يدخل في علاقات تجارية مع المعمّرين الفرنسيين تجار" غدامس" لكنه لم يفلح، وانعدام الثقة والحذر هو الذى أودى بحياة الاباء البيض الذين قتلوا سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٧٩ .

والى جانب ذلك برزت مشاريع غايتها حدّ تجارة القوافل الطرابلسية والمغربية ومنافستها بانشاء السكة الحديدية عبر الصحراء لايصال السلع مباشرة من السودان الى البحر الابيض المتوسط .وقبل ذلك بسنوات وللتوغل في السودان استعملت قاعدة استعمارية أخرى عرفت بتجارة الرقيق وهي السنغال وخاصة بايعاز من "فادارب" (FAIDHERBE) (١٨٥٦ – ١٨٦٢) وتوصّلت السلطة الاستعمارية الى القيام بابتزاز المسالك في الطرقات الصحراوية التي يرد منها الذهب بين " عين صالح وغدامس" غير أن الطريق الى البحر تتطلب أموالا تضعفها بالنسبة الى طريق القوافل (٣٦) وقدّم المهندس " ديبونشيل" (DUPONCHEL) سنة

---

(٣٦) قد يكون السبب في نقصان السلع الواردة من السودان الى طرابلس راجعا الى الاهتمام المتزايد بالسنغال أكثر مما يرجع الى النفور من تجّار"غدامس" بمفعول النفوذ آل السنوسي المتزايد، الذين كانوا يزوّدون الاعوان الانكليز والحكام الاتراك.

١٨٧٥ مشروعا ينسحب على (الجزائر و " توات " و " ايفارغار وتومبوكتو ") ٠ فكلّف هذا المهندس رسميا سنة ١٨٧٨ بوضع الحدود لهذا المشروع غير أنه لم يتجاوز منطقة الاغواط، فاعتنت الحجرة التجارية بمرسيليا بالقضية اذ أن وزير الاشغال العمومية للحكومة الفرنسية وهو " فريسينات " (FREYSSINET) قد كان مرتبطا بروؤس الاموال بمرسيليا ، فأسّس سنة ١٨٧٩ " لجنة السكة الحديدية الصحراوية " ومنح مليون فرنك ذهبي لثلاث بعثات دراسية : الاولى برأسها " بويان " (POYANNE) ومهمتها رسم السكة بوهران نحو " توات " وتوقفت أشغاله في " موغرار " في جبال " القصور " حيث أسند الى " كاميل ساباطي " (CAMILLE SABATIER) بجمع المعلومات لبقية المشروع ، وأما المهمة الثانية فيشرف عليها " شوازى " (CHOISY) وقد قام أحد أعضائها ، وهو المهندس " جورج رولان " (G. ROLLAND) بدراسة جيولوجية شاملة لمنطقة وادى " ريغ " ورأت هذه البعثة اختيار الخط الرابط بين بسكرة وهرقلة و " الغوليا " لافائدته النقل التجارى٠ وأما المهمة الثالثة التي كلف بها أحد الجنود وهو الكولونيل " فلاتير " (Cl. FLATTERS) فيمتدّ نطاقها الى ما وراء الحدود التي أدركها الاحتلال الفرنسي٠

ولهذا الغرض فان السكة الحديدية في الصحراء تتطلب توسيع التوغّل الاستعمارى نحو الجنوب٠ ولم يكن الحاكم العام على خطا عندما جعل من مهمة " فلاتير " عبارة عن مهمّة عسكرية قد يبيّن فشلها سوء التقدير لقوات المقاومة ضد الاستعمار والسكان كذلك لم يكونوا على خطاء وهو ما يجعل " فلاتير " على يقين أنه لا يواجه جماعة من " الطوارق " عرفوا بخصال ((الكرم والاستقامة والصدق والوفاء بالعهد تجاه العدو)) (٣٧) كما يراهم " ديفيرى " ٠

فاجبر " فلاتير " على التقهقر لاول مرة (سنة ١٨٨٠) بعد رفض " الشعانبة " اختراق أراضيهم على الهجّار ، وفي سنة ١٨٨١ تجاوزت المهمة الثانية التي بعث

---

(٣٧) أنظر : " شيرمير " (SCHIMERS) ــ الصحراء ــ ١٩٠٢ ٠
فلقد لاحظ " أوغوستين برنار " (AUGUSTIN BERNARD) وهوالمرتبط ارتباطا وثيقا بالادارة الاستعمارية ، الاسباب التي جعلت " الطوارق " يغيّرون موقفهم ، فهم وان أعجب بهم " ديفيرى " فلانهم آنذاك " كانوا لا يخشوننا ولا يكرهوننا فهم يعتبروننا خلفاء الدايات وتابعيهم والذين لم يكن لهم سلطان من هذه الناحية ، (في كتاب : **التوغّل في الصحراء** ١٩٠٢) ٠ فهذا اعتراف " بالخوف " " والحقد " الذى جرّ اليه النظام الاستعمارى منذ سنة (١٨٧٠) ولم يكن نتيجة الحكم التركي ٠

بها " فلاتير" رفض" الطوارق" تسليم أراضيهم وتمّ القضاء على هذه المهمة في جانفي ١٨٨١ بفضل " محاريص" " المهجّار" الذين ساندهم تجار عين صالح رغم فتور " الشعانبية".

فالقضاء على بعثة " فلاتير" يدلّ على أن الامبريالية الفرنسية عاجزة عن فتح طريق الصحراء من الجزائر الى السودان دون اللجوء الى العمليات العسكرية ولا يسمح لها بذلك الا اتفاق بين القوى العظمى لتقسيم افريقيا .

حظ الامبريالية الفرنسية في اقتسام الصحراء (ما بعد سنة ١٨٩٠)

عمد الاستعمار الفرنسي في السنوات ١٨٨٠ نظرا لفشله الى وسائل أخرى فأدّى به عجزه عن مشروعه في السكة الحديدية بالصحراء الى القيام بمحاولات غايتها الاستفادة من الصحراء الجزائرية التي تحتلّها. وتكمن الاستفادة من استغلال المضاربات في الفلاحة التي اتكل اليها المستعمرون على الاراضي التي لحقتها عمليات المصادرة مثلما هو الشأن في الشمال الجزائرى بعد ثورة ١٨٧١ وفي وادى ربغ الذى وفرت آباره الارتوازية ظروفا ملائمة لهذه المضاربات ، وللاستحواذ على الاراضي الفلاحية واستغلالها تمّ انشاء شركات رأسمالية قام ببعثها أنصار" سان سيمون" ، ومنها شركة وادى ربغ التي اشترت بالمزاد العلني واحات ثلاثا في سنة ١٨٧٨ ، ثم شركة باتنة التي تحصلت على ثلاث واحات منها " أورير" في سنة ١٨٨٢ .

وبذلت الاموال الطائلة بدون أساس علمي صحيح وراء الطمع في تطوير الاستعمار بتواطوء الاوساط المنتمية الى " سان سيمون" التي مدّت في القنوات للابار الارتوازية وفي مشاريع الرى " رودار" (RAOUDAIRE) انطلاقا من سواحل البحر الابيض المتوسط وشط " ملغير" وأقيمت هذه المشاريع على أسس خاطئة في قيس مستويات الارتفاع في طبقات الارض حول ذلك الشط وقابس . (٣٨)

وكرّست السنوات العشر من ١٨٨٠ في تهيئة الاتفاق بين الدول الامبريالية التي سنوفي فرنسا حظها من التقسيم وهو القسم الذى يضمّ بالاضافة الى السودان الغربي ، المناطق الصحراوية التي تفصلها عن الجنوب الجزائرى ـ فالموءتمران

---

(٣٨) وقد ساهم في هذه المشاريع " دى ليسابس" (DE LESSEPS) .

المنعقدان ببرلين (١٨٧٨ و ١٨٨٤) كانا نقطة البداية في انتهاج القرارات ذات الجانب الواحد التي يتم بمقتضاها تقرير مصير البلدان بأكملها تحت سلطة القوات الاروبية ـ فارغام ايطاليا على الاعتراف بفرض الحماية الفرنسية على تونس (١٨٨١) حدث له من الاهمية ما يفوق المعاهدات نفسها التي تقرّ الحماية وذلك بهدف ضبط حدود المنطقة المعيّنة ، في اجتماعات أروبا ، لفرض " النفوذ " الفرنسي في الصحراء . ومن علامات الشروع في القرارات الفردية قرار فرنسا سنة ١٨٨٢ باحتلال المزاب بالرغم من معاهدة ١٨٥٣ ، متعلّلة بالمساعدات المالية التي قدمتها الى أولاد سيدى الشيخ الذين شرعوا في ثورتهم . (٣٩)

ان دمج المزاب نتيجة للتقسيم الذى قررته المعاهدة الفرنسية البريطانية لسنة ١٨٩٠ (٤٠) والتي تحي المضاربات حول الصحراء والتي لن تدخل حيّز التنفيذ الا بعد قرار (" فاشودا " (FACHODA) ١٨٩٨) الذى حرّم على الهيمنة الفرنسية كل سعي للتوسّع نحو الشرق واحتلال السودان والتصريحات الرسمية تنذر بهذه النوايا وبأنواع الظلم فيقول " جول كومبون " (JULES CAMBON) سنة ١٨٩٣ (٤١) :

((ستؤول الصحراء الى غلبتنا ، ولن نركن ، ولو بالقوة ، الى سلطة سوى سلطتنا في منطقة " توات " وعين صالح أو غيرهما من المناطق . فليكن الاهالي على اقتناع بأن احتلال هذه المناطق الفعلي ليس الا مسألة من المسائل الظرفية عندنا ... وسيتحقق هذا الاحتلال دون أن نأخذ بعين الاعتبار تلك الاحتجاجات التي قد يدفع اليها عملنا)) .

ويقصد بهذه الاقوال طمأنة أصحاب المصالح المختلفة الذين كانوا يتسابقون ، منذ التوقيع على المعاهدة بين بريطانيا وفرنسا ، على الاستيلاء على مشروع السكة

---

(٣٩) وبلغ الامر أن التشريع الفرنسي لم يعترف بهذا الاحتلال (أنظر كتاب (LARCHER) المذكور) .

(٤٠) أنظر " جول كومبون " ـ **السلطة العامة بالجزائر** ـ ص: ٤١٣ .

(٤١) تمّ الاتفاق على معاهدة ٥ أوت ١٨٩٠ في واقعها للحفاظ على المصالح التجارية في "شركة النيجر" ، واستعمال المعاهدة رسميا لتعليل التوغّل في الصحراء لم يكن الا علّة واهية يرجع اليها "فاشودا" جوهر الامبريالية الفرنسية عندما يقول : ((ان سلطان الملكة البريطانية تعترف بمنطقة النفوذ الفرنسية في جنوب مستعمراتها في البحر المتوسط من خط"ساى" في النيجر الى " بـروا" (BANOUA) قرب بحيرة التشاد ...)) .

الحديديـة في الصحراء. وكـان زعيم مركـز قسنطينـة المهندس" جورج رولان" بمساعدة "أ . فـوك" (A. FOCK) وقد صرّح الاول في ٧ مارس ١٨٩٠ موءكدا أن السكة الحديدية هي "بصدد الدخول في المجال الفعلي" وهو يطمح الى تأسيس ((شركة استعمارية كبرى تجارية)) . (٤٢)

وأما في وهران فقد كان رجال الاعمال يلقون المساندة في البرلمان الفرنسي من طرف العضو " ايجين ايتيان" (EUGENE ETIENNE) ، وسرعان ما طالبـوا علانية بـ ((حقوق فرنسا)) في المغرب . فكانت المساعي توءكد على الحدود التي وضعها " كميل ساباتي" (CAMILLE SABATIER) وهي تضمّ : (توات والصحـراء والسودان ، ١٨٩١) ويستجد هذه المساعي صدى في مناداة "فوك" و "رولان" بمشروع ((الجزائر والصحراء والتشاد)) .

وحجّة " ساباتي" على ما يدعو اليه هي الثروة الكبرى التي تحصل له من منطقة " توات" التي بها حسب زعمه ١٠ ملايين من النخيل مع توفير ٢٠٠ ٠٠٠ طنا من البضاعة سنويا فيقول : ((ان منطقة " توات" بمفردها تساوى السكة الحديدية)) (٤٣) - فقام بمقاومة سكة التشاد التي قضت بها اتفاقية التقسيم الامبريالية وهي تجعله يخشى مزاحمة الخطوط القصيرة المزعية التي قد تقوم بها ايطاليا في منطقة هيمنتها الليبية بالاضافة الى التصرف في المياه في التشاد من طرف الانكليز حسب ما ورد في نصّ المعاهدة سنة ١٨٩٠ .

وكان " رولان " تجاه المخاطر الديبلوماسية في الجانب الشرقي يقدّم لتدعيم نظرة خضوع المناطق في " توات" الى المغرب وليس ذلك من أجل هذا البلد وانما احتراسا من نشوب النزاع حول المصالح الواضحة آنذاك بين أسبانيا وانقلترا وألمانيا ، فكان " ساباتي" على يقين من نوايا الجانب المغربي وهو ما أدّى بـه الى أن يقول : ((ان المغرب سيتمسّك بالاحتجاج غير العملي الذى لا ينفك منه)) . (٤٤)

ففي الجملة كانت هذه التكتلات بوهران والجزائر وقسنطينة ولئن تباينت أغراضها فحالت دون تحقق مشاريعها فيما بعد تناصر " لجنة افريقيا الفرنسية "

---

(٤٢) أنظر كتاب "جورج رولان" : "**السكة الحديدية في الصحراء بعد سنة واحدة**" ١٨٩١ .

(٤٣) كاميل ساباتي - أنظر كتابه المذكور - ص: ١١٩ .

(٤٤) نفس المرجع . والكلمات المسطرة من عملي للتأكيد .

التي ترمي الى بلورة التوغل الاستعماري في السودان بمساعدة روءوس الاموال الفرنسية ومطلبها المشترك كما يحدّده " ساباتي" هو ((اعداد برنامج عمل وميزانية خاصة للاحتلال السياسي والعسكرى)) للصحراء (٤٥) و " فول" الذى ينادى ((بوضع برنامج عام للتوغل في احتلال افريقيا)) انطلاقا من ((ثلاث قواعد كبرى للمناورات)) وهي (الجزائر والسنغال والكونغو) عبارة عن ((أبواب مفتوحة على مناطق وسط القارة الافريقية)) (٤٦) ويضيف رولان قائلا : ((يجب أن نجعل من الجزائر والسينغال والكونغو مجموعة متماسكة مرورا بصحراء الطوارق)) ، ويلخّص "فوك "قائلا : ((ان فرنسا لن تشرع في بناء السكة الحديدية في الصحراء الا اذا تيقّنت بهذا المشروع أنها تنجح في فرض هيمنتها التجارية على البلدان الخصبة الثرية حتى تتمكن من توفير مورد جديد للصادرات الفرنسية)) ٠ (٤٧)

فالكلمات التي تحتها خط (٤٨) توضّح الاهداف التي تتجاوز الصحراء في مشروع الاحتلال وتوءكد أن التوغل في الصحراء لا يقصد من ورائه ((خدمة الارض)) وانما غايته اتخاذ مسلك يسمح بالقيام بتجارة العبيد في افريقيا السوداء ٠ ولهذه الغاية يجب توخّي سياسة احتلالية من جانب واحد للاراضي التي يسكنها أناس ترفض حقوقهم المشروعة مسبّقا ، وهنالك بعض الحجج التي تجرّ الى هذا الاحتلال في نظر " الحمـاة" المفترضين الذين لا يخفون مشاغلهم بسكان الصحراء ٠

واستعدّ " ج ٠ كومبون " الى هذه التغطية سنة ١٨٩٢ أى ((الدفاع المشروع)) ضد الفوضى فيقول :

((لقد التجأ البدو من رجالنا المتواطئين الى واحات " توات" و " غورارة" و " تيديكيلت" ٠

وفي ٢٧ ديسمبر ١٨٩٩ أدّى الهجوم على المجموعة العسكرية المتألفة من ١٤٠ جنديا في " تيدُيكيلت" ، والتي يقودها الجيولوجي " ج ٠ ب ٠ م ٠ فلامان" (G. B. M. FLAMAND) الى خضوع عين صالح ثم تيديكيلت " ولم يقف الامر عند

---

(٤٥) أنظر: " ك ٠ ساباتي" في كتابه المذكور ٠

(٤٦) أ ٠ فوك ـ الجزائر والصحراء والتشاد ـ ص: ١ ـ ويذكر في نصّه عبارة " رولان" ٠

(٤٧) نفس المرجع ٠ ص: ٣٨ ٠

(٤٨) الكلمات التي تحتها خط عملي أنا ٠

ذلك الحدّ بل وقع احتلال واحات" توات" و " غورارة" غربا واتخذ ذلك ذريعة للتضامن الذى أبداه " بربر" المغرب مع اخوانهم ومواليهم من زناتة ضمن "تيميمون" والمطالبة " بحق التتبّعات" بعيدا نحو الغرب في الاراضي المغربية. فالفراغ من احتلال جنوب وهران بعد معارك عنيفة ضد المقاومة الشعبية عبارة عن مرحلة تأهّب للتدخل المباشر في المغرب وهو ما يحنّ اليه " ايجان اتيان".

وبالاضافة الى ذلك نتج عن احتلال " ايغلي" في أفريل ١٩٠٠ في الجنوب وجنوب واحة " ذوى منيه" المغربية و " فجيج" سنة ١٩٠١ وما بينهما "تاغيت" في سنة ١٩٠٢ الى صدام الجيوش الفرنسية مع السكان المغاربة الذين صمدوا صمودا كبيرا في (المونقار) و(" تاغيت" سنة ١٩٠٣). وهو ما سمح للمحتلّين الذين تذرّعوا بالسهر على المواصلات بان يقيموا معتقلا (معتقل " كولومب": ١١ نوفمبر ١٩٠٣) قرب قصر " بشار".

وهذا التوسع الاستعمارى ينافي اتفاق " ديكلاسي" (DECLASSE)المؤرخ في ٢٠ جويلية ١٩٠١ الذى يقضي دون موافقة على المغرب بقبول حدود ((تعتبر تقريبا خطّا لا يمكن تجاوزه في ترحال " ذوى منيه" وأولاد جرير)) وهو التوغّل الذى يمهّد لاحتلال الشرق المغربي قبل الاستيلاء على المناطق الغربية الذى سيكون في سنة ١٩٣٤ بجهة " تندوف" ابّان الحرب المغربية.

وفي هذه الفترة سمحت الحماية على المغرب بتوسيع نطاق الحدود (خط " ديكلاسي") الى منطقة " زيز" بمقتضى قرار منفرد (١٩١٢ – ١٩١٤) ثم بوضع الحدود الاعتباطية بين الجزائر والمغرب والتي يخيم عليها الى الان شيء من الغموض. (٤٩)

واكتست مهمّة " فورو لامي" (FOUREAU LAMY) في المناطق الجنوبية بين ورقلة و" زندير" (ZINDER) (١٨٩٨ – ١٨٩٩) صبغة استفزازية وقد شارك فيها ٣٠٦ جنديا واستعمل مدفعان والف من الابل. (٥٠)

---

(٤٩) وفي سنة ١٩٠١ سيتمّ الحدود بين الصحراء الجزائرية وتونس اثر قرار من جانب واحد مثلما هو الشأن في الاتفاقية سنة ١٩١٩ المتعلقة بالحدود بين ليبيا والجزائر التي كانت من وضع القوى الاستعمارية.

(٥٠) يقول الجنرال " ريبال" (REIBELL) : ((يجب أن نخترق الصحراء والعلم الفرنسي يرفرف حتى نحصل على الاعتراف بتغلّب فرنسا)).

فصار " الطوارق " منقطعين عن منطقة " عين صالح " وآلوا الى الارتزاق من المغازى، وفي أحد الهجومات ضد " الطوارق " سنة ١٩٠٢ وجد المستعمر الفرنسي الفرصة للقتل في معركة لم تكن فيها القوى متوازنة في منطقة " تيـت " حيث قتل ٣٠٠ من السكان (١٩٠٢) ، وفي نفس السنة تمّت عملية الاستيلاء على " الهوقار " وفرض الاستقرار على " تامنراست " ، ثم في السنة الموالية كان الاستيلاء على المناطق " عجيـر " (AJJER) و " جنات " ، ففتحت الطريق أمام الامبريالية الفرنسية من الجزائر الى السودان. ومن بداية سنة ١٩٠٢ تولى الحاكم العام بالجزائر ادارة ((الاراضي في الصحراء عسكريا)) .

وضع الصحراء الجزائرية تحت السلطة العسكرية
الاراضي الجنوبية

لم تكن الصحراء الجزائرية في نظر الغزاة أنفسهم غاية للاستعمار الفلاحي اذ أن الصحراء لا تدرّ نفعا للقيام بالاعمال الاروبية في هذا الميدان ، وهي روءية عبّر عنها سنة ١٨٤٥ " سولـت " (٥١) وهي التي ستجرّ في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٢ الى تجميع الاراضي التي بقيت خارج حوزة الجزائر في عهد الاستعمار مضافا اليهـا الاراضي المحتلة ((غير الصالحة للاستعمار)) في الجزائر.

فلم تكن هنالك من حاجة لمثل هذه ((العلاقات السلطانية)) بين التمويلات الضخمة ، وتبدو هذه الرغبة في الاقتصاد في تقرير رسمي حيث جاء في نصّه .

ان خلق الاراضي في الجنوب دعت اليه نقطتان رئيسيتان وهما :

(١) التخفيض في المصاريف العسكرية التي يتطلبها الاحتلال الى أقصى حدّ ممكن وبالخصوص في الواحات الصحراوية وعلى الحدود المغربية .

(٢) تخصيص الموارد الحاصلة من مختلف الضرائب والعوائد في التنمية واصلاح هذه الاراضي . (٥٢)

---

(٥١) أنظر ما سبق من نفس الفصل III. ـ ص .

(٥٢) أنظر : التقرير المقدم الى رئيس المجلس المذكور في " فالي " (VALET) الذى أشرنا اليه (١١ نوفمبر ١٩٠٩) ـ وسنعرف بعد ذلك عن الذين يدفعون الضرائب والذين يستفيدون من الاصلاح .

وسيحافظ طوال القرن التاسع عشر على الحكم العسكرى الذى أقرّت أوامر قانونية لسنة ۱۸۷۰ بابطاله في شمال الجزائر والذى تدعّم في سنة ١٩٠٢ ، وهو حكم عبارة عن بوتقة حيث تلتئم تحت نفوذ استثنائي واحد تلك المناطق التي عزلت عن الجزائر قهرا وهي المناطق التي كانت الى سنة ١٩٠٠ في المجال الجزائرى الشاسع ، وبعد قرارات الوزارات الفرنسية والاتفاقات بين القوتين الاستعماريتين (ايطاليا وفرنسا) أو اتفاقات بين فرنسا ومن يمثّلها في المغرب وتونس، أصبحت تلك المناطق ترزح تحت حكم شبيه بما جدّ في الاراضي العسكرية قبل سنة ۱۸۷۰ حيث صار العسكريون المهتمون " بالشوءون الاهلية" يحلون محلّ " المصالح العربية الادارية" ٠

ولم يعد دور القائمين على " الشوءون الاهلية" دور المدافع ضد الاستعمار العقّارى الذى ليس له أن يغزو الرمال ، فاذا كان غير المعمّرين سنة ١٩١٩ يطالبون اللجان المالية بالتوسّع الى غاية ورقلة وتحديد القطاع المدني فان المعمّرين يعارضون ذلك المطلب ولن يتمّ ذلك الا سنة ١٩٤٧ عندما بدأ ابدال الادارة العسكرية بالادارة المدنية شيئا فشيئا ، ولا معنى للادارة المدنية الا بسبب الرفض المستمرّ لتطبيق القانون العام ٠

ولن يطرأ أى اصلاح من الاصلاحات المعمول بها في الشمال على الصحراء الجزائرية ، فلقد كانت الاراضي والبلديات المختلطة والبلديات الاهلية (وهي صورة مطابقة للمقاطعة العسكرية) وضمنها الفروع والمراكز البريدية ، تحت ادارة مجموعة من العسكريين والجنود الذين " لايمثلون" الاهالي الا بواسطة" القايد" المعيّن من طرف الجزائر ، وكانت" الجماعات" تتألف في حدّ ذاتها من فئة " الكبار " وهم يعيّنون ويخلعون حسب أوامر الجزائر وليس لهوءلاء الاعيان من سلطة الا ادارة " العروش" والدوار في حين أن القائد العسكرى كان يجمع السلط الادارية والتشريعية والعسكرية٠ واذا كان مبدئيا من الواجب أن يترك للعدالة الاسلامية ادارة الشوءون المدنية فان الاحكام ترجع الى المحاكم الجهوية ثم ان القائد العسكرى يتدخل في شوءون " الشكايات" التي يقضي فيها غير مكترث بالرجوع الى القانون٠ وفي حين أن الاوروبيين كانوا يرجعون بالنظر الى المحاكم الجزائرية في الشمال كان المسلمون يرتبطون بطغيان المحاكم الظالمة تحت الادارة العسكرية٠ وهي ادارة تتكون من مجالس عسكرية حربية تنظر في المخالفات والجرائم العامة كما تنظر في المخالفات الغابية والقمرقية ، ووصفها أحد المشرّعين بأنها عبارة عن ((موءسسة لا تنتمي الى هذا العصر)) ٠ (٥٣)

---

(٥٣) "لارشي" — في كتابه المذكور ٠ III ٠ ص: ٤٥ ٠

وتتفرّع عن المجالس لجان التأديب تقترح على الحاكم العام العقوبات لكلّ أعمال العنف ((التي لا يمكن احالتها على المحاكم المدنية أو العسكرية)) (لانها لا تعتبرها من المخالفات) ، وتسمح الادارة العسكرية بتدعيم السلطة الشخصية لدى قوّاد الجيش وخادميهم ، وفرض الغرامات أو الاحكام بالسجن حسب مرتبتهم العسكرية لا بمقتضى خطورة المخالفات (التي قد تنعدم من الوجود) ، وسيتواصل هذا الحكم القهرى في الصحراء الجزائرية الى موفّي الحرب العالمية الثانية حيث بقي العمل سارى المفعول بقانون الاهلية مع حذفه في الشمال .

ومن المسلّمات أن المواطن الجزائرى في الصحراء ليس له الحقّ الانتخابي ، ولم يلحقه مع سكان التلال الاقرار" هضم حقوقه" بوضع الانتداب العسكرى سنة ١٩٢١ . وتواصلت الضرائب في مناطق الجنوب (بعد سنة ١٩١٩) بينما ألغيت " الضرائب العربية" في المناطق المدنية حسب مقاييس اعتباطية زادت خطورتها بتوحيدها وتعميمها اذ أنه بالرغم من اتفاقية ١٨٥٣ سرعان ما تحولّت "الغرامة" الموظفة على المزاب تحت الحكم التركي الى سنة ١٩١٨ ، الى " لزمة" مضاعفة وكان الاروبيون الى تلك السنة (١٩١٨) لا يقدمون الخراج ولم تفرض عليهم الا أقساطهم من الضرائب العربية حسب مقاييس " العشر" غير المنتظمة ، والزكاة واللزمة وهي عبارة عن مساعدة لمشاريعهم التي يقومون بها ورغم ذلك فانهم لا يتورّعون في الاحتجاج على الاجراءات التي يرون فيها ضربا من " الاهانة" .

وأمـا النظام القمرقي فقد كان استثنائيا اذ ارتفعت الفرائض القمرقية أكثر من ثلثي سعر البضائع المستوردة بالنسبة للسلع المارة عبر المغرب وطرابلس وبذلك انهارت تجارة القوافل الجزائرية . ولكن في مقابل ذلك نظمت الضريبة سنة ١٨٩٦ على المنتوجات الفرنسية ثمّ وقع تعديلها في سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٧ لتنسحب على المناطق ما بعد حدود المراقبة الرابطة بين " الوادى" و " القصور" . وهذا التنظيم يفضي الى خلق عوائق قمرقية داخلية لا تساعد على توحيد السوق في ظروف عادية . فكانت الضرائب القمرقية تمثّل ثلث الضريبة غير المباشرة في المناطق الصحراوية أى ربع الموارد المالية .

واتخذت تدابير تقليدية في معالجة موضوع الارض والمياه ، فمنزلة الارض الاسلامية في الجهات التي حافظت على المقابلة بين " الارض البور" و " الارض السقوية" ، لم يطرأ عليها أى تحويل ولا يصحّ ذلك التقابل بين " الميّـت" و " الحيّ" الا في الملكية أو العرش حيث أصبحت الافضلية " للارض الحية" . وفي

سنة ١٨٩٣ دخلت الاراضي " الدولية" تحت ملك الحكومة وشمل ذلك جميع " الاراضي الميّتة" موطن الرعي والتنقل للبدو الذين لم يحصلوا من الدولة الا على حقّ الاستعمال في تلك المناطق. وأكثر من ذلك ما عمدت اليه الحكومة في ادخال مفهوم " الفرنسية الشخصية" للارض نظرا لعدم تطبيق قانون ١٨٧٣ فبذلك كان للمعمّرين جميع الحقوق للاستفادة من الملكية الفرنسية التي حرم منها كلّ المسلمين. ونقضا للعادة المتّبعة استولت الحكومة على المياه الباطنية التي تغذى الابار بينما كانت المياه في القديم تتوزّع على قسمين: ملك وعرش. ولم يمسّ الامر بتحريم حفر الابار في منطقة " توقورت" سنة ١٩١٥ الا المبادرات الاسلامية ومنحت الاراضي " المفرنسة" أحقّية ذلك:

فالمحافظة على النظام العسكرى في الصحراء الجزائرية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية قد جرّت الى فقدان التعادل وتكريس الظلم على السكان لفائدة الاطارات ورجال الاعمال الاروبيين وهو ما يسمح لهم باستغلال ما للسكان بصفة اعتباطية قهرية.

"الاصلاح الفلاحي الفاشل"

نفع المضاربات الاستعمارية وضرر سكان البلاد

انعدام جدوى الاستثمارات والمضاربات

كان الهدف المبدئي لهذا الترتيب الاستثنائي وضع " اصلاح فلاحي" دون تكاليف لجميع الاراضي. ففي سنة ١٨٩٩ رأى رجل الاقتصاد الخيالي " بول ليروا ــ بولي" (P. LEROY - BEAULIEU)أن يقوم باحياء الارض الفلاحية حول السكك الحديدية عبر الصحراء (الشط الشرقي والشط الغربي) لترضية المضاربين في الجهتين: وهران وقسنطينة، فبلغت تكاليف المشروع ما بين ١٠٠ و ١٦٠ مليون فرنك ــ ذهبي (أكثر من ٦٠ مليار فرنك. ١٩٥٥) ، وكانت روءية هذا الاقتصادى التي عرضها سنة ١٩٠٤ (٥٤) تشمل استغلال حركة البضائع السودانية واستخراج الخيرات المعدنية في الصحراء فيقول في صفحة ٤٠٩ من موءلفه: ((يتراءى لنا أن الصحراء على جانب كبير من الثروة المعدنية والمدخّرات المنجمية المتنوعة)).

---

(٥٤) أنظر " ب. ليروا ــ بولي" في موءلفه بعنوان: " الصحراء والسودان وطرقات مناجم الحديد الصحراوية.

ولم يتحقق المشروع الفلاحي بين السكك الحديدية في الجهتين المذكورتين اذ أن ذلك لم يتجاوز في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، منطقة " توقورت" شرقا ومنطقة" قنادسة" غربا ، وقد وقع انشاؤهما منذ بداية هذا القرن فكانت المنطقة الاولى مخصّصة لجمع التمور في وادي" ريغ " والثانية أقيمت لاغراض عسكرية عند الغزو ولم يستغل فيها الا بعض مناجم الفحم الحجرى في جنوب المنطقة الوهرانية .

ولم توف الميزانية الخاصة بالاراضي الجنوبية حقّها لفائدة العناية المتداعية بتنمية الطاقة الانتاجية في البلاد ، فلم تخصّص لصالح الجنوب الا ١ ٥٠٠ ٠٠٠ فرنك ـ ذهبي سنة ١٩٠٢ من مجموع الاموال المخصصة للتجهيز في الجزائر (أى نسبة : ٣ بالمائة من الجملة) في حين لم تتجاوز المصاريف في ميدان المياه نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع (وهو الاستثمار الوحيد الذى كان ناجحا) ،وأنفقت البقية على تدعيم وسائل الاحتلال العسكرى والتجارى (المراكز والطرقات) . ولم تتجاوز المصاريف (بمقتضى هذا التوزيع) المخصصة في التجهيز التي قدمها صندوق الخزينة لسنة ١٩٠٥ مبلغ ٢٥٠ مليون فرنك تمتد على عشرين سنة (١٠ ملايين فرنك ذهبي و ٢٥٠ مليون فرنك : ١٩٥٥) وبلغت التكاليف العسكريـة في نفس الفترة ١٣٩ مليون فرنك (١٠٠ مليون فرنك ـ ذهبي تقريبا) ولم تنخفض قطّ الى مادون ٥ ملايين فرنك .

وأما المصاريف المدنية التي انخفضت من ٢ ١٨٣ ٠٠٠ فرنك ذهبي سنـة ١٩٠٤ الى ٢٠ ١١٥ ٠٠٠ فرنك سنة ١٩٢٧ (أى حوالي ٧ ملايين فرنك ذهبي) فقد بذلت منها في هذه السنة الاخيرة نسبة ٨ بالمائة لاشغال المياه ونسبة ١٧ بالمائة في النفقات الاجتماعية والتربوية مقابل ١٠ بالمائة للمعمّرين و ٢٥ بالمائة فـي النفقات الادارية والمالية. وهو ما يبين مدى الاهتمام بأهداف استراتيجية وتجارية واضحة في حين أن كاهل السكان الاهليين قد أثقل بالضرائب باستثناء المنحة المفرطة التي تتقاضاها فرنسا فهي على حدة. فلقد كان السكان يؤدون الضرائب العربية في أشكال مختلفة منها ٩٦ بالمائة من الضرائب المباشرة و ٢ بالمائة على البناء العقارى ورخص البناء مع تحمّل أهم الضرائب غير المباشرة والفرائض الجمركية.

ونذكر أن المستعمرين قد أخذوا على عاتقهم مهام التنقيب عن المياه وحفر الابار الارتوازية في وادى " ريغ " و " الزيبان" فارتفعت كميات المياه من

٥٣٠٠٠ لترا في الدقيقة الواحدة سنة ١٨٥٦ الى ٢٠٠ ٠٠٠ سنة ١٨٩٠ و ٢٧٨٠٠٠ سنة ١٩٢٤ و ٣٤٨ ٠٠٠ سنة ١٩٣٠ مع مضاعفة عدد الابار ثلاث مرات وتكثيف عدد النخيل وتضعيفه ١٥ مرة في مساحة ضيّقة لم تتضمن الا ١٠ بالمائة من النخيل عند الاحتلال. وأدّى ذلك الاستغلال لمصادر المياه الى استنزاف المدخرات في الاعماق الباطنية التي لا تتجاوز ١٥٠ مترا فهذا العمل عبارة عن طريقة ذهب اقتصادية شبيهة بالتي آلت الى القضاء على التربة في الشمال الجزائري فتدحرجت كميات المياه في الابار الارتوازية الى ٣١٨ ٠٠٠ لترا أي بنسبة نقص تقدّر ب : ١٠ بالمائة وفي الجملة ساعدت هذه الاشغال، بعد بذل الاستثمارات الخاصة والعامة، على تنمية الفلاحة المضاربية حصلت على ثمارها الشركات الرأسمالية (التي أنشأها شيعة " سان سيمون" بمساندة " فارناند فورو" (F. FOUREAU) سنة ١٨٨٠) والاعوان المسلمون في الادارة الفرنسية الذين كونوا شبه طبقة اقطاعية وسطى مكنتهم من الامتيازات التي ينعمون بها بقطع النظر عما يتولونه من المناصب الحقيرة ـ وسيضاف الى المضاربات العقارية الخاصة تدعيم الاستيلاء على الاراضي العمومية باصدار قانون ١٩٢٤، فجمع الارض من طرف الاستعمار قد ساعدت على دخوله حيّز الفعل عند اكتشاف ((الاراضي الخصبة المثالية)) رغم أن التنظيم الاستثنائي قد أمر بمنع ضمّ الاراضي ((التي قد يؤدي انتزاعها الى حرمان الاهالي من وسائل العيش)). (٥٥)

ولم يجرأ المستعمر على كشف ما تحتوى عليه الارض من ثروات منجمية خوفا مما تتطلبه من المصاريف الكبرى بسبب صعوبات النقل، والمنجم الوحيد الذى استغل كان منجم الفحم الحجرى في جهة "قنادسة" سنة ١٩١٧ لاصلاح وضع العلاقات بين الجزائر وفرنسا بعد الحرب، وكانت فرنسا الى تلك الفترة تمسك عمليا بزمام. الاحتكارات منفردة بالانتاج، وفي سنة ١٩٠٦ استغل المنجم رسميا وبلغ انتاجه ٢٠ ٠٠٠ طنا ولن يرتفع الا بعد الحرب وعودة الظروف الملائمة.

فاتجهت العناية الى الاستثمارات في قطاعي المبادلات الاقتصادية والنقل، ولم يمسّ ذلك النقل الصحراوى اذ حال انخفاض التكاليف المخصّصة للتجهيز الاساسي والتي لا جدوى من ورائها طالما لم يتقدم الانتاج نفسه (المفتقر الى التمويلات) بالاضافة الى النزاعات بين جهات وهران والجزائر وعنابة، دون اقامة السكك الحديدية المرجوة. وسادت وسائل النقل بالعربات في الطرقات الموازية للسكة الحديدية وذلك على مراحل حيث تنتقل الشاحنات من برج الى برج ومن

(٥٥) أنظر مؤلف " فالي" المشار اليه.

واحة الى واحة محققة ربحا كبيرا وهو ما نتج عنه تعويض تجارة القوافل المحلية والجهوية. غير أن هذه الوسائل المتوخات في النقل لم تنجح في خلق تلك الحركة الكبرى بين الشمال والجنوب التي سادت قبل احتلال الجزائر. وما كان من التجهيزات خصّص لاغراض عسكرية فاستعمل العتاد سنة ١٩١٧ لقمع الثورة.

واحتكرت الشركات الرأسمالية الفرنسية سوق المواصلات مع غياب مزاحمة المؤسسات المحلية وخاصة شركة "سيتروان" (CITROEN) بعد هجوم "قاوو" (GAO) (سنة ١٩٢٥) على الخط الشرقي، ثم الشركة العامة للنقل الصحراوى على الطريق الغربية لانعدام السكة الحديدية في الجهة. وأما النقل الجوى فكان له دور عسكرى، وكانت الفوضى تعمّ الطيران في المبادلات التجارية الى سنة ١٩٣٩ . وبذلك توفّرت فرص استغلال الثروات الجزائرية في المناطق الصحراوية مع أن ذلك الاستغلال لم يوفّق في تطوير قوى الانتاج.

خيبة الاقتصاد الصحراوى

لقد كانت نتيجة الاحتلال الفقر العام زادته حدّة التغييرات السياسية وهو ما جرّ الى أوجه التضارب وعدم الانسجام لدى الاطارات الاجتماعية المصطنعة التي استمرت المحافظة عليها مع أنها أصبحت صورا شاحبة لا فائدة من ورائها.

فكانت العمليات العسكرية (وكذلك عمليات سنة ١٩٠٠) مخرّبة، فبالاضافة الى المصاريف الفرنسية للقيام بها (وهي تكاليف تتجاوز قيمة التمويلات المعتمدة بعد ذلك التاريخ) (٥٦) تقدّر الخسائر البشرية، رغم قلة السكان في الصحراء، بالالاف (٥٧)، كما أن القضاء على الحيوان لا يمكن جبره: ففيما يتعلق بقطعان الابل يقول: " أ . ف . قوتي" (E. F. GAUTIER:) نفسه بأن ((نصف الماشية الجزائرية قد استوءصلت)) (٥٨) ، وتباعا لذلك نتج عن قطع المناطق المحتلة

---

(٥٦) بلغت التكاليف العسكرية الاضافية التي حتمتها "عملية الشرطة" في "عين صالح" (١٨٩٩ – ١٩٠٠) ، ٣٣ مليون فرنك ذهبي (حوالي مليار – ١٩٥٥).

(٥٧) ٦٠٠ قتيلا ضمن المدافعين عن " تيديكيلت" سنة ١٩٠٠ على ١٨٠٠٠ ساكنا، و ٣٠٠ قتيلا في معركة " تيت" على ٨٠٠٠ " اهجارى".

(٥٨) أنظر " أ . ف . قوتي" (E. F. GAUTIER) في كتابه: غزو الصحراء – ص: ٩٩ .

عن المناطق الحرة وما جرّ اليه تحويل وجهة الحركة التجارية انحدار في التجارة الاعتيادية لم تقدر على اصلاحه التراتيب القمرقية المتوالية. فالى موفي سنة ١٩٠٣ كانت القوافل القادمة من صحراء الجزائر، وقد انتزع منها موردها من السودان فليس لها الا أن ترد على التل مكتفية بانتاجها وحده، عاجزة عن نقل البضائع يحول دونها ودون ذلك غلاء السلع المستوردة من فرنسا التي توظّف عليها الضرائب.

وتقوم القمارق بعد ذلك بمراقبة البضائع المستوردة من الاراضي المدنية الجزائرية وبذلك تضعف منزلة العلاقات الاقتصادية بين القسمين الجغرافيين المتكاملين في الجزائر. والى جانب ذلك كانت المواصلات العادية كالتجارة في مواد الشاي والسكر مع المغرب قد آلت الى دورة تهريب البضائع ممّا سمح الى السلطات العسكرية ومخزنها المسيطر على المراقبة القمرقية الى توخّي سياسة الحجز الاقتصادي، وسرعان ما انقرضت المراكز الصحراوية لتجارة الذهب والملح. ففي خريف ١٨٩٠ – ١٨٩١ قامت ٦ قوافل تتركب من ١٣٥٢٤ من الابل يقودها ٣٥٠٤ رجل بجلب ما قدره: ٧٢٥٠٠٠ فرنك ذهبي الى "جيرى – فيل" و"غورارة" (منها ٧١٩٤ من الغنم و ١٢٠٠٠ حملا من التمور)، ورجعت محمّلة بما قدره: ٣٠٥٠٠٠ فرنكا فكان ربحها نصف مليون فرنك ذهبي (٤٠٠٠٠ فرنكا ١٩٥٥ لكل فرد) (٥٩) وفي سنة ١٩٠٣ أيضا جهّز أولاد سيدى الشيخ ١٣٦١ من الابل الى " غورارة" فحصلوا في فترة شهرين ونصف على ربح قيمته ٥٦ فرنك لكل حمل (حوالي ١٥٠٠٠ فرنك. ١٩٥٥) (٦٠). وكانت القوافل الجزائرية في الجنوب ترد على سباخ "آمادغور" (AMADGHOR) و" تاوديني" (TAOUDENNI). وآخر قافلة مرت على "تابلباله" (TABELBALA) وردت سنة ١٩٣٧. فمنذ ذلك الوقت لا نعثر الا على بعض الحيوان استعملت للنقل المحلّي لتوزيع السلع أو في عملية التهريب. وقامت شركات الشحن الاروبية بما يجدّ من المبادلات التجارية النادرة في الوسط الاسلامي والتي تساهم في تلبية حاجات سوق الاستعماريين وأصحاب الامتيازات أو تبذل لصالح المنتوجات المضاربية المصدّرة.

فكانت البضاعات التقليدية لا تروّج وبالخصوص في السوق التقليدية في التل الجزائري فتؤول الى الانهيار والتقهقر أمام غزو الانتاج البضاعي الاروبي، فلقد

---

(٥٩) أنظر" ك. ساباتي" في مؤلفه المذكور.

(٦٠) أنظر " ر. كابو – ري" (CAPOT REY) في كتابه المذكور.

كانت الصناعات التقليدية منتشرة في " القصور" ويذكر " دوماس" (DAUMAS) الحدّادين وباعة الاسلحة من " البرازنة" (BRESINA) وتجار المصوغ من يهود " الابيض" (EL-ABIAD) (٦١) والصباغين وباعة الاسلحة والحدّادين والنجّارين من " شلاله" (٦٢) في " بوسعادة" فيفول : (٦٣)

((وكانت بها (تلك الجهات) مناجم الجبس وكمائن الجير، وأربعون مصنعا للصابون وعشرة معامل للحدادين وباعة الاسلحة وجمع كبير من معامل الصفايحية. فكانت كل عائلة تقوم بصناعة فخّارها ولباسها)) ٠ (٦٤)

وفي سنة ١٨٩٠ كان بالمزاب ٦٠٠٠ من صنّاع الزرابي ولم يبق منهم سنة ١٩٥٠ الا ١٥٠٠ صانع ٠

غير أن الاقتصاد الريفي هو الذى لحقه أكبر الضرر ٠ اذ أن الاوروبيين بانشائهم مغارس التمور بوادى " ريغ " واستعمال المياه الباطنيـة لفائدتهم الى حد استنزافها قد حوّلوا لصالحهم عيون المياه التي ترد الى الابار الارتوازية العادية ٠ فارتفع عدد النخيل لدى الشركات الاستعمارية وبعض المصلحيين المسلمين الذين عمدوا الى المضاربات بمساعدة الاقطاعيين وأعوان الادارة فازدهرت مغروساتهم وأتلفت أشجار البساتين التي يقوم عليها بعض صغار الفلاحين لنقص المياه وآل أمر الذين ملكوا المساحات المتفرّقة الى الفقر وليس لهم من الحقوق ما يخوّل لهم احياء أراضيهم البور التي لم "تفرنس" وليس لهم الاموال لذلك (٦٥) ٠ وفي الجهات الاخرى زادت المساحات الفلاحية تضاؤلا (في الاغواط : ٣٠٠٠٠ شجرة سنة ١٩٣٠ مثل سنة ١٨٥٢) وماتت الاشجار دون أن تحلّ محلّها أشجار أخرى، وأقيم في " توات" العمل باقتسام الزراعة ثم استبدل برقّ الارض لحرمان

(٦١) أنظر " دومـاس" في كتابه المذكور — ص: ٢٢١ ٠
(٦٢) نفس المرجع — ص: ٢٢٥ ٠
(٦٣) نفس المرجع — ص: ٢٤٢ ٠
(٦٤) نفس المرجع — ص: ٩٤ ٠
(٦٥) وهنالك ظاهرة مماثلة جرّت الى نفس التصدّع الاجتماعي في " الزيبان " اثر استخدام المحركات في الريّ واستخراج المياه ـ وخلافا لما تقدّمه "التأويلات" الادارية فان انخفاض مستوى المياه غير مرتبط " بالتحولات الطبيعيـة" المزعومة٠

غير المالكين من النفع وهو ما لا يشجع على " تفجير " المياه والسهر عليها اذ أن التمور لا تلقى رواجا والأشجار في طريق الاضمحلال فلم يتطور استغلال التمور وانتاجها في القرن التاسع عشر وانخفض الانتاج بعد سنة ١٩٣٠ حيث بلغ بعد عشرين سنة ٠٠٠ ٠٦٣ ١ قنطارا بعد أن كان ٠٠٠ ٤٠٩ ١ قنطارا ، ومما زاد في تدهور التمور الاعتماد على نوع واحد هو (دقلة النور) وهو ما يدفع الى انخفاض متزايد في المواد المستهلكة عادة .

وأما ميدان تربية الحيوان فهو قد تضرر كثيرا فأصبحت " العشابة " مراقبة تحميها الادارة لترضية المعمّرين المقيمين في المراعي الصيفية ، فالجفاف يدمّر القطيع دون أمل في نتاجها ، وصار البدو الفقراء لا ينتقلون الا بحثا عن الشغل بعد فقدان حيوانهم وبلغ النقص في الحيوان قمته سنة ١٩١٠ في المناطق الصحراوية .

فسكان الصحارى لحقهم ضرّ كبير بعد تجريدهم من أموالهم ورغم ذلك فهم يؤدون الضرائب التي يتألف منها القسم الاكبر من ميزانية لا تعود اليهم بنفع مذكور (مع المنحة الفرنسية التي بلغت سنة ١٩٢٧ أكثر من ثلث تلك الميزانية) . وخاصة اذا علمنا أن سكان " توات " و " تيديكيلت " و " غورارة " و " سواره " لم يكونوا يتحمّلون الضرائب قبل ذلك ، وفي " المزاب " تمّت مضاعفة الغرامة التي أعيد فرضها بمقتضى معاهدة ١٨٥٣ فبلغت ٤٥٠٠٠ فرنك ذهبي في البداية ثم ٠٠٠ ١٣٥ فرنك قبل مضاعفتها من جديد سنة ١٩١٩ لحجّة توحيد الضرائب وهو ما يخالف الاتفاقية ، فشملت الزكاة الحيوان والعشر المحصولات الى درجة قصوى بحيث تضاءلت الملكية بمرّ الايام وساعدت الضغوط الضريبية على تراجع الانتاج .

فتصدّعت البنية الاجتماعية بتفاقم ظلم روءساء القبائل البدوية لرعاياهم الذين توخّوا تنظيما نصف اقطاعي في التركيب الاجتماعي الجديد فلم يقيموا وزنا لمواليهم ولم يهتموا الا بما تجلبه لهم وظائفهم للمحافظة على ثروتهم الحيوانية في المقام الاول ، فكانوا يولون على رعاية قطيعهم الرعاة ويشترون الارض حرصا على تجميعها بين أيديهم أو يحيون أرضا مواتا ، وانتقلوا الى الحواضر ليقروا بالمدن وأصبحوا " تجارا " في الحيوان (٦٦) وفي المضاربات بممتلكاتهم ، ففرّ البدو الفقراء من حوزة الخيمة الى الاكواخ الهامشة أو الى الجنوب أو يهاجرون الى الشمال .

---

(٦٦) أنظر " أ كابو - ري " ، في كتابه المشار اليه .

وبلغ التصدّع ذروته أيضا في " القصور " ، فمنذ الشروع في الاحتلال الفرنسي أخذ صغار الفلاحين في الهجرة الجماعية نتيجة القضاء على تجارة العبيد أو بتدهور أرزاقهم أو من جرّاء طردهم من أراضيهم ، فانخفض عدد سكان " توات" و " غورارة" و " ساورة" واندثر منهم ٤٠٠٠ ساكنا على ٨٧٠٠٠ من سنة ١٩٠٦ الى سنة ١٩٢١ في حين أن المزاب والسوف تضخّمت الهجرة التقليدية الموءقتة وكانت عامل قرار حيث أن عدد السكان قد تزايد معوّضا بذلك نقص الموارد العادية بجلب الاموال من التل . وفي وادى " ريغ " كان توسيع نطاق واحات النخيل الى موفي سنة ١٩٣٠ عاملا من عوامل التوازن حيث انضم الملاكون الاغنياء في الدورة التجارية في قطاع التمور ، وأما الازمة التي هيّأ لها التفقير وتفكّك حقول التمور فستستفحل فيما بعد .

وساعدت الحرب العالمية الاولى على مواصلة العدوان في الاراضي المحتلة في تلك الفترة وجرّ رفض دمج الاراضي في الصحراء ، مثلما هو الشأن في الاوراس ، الى ثورات ١٩١٦ ، فسمح " الطوارق " الى " السنوسية " بعبور أراضيهم وفتحها لتأثيرهم . في حين أطردت الجيوش الاستعمارية في الصحراء من " جنّات " قبل استعمال العنف (١٩١٧) .

ففي هذه المناطق الصحراوية الجزائرية التي استولت عليها القوة الاستعمارية في أوج عزّها حمدت مقاومة الغزو وتواصلت الى بروز الحركة الوطنية الجزائرية وذلك قبل الشروع في استخدام السكك الحديدية عبر الصحراء واستغلال مناجم الفحم الحجرى استغلالا كاملا (١٩٤١) وقبل بداية البحث عن النفط . فهذه المرحلة على قصرها سمحت ، بالرغم من التمييز والمحظوظية واقامة العراقيل للفصل بين الجزائر ونواحيها الصحراوية (٦٧) بخلق وحدة لم تشمل الجهات التي كانت تعود الى الداى بالجزائر فحسب بل وكذلك المناطق التي عمل النظام الاستعمارى غصبا على جمعها .

---

(٦٧) ان مشاريع تقسيم الصحراء الى مناطق محددة ظهرت منذ أعوام . ففي سنة ١٩١٦ عزم الحكم الاستعمارى على " تقطيع " الصحراء اثر اظهار العصيان والرفض الذى بدا جليا آنذاك .

الفصـــل الحـــادى عشـــر

الجـزائـــر بيـــن ١٩٠٠ ـــ ١٩١٩

مظاهر الاحتلال وبداية أزمة النظام الاستعماري

((ان غدا ، في المسار التاريخي العالمي، سيكون بحق يـوم اليقظـة النهائيـة للشعـوب الـتي قهرتهـا الامبريالية وبداية المعركة المريـرة العنيفة لبلوغ التحرّر)) .

ف . أ . لينين ـ في مسألة القوميات
(٣٠ ديسمبر ١٩٢٢) .

ا ـــ تبلور الفوارق قبل الحرب العالمية الاولى :

ان الجزائر ستسعى انطلاقا من ١٩٠٠ الى ١٩١٤ الى وضع ضرب من التوازن سرعان ما تقضي عليه الحرب بعد بضعة أشهر، فالبلاد سيلحقها تأثير الهزات الحربية في ذلك النزاع العالمي على المستوى السياسي ـ ولا يزال العمل بنظام الاهلية يمسّ وضع الفلاحين ـ وعلى المستوى الاقتصادى . فالفترة ما قبل الحرب ثم ابّان الحرب قد بلورت معطيات سياسية واقتصادية ستبرز معالمها في الفترة الموالية. فمن هذا الجانب " ستقدح" الحرب العالمية في حدّة" ردود الفعل" والمقاومة التي لاحت بوادرها سابقا. ولم تكن سنة ١٩١٩ لتمثل قطيعة كلّية مع الماضي القريب، فلقد كانت العلامات الدالة على التحوّل الجديد كثيرة كثرة جعلت من تلك السنة (١٩١٩) حدّا فاصلا لتلاشي العهد ((الاستعمارى)) ومبدأ للحياة الجزائرية المعاصرة.

توسـع المضاربـات الاستعماريـة

بدأ نسق نمو السكان الاروبيين في الانخفاض بالنسبة الى الفترة الماضية فارتفع عددهم من ٦٣٣ ٠٠٠ الى ٧٩١ ٠٠٠ ساكنا فقط، وكانت نسبة الولادات ونسبة الوفايات قد تميّزتا بالقرار الا في أيام الحرب حيث انخفضت الولادات انخفاضا كبيرا والى درجة أن ارتفاع الوفايات سنة ١٩١٨ قد أبطل الزيادة في الولادات، ولقد أقرّ قانون ١٨٨٩ مبدأ نقصان نسبة الاجانب ضمن السكان الاروبيين، ومن الادلة الواضحة في هذا المجال قلّة المراكز السكنية التي بعثت الى حيز الوجود وعددها ٥٩ من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١٤ فوق جميع التراب الجزائري فلقد اكتفى المستعمر بتوسيع القرى القديمة التي آلت الى التداعي والسقوط. وفي الفترة المتراوحة بين ١٩٠٠ و ١٩٢٠ منحت الادارة الى المعمّرين ٢٠٠ ٠٠٠ هكتارا وأغلب هذه المساحات تقع بداخل البلاد وراء التلال مثل "سرسو" في جهة وهران، والمنطقة المحاذية لسلسلة الجبال الصحراوية في الاوراس أو المتاخمة لمنطقة "نمامشا" في نواحي قسنطينة.

وحل محل القانون الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٨٧٨ الخاص بالتوطين الاستعماري قانون مؤرخ في ١٣ سبتمبر ١٩٠٤ وهو يدخل على القانون القديم شيئا من المرونة ويقابل بين طريقة البيع (بأسعار موحّدة وبالمزاد العلني وحسب الاتفاقيات بين المعنيين بالامر) وطريقة التنازلات في حالات قليلة استثنائية اذ صارت المبايعات هامة جدّا وأصبح نظام البيع يساعد على تفوق الاغنياء الذين يحصلون على ما يباع بالمزاد العلني وهو ما أدّى الى القضاء على صغار المعمّرين وقلّة السكان بالارياف وبالرغم من تدابير قانون ١٩٠٤، فان التجار من الباعة والمشترين لا يبحثون على الاستيطان بل يسعون الى كراء أراضيهم التي تستمرّ على أوضاعها دون بنايات أو ادخال تحسينات عليها وبذلك لا تمسّ المداخيل والعوائد آفات الفلاحة وبما أن ظروف الاقامة لم تكن اجبارية فان جلّ الاراضي المبيعة أو المقتناة من طرف الادارة سرعان ما تتحول الى أملاك يتصرّف فيها غير أصحابها من المقيمين (LATIFUBDIA) وهو اغراء تدعّمه حاجة الزراعة الصغرى للحبوب في شكل "فلح جاف" الى المساحات الشاسعة اذا أراد أصحابها الحصول على الانتاج الوافر. ويضاف الى ذلك أن توخّي الطرق الآلية التي يحاول ادخالها المعمّرون لا تأتي بنتاجها العميم الا في الاملاك الممتدة الاطراف.

فلم تكن للتوطين الاستعماري نفس تلك الكثافة السابقة عندما كان يستقر بالجهات الساحلية أو في السهول الخصبة بل صارت تتقهقر اثر أدنى الهزائم

وهذه الظاهرة تبرز أكثر ما تبرز في نواحي باتنة وسطيف، فيسترجع الفلاح أرضه فلم يعد للامر الخطورة التي كان يشهر بها من قبل ففي الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ فاق عدد الاراضي الراجعة الى المسلمين من المعمرين الاروبيين عدد ما كان هؤلاء يحصلون عليه، لكن جمع الملكية الذى ساعدت عليه الازمات المرضية للفلاحة قد تطور نطاقه، ووزعت القروض على الاغنياء الذين يؤلفون ضمانا مرضيا للادارة وخاصة على المعمّرين الذين يعملون في المجالس الادارية في المدن التجارية والمالية والذين أسندت لهم مهمّة توزيع القروض.

ان المساحة العامة للاملاك الاروبية تتجاوز ٥٠ هكتارا (معدّل عام) في حين أن قسط الفلاح يقلّ عن ١٠ هكتارات، ونلاحظ أن التوزيع الفلاحي يمنح الاروبيين الاراضي الواقعة على السواحل والسهول الخصبة (سهل شليف) في حين أن الفلاحين يتولّون منطقة السهول العليا والجهات ما بعد الفيافي. وتلك الاراضي تحوى الزراعات المختصة فالسواحل مثلا خصّص الى الكروم والخضر في ضواحي المدن القريبة (وهران والجزائر وبجاية وعنابة وفيليبفيل) وخصّصت السهول الخصبة (شليف وصومام وسيبوز) للحبوب والكروم والاشجار المثمرة كما أن السواحل المباشرة قد غطتها الكروم والاشجار المثمرة (المدية ومعسكر وتلمسان) ، وكانت الحبوب في السهول العليا حيث استعملت الالة " و " الفلاحة الجافة " بدون تحفّظ. وعادت زراعة القطن الى الظهور في بعض الاراضي (شليف وسهول عنابة) وهي زراعة تركت منذ الامبراطورية الثانية. وأما فيما يتعلق بتربية الحيوان فان الاروبيين قد ركّزوا اهتمامهم على تربية الخيل والبغال والابقار ولم يعتنوا كثيرا بالاغنام والماعز.

ففي الجملة، كانت فترة ما قبل الحرب فترة خير للمستعمرين فأعيدت غراسة الكروم وكان تجديدها ولقيت أسعار الخمور سوقا رائجة اذ بلغ ثمن الهكتوليتر الواحد ٤٠ فرنكا سنة ١٩١٠. فاذا عرفت الجزائر سنوات عجاف (١٩٠٥ - ١٩٠٨) فان أزمة المعمّرين لم تكن خطرة خطورتها في فترة ١٨٨٧ - ١٨٨٨ ، بينما استمرت منزلة الفلاح في التدهور.

تدهور الحياة الريفية والفلاحة الاسلامية

سياسة التفقير ((تأليف طبقة بروليتارية))

أصبح الفلاحون العاملون في أراضي الكروم الاروبية يتقاضون عوائد في شكل أجور معيّنة أقلّ نفعا ممّا قيل فيها لان جميع العمال المسلمين لم يكونوا يشتغلون

في فلاحة الخمور بالاضافة الى أن العمال الجزائريين يلقون مزاحمة في مناطق الكروم (وهران) من طرف العمّال المغاربة الذين يقدمون بحثا عن الشغل وفي نهاية الامر لم يكن البحث على الشغل اليومي عوض الملكية علامة للتقدّم الاجتماعي بل ذلك دليل على الانهيار وكان الامر واضحا لدى الفلاحين والادارة الفرنسية اذ أن الاراضي الفلاحية ترجع الى الاروبيين في فترات الازمة فينقلب أصحاب الارض الحقيقيون الى " خماسة" في أفضل ما يمكن من الفرضيات فيتزايد الجيش العظيم من العمال اليوميين وهم عبارة عن طبقة من العاطلين وصفوا بوصف ((لصوص الخوف الاكبر)) ويحملون بكلّ أنواع الجرائم ، وذلك ناتج من أن الهجرة الى باريس مقيّدة برخصة تسلّمها الادارة ويمكنهم التحول الى المدن الكبرى حيث يوءلفون طبقة كادحة صغرى غير مختصة لا تطالب بحقوقها فتسند اليهم فضلات الاعمال ولم يكن لهم قانون يحميهم وهم معرّضون للبطالة.(١)

ودون شك أنشأت الادارة " الشركات الاهلية للحيطة" مهمّتها تحسين الظروف الاقتصادية للفلاح لكن أبعادها كانت وخيمة اذ صارت شيئا فشيئا الى نوع من الصناديق القرضية للفلاحين عوض أن تكون خزائن احتياطية ، وكثيرا ما كانت القروض لا تفي بالحاجة وتعجز عن محو الربا الذى يواصل هجوماته في صور مختلفة ، ودورها له جدواه في أيام المحن بفضل انتشارها في البلاد ومدخراتها الاحتياطية المستعملة بسرعة فهي تسمح بتوزيع الحبوب المقتناة من الخارج وبتخفيض أخطار المجاعة لكنها لا تبلغ حدّ مقاومة جذور الشر العميقة فهي حسب عبارة أحد الولاة ((تكتفي بدور خاص وهو التأمين ضد المجاعات)) ، والى جانب عمل هذه الشركات وقع بعث موءسسات أخرى مثل تعاونيات الحرث وتعاضديات الخدمات الاهلية وصناديق القرض الفلاحي التعاوني ، ولكن عمل هذه المصالح مثلما كان شأن" الشركات الاحتياطية" تعوزه الجدوى ولم تتوفّر لديها الاموال الكافية لاشغالها أضف الى ذلك أن أراضي الفلاحين كانت يسيرة جدّا بحيث تقف دون تحقيق رغباتهم.

الجمـود التقـني وتدهـور الاراضـي الفلاحيـة

لقد كانت الطرق التقنية في الاستغلال الفلاحي بعيدة كل البعد عن المنتظر منها حيث لم يعتمد الفلاح على الحراثة العصرية الا بنسبة قليلة في حين حافظت

---

(١) ان العمال الاروبيين يعرفون ظروف الشغل القاسية أنظر في هذا المجال دراستنا حول : **الحياة العمالية بقسنطينة سنة ١٩٠٠** .

الاغلبية على الطرق القديمة (٥ بالمائة استعملوا آلات الحرث الفرنسية) وكانت " أمشاط حرث الحرث نادرة زد على ذلك أن الفلاح كان يجهل الالات المستعملة لدى المعمّرين الفرنسيين مثل آلة الحصاد وربط التبن وآلة درس الحبوب". وفي نهاية الامر كيف يمكن للفلاح توخّي هذه الطرق الحديثة والحال أن مساحة أرضه محدودة جدا وتسمح له بذلك؟ فلا يقدر على توفير الاموال في هذا الميدان والاخرى به أن يحصل على معاشه وأن يوفّر ذخرا لايام الشدائد والازمات التي لا ترحمه فهو يتعاطى فلاحة الحبوب الضرورية لقوته اليومي ويعرّض نفسه الى عبث الاحوال الجوية وكوارثها وكان ذلك في سنوات ١٩٠٤ (١٩٠٩ و ١٩١٢ ثم اجتمعت عليه مع هذه الكوارث سنوات كاسدة عجاف مثل سنة ١٩٠٤ الى ١٩٠٩ مما أدّى الى استنزاف الاموال التي توفّرت لدى " شركات الاحتياط الاهلية" وبالخصوص في النواحي التي تندر بها المياه والتي تتطلب الكثير من المساعدة في خدمة الارض. فكانت الحالة العامة متأزمة تأزّما جعل الراى العام الاروبي يبدى قلقه. (٢)

فكان الفلاح الذى تقل أرضه يستغل ما كان محرّما من الميادين أو يقوم بزراعته فوق أرض مرتفعة أو على احدى الهضاب وكان استغلال الارض الفاحش وتوخّي الفلاحة على الاراضي المرتفعة واهمال الاراضي التي تنعدم فيها الاسمدة ممّا ييسّر عمليات الانجراف قرب السواحل، ففي هذا التخريب كان دور المعمّرين لا يستهان به اذا لم يكن أعظم ممّا كان الفلاحون يقومون به، فكانت عملية الحرث

(٢) لقد كتبت جريدة "المستقـل" (... L'INDEPENDANT) بتاريـخ ٥ سبتمبر ١٩٠٨ ، وهي صحيفة معروفة بدفاعها عن المعمرين في ناحية قسنطينة، تقول : ((ما المستقبل؟ انها ظلمة البوءس في معاش الاهالـي فالحيرة تبدو معالمها بيّنة ورغم المساعدة فان المجاعة ستزحف على البلاد العربية في هذا الخريف. وسيوءول الخمّاس التعيس الذى تضغط عليـه الحاجة الى القوت الى الخروج من كوخه الحقير لابتزاز المعمّرين)) . وبالفعل وبعد انقضاء الخريف صرّح احد المستشارين العامين بقسنطينـة بقوله : ((كانت الحال في المدينة تخفي واقع الاحداث وتخفي عليها روءية مشوّهة فاذا أطلعنا على ما يجرى في الدوار فاننا سنندهش في فضاعة الحياة فيها)) ويوءكد بعضهم قائلا : ((يمكن أن نصدع بحقيقة واقعة وهي أن الاهالي يموتون جوعا)) ويشير الى مجموعة الفلاحين البائسين الذين حاصروا قالمة بتدهور وضعهم وأقضوا مضجع سكانها فيقول :
((يندر أن يقوم هوءلاء بدور كوميدى في المجاعة التى لحقتهم)).

العميق تقضي على الجذور والاصول التي تمسك بتربة الارض وقد يكون الانتاج في البداية وافرا . لكنّ المعمّرين سعيا وراء الارباح كانوا يخفضون من النفقات الى أدنى المستويات فلا تصيب الارض أسمدتها (٣) وهكذا بعد سنوات قلائل تفقد الارض عناصرها الطبيعية فيصيبها العقم الذي يساعد عليه الانجراف فتبرز الحجارة المعراة ويتخلى المعمّر عن الارض أو يطالب بقطعة من الاراضي الاخرى .

وأما تربية الحيوانات المندثرة فلقد زادت تأزما بحكم قلة المراعي ولم يغيّر قانون ١٨٩٧ ما كان عليه الوضع الذى صدرت فيه قوانين ١٨٧٣ و ١٨٨٧ بالاضافة الى أن السنوات العجاف كانت مصحوبة بالقحط والجفاف فكانت السهول العليا يتوغل بها المعمّرون ممّا جرّ الى انحدار الحيوان الى المناطق الجنوبية وفي هذه الحالة لا يجدى لوم الادارة والرأى العام الاروبي الفلاح على حصافة توقعاته لانه لم يدخّر شيئا من العلف لقطيعه لكن العلف لا يمكن الحصول عليه الا في تلك المناطق السقوية التي هي بأيدى المعمّرين وما تبقى للفلاح الا الاراضي الجدبة والمراعي الجرداء ، وكان الجفاف يقضي على هذه المراعي المتبقية فيتحوّل أهل الفلاحة الى الجنوب الصحراوى ولا يبقى لهم خيار سوى هجر قطعانهم اذا لم يبلغوا حالة تعيسة أخرى ، وهو ما يؤدى حتما الى نقصان أموالهم .

انتهاج سياسة لفائدة المعمّرين على حساب طبقة الفلاحين

فبالرغم من التقلّص الاقتصادى كان الفلاح مستعبدا الى أقصى الحدود التي لا يمكن تصوّرها ، فهو لا يزال يزوّد الميزانية الاستعمارية بما يؤديه من " الضرائب العربية " في المقاطعات والبلديات ، فالفلاحون المقيمون بالمناطق البلدية ومعهم الاروبيون الذين لا يدفعون الضرائب المباشرة ، يخضعون الى الفرائض البلدية والرخص التجارية وحق السوق والضرائب غير المباشرة ، وأما بالبلديات المختلطة فكانوا يخضعون لنفس الضرائب السابقة باضافة نسبة مالية متنوعة خاصة بالاهالي . فبالجملة كان الفلاحون يثمرون الاموال الجزائرية في حين أن المعمّرين الاروبيين لا يدفعون شيئا يذكر من الخراج بل عليهم نزر قليل من الفرض على مداخيلهم وهي ضريبة أقل نسبة مما هي عليه في باريس . وبذلك انخفضت عوائد

---

(٣) وهو ما أطلق عليه أحد المهندسين الفلاحيين عبارة ((الفلاحة الهامدة)) ، أنظر في ذلك " ليك " (LACR) و " ريفيار " (RIVIERE) — دراسة في الفلاحة التطبيقية في شمال افريقيا .

الفلاحين والاموال آلت الى النقصان وارتفعت حاجة الادارة والمعمّرين. فلم يكن لدور الفلاح في المداخيل تعويض في مستوى المصاريف بل هم لم يزالوا في أسوأ المعاملات، وكيف لهم أن يكونوا غير ذلك وقد كانوا أقلية في المجالس البلدية والمجالس العامة واللجان المالية؟ وحتى في حالة تغيّر دور ممثلي الاهالي الى ما لم يكونوا عليه ، وقد كانوا مجرّد صنائع للادارة ، فان الممثلين لن يقدروا على فرض آرائهم. ولم يكن لهم صدى في الميدان المالي والسياسي وعليهم استجابة الادارة التي ترتبط بالرأى العام الاروبي أى بالمعمّرين، فلا يتراجعون في الهجرة لا الى المغرب وتونس بل الى الشرق الاوسط وسوريا. فلقد هاجر عدد كبير من سكان تلمسان وتبعهم الفلاحون من نواحي تبسة وعين البيضاء، وكانت الادارة في كل ذلك ينفي وجود الازمة التي سرعان ما انتقلت عدواها من الجانب الاقتصادى الى الميدان السياسي وهو من الظواهر الحتمية.

وأدّت مجموعة من المعطيات بالحكومة الفرنسية الى مراجعة سياستها في الجزائر، ومن هذه المعطيات الاصلاح العسكرى لسنة ١٩١٢ القاضي بتجنيد واسع النطاق للمسلمين في صفوف القوات العسكرية الفرنسية (٤) ، ومنها بروز حركات التحرّر التي شمل صداها الامبراطورية العثمانية وما جاورها (مثال: بلاد فارس) ومنها أيضا أعمال الصحافيين البرلمانيين " المتعربين" في جريدتهم : الزمان ومنهم " البان روزيت" (A. ROZET) و " بوليا" (PAULIAT).

ومن بين الاصلاحات التي شرع فيها مراجعة الشؤون المالية لكن في اتجاه مضاعفة الضرائب العربية التي لم توف بالحاجة ممّا قد يؤدى الى اهمال المشاريع المنتظرة في الاشغال الكبرى التي نشبت في صائفة ١٩١٤ جعلت من الوضع بالجزائر يتّسم بالخطورة، وهي من ناحية أخرى أنتجت تصدّعا في التركيب الاجتماعي فلقد تطلبت مساهمة كبرى من القوى البشرية لدى الفلاحين وأبرزت الشعارات " القومية" وهو ما بلور أكثر من أى وقت مضى، ضرورة الاسراع باصلاح المجال السياسي والاقتصادى الذى يضغط على الجزائر منذ أعوام عديدة.

II ــ الحرب العالمية الاولى: ظهور اختلال الازمة الديموغرافية والانزعاج في الجزائر

اعتبرت الحرب العالمية الاولى مفاجأة للجزائر وبقية أنحاء العالم من جراء ما استغرقته من الزمن وما أدّت اليه من النتائج فلم يكن أحد عند تفجّر النزاع

---

(٤) وسنعالج جميع هذه القضايا باسهاب في الجزء الثاني من عملنا في الفصل المخصّص بالحركة الوطنية الجزائرية.

يرى أنها ستتواصل اكثر من اربع سنوات وأنها ستجرّ الى تحوّلات جذرية. ففي الجزائر وغيرها من البلدان لم يحسب للحرب المباغتة حساب وهو من أهمّ ما اختصّت به الاشهر والاعوام الاولى من سمات (عدم الاستعداد) ـ فعدم التأهّب على غاية من الاهمية بحيث أن السنة الثالثة من الحرب (سنة ١٩١٧) شهدت أزمة حادة مثلما هو الشأن في البلدان الاخرى، في الحياة الاقتصادية الجزائرية التي تميزّت بالتدهور المتفاقم. فلقد لاحت الحركة الاقتصادية منقرضة راكدة وأوشكت بنية الجزائر المادية على الانهيار والسقوط. ومن المجالات التي تأثّرت بالازمة مجال السكان. وبلغ عدد الجيوش من الفرنسيين بالجزائر (٥) ٠٠٠ ١٥٥ عسكريا ومن المسلمين ٠٠٠ ١٧٣ بالاضافة الى ٠٠٠ ١١٩ عاملا جزائريا مقهورين أو يشتغلون بالمعامل في البلاد الفرنسية أو في القطاع الفلاحي. وبلغ عدد القتلى من الاروبيين ٠٠٠ ٢٢ و ٠٠٠ ٢٥ من المسلمين أي مجموع ٤٧٠٠٠ من ٣٢٨٠٠٠٠ شخص جزائري وبنسبة ١٤،٣ بالمائة. (نسبة المقاتلين بفرنسا ١٦،٥ بالمائة من السكّان).

وكان عدد القتلى من بين سكان القرى يفوق عدد القتلى بالمدن وذلك بالنسبة للفرنسيين وأما المسلمون فكان الامر عكس ذلك اذ كان القتلى في المدن يتجاوز نسبتهم في القرى(٦). والادهى في ذلك معدّل سنّ هؤلاء اذ كانوا جميعا من الشبّان بين العشرين والاربعين من العمر وهي خسارة مضاعفة للسكان لان هؤلاء الشبّان يمثّلون رأس المال الضامن للمستقبل في ميادين الشغل والصناعة والاقتصاد كما أن فقدهم يجرّ انخفاضا في الولادات ولقد بلغ عدد الوّلادات الاروبية (الذى كان يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٢١ طفلا) نسبة ٠٠٠ ١٧ سنة ١٩١٥ ثم ٩٠٠ ١٣ سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٧ و ٠٠٠ ١٥ سنة ١٩١٨ الى ٠٠٠ ١٦ سنة ١٩١٩ أي بنقص يتجاوز ٠٠٠ ٢٤ طفلا من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٩ وهو ما يعادل قسما هاما من الارواح البشرية المندثرة.

وأما لدى المسلمين فلقد انخفض عدد الولادات العام من ١٢٥٠٠٠ الى ٠٠٠ ١١١ سنة ١٩١٤ و ٠٠٠ ٩٧ سنة ١٩١٥ و ١٩١٦ ثم الى ٠٠٠ ١٠٥ سنة ١٩١٧ فالى ١٠٤٠٠٠ سنة ١٩١٨ و ١٠٢٠٠٠ سنة ١٩١٩ فكان النقص العام يقدّر اذن بنسبة ١٣٤٠٠٠ طفلا من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩١٩ . فالخسائر تجاوزت عدد

---

(٥) ويتضمن ذلك العدد اليهود الجزائريين.

(٦) ان ما جعلنا نؤكد ذلك هو نظرنا في أسماء القتلى في عدد من المقابر.

الولادات في السنة الواحدة. وفي سنة ١٩١٨ (السنة الرابعة من الحرب) تجاوز عدد الموتى عدد الولادات بين الاروبيين والسكان الاهليين فكان النقص للاولين بمعدّل ١٣٣ ١ قتيلا في حين بلغ عدد القتلى من بين المسلمين ٢١٠٠٠ نسمة (٩٨٤ ٢٠) وأصاب المسلمين هلع يقوم شاهدا عليه الابيات الشعرية بعنوان: ((أغنية مجنّد صاحب ثمانية عشر)) وهي:

((سأركب طريق المنفى
فوداعا يا أمّي وأبي
فراقنا قبل أن نصبح من الموتى
لقد حمل الفرنسي ابن الثمانية عشرا
وغدا يعودون الى السابعة عشرا))

فلئن كانت الادارة الفرنسية تؤكد على مظاهر الشجاعة والاخلاص لدى السكان الاهليين (٧) فان هذه الاغنية وما جرّت اليه اصطدامات معسكر وبني شقران والانشقاق وتقارير الشرطة والحاكم العام وبالخصوص ثورة الاوراس سنة ١٩١٦ كلها أوضحت للعيان معارضة التجنيد ورفض الحرب لدى المسلمين الجزائريين.

خضوع الاقتصاد واختلاله وفصله عن فرنسا

لقد أضيف الى الازمة السكنية والتدهور العام فقدان التوازن الاقتصادى الذى نشأ عن الحرب. فزيادة عن تدمير السواحل البحرية الجزائرية من طرف البواخر الحربية الالمانية في شهر أوت ١٩١٤ كان انقطاع العلاقات البحرية بين أروبا وافريقيا واقع كبير على الوضع الجزائرى اذ أن البواخر قد خصّصت الى نقل الجيوش والتموين والتجهيزات على الواجهة الاروبية والفرنسية (البلقان وآسيا الصغرى) كما أن وجود الغوّاصات الالمانية والنمساوية البلغارية بالبحر الابيض المتوسط كان يعرقل الحركة الاقتصادية البحرية. وفي نفس الفترة تخلّت الشركات البحرية الفرنسية التي كانت صاحبة ((الاحتكار الامتيازى)) (٨) عن المعاهدات

(٧) وسيسعى الاروبيون الى استغلال هذه الخصال لرفض الحقوق السياسية للاهالي بعد الحرب.

(٨) يسمح "الاحتكار الامتيازى" للشركات الفرنسية بأن تولّى بمفردها النشاط التجارى والمواصلات البحرية بين فرنسا والجزائر. وبذلك قضى على المنافسة بين الفرنسيين والاجانب في التجارة الدولية وهذا الامتياز، كما نرى، له أهميته الكبرى.

التي كانت تربطها بالدولة الفرنسية التي قبلت مطالب الشركات التي تصرّفت بحرية في الروابط التجارية بين القارات. وفي ماى ١٩١٥ أبطلت الحكومة مفعول " الاحتكار الامتيازى" الى غاية الحرب فتدهور حجم المعاملات الاقتصادية التي تقوم عليها الحياة المادية في الجزائر.

الجمـــود الاقتصـــادى

لقد كان الفحم الحجرى المستعمل في المواصلات الحديدية ,وطحن الحبوب والمعامل الصغرى بالقرى يرد من أروبا، وأدّت الابحاث الى كشف منجم " قنادسة كولومب بشار" لكن ذلك لم يتجاوز مجرّد الاكتشاف، ولم يكن أحد يتصور نقصان الفحم الحجرى لطول الحرب فكان الانتاج المحلي محدودا الى أبعد الغايات. فكانت الواردات من الفحم قد تجاوزت ٠٠٠ ٢٥١ ٢ طنا سنة ١٩١٣ الى ١٦٩٢٠٠٠ طنا سنة ١٩١٤ و ٠٠٠ ٤٩١ ١ طنا سنة ١٩١٥ ثم ٠٠٠ ١٥٣ ١ سنة ١٩١٦ و ٠٠٠ ٧٥٧ طنا سنة ١٩١٧ أى بنقص ٦٧ بالمائة مما كان عليه سنة ١٩١٣ – وتعويضا للنقص حرصت الادارة الجزائرية على تشجيع صناعة الفحم المستخرج من الخشب وصناعته وهو ما أدّى الى ارتفاع أسعار الفحم الحجرى والخشبي ومادة الخشب التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الريفية والحياة الحضرية في الجزائر. وكان لانخفاض الواردات الفحمية تأثير على حركة الموانىء التجارية ووسائل النقل وهو ما آل الى ركود الدورة الاقتصادية الجزائرية وجمودها. ونقصت الاشغال في ميدان الابحاث والحدادة والاصلاحات العادية للالات فكانت المصاعب الكبيرة في الحياة اليومية للسكان اذ تمّ القضاء بذلك على الحدادين والصنّاع مع انعدام الفحم الضرورى في هذا المجال الحيوى فتدهور الرصيد الاقتصادي الجزائرى بمرور الزمن ولم يقع اللجوء الى تعويضه أو اصلاحه وبالخصوص عند تخلّي أروبا عن المدد بالبضاعة الصناعية (من الصلب الخفيف ومواد البناء) وبالاسمدة الكيمياوية وفقدت آلات الحراثة وقطعها وكذلك اختفت من السوق أكياس الشحن والحبال أو بلغت أسعارا باهضة (٩) – ولكن آلات الفلاحة ودرس الحبوب لم يلحقها العجز الملاحظ في الميادين الاخرى.

---

(٩) اذا انعدمت الاكياس والحبال يصبح من العسير القيام بالحصاد والدراسة وبنقل المحصولات من الحبوب.

ارتفـاع الاسعـار والتضخـم المالـي

ان التموين اليومي صار عسيرا اذ لحقت مضاربة السوق مواد السكر والحليب والبيض ومواد الاستهلاك العادية. ولم يكن يوجد قانون واحد ينظم الاسعار أو يحدّد من ارتفاعها بل أن الادارة والاروبيين المهيمنين يدعون الى الحفاظ على الحرية التجارية الضرورية وضاعف بنك الجزائر من حجم الاوراق المالية في حركة الاسواق. ففي ٥ أوت ١٩١٤ تجاوز حدّ الاوراق المالية المسحوبة الى ٤٠٠ مليون فرنك ثم الى ٥٠٠ مليون فرنك في شهر نوفمبر ١٩١٥ لكن قيمة تلك الاوراق المالية البنكية كانت تتزايد دون أن يقابلها توازن في الرصيد الذهبي بالبنك الجزائري وهو ما يؤدى حتما الى التضخّم المالي. وكان هذا التضخّم قد عرف تطوّرا من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩١٨ تبيّنه هذه النسب من الاموال في الحركة الاقتصادية :

جويلية	١٩١٤	٢١٩	مليون فرنك من الاوراق المالية
نوفمبر	١٩١٤	٣٥٣	= = = = =
ديسمبر	١٩١٥	٣٩٤	= = = = =
ديسمبر	١٩١٦	٤٢٨	= = = = =
ديسمبر	١٩١٧	٥٢٥	= = = = =
ديسمبر	١٩١٨	٩٣٣	= = = = =
ديسمبر	١٩١٩	١١٤١	= = = = =

فامتازت الاسعار بارتفاع متزايد لان المنتوجات المستوردة قد أصبحت نادرة ولان ازدياد عدد الاوراق المالية عامل من عوامل الرفع في الاسعار وينضاف الى هذين العاملين ظاهرة ثالثة ذات صبغة نفسية وهي الحذر من الارتفاع وغلاء المعيشة أو الحرص على احتكار السلع اتقاءا من فقدانها من السوق. واذا كانت هذه الظواهر المشار اليها تولد تدهورا اقتصاديا فان الاجراءات الاخرى تضاعف من الغموض العام ، وهذه الاجراءات هي :

(١) تحديد الموقف ازاء المموّلين ، فمنذ بداية الحرب فرض قرارا مفاده تأجيل استخلاص الديون فتعطّلت فاعلية الشركات الاهلية للاحتياط وصناديق القرض الفلاحي وبنوك الاسقاط النقدى ولكن هذا القرار أبطل سنة ١٩١٦ ، فكان يعتقد أن الحالة الاقتصادية ستعود الى ما كانت عليه لكن الوضع لم يزد الا تعقدا.

(٢) انعدام الثقة في الخطة الاقتصادية التي تتوخاها الحكومة فكان البعض يميل الى الابقاء على الحرية التامة دون النظر الى حقيقة الفشل الذى ستعرفه الجزائر في ذلك السياق العام للاقتصاد اذ أن المصادرات اللازمة للدفاع الوطني قد جعلت الاقتصاد يتقلّص شيئا فشيئا في حين أن البعض الاخر كان يرى ضرورة تدخّل الادارة في الحياة الاقتصادية ولكن الى أى حد يمكنها التدخّل؟ فهل سيقع تحديد أسعار جميع المواد أم بعضها فقط ؟ واذا كان ذلك فعلى أى أساس؟ وسياسة تحديد الاسعار تجرّ الى اشراف الحكومة على الانتاج والتوزيع غير أنّه لا توجد أيّة موءسسة قادرة على تولّي هذه المسوءولية ثمّ ان الوقت لم يحن بعد لتقبّل مثل هذه التدابير الثورية التي تتطلّب ضبط الانتاج ونظاما من المراقبة والضرائب يمسّ كلّ المنتوجات ونظاما لاوراق الاستهلاك.

قمّة الازمة القصوى : ١٩١٧ – ١٩١٨

فلما كانت الادارة تسعى الى مراقبة الانتاج في ميدان الحبوب كانت تتردّد في تعيين أسعار البيع فهي تحددها بعد فوات الاوان أو تضعها في شهر ماى ثم هي ترفع منها عند احتجاجات المنتجين بعد أسابيع قليلة وهو ما يوءدى الى كثرة طلبات الذين سلموا انتاجهم في أول الموسم والقاعدة المتبعة هي التمييز بين الاسعار في فرنسا والجزائر. وفي نهاية الامر كانت هذه التدابير وتلك المصادرات تقضي على اليد العاملة في البلاد بسرعة سريعة. فكانت الجهات التي تبعد بعدا كثيرا عن طرق المواصلات تشكو من الاختلال الاقتصادى الحاد فقيم المنتوجات آلت الى النقصان بالنسبة لارتفاع تكاليف النقل الباهضة والحال أن هذه التكاليف كانت تضاف الى المنتوجات المستوردة (السكر والقطن)، واذا كانت الصادرات الى أروبا عسيرة فان العرض المبالغ فيه للانتاج الفلاحي في الاسواق المحلية قد نتج عنه تدهور في السعر (الزيت والزيتون...) فكان بوءس سكان الجبال أعظم من سكان السهول وبصفة عامة كانت حالة الاهالي يرثى لها عكس الاروبيين وكان وقع الحرب السلبي ثقيلا جدا على الفلاح فلم تكن لهم مدخرات من الحبوب (بسبب قلة الصابة سنة ١٩١٢) أو من الاموال. وزادت محاصيل سنة ١٩١٤ – ١٩١٥ وسنة ١٩١٥ – ١٩١٦ في التقهقر الذى أهدر الوضع الاقتصادى لفترة ما قبل الحرب. وشهدت السنة الثالثة من الحرب التي وافقت صابة ١٩١٦ – ١٩١٧ الوصلة الوثيقة بين المعطيات التي أدت الى الشلل الاقتصادى والتي جرّت اليها الحرب وضاعفت من تأثيرها قلة اكتراث الادارة : فمن مشقة في توفير البذور

وصعوبة النقل وقلة اليد العاملة وارتفاع الاسعار الى الخريف القاسي والربيع الذى عمّ فيه الجفاف فعادت المجاعة التي كان يرى الجزائريون أنها لن تتجدّد، تصحبها الحمّى الصفراء التي ارتفعت خطورتها بنقص الاطباء والادوية، فسنة ١٩١٧ ضاعفت من توتر البناء الاقتصادى الجزائرى.

وأما السنة الرابعة من الحرب فقد تواصل بها تدعيم الاختلال الذى بان سنة ١٩١٧، فارتفعت حركة الاموال وحوالتها في سنة واحدة ضعف ما كانت عليه طوال الاربع سنوات الماضية وآلت وسائل الانتاج الى النفاد وتدهورت حال المواصلات البحرية ولم توفّر ما تتطلبه الدفاع الوطني وصارت الحياة اليومية للجزائريين رثّة شاقّة وارتفعت الاسعار ارتفاعا فوضويا. فالملاحظة الهامة هي أن المجهود الاقتصادى والبشرى يتجاوز كثيرا مقدرة التصدّى والمواجهة للمجتمع الجزائرى. فاذا لم تنته الحرب سنة ١٩١٨ كان الوضع الاقتصادى سيواجه مصاعب لا حل لها. ومن حسن الحظ أن هجومات الخلفاء الناجحة بين صائفة ١٩١٨ وخريفها بالجبهات الاروبية أرغمت ألمانيا على اللجوء الى الهدنة، فتحررت الجزائر مما كان يثقل عاتقها من قيود لكن الحرب ونهايتها لن تأتي بحل مشاكل الجزائرية الجوهرية بل وضعت مشاكل أخرى لا تقل خطورة عما سبقها.

III — تحولات ما بعد الحرب العالمية الاولى: ظاهرة التخلف الاقتصادى في الجزائر:

لقد أبرزت الحرب العالمية الاولى الخصائص السلبية في البناء الاقتصادى الجزائرى وارتباطه الوثيق باوروبا. وبالفعل تجلّت من خلال نقص التجهيزات الصناعية والفلاحية في الجزائر – وهما عاملان مرتبطان بعضهما ببعض – الخاصية الاستعمارية للاقتصاد، فلاشك أن للبلاد مناجم معدنية لكنها قلّما تستغل على عين المكان، فكان الحديد في " عين مقره" وفسفاط " قويـف" يصدر الى أروبا التي توردە في شكل منتوجات صناعية وكان التجهيز الصناعي يشكو نقصا من حيث الطاقة (انعدام استغلال الفحم الحجرى والسدود المائية الكهربائية) وكان الفلّين والحلفاء يصدران خاما، وكانت الجزائر تستورد دائما مواد الصابون والمعلبات الغذائية في حين لا تقل معاملها وبساتينها انتاجا في هذا الميدان وما وجد من المصانع كان مقاما قرب الموانئ والمدن وهي تختص في تركيب الالات المستوردة أو اصلاحها، فكانت معامل اصلاح السكك الحديدية في أحواز الجزائر ووهران وقسنطينة تشغل يدا عاملة مختصة مرتفعة العدد، وينضم اليها بعض المصانع للمجائر بالجزائر ووهران وعنابة وقسنطينة وعدد من معامل الخمور، وفي حقيقة الامر كانت الحياة " الصناعية" ذات طابع تقليدى لا تتجاوز بعض النواحي

المحدودة في بعض الجهات ، فلم يكن عدد العمال مرتفعا ولا يتجاوزون لنسبة ٥ بالمائة من عدد الاوروبيين الذين يتركبون من الفرنسيين والاجانب واليهود ، وللمسلمين دور العمال اليوميين غير المتخصّصين. فكانت فرنسا والمعمّرين لا يرغبون في تدعيم التصنع بالجزائر اذ قد يجرّ خسارة كبرى في اليد العاملة الكبيرة التي يستخدمونها بالاضافة الى أن التشريع الخاص بالمعامل والمصانع قد يتّسع نطاقه يوما ليشمل الميدان الفلاحي وهو لديهم مردود وتخشى الرأسمالية الصناعية الفرنسية أن تفقد بذلك التصنيع سوقا مضمونة يتوفر بها أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ عاملا – دون أن يدخل المسلمون في الاعتبار – ولقد ساعدت الحرب على انشاء مصنع الثلاجات قرب الجزائر (MAISON CARREE) لحفظ لحم الحيوان قبل تصديره الى الخارج وبالرغم من البداية الحسنة فان المصنع سرعان ما تدهورت وضعيته خلال السنوات العشرين ولن يفتح أبوابه الا فيما بعد.

انهيار طبقة الفلاحين المجرّدين من الارض

وحدّة المضاربات الفلاحية الاستعمارية

ان فقدان الصناعات نتجت عنه عواقب وخيمة لان الفلاح وقد انتزعت منه أرضه لا يجد تعويضا في الميدان الصناعي فلم ينشأ عن افتكاك الاراضي الفلاحية تنظيم اجتماعي جديد وخاصة أن التعليم التقني أو غيره لم يعمّ الا نادرا السكان المسلمين رغم ذلك التعليم وحده قد يصلح من وضعية الفلاح – فالى سنة ١٨٩٢ لم توضع أية تدابير تشريعية تخص التعليم الرسمي للاهالي. ولم تكن فائدة لما أسسته الامبراطورية الثانية من مدارس عربية فرنسية لتعليم أبناء الاعيان العرب في حين أهمل التعليم الابتدائي اهمالا تاما ، ولم يقع تنفيذ القوانين المدرسية الفرنسية التي وضعها " جول فيرى" في ١٨٨١ و ١٨٨٤ في الجزائر لان قانون ١٨٩٢ لا يعالج الا التعليم الخاص أى التعليم الذى كان ضعيف المستوى بالنسبة لما كان عليه التعليم لاطفال الاروبيين. ويجب انتظار سنة ١٩١٧ لكي يصبح التعليم اجباريا لابناء الاهالي الذين بلغوا سن الدراسة والذين يسكنون على مسافة ٣ كيلومترات حول المدارس القديمة ، وكانت مجموعات كبرى من السكان لا تلقى طريقها الى التعليم والمدرسة(١٠) وكان البعض الاخر يتلقى دروسا من

(١٠) يقول " أ . ديبـون" (O. DEPONT) مدير البلديات المختلطة متحدثا عن الاصطدامات التي أدت اليها انتفاضة الاوراس لسنة ١٩١٦ :((يمكن القول بأن منطقة الجبال في "بلزمة" (BELLEZMA) الغائرة لم تقتحمه بعد المدارس)).

بعض المعلمين الذين ليس لهم من المستوى الا بعض الشهادات الابتدائيـــة والمعلومات البسيطة، ومن سعد حظه يرسل بأبنائه الى المدرسة الاروبية اذا كانت تسمح بترسيمهم وكانت البنات منكودة الحظ في التعلم اذ هن لا يتلقين دروسا ولا يعرفن كتابة أو قراءة أميات بالفرنسية والعربية وبذلك أصبحت الجهالة والامية من أخص الخصائص لمن بلغوا سن الدراسة من الجزائريين.

فلقد جرّت الحرب الى تأزّم وضع الاروبيين بحيث تعطل تفشّي الاستعمار فصار المعمرون مضطرين الى كراء أراضيهم الى المسلمين أو يغتنمون الفرص لبيعها فتقهقرت الاراضي الفلاحية نحو مناطق السهوب كما أن هذا التراجع بلغ المناطق الساحلية رغم أن بعض الجهات كانت تنعم بما يرد عليها من الاموال القادمة من طرف العاملين الجزائريين بفرنسا، وخاصة جهات القبائل للدفاع الوطني والاموال المكرّسة للحرب وهو ما يفسّر اشتراء الاراضي من المعمّرين. ولكن هذه الظاهرة تتجاوز منطقة القبائل الى غيرها من الجهات الغنية بتربتها مثل سهول "جماب" (JEMMAPES) وعنابة وشليف ويبدو أن هذه الظاهرة تتلاءم مع خاصية استعمارية ، فالمعمرون أصبحوا يسعون الى الاقامة بالمدن والزراعات المنتجة ، ولقد ساعدت الامراض الفلاحية(قمل النبات) على التحول الجذري لصالح الملكية الكبرى وزادت الحرب من أزمة الاستغلال الفلاحي لضعف الاسعار التي كانت لا تكفي للمصاريف اللازمة ولم يغنم من هذه الحال الا من عمدوا الى توخي الفلاحة العصرية باستعمال الالات وهم طبقة صغار الملاكين أو كبارهم فقوى بذلك نفوذ المركزية للملكية وتجميعها ولم تواجه المساحات الصغيرة والمتوسطة الوضع بقوة الا في المناطق التي كانت بها العوائد المالية مرتفعة ارتفاعا كبيرا حول المدن الكبرى التي تستهلك الخضر والفواكه.

الحـد من التجهيـز العمـومـي
ونمـو هجـرة العمّـال الجزائرييـــن

ان النتيجة الثالثة للحرب هي ايقاف المشاريع ذات الصبغة العمومية فلقد ولّى عصر الاشغال الكبرى ولن يقع توسع السكة الحديدية والطرقات الا بقدر لا يتجاوز بعض الكيلومترات ، ولن تقوم المالية الجزائرية ببعض المشاريع الا بعد سنوات عديدة ومنها بعض الاعمال التي تمت المصادقة عليها سنة ١٩٠٧ . ومن أهم ما شدّ الانتباه هو التجهيز بالمياه الصالحة للفلاحة لانه كما كان يعتقد يسمح بتعويض النقص في الامطار. وجرّت ظاهرة التضخّم المالي بعد الحرب الى اثقال

كاهل التمويلات وبالخصوص على الاشغال العمومية الكبرى وعلى الذين لم تكن لهم موارد مالية فيعسر عليهم القيام بنشاطاتهم الفلاحية، فالفلاح تعرّض الى وضع اكثر تأزّما بعد الحرب مما كان عليه سنة ١٩١٣ ولذلك نراه يفضّل الهجرة الى فرنسا حيث تقل اليد العاملة وهو ما يسمح له الحصول على مداخيل تفوق ما كان يحصل عليه بالجزائر فنشأ عن الهجرة حركة ثنائية بين ضفتي البحر الابيض المتوسط: الحركة الاولى بشرية وجهتها من الجنوب الى الشمال والحركة الثانية نقدية ذات وجهة معاكسة. وساعد ابطال رخص البناء على هذه الحركة المزدوجة وعلى " اندثـار" سكني في مناطق القبائل الكثيفة السكان. وهي ظاهرة هامة لانها تضع الفلاح وجها لوجه مع المذاهب الثورية الاروبية بعد أن انتقل من فئة الفلاحين الى فئة العمال فهو عند عودته الى موطنه الجزائر يقف عن كشف حول الفوارق السلوكية نحوه ومعاملة الاروبيين له بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط، والنتيجة الحاصلة من ذلك بالغة الخطورة لانها تنضاف الى المبادىء المتفجّرة التي صرّح بها الرئيس " ولسـون" ومعسكر الحلفاء حول موضوع التأثيرات الاسلامية وما تقوم به الحركات الاصلاحية أو الثورية التي بعثت للوجود بعد" ثورة الاتراك الشبّان" سنة ١٩٠٨ وهو ما دعم حركات تطالب بحقوقها قبل الحرب العالمية الاولى في نفس الوقت الذى كـلّـلت فيه الثورة الروسية على أباطرة" التساربيـن" بكل نجاح وهي ثورة اكتوبر وهكذا تعتبر الحرب خاتمة مرحلة من المراحل وبداية تطورات أخرى ستزيدها الحرب العالمية الثانية دفعا الى الامام.

المصادر والمراجع الواردة في الفصول ٨ الى ١١

ملاحظـــــات :

ان كانت المؤلفات في موضوع الاستعمار للجزائر تسمح بدراسة شاملة لهذه المسألة فان هنالك العديد من الجوانب التي لم تلق الان التوضيحات اللازمة مثل التطور السكني بالجزائر منذ ١٨٣٠ وأهمية الفلاحات وتأثيرها على الطبقات الاجتماعية ٠

فنذكر العمل القيّم للمؤلف : " هـ ٠ ايسنار " (H. ISNARD) بعنوان : **الكـروم في الجزائر** – ١٩٥٢ ٠

والعمل الهام للانسة " ج ٠ مولارد " (G. MOLLARD) بعنوان : **"تطور زراعة القمح"** – الجزائر – ١٩٤٨ ٠

وانعدمت الدراسات حول الشعير والزيتون والتين ، ولم تدرس تربية الماشية الا سطحيا وأهم المعلومات مشتقة من الكتاب الذى اشترك في تأليفه مهندسان هما : " ريفيار " (RIVIERE) و " ليـك " (LECQ) بعنوان : **دراسة في الفلاحة التطبيقية في شمال افريقيا** ٠ وله طبعات عديدة وهامة – وأما الكتب القانونية فهي كذلك هامة لمعرفة تاريخ الجزائر ٠ ومن أهمها : كتاب " ايستوبلون " (ESTOUBLON) و "ليفيبور" (LEFEBURE) بعنوان : **القانون الجزائرى المسجّل** ٠

وقد تضمن جميع النصوص التشريعية (أوامر ، قرارات مع شروح ونصوص ادارية) وقد ظهر منذ ١٨٣٠ ثم كتاب " مينيرفيل" **معجم القانون الجزائرى** وأهميته ٠ تمتد الى سنة ١٨٧٢ ثم كتاب " لارشي " و " زيكتينفالد " **" دراسة أولية في التشريع الجزائرى "** في ٣ أجزاء وكانت الدراسات القانونية الاخرى لا تتصف بالعمق والدقة بالنسبة للدراسة السابقة ، (عمل " باسرون " (PASSERON) و"لامبار" (LOMBERT) ٠

في الجانب الاحصائي اعتمدنا أعمال وزارة الحربية مثل : **جدول في وضع المؤسسات الفرنسية ١٨٣٧ الى ١٨٦٧** – ثم مجلدات في " **الاحصائيات العامة بالجزائر**" و " **الاحصائيات القمرقية**" وهي مفيدة بمعلوماتها ونضيف المؤلفات المعتمدة وأهمها :

" ياكونـو" (YACOMO) – **السياسة الاستعمارية في سهول شليف**. جزءان الجزائر – ١٩٥٦ – ١٩٥٧ وهي دراسة حسنة لجهة فلاحية من زاوية نظرا استعمارية

ولنفس المؤلف كتاب قيّم بعنوان :
" **المكاتب العربية وتطور أنماط الحياة في التلال**" وهو ينظر في المكاتب العربية" تحت حكم الامبراطورية الثانية.

وفي المجال المالي، تقدّم لنا دراسة النصوص(١٨٤٤ و ١٨٤٦) التي وضعها " ه. ايسنار" معلومات مفيدة وهي بعنوان: " اعادة تنظيم الملكية الفلاحية في منطقة " متيجة" – الجزائر – ١٩٤٨ وهي تبيّن أرقاما حول خسارة الفلاحين في أموالهم.

واخيرا نشير الى أطروحتنا بعنوان : " تحقيق حول مستوى المعيشة لسكان أرياف قسنطينة من الاحتلال الى سنة ١٩١٩(مساهمة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي)" – غير مطبوعة ، وهي تعالج العلاقة بين الاستعمار والاستيطان الفرنسي في مقاطعة قسنطينة.

فهرس الكتاب

الصفحة

الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية ــ 1984